



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية

إعداد الطالب

أحمد محمود الصالح جوارنة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2007

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أحمد محمود الجوارنة الموسومة بـ:

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2007/8/1		أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل
2007/8/1		أ.د. يحيى عطيه القاسم
2007/8/1		أ.د. محمد حسن عواد
2007/8/1		د. عادل سلمان البقاعين

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

4gs@mutah.edu.jo

se4gs@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derusat.htm>

مؤتة - الكرك - الأردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فروع: 5328-5330

فاكس: 03/2 375694

البريد الإلكتروني

الصفحة الإلكترونية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى من شددت به عزيمتي، وأنرت به بصيرتي، وأشعلت من خلاله مصابيح اليقظة،
لكي أشق طريق حياتي، ففارق الحياة دون أن يقطف ثمرة جهده، فرحل إلى عالم
الملكوت، فأتمنى له الفردوس..... إلى أبي.

إلى من كانت رمز العطاء المتواصل وما زالت تكذب وتتعب وتسهر وفي عقلها شيء
من الوصول إلى النجاح بصغيرها..... إلى أمي.

إلى الروح التي غربت بأمر ربها، ورحلت راضية مرضية، وكان صاحبها نعم
العون والأخ والرفيق إلى روح أخي أبي حسين وإلى
زوجه التي خيمت بظلالها صغيرها محمد.

إلى القلب الكبير والنبع الثر الذي لا ينضب عطاء ولا يعرف الكل أو المل
..... إلى زوجي وأم أولادي.

إلى براعم الإيمان رمز الحب والحنان والدفء الذين تحملوا جفوتي وقلة حيلتي
وجالدوا وصبروا واغرورقت الدمعة في عيونهم فرحاً بأبيهم إلى أبنائي.

إلى وحيدة أهلها، وخيمة بيت زوجها، وقرّة عين أخيها، وسنده إذا مالت به الدنيا
وانقطعت به السبل إلى أختي أم ياسين وزوجها وأبنائهما.

إلى النسرة الذي بقي شامخاً رغم الداء والأعداء، وأخذ يحلق في الفضاء ليجلب
المعونة بأنواعها إلي، فتحمل وعورة ومشقة البحث لإراحتي إلى محمد
عقله الجوارنه " أبي ماهر " وأسرته الموقرة الكريمة.

إلى بيت العز والفخار والمجد والسؤدد والطهارة والنقاء الذين لم يتوانوا لحظة
واحدة عن دعمي مادياً ومعنوياً ونفسياً..... إلى عمي وعمتي ولأبنائهم جميعاً.

إلى الخل الوفي، والأخ الرحيم، والصديق الدائم، صاحب الوجه الوضاء، والنفس
الزكية والخلق القويم إلى الأستاذ خلف الرويلي أبي محمد السعودي وأسرته.

أحمد محمود الصالح جوارنة

الشكر والتقدير:

تعجز الكلمات أن تفي الشكر صاحبه، لكن الواجب الذي أمرنا الله به في قوله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم "، والشاكر للناس شاكر الله، يلزمنا أن نقدم الشكر لأهله.

فأتقدم بكل تقدير وإجلال، لأضع الشكر أجمله، والخير أفضله ، لأستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي، الذي منحني كل الرعاية والتقدير من أول فكرة في البحث إلى أن استوي على سوقه و أتمنى أن يعجب الزراع، فقد قضى حاجتي فيما يخص البحث، فهو نعم الأخ والصديق ولا أنسى الفضل الكبير لأسرته الكريمة. وأتقدم بالشكر الجزيل والحب الكبير الصادق لأستاذي الفاضل الدكتور يحيى القاسم، ولأسرته الكريمة لسعة صدرهم وقلة ضجرهم ، وزيادة كرمهم.

وأقدم بشكري لصاحب طالما أرق نفسه، وفتح بيته، وشرح صدره، وغبط نفسه بالمرح والسرور لتقديم الخير الوفير السيد محمد عقله الجوارنه " أبو ماهر". وأسدي من الشكر أجمله ومن الخير أفضله إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء دراسة هذا العمل والتنقيب عن كل جزئية فيه لإخراج الشوائب العالقة فيه؛ لكي يصبح عملا متكاملا سهلا للباحثين وهم الأستاذ الدكتور : يحيى عطية القاسم الأكرم، الأستاذ الدكتور : محمد حسن عواد الأكرم، والدكتور : عادل سلمان بقاعين الأكرم، فلهم كل الشكر والتقدير والاحترام.

أحمد محمود الصالح جوارنة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر
ج	فهرس المحتويات.....
ك	قائمة الملاحق.....
ل	الملخص باللغة العربية
ن	الملخص باللغة الإنجليزية.....
1	المقدمة.....
	الفصل الأول: تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في الفعل
6	1. 1 ظاهرة تعدد أبنية الفعل في اللغة العربية
12	1. 2 أبنية الفعل
18	1. 3 المجرد الرباعي ومزيده
21	1. 4 المزيد الثلاثي
21	1. 4. 1 المزيد بحرف
23	1. 4. 2 المزيد بحرفين
25	1. 4. 3 المزيد بثلاثة أحرف
26	1. 5 تعدد صيغ الماضي المجرد
29	1. 6 تعدد صيغة فَعَلَ يَفْعَلُ - يَفْعُلُ - يَفْعُلُ - من الصحيح
35	1. 7 تعدد فَعَلَ يَفْعُلُ - عينه ولامه أحد أحرف الحلق
40	1. 8 تعدد صيغة (فَعَلَ ، يَفْعُلُ)
46	1. 9 تعدد صيغ الفعل المهموز
52	1. 10 تعدد صيغ الفعل المضعف
57	1. 11 تعدد صيغ الفعل المثال (المعتل الفاء).
61	1. 12 تعدد صيغ الفعل الأجوف في المضارع

- 64 13. 1 تعدد الأبنية العربية في الفعل المعتل اللام (الناقص)
- 70 14. 1 تعدد صيغ الفعل الثلاثي الماضي الصحيح
- 72 15. 1 أسباب ظاهرة التعدد في الأفعال العربية- تعدد الأفعال
- 73 1. 15. 1 المعيار اللهجي في الأفعال
- 87 2. 15. 1 المعيار الصوتي في تعدد صيغة الفعل
- 87 1. 2. 15. 1 تعدد صيغة الفعل من " افتعل " غير الثلاثي
- 88 2. 2. 15. 1 تعدد صيغة (افتعل) من غير الثلاثي من الأفعال
- 89 3. 2. 15. 1 تعدد أبنية الفعل غير الثلاثي بسبب إبدال تاء
- 91 4. 2. 15. 1 تعدد صيغة افتعل إذا كانت فاء الفعل صاداً أو
- 91 1. 4. 2. 15. 1 ابدال التاء طاء
- 95 2. 4. 2. 15. 1 تعدد الصيغ المحولة عن تاء الافتعال
- 96 3. 4. 2. 15. 1 تعدد الفعل غير الثلاثي (إبدال التاء ذالا
- 99 4. 4. 2. 15. 1 تعدد صيغة افتعل من الفعل الثلاثي
- 102 5. 4. 2. 15. 1 تعدد بعض الصيغ التي تعود إلى إبدال
- 104 5. 2. 15. 1 تعدد صيغ الفعل المهموز لمعيار صوتي
- 108 6. 2. 15. 1 تعدد الأبنية الصرفية بسبب القلب المكاني
- 112 7. 2. 15. 1 تعدد صيغ الفعل المعتل بسبب الإعلال
- 122 8. 2. 15. 1 الإدغام الدال على تعدد صيغ الأفعال
- 131 9. 2. 15. 1 التعدد في صيغتي " تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ "
- 133 3. 15. 1 المعيار الدلالي
- 133 1. 3. 15. 1 المشترك اللفظي وأثره في تعدد صيغ الأفعال
- 138 2. 3. 15. 1 المشترك اللفظي : اختلاف اللفظ والمعنى واحد تعدد
- 140 **الفصل الثاني تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في المصادر**
- 140 1. 2 المصدر
- 144 1. 1. 2 أبنية المصادر

- 148 2. 1. 2 أبنية المصادر القياسية والسماعية
- 150 3. 1. 2 أبنية السماع
- 151 4. 1. 2 الأبنية السماعية
- 151 5. 1. 2 تعدد أبنية المصدر
- 156 1. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَلٌ، فَعَلَ)
- 161 2. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فُعِلٌ، فُعِلَ)
- 164 3. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فُعِلَ، فُعِلَ، فُعِلَ)
- 166 4. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فُعِلَ، فُعِلَ، فُعِلَ)
- 167 5. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر فُعِلَ
- 168 6. 5. 1. 2 تعدد صيغة فِعَلَ
- 169 7. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَلَ، فَعَلَ، فَعَلَ، فَعَالَ)
- 171 8. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فُعِلَ، فُعِلَ)
- 172 9. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فُعِلَ، فُعِلَ)
- 174 10. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعِلَ، فَعِيلَ)
- 175 11. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعِلَ، فَعِيلَ)
- 176 12. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَالَ، فَعَالَ)
- 177 13. 5. 1. 2 تعدد صيغة (فَعَلَ، فَعَالَ)
- 179 14. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فُعُولٌ، فُعُولَ)
- 180 15. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَالَ، فَعَالَ)
- 182 16. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَالَ، فَعُولَ)
- 185 17. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَالَ، فَعَلَ)
- 192 18. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَالَ، فَعَالَ)
- 194 19. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَالَ، فَعَالَ، فَعَالَ، فَعُولَ)
- 197 20. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعُولَ، فَعَالَ)
- 198 21. 5. 1. 2 تعدد المصادر المختومة بألف التأنيث

- 199 22. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَالَةٌ ، فَعَالَةٌ)
- 200 23. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر فَعَالَةٌ
- 200 24. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَالَةٌ، فَعَالٌ، فَعَلٌ)
- 202 25. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَلَةٌ، فَعَلٌ)
- 203 26. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فُعُولَةٌ، فَعَلٌ، فُعُولَةٌ)
- 203 27. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَلَةٌ)
- 204 28. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فُعُولَةٌ ، فَعَلَةٌ ، فُعُولٌ)
- 205 29. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر الرباعي المجرد
- 207 30. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (تَفَعَّلَ)
- 208 31. 5. 1. 2 علاقة تعدد الصيغ المصدرية مع بعضها بعضاً
- 209 32. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَّلَاءُ)
- 209 6. 1. 2 تعدد مصادر الفعل المزيد
- 209 1. 6. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (إِفْعَالٌ) من الفعل المزيد بالهمزة
- 211 2. 6. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (تَفَعَّلَ) من الفعل المزيد
- 212 3. 6. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (مفاعلة) من الفعل المزيد فاعل
- 213 4. 6. 1. 2 تعدد صيغة (تفاعل) من المصدر المزيد
- 214 5. 6. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (فَعَّلَانٌ)
- 216 6. 6. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (تَفَعَّلَ)
- 217 7. 6. 1. 2 تعدد صيغة المصدر (افتعال)
- 218 7. 1. 2 تعدد صيغ المصدر الميمي
- 221 8. 1. 2 تعدد صيغ اسم المصدر
- 225 9. 1. 2 تعدد المصدر الدال على المرة (اسم المرة)
- 227 10. 1. 2 تعدد صيغ المصدر الدال على الهيئة
- 228 11. 1. 2 صفة تفسير ظاهرة تعدد أبنية المصدر
- 229 1. 11. 1. 2 المعيار اللهجي
- 230 2. 11. 1. 2 معيار القياس والسماع

- 232 3. 11. 1. 2 المعيار الصرفي
- 236 4. 11. 1. 2 المعيار الصوتي
- 238 1. 4. 11. 1. 2 المماثلة الصوتية
- 238 2. 4. 11. 1. 2 المماثلة التقديمية
- 241 3. 4. 11. 1. 2 المماثلة الرجعية
- 241 4. 4. 11. 1. 2 قانون المخالفة
- 242 5. 4. 11. 1. 2 قانون القلب
- 242 6. 4. 11. 1. 2 قانون حذف الأصوات وقلبها
- 243 7. 4. 11. 1. 2 حذف عين المصدر من غير الثلاثي مع التعويض
- 244 8. 4. 11. 1. 2 التغيرات الصوتية في الهمزة والواو والياء
- 245 9. 4. 11. 1. 2 تعدد مصادر الثلاثي المجرد وغير المجرد
- 246 5. 11. 1. 2 علاقة الصيغ المصدرية بأفعالها
- 247 6. 11. 1. 2 المعيار الدلالي
- 249 2. 2. 2 تعدد صيغ الاسم في العربية
- 253 1. 2. 2 تعدد صيغ الاسم (فُعْلٌ، فَعْلٌ) (فُعْلٌ، فَعْلٌ)
- 255 2. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فُعْلٌ، فَعْلٌ) أو (فَعْلٌ، فِعْلٌ)
- 257 3. 2. 2 صيغة فَعْلٌ - الاسمية (فَعْلٌ، فَعْلٌ)
- 258 4. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ)
- 259 5. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعْلٌ، فَعْلٌ)
- 260 6. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ)
- 261 7. 2. 2 تعدد صيغة (فَعْلٌ، فُعْلٌ) و(فَعْلٌ، فَعْلٌ)
- 261 8. 2. 2 تعدد صيغ الاسم (فَعْلٌ، فَعْلٌ)
- 262 9. 2. 2 تعدد صيغة (فُعْلٌ، فُعْلٌ)
- 263 10. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فُعْلٌ، فِعْلٌ) (فِعْلٌ، فُعْلٌ)
- 264 11. 2. 2 تعدد صيغة (فَعْلٌ، فُعْلٌ)
- 267 12. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ)

- 270 13. 2. 2 تعدد صيغ (فَعَالٍ، فَعَالٍ، فُعَالٍ)
- 271 14. 2. 2 تعدد أبنية الأسماء التي تنتهي بتاء
- 271 1. 14. 2. 2 تعدد صيغة (فُعَلَةٌ، فُعَلَهُ)
- 271 2. 14. 2. 2 تعدد صيغ الاسم (فُعَلَهُ، فِعَلَةٌ)
- 271 3. 14. 2. 2 تعدد صيغة (فُعَلَةٌ، فُعَلَةٌ)
- 272 4. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعَلَةٌ، فُعَلَةٌ، فِعَلَةٌ)
- 273 5. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعَلَةٌ، فِعَلَةٌ)
- 274 6. 14. 2. 2 تعدد أبنية الاسم (فُعَلَهُ، فُعَلَةٌ)
- 275 7. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعَالَهُ، فِعَالَةٌ)
- 275 8. 14. 2. 2 تعدد صيغ (فِعَالَهُ، فُعَالَةٌ، فَعَالَةٌ)
- 275 9. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم فِعَالِيَّتٍ في غير الثلاثي
- 276 10. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم فِعَالِيَّانَ
- 276 11. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم فَعَالِيَّانَ
- 276 12. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم فُعَالِيَّانَ
- 277 13. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم الرباعي المجرد (فِعَالِيَّانَ، فَعَالِيَّانَ)
- 278 14. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعَالِيَّانَ، فِعَالِيَّانَ)
- 278 15. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فُعَالِيَّانَ، فَعَالِيَّانَ، فَعَالِيَّانَ)
- 279 16. 14. 2. 2 تعدد صيغة (فُعَلٌ، فَعَلٌ، فُعِلٌ)
- 279 17. 14. 2. 2 تعدد صيغ الاسم (فِعَالِيَّانَ، فُعَلُولٌ)
- 280 18. 14. 2. 2 تعدد صيغة الرباعي المجرد فِعَالِيَّانَ وفَعَالِيَّانَ
- 281 19. 14. 2. 2 تعدد صيغ الاسم (فُعَلُولٌ، فُعَلُولٌ)
- 281 20. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فِعَالِيَّانَ، فَعَالُولٌ)
- 282 21. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعَالِيَّانَ)
- 282 22. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فِعَالِيَّانَ)
- 282 23. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعَالِيَّانَ)
- 283 24. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فِعَالِيَّانَ)

- 283 25. 14. 2. 2 تعدد صيغة الاسم الخماسي
- 284 26. 14. 2. 2 تعدد بعض الصيغ الاسمية التي يحدث فيها إبدال
- 293 27. 14. 2. 2 تعدد الاسم بسبب القلب المكاني
- 299 **الفصل الثالث تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في المشتقات**
- 299 0. 3 المشتقات
- 303 1. 3 تعدد صيغ اسم الفاعل
- 307 1. 1. 3 تعدد صيغة اسم الفاعل من المعتل
- 311 2. 1. 3 تعدد صيغ اسم الفاعل من غير الثلاثي
- 318 3. 1. 3 تعدد اسم الفاعل من غير الثلاثي من غير القياس
- 321 4. 1. 3 تعدد صيغ اسم الفاعل بسبب القلب المكاني
- 322 2. 3 تعدد صيغ اسم المفعول
- 324 1. 2. 3 تعدد صيغة اسم المفعول المعتل الثلاثي
- 332 2. 2. 3 تعدد صيغة اسم المفعول المشتركة مع فعيل
- 340 3. 2. 3 تعدد صيغة فَعُول بمعنى مَفْعُول (دالياً)
- 342 4. 2. 3 تعدد صيغة فَعْل بمعنى مفعول
- 343 5. 2. 3 تعدد صيغة فَعَل بمعنى مفعول
- 344 6. 2. 3 تعدد صيغة (فُعْل بمعنى مفعول)
- 344 7. 2. 3 تعدد صيغة (فُعْل بمعنى مَفْعُول)
- 345 8. 2. 3 تعدد صيغة مفعول من غير الثلاثي
- 347 3. 3 تعدد صيغ الصفة المشبهة
- 352 1. 3. 3 تعدد صيغة فَعِيل
- 354 2. 3. 3 تعدد صيغة (فَعِل، أَفْعَل)
- 357 3. 3. 3 تعدد صيغة (فَعْلان، فَعِيل)
- 360 4. 3. 3 تعدد صيغة (فَعْلان ، أَفْعَل)
- 360 5. 3. 3 تعدد صيغة (فَعَال، فَعِيل) من الصفة المشبهة
- 363 6. 3. 3 تعدد صيغة (فَاعِل، فَعَال)

364	4. 3 تعدد صيغ المبالغة
366	1. 4. 3 تعدد صيغة (فَعِيل)
368	2. 4. 3 تعدد صيغة (فَعَال من جنس فَعُول)
370	3. 4. 3 تعدد صيغة (مِفْعَال، مِفْعِيل)
372	4. 4. 3 تعدد صيغة المبالغة (فُعُول، فُعُول)
373	5. 4. 3 تعدد صيغ المبالغة (فَعَال، فَاعِل)
375	6. 4. 3 تعدد صيغ المبالغة (فَعِيل، فَعَل)
376	7. 4. 3 تعدد صيغ المبالغة (فَعْلَة، فَعْلَه، فَعَال)
378	5. 3 تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان
383	1. 5. 3 تعدد صيغة مَفْعَل لاسمي الزمان والمكان
386	2. 5. 3 تعدد صيغة مَفْعِل لاسمي الزمان والمكان
388	3. 5. 3 التعدد في صيغة "مَفْعَلَة" الدالة على اسمي المكان والزمان
390	4. 5. 3 تعدد صيغة اسمي الزمان والمكان من الناقص
391	5. 5. 3 تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي
394	6. 3 تعدد أبنية اسم الآلة للصيغة الواحدة
401	7. 3 تعدد أبنية اسم التفضيل
407	الخاتمة
411	المراجع

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	رمز الملحق
431	فهرس الايات القرانية	أ
438	فهرس الشواهد الشعرية	ب

الملخص

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية

احمد محمود الصالح جوارنة

جامعة مؤتة، 2007

تتميز اللغة العربية بتعدد مفرداتها وصيغها وتشعبها، حيث يكون للفظ الواحد أكثر من شكل ينعكس على شكل الصيغة، فيدل على المعنى ذاته كالفعل الماضي (شَرَفَ) الذي يأتي بصور ثلاث، مفتوح العين ومكسورها ومضموها (شَرَفَ، شَرَفَ، شَرَفَ). وقد يختلف في الدلالة كـ (حَبَرَ) بمعنى الجرح، وحبَرَ بمعنى سَرَّ.

ولا يقتصر التعدد في الصيغ والألفاظ على الأفعال، بل يتعدى ذلك إلى المصادر مثل (رَهْنٌ، ورَهَانٌ)، والأسماء مثل (قِرطاسٌ، وقُرطاسٌ) والمشتقات كاسم الفاعل مثل (عاورٌ، وعائرٌ) واسم المفعول مثل (جَرِيحٌ ومَجْرُوحٌ)، واسمي الزمان والمكان مثل (المفرق والمفرق)، واسم الآلة مثل (المُغزَل والمُغزَل)، وفي الصيغة المشبهة مثل (أَحْشَنٌ وخَشَنٌ)، وصيغ المبالغة مثل (كَفَّارٌ وكَفُورٌ)، وفي اسم التفضيل مثل (خَيْرٌ وأخِيرٌ)، وكل هذا التعدد الذي يحدث تغيير بشكلي في اللفظة، يقع في الصيغة أيضاً، فيشير التحول إلى الاثنتين معاً.

وهناك تعدد يحدث في اللفظة من دون صيغتها، كصيغة (افتعل) الفعلية وما يشتق منها، تبقى على صورتها التي جاءت عليها ولا تتغير، ولكن التحول يقع في اللفظة التي هي أصل لهذه الصيغة إذا كان فاء اللفظة من الأحرف الآتية، (ص، ط، ظ، ض، د، ذ، ز)، أو كانت الصيغة (افتعل) مأخوذة من فعل مثال واوي أو يائي. فالفعل (اصطبر) مثلاً، أصله (اصتبر) بدليل صيغته البنائية (افتعل)، لكن التاء لمجاورتها الصاد التي هي فاء الكلمة، لا تتفق معها في المخرج، فيكون هناك ثقل في اللفظ، فتبدل التاء طاء لتناسب الصاد في المخرج، ليتم تيسير وتسهيل النطق على المتكلم. فيقع التغيير لأمر صوتي فيحصل التعدد (اصتبر، اصطبر).

وفيما سبق يرى الباحث أن التعدد الذي حصل للألفاظ ناجم عن تحول في الصوت لثقل المخرج أو لاختلاف لهجي، أو لأمر يتعلق بدلالة اللفظة. وهذه الأطروحة جاءت مترجمة لتعدد الحاصل للفظة العربية كاشفة عن أسباب هذا التعدد، مستشهداً بما ورد عن العرب ومن مصادر عدّة، وما أورده القرآن الكريم.

Abstract

The variety of Arabic Structures in Semantic meanings

Ahmad Mahmoud Al- Saleh Jawarneh

Mu'tah University, 2007

Arabic Language is a language characterized with a large number of vocabularies with their branch vocabularies, vocabulary with one form or more, reflected in the form and shape, indicating the same meaning. such as the past verb (sharafa شرف) which comes in three forms ended with fatha, Kasrah and dhammah (شرفَ، شرفُ، شرفِ) or comes in different meanings such as (Habara حَبَرَ) wounded, and (Habara حَبَرَ) pleased.

The variety also covers the verbs, infinitives such as (Rahn رهن , Rahan رَهَان) and names as (Kertas قرطاس , Kortas قرطاس), derivations as (Awar عاور , Aer عائر), the passive voice as (Jareeh جريح , Majrouh مجروح), Time and place nouns as (Al Mafreq المفرق and AlMafrag المفرق) and machinery nouns such as (Al Meghzal المغزل and Al Mughzal المغزل), Adjectivea such as (Akhshan أخشن and khashen خشن), exaggeration forms as (Kafaar كفار , Kafour كفور) and the Preferential nouns such as (Khair خير , Akhyar أخير).

Causing formal change in the vocabulary in a form indicating the transfer at both of them.

some varieties are in vocabularies only not in their forms, such as the (Efta'la إفتعل) and it's derivations. If the utterance fa'a فاء which is the root of the word was one of the following Alphabets (ز، ذ، د، ض، ط، ظ، ص) or if the form (Eftaala إفتعل) Is taken from a verb with Waw or Ya'a.

Then the change is done for a phonological reason where the variety happens in the original verb Istabara اصطبّر and Istabara اصتَبّر derived from it)according to its structural form (Eftaala إفتعل) but the word's ta'a because it is adjacent to the word's fa'a it dose not agree with its pronunciation heavy, and the ta'a تاء is alternated to ta'a طاء to be convenient to the sad صاد in the pronunciation.

In This dissertation which is interpreting the varieties in the Arabic vocabularies pronunciation The researcher believes that the reasons beyond that is due to accent differences and different semantic meanings. As per proofs reported by Arabs from the Holy Quran and other resources.

المقدمة.

تتعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في كثير من الكلمات العربية، فيكون للمعنى الواحد أكثر من بناء يدل عليه، فنجد الفعل الماضي يتعدد وزنه أو بنيته فيكون على زنة فَعَلَ بكسر العين، وفَعَلَ بضمها، وفَعَلَ بفتحها، وتتعدد الأبنية للفعل المزيد. ومثل ذلك التعدد يحدث للمصدر الثلاثي وغيره، وكذلك للمشتقات والأسماء. وهذا التعدد سنة من سنن الوجود كما في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾. وهو يمثل ظاهرة عامة يعبر عن التنوع الثقافي والاجتماعي في المجتمع اللغوي الواحد، ولا يأتي هذا التعدد في الأبنية عبثاً، وإنما يخضع لعوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية مختلفة.

وظاهرة التعدد أوسع مما يعتقد الباحث، فقد كثر التعدد للكلمات الظاهرة في اللهجات العربية المختلفة التي يجمعها لسان عربي واحد، وإن كانت هناك لغة عربية أدبية مشتركة كانت تستخدم في الشعر وفي المحافل المشتركة بين القبائل كالأسواق الأدبية مثل عكاظ وذي المجنة، ولكن الأديب الخطيب أو الشاعر كان يلهج في بعض الأحيان بلهجته، فيستخدم صيغة أخرى صائبة للكلمة تختلف في البناء عن صيغة الكلمة في اللغة المشتركة. واللغة المشتركة هي وعاء لجميع اللهجات العربية التي جمعت من خلال علماء أكفيا من أفواه رجال القبائل العربية المتعددة . فنرى صيغة المضارع ترد بسكون العين وكسرها مثل يَعْلَمُ ويعِلِمُ ، وهذا إشارة واضحة إلى ظاهرة التعدد في العربية. ولا ننسى أن الأبنية المتعددة وردت في القرآن الكريم؛ ولهذا نرى تعدد القراءات القرآنية التي لم يعب الرسول صلى الله عليه وسلم على أصحابها، ولم يلزم المسلمين بقراءة واحدة، ولكنه يسر عليهم وسهل لهم في استخدام الأبنية بما يلهجون به، ولهذا نرى أن القراءات القرآنية أول كاشف لتعدد الأبنية واختلافها وهذه الظاهرة (ظاهرة تعدد الأبنية العربية) ظاهرة لغوية بارزة في اللغة العربية قديماً وحديثاً، فيرى بعض العلماء أنها تعود لتعدد اللهجات بشكل عام، ومنهم من يعيدها إلى التطور اللغوي وإلى الاقتصاد في الجهد وإراحة المتكلم، وآخر يعيدها إلى الاشتقاق وتنوع الثقافة، ومنهم إلى الظاهرة الاجتماعية أو البقعة الجغرافية.

ولهذا كثرت هذه الظاهرة في الأبنية العربية وهي تشكل دراسة لا بد للباحث من النظر إليها كمادة دراسية مهمة ذات هدف يخدم اللغة، وعلى هذا اختار الباحث هذه الظاهرة (ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية) كأطروحة دكتوراه. وتتركز هذه الدراسة على رصد واستقراء هذه الظاهرة من مظانها المتنوعة في اللغة العربية بوصفها وقائع لغوية متداولة، وتحاول الكشف عن نظرة اللغويين واتجاهاتهم اللغوية في رصد هذه الظاهرة وتفسيرها.

أهمية الموضوع.

والذي دعا الباحث لاختيار هذا الموضوع شعوره بأهميته، وتتمثل أهميته، باعتقاده أنه موضوع جديد لم يطرق بعد، ويختص بظاهرة صرفية تمثل تعدد الأبنية والتي تعود إلى عوامل عدة قد تكون لهجية أو صوتية أو دلالية أو تطوراً أو تغييراً في البقعة الجغرافية أو تنوعاً في الثقافة ... إلخ. وتتمثل الأهمية أيضاً في أن هذه الدراسة تنعكس إيجاباً على جميع مستويات اللغة الصوتية والصرفية والدلالية ... إلخ.

هدف الموضوع .

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة ظاهرة تعدد الأبنية الصرفية للمعاني العربية من حيث تعدد البناء للكلمة الواحدة سواء أكانت الكلمة فعلاً أم اسماً أم مصدرًا أم اسماً مشتقاً، ومعرفة سبب هذا التعدد. ويركز على تتبع هذه الظاهرة في التراث العربي اللغوي قديماً وحديثاً، وتوجيهها توجيهاً لغوياً وفق منحنى شمولي مدروس. أما المصاعب التي واجهت الباحث في هذه الدراسة فقد تتمثل في وفرة المادة اللغوية المدروسة وكثرة مصادرها وتعددتها، ولأن هذه المادة تحتاج إلى دقة وتمحيص في الجمع والتوثيق . وقد يكون هناك صعوبة في توفير المراجع الكافية . وهذه الدراسة ستكون لبنة تضاف إلى البناء اللغوي الكامل الكبير، وقد يسهم هذا البحث بإضاءة من الإضاءات اللغوية، والذي أتمنى أن يكتمل ويظفر بإضافة شيء جديد .

الدراسات السابقة .

من خلال اطلاع الباحث على الكتب اللغوية القديمة والحديثة، لا يرى الباحث كتاباً إلا وأدرج فيه مثل هذه الظاهرة بشكل مباشر أو غير مباشر. فتطرق سيبويه في كتابه الكتاب لها، كما أورد المبرد في المقتضب مثله، وكذلك ابن السراج في الأصول هذا حذوهم والزمخشري في المفصل، والأزهري في شرح التصريح بمضمون التوضيح، والاسترأبادي في شرح شافية ابن الحاجب، وابن الأنباري في الإنصاف، وابن يعيش في شرح المفصل، والسيوطي في همع الهوامع وابن منظور في لسان العرب، والجوهري في الصحاح وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي، وشرح الفصيح لابن الجبان وأدب الكاتب لابن قتيبة، وإصلاح المنطق لابن السكيت وغيرها من الكتب اللغوية القديمة الكثيرة التي استخدمت في الأطروحة.

كما لاقت دراسة ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية اهتماماً كبيراً في كتب المحدثين، مثل كتاب اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي، وفي اللهجات العربية، ومن أسرار اللغة والأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس، والتطور اللغوي وفصول في فقه العربية، والمدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب، والمشارك اللغوي للدكتور توفيق محمد شاهين، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عزيمة، وكتب الدكتور عبد القادر مرعي، والدكتور يحيى عباينة وغيرها.

منهجية البحث .

اتخذت الدراسة منهجاً وصفيّاً وتاريخياً وتطبيقياً يعتمد على وصف ظاهرة تعدد الأبنية للمعاني الصرفية وجمعها وإيرادها كما سجلت عند علماء اللغة القدماء والمحدثين، ثم إعادتها إلى الجذر التاريخي الذي اعتمدت عليه؛ لأن التعدد يعود إلى أكثر من سبب وهذه الأسباب التي قد تكون لهجية أو دلالية أو صوتية أو صرفية تعود كلها إلى المنهج التاريخي والوصفي والتطبيقي، وهذه الظاهرة تُقرر، ثم يقدم لها تفسير مستوحى من معطيات اللسانيات الحديثة، فالمنهج يميل إلى رصد الظاهرة والتدليل عليها من قبل اللغويين قديماً وحديثاً.

خطة البحث .

اقتضت خطة البحث أن تكون من مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وثبت بأهم المصادر والمراجع، وفهارس فنية.

لخصت المقدمة مجمل ما ورد عن ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية من خلال كتب القدماء والمحدثين وبعض الآراء التي رغب الباحث في أن يسديها بعد رصد المعلومات من الكتب.

وتناول الفصل الأول ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في الأفعال، حيث أدرجت الأفعال بحسب تقسيماتها الزمنية، والصحة والاعتلال، وبعدها قدم الباحث آراء اللغويين في هذه الظاهرة ثم رجح رأياً على رأي.

وتناول الفصل الثاني ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في المصادر والأسماء العربية حيث أورد الباحث معظم صيغ المصادر التي وقع فيها التعدد و الأسباب التي دعت إلى هذا التعدد. ووثق الباحث أمثلة تدلل على التعدد في صيغ المصادر من القرآن الكريم والشعر العربي ... إلخ. وكذلك الحال في صيغ الأسماء التي قد لا تختلف كثيراً عن صيغ المصادر. ولم يتطرق الباحث لكل صيغ الأسماء لورود هذه الصيغ دالة على الاسم مرة، وعلى المصدر أخرى وكانت معظم هذه الصيغ تخضع لمعايير لهجيه وصوتية أحياناً ودلالية أخرى.

وتناول الفصل الثالث ظاهرة تعدد الأبنية الصرفية في المعاني العربية للمشتقات الأتية : تعدد صيغ (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغة المبالغة، اسمي الزمان والمكان، اسم الآلة، اسم التفضيل). تطرق الباحث من خلالها إلى التعدد الذي يحصل في صيغ هذه المشتقات وأسباب هذا التعدد. وقد تبين أن معظم هذا التعدد يعود لمعايير إما لهجية أو صوتيه أو دلالية.

وأنت الخاتمة ملخصةً للنتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة. أما ثبت المصادر والمراجع فرصد فيه كل المصادر والمراجع التي عاد إليها الباحث واستخدمها في إطروحته.

وبعد هذا العرض لا يفوت الباحث إلا أن يتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل الذي أشرف على الأطروحة منذ أن كانت فكرة صغيرة في عقل صاحبها إلى أن أصبحت بحثاً ناضجاً ينظره الباحثون. وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور يحيى عباينة، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، والدكتور عادل سليمان بقاعين، وإلى كل من أسهم في إعداد هذا البحث.

الفصل الأول

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في الأفعال

1.1 ظاهرة تعدد أبنية الفعل في اللغة العربية:

يعرف الفعل لغة على أنه " نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل: من قيام أو قعود أو نحوهما"⁽¹⁾. وفي معرض تفريق أبي هلال العسكري بين الفعل والاختراع يرى أنّ الفعل عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدوراً سواء كان عن سبب أو لا"⁽²⁾. ويقال (فَعَلَ) الشيء - فَعَلًا وَفَعَالًا: عَمِلَهُ: والفعل العمل "⁽³⁾. ويرى علماء اللغة القدماء أنّ الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها"⁽⁴⁾، مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة "⁽⁵⁾.

ويشير سيبويه إلى أنّ الفعل أمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وَسَمِعَ وَمَكَثَ وَحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع؛ فإنه قولك آمراً اذهب، واقتل، واضرب، ومخبراً يقتل، ويذهب، ويضرب، ويقتل، ويضربُ وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن "⁽⁶⁾.

ويرى المبرد أنّ الفعل يكون متعدياً ولازماً، ويكون للماضي والمستقبل "⁽⁷⁾.

¹ ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (د.ت) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص14.

² العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، (1994 م)، الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي للطبع والنشر والتوزيع: ص108، 109.

³ ينظر الجوهري، أبو نصر سماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح (1999م)، اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ج 4 ص1459، أنيس، إبراهيم وآخرون، (د.ت)، المعجم الوسيط: ج 2 ص695.

⁴ ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (د.ت)، الجامع الصغير في علم النحو، نشر وتحقيق وتعليق محمد الشريف سعيد الزبيق، ط1، مطبعة الفلاح، دمشق: ص1.

⁵ ابن الحاجب، الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (1979م)، كتاب الكافية في النحو، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت: ج2 ص 223، ينظر، عبد لرحيم رضوان، (د.ت)، في النحو العربي بحث في الجملة: ص75.

⁶ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت: ج1 ص12، ينظر المرجع نفسه: ج1 ص 35.

⁷ ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت: ج1 ص71-79، ابن منظور، محمد بن مكرم بن أحمد الأنصاري، (د.ت)، لسان العرب، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت: ج10 ص292، أبو علي النحوي، الحسن بن احمد بن عبدالغفار بن سليمان بن ابان، (2002م)، المسائل العسكرية في النحو العربي، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري، ط 1، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: ص 28.

وأما ابن السراج فيعرف الفعل على أنه: " ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما مضارع، وإما مستقبل " (1).

ويعرف الزجاجي الفعل فيقول: (الفعل على أوضاع النحويين، ما دل على حدث، وزمان ماضٍ، أو مستقبل نحو قام يقوم، وقعد يقعدُ، وما أشبه ذلك.... فكل شيءٌ دل على ما ذكرناه معا فهو فعلٌ " (2).

وفي كتابه الجمل في النحو يقسم الأفعال إلى ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم " (3).

ويضيف ابن جني دلالة الفاعل إلى الفعل في سياق حديثه في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية فيقول: " فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قامَ، و دلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله . فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه.... ألا تراك حين تسمع ضربَ قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنتظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بدّ له من فاعل ... فقولك : ضرب زيد وضرب عمرو، وضرب جعفر... كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث ... وبالماضي دون غيره من الأبنية فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه، لا من جهة لفظه " (4).

فالأفعال تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ومستقبل وحال، فأما الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما، كما أنه لا خلاف في زمانهما. فأما الحال ففيه خلاف

¹ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، (1999م)، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت: ج1 ص 38، السيوطي، العلامة جلال الدين، (د.ت)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت: ج2 ص14.

² الزجاجي، أبو القاسم، (1982)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، ط4، دار النفائس، بيروت: ص52، 53، ينظر أبو علي النحوي، المسائل العسكرية في النحو العربي: ص28، السيوطي، جلال الدين، (1992)، همع الهوامع، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت: ج6 ص15، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (د.ت)، المفصل في علم اللغة ، ط2، دار الجيل، بيروت: ص244، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، شرح المفصل ، عالم الكتب، بيروت: ج7 ص2-3.

³ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق، (1988م)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمّد، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد: ص7، ينظر ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، (1988م)، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ج1 ص58.

⁴ ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت: ج3 ص98، 99، ينظر: ابو علي النحوي، المسائل العسكرية في النحو العربي، ص26.

بين النحويين، فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته، والمنكرون له على قسمين: منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه⁽¹⁾.

ويرى الجرجاني أثناء مقارنته بين الاسم والفعل أن الاسم يدل على الثبات بينما الفعل يقتضي التجديد فيقول: "إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيء بعد شيء. فإذا قلت: "زيد منطلق"، فقد أثبتّ الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك "زيد طويل"، "وعمره قصير" فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضى بوجودهما على الإطلاق... وأما الفعل، فإنه يُقصد فيه إلى ذلك. فإذا قلت: "زيدٌ ها هو ذا ينطلق"، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يُزاوله ويُزجيه"⁽²⁾. ويثبت القزويني الأزمنة للفعل بقوله: "وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجديد"⁽³⁾.

ويقسّم ابن الدهان الأفعال إلى ثلاثة أضرب... ضرب ماض في اللفظ والمعنى، نحو: قام، بغير قرينة، وضرب ماض في اللفظ دون المعنى، نحو: إنْ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ، وضرب ماضٍ في المعنى دون اللفظ نحو: لم يَمُ زَيْدٌ، فللماضي صيغة تخصّه إذا لم يكن قرينة، وللمستقبل صيغة تخصّه، وهو الأمر والنهي، وليس للحاضر صيغة تخصّه"⁽⁴⁾. ويشير الزمخشري إلى "أنّ الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان"⁽⁵⁾.

¹ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج1 ص58.

² الجرجاني، عبد القاهر، (1989م)، كتاب دلائل الأعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص174.

³ القزويني، الخطيب، (1993م)، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل، بيروت: ج2 ص113.

⁴ ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك النحوي، (1988م)، كتاب الفصول في العربية، حققه فائز فارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إريد: ص51.

⁵ الزمخشري، المفصل في علم العربية: ص243، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج7 ص2 - 4.

فالفاعل مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة....أي الماضي والحال والاستقبال " (1).

ويرى الأزهري أنّ الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة أنواع) عند جمهور البصريين، ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنّ أصله مضارع" (2) . ولا يخرج ابن فارس على التعريفات السابقة للفاعل فيعرفه كما عرفه الكسائي على أنه "ما دل على زمان كخرج ويخرج دلنا بهما على ماضٍ ومستقبل " (3).

فالتعريفات التي جاء بها اللغويون القدامى للفاعل تتلخص بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ويدل على الفاعل لحاجته إليه، لاستقلاله به، وانتسابه إليه، وحدثه عنه " (4) .

عرفنا من ما مضى كيف اهتم النحاة القدامى بالفاعل اهتماماً كبيراً في مباحثهم النحوية، ولقد تبعهم في ذلك علماء اللغة المحدثون في دراستهم الحديثة، ولم يخرجوا عن إطارهم في التعريف " (5) . فالفاعل عندهم هو مادة لغوية مهمة في بناء الجملة وهو لا يعدو أن يكون حدثاً يجري على أزمنة مختلفة تختلف في الماضي، كما تختلف في الحال والاستقبال، كما يعرب عن اتفاق و تركيب هذه الأزمنة ببعضها، وليست العربية بدعا بين اللغات في هذا السبيل فقد دل الاستقراء على نضج الفعل العربي وقدرته على الإعراب عن دقائق الزمن " (6).

¹ ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو: جـ 2 ص 223، وينظر ابن هشام، الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (1969م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط 13، ص 33، 34.

² الأزهري، خالد بن عبد الله، (د.ت)، شرح التصريح على التوضيح، صححت هذه الطبعة ورجعت بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت: جـ 1 ص 44.

³ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا الرازي اللغوي، (1993م)، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع، ط 1، مكتبة المعارف، بيروت: ص 86.

⁴ نور الدين، عصام، (د.ت)، الفعل والزمن: ص 27، 28، ينظر الغلابي، مصطفى، (1994م)، جامع الدروس العربية، ط 29، المكتبة العصرية، بيروت: جـ 1 ص 33، الجوّاري، أحمد عبد الستار، (1974م)، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد: ص 30 - 32.

⁵ ضيف، شوقي، تجديد النحو، ط 3، دار المعارف، القاهرة: ص 201.

⁶ السامرائي، إبراهيم، (1986م)، الفعل زمانه وأبنيته، ط 4، مؤسسة الرسالة، بيروت: ص 15، ينظر حسان، تمام، (1994م)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء: ص 104، 105.

فالفاعل أقوى العوامل، لأنه لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم، إذ أنه ليس في اللغة فعل الا وله معمول هو الفاعل فهما كالشيء الواحد⁽¹⁾.

ويرى الجوارى أن الفعل في القرآن قوة الاسم، فهو يقع في العبارة القرآنية موقع الفاعل نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً حَتَّى حِينَ ﴾⁽²⁾، وليس هذا بالأمر الغريب فالفاعل والاسم في العربية فرعان من أصل واحد، وكلاهما يدل على معناه في نفسه كما يقول النحاة⁽³⁾. ويذكر حسن ملح بأن النحاة العرب، سموا الكلمات المعجون معناها بالزمن أفعالاً⁽⁴⁾.

وتجمع خديجة الحديثي تعريف القدماء للفعل فتقول: "الفعل هو ما دل على حدث وزمن وهو ثلاثة أنواع: ماض، ومضارع، وأمر، وهو بالنسبة إلى فاعله مبني للمعلوم ومبني للمجهول، وبالنسبة إلى عمله لازم ومتعد، وبالنسبة إلى أبنيته مجرد ومزيد، والفعل أصل المشتقات عند الكوفيين وهو مشتق من المصدر - عند البصريين⁽⁵⁾".

ويعرف الأصوليون الفعل (ما أنبأ عن حركة المسمى) ؛ لأنهم أنكروا دلالاته الزمنية، فقد اتجهوا في تعريفهم وجهة انتساب الحدث لاقتترانه بالزمن⁽⁶⁾. فالفعل عندهم: كلمة تنبىء عن (حركة) صادرة عن المسمى، وهذا الإنباء ناشئ من صيغة الفعل لا من مادته، ففعلية الفعل إذن وليدة صيغة"فعل يفعل المنبئة عن حركة المسمى"⁽⁷⁾.

ويرى الجوارى أنه ليس في أبحاث النحاة ما يسد حاجة الدارس أو يفى بها ولو بعض الوفاء. وأما الكلام على المدلول الزمني للأفعال، فليس في كتب العربية ذكر له، أو عناية به، إلا قولهم في الماضي والمضارع، والأمر: إن الأول يدل على

¹ خليل، أحمد، (1987م)، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن: ص56، رضوان، في النحو العربي: ص75، ينظر الجوارى، نحو الفعل: ص80.

² سورة يوسف 12 / 35.

³ الجوارى، أحمد عبد الستار، (1974م)، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد: ص30.

⁴ الملح، حسن خميس، (2002م)، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء - التحليل - التفسير، دار الشروق، عمان: ص111

⁵ الحديثي، خديجة، (2003م)، أبنية الصرف في كتاب سيوييه مُعجم ودراسة، ط1، ناشرون، بيروت: ط1، ص253.

⁶ جمال الدين، مصطفى، (د.ت)، البحث النحوي عند الأصوليين : ص145.

⁷ المرجع نفسه: ص145، 146.

الزمن السابق لزمن المتكلم، والثاني يدل على الحال أو الاستقبال، والثالث يدل على معنى المستقبل " (1) .

ويرى برجشتراسر أن اللغة العربية ، وإن قاربت اللغة السامية الأم ، في أكثر حروفها وضمائرها، فهي في بناء أفعالها وبعض أسمائها، أبعد على الأصل من اللغتين الأكديّة والعبرية ، وقريبة من اللغة الحبشية والآرامية، فالعربية مع الحبشية والآرامية، أقل حفظاً للأبنية القديمة ومعانيها من بين سائر اللغات، وأما الآكديّة والعبرية فتختلفان اختلافاً ظاهراً بيننا، ... هذا هو تقسيم اللغات السامية، من جهة نظام أبنية الفعل" (2) .

فخلاصة قولنا إن العربية ابتدعت ماضياً متعدياً، دالا على عمل اختياري على صيغة: فَعَلْ، متفقة في ذلك مع سائر اللغات السامية الغربية، وأنها ابتدعت مضارعاً منصوباً، علاوة على المجزوم والمرفوع " (3) .

فاللغة العربية أكمل اللغات السامية، وأتمها في هذا الباب، أي باب معاني الفعل الوقتية وغيرها، وهي مع ذلك أحدثها، انكشفت انكشافاً زائداً على ما في غيرها، وابتعدت عن الأصل ابتعاداً أكثر منها " (4) . والفعل أحد أقسام الكلمة الرئيسية التي يتألف منها الكلام، وهو كذلك عند القدماء ، وعند المحدثين ، ولكن القدماء يعنون بالفعل من جانب ضيق محدود. والفعل عند المحدثين مهم، ولكن أهميته تقوم على ما يؤديه من وظائف لغوية متعددة الجوانب، فالفعل عندهم مصدر الاشتقاق وهو عندهم يعبر عن الأحداث وأزمانها، وهو عندهم أهم مقومات الجملة، لأن الإسناد مستمد منه.

ولأنه شائع الاستعمال في العربية، وموضع اهتمام المتكلمين " (5) . ويخلص المخزومي إلى أن الأفعال أبنية تدل على الأحداث مقترنة بالزمان، وهو صحيح إذا

¹ الجوارى، نحو الفعل: ص7.

² برجشتراسر، (2003م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب،: ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص87.

³ المرجع نفسه: ص 89.

⁴ المرجع نفسه: ص90.

⁵ المخزومي، مهدي، (1986م)، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ط2، دار الرائد العربي، بيروت: ص100،101.

أخذت المرحلة التطورية الأخيرة للفعل بنظر الاعتبار المرحلة التي استند إليها الدارسون الأولون في استنباط الأصول والقواعد⁽¹⁾. ويورد شاهين اعتراضاً منهجياً لألقاب الفعل فيقول: (ينقسم الفعل باعتبار ارتباطه بالزمن إلى ثلاثة أنواع: ماضٍ ومضارع وأمر وبرغم أن هذه الألقاب الثلاثة للفعل قد استقرت في ثقافتنا اللغوية لا نرى بأساً في أن نورد هنا اعتراضاً منهجياً وجه إلى الأساس الذي وضعت عليه هذه الألقاب. فلقب (الماضي) يعني ما دل على حدث وقع في زمن مضى. ولقب (المضارع) يعني ما ضارع في حركاته وسكناته الاسم. أي: أن الاعتبار الذي وضع به لقب (الماضي) اعتبار زمني، وهو في المضارع اعتبار شكلي وهذا خطأ منهجي⁽²⁾. ويشير إلى رأي بعض الباحثين في إطلاق ألقاب جديدة تلتزم بالاعتبار الزمني وحده. وذلك يقتضي العدول عن نسبة الماضي والمضارع لما شابها في خلط، ويسميان: الفعل التام: (للماضي) - أي الذي دل على حدث تم وانقضى. والفعل غير التام: (للمضارع) - أي الذي يدل على حدث لم يتم⁽³⁾. ولكنه يرغب في إبقاء ألقاب المصطلح الذي جاءت عليه هذه الأفعال عند اللغويين القدماء أي (الماضي، المضارع، والأمر)⁽⁴⁾.

1. 2 أبنية الفعل .

أورد الباحث فيما سبق دلالة الفعل عند القدماء وعند المحدثين، وبأنه لا بد من ارتباطه بزمن، ولكن ما يهم الباحث في هذا الفصل من هذه الدراسة دراسة تعدد أبنية الفعل، لأنّ الفعل وإن دلّ على الزمن، ففي المستوى الصرفي يأتي من شكل الصيغة، ولكن في المستوى النحوي يأتي من مجرى السياق، أي أن الزمن في النحو وظيفية السياق وليس وظيفية صيغة لفعل، لأنّ الفعل الذي على صيغة فعل قد يدل في

¹ المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 102، ينظر الراجحي، عبده، (1986م)، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج،: دار النهضة، بيروت: ص 95-97.

² شاهين، عبد الصبور، (1980م)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت: ص 61.

³ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: ص 61.

⁴ المرجع نفسه: ص 61.

السياق على المستقبل، مثل (فعلت) والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي.

فالفعل من حيث المبنى الصرفي ماضٍ ومضارع وأمر. فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى، وهو فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي الزمني أيضاً. فأما من حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي كما أن كل واحد منها يمتاز عن صاحبه بسمات خاصة⁽¹⁾.
وأبنية الأفعال تقسم إلى مجرد ومزید: فالمجرد: ما كانت جميع أحرفه أصلية، ويقسم إلى قسمين ثلاثي ورباعي، ولم يرد فعل على خمسة أحرف أصلية⁽²⁾.
وللثلاثي المجرد "فعل مثلث العين"، أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء⁽³⁾.

المجرد الثلاثي : وهو كل فعل كانت أحرفه الأصلية ثلاثة لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلا لعلة تصريفية⁽⁴⁾.

يقول سيبويه: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية. على فَعَلَ يَفْعُلُ وَفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ... فأما فَعَلَ يَفْعُلُ ومصدره ففَعْلٌ يَقْتُلُ قَتَلًا... وأما فَعَلَ يَفْعِلُ، فنحو ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا..... حَبَسَ يَحْبِسُ حَبْسًا..... وأما فَعَلَ يَفْعَلُ ومصدره والاسم فنحو: لَحِسَهُ، يَلْحَسُهُ، لَحْسًا..."⁽⁵⁾. فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضياً. يكون على (فَعَلَ)، فيشترك فيه المتعدي وغير المتعدي، وذلك نحو: ضَرَبَ، وَقَتَلَ فهذا مُتَعَدٍّ، وَجَلَسَ، وَقَعَدَ، لما لا يتعدى ويكون على (فَعَلَ)

¹ حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: ص104، 106.

² السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص15، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (1424هـ)، المفتاح في التصريف، تحقيق محسن بن سالم العميري الهذلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة: ص9.

³ السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص20.

⁴ الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة: ص253، ينظر السيد، عبد الحميد مصطفى، (1998م)، المغني في علم الصرف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: ص126، الراجحي، عبده، (1984م)، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت: ص26، 27، نهر، هادي، (2003م)، الصرف الوافي، ط3، دار الأمل، إربد: ص196.

⁵ سيبويه، الكتاب: ج4 ص5، ينظر السيوطي، جلال الدين، (1987م)، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا: ج2 ص37 - 40.

فيهما، فما يتعدى فنحو: شَرِبَ، وَلَقِمَ، وَأَمَّا ما لا يتعدى فنحو: بَطِرَ، وَخَرِقَ، والفعل الثالث لما لا يتعدى خاصة، إنما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل، وذلك ما كان على (فَعْلٌ) نحو: كَرُمَ، وَظُرْفَ، وَشَرَفَ . فأما ما كان على (فَعِلٌ) فاللازم في مستقبله (يَفْعُلُ) تقول ... شَرِبَ يَشْرَبُ ، عِلْمٌ يَعْلَمُ⁽¹⁾.

للفعل المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية ذكرها ابن الحاجب وعقب عليها شارح الشافية: فيقول: "الماضي، للثلاثي ثلاثة أبنية، فَعَلٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعْلٌ، نحو ضَرَبَهُ، وَقَتَلَهُ وَجَلَسَ وَقَعَدَ، وَشَرِبَهُ، وَوَمِقَهُ، وَفَرِحَ، وَوَتَّقَ، وَكَرُمَ" (2).

أما الاسترأبادي فيعقب على أبنية الفعل شارحا لها فيقول: "ذكر صاحب الشافية - لَفَعْلٌ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدى: أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعُلُ ، والثاني من باب (فَعَلَ، يَفْعُلُ) ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتحهما - لأنه فرعها على ما يأتي في المضارع، ومثالين لللازم منهما، وذكر أيضا لَفَعْلٌ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدى: أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعُلُ كَشَرِبَ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعُلُ كَوَمِقَ، ومثالين لللازم منهما، وذكر لَفَعْلٌ مثالا واحداً، لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازما"⁽³⁾.

ولا يخرج الجرجاني عن تقسيم الفعل المجرد الذي ذكر في الشافية ولكنه بوب الأقسام تبويبا مفصلاً للأبنية فيقول: "فللثلاثي ثلاثة أبنية: فَعَلَ وَفَعِلٌ، وَفَعْلٌ، أما <فَعِلٌ>-بفتح العين-فمضارعهُ (يَفْعِلُ) ، <حَوَيْفَعْلٌ>، متعديا ولازما، كضَرَبَ يضْرِبُ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ، (وَنَصَرَ يَنْصُرُ)، وَعَثَرَ يَعْثُرُ.

ويجيء على (يَفْعُلُ) -بالفتح- ما كان عينه أو لامه حرفا (حلقياً) فهي: الهزمة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين) ، ك (سأل يسأل، وقرأ يقرأ،

¹ المبرد، المقتضب: جـ1، ص71.

² الاسترأبادي، رضى الدين محمد بن الحسن، (1982م)، شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها، وشرح مبهمها مجموعة من العلماء: دار الكتب العلمية، بيروت: جـ1 ص67، ينظر ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، (2003م)، كتاب الأفعال، قدم له وضبطه ووضح حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص16، السيوطي، المزهري: جـ2 ص95، السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص20، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص9، ابن سيده، أبو حسن بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، (1996م)، المخصص، قدم له، خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، صيدا: جـ4 ص14، ص276، 277، 278.

³ الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص67.

وَوَهَبَ يَهَبُ، وَوَسَّحَ يَسْنَحُ، وَسَلَخَ يَسْلُخُ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ، وَطَغَى يَطْغَى. وَنَحَوُ: نَكَحَ يَنْكِحُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَصَبَغَ يَصْبِغُ، لَا يُقَاسُ فَتَحَهُ، وَأَبَى يَأْبَى: شَاذَ وَرَكَنَ يَرْكُنُ: لُغَةٌ مُتَدَاخِلَةٌ، مَاضِيَةٌ مِنْ: رَكَنَ يَرْكُنُ، وَمُضَارِعَةٌ مِنْ رَكَنَ يَرْكُنُ. وَأَمَّا (فَعَلٌ) - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - فَمُضَارِعَةٌ بِالْفَتْحِ، مِثْلُ (عَلِمَ يَعْلَمُ) وَسَمِعَ يَسْمَعُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ. وَيَيْسُ، وَيَيْسُ عَلَى أَنَّ الْفَتْحَ لُغَةٌ فِيهِنَّ. وَنَحْوُ: وَمَقٌ - يَمِيقُ، وَوَتِيقٌ - يَتِيقُ، وَوَرِعَ - يَرِيعُ، لَمْ يُرَوَّ فِيهَا الْفَتْحُ. وَنَحْوُ. فَضِلٌ - يُفْضِلُ، يُرَوَّى فِيهِ الضَّمُّ وَهُوَ شَاذٌ. وَأَمَّا (فَعَلٌ) - بِضَمِّ الْعَيْنِ فَمُضَارِعَةٌ بِالضَّمِّ لَا غَيْرُ، كَ: كَرُمٌ - يَكْرُمُ، وَشَرُفٌ - يَشْرُفُ. وَلَا مُتَعَدٌّ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا قَوْلُهُمْ: (رَحِبْتُكَ الدَّارُ) «(1)».

وقد قسم النحاة القدماء الفعل من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح ومعتل، فالصحيح ما كانت أحرفه خاليه من أحرف العلة، ويقسم إلى سالم، ومضعف، ومهموز. والمعتل ما كانت أصوله أحد أحرف العلة ويقسم إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف، مقرون، ومفروق «(2)».

ولم يخرج اللغويون المحدثون في تقسيم أبنية الفعل عن القدماء، فقسموا الفعل الماضي المجرد إلى أبنية ثلاثة، فيكرر برجشتراسر ما ذكره اللغويون السابقون في بنية الفعل المجرد الثلاثي فيقول: " ففعل على ثلاثة أضرب: بفتح العين، وكسرها، وضمها. ومضارع الضرب الأول بالكسرة أو الضمة، والثاني بالفتحة، والثالث بالضممة. وهذا كله موافق للأصل، غير ان مضارع (فَعَلٌ) هو بالفتحة في اللغة العبرية، نحو: katon : yiktan أي: صَغُرَ يَصْغُرُ، ولا نعرف أيهما الأصل:(الفتحة أو الضمة)«(3)».

¹ الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص 9، 10، 11، ينظر الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص 117 - 138، ابن يعيش، موفق الدين، (1973م)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية، حلب: ص 37 - 63.

² ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي: ص 38 - 61، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص 9 - 19. الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص 117 - 138، ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص 16، 17، 23 - 40.

³ برجشتراسر، التطور النحوي: ص 92.

وقد أورد محمد عبد الخالق عضيمة صيغاً فرعية للفعل الثلاثي، تنسب إلى بعض القبائل العربية وهي: فَعَلَ نحو : عَلِمَ في عَلِمَ ، و فَعَلَ نحو: نَعِمَ و بئسَ ، فَعَلَ نحو: شَهِدَ من شَهِدَ " (1) .

ويشير عبد الصبور الشاهين في تقسيمه للفعل الثلاثي المجرد إلى التقسيمات التي وضعها علماء اللغة القدماء ، ويورد عبارة التحول الداخلي من الماضي المجرد إلى المضارع ويذكر للثلاثي المجرد ستة أبواب الأول: فَعَلَ - يَفْعَلُ مثل: نصرَ - يَنْصُرُ، ومرّاً - يَمُرُّ، والثاني: - فَعَلَ - يَفْعَلُ: مثل جَلَسَ، يجلسُ ... والثالث: - فَعَلَ - يَفْعَلُ، نحو نهَضَ - ينهَضُ ... وأكثر ما يأتي هذا الباب أن يكون ثانية أو ثالثة حرفاً حلقياً، لأن حروف الحلق تؤثر الفتح، للتقارب المخرجي، واقتصاداً للجهد النطقي. وحروف الحلق هي: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين، والحاء... وإن كان قد جاء مع توفر هذا الشرط من أبواب أخرى، مثل: وَعَدَ - يَعِدُ، و نَفَخَ - يَنْفُخُ... ولكن العبرة بالكثرة التي أخذ منها الشرط ... والرابع فَعَلَ - يَفْعَلُ مثل عَلِمَ يَعْلَمُ... وقد لوحظ أن الأفعال الدالة على الأحران والأفراح، والألوان والعيوب والعلل تأتي غالباً من هذا الباب، والخامس فَعَلَ يَفْعَلُ ، وهو للأوصاف الخلقية ، والتي لها مكثٌ مثل حَسُنَ - يَحْسُنُ

والسادس: فَعَلَ - يَفْعَلُ ، وهو قليل، نحو: حَسِبَ - يَحْسِبُ، وقد جاءت الأفعال من هذه الأبواب متعددة ولأزمة، عدا الخامس فلا يكون إلا لازماً " (2).

ويورد تمام حسان صيغ الثلاثي المجرد مرتبة. في صيغة الماضي والمضارع غير خارج عن أوزان السابقين " (3).

وبعد فإن الناظر في أبنية الفعل الثلاثي المجرد يجد أن صيغ الفعل الماضي لا تلتزم بصيغة واحدة لكل صيغة في الفعل الماضي أو المضارع، وإنما تكون للصيغة

¹ عضيمة، محمد عبد الخالق، (1996م)، المغني في تصنيف الأفعال، ط1، دار الحديث، القاهرة: ص116-122.

² شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص65، 66.

³ حسان، اللغة معناها ومبناها: ص138، وينظر جنهويتشي، هدى، (1995م)، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل: دار البشير، عمان: ص27، 28، نور الدين، عصام، (1982م)، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: ص129 - 136، السيد، المغني في علم الصرف: ص72، 73، الراجحي، التطبيق الصرفي، ص28، 27.

الواحدة أكثر من صيغة متعددة مختلفة في الفعلين⁽¹⁾، فصيغة (فَعَلَ) في الماضي يقابلها صيغة قياسية يراها علماء اللغة، وصيغ أخرى بعضهم يسندوها إلى الشذوذ⁽²⁾. وآخرون يسندونها إلى تداخل اللغات⁽³⁾، وهذا التباين الذي يحدث بين الصيغ إنما يعود إلى التعدد الذي يسمح باستخدام الفعل بصيغ مختلفة، تتلاسن بها قبائل بدوية تؤثر الضم على الكسر مثلاً، أو حضرية تؤثر الكسر على الفتح، أو أخرى تتخذ الفتح لسهولة ويسره⁽⁴⁾. فما اتفق عليه اللغويون في القياس في صيغة (فَعَلَ) أن يأتي مضارعه على (يَفْعُلُ) و(يَفْعِلُ) و(يَفْعَلُ)⁽⁵⁾.

في حاله أن تكون عين الفعل أو لامه حرفاً حلقياً، وكذلك صيغة فَعَلَ القياس فمضارعها بفتح العين يَفْعَلُ⁽⁶⁾.

وفَعَلَ القياس مضارعها بضم العين. وكل هذا لم يلزم جميع القبائل المتلاسنه بصيغ مختلفة بأن تتكلم بما في القياس، وكذا لم يمنع أبو زيد أن يقول كلاهما قياس في بعض الصيغ وإن جاءت بصيغتين متعددتين^{(7)*}.

¹ ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص 39 - 42.

² ينظر سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 102، 103، 105، 422، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص 10.

³ ابن جني، الخصائص: ج 1 ص 177.

⁴ . ينظر أنيس، إبراهيم، (د.ت)، في اللهجات العربية، ط 4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ص 91 - 100، ص 170-171، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي: ص 190، الراجحي، عبده، (1999م)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط 1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض: ص 140-147.

⁵ السيوطي، المزهري: ج 1 ص 207.

⁶ ينظر سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 101، ابن يعيش، شرح الملوكي: ص 38، 39، 40، ابن الحاجب، شرح الشافية: ج 1، ص 117.

⁷ السيوطي، المزهري: ج 1 ص 208، 207.

* سيقوم الباحث بشرح تعدد صيغ الفعل في مطانها والتي كان سبب التعدد فيها يعود لمعايير لهجية، و صوتية، و دلالية في اللاحق من هذا الفصل.

1. 3 المجرد الرباعي ومزيده:

يعرّف الفعل الرباعي المجرد على أنه الفعل الذي يتكون من أربعة أحرف أصيلة وله بناء واحد هو (فَعَّلَ - يُفَعِّلُ)⁽¹⁾ .

يتفق معظم اللغويين على أنّ للفعل الرباعي المجرد وزنا واحدا هو فَعَّلَ⁽²⁾. ولكن بعضهم أورد الفعل المجرد الرباعي مع أبنية الفعل الثلاثي المزيد من دون أن يفصل بينهما فيقول: " وللمزيد فيه خمسة وعشرون : مُلْحَقٌ بِدَحْرَجٍ " ⁽³⁾، ثم سيفصل القول فيها في الصفحات اللاحقة.

ويُقسَّمُ الرباعي المجرد إلى نوعين: مضعف، وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من نوع آخر، وقد يكون مرتجلا نحو: زَلْزَلٌ، يُزَلِّزُ، وَقَلْقَلٌ، يُقَلِّقُ... أو منعوتا نحو: بَأَبًا - يُبَأِّبِي إذا كرر قوله " بَأَبِي "، دَعْدَعٌ، يَدْعُدَعُ، إذا كرر لفظه " دَعٌ " ⁽⁴⁾ .

والثاني: غير مضعف وهو ما لم تكن " فاؤه " و " لامه " الأولى من نوع، " وعينه "، و " لامه " الثانية من نوع آخر: دَحْرَجَ - يُدَحْرِجُ، حَرَجَمَ - يُحَرِّجُمُ " ⁽⁵⁾ . ويرى اللغويون أنّ للفعل المجرد الرباعي المزيد ثلاثة أوزان، وللمنشعبة منه ثلاثة أبنية تفعَّلَ كـ تَدَحْرَجُ، وَاَفْعَلَّ كـ اَفْشَعَرَّ " ⁽⁶⁾ .

غير أنّ بعض المحدثين يرى للفعل الرباعي أكثر من وزن من دون أن يفرق بين المجرد والمزيد فيقول: " وللرباعي سبع صيغ أحصاها الصرفيون على النحو

الآتي: 1- فَعَّلَ مِثْلَ جَلَّبَبَ

2- فَوَعَلَ = جَوْرَبَ

3- فَعْوَلَ = رَهْوَلَ

5- فَعَيْلَ مِثْلَ شَرَيْفَ

6- فَعَلَى = سَلْفَى

7- فَعَلَ = فَلَسَ " ⁽⁷⁾ .

¹ نهر، الصرف الوافي: ص196.

² الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص21، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص19، السيوطي، المزهري: ج2 ص42، عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص122.

³ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص67.

⁴ المصدر نفسه: ج1 ص113، 114، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص261.

⁵ ينظر الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص261.

⁶ الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص22، ينظر السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص19، 20.

⁷ حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص138.

4-فَيْعَل = بَيْطَرَ

ويورد شارح الشافية هذه الأوزان بأبنية الفعل المزيد الثلاثي، ومن الملحقات يفَعَل شَرِيف...»(1).

ويرى تمام حسان في معرض حديثه عن الملحقات الصرفية أنّ الفعل الرباعي في الأصل ثلاثي فيقول: بعد أن يورد صور الرباعي مثل دحرج : فأنت ترى أنّ الفعل الرباعي ذو ثلاثية، إما أن يستعمل منها فعل ثلاثي له نفس معنى الفعل الرباعي وإما أن تستعمل منها صيغ أخرى تدور حول نفس المعنى. وترى كذلك ان الحرف الزائد قد يكون جاء، أو سينا، أو شينا، أو عينا، أو باء، أو زينا وقد يكون أي حرف من الحروف الأبجدية»(2).

ويدلل على ذلك قائلا: " وقد استخدمت اللهجات نفس الطريقة في الزيادة أيضا. وسنورد لك طائفة من الأفعال الرباعية العامية، ونضع أمام كل منها الحروف الثلاثة التي نقترحها أصلا لهذه الرباعيات، وقد نجد أن هذه الثلاثة تكون بنفسها فعلا ثلاثيا عاميا من لهجة أو أخرى، أو فعلا عربيا كما يأتي:

دَرَبَكَ رَبَكَ سَلَبَنَ لَبَنَ (سال لعابه كاللبن).

شَعَبَطَ شَبَبَتَ شَرَمَطَ شَرَطَ... والزائد هنا أيضا حرف غير مقيد بحروف (سألتمونيها)، ولعل ذلك أن يكون مما يعزز دعوى ثلاثية الكلمة العربية تعريزا كاملا»(3). غير أنّ شاهين يرى كغيره من اللغويين أنّ الرباعي له وزن واحد مجرد هو فَعَلَل. كدَحْرَجَ .. ولمزيده بحرفين وزنان: الأول: افَعَلَل مثل احْرَنْجَم...والثاني: افَعَلَل مثل اقشعر»(4).

وقد حصر علماء اللغة الزيادة بـ عشرة حروف مجموعة في (سألتمونيها)، لكن هذه الحروف ليس شرطا في زيادة صيغة الرباعي المزيد ، فقد تكون الزيادة تكريرا لحرف من حروف المادة الأصلية، كما في (جَلَبَب). وربما كانت إدخالا لحرف آخر مثل: كوثر، الملحقة بجعفر ... وهذا يدل على أنّ الزيادة للإلحاق ليست

¹ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص68.

² حسان، تمام، (1986م)، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب: ص219.

³ المرجع نفسه: ص219، 220.

⁴ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص74.

في حدود حروف الزيادة العشرة، بل قد يكون الإلحاق بأي حرف من حروف الهجاء يحقق الغرض المطلوب⁽¹⁾.

ويترتب على زيادة حرف أو حرفين على الرباعي دلالات غير الدلالات التي يكون عليها المجرد، لأن الفعل الرباعي المجرد ما هو مشتق من أسماء الأعيان الرباعية أو غير الرباعية لغرض من الأغراض كالدلالة على اتخاذ ذلك الاسم المشتق منه وصنعه نحو: "قَمْطَرْتُ الْكِتَابَ" أو مشابهة المفعول لما أخذ منه الفعل نحو (بِنَدَقْتُ الطَّيْنَ)، أو جعل الاسم المأخوذ منه في المفعول نحو: (صَفَرْتُ الثَّوْبَ) و(فَأَلْفَلْتُ الطَّعَامَ)، أو إصابة ما أخذ منه الفعل نحو (غَلَصَمْتُه) أي: (أصبت غَلَصَمْتُهُ). أو للدلالة على أن الاسم المأخوذ منه آلة للإصابة به نحو: عَرَجْتُهُ أو للدلالة على ظهور ما أخذ الفعل منه نحو: بَرَعَمْتُ الشَّجْرَةَ⁽²⁾. وأرجح رأي الذي يرى أن الفعل الرباعي المجرد له وزن واحد وما جاء على صيغته، فهو ملحق به. وما يهم الباحث في هذا الفصل هو دراسة أسباب تعدد هذه الصيغ حرفيا ولفظيا.

ويرى شاهين أن ما يلحق بالرباعي المجرد بزنة (فَعَلَلْ) ثمانية أوزان، ستة ذكرها الصرفيون واثنان وقعا لملاحظتنا، فأما الستة فقد سبق ذكرهما وأما الوزنان الآخران فهما: فَعَلَنَّ مِثْلَ عَلَمَنَّ (وَالأَصْلَ عَلِمَنَّ) وَعَمَلَنَّ (وَالأَصْلَ عَمِلَنَّ) وَجَمَعَنَّ (وَالأَصْلَ جَمَعَنَّ)، وهي أفعال حاولنا صوغها لضرورة التعبير عن مدلولات جديدة فالأول يعني: جعل الدولة علمانية، والثاني جعل الدولة "مثلا" بروليتارية، أي خاضعة للطبقة العاملة، والثالث: جعل الدولة جماعية السلطة ومفعل مثل مَعَجَنَّ الخشب والأصل عَجَنَّ".

وَمَذَهَبَ	وَالأَصْلَ: (ذهب)
وَمَعَجَمَ	وَالأَصْلَ: (عجم)
وَمُنْطَقَ	وَالأَصْلَ: (نطق) ⁽³⁾ .

¹ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص74، ينظر حسان، مناهج البحث في اللغة: ص220.

² ينظر عضيمة، المغنى في تصريف الأفعال: ص123، نهر، الصرف الوافي: ص199، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص75، 76.

³ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص75، 76.

والملحق بمزيد الرباعي ملحق باحرنَجَمَ وجاء على : (افعَلَى: مثل
اسنَلقى.... و افعنَلل ، مثل : اقعنَسَسَ) (1).

1. 4 المزيد الثلاثي:

ما زاد على أحرفه الأصلية حرف أو أكثر لغرض من الأغراض " (2) . أي
لإفادة معنى من المعاني، ويكون مزيدا بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف وله ثلاثة
أوزان هي:

1. 4. 1 المزيد بحرف .

أ- الصيغة الأولى من المزيد الثلاثي: هي زيادة حرف الهمزة في أول الفعل
الثلاثي، فيصبح بناؤه على وزن (أَفْعَل - يُفْعَل) (3). وهو للتعدية كأخرجت زيدا
أو الصيرورة كأغدَّ البعير أي صار ذا غدة. والسلب: كأشكيتَه أي أزلت شكايته،
والتعريض، ووجود الشيء على صفته، والإعانة... (4). والقياس في مستقبله أن
يكون على وزن (يُؤفَعَل) فحذفت الهمزة، لأنه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن
يجمع بين همزتين وذلك ممتنع. فلما كانت زائده، وكانت تلزم ما لا يقع في الكلام
مثله حذفت، وأتبع حروف المضارع الهمزة، كما جرى في باب وَعَدَ مجرى
الياء (5). غير أن الرضي يرى أن زيادة (الهمزة) ليست قياساً مطرداً، فليس لك أن
تقول في ظَرْفَ : (أظْرَفَ) ، وفي نَصَرَ : (أنصَرَ) خلافاً للأخفش الذي يقيس
(الهمزة) في (أظنَّ) و(أحسبَ) و(أخال) على (أعلمَ) و(أرى) وإنما يجب السماع في
استعمالها ومعانيها (6).

¹ ينظر السيوطي، المزهري: ج2 ص41، ابن الحاجب، شرح شافية: ج1 ص 113، 114، 115، 116.

² عضيمه، المغني في تصريف الأفعال: ص123، 124.

³ الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص20 .

⁴ ينظر سيويوه، الكتاب: ج4 ص55 - 62، ص266، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (د.ت)، أدب الكاتب حقه، وضبط
غريبه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة: ص266، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص27، ابن الجبان، أبو
منصور، (1991م)، شرح الفصح في اللغة، دراسة وتحقيق عبد الجبار جعفر القزاز، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية،
بغداد: ص 149، ابن الحاجب: شرح الشافية: ج1 ص84، عضيمه، المغني في تصريف الأفعال: ص124، 125، الحديثي، أبنية
الصرف في كتاب سيويوه: ص262، 263، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص136 - 151.

⁵ المبرد، المقتضب: ج1 ص72.

⁶ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص83، 84.

ب-الصيغة الثانية: وزن (فَعَلَ) بتضعيف العين. ويكون الفعل على (فَعَلَ)، فيكون مستقبله على (يُفَعَلُ)، لأنه في وزن فاعل، وأفعال فلذلك وجب أن يكون مستقبله "ك مستقبلهما" (1). وتدل هذه على معانٍ كثيرة منها، التعديّة نحو: أدَّبْتُ الصبي، والتكثير كفتحتُ الأبواب، ودَبَحْتُ الغنم، والسلب: كقرَدْتُ البعير، وحلَّقْتُ أي أزلت قراده وحلَّمتُه والتوجه كشرَّق وغَوَّر (2)، ويجيء فعلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نحو فسَّقته: أي نسبته إلى الفسق وسمَّيته فاسقاً، أو يجيء للدعاء على المفعول بأصل الفعل، نحو جدَّعْتُه وعقرَّته: أي قلت له جدعا لك، وعقرا لك أو الدعاء له، على نحو سقَّيته أي قلت له سقيا لك.

وقد يجيء بمعنى صيرورة فاعله أصله المشتق منه كروَّض المكان أي، صار روضاً، وعَجَزَت المرأة، وثَبَّت، وعَوَّنت: أي صارت عجوزاً وثيباً وعواناً، ويجيء بمعنى عمل شيئاً في الوقت المشتق هو منه، كهَجَّرَ: أي سار في الهاجرة، ويجيء بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه نحو كَوَّفَ أي مشى إلى الكوفة (3). وقد تشترك فعَّلتُ أفعلتُ، كأنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فرَحَ وفرَحَّته، وإنَّ شئتُ قلتُ أفَرَحْتُه (4).

ج- الصيغة الثالثة (صيغة فاعل)، فيكون مستقبله على وزن مستقبل أفعلت، قبل أن يحذف و ذلك قولك: قاتل، يقاتل، وضارب - يضارب (5)، ويأتي للدلالة على معانٍ عدَّة، مثل المشاركة في الفعل نحو: ضارِبته - أضرابه، وجعل غير المتعدي متعدياً نحو (كارمته وشاعرتة، وبمعنى فعلٌ للدلالة على المبالغة والكثرة، ويأتي بمعنى (أفعل) نحو: داين - يداين بمعنى (أدان) وشارف - يشارف بمعنى (أشرف)، وقاتلهم الله أي (أقتلهم) وجعل المفعول صاحب المصدر المشتق منه الفعل نحو:

¹ المبرد، المقتضب: جـ 1 ص 74، ينظر سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 58-59، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص 28.
² السيوطي، همع الهوامع: جـ 6 ص 23-24، ينظر ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق، (1956م)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، مصر: ص 145.
³ ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ 1 ص 95-96، ينظر عصام نور الدين، أبنية الفعل: ص 151-154.
⁴ سيبويه، الكتاب جـ 4 ص 55، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، دار الطلائع: ص 255، 256.
⁵ المبرد، المقتضب: جـ 1 ص 72.

عافاك الله أي جعلك ذا عافية⁽¹⁾، وتأتي بمعنى فعلٌ وذلك للتكثير نحو: ضاعفت الشيء بمعنى ضعفته وباعدته وبعّثته⁽²⁾، وبمعنى (فعل) كجاوزت الشيء وجزّته، وواعدت زيدا ووعدته⁽³⁾، وبمعنى أفل، نحو عافاك الله بمعنى أعفأك، وراعنا سمعك أي أرعنا⁽⁴⁾.

وبمعنى جعل الشيء ذا أصل: نحو: صاعر خذّه أي جعله ذا صعر، وعافاك الله أي جعلك ذا عافية⁽⁵⁾.

1. 4. 2. المزيد بحرفين .

ويكون على أوزان خمسة:

أ - ما زيدت فيه (الهمزة، والنون) في أوله، ويأتي على وزن (انْفَعَلَ - يَنْفَعُلُ) وقد وضعه سيبويه تحت عنوان " هذا باب ما طواع الذي فعله على فعل وهو يكون على انْفَعَلَ وَاْفْتَعَلَ وذلك قولك كَسَرْتَهُ فَاَنْكَسَرَ، وَحَطَمْتُهُ فَاَنْحَطَمَ " ⁽⁶⁾. ويختص بالعلاج والتأثير " ⁽⁷⁾، ولا يبنى انْفَعَلَ (من غيره) أي من غير ما يدل على علاج من فعل (ثلاثي) فلا يقال: عرفته فأنعرف ولا جهلته فأنجهل ولا سمعته فأنسمع، وكذا لو دلّ على معالجة، ولم يكن ثلاثيا لا يقال: أَحْكَمْتَهُ - فَاَنْحَكَمَ " ⁽⁸⁾. ولا يبنى من لازم خلافا لأبي علي الفارسي، فإنه زعم أنه قد جاء من لازم نحو: مُنْعَوٍ - مُنْعَوٍ وخرج على أنه مطاوع: أَهْوَيْتُهُ وَأَغْوَيْتُهُ " ⁽⁹⁾. ولا يكون إلا لازما⁽¹⁰⁾.

¹ ينظر سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 68، 69، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 14، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 267، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص 154، 155.

² ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 144، ينظر ص 145.

³ السيوطي، همع الهوامع: جـ 6 ص 24، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 267.

⁴ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 145، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 267.

⁵ السيوطي، همع الهوامع: جـ 6 ص 24، ينظر ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ 1 ص 96، 97، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 267، المبرد، المقتضب: جـ 1 ص 72، 73.

⁶ سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 65، ينظر الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص 30.

⁷ الجرجاني، المفتاح والتصريف: ص 31، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ 1 ص 108.

⁸ السيوطي، همع الهوامع: جـ 6 ص 27.

⁹ السيوطي، همع الهوامع: جـ 6 ص 27.

¹⁰ ابن الحاجب، الشافية: جـ 1 ص 108.

ب- ما زيدت (الهمزة) في أوله و (التاء) بعد (فائه)، وبنائوه: (اِفْتَعَلَ - يَفْتَعِلُ) يقول ابن الحاجب : " وافتعل للمطاوعة غالبا نحو غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ ، وللاتخاذ نحو اشْتَوَى وللتفَاعُل نحو اجْتَوَرُوا، وللتصَرَّف نحو اِكْتَسَبَ " (1)، وتأتي صيغة انْفَعَلَ بمعنى افتعل وكلاهما تدلان على المطاوعة " (2). وتدل هذه الصيغة على الاتخاذ، أي لاتخاذك الشيء أصله، وينبغي أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا، نحو اشْتَوَيْتُ اللحم، أي اتخذته سواء لنفسك " (3)، وبمعنى المفاعلة نحو: اجْتَوَرُوا واخْتَصَمُوا " (4). وبمنزلة فَعَلَ، نحو : قرأت واقترأت وخطفت واخطفت وللزيادة على معناه كقولك اِكْتَسَبَ فِي كَسِبَ واعتمَلَ فِي عَمَلَ أما كسبت فإنه يقول أصبت وأما اكتسبت فهو التصرف والطالب والاعتماد بمنزلة الاضطراب " (5).

ج - ما زيدت " التاء " في أوله و " الألف " بعد " فائه "، وبنائوه " تَفَاعَلَ - يَتَفَاعَلُ " ويأتي للدلالة على مطاوعة (فاعل) نحو: ناولته فتناول - يتناول، وناقشته - فتناقش - يتناقش، والمشاركة نحو: تعاطى - يتعاطى، والاستغناء به عن فعل نحو " تَمَارَى - يَتَمَارَى " (6). ويكون على تفاعل كما كان (تَفَعَّلَ)، لأن هذه التاء إنما لحقت فَعَلَ وفاعِلَ في الأصل " (7). ويكون على ضرب آخر. وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده. وذلك نحو تَعَاوَلَ وَتَغَابَى، وَتَغَاوَلَ " (8) .

د- ما زيدت التاء في أوله مع تضعيف العين، وبنائوه: (تَفَعَّلَ - يَتَفَعَّلُ) ويكون على ضربين: على المطاوعة التي تدل على التكثير من (فَعَّلَ) فلا يتعدى.، نحو قولك: قَطَعْتَهُ - فَتَقَطَّعَ، وكَسَّرْتَهُ - فَتَكَسَّرَ، فهذا للمطاوعة " (9)، أو التي تدل على النسبة قَيْسْنُهُ وَنَزَّرْتَهُ وَتَمَّمْتُهُ: أي نسبته إلى قيس ونزار وتميم، فَتَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ وَتَمَّمَّ، أو

¹ ابن الحاجب، الشافية: ج1 ص108، ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص312، الزمخشري، المفصل: ص281.

² سيبويه، الكتاب: ج4 ص66.

³ ابن الحاجب، الشافية: ج1 ص108، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص164.

⁴ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص69، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص31.

⁵ الزمخشري، المفصل: ص281، 282.

⁶ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص69، 70، الزمخشري، المفصل: ص279، 280، ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص108، 109، 110.

⁷ المبرد، المقتضب: ج1 ص78.

⁸ المصدر نفسه: ج1 ص78، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص25.

⁹ المبرد، المقتضب: ج1 ص78.

للتعددية نحو، عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ⁽¹⁾، ويأتي للتكلف. إذا أراد الرجل أن يُدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تَفَعَّلَ، وذلك تَشَجَّعَ، وَتَبَصَّرَ، وَتَحَلَّمَ⁽²⁾. وللاتخاذ الذي هو مطاوع (فَعَلَ) الذي هو لجعل الشيء ذا أصله إذا كان أصله اسماً لا مصدرًا⁽³⁾. وللتجنب مطاوع (فَعَلَ) الذي للسلب تقديراً، وإن لم يثبت استعماله، كأنه قيل أُمَّنْتُهُ وَحَرَّجْتُهُ بمعنى جنبته عن الحرج والإثم وأزلتهما عنه كقردته⁽⁴⁾. ويأتي لمعان أخرى مثل العمل المتكرر في مهلة وللطلب وغيرها⁽⁵⁾.

هـ- ويكون على صيغة أوزن (افعل، يفعل) ، ودلالته على المبالغة في الفعل والاستعاضة به عن (فعل) ، وهو مرتجل . نحو أَقْطَرَ النَّبْتُ - يَقْطَرُ، ويدل على الألوان والعيوب نحو: اخْضَرَ - يَخْضُرُ، وَاغْوَرَ - يَغْوَرُ، وَاخْوَلَ - يَخْوَلُ⁽⁶⁾.

1. 4. 3. المزيد بثلاثة أحرف : وله أربعة أوزان:

أ- (اسْتَفْعَلَ - يَسْتَفْعِلُ)، وتأتي لمعانٍ عدة، مثل المصادفة (اسْتَجَدَّتْهُ أَي أَصَابَتْهُ جِدًّا، واسْتَكْرَمَتْهُ أَي أَصَبَتْهُ كَرِيمًا لِلإِصَابَةِ عَلَى صِفَةٍ... وللطلب تقول اسْتَعْطَيْتُ أَي طَلَبْتُ العَطِيَّةَ وبمعنى (فَعَلَ) قَرَّ فِي مَكَانِهِ واسْتَقَرَّ، وبمعنى أَفْعَلَ: جَلَبَ الجُرْحَ وَأَجْلَبَ.... ويأتي للتحوُّل من حال إلى حال هكذا، وذلك (قولك): اسْتَنَوَقَ الجَمْلُ، واسْتَنْتَيْسَتِ الشَّاةُ. والسؤال أي للطلب والاستدعاء، ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل المشتق نحو: اسْتَكْنَيْتُهُ أَي طلب منه الكناية⁽⁷⁾.

¹ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص 104.

² سيبويه، الكتاب: ج4 ص71.

³ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص105.

⁴ المصدر نفسه: ج1 ص105، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص30.

⁵ ينظر ابن الحاجب، الشافية: ج1 ص105.

⁶ الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص33، السيوطي، همع الهوامع، ج6 ص98، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص167.

⁷ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص70-73، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص269، المبرد، المقتضب: ج1 ص76، 77. الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص32، الزمخشري، المفصل: ص282، ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص110، 111، ابن سيده، المخصص: ج4 ص14، 311، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص28، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص165 - 167، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص267، عزيمة، المغنى في تصريف الأفعال: ص149 - 155.

ب- صيغة (اَفْعَوْلَ)، يقول سيبويه : " هذا باب افوعلت وما هو على مثاله مما لم نذكره ، قالوا : خَشُنْ، وقالوا اخشَوْشَنَ . وسالت الخليل فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ، كما أنه إذا قال : اعشَوْشَبَتِ الأرض ، فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاما ، قد بالغ . وكذلك اَحْلَوَى " (1).

ج- صيغة (اَفْعَوْلَ) كاعلَوَطْتُه . وكذلك فَعَلَّتُهُ، وتأتي للمبالغة " (2).

د- "صيغة (اَفْعَلَّ و اَفْعَال) يجيئان مرتجلين ، نحو : اَبْيَضَّ و بَيَاضً ، و اَعْوَرَ و اَعْوَارً " (3). وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعديا ولازما إلا (اَنْفَعَلَ و اَفْعَلَ و اَفْعَال) واعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها ، لا تضبط كما تكررت الإشارة إليها " (4).

1. 5. تعدد صيغ الماضي المجرد .

تتعدد صيغ الفعل الماضي المجرد فتكون على وزن (فَعَلَ) بفتح العين ، و(فَعَلَّ) بضمها ، و(فَعِلَ) بكسرها ، لكن بعض هذه الصيغ لا تكون ملتزمة بفتح عين الفعل أو ضمه أو كسره، و إنما نجمل صيغتين في عين الفعل، هما، (فَعِلَ ، فَعَلَ) أو (فَعَلَّ ، فَعَلَ) ومنه (ذَهَبَ الرَّجُلُ يَذْهَبُ ذَهَاباً قَدْ ذَهَبَ الرَّجُلُ يَذْهَبُ . ذَهَبَ لَمَّا أَنْ رَأَاهَا تُرْمَلَةٌ وَقَالَ يَا قَوْمِ رَأَيْتُمْ مُنْكَرَهُ " (5) .

فترى الفعل " سَفَدَ الطَّائِرُ الْأُنْثَى يَسْفَدُهَا سَفَاداً ... وَسَقَدَ يَسْفِدُ لُغَةً . وَقَدْ نَكَفَتْ مِنَ الْأَمْرِ أَنْكَفَتْ إِذَا اسْتَنْكَفَتْ مِنْهُ .. وَنَكَفْتُ (عنه) لُغَةً " (6)، ويورد ابن السكيت تحت باب فَعَلْتُ و فَعَلْتُ كثيراً من الأفعال الماضية التي تدل على فعل واحد، لكنها متعددة الصيغ على (فَعِلَ و فَعَلَ) .

¹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص75، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص270، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص32، الزمخشري: المفصل: ص282، ابن سيده، المخصص: ج4 ص14، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص29.

² سيبويه، الكتاب: ج4 ص77، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص33.

³ الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص33، الاسترأبادي، شرح الشافية: ج1 ص112، 113.

⁴ الاسترأبادي، شرح الشافية: ج1 ص112، 113.

⁵ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص199، ينظر 202، 201، ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص33-38، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص249-256، ابن سيده، المخصص: ج4 ص276-278 .

⁶ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص210، وينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص274، ابن سيده المخصص: ج4 ص14، ص279، 280 و ج4 ص15 ص395-396.

ففي المضعف (شَمِمْتُ الشئ، وشَمِمْتُ لغة... وقد دَهَمَهُمُ الأمر يَدَهْمُهُمْ
وَدَهَمَهُمْ) بكسر العين وفتحها " (1).

وقد أورد أيضاً صاحب شرح الفصح أفعالاً ماضية بصيغ مختلفة كل صيغة
تدل على لغة ومن ذلك: " اعلم أنك تقول: نَمَى المال يَنْمِي نُمِيًا و(نَمَاءً) فهو نامٍ أي:
زائد، ومثل ذلك مَضَى يَمْضِي مُضِيًا وَمَضَاءً - وفي بعض اللغات نما ينمو والأول
أفصح وليس الثاني بالرديء " (2). قال أبو عبيد قال الكسائي ولم أسمع يَنْمُو بالواو
إلا من أخوين من بني سليم " (3). ومنه بالياء قول النابغة:

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَنَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَأَنْمِ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أَجْدٍ (4).

وما ورد بالواو قول الشاعر:

يَا حُبَّ لَيْلَى لَا تَعَيَّرِ وَأَزْدَدِ وَأَنْمِ كَمَا يَنْمُو الْخَضَابُ فِي الْيَدِ (5).

وفي المعتل تقول: " حَثَوْتُ الترابَ أَحْثُوهُ ، وَحَثَيْتُهُ أَحْثَيْتُهُ ، وَنَقَوْتُ الْعِظْمَ
وَنَقَيْتُهُ إِذَا اسْتَخْرَجْتَ نَقِيَهُ " (6).

ويقول ابن جني: " وذلك أنه يقال: خَثَرَ وَخَثَرَ وَحَمَضَ وَحَمَضَ وَشَعَرَ وَشَعَرَ،
وَطَهَرَ وَطَهَرَ --) " (7). ومن المهموز " وَكَدَّتْ عَلَيْهِمْ وَأَكَّدَتْ... وَوَرَّخَتْ الْكِتَابَ
وَأَرَّخَتْهُ وَوَقَّتْ وَأَقَّتْ مِنْ الْوَقْتِ " (8). وَذَوَى الْعُودُ يَذْوِي ذُوِيًا وَذَأَى يَذَأَى ذَأُوًّا

¹ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 211 ، 212، وينظر إلى ص 216، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (1988م)، أدب الكاتب، تحقيق علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص 274-276، لسان العرب: ج 7 ص 205.

² ابن الجبان، شرح الفصح في اللغة: ص 97، ابن منظور، لسان العرب: ج 14 ص 297.

³ ابن منظور، لسان العرب: ج 14 ص 296، ينظر ص 297، ينظر ابن جني، الخصائص: ج 1 ص 381، ينظر الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حماد، (1999م)، تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ج 5 ص 1995، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 353.

⁴ ابن منظور، لسان العرب: ج 14 ص 297، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، فاعور: ص 227، 228.

⁵ ابن منظور، لسان العرب: ج 14 ص 297، وورد هذا البيت وانم بحذف الياء دلالة على يائيته، ينظر ابن الجبان، شرح الفصح في اللغة حاشية (1) : ص 97، السيوطي، المزهري: ج 2 ص 39.

⁶ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 272، دار الطلائع، ابن قتيبة، أدب الكاتب، دار الكتب العلمية: ص 227، 228، ابن منظور، لسان العرب: ج 3 ص 49.

⁷ ابن جني، الخصائص: ج 1 ص 381.

⁸ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 273، ابن منظور، لسان العرب: ج 15 ص 382، 383، ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص 70، 71.

وذائياً⁽¹⁾. وفي الفعل الناقص "سراً ثلاث لغات فَعَلَ فَعَلَ فَعَلَ وكذلك سَخِيَ و سَخَا وسَخَو... ومن الصحيح كَمَلَ وكَدَرَ و خَثَرَ في كل منها ثلاث لغات"⁽²⁾.

وما يؤكد تعدد صيغ الفعل الماضي المجرد للبناء الواحد قول السيوطي تحت باب ذكر ألفاظ اختلفت فيها لغة الحجاز ولغة تميم "قال يونس في نوادره: - أهل الحجاز زَهَدَ وتميم زَهَدَ ... أهل الحجاز بَرَأَت من المرض وتميم بَرِئَتْ"⁽³⁾. يدل هذا التعدد في الفعل الثلاثي الماضي المجرد ومردّه في أصل الفعل الثلاثي المجرد يعود إلى اختلاف اللهجات⁽⁴⁾. وهناك صيغ كثيرة لا حصر لها يتعدد فيها الفعل الماضي المجرد فتتغير حركة عين الفعل⁽⁵⁾.

ومن القرآن قوله تعالى ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾⁽⁶⁾. قرأ عاصم وحده (فَمَكَثَ) بالفتح، وقرأ الباقون (فَمَكَثَ) بالضم، وهما لغتان مَكَثَ مَكَثَ ، وَحَمَضَ وَحَمُضَ وَكَهَلَ وَكَهْلَ - والاختيار فَعَلَ بالفتح ؛ لِإِنَّ فَعَلَ بِالضَّمِّ أَكْثَرُ مَا يَأْتِي بِالاسْمِ - وقد حكى لغة ثالثة في كَمَلَ كَمَلَ بالكسروكل ذلك صواب⁽⁷⁾.

وفي المزهري: "عَرِضَ - عَلِمَ - للحجاز فَعَلَ يَفْعَلُ بكسر العين وفتحها في المضارع وعَرِضَ - ضَرَبَ - لتميم فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وكسره في المضارع"⁽⁸⁾. يقول أحمد علم الدين الجندي: إنَّ الحجاز والعالية آثرتا صيغة فَعَلَ يَفْعَلُ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع... وإنَّ تميماً آثرت صيغة فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع⁽⁹⁾. وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ

¹ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 273، ابن منظور، لسان العرب: ج 5 ص 72.

² ابن منظور، لسان العرب: ج 6 ص 249.

³ السيوطي، المزهري في علوم اللغة: ج 2 ص 276، بنظر ابن يعيش، شرح المفصل: ج 1 ص 60 - 61، ابن الحاجب، شرح الشافية: ج 1 ص 132، 133، الصالح، صبحي، (1962م)، دراسات في فقه اللغة، ط 2، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت: ص 77، 78، أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت: ص 70.

⁴ الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص 78.

⁵ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 189 ص 195، ص 204، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج 12 ص 215، مادة لبب.

⁶ النمل 27 / 22.

⁷ ابن خالوية، أبو عبدا لله الحسين بن أحمد بن خالوية، (1992م)، إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة: ج 2 ص 146، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، دار الطلائع: ص 274.

⁸ السيوطي، المزهري: ج 2 ص 276.

⁹ الجندي، أحمد، (1983م)، اللهجات العربية في التراث، ط جديدة، دار العربية للكتاب، ق 2 ص 584.

شَغَفَهَا حُبًّا ﴿١﴾، قرأ ثابت البناتي شغفها: بكسر الغين المعجمة والجمهور بالفتح" (2). وكسر الغين لغة تميم" (3)، وهناك أفعال كثيرة في صيغة الفعل الثلاثي المجرد الماضي تعددت صيغتها وكان الاختلاف في حركة عين الفعل، وتنتهي إلى دلالة واحدة، وقد تختلف في أحيان أخر" (4).

1. 6 تعدد صيغة فَعَلَ يَفْعُلُ - يَفْعُلُ - يَفْعُلُ - من الصحيح .

تأتي صيغة " فَعَلَ " الفعلية من الصحيح المجرد متعدية وغير متعدية وتكون صيغة المضارع منها متعددة على يَفْعُلُ - يَفْعُلُ - يَفْعُلُ فيقول سيبويه: " اعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعُلُ و فَعَلَ يَفْعُلُ ، و فَعَلَ يَفْعُلُ ، وذلك نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ ، وَلَقِمَ يَلْقُمُ وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو جَلَسَ يَجْلِسُ وَقَعَدَ يَقْعُدُ " (5).

ويقول ابن يعيش " فأما فعل فيكون متعدياً فالمتعدي نحو: ضَرَبَ زيدَ عمراً، وَقَتَلَ بشرًا خالدًا. وغير المتعدي نحو جَلَسَ وَذَهَبَ" ، والمضارع منه يجيء على " يَفْعُلُ " و " يَفْعُلُ " بكسر العين وضمها . ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين: إنه ليس أحدهما أولى من الآخر. وقيل: يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَحَ الآخر، ويقبح استعماله وقال بعضهم: إذا عُرف أن الماضي (فَعَلَ) ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يجعل (يَفْعُلُ) بالكسر، لأنه أكثر والكسرة أخف. وقيل: هما سواء فيما لا يُعرف . وقيل: إن الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو: يَضْرِبُ . وإن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو: يَسْكُتُ قال: هذا مقتضى القياس، إلا أنهما قد يتداخلان، فيجيء هذا في هذا، وهذا في هذا. وربما تعاقب الأمران على الفعل الواحد نحو: عَرَّشَ يَعْرِشُ و يَعْرِشُ، وَعَكَّفَ يَعْكِفُ وَيَعْكِفُ وقد قرىء بهما.

¹ يوسف: 12 / 30.

² أبوحيان، محمد ابن يوسف الأندلسي الغرناطي، (1992م)، تفسير البحر المحيط، ط2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة: ج5 ص

301.

³ المصدر نفسه: ج5 ص299.

⁴ ينظر ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص 24، 27، 33، 35، 36، 37، 43.

⁵ سيبويه، الكتاب: ج4 ص38.

وقالوا : شَتَمَ يَشْتُمُ وَيَشْتُمُ ، وَلَمَزَ يَلْمُزُ وَيَلْمُزُ ، وَنَفَرَ يَنْفِرُ وَيَنْفِرُ ، فِي أَحْرَفِ سِوَى ذَلِكَ " (1).

ويقول ابن الحاجب : " وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ ، مما يكثر ، والكسر في ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَيَعْتَبُ ، وغير ذلك مما لا يحصى والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائي " (2).

ويورد ابن سيده أراء النحاة في صيغة فَعَلَ وَيَفْعَلُ وَ يَفْعُلُ فيقول " قال أبو علي: هذان المثالان يعني فَعَلَ وَيَفْعَلُ وَ يَفْعُلُ جاربان على السواء في الغلبة والكثرة " (3). ومن العلماء اللغويين من رجح صيغة (يَفْعُلُ) بكسر العين على يَفْعَلُ بضمها، وذلك لتقديرهم أن الكسر أحق من الضم ، فيقول ابن سيده: قال أبو الحسن يَفْعَلُ أَغْلَبُ مِنْ يَفْعُلُ. قال أبو علي: وذلك ظن إنما توهم ذلك من أجل الخفة فحكم أن يَفْعُلُ أكثر من يَفْعَلُ، ولا سبيل إلى حصر ذلك ، فيعلم أيهما أكثر وأغلب غير أن كلما استقر بنا باب فعل الذي يعتقب عليه المثالان يَفْعُلُ يَفْعَلُ وجدنا الكسر فيه أفصح وذلك للخفة، كقولنا خَفَقَ الْفَوْادُ يَخْفِقُ وَيَخْفُقُ وَحَجَلَ الْغُرَابُ يَحْجُلُ وَيَحْجُلُ ... فهذا مذهب أبي علي في يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ " (4). ولكن ابن جني والقراء يرجحان الكسر " (5).

وورد عن ابن جني أنه يرجح الضم في عين المضارع اللازم على الكسر فيقول: " وأنا أرى أن يَفْعُلُ فيما ماضيه فَعَلَ في غير المتعدي أقيس من يَفْعَلُ ، فَضْرَبَ يَضْرِبُ إِذَا أَقْبَسَ مِنْ قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ أَقْبَسَ مِنْ جَلَسَ يَجْلِسُ ، وذلك أن

¹ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص38-39، ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص276، السيوطي، المزهري: ج1 ص207.

² ينظر ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص118، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص31، السيوطي، المزهري: ج2 ص38-39، شلاش، هاشم طه، (1971م)، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الأدب النجف الأشرف: ص24، العيشي، ناصر سعيد ناصر، (1998م)، الخلاف الصرفي في العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المستنصرية: ص295.

³ ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص276، ابن يعيش، شرح الملوكي: ص41، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص217، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: ج7 ص152.

⁴ ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص276، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص67، ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص118، السيوطي، المزهري: ج2 ص39، ابن يعيش، شرح المفصل: ج7 ص152، الحديثي، ابنية الصرف في كتاب سيبويه: ص257.

⁵ السيوطي، المزهري في علوم اللغة: ج2 ص39، وينظر أبو حيان، البحر المحيط: ج6 ص488.

يَفْعَلُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَصْلِ لَمَّا لَا يَتَعَدَى، نَحْوَ كَرُمَ يَكْرُمُ ... فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِي فِيمَا مَاضِيهِ فَعَلٌ أَوْلَى وَأَقْبَسٌ⁽¹⁾.

لكن ابن درستويه لا يرى علة لاختيار مؤلف كتاب الفصح صيغة "يَفْعَلُ" بكسر العين على يَفْعَلُ بضمها فيقول "يَنْفَرُ وَيَشْتُمُ"، فلا علة له ولا قياس، بل هو بعض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب⁽²⁾. ويرى ابن جني أن القياس يبيح استخدام الصيغتين في المضارع بضم العين وكسرها. فيقول: "ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو يَضْرِبُ وَيَجْلِسُ، وَيَدْخُلُ وَيَخْرُجُ: من اعتقَاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال: يَخْرُجُ يَخْرُجُ، وَيَدْخُلُ وَيَدْخُلُ، وَيَضْرِبُ وَيَضْرِبُ، وَيَجْلِسُ وَيَجْلِسُ، قِيَّاسًا عَلَى مَا اعْتَقَبْتَ عَلَى عَيْنِهِ الْحَرَكَتَانِ مَعًا، نَحْوَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ، وَيَشْنُقُ وَيَشْنُقُ، يَخْلُقُ وَيَخْلُقُ وَإِنْ كَانَ الْكُسْرُ فِي عَيْنِ مُضَارَعِ فَعَلٌ أَوْلَى بِهِ مِنْ يَفْعَلُ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي شَرْحِ تَصْرِيفِ أَبِي عَثْمَانَ، فَإِنَّهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مَسْمُوعَانِ أَكْثَرَ السَّمَاعِ فِي عَيْنِ مُضَارَعِ فَعَلٍ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ مَذْهَبًا لِلْعَرَبِ، فَهَمَا وَرَدَ مِنْهُ فَتَلَقَّاهُ عَلَيْهِ"⁽³⁾. ومنهم من عدَّ الصيغتين من القياس⁽⁴⁾.

وقد أكد أبو زيد ترجيح الصيغتين بما ورد عنه في كتاب المزهر في اللغة، فيقول: "طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم، لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسًا، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يَسْتَحْسِنُ وَيَسْتَخْفُ لا غير ذلك"⁽⁵⁾.

وكأن هاتين الصيغتين في الفعل المضارع "يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ" أي بضم عين الفعل وكسرها كالشيء الواحد فلا أحد يتغلب" فيقول ابن درستويه: "فما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: يَنْفَرُ وَيَنْفَرُ، وَيَشْتُمُ وَيَشْتُمُ، فهذا يدلكم على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد؛ لأنَّ الضمه أخت الكسرة في الثقل، كما أنَّ الواو نظيرة الياء

¹ ابن جني، الخصائص: ج1 ص379، ينظر البكوش، الطيب، (1992م)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط3 ص: 92.

² ابن درستويه، عبدا لله بن جعفر، (1998م)، تصحيح الفصح وشرحه، تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة: ص35، وينظر ص37 من المصدر نفسه.

³ ابن جني، الخصائص: ج3 ص86، 87، ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص33.

⁴ السيوطي، المزهر: ج1 ص207، الاسترأبادي، شرح الشافية: ج1 ص118.

⁵ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ج1 ص207، 208، ابن القوطيه، كتاب الأفعال: ص16، 17.

في الثقل والاعتلال، ثم لأنّ هذا الحرف لا يتغير لفظه ولا خطّه بتغيير حركته، فإن كان الثاني منه أو الثالث حرفاً من حروف الحلق؛ فإنه يجوز أيضاً فيه الفتح ولا يمنع من الكسر والضم؛ لأنهما الأصل، وإنما يفتح مع حروف الحلق لأن حروف الحلق؛ مستعلية، فكره فيها من الحركات ما ليس بمستعل استئقالاتاً للجمع بين الصعود والهبوط في حرف واحد⁽¹⁾، ولا يعود اختيار لغة على لغة لقياس أو علة، بل كان سبب الاختلاف عين الفعل واقعا لغويا غير مستقر، أو هو نقص لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب ومنهم من جوز التركيبين (يفعل) ⁽²⁾.

ومن يغلب كسر عين المضارع على ضمها أو العكس يعود في ذلك لكثرة استخدام هذه الصيغة في بيئته ولكنها لغتان مستويتان في القياس والعلة. فيقول أبو زيد: "ونظن المختار للكسر هنا، وجود الكسر أكثر استعمالاً عند بعضهم، فجعله أفصح من الذي قل استعماله عندهم، وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال، ولا قلته، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة، وإن كان ما أكثر استعماله أعرف وأنس لطول العادة له" ⁽³⁾.

ويحكم أبو حيان في استخدام الصيغتين بقوله: "وهذا ليس كما ذكرنا بل الفعل المتعدي الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي العين ولا لام جاء على "يفعل ويفعل" كثيراً، فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع وإلا فالخيار، حتى إن بعض أصحابنا خير فيهما سمعا للكلمة أم لم يسمعا" ⁽⁴⁾.

وكذا أورد صاحب المخصص جواز الوجهين ⁽⁵⁾. ولكنّ التزام أحد الوجهين قد يعود لتفريق في المعنى في بعض ما يجوز فيه الوجهان "كقولهم نفرّ نفرُّ يَنْفَرُ بالضم

¹ ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص33، ابن سيده، المخصص: ج4 س 14 ص 276، 277، السيوطي، المزهري: ج2 ص39، الحديثي، الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه: ص257، البكوش، الصرف العربي: ص94، 95.

² ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 س 14 ص276، 277، السيوطي، المزهري: ج2 ص39.

³ ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص36، ينظر السيوطي، المزهري: ج1 ص208، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: ج7 ص152، الاسترلابي، شرح الشافية: ج1 ص118، أبو حيان، البحر المحيط: ج6 ص488.

⁴ أبو حيان، البحر المحيط: ج6 ص488، وينظر: ج4 ص411، ج6 ص37، ج6 ص307، ج5 ص388، ج5 ص187، ج3 ص266، ج5 ص37، ج3 ص290، ج2 ص412، ج7 ص341، ج1 ص266، ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969م)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية، القاهرة: ج1 ص92 / ابن الجبليان: شرح الفصح في اللغة ص105

⁵ ابن سيده، المخصص: ج4 س14 ص276.

من النفار والاشمئزاز، وَيَنْفِرُ بالكسر من نَفَرِ الحجاج من عرفات، فهذا الضرب من القياس يُبطل اختيار مؤلف الفصح الكسر في يَنْفِرُ على كلِّ حال، ومعرفة مثل هذا أنفع من حفظ الألفاظ المجردة وتقليد اللغة مَنْ لم يكن فقيها فيها"⁽¹⁾.

ويشير الاسترأباضي إلى أن ورود الصيغتين يعود إلى السماع فيقول: " وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر، وفي ذلك إما سماعي أو قياسي، فالسماعي الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ، نَصَرَ يَنْصُرُ، خَرَجَ يَخْرُجُ، مما يكثر، والكسر في ضَرَبَ يَضْرِبُ، يَعْتَبُ " ⁽²⁾.

غير أن ابن جني يرجح (يفعل) بضم العين ويعتبرها أقيس من (يفعل) بكسر العين في الفعل المتعدي ، فيقول: " وأنا أرى أنَّ يَفْعُلُ فيما ماضيه فَعَلَ في غير المتعدي أقيس من يفعلِ فضرَبَ يضربُ إذا أقيس من قَتَلَ يَقْتُلُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، أقيس من جَلَسَ يَجْلِسُ، وذلك أنَّ يَفْعُلُ إنما هي في الأصل لما لا يتعدى نحو كَرَمَ يَكْرِمُ على ما شرحنا من حالها. فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فَعَلَ أولى وأقيس " ⁽³⁾.

أما الطيب البكوش من اللغويين المحدثين ومن خلال تقديمه عملية إحصائية فيرى أنَّ ضم عين المضارع أقوى من الكسر، ومشككا في ترجيح ابن جني للكسر"⁽⁴⁾.

ويرى الطيب البكوش أن سبب تفوق الضم على الكسر في صيغة المضارع في الأفعال يعود إلى أن للضمّة مخرجين ، فيقول: " ولعل مرد تفوق الضم على الكسر أن للضمّة مخرجين، فهي خلفية، ولكنها أيضا أمامية من جهة استدارة الشفتين عند النطق بها فتكون بذلك مناسبة لجُلِّ الحروف، بينما الكسرة الأمامية قد لا تلائم إلا الحروف المجاورة لها وإلى جانب هذا يوجد تعليل التقارب الحركي"⁽⁵⁾.
وبعدها يرجح الرأي الذي يقول بجواز الوجهين "⁽⁶⁾.

¹ ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص36، ينظر السيوطي، المزهر: ج1 ص 208.

² الاسترأباضي، شرح شافية ابن حاجب: ج1 ص 118، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص31-33.

³ ابن جني، الخصائص: ج1 ص379.

⁴ البكوش، التصريف العربي: ص92.

⁵ المرجع نفسه: ص93.

⁶ المرجع نفسه: ص 94، 95.

ومما تقدم يرى الباحث أنّ ضم العين وكسرها في المضارع لغات عربية قياسية تدل على التعدد في صيغة الفعل "فَعَلَ يَفْعُلُ يَفْعِلُ" أخذ بها جميع العرب وليس لأحد تفضيل لغة على لغة، أو تقديم إحداهما على الأخرى، لأنهما استخدمتا في مظاهرها بين العرب كما ذكر ذلك أبو زيد: طفت عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً (1).

وقد وردت آيات قرآنية قراءتها سبعية تؤكد اللغتين بضم العين بالمضارع وكسرها ومنها قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ (2). ومنها أيضا ﴿أَنْ اتَّخَذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ (3)، ﴿وَمَا يَعْرِزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ (4)، ﴿لَا يَعْرِزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (5). ومنها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ (6)، ﴿خَذُوهُ فَأَعْتَلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ (7)، ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا﴾ (8)، ﴿فَاتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ (9). وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ (10)، وهناك أفعال كثيرة وردت عن العرب بضمها وكسرها (11).

وفي قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ (12). فمنهم من قرأ يَخْطِفُ من خَطَفَ وهي قليلة وردية لا تكاد تُعرف وقد رواها يونس (يَخْطَفُ) بكسر الخاء

¹ السيوطي، المزهري: ج1 ص207، وينظر الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، (1981م)، معاني القرآن، حققه فائز

فارس، دار البشير، عمان، دار الأمل، إربد: ج1 ص188.

² الأعراف: 7 / 137.

³ النحل: 68 / 16.

⁴ يونس: 61 / 10.

⁵ سبا: 3 / 34.

⁶ الفرقان: 67 / 25.

⁷ الدخان: 47 / 44.

⁸ المجادلة: 11 / 58.

⁹ الأعراف: 138 / 7.

¹⁰ الأنبياء: 27 / 21.

¹¹ ينظر الاسترأبادي، شرح الشافية: ج1 ص118، أبو حيان، البحر المحيط: ج6 ص304.

¹² البقرة: 2 / 20.

لاجتماع الساكنين. ومنهم من قرأ يَخْطَفُ على خَطِفٍ يَخْطَفُ، وهي الجيدة وهما لغتان⁽¹⁾.

فالعربية تنزع إلى تغيير الحركات لخلق نوع من التقابل والانسجام، وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي⁽²⁾.

1. 7 تعدد صيغة فَعَلَ يَفْعَلُ - عينه ولامه أحد أحرف الحلق.

أمّا فيما يتعلق بصيغة المضارع من فَعَلَ الذي عينه أو لامه أحد أحرف الحلق، فصيغته البنائية يَفْعَلُ فيقول سيبويه: " هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحاً، وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاماً أو عيناً. وذلك قولك قرأ يقرأ، وبدأ يبداً، وخبأ يخبأ، وجبأ يجبأ، وقلع يقلع... هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات، وأمّا ما كانت فيه عينات فهو كقولك: سال يسال، وثأر يثأر⁽³⁾."

ويرى الاسترابطي أنّ سبب فتح عين المضارع من صيغة الماضي " فَعَلَ " إذا كان عينها أو لامها حرفاً حلقياً يعود إلى أنّ الحركة في الحقيقة بعض أحرف المد. فيقول: " إنّما ناسب حرف الحلق - عيناً كان أو لاماً - أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً، لأنّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها⁽⁴⁾."

والتعليل الصوتي لهذه الظاهرة يفسره سيبويه بقوله: " وإنما فتحوا هذه الحروف، لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أنّ يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والواو والياء⁽⁵⁾."

¹ الأخفش، معاني القرآن: ج1 ص50، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج4 ص141-142.

² البكوش، التصريف العربي: ص95.

³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص101، ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص39، الاسترابطي، شرح شافية ابن الحاجب ج1 ص117، 118، ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه ص34، ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص277، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص30، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص217، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص277.

⁴ الاسترابطي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص118.

⁵ سيبويه، الكتاب: ج4 ص101، عظيمه، المغني في تصريف الأفعال: ص179.

ويقول ابن يعيش : وإنما فعلوا ذلك، لأن هذه الحروف الستة حلقية مستقلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما تباعد في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق، لأن الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق، لتناسب الأصوات ويكون العمل من وجه واحد "(1).

وفتح العين فيما عينه حرف حلق يأتي لتعديل ثقل الحروف الحلقية "(2). ويقول السيوطي في ذلك : "وعلة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف لاستئصال حرف الحلق"(3).

ولا يخرج الطيب البكوش عن رأي سيبويه في تعليقه لظاهرة الفتح للعين في المضارع إذا كانت العين أو اللام أحد حروف الحلق.

فيقول : " وإذا حللنا عددا كافيا من الأفعال تبين لنا أنّ الضم والكسر مطلقان بينما الفتح مقيد بسبب صوتي متصل بطبيعة الحروف المكونة للفعل . ومن الطبيعي أن الحروف الهامة هنا هي المتصلة بحركة العين مباشرة ، وهي العين ، لأنها تسبق الحركة واللام؛ لأنها تتبع الحركة. فإذا كانت عين الفعل أو لامة حرفاً حلقياً كانت حركة عين المضارع فتحةً في الغالب ، والحروف الحلقية هنا ، تدخل فيها أيضاً للهوية ولا سيما الخاء والغين " (4).

فحروف الحلق تؤثر الفتح للتقارب المخرجي، واقتصاداً للجهد النطقي"(5). وتفسر الظاهرة صوتياً عند البكوش فيقول : "ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتح ومخرج حروف الحلق : فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتّصف بالانفتاح هي الفتحة، ومن هذه الصفة أخذت اسمها "(6).

¹ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص40.

² الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص177.

³ السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص31.

⁴ البكوش، التصريف العربي: ص90.

⁵ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي: ص66.

⁶ البكوش، التصريف العربي: ص91.

وهناك أفعال كثيرة كانت العين فيها حرفا من حروف الحلق مثل مثل سال يسال،
 ذَهَبَ يَذْهَبُ ، قَهَرَ يَقْهَرُ ، مَهَرَ يَمْهَرُ ، بَعَثَ يَبْعَثُ ، نَحَرَ يَنْحَرُ⁽¹⁾.
 وكذلك ما كانت اللام فيه حرفا من حروف الحلق : مثل قرأ يقرأ، قلَع يقلَع،
 نَفَعَ يَنْفَعُ، فَرَغَ يَفْرَغُ، صَنَعَ يَصْنَعُ، ذَبَحَ يَذْبَحُ⁽²⁾.

ولم تبق صيغة عين الفعل المضارع من " فَعَلَ " إذا اتصل بحرف حلقى وكان
 عيناً أو لاماً للفعل، ولكنه خرج إلى الوزن الأصلي كما يرى البعض . فيقول
 سيبويه : "وقد جاعوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا : بَرَأَ يَبْرُؤُ كما قالوا
 قَتَلَ يَقْتُلُ وَهَذَا يَهْنَأُ، كما قالوا : ضَرَبَ يَضْرِبُ. وهذا في الهمزة أقل؛ لأن الهمزة
 أقصى الحروف وأشدّها سفولاً، وكذلك الهاء، لأنه ليس في الستة الأحرف أقرب إلى
 الهمزة منها، وإنما الألف بينهما. وقالوا : نَزَعَ يَنْزِعُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ، كما قالوا
 ضَرَبَ يَضْرِبُ. وقالوا نَضَحَ يَنْضِحُ، وَنَبَحَ يَنْبَحُ، وَنَطَحَ يَنْطَحُ، وقالوا مَنْحَ يَمْنَحُ،
 وقالوا جَنَحَ يَجْنَحُ كما قالوا ضَمَرَ يَضْمُرُ ، وصار الأصل في العين أقل ؛ لأن العين
 أقرب إلى الهمزة من الحاء"⁽³⁾.

يقول ابن يعيش : " وقد جاء شيء من هذا النحو على الأصل ، قالوا : بَرَأَ
 يَبْرُؤُ، وَهَذَا يَهْنِئُ، وَزَارَ يَزِيرُ، وَنَامَ يَنْمُ، وَنَهَقَ يَنْهَقُ، والأصل في الهمزة والهاء
 أقل، لأنهما أدخل في الحلق . فكلما سفل الحرف كان الفتح ألزم . وقالوا : نَزَعَ
 يَنْزِعُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ ، وَنَطَحَ يَنْطَحُ وَجَنَحَ يَجْنَحُ. والأصل في العين أقل منه في
 الحاء؛ لأنها أقرب إلى الهمزة من الحاء. والأصل في الغين والخاء أحسن من الفتح؛
 لأنهما أشد ارتفاعاً إلى الفم وذلك نحو : فَرَعَ يَفْرَعُ، وَصَبَغَ يَصْبِغُ، وَنَفَخَ يَنْفِخُ،
 وَطَبَخَ يَطْبِخُ " (4) .

ويرى ابن درستويه أنّ الفتح في مستقبل الأفعال المضارعة السابقة وما قيس
 عليها أعم وأشمل ولكن الكسرة في كلام أهل الفصاحة والبصر بالأبنية وتصريفها

¹ سيبويه، الكتاب: جـ4 ص101، ابن سيده، المخصص: جـ4 ص 14 ص277.

² سيبويه، الكتاب: جـ4، ص101، ابن سيده، المخصص: جـ4 ص 14 ص277.

³ سيبويه، الكتاب: جـ4 ص102، ينظر ص103.

⁴ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص40-41، ابن سيده، المخصص: جـ4 ص14 ص277، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص277، 278.

أكثر ، فيقول : " فإن الفتح في مستقبلها أكثر وأعم في الاستعمال ، لما فيها من حروف الحلق، ولكن الكسرة في كلام أهل الفصاحة والبصر بالأبنية وتصاريفها أكثر، وهو الفاصل، وكلاهما قياس "(1).

أما الجرجاني فيرى أن الفتح لعين المضارع لمثل الأمثلة السالفة لا يقاس فيقول في ذلك " ونحو نَكَحَ يَنْكِحُ ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ ، وَوَعَدَ يَعِدُ ، وَصَبَغَ يَصْبِغُ ، لا يقاس فتحه "(2).

ويرى الطيب البكوش أنها من الشواذ، فيقول : " إلا أن اللغة لم تخل في هذه من الشواذ كالضم في يفعل ويدخل والكسر في يرجع ... لأن تعدد الحالات ليس إلا شذوذاً، كثيراً ما يرجع إلى اختلاف اللهجات "(3).

ولكن ابن جني يعد مثل هذا التعدد من الصيغ من قبيل تداخل اللغات فيقول : " اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً ضَعُفَ نظرهم ، وخَفَّتْ إلى تَلَقِّي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادَّعَوْا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه، بأخرة من أصحابها ، وأنسُوا ما كان ينبغي أن يذكره، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعَلَ يَفْعَلُ ، نحو نَعِمَ يَنْعُمُ ، وَدِمَّتَ تَدُومُ ، وَمِتَّ تَمُوتُ ، وقالوا أيضاً، فيما جاء من فَعَلَ يَفْعَلُ ، وليس عينه ولامه حرفاً حلقياً، نحو، قَلَى يَقْلَى ، وَسَلَى يَسْلَى ، وَجَبَى يَجْبَى ، وَرَكَنَ يَرْكَنُ وَ قَنْطَ يَقْنَطُ ... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت ، على ما قدمناه في الباب الذي هذا الباب يليه ... "(4). لكن إبراهيم أنيس يعزو هذا التعدد إلى انحدار الفعل من لهجة أخرى تخضع لها وليس معنى هذا استعارة الصيغة، وإنما معناه استعارة الفعل بصيغته، ولهذا تكون مثل هذه الأفعال تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم، أي أنها تنتمي إلى نظام لهجي غير لهجة قريش التي أسس لغة القرآن عليها في معظم الظواهر "(5).

¹ ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص37.

² الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص10.

³ البكوش، التصريف العربي: ص91-93 .

⁴ ابن جني، الخصائص: ج1 ص374 ، 375، ينظر السيوطي، المزهري: ج1 ص263.

⁵ أنيس، إبراهيم، (1971م)، من أسرار اللغة، ط4، مطبعة الأنجلوا، القاهرة: ص52، أنيس، إبراهيم، (1952م)، في اللهجات العربية ، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ص171.

ويرى الباحث ما يراه إبراهيم أنيس من أنه من قبيل تعدد اللهجات⁽¹⁾. وليس من قبيل تداخل اللغات وما يؤكد أنها لهجات تدل على التعدد أن قريش إذا ضمت عين المضارع فقالت: يفرُغ فروغاً ، تفتحها تميم وتقول يفرغ فراغاً... وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع، فسبب جواز أكثر من وجه واحد في الفعل الواحد مرده في الأصل إلى اختلاف اللهجات⁽²⁾.

فإذا اجتمع في الكلام الفصح لغتان فصاعدا كقوله :

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ
إِلَّا لِأَنَّ عِيُونَهُ سَالٍ وَادِيهَا

فقال : نحوه بالإشباع ، وعيونه بالإسكان، فينبغي أن يتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، وكثرتهما واحدة، فأخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها ويجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم أنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى⁽³⁾.

ومن الشواهد القرآنية في مجيء الحلقى العين أو اللام على لغتين قوله تعالى:

﴿ وَتَنحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾⁽⁴⁾. قرأ الحسن " وتحتون " بفتح الحاء ، وقرأ ابن

مصرف بالياء من أسفل وكسر الحاء ، وقرأ أبو مالك بالياء وفتح الحاء⁽⁵⁾.

ومنها ﴿ بَلْ نَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾⁽⁶⁾، قرأ " فيدمغه " بضم

الميم⁽⁷⁾. وقوله تعالى ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ ﴾⁽⁸⁾، قرأ الجمهور " سنفرغ " بنون

العظمة وضم الراء من فرغ وفتح الراء، وهي لغة الحجاز. وقرأ عيسى بفتح النون

وكسر الراء والأعرج بفتح الياء والراء وهي رواية يونس والجعفي وعبد السوارث

¹ ينظر المرجع نفسه: ص 168 - 173، البكوش، التصريف العربي: ص 93.

² الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص 78.

³ السيوطي، المزهر: ج 1 ص 262.

⁴ الشعراء 26 / 149، ينظر الأعراف 7 / 74، الحجر 15 / 82.

⁵ أبو حيان، البحر المحيط: ج 4 ص 329، ينظر المصدر نفسه: ج 5 ص 463 - 464 ، ج 7 ص 35، المصدر نفسه: ج 6 ص 49.

⁶ الأنبياء 21 / 18.

⁷ أبو حيان، البحر المحيط: ج 6 ص 302.

⁸ الرحمن 55 / 31.

عن أبي عمر⁽¹⁾ ... وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾⁽²⁾، قرأ الأشهب العقيلي فاجنح بضم النون، وهي لغة قيس، والجمهور بفتحها وهي لغة تميم⁽³⁾.

ففي صيغة "فَعَلَ" يفعل بفتح العين، تجعله لهجات أخرى يفعل بكسرهما، ولهجات ثالثة تنطقه يفعل بضمها، وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع، فيتسبب في جواز أكثر من وجه في الفعل الواحد و مرده في الأصل إلى اختلاف اللهجات⁽⁴⁾.

1. 8. تعدد صيغة (فَعَلَ ، يَفْعَلُ) :

وهذا البناء على ضربين، يكون متعديا، وغير متعد، فالمتعدي نحو شَرِبَ وَاظَمَ، وغير المتعدي نحو: سَكِرَ، وْفَرِقَ⁽⁵⁾.
يقول سيبويه: "وأما فَعَلَ - يَفْعَلُ ومصدره والاسم فنحو: لَحَسَهُ - يَلْحَسُهُ - لَحَسًا وهو لاحس، وَاظَمَهُ يَلْقَمُهُ لَقْمًا وهو لاقم، وشَرِبَهُ يَشْرَبُهُ شَرْبًا وهو شارب..."⁽⁶⁾.

ويقول أيضا: "... وْفَعَلَ يَفْعَلُ، وذلك نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ، وَاظَمَ يَلْقَمُ. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعدَّ الك، وذلك نحو جَلَسَ يَجْلِسُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وركن يركن⁽⁷⁾. ويقال: حسب يحسب نظير علم يعلم، لأنه من باب، وهو ضده، فخرج على مثاله⁽⁸⁾. ويعود سبب الفتح في المضارع والكسر في الماضي إلى المخالفة بين الماضي والمستقبل في البناء، ويعتدلان في الخفة والثقل⁽⁹⁾.

¹ أبو حيان، البحر المحيط: جـ 8 ص 194.

² الأنفال 8 / 61.

³ أبو حيان، البحر المحيط: جـ 4 ص 514، ينظر ابن جني، المحتسب: جـ 1 ص 281، جـ 2 ص 304، أبو حيان، البحر المحيط: جـ 8 ص 194، عضيمة، دراسات لإسلوب القرآن الكريم: ق 2 جـ 2 ص 142 - 143.

⁴ الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص 78، أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي: ص 171.

⁵ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص 42، ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص 56، 57، 66، 67.

⁶ سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 5، ينظر نور الدين، أبنية الفعل: ص 176، عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص 182.

⁷ سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 38.

⁸ السيوطي، المزهري: جـ 1 ص 265.

⁹ ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص 56.

وقد ورد على هذه الصيغة خمسة وعشرون فعلا في القرآن الكريم وهي: نَفَذَ يَنْفِذُ، عَجَلَ يَعْجَلُ، شَرِبَ يَشْرِبُ، رَحِمَ يَرْحَمُ، سَمِعَ يَسْمَعُ، شَهِدَ يَشْهَدُ، عَلِمَ يَعْلَمُ حَسِبَ يَحْسِبُ، عَمِلَ يَعْمَلُ، فَشَلَ يَفْشُلُ، بَخَلَ يَبْخُلُ، عَهَدَ يَعْهَدُ، رَكِبَ يَرْكَبُ، تَقَبَّ يَتَقَبَّ، حَبَطَ يَحْبُطُ، خَطَبَ يَخْطُبُ، سَخَطَ يَسْخَطُ، سَخَرَ يَسْخَرُ، لَبِثَ يَلْبِثُ، ضَحِكَ يَضْحَكُ، عَجِبَ يَعْجَبُ، حَفِظَ يَحْفَظُ، كَرِهَ يَكْرَهُ، طَعِمَ يَطْعَمُ، فَرِحَ يَفْرَحُ⁽¹⁾. كما ورد ثلاثمائة وثمانية وتسعون فعلا صحيحا منها في القاموس المحيط للفيروزبادي⁽²⁾. وهذا البناء فَعَلَ يَفْعَلُ لا يلتزم بصيغة واحده، بل يخرج إلى صيغ أخرى، وعدّ هذا الخروج عند بعض اللغويين من قبيل المخالفة فيقول ابن درستويه: "وقال بعضهم: يقال حَسَبَ - يَحْسِبُ، على مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ، مخالفة للغة الأخرى، فمن كسر الماضي والمستقبل، فإنما أخذ الماضي من تلك اللغة والمستقبل من هذه فانكسر الماضي والمستقبل لذلك"⁽³⁾. وكما عدها بعض اللغويين من الشذوذ وحصرها في أفعال أربعة فيقول ابن يعيش: "وقد شذّ من ذلك أربعة أفعال جاءت على: فَعَلَ يَفْعَلُ ويفْعَلُ جميعاً. وهي: حَسِبَ وَيَحْسِبُ يَحْسِبُ، وَيَيْسُ وَيَيْسُ وَيَيْسُ وَيَيْسُ، وَيَيْسُ وَيَيْسُ وَيَيْسُ وَيَيْسُ، ونَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ"⁽⁴⁾.

وكان سيبويه يرى أنّ الفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس، فيقول: وقد بنوا فَعَلَ على يَفْعَلُ في أحرف، كما قالوا: فَعَلَ يَفْعَلُ فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشبهه به، وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيَيْسُ وَيَيْسُ، ونَعِمَ يَنْعَمُ. سمعنا من العرب من يقول:

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مِنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي.

وقال:

وَاعْوَجَّ غُصْنُكَ مِنْ لَحْوٍ وَمِنْ قَدَمٍ لَا يَنْعَمُ الْغُصْنُ حَتَّى يَنْعَمَ الْوَرَقُ

وقال الفرزدق:

¹ أنيس، في اللهجات العربية: ص172، ينظر نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص176.

² أنيس، في اللهجات العربية: ص172، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص177.

³ السيوطي، المزهري: ج1 ص265.

⁴ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص42، ينظر ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (د.ت)، النشر في

القراءات العشر، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت: النشر في القراءات العشر: ج2 ص236،

أبو حيان، البحر المحيط ج2 ص328.

وكوم تتعمُّ الأضيافَ عيناً وتُصبحُ في مَبَارِكها ثَقالاً

والفتح في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس⁽¹⁾. يقول السيوطي: "وأما فعلٌ بقياس مضارعه يَفْعَلُ بفتح العين، وجاء بكسرها وجوباً في مضارع وَمَقٍ و وَثِقَ و وَفِقَ، وولّى، وورث... وقالوا ضللتُ بكسر اللام لغةً لتميم، وورى الزند (بكسر الراء) ومضارعهما يَضِلُّ ويرى⁽²⁾، وعدها ابن درستويه لغة فيقول: "وأما يحسبُ بالكسر في المستقبل فلغة مثل ورم يرم و ولي يلى⁽³⁾. لكن ابن جني عدّها من قبيل تداخل اللغات"⁽⁴⁾.

وأيد إبراهيم السامرائي ابن جني في أنها لغات متداخلة؛ فيقول في ذلك: " وهذا التفسير لهذه الأفعال قريب من الاحتمال والذي يقويه عندي أنّ هذه الأفعال التي جاءت على هذا النحو الغريب في جملتها قليلة، وقلتها تدعو النظر إذ يكون من المحتمل أنها قد حدثت بسبب من هذا السماع واستقرت في العربية على أنها مخلفات لفترة تاريخية كانت فيها العربية تعاني من عدم الاستقرار إلى أن تهيأت لها صورة منسجمة في جملتها تقريباً"⁽⁵⁾، ويرى حسن الرفايعة أنّ الشذوذ والقياس في هذه الصيغ لغتان متداخلتان⁽⁶⁾. وكذا جاء من هذه الصيغ فعلٌ يَفْعَلُ والقياس يَفْعَلُ، وعدت من الشذوذ⁽⁷⁾. أو من تداخل اللغات⁽⁸⁾. وفضلٌ يَفْضُلُ أقيس⁽⁹⁾. وهذا البناء شاذ عند ابن عصفور⁽¹⁰⁾.

¹ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 38، 39، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي، (1970م)، الممتع في التصريف، تحقيق فخري الدين قباوه، ط1، المكتبة العربية، حلب: ج 1 ص 176، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 278.

² السيوطي، المزهر: ج 2 ص 37، 38، ينظر الاسترأبادي، شرح الشافية: ج 1 ص 135، ابن يعيش، شرح المفصل: ج 7 ص 153، ينظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: ج 1 ص 176، اللخمي، ابن هشام، (1988م)، شرح الفصح، دراسة وتحقيق مهدي عبيد حاكم، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد: ص 49.

³ السيوطي، المزهر: ج 1 ص 265.

⁴ ينظر، ابن جني، الخصائص: ج 1 ص 374، 375، 376.

⁵ السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته: ص 108.

⁶ الرفايعة، حسن عباس، (2006م)، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان: ص 280.

⁷ ابن عصفور، الممتع: ج 1 ص 177.

⁸ ابن جني، الخصائص: ج 1 ص 376.

⁹ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 40، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج 13 ص 217.

¹⁰ ابن عصفور، الممتع: ج 1 ص 177.

ولا يخرُج ابن جني عن السابقين في مثل هذه الصيغ من الشذوذ، فيقول: "ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعَلَ يَفْعُلُ نحو نَعِمَ يَنْعُمُ" (1). ولكنه يأتي ليقول مرة أخرى بأنها من قبيل تداخل اللغات "فنعِمَ في الأصل ماضي يَنْعُمُ، ويَنْعُمُ في الأصل مضارع نَعَمَ، ثم تداخلت اللغتان، فاستضاف من يقول نَعِمَ لغة من يقول يَنْعُمُ، فحدثت هناك لغة الثالثة" (2). ويورد صاحب اللسان حمل هذه الصيغ على تركيب اللغة، فيقول: "وتركيب اللغتين باب واسع كقنطَ يَقْنُطُ و ركنَ يَرُكِنُ فيحمله جهال أهل اللغة على الشذوذ" (3). وكذلك حال قولهم قنطَ يَقْنُطُ إنما هو لغتان تداخلتا، وذلك أن قنطَ يَقْنُطُ لغة، وقنطَ يَقْنُطُ أخرى، ثم تداخلتا فتركت لغة ثالثة، فقال من قال قنطَ يَقْنُطُ" (4). ويشير ابن منظور إلى أنهما لغتان، قنطَ يَقْنُطُ ويقنطُ قنوطاً مثل جلسَ يجلسُ جلوساً، وقنطَ قنطاً وهو قانط، وقال ابن جني: قنطَ يَقْنُطُ كأبى يَأبى والصحيح ما بدأنا به، وفيه لغة ثالثة قنطَ يَقْنُطُ قنطاً وأما قنطَ يَقْنُطُ بالفتح فيهما، وقنطَ يَقْنُطُ بالكسر فيهما؛ فإنما هو على الجمع بين اللغتين؛ قاله الأخفش" (5).

ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ (6)، وقرىء: ومن يَقْنُطُ وقال الأزهري. وهما لغتان: قنطَ يَقْنُطُ وقنطَ يَقْنُطُ قنوطاً في اللغتين، قال: قال ذلك أبو عمرو بن العلاء" (7).

والفعل حَضِرَ - يَحْضُرُ حُضُوراً وهو شاذ" (8)؛ لأنه يقال: حَضَرَ يَحْضُرُ حضوراً، وقد يعدى فيقال حَضَرَهُ وَحَضِرَهُ يَحْضُرُهُ، وجاء في لسان العرب أن الأزهري قال "واللغة الجيدة حَضَرَتْ تَحْضُرُ، وكلهم يقول تَحْضُرُ بالضم، قال الجوهري، وأنشدنا أبو ثروان العكلي لجرير على لغة حَضِرَتْ:

¹ ابن جني، الخصائص: ج1 ص375.

² المصدر نفسه: ج1 ص378.

³ ابن منظور، لسان العرب: ج4 ص446، ابن جني، المحتسب: ج2 ص329، أبو حيان، البحر المحيط: ج5 ص329، أبو حيان، البحر المحيط: ج6 ص65.

⁴ ابن جني، الخصائص: ج1 ص380، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص302، أبو حيان، البحر المحيط:

ج5 ص459، ابن جني، المحتسب: ج2 ص5.

⁵ ابن منظور، لسان العرب: ج11 ص319.

⁶ الحجر 15 / 56.

⁷ ابن منظور، لسان العرب: ج11 ص319.

⁸ ابن منظور، لسان العرب: ج3 ص214، أبو حيان، البحر المحيط ج1 ص397.

ما مَنْ جَفَانَا إِذَا حَاجَاتُنَا حَضِرَتْ كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللِّطْفُ⁽¹⁾.
يستنتج الباحث مما تقدم أن هذه الصيغ من قبيل تعدد اللهجات التي وردت عن العرب وأنها لغات مختلفة لقبائل مختلفة، ولا يميل إلى التداخل الذي يراه ابن جني .
فالفاعل رَضِعَ جاء على بناءين هما رَضِعَ يَرْضَعُ على المخالفة بين صيغة الماضي وصيغة المضارع أي بفتح العين في المضارع وكسرها في الماضي، وجاء مفتوح العين في الماضي والمضارع (رَضِعَ يَرْضَعُ) وجاء أيضا مفتوح العين في المضارع ومكسور العين في الماضي (رَضِعَ يَرْضَعُ)، وعزيت صيغة (رَضِعَ يَرْضَعُ) بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع لأهل الحجاز، وبكسر الضاد في الماضي وفتحها في المضارع لقيس وتميم⁽²⁾. ويقال رَضِعَ الصبي يَرْضَعُ لغة نجدية⁽³⁾.

واستشهد ببيت من الشعر يقول فيه عبد الله بن همام السلولي:

وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا أَفَؤَيْقَ حَتَّى مَا يَدْرِئُهَا تُعْلُ

بكسر الضاد، وأنشد مره بفتحها⁽⁴⁾. وقول جرير:

وَيَرْضَعُ مَنْ لَاقَى، وَإِنْ يَرَّ مَقْعَدًا يَقُودُ بِأَعْمَى، فَالْفَرَزْدَقُ سَأَلَهُ⁽⁵⁾.

وليس هذا الوزن يُدخل الاستغراب (يَرْضَعُ)، وذلك لأن اللام أحد أحرف الحلق التي تؤثر الفتح⁽⁶⁾، فحرف الحلق قد تغلب على المغايرة التي كان يجب أن تخضع لها تلك الصيغة، لأن الفتح في مستقبل " رَضِعَ يَرْضَعُ " أكثر وأعم في الاستعمال، لما فيها من حروف الحلق، ولكن الكسرة في كلام أهل الفصاحة والبصر بالأبنية وتصريفها أكثر، وهو الأصل، وكلاهما قياس⁽⁷⁾.

¹ ابن منظور، لسان العرب: جـ3 ص214.

² الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ2 ص562.

³ ابن منظور، لسان العرب: جـ5 ص231.

⁴ ابن منظور، لسان العرب: جـ5 ص231.

⁵ المصدر نفسه: جـ5 ص233.

⁶ سيبويه، الكتاب: جـ4 ص101، الاسترأبادي، شرح الشافية: جـ1 ص40.

⁷ ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص37، ابن سيده، المخصص: جـ4 ص14 ص277.

وفي قوله تعالى ﴿ وَيَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ ﴾⁽¹⁾. قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين في جميع القرآن، وقرأ الباقر بكسر السين، فمن فتح السين، ذهب إلى محض العربية أن ما كان ماضيه بالكسر كان مستقبلياً بالفتح: قَضِمَ يَقْضِمُ وَعَلِمَ يَعْلَمُ، ومن كسر السين وهو الاختيار ذهب إلى أن العرب تفتح الفعل المستقبل إذا كان ماضيه مكسوراً إلا أربعة أحرف.

فإنه جاء على فَعِلَ يَفْعَلُ. نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ وَنَعِمَ يَنْعِمُ، وَيَبِسَ يَبْسُ وَيَبْسُ يَبْسُ... ومع هذا فإنه لغة رسول الله (ص)⁽²⁾.

ويعزى الفتح لأهل الحجاز، والكسر إلى قيس وتميم⁽³⁾. والفتح في السين لغة تميم والكسر لغة الحجاز⁽⁴⁾. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ ﴾⁽⁵⁾. قرأ نافع وحده بضم الياء وكسر العين (يُحْزَنُكَ) في كل القرآن إلا قوله تعالى (لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ) وقرأ الباقر بفتح ذلك كله، وهما لغتان حَزَنَ وَأَحْزَنَ... تقول حَزَنَ يَحْزَنُ⁽⁶⁾.

ويرى عبده الراجحي: أننا نستطيع أن نعزو الفتح... وهو أخف من الكسر، إلى البيئة المتحضرة في الحجاز، وأن نعزو الكسر إلى تميم وأسد وأهل نجد، وهي قبائل بادية لا تنفر طبائعهم من الخشونة⁽⁷⁾. في كل ما سبق نرى أن تعدد صيغ الفعل يعود لمعيار لهجي يجنح في بعض الأحيان إلى معيار صوتي.

¹ البقرة: 2 / 273.

² ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: ج1 ص103، ينظر ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (1990م)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، ص103، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص236، ج2 ص244، أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص328.

³ الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص142، أبو حيان، البحر المحيط: ج5 ص115.

⁴ أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص328.

⁵ ال عمران: 3 - 176.

⁶ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: ج1 ص123، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص236، ص244، ابن جني، المحتسب: ج2 ص9، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ص116، أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص491، البحر المحيط: ج5 ص490، حَرَصَ يَحْرِصُ يَحْرِصُ.

⁷ ابن جني، المحتسب ج1 ص62، أبو حيان، البحر المحيط: ج1 ص89 - 90، البحر المحيط: ج6 ص122، الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص142، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق2 ج2 ص116 - 117 - 118 - 119، أنيس، في اللهجات العربية: ص99 - 106.

1. 9. تعدد صيغ الفعل المهموز:

هو الفعل الذي يكون أحد أصوله همزة، فاؤه أو عينه أو لامه⁽¹⁾، ويأتي من الصحيح كسألَ ومن المضعف مثل أمَّ و أنَّ، ومن المعتل مثل رأى و وأى بمعنى وعد⁽²⁾.

والفعل المهموز الفاء أكثر الأنواع وقوعاً في القرآن الكريم = 22، ثم يليه الفعل المهموز اللام = 18 ثم الفعل المهموز العين = 5⁽³⁾. ويعامل معاملة الصحيح إن كان صحيحاً.

لكن الأمر المهموز الفاء إذا استخدم تحذف الهمزة من أوله، ومقتضى القياس عدم الحذف، يقول ابن الحاجب: " والتزموا خذْ وكُلْ على غير قياس للكثرة، وقالوا: مُرٌ، وهو أَفْصَحُ من أوْمُرٌ، وأما وأْمُرٌ فأفْصَحُ من ومُرٌ"⁽⁴⁾. ويشرح الاسترلابادي النص قائلاً: " أقول: هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله: والهمزتان في كلمة إن أسكنت الثانية وجب قلبها؛ لأن أصل خذْ و كلْ و مرٌ أوْخذْ و أوْكلْ و أوْمُرٌ، وكان القياس قلب الثانية واواً لانضمام ما قبلها، فخففت بغير قلب وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واواً، والتزموا هذا الحذف في خذْ و كلْ، دون مُرٌ؛ فإن الحذف فيه أفصح من القلب، وليس بلازم، هذا إذا كان مبتدأ به، وذلك لكونه أقل استعمالاً من خذْ و كلْ، وأما إذا وقع في الدرج نحو "وأمر" و "أمر" وقلت لك أوْمُر فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان في الدرج، وجاز نحو ومُرٌ و فمُرٌ أيضاً على قلة"⁽⁵⁾. ويرى ابن الشجري أنه إذا دخل على مُر حرف عطف أجمعوا على إعادة همزته إليه، فقالوا: مُرٌ زيدا وأمر عمرا ومما جاء في التنزيل ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾⁽⁶⁾، والصحيح ما قاله الرضي⁽⁷⁾. وفي هذا إشارة تدل على

¹ الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص14.

² عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص202.

³ عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق2 ج2 ص176.

⁴ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج3 ص50، ينظر عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق2 ج2 ص176.

⁵ الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج3 ص50، 51.

⁶ طه 20 / 132.

⁷ عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص204.

جواز تعدد استخدام فعل الأمر من المهموز بصور عدة بحذف الهمز وإثباتها أو قلبها. فالهمزة على ثلاثة أوجه التحقيق و التخفيف والبدل⁽¹⁾. وقد حذف العرب عين المضارع من الفعل المهموز المعتل " رأى " يرى" ومن أمره رة ولم يجيء إثباتها إلا في ضرورة الشعر :

أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات⁽²⁾.

وقرأ عبد الرحمن السلمي ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلِئِكَةِ ﴾⁽³⁾. بإثبات الهمزة كما قرىء ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾⁽⁴⁾. ويرى ابن سيده أن بعض العرب يجيء بالهمزة في مضارع رأى على الأصل⁽⁵⁾.

ويكثر حذف همزة رأى إذا دخلت همزة الاستفهام في نحو " رأيت فيقال: رأيت قال الرضي وهي قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء أو النون.... وإنما كثر ذلك في رأيت وأخواته لكثرة الاستعمال.... فإذا دخلت على رأيت همزة الاستفهام شبهت بهمزة الإفعال فتحذف الهمزة جوازاً، وربما حذف مع هل أيضا تشبيهاً لها بهمزة الاستفهام⁽⁶⁾.

صاح هل ريت أو سمعت براع رد في الضرع ما قرى في العلاب⁽⁷⁾.
قال الراجز :

أريت إن جئت به أملودا مرجلاً و يلبس البرودا⁽⁸⁾.

وفي قول الشاعر :

من را مثل معدان بن يحيى إذا ما النسع طال على المطية .

¹ ينظر المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، (1987م)، دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي، حاتم صالح الضامن، حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي: ص525.

² ابن الحاجب، شرح الشافية: ج3 ص41، الجوهرى، الصحاح: ج5 ص1873، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص84، 85 مادة "رأى".

³ البقرة 246/2.

⁴ الفيل 1/105.

⁵ ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 س200 - 202.

⁶ الرضي، شرح الشافية: ج3 ص38،37، ابن سيده، المخصص: س14 ص200-201، عضيمة، المعنى في تصريف الأفعال: ص206.

⁷ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج3 ص38، ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 س206، الجوهرى، الصحاح: ج5 ص1873، المؤدب، دقائق التصريف: ص422، ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص85.

⁸ المؤدب، دقائق التصريف: ص422، ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص85.

أصل هذا من رأى خفف الهمزة على حدٍ لا هناك مرتع ، فاجتمعت ألفان فحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، وقال ابن سيده : أصله رأى فأبدل الهمزة ياء كما يقال في سألتَ سَيْلَتَ ، وفي قرأتَ قرَيْتَ وفي أخطأتَ أخطَيْتَ ، فلما أبدلت الهمزة التي هي عين ياء ، أبدلوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل لسكونها وسكون الألف التي هي عين الفعل⁽¹⁾.

وحذف الهمزة في الأمر من سألَ " سل " (سل بني إسرائيل) اتفق السبعة على حذف الهمزة ونقلت حركتها إلى الفاء ، وأثبتها الكسائي وكثير وخلف⁽²⁾ . وقرأ الجمهور " سأل " بالهمز... وقرأ نافع وابن عامر " سال " بألف فيجوز أن يكون قد أبدلت همزته ألفا ، وهو بدل على غير قياس ، وإنما قياس هذا بين بين ، ويجوز أن يكون على لغة من قال " سَلْتُ أسال " حكاها سيبويه . وقال الزمخشري : هي لغة قريش يقولون " سَلْتُ تسال " وهما يتسايلان⁽³⁾ . ويعلل العبابنة بعد تقديم رأي القدماء حذف الهمزة من " سأل " في لغة " سال " بأن الذي حدث هو حذف صوت الهمزة فقط ، مع بقاء حركتها ، دون أن يحدث دمج بين الفتحتين القصيرتين ، وإلا فإنه سيتولد من إندماجها الفتحة الطويلة (ã) وإذا حدث فإن الدمج قد يكون من الوجوه المحتملة لتفسير الفتحة الطويلة ، والوجه الثاني هو أن الهمزة قد حذفت مع فتحها ثم حدث تعويض عن المحذوف عن طريق إطالة فتحة السين sa ala > sã la⁽⁴⁾ . وفي قراءة قوله تعالى : ﴿ اهْتَزَّتْ وَرَبَّت ﴾⁽⁵⁾ . فقد روى عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع أنه قرأ ربأت⁽⁶⁾ . ويرى العبابنة أن وجه القراءة هَمَزَ الأصل ، ولم يهمز الصورة التي تبدو في البنية السطحية " ربت " ، فالأصل في " البنية العميقة " (ربأت) وقد حذفت العربية جزءاً من الفتحة الطويلة بسبب تشكيل المقطع الطويل المغلق الذي يُرفض ما لم تتحقق فيه شروط جوازه ، وهذه هي الطريقة القياسية التي تعاملت معها العربية الفصحى أي:

¹ ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص84.

² عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق2 ج2 ص176.

³ أبو حيان، البحر المحيط ج8 ص332، ابن يعيش، شرح الملوكي: ص229.

⁴ عبابنة، يحيى، (2000م)، دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية، دار الشروق، عمان: ص 102 - 103 .

⁵ الحج 22 / 5.

⁶ ابن جني، المحتسب: ج2 ص74-75، ابن حيان، البحر المحيط: ج6 ص353.

ربات < ربت

. (1) rabat < rabāt

"ولكن يبدو أن بعض اللهجات قد نحت منحى آخر، فلم تقصّر النواة كما حدث هنا، بل لجأت إلى ما لجأت إليه في الصيغ السابقة التي كان المقطع فيها مستقلاً حسب، فقسمت النواة الطويلة إلى نواتين قصيرتين شكلت إحداهما نواة لمقطع الياء القصير المفتوح، في ما انضمت الثانية إلى التاء، مما اقتضى إقحام الهمزة، ليصبح مبدوءاً بصامت كما تقتضي طبيعة النظام المقطعي للعربية أي أن الأمر تمّ على النحو الآتي" (2).

الأصل	تقسيم النواة	اقحام الهمزة
ربات	رب--ت	ربأت
rabāt	raba * at	raba >at

ومنها في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي﴾ (3). ففي المحتسب: "رُوي عن أبي عمرو "تَرِينٌ" بالهمز. قال أبو الفتح: الهمزة هنا ضعيف، وذلك لأن الياء مفتوح ما قبلها. والكسرة فيها لالتقاء الساكنين، فليست محتسبة أصلاً، ولا يكثر مستقله وعليه قراءة الجماعة: تَرِينٌ بالياء لما ذكرنا. غير أن الكوفيين قد حكوا الهمز في نحو هذا وأنشدوا:

كَمْشَتَرِي بِالْحَمْدِ أَحْمَرَةٌ بُتْرًا (4).

وقال الزمخشري: هذا من لغة من يقول: لبأت بالحج وحلات السوق وذلك لتأخ بين الهمزة وحروف اللين في الإبدال (5).

وهذه القراءات تدل على أنها لغات تعددت وقرأ فيها القراء كل على لغته وكذلك في قوله تعالى ﴿فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ﴾ (6). قرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن

¹ عباينة، دراسات في فقه اللغة: ص 171.

² عباينة، دراسات في فقه اللغة: ص 171، وينظر: ص 171-172.

³ مريم: 19 / 26.

⁴ ابن جني، المحتسب: ج 2 ص 42، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق 2 ج 2 ص 194-195.

⁵ أبو حيان، البحر المحيط: ج 6 ص 185.

⁶ البقرة 2 / 61.

وثاب (سألتم) بكسر السين وهذا من تداخل اللغات ، وذلك أن في (سأل) لغتين، إحداهما أن تكون العين همزة، فوزنه (فَعَلَ) والثانية: أن تكون العين واواً، تقول: سأل، يسأل، فتكون الألف منقلبة عن واو، ويدل على أنه من الواو قولهم: هما يتساووان، كما تقول: يتجاوبان وحين كسر السين توهم أنه فتحها، فأتى بالعين همزة⁽¹⁾. ومنها أيضا في قوله تعالى ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ﴾⁽²⁾.

وقرأ النخعي بكسر السين من غير همز، يعنى بالكسر: الإمالة، وجعل الفعل من مادة (سين واو و لام) لا من مادة (سين وهمزه ولام) وهما لغتان ذكرهما سيبويه⁽³⁾.

أما الكوفيون فقد لاحظوا هذه الظاهرة أعني استئصال الهمزة والعمل على التخفيف منها ، بتسهيلها أو حذفها أو إبدالها ، ولكنهم لم يعمموها ، ولم يخضعوا القليل للكثير فيها ، لأنهم وجدوا مجموعتين كبيرتين من العرب: إحداهما تميل إلى تحقيق الهمزة والهمزتين ، سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين ، والأخرى تميل إلى التخفيف منها ، فأجازوا اللغتين معا وقاسوا عليهما⁽⁴⁾.

وأسند فتح همزة الفعل (برأت من المرض) إلى أهل الحجاز، و(برئت) بكسر الهمزة إلى تميم⁽⁵⁾. فابن قتيبة يسند الهمز في " رثأت " إلى البصريين والأخفش وغيره ، ويُغلط الفراء والبغداديين في إبدال الهمزة ياء في " رثيت " ⁽⁶⁾. وقد أسند فتح همزة الفعل برأت من المرض إلى أهل الحجاز ، وبرئت بكسر الهمزة إلى تميم⁽⁷⁾.

وفي قوله تعالى ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾⁽⁸⁾، قرئ سال سائل، وهو على وجهين: إما أن يكون من السؤال وهي لغة قريش، يقولون: سلّت تسال، وهما يتسايلان؛ وأن

¹ أبو حيان، البحر المحيط: ج1 ص235.

² المائدة: 5 / 102.

³ أبو حيان، البحر المحيط: ج4 ص32، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص390، أبو حيان، البحر المحيط ج8 ص332.

⁴ المخزومي، مهدي، (1986م)، المدرسة الكوفية، ط3، دار الرائد العربي، بيروت: ص181.

⁵ السيوطي، المزهري: ج2 ص276.

⁶ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص212-213، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ص265-269.

⁷ السيوطي، المزهري في علوم اللغة: ج2 ص276.

⁸ المعارج 70 / 1.

يكون من السيلان. ويؤيده قراءة ابن عباس: سال سَيْلٌ والسيل: مصدر في معنى السائل⁽¹⁾، وفي قوله تعالى ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾⁽²⁾.
قرأ أبو عمرو في رواية وابن عباس. (أسأل)، وقرأ قوم (إسأل) وأصله (إسأل) فنقل حركة الهمزة إلى السين وحذف الهمزة التي هي عين ولم تحذف همزة الوصل؛ لأنه لم يعتد بحركة السين لعروضها، وقرأ الجمهور (سل) فيحتمل وجهين أحدهما أن أصله (إسأل)، فلما نقل وحذف اعتد بالحركة فحذف الهمزة لتحرك ما بعدها، والوجه الآخر أنه جاء على لغة من يجعل المادة (سين و واو ولام) فيقول: (سأل يسأل)⁽³⁾.

ويقول الفراء: ⁽⁴⁾ "لا تهمز في شيء من القرآن، لأنها لو همزت كانت (اسأل) بألف، وإنما (ترك همزها) في الأمر خاصة، لأنها كثيرة الدور في الكلام... وقد تهمزه العرب، فأما في القرآن فقد جاء بترك الهمز، وكان حمزه الزيات بهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو، مثل قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾⁽⁵⁾... ولست أشتهي ذلك، لأنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾⁽⁶⁾. ومما سبق نجد أنها كلها لهجات تعود إلى قبائل عربية في الحجاز" ⁽⁷⁾. وبعض اللغويين يعد إسقاط الهمزة من البذل؛ فيقول ابن يعيش: وبعضهم يبذل من الهمزة المفتوحة إذا انفتح ما قباها ألفا أيضا نحو سال في سأل وقرأ في قرأ، قال حسان:

سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصَبِّ⁽⁸⁾.

¹ الزمخشري، الإمام أبو القاسم جل الله محمود بن عمر بن محمد، (1995م)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه، محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ج4 ص 596.

² البقرة 2 / 211.

³ أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص126.

⁴ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، (د.ط)، دار السرور، بيروت: ج1 ص 124 - 125، وينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص 249، أبو حيان، البحر المحيط: ج3 ص236.

⁵ يوسف: 12 / 82، وردت في الرسم القرآني بقراءة حفص وسئل.

⁶ طه 20 / 77.

⁷ ينظر ابن منظور، اللسان: ج1 ص 355، السيوطي، المزهرة: ج2 ص276، الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج2 ص 576.

⁸ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص229-230، ينظر المؤدب، دقائق التصريف: ص530.

وفيما سبق يظهر التعدد واضحا في صيغة الفعل المهموز ويعود في معظمه إلى تعدد اللهجات، و يعود أيضا إلى التخفيف الذي يرغبه المتلاسنون لهذا الفعل في العربية، أي يسند هذا التخفيف لمعيار صوتي.

10. 1 تعدد صيغ الفعل المضعف :

يعرف الفعل المضعف على أنه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ⁽¹⁾. أي متماثلين ⁽²⁾.

ويغلب في التضعيف سقوط حركة العين ؛ لأنّ النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تضعف عادة من مدى حركة العين، وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف. بالإضافة إلى تأثير النبر، إلى نقل تتابع مقطعين قصيرين متماثلين (شَدَدَ - دَدَ) ⁽³⁾. لكن هناك أفعال في العربية احتفظت بحركة العين رغم التضعيف ⁽⁴⁾. وقد تتعدد الصيغ في هذا الفعل بحيث ترى أنّ الفعل يأتي مضعفا بإدغام العين واللام، ويأتي بحذف عين الفعل ، ويأتي بفك التضعيف وكسر عين الفعل في "ضَلَّلت".

يقول سيبويه فيما حذف عينه وفك تضعيفه باب ما شذ من المضاعف: " ومثل ذلك قولهم: ظَلَّتْ ومِسَّتْ، حَذَّفُوا، وأَلْقُوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خَفَّتْ، وليس هذا النحو إلا شاذاً، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَحَسَسْتُ ، وَمَسَسْتُ، وظَلَّلْتُ، وأما الذين قالوا: ظَلَّتْ ومَسَّتْ فشبهوها بَلَسْتُ ⁽⁵⁾.

وعدّ بعض اللغويين القدماء فك التضعيف وكسر عين المضعف لغة بنى تميم ⁽⁶⁾.

¹ البكوش، التصريف العربي: ص100.

² السيد، المغني في علم الصرف: ص119، ينظر الراجحي، التطبيق الصرفي: ص47، نهر، الصرف الوافي: ص216.

³ البكوش، التصريف العربي: ص100، وينظر: ص103-104.

⁴ السيوطي، المزه: ج2 ص37، المبرد، المقتضب: ج1 ص199.

⁵ سيبويه، الكتاب: ج4 ص422، ينظر الأخفش، معاني القرآن: ج2 ص276.

⁶ السيوطي، المزه: ج2 ص37-38، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج8 ص271.

كما ورد حذف عين المضعف في قوله تعالى ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾⁽¹⁾. في قوله تعالى: ﴿ فَصْرُهُنَّ إِلَيْكَ ﴾⁽²⁾. ويقول أبو حيان: "وقرأ ابن عباس وقوم فصرهن بتشديد الراء وضم الصاد وكسرها من صرّه يصرّه ويصرّه إذا جمعه نحو ضرّه يضرّه ويضرّه، وكونه مضاعفا متعديا جاء على يفعل بكسر العين قليل وعنه فصرهن بفتح الصاد وتشديد الراء وكسرها من التصرية ورويت هذه القراءة عن عكرمة وعنه أيضا فصرهن اليك بضم الصاد وتشديد الراء وإذ تؤول فصرهن بمعنى القطع"⁽³⁾. ويشير المبرد إلى تشبيه المضعف في المعتل في بعض حالاته فيقول "هذا ما شُبه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذفه وذلك قولك في أحسست: أحست، وفي مسست: مست، وتطرح حركته على ما قبله وتحذفها، تشبيها بقولك: أردت، وأقت، وكلت وبعث، كما استويا في باب ردّ وقام في الإسكان"⁽⁴⁾. ويؤكد قول المبرد ابن جني فيقول: "من ذلك ما جاء من المضاعف مشبها بالمعتل. وهو قولهم في ظللت: ظلت (وفي مسست: مست)، وفي أحسست: أحست قال :

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ⁽⁵⁾.

والتضعيف الذي يحصل للفعل يعود سببه للهروب من الاستئصال لوجود حرفين متماثلين وذلك كما يرى ابن درستويه، فيقول: وأما جَفَّ يَجِفُّ، وَكَلَّ يَكُلُّ، وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْمَضَاعِفِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَكَانَ عَيْنَ الْمَاضِي مِنْهُ مَفْتُوحًا ، فَأَسْكَنَ لِاسْتِئْثَالِ التَّضْعِيفِ وَأَدْغَمَ، ثُمَّ أَسْكَنَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَكَانَ حَقُّهُ الْكَسْرُ ، وَلَكِنَّهُ أَدْغَمَ لِيُخَفِّفَ، وَنَقَلَتْ كَسْرَتَهُ إِلَى فَاءِ الْفِعْلِ . وَقِيَاسَ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ أَنْ يَجُوزَ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ ، كَمَا وَصَفْنَا فِي غَيْرِ الْمَدْغَمِ؛ لِأَنَّهُ صَحِيحٌ لَا تَنْقَلِبُ حُرُوفُهُ،

¹ طه: 97/ 20.

² البقرة: 2 / 260.

³ أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص300، السيوطي، المزهر في علوم اللغة: ج2 ص73، ص94-95، ينظر عضيمة، المعني في تصريف الأفعال: ص172.

⁴ المبرد، المقتضب: ج1 ص245، ينظر السيوطي، المزهر: ج1 ص462، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (1990م)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير، بيروت: ج2 ص495.

⁵ ابن جني، الخصائص: ج2 ص438 .

والضم مثل يَرُدُّ وَيَمُدُّ، ولكن المستعمل آنس للسمع⁽¹⁾. وورد: "والضم يستقل في المضاعف فما كان منه على فعل متعديا، فإنَّ مستقبله على يُفَعِّلُ مثل: رَدَّه يَرُدُّه وشَدَّه يَشُدُّه غير أفعال جاءت باللغتين هَرَّه يَهْرُه ويَهْرُه: كَرِهَه، وعَلَّه بالشراب يَعْلُه وَيَعْلُه، وشَدَّ يَشُدُّه وَيَشُدُّه"⁽²⁾.

وهناك بعض العرب ممن رغبوا التخلص من التضعيف بإبدال الحرف الثاني إلى حرف مناسب ما قبله فيقول المبرد: "واعلم أن التضعيف مستقل وأن رفع اللسان عنه " مرّة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب، وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لثلا يلتقي حرفان من جنس واحد، لأنَّ الكسرة بعض الياء، وأنَّ الياء تغلب على الواو مما فوقها حتى تصيرها ياءً، لا يكون إلا ذلك. وقد مضى هذا. وذلك قولهم في تقضّضت: تقضّيت، وفي أمّلت: أمّلت، وكذلك تسرّيت في تسرّرت والدليل على أن هذا إنما أبدل لاستقلال التضعيف..."⁽³⁾.

ويفضل ابن جني الإبدال عن الحذف، فيقول " فإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو ظَلَّتْ، ومِسَّتْ، وأحسَّتْ، وظنَّتْ كان الإبدال أحسنَ وأسوغ؛ لأنه أقلُّ فحشاً من الحذف وأقرب"⁽⁴⁾. كما أن عبد الصبور شاهين يشير إلى تعدد الفعل المضعف بجواز استخدام الصيغتين تاما ومحذوف العين عند إسناده إلى الضمير، فيقول: "ومن الأصوات الصامتة التي يجري عليها الحذف القياسي ما يحدث للفعل الماضي الثلاثي المضعف المكسور العين، " عينه ولامه من جنس واحد"، مثل: ظَلَّ، والأصل ظَلَّلَ، فإذا أسند إلى الضمير، كالتاء مثلا، جاز استعماله تاما، فيقال: ظَلَّلْتُ، ومحذوف العين بحركتها، فيقال: ظَلْتُ، ومحذوف

¹ ابن درستويه، تصحيح الفصح: ص37.

² ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، (2003م)، كتاب الأفعال، قدم له وضبطه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص15، ابن القطاع، كتاب الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر علي السعدي، (2003م)، كتاب الأفعال، قدم له وصنّفه وضبط حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص18.

³ المبرد، المقترض: ج1 ص246، وفي حديثنا اللاحق عن المعيار الصوتي سنتطرق إلى هذا الفعل تحت "باب الإدغام والتعدد في هذه الأطروحة".

⁴ ابن جني، الخصائص: ج3 ص19، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص234، ينظر ابن جني، المحتسب: ج2 ص252، أبو حيان، البحر المحيط: ج7 ص52، عبد التواب، التطور اللغوي ص64.

العين دون حركتها، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء، فيقال : ظَلْتُ. فإن زاد الفعل من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقه تاماً مثل : أقررت ، وأحسست⁽¹⁾.

وأهل الحجاز يظهرون التضعيف في الأمر إذا استقبله ألف ولام ويخفزون آخره ، فيقولون ارْدُدِ الباب ... وبنو تميم وقيس لا يظهرونه ويخفون آخره ، فيقولون رُدُّ الباب⁽²⁾.

ويشير رمضان عبد التواب إلى أن هذا الحذف ضرب من المخالفة الصوتية للتخلص من كراهية توالي الأمثال ، فيقول : " ومن الحذف لكراهية توالي الأمثال كذلك قولهم : ظننت، وظننت في لغة بني سليم⁽³⁾. وفي قوله تعالى : ﴿ وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾⁽⁵⁾. كانت اللام ساكنه والتضعيف غير ظاهر وهي لغة لربيعة⁽⁶⁾. ومما سبق يستنتج الباحث أن التخلص من التضعيف بالحذف أو بالإبدال سببه التخلص من المتماثلين والاستتقال الذي يحصل عند لقائهما ، وهذا لا يؤثر على دلالة الفعل كما أنه مأخوذ به عند العرب. كل هذا يدل على تعدد صيغ المضعف وهي لغات لقبائل عربية اطمأنت كل قبيلة إلى استخدامها للفعل إما بالحذف أو الإبدال أو تغيير حركة العين من الكسر إلى الضم أو العكس. وهذه أمثلة أخرى تشير إلى تعدد الصيغ وأنها لغات.

ورد في لسان العرب " قد لَبَّيْتُ البُّ ، وَلَبَّيْتُ تَلَبُّ، بالكسر وفي التهذيب حكى لَبَّيْتُ بالضم ... قال ابن الأثير : هذه لغة أهل الحجاز، وأهل نجد يقولون : لَبَّ يَلْبُ وفي قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا أَعِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ ﴾⁽⁷⁾. يذكر أبو حيان في البحر المحيط " وقرأ الجمهور بفتح اللام والمضارع يضل بكسر عين الكلمة وهي

¹ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص201.

² المؤدب، دقائق التصريف: ص192، 193.

³ عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعمله: ص74.

⁴ طه: 20 / 97 .

⁵ الواقعة: 56 / 65 .

⁶ المؤدب، دقائق التصريف: ص186.

⁷ السجدة: 32 / 10.

اللغة الشهيرة الفصيحة وهي لغة أهل نجد... وقرأ يحيى بن يعمر وابن محيص وأبو رجاء وطلحة وابن وثاب بكسر اللام والمضارع بفتحها وهي لغة أبي العالصة⁽¹⁾. ويقول " وقرأ الحسن وابن وثاب وعبد الرحمن المقرئ بكسر اللام وفتح الضاد وهي لغة تميم ، وكسر عبد الرحمن همزة أضل ، وقال الزمخشري لغتان نحو ضللت أضل وظللت وأظّل " ⁽²⁾. وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي ﴾ ⁽³⁾. يقول ابن السكيت : " يقال : ضللت أضل ... " ⁽⁴⁾. لأن الحضر يؤثرون الياء والكسر أما البدو فيؤثرون الواو والضمة ، وتميم لها الواو والضمة ، وقريش لها الياء والكسرة ⁽⁵⁾. ونسب فك المثلين إلى الحجازيين ونسب الإدغام إلى تميم ⁽⁶⁾. وقد قرئ بكسر الحاء وبضمها في قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴾ ⁽⁷⁾. حكى الزهراوى أنه يقرأ يحل بضم الحاء ، ويحل بكسرها بمعنى ويجب ⁽⁸⁾.

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلُّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى ﴾ ⁽⁹⁾. وقرأ الجمهور فيحل بكسر الحاء ، ومن يحل بكسر اللام أي فيجب ويلحق ، وقرأ الكسائي بضم الحاء ولام يحل أي ينزل ⁽¹⁰⁾ ، وهي قراءة سبعية ⁽¹¹⁾.

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونَ ﴾ ⁽¹²⁾. قرأ أبو جعفر والأعرج والنخعي وأبو رجاء وابن وثاب وابن عامر ونافع والكسائي

¹ أبو حيان، البحر المحيط: ج7 ص200.

² المصدر نفسه : ج7 ص292.

³ سبأ: 34 / 50.

⁴ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص206 ، 207، ينظر البكوش، التصريف العربي: ص105 ، 106.

⁵ ينظر شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص190.

⁶ ينظر الفراء، معاني القرآن: ج1 ص232، ج4 ص37، أبو حيان، البحر المحيط: ج3 ص511، أبو حيان، البحر المحيط:

ج7 ص449 ج8 ص244، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص242 ص255.

⁷ هود: 11 / 39.

⁸ أبو حيان، البحر المحيط: ج5 ص222.

⁹ طه: 20 / 81.

¹⁰ أبو حيان، البحر المحيط : ج6 ص265.

¹¹ عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص177.

¹² الزخرف: 43 / 57.

يصدُّون بضم الصاد أي يعرضون عن الحق "قراءة سبعية"، وقرأ ابن عباس وابن جبير والحسن، وعكرمة وباقي السبعة بكسرها أي يصبحون ... وقال الكسائي والفراء: هما لغتان بمعنى، مثل: يعرِّشون ويعرِّشون⁽¹⁾.

وهذا التعدد يقع في فعل الأمر أيضا كما في قوله تعالى: ﴿فَصِرْهُنَّ

إِيَّكَ﴾⁽²⁾، قرأ حمزه وحده "فصرهنَّ اليك" بكسر الصاد، وقرأ الباقرن (فصرهنَّ)

بالضم وهو الاختيار، لأن العرب تقول: صار يصور إذا مال وقال الشاعر:

يَصُورُ عُبُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ لَهُ ظَابٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمُ

الظَّابُّ وَالظَّامُ: الصوت جميعاً وهما السِّلْفُ أيضاً ويقال: الضَّيْرَنُ و

الضَّيْرَنُ أيضا اسم صنم والضَّيْرَنُ: الذي يتزوج بأمره أبيه فهذا يدلُّ على نوات

الواو و"صرهنَّ" من ما يصير أي: قطهعن (صرهنَّ) صُمَّهنَّ وأملهنَّ اليك⁽³⁾.

1. 11 تعدد صيغ الفعل المثال (المعتل الفاء).

تتعدد صيغ الفعل المضارع من الفعل المثال والذي يكون على ثلاثة أبنية في

الفعل الماضي هي (فَعَلَ، فَعِلَ، وَفَعَلَ).

ففي الأغلب الأعم أن نحذف الواو في المضارع من صيغة (فَعَلَ، يَفْعَلُ)

فتكسر عين المضارع في المتعدي وغير المتعدي مثل: "وَجَبَّ يَجِبُ"، وَزَنَّ

يَزِنُ⁽⁴⁾. ونحذف الواو؛ لأنها بين ياء وكسرة وجعلت حروف المضارع الآخر

توابع للياء لئلا يختلف الباب⁽⁵⁾.

فلما كان من كلامهم استنتقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجلُ وييجلُ كانت الواو

مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعَلُ فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء

¹ أبو حيان، البحر المحيط: جـ 8 ص 25، هناك فعل الأمر فَصِرْهُنَّ فَصِرْهُنَّ - الأَخْفَش، معاني القرآن: جـ 1 ص 183، ينظر في الأفعال المضغفة ابن منظور، لسان العرب: جـ 2 ص 215، 216، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 206، 207، أبو حيان، البحر المحيط: جـ 7 ص 200، ابن سيده، المخصص: جـ 4 ص 14، ص 277، 279.

² البقرة 2 / 260.

³ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ 1 ص 98، ينظر الأَخْفَش، معاني القرآن: ص 183، الفراء، معاني القرآن: جـ 1 ص 174، ابن جني، المحتسب: جـ 1 ص 136، ابن منظور، لسان العرب: جـ 7 ص 339.

⁴ ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي: ص 48.

⁵ المبرد، المقتضب: جـ 3 ص 88.

وكسرةٍ إذ كرهوها مع ياءٍ فحذفوها⁽¹⁾. حيث تشكل الواو " فاء الفعل " مع حرف المضارع المتحرك بالفتح حركة مزدوجة (وُ) فيتم التخلص من الازدواج الحركي بحذف الحركة، وهذا لا ينطبق على كل الأفعال⁽²⁾. فقد استخدم العرب لغة أخرى في " وَجَدَ يَجِدُ " وهي وَجَدَ يَجِدُ وقد أشار إليها سيبويه في الكتاب فيقول: " وقد قال ناس من العرب: وَجَدَ يَجِدُ. كأنهم حذفوها من يَوْجِدُ وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"⁽³⁾. غير أنّ السيوطي يورد رأيين لهذا الفعل ، فيقول: " وَيَجِدُ من الوجدة والوجدان (بضم الجيم) شاذ: وقيل لغة عامرية في هذا الحرف خاصة"⁽⁴⁾.

ويستشهد ابن يعيش على هذه اللغة (اللهجة) ببيت من الشعر لجرير، فيقول: وأنشدوا:

لو شئتِ قد نَعَعَ الفؤادُ بِشربةٍ تَدَعُ الحوائِمَ لا يَجِدُنَ غليلاً⁽⁵⁾.

بضم الجيم عين الفعل المضارع وهي لغة بني عامر⁽⁶⁾. وهناك صيغ متعددة للفعل المضارع من المثال على صيغة " فَعَلَ " ورد " الفعل " وَجَلَ " بأربع لغات يشير إليها صاحب الكتاب فيقول: " فلما كان من كلامهم استتقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجلٌ وييجلٌ، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعَلُ فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يَفْعَلُ. فعلى هذا البناء. وما كان على فَعَلَ من هذا الباب"⁽⁷⁾. ويشير ابن يعيش في وَجَلَ إلى أربع لغات: يَوْجَلُ بالواو، ويأجلُ بقلبها ألفاً، وييجلُ بالياء، وييجلُ بكسر الياء وأجودها تصحيح الواو⁽⁸⁾. مثل قوله تعالى :

¹ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص52-53.

² البكوش، التصريف العربي: ص125.

³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص53، ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص277، ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص38، 39.

⁴ السيوطي، المزهر في علوم اللغة: ج2 ص39، ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص132، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ج2 ص396، ينظر البكوش، التصريف العربي: ص127.

⁵ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص49، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج2 ص579.

⁶ عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص177.

⁷ سيبويه، الكتاب: ج4 ص52-53، وينظر المصدر نفسه: ج4 ص54، ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص301.

⁸ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص49.

﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾⁽¹⁾. والصيغة التي جاءت بألف تتم بإدغام الواو في فتحة حرف المضارعة فتصبح الحركة المزدوجة فتحة طويلة⁽²⁾، وقد قرئ " فما وَهِنُوا " والمستقبل يَهِنُ فهو من هذا الباب إذ لم نسمع يَوْهَنَ، فأما قولهم: " إذا عَزَّ أخوك فَهِنَ " فهو من هان يَهِينُ... وقد حكى أبو عبيد وَهَنْتُ في أمرِكِ ووهَنْتُ ". و" وَهَنَ ، وَهِنَ " بالكسر يَهِنُ فيهما أي ضَعُفَ⁽³⁾، ويشير سيبويه إلى عدم سقوط الواو في يَوْجَلْ وأخواتها ؛ لأنها لم تقع بين ياء و كسر⁽⁴⁾. أما فيما يتعلق بالمعتل المثال اليائي فيرى سيبويه أن عدم حذف الياء في المضارع؛ لأنه بمنزلة غير المعتل فيقول: وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاء ؛ فأنها بمنزلة غير المعتل، لأنها تتم ولا تعتل، وذلك أن الياء مع الياء أخفُ عليهم⁽⁵⁾. غير أنه يشير إلى أن الياء قد تحذف لاستتقال الياءات مع الكسرات، فيقول: " وزعموا أن بعض العرب يقول: يَيْسَ يَيْسُ فاعلم، فحذفوا الياء، من يَفْعَلُ لاستتقال الياءات ههنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو فهذه في القلة كَيَجِدُ "⁽⁶⁾.

ويذكر ابن يعيش لغة أخرى في يَيْسُ وَيَيْسُ يَيْسُ النبتُ يَيْبَسُ بالفتح لا غير⁽⁷⁾. ومن العرب من يجري الياء مجرى الواو وهو قليل يَيْسَ يَيْسُ والأصل يَيْسُ فسقطت الياء الثانية لوقوعها بين ياء وكسر⁽⁸⁾.

ويرى الطيب البكوش أن حذف الياء في مثل " يَمُنْ و يَمِنُ و يَيْمِنُ و يَيْمُنُ و يَأْمِنُ و يَأْمَنُ من الشذوذ لاختلاط الصيغ⁽⁹⁾. غير أنه يورد يِرْعُ و يِرْعُ و يِرْعُ و يِرْعُ أن الخلط بينهما طبيعي؛ لأن المعنى واحد، وكأنه يفسر مثل هذه الأفعال حسب الموقف

¹ الحجر: 15 / 53.

² البكوش، التصريف العربي: ص 129.

³ ابن منظور، لسان العرب: ج 15 ص 418.

⁴ المؤدب، دقائق التصريف: ص 321.

⁵ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 94، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 302.

⁶ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 54، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج 15 ص 418.

⁷ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص 52.

⁸ المصدر نفسه: ص 52، وينظر ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 302.

⁹ البكوش، التصريف العربي: ص 137.

وبتفسير واحد، وكل هذه الصيغ من قبيل التعدد الذي يعود لأكثر من قبيلة عربية⁽¹⁾.

وما يؤكد أنّ هذه الصيغ المتعددة تعود إلى لغات عربية بغض النظر عما يشار إليها من ضعف أو قوة، قول أبي حيان بأن الجمهور قرأ لا تَوَجَل مبنياً للفاعل... وقرئ لا تَاجَلُ بإبدال الواو ألفا كما قالوا تابة في توبة، وقرئ لا تَوَاجِل⁽²⁾. وكذلك ما يقوله المؤدب من أن للعرب ثلاث لغات في الفعل اللازم الذي ثبتت الواو في غابره " منهم من يقول: يَوَجَلُ وَيَوَجَعُ، وهي لغة حجازية فصيحة... قال الله عزّ وجلّ: ﴿ قَالُوا لَا تَوَجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾⁽³⁾، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها⁽⁴⁾.

ومنهم من يقول: يَاجَلُ وَيَاجَعُ، قال الفراء: " وهو ابن عامر"، وذلك أن من لغتهم: أنت تَيَجَلُ، ونحن نَيَجَلُ، وأنا أَيَجَلُ، فلما رأوا الواو قد غلبتها الكسرة في هؤلاء الأحرف توهموا أنّ فتحة الياء في (يَوَجَلُ) تجرّ الواو إلى الألف ففعلوا ذلك. وقالت بنو تميم يبيجَلُ ويبيجَعُ، فكسروا الياء في هذا النوع خاصة ولم يفعلوا ذلك في الصحيح، لم يقولوا يِعْمَلُ ولا يَعْلَمُ، وإنما كسروا الياء في هذا الموضع، لأنّ الياء تقوّت بالياء المنقلبة على الواو. وقال الفراء: إنما أدخلوا الكسرة على الياء ليتفق الكلام بالياء، فلا يكون بعضه بياء وبعضه بواو عال: وأنشدني المفضّل الضبّي:

فَقَعْدَاكَ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَبِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَبِجَعَا
وقال الراجز على لغة بني تميم:
لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمَيْسَمِ⁽⁵⁾.

¹ ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي: ص51، البكوش، التصريف العربي: ص137.

² أبو حيان، البحر المحيط: ج5 ص458.

³ الحجر: 15 / 53.

⁴ المؤدب، دقائق التصريف: ص224.

⁵ المصدر نفسه: ص225.

1. 12. تعدد صيغ الفعل الأجوف في المضارع .

تلتزم صيغة المضارع في الفعل الأجوف حالة ثابتة في الأغلب بضم عينه إذا كان واوي العين مثل قال يقول، وجال يجول، بغض النظر عن كون لامه حرف حلق أم لا، مثل لاح - يلوح، فاح - يفوح⁽¹⁾. وذلك لأن المضارع منها على "يفعل" بالضم، ولا يكون عن باب "فعل إلا ما شذ"⁽²⁾.

وقد حُمِلت بعض صيغ الأجوف على الشذوذ، حيث جاء الفعل " مات " في المضارع على صيغة " يفعل " بضم العين والقياس فتحها، ولكن سيبويه يصرح بأن صيغة " يفعل " للفعل " يموت " هي أقيس فيقول: " وقد جاء الكلام فعل - يفعل في حرفين، بنوه على ذلك كما بنوا فعل على يفعل ؛ لأنهم قد قالوا: يفعل في فعل، كما قالوا في فعل، فأدخلوا الضمه كما تدخل فعل، وذلك فضل - يفضل، وميت - تموت، وفضل - يفضل، وميت - تموت أقيس⁽³⁾. ويعلل ابن يعيش عدم أخذ الفعل الواوي الأجوف من صيغة " فعل " بالضم لوجهين. أحدهما أنهم قالوا: قُلتَه، وعُدتُ المريض. و" فعل " لا يكون متعديا البتة. والوجه الثاني أنه لو كان " فعل " بالضم لجاء الاسم منه على " فعيل "، كما قالوا ظرف - ظريف وشرف - شريف، فلما لم يقل ذلك، بل قيل: قائل، وعائد، دل أنه "فعل" دون "فعل"⁽⁴⁾.

ومن الأفعال كُدت - تكاد - وعُدت، من الشذوذ عند الخليل، فيقول: " وقد قال بعض العرب: كُدت - تكاد فقال فعلت - تفعل كما قال فعلت - أفعل، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة وهذا قول الخليل وهو شاذ"⁽⁵⁾.

¹ ينظر الاسترأبادي، شرح شافيه ابن الحاجب: ج1 ص 126، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص52.

² ابن يعيش، شرح الملوكي: ص52.

³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص40، ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي: ص52، السيوطي، المزهري: ج2 ص71، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص182.

⁴ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص52، ينظر: ص53.

⁵ سيبويه، الكتاب: ج4 ص40، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج12 ص183، الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص136، ابن القطاع، كتاب الأفعال: ص20.

أما الطيب البكوش فيعد صيغة مُت (مَات يَمُوتُ) ومِت من مَات يَمَاتُ ولا يوجد في ظاهر الأمر تعليل صوتي أو معنوي لهذه الظاهرة التي تبدو من قبيل الاعتباط اللغوي⁽¹⁾.

وجاءت كاد في كَوَدَ وَيَكُودُ، وَكَيْدَ - كَادَ وبعض العرب يقولون كيد زيد يفعل وَكَيْدَ ضِبَاغُ الْقُفِّ يَأْكُلُنْ جَنَّتِي وَكَيْدَ خِرَاشٌ يَوْمَ ذَلِكَ يَبِينُ⁽²⁾. وقالوا مِتَّ تموت، قال ابن سيده ولا نظير لها من المعتل⁽³⁾. ويرى سيبويه أن مُتَّ - تَمُوتُ أَقْبَسُ مِنْ مِتَّ - تَمُوتُ⁽⁴⁾. ويقول ابن جني: "وأما مِتَّ وَدِمَّتْ فمضارعهما تَمَاتُ وَتَدَامُ، قال:

يا مِيَّ لَا غَرُّ وَلَا مَلَامَا فِي الْحَبِّ إِنْ الْحَبُّ لَنْ يَدَامَا⁽⁵⁾.
ومثلها قول الشاعر:

بُنِيَّ يَا سَيِّدَةَ الْبِنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

ثم تلاقى صاحب اللغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا فتركت لغة ثالثة⁽⁶⁾.

أما بعض المحدثين فيرى أن هذه الأفعال تكون مبنية للمفعول بالشكل، ولكنها مبنية للفاعل وظيفية ومعنى؛ فيقول فوزي الشايب: "إنَّ شكل الفعل وصورته هما المعول عليه تقليدياً في تقرير فصيلة الفعل بغض النظر عن حقيقة المسند إليه ما إذا كان فاعلاً للفعل أو غير فاعل"⁽⁷⁾. غير أن البعض يرى أن الكسر في مثل

¹ البكوش، التصريف العربي: ص147.

² المؤدب، دقائق التصريف: ص260، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج12 ص182، 183، 199، ابن القطاع، كتاب الأفعال ص20.

³ ابن منظور، لسان العرب: ج13 ص217، ينظر ابن الجزي، النشر في القراءات العشر: ج2 ص242.

⁴ سيبويه، الكتاب: ج4 ص40، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج13 ص217. ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص135، 136، عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص169.

⁵ ابن جني، الخصائص: ج1 ص380.

⁶ المصدر نفسه: ج1 ص381، ابن منظور، لسان العرب: ج3 ص217، ج4 ص445، ينظر نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص182.

⁷ الشايب، فوزي، (1988م)، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن: ص92.

هذا الفعل أيسر من الضم، لأن الكسر لغة أخف من الضم، والضم لغة أهل البادية⁽¹⁾.

وقد يأتي المضارع الأجوف من صيغة فَعَلَ متعدياً، فيكون واوياً أو يائياً، وتكون صيغة المضارع يَفْعَلُ، بفتح العين، وَيَفْعَلُ بكسرها⁽²⁾؛ فالمتعدي مثل خَافَ، يَخَافُ - يَفْعَلُ، وغير المتعدي مثل " رَاحَ، يَرَاحُ - يَفْعَلُ "، وهما من الواوي العين وذلك من خلال مصدرهما الخوف⁽³⁾.

وخرج عن هذا فعلان طاح يطيح، وتَاهَ يَتِيهُ، وهما مثل حَسِبَ يَحْسِبُ عند الخليل، وما يدل أنهما من الواو " طَوَّحَ " و نَوَّهَ⁽⁴⁾. وما يؤكد تعدد الصيغ السابقة ما يقدمه البكوش في إحصائية الفعل المضارع الذي يأتي على يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وكانت النسبة قليلة، فهي مستخدمه وتعود إلى اللهجات⁽⁵⁾، ولو كان ماضيها " فَعَلَ " لَقِيلَ، طُحْتُ و تُهُتُ بالضم، فلما لم يقل ذلك دلَّ أنهما من قبيل خاف - خِفْتُ فإذا قلت يَطِيحُ وَيَتِيهُ فأصلهما يَطُوحُ وَيَتُوهُ بالكسر ثم نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، فسكنت وانكسر ما قبلها فانقلبت الواو ياء، ومن قال: طَيَّحْتُ - وَنِيَّهْتُ، كانا من الياء، وكان " فَعَلَ - يَفْعَلُ مثل بَاعَ - يَبِيعُ⁽⁶⁾.

وما يذكره ابن جني من أنهما لغتان مِتَ - تَمُوتُ، وَمِتَّ - تَمَاتُ، وتركَّب منها لغة ثالثة⁽⁷⁾. وهذا يدل على تعدد الصيغ في بعض الأحيان.

وأما ما كان عينه ياء فهو على ضربين (فَعَلَ) بالفتح، ويكون متعدياً وغير متعدٍ مثل باع - يبيع، وصار - يصير على " يَفْعَلُ"⁽⁸⁾، و(فَعَلَ) بكسر العين تأتي هذه الصيغ من الأفعال المتعدية، وغير المتعدية ومثال المتعدي هَبَّتُهُ من الهيبة وغير

¹ ابن سيده، المخصص: ج4 س 14 ص302، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: ج1 ص370، الرفايع، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ص281، البكوش، الصرف العربي: ص153، سيعالج تعدد صيغ الفعل الأجوف علاجاً صوتياً تحت تعدد الفعل لمعيار صوتي (الإبدال).

² ابن يعيش، شرح الملوكي: ص54، 55.

³ المصدر نفسه: ص55.

⁴ المصدر نفسه: ص55، 56، ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص128.

⁵ البكوش، التصريف العربي: ص140، وينظر ص145 ص147.

⁶ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص56، ينظر ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: ج2 ص343.

⁷ ابن جني، الخصائص: ج1 ص380، 381، ينظر السيوطي، المزهر: ج1 ص264، 265.

⁸ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص56، 57.

المتعدي مثل " زَال " يَزَال على يَفْعَلُ⁽¹⁾، وهناك أفعال جاءت مصححة على الأصل ولم تعل " (2). ولكنها علّت عند بعض القبائل العربية. واعتبر اللغويون إعلاله شذوذاً.

ولكن هذه الأفعال عندما تخالف الأصل وتوافق القياس تعتبر من التعدد الذي سيدرسه الباحث تحت بند المعيار الصوتي (الإعلال).

ومثل هذه الأفعال عَوِرَ وروَعَ و حَوِلَ، وصَيِدَ⁽³⁾. يقول صاحب اللسان: " وأهل الحجاز يثبتون الواو والياء نحو صَيِدَ وعَوِرَ وغيرهم يقول صَادَ - يَصَادُ وعَارَ - يِعَارُ⁽⁴⁾. والفعل هَافَ - يَهَافُ لغة تميم، وغيرهم: هَيَفَ. ويرى ابن سيده أن مِتَّ - تَمُوتُ ليس لها نظير من المعتل⁽⁵⁾.

ويتكلم صاحب المزهري عن تداخل اللغات فيأتي بالفعل (فَضَلَ - يَفْضُلُ، وَفَضِلَ - يَفْضُلُ، وربما قالوا: فَضِلَ - يَفْضُلُ.

قال الفراء وغيره من أهل العربية: فَعَلَ - يَفْعَلُ لا يجيء في الكلام إلا في هذين الحرفين: مِتَّ - تَمُوتُ في المعتل وِدِمْتُ - تَدُومُ، وفي السالم فَضِلَ - يَفْضُلُ، أخذوا (مِتَّ) من لغة من قال يَفْضُلُ، وأخذوا يموت من لغة من قال يَفْضُلُ، وينكر أن يؤخذ بعض اللغات من بعض⁽⁶⁾.

1. 13. تعدد الأبنية الصرفية في الفعل المعتل اللام (الناقص) .

يعرف الفعل الناقص بأنه ما كانت لامه حرف علة، واواً أو ياء كدَعَا، ورمَى⁽⁷⁾. وقيل إنه سمي منقوصاً لتناقضه عن قبول بعض الإعراب⁽⁸⁾. لكن

¹ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص58.

² ستعالج هذه الأفعال تحت بند المعيار الصوتي لمعرفة أن الأصل هو الصحة وأن الاعتلال هو الفرع المحول، وأن الاستخدام كان للغتين في بعض الأحيان.

³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 344، 398، المبرد، المقتضب: ج1 ص 252، ابن جني، الخصائص: ج1 ص 146.

⁴ ابن منظور، لسان العرب: ج7 ص451، وينظر عضيمة، المغني في تصريف الأفعال ص: 169.

⁵ المصدر نفسه: ج15 ص181.

⁶ السيوطي، المزهري: ج1 ص264، 265.

⁷ الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص17، ينظر الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص34.

⁸ الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسين، (1310هـ-)، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرية: ج1 ص28، ينظر نقرة كار، سيد عبد الله، (1310هـ-)، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرية: ج2 ص13.

الاستراباذي يفرّق بين تسميتين للمنقوص واحدة تعود للإعراب، وأخرى صرفية فيقول " وسمي المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب منقوصا، فإنه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه، وسمي ههنا بهما لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف نحو: اغزُ وارم واخش...⁽¹⁾.

ويجيء المنقوص في الأبواب التالية: (2).

أ- فَعَلَ - يَفْعُلُ: إذا كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع نحو: دعا يدعو وغزا - يغزو.

ب - فَعَلَ يَفْعُلُ: إذا كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع: نحو رمى - يرمي.

ج- فَعَلَ يَفْعُلُ: إذا كان بالألف فيهما، نحو: سعى يسعى.

د - فَعَلَ يَفْعُلُ: إذا كان بالواو فيهما نحو: سرو يسرو وذكو يذكو.

هـ- فَعَلَ يَفْعُلُ: إذا كانت بالياء في الماضي وبالألف في المضارع نحو: رضي - يرضى.

و- فَعَلَ يَفْعُلُ: إذا كان بالياء فيها نحو ولي يلي.

فالفاعل الناقص إذا كانت عينه حرفا حلقيا، فيأتي على فَعَلَ يفعل مثل سَعَى - يَسَعَى ورَعَى - يَرَعَى؛ لأن حرف الحلق يلتزم الفتح على الأغلب، ولهذا تكون عين الفعل مفتوحة، بغض النظر عن كون لامه واوا أو ياء⁽³⁾. وسبب الفتح لتقارب المخرج بين الحرف الحلقى وما سبقه أو لحقه⁽⁴⁾.

وقد خرجت أفعال عن القياس المعهود لدى أهل اللغة وجاءت مفتوحة العين، وتمثلها سيبويه بقوله " وقالوا أباي - يَأْبَى، فَشَبَّهوه بِيَقْرَأُ، وفي يَأْبَى وجه آخر: أن يكون فيه مثل حَسِبَ - يَحْسِبُ، فَتَحًا كما كُسِرَا، وقالوا: جَبَى - يَجْبَى، وَقَلَى - يَقْلَى، فَشَبَّهُوا هَذَا بِقَرَأَ - يَقْرَأُ ونحوه وأتبعوه الأول كما قالوا: وعدّه يريدون

¹ الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص34.

² الحملاوي، أحمد، (1917م)، شذا العرف في فن الصرف، ط18، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر: ص 35، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص212، عولجت الأفعال المعتلة جميعها تحت المعيار الصوتي، وما جرى عليها من تطور ورأي القدماء والمحدثين فيها.

³ ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص34.

⁴ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص66.

وَعَدْتُهُ، أَتَبَعُوا الْأَوَّلَ، يُعْنِي فِي يَأْبَى لِأَنَّ الْفَاءَ هَمْزَةٌ ⁽¹⁾. لكن ابن درستويه رد على سيبويه قائلاً: " فزعم سيبويه أنهم فعلوا ذلك؛ لأن أولها همزة، وهذا غلط منهم، لأن فاء الفعل بعيدة عن لامه ⁽²⁾."

ويشير ابن جني إلى أن هذا من تركيب اللغات فيقول: " وأما غَسَا يَغْسَى، وَجَبَى يَجْبَى، فَإِنَّهُ كَأَبَى - يَأْبَى. وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ - يقرأ، وهذا - يهدأ. وقد قالوا غَسَى - يَغْسَى، فقد يجوز أن يكون غَسَا - يَغْسَى من التركيب الذي تقدم ذكره. وقالوا أيضا جَبَى - يَجْبَى وقد أنشد أبو زيد:

يا إِبْلَى ماذا مَهْ فَتَأْبِيهْ

فجاء به وجه القياس كَأْتَى - يَأْتَى... ⁽³⁾، ولكن ابن درستويه يعد مثل هذا من الشواذ " لكن المبرد يرى أن الألف حرف من حروف الحلق فيما خرج عن القياس لكنها لم تذكر، لأنها ليست أصلاً فيقول: " إذا فُتِحَ الفعل حَدَثَ فيه حرف من حروف الحلق، لأنه يصير الألف حلقيّة وليس بشيء لما ذكرنا من أن الفتحة سبب الألف، فكيف يكون الألف سببها... ⁽⁴⁾، ويرد عليه ابن درستويه بقوله: " زعم أبو العباس المبرد أنهم، إنما فعلوا ذلك، لأنهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقي، وهو الألف، وهذا فاسد، لأنه يوجب مثله في كل ما اعتلت لامه، وليست الألف من الحروف الحقيقية، ولا لها معتمد في حلق ولا غيره. لأنها من الحروف الهاوية في الجوف. وإنما مقطّعتها في أقصى الحلق، والحروف كلها مقاطعها هناك، لأن الصوت كله إنما يخرج من الحلق، ثم يحصره المعتمد فيصيرُه حرفاً ⁽⁵⁾، وذلك غلط؛ لأن الألف ليست بأصل في أبى - يَأْبَى وإنما هي منقلبة من ياء أبيت؛ لانفتاح ما قبلها، فإذا قلت في الماضي أبى لانفتاح ما قبلها فحقها أن تكون في المستقبل على يَأْبَى كما تقول أتى - يَأْتَى... ⁽⁶⁾."

¹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص105، ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص54.

² ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34.

³ ابن جني، الخصائص: ج1 ص382.

⁴ ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34، 35.

⁵ المبرد، محمد بن يزيد، (د.ت)، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، بيروت، ج1 ص366، ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34، 35.

⁶ ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34، 35، ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص299-300.

ويرى الاسترأبادي أن لا سبيل إلى جعل الألف حلقية، وأنَّ أباي يَأبى من الشذوذ فيقول: " وَشذَّ أباي يَأبى " قال بعضهم: إنما ذلك لأنَّ الألف حلقية، وليس بشيء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها⁽¹⁾. وينقل السيوطي صراحة عن ابن جني أن مثل هذه الأفعال تكون من تداخل اللغات، فيقول: " وعلى هذا يتخرج جميع ما ورد من التداخل، نحو قَلَا - يَقَلَى، وسَلَى - يَسَلَى... فكل ذلك إنما هو لغاتٌ تداخلت فتركبت بأن أخذ الماضي من لغة والمضارع... من أخرى لا تتطوق بالماضي كذلك، فحصل التداخل والجمع بين اللغتين، فإن من يقول قَلَى يقول في المضارع يَقَلَى، والذي يقول يَقَلَى يقول في الماضي قَلَى، وكذا من يقول سَلَا يقول في المضارع يَسَلُو، ومن يقول فيه يَسَلَى يقول في الماضي سَلَى، فتلقى أصحاب اللغتين، فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا؛ فأخذ كل واحد من صاحبه ماضيه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة⁽²⁾.

لكن الجندي لا يرى أن هذا من تداخل اللغات ولا يوافق من جنح إلى هذا الرأي من علماء اللغة، بل يعدّه من قبيل الصنعة والتكلف.... ثم أنه ليس من السهل أن يشكل العربي صيغة يأخذ نصفها - أو ماضيه من لهجة ونصفها الآخر، أو مضارعها من لهجة أخرى⁽³⁾.

ويرد على رأي ابن جني في قوله تعالى ﴿ وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾⁽⁴⁾. بأنه يمكنه أن يدافع عن صحة القراءة السابقة.... وبأنه لا وجه لتغليطها، لأنها جاءت عن طريق الرواية... وبأن العربي ينكر غير لغته، وأنه لا يلفق بين لهجتين يتخذ منها لهجة واحدة مستشهدا بما ورد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من إنكاره لمن قال له يا نبي الله... لست بنبي الله، ولكني نبي الله⁽⁵⁾.

¹ الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص 123.

² السيوطي، المزهري في علوم اللغة: ج1 ص263، 264، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: ج7 ص154.

³ الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج2 ص590.

⁴ البقرة: 2 / 205.

⁵ الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج2 ص591-590.

ويميل الباحث إلى هذا الرأي بأنهما لغتان صحيحتان⁽¹⁾. ولا علاقة للتداخل بينهما في تشكيل لغة ثالثة من بينهما، ولا يدخل باب منه في باب آخر ولا يلتبس⁽²⁾، ولا يعتقد الباحث أن صاحب اللغة يأخذ فعلاً ماضياً من لغة ومضارعاً من لغة أخرى أو العكس وهما من جنس لفظي واحد واشتقاقهما من بعضهما البعض.

وما يؤكد أنهما لغتان ليس بينهما تداخل الماضي من اللغة والمضارع من لغة أخرى، هو ورود صيغ الفعل الناقص بصيغتين على الأصل مرة، وعلى ما يوجبه حرف الحلق أخرى نَحَوْتُ ظهري إليه أَنَحَاهُ وَأَنَحُوهُ - أي صرفته، وشَحَوْتُ فَمِي أَشْحَاهُ وَأَشْحُوهُ - أي فتحتُه وَبَعَوْتُ أَبْعُو وَأَبْعَى بَعَوًا : أي أَجْرَمْتُ وَجَنَيْتُ، وَسَحَوْتُ الطين عن الأرض أَسْحَاهُ وَأَسْحُوهُ - أي قشّرتُه، وَمَحَوْتُ اللوح أَمَحَاهُ وَأَمَحُوهُ⁽³⁾.

وتقول الحجاز: قَلَوْتُ البُرَّ وكلَّ شيء يُقَلَى، فأنا أَقْلُوهُ قَلَوًا، وتميم: قَلَيْتُ البُرَّ فأنا أَقْلِيهِ قَلِيًا...⁽⁴⁾. وحكى أبو زيد في كتاب المصادر جَبَوْتُ الخراج أَجْبًا وَأَجْبُو، وقوله وأما غير هذا فجاء على القياس⁽⁵⁾.

وقد ورد عن العرب أنهم استخدموا الفعل الناقص اليائي على لفظين⁽⁶⁾، ففي باب الفعل الناقص "نَمَى المال يَنُمِي - أي زَاد...، واستشهد ثعلب ببيت:

يَا حُبَّ لَيْلَى لَا تُغَيِّرِ وَأَزْدِدْ وأنمُ كَمَا يَنُمِي الخِضَابُ فِي اليَدِ⁽⁷⁾.

وورد البيت بضم حركة "انمُ" بواو في الفعل يَنُمُو :⁽⁸⁾

يَا حُبَّ لَيْلَى لَا تُغَيِّرِ وَأَزْدِدْ وأنمُ كَمَا يَنُمُو الخِضَابُ فِي اليَدِ "

¹السيوطي، المزهري في علوم اللغة: ج1 ص264.

²ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص34.

³ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص330، ينظر عزيمة، المغني في تعريف الأفعال: ص170.

⁴السيوطي، المزهري في علوم اللغة: ج2 ص277، ينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص138، 139، 140.

⁵ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص330، ينظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (1979م)، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ج1 ص42.

⁶ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص200.

⁷ابن الجبان، شرح الفصح في اللغة: ص97.

⁸ابن منظور، لسان العرب: ج14 ص297، ينظر العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية: ص147.

قال ابن سيده والرواية المشهورة وانم كما ينمي⁽¹⁾، وفي قوله تعالى ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾⁽²⁾. قرأ نافع عسيتم بكسر السين هنا وفي سورة القتال، وقرأ الباقون بفتحها... وهو المشهور ووجه السر قول العرب... وقال أبو بكر الأدفي وغيره إن أهل الحجاز يكسرون السين من عسى⁽³⁾. ويقال كَنَيْتُهُ وكنوته: قال: وأنشدني الطوسي:

وَأَنِّي لَأَكُونُ عَنْ قَنْوَرٍ بِغَيْرِهَا وَأُعْرِبُ أحياناً بِهَا وَأَصَارِحُ⁽⁴⁾.

ويورد السيوطي قول ابن جني بعدم ردّ لغة بالأخرى ولكن الأخذ بالأقيس فيقول: "فاللغات على اختلافها كلها حجة - فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحقّ بذلك من الأخرى، ولكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها وتعتقد أقوى القياسين أقبل لها، وأشدّ نسباً بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا، ألا ترى إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف، هذا إذا كانت اللغتان في القياس سواء، أو متقاربتين؛ فان قلت إحداهما جدّاً، وكثرت إحداهما جدا أخذت بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً... فالواجب استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، لكنه مخطيء لأجود اللغتين"⁽⁵⁾.

أما الفعل الناقص فلا يختلف عن سابقه في أنه يرد في مختلف الحرف الأخير (حرف العلة) فمرة يرد بالواو وأخرى بالياء، فوروده بالواو ينسب إلى لهجة أو قبيلة، ووروده بالياء ينسب إلى قبيلة أخرى، فمثلاً أهل نجد يقولون: "لَهَوْتُ عنه؛ أما أهل العالية فيردون الفعل الناقص بالياء (لَهَيْتُ) عنه"⁽⁶⁾. وتقول الحجاز

¹ ابن منظور، لسان العرب: جـ 14 ص 297، 298.

² البقرة: 2 / 246، وينظر أبو شامة، إيراد المعاني: ص 363، 364.

³ أبو حيان، البحر المحيط: جـ 2 ص 255، ينظر ابن خالوية، أعراب القراءات السبع وعللها: جـ 1 ص 96، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ 2 ص 573 - 575، ينظر أبو حيان، البحر المحيط: جـ 1 ص 232، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ 1 ص 96.

⁴ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 139، 140.

⁵ السيوطي، المزهري: جـ 1 ص 257، 258، وينظر 259 - 261، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 135، 136.

⁶ الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ 2 ص 573، وينظر ابن منظور، لسان العرب: جـ 12 ص 347، 348.

قَلَوْتُ البر، وأما تميم فتقول قَلَيْتٌ⁽¹⁾، وقد روى أبو هريرة عن رسول الله (ص)، إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب "أُنصت فقد لغيت"⁽²⁾. والقياس لغا يلغ.

14. 1 تعدد صيغ الفعل الثلاثي الماضي الصحيح: (تسكين حركة العين للتخفيف). ورد عن العرب أنهم استخدموا صيغة الفعل الماضي المتحرك العين فتحاً ونصباً وكسراً، بصيغتين واحدة أصلية اصطلاح عليها اللغويون وهي فتح عين الماضي الثلاثي وكسرها، وضمها، بحيث تكون متحركة دائماً ولم يختلف على هذه الصيغة أحد منهم⁽³⁾. وصيغة أخرى سكن فيها حرف العين في الثلاثي ونُسبت إلى قبيلة بكر بن وائل وإلى كثير بن تميم وإلى ربيعة⁽⁴⁾. وقد وردت مثل هذه الصيغ في الشعر الجاهلي مما يؤكد استخدامها، وتعددها كلغة أخرى ومثل ذلك قول الشاعر الأخطل: ⁽⁵⁾.

فإن أهجُهُ يَضَجْرُ كَمَا ضَجَرَ "بازل" من الأدم دبَّرتُ صَفْحَتَاهُ وغازِيُهُ
ويرى ابن يعيش أنّ الانتقال من الكسر إلى السكون حصل لثقل الكسر، وليس في الأفعال "فَعَلَ"⁽⁶⁾. ومنها أيضاً:
إذا هَدَرْتُ شَقَاشِقُهُ وَنَشَبْتُ لَهُ الأظْفَارُ تُرِكَ لَهُ المَدَارُ⁽⁷⁾.
حيث سكنت عين الفعل تُرِكَ .

¹ السيوطي، المزهري: ج2 ص277، وينظر في ورد هذا الفعل بالواو والياء، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص139 - 144، ابن منظور، البحر المحيط: ج1 ص255.

² ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد، (د.ت)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود محمد الطناجي، دار الفكر، بيروت: ج4 ص61، ينظر الجوهري، الصحاح: ج5 ص1974، ابن منظور، لسان العرب: ج12 ص300.

³ ينظر الزمخشري، المفصل في العربية: ص277، الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص67، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص100، السامرائي، ابراهيم، الفعل زمانه وأبنيته: ص105.

⁴ عبد التواب، رمضان، (1982م)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض: ص61 - 62.

⁵ ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1970م)، التصريف الملوكي، تحقيق محمد سعيد النعسان، ط2، دار المعارف للطباعة، دمشق: ج1 ص24، وينظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص31، ابن يعيش، شرح المفصل: ج7 ص129، ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، (1987م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا: ج1 ص123.

⁶ ابن يعيش، شرح الملوكي: ص31، ابن يعيش، شرح المفصل: ج7 ص129، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج1 ص126.

⁷ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج1 ص124.

ومنها قول زهير:

لو شَهَدَ عَادَ في زَمَانِ عَادٍ لا بَتَّرَهَا مَبَارِكَ الْجِلَادِ⁽¹⁾.
والتخفيف لعين الفعل الماضي المجرد الصحيح ورد في صيغتي "فَعَلَ" و"فَعِلَ"،
لكنه لم يرد في صيغة "فَعَلَ" المفتوحة العين، وذلك لخفته والخفيف لا يخفف،
فيشير سيبويه إلى ذلك بقوله "ألا ترى أن الذي يخفف عَضُدًا وکَبِدًا لا يخفف
جَمَلًا"⁽²⁾. ولكن بعض اللغويين أورد ما يجيز التخفيف في صيغة "فَعَلَ" بفتح العين
"لكنه عدّها من الضرورة، وعدا إسكان مضموم العين ومكسوره لغة"⁽³⁾. ومثال
تسكين مفتوح العين:

وما كلُّ مُبْتَاعٍ، ولو سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ ما قد فَاتَتْهُ، بِرِدَادٍ⁽⁴⁾.
ويعلل اللغويون المحدثون تخفيف العين في صيغة الفعل الماضي للتخلص من
توالي المقاطع القصيرة المجهدة⁽⁵⁾.

وبعد أن شهدنا الأمثلة التي تؤكد استخدام العرب لصيغتين من صيغ الفعل
الماضي واحدة متحركة العين، وأخرى ساكنة العين، وما لمسناه من ذكر ابن
الأنباري لوجود مثل هذه اللغات، وما أشار إليه رمضان عبد التواب من إسناد هذه
الصيغ لقبائل عربية، وحاجة العرب في التخلص من توالي المقاطع، يرى الباحث
أن كل هذه الأمور تشير إلى تعدد هذه الصيغ عند العرب، وأنها لغات مستخدمة
بشكل (فَعَلَ - فَعَلَّ)، و(فَعَلَ - فَعَلَّ)، و(فَعِلَ - فَعَلَّ).

كل هذا جاء رغبةً في التخلص من الحركات الثقيلة كالضمة والكسرة، وخرج
البعض إلى التخلص من حركة الفتح في عين الفعل.

¹ سيبويه، الكتاب: ج3 ص251.

² المصدر نفسه: ج4 ص37، وينظر التخفيف الرضي، شرح الشافية: ج1 ص35-45.

³ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص32.

⁴ المصدر نفسه: ص32.

⁵ الشايب، فوزي، (2004م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط1، عالم الكتب الحديث، اربد: ص133.

1. 15 أسباب ظاهرة التعدد في الأفعال العربية .

تعد ظاهرة التعدد سمة بارزة من سمات مفردات اللغة العربية وأبنيته، فنرى الفعل يتعدد زمنياً إلى ماضٍ ومضارع وأمر ونراه يتعدد إلى ثلاثي وغير ثلاثي وإلى مجرد ومزید ، وإلى متعدٍ ولازم وهكذا تبرز ظاهرة تعدد الأفعال جلية واضحة في صيغ الثلاثي في ماضية ومضارعه، فترى الفعل المجرد الثلاثي له أبنية ثلاثة **فَعَلَ فَعَلَّ فَعِلَّ** تنبثق منها صيغ ماضية أخرى، فينبثق عنها التحول إلى صيغة المضارع الذي قد نجد في الصيغة الواحدة أكثر من لهجة، وأكثر استخدام هذه الصيغ في الشعر الجاهلي، لأن هذه الوفرة الهائلة تكثر في لغة الشعر⁽¹⁾.

وقد يخضع هذا التعدد إلى قانون القياس اللغوي، ومنه السماعي، وتعدد الأبنية يقابلها تعدد أكبر في الأمثلة المندرجة تحت كل صيغة.

"وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد، لأن الفعل منها لا يختلف والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فذلك اختلفت مصادرها، وجرت مجرى سائر الأسماء"⁽²⁾.

وقد يرتبط التعدد بأكثر من شكل أو معيار، فيعود إلى شكل لهجي أو صوتي أو صرفي، أو دلالي فقد يحدث اختلاف في الألفاظ في شكلية حركة معينة.

ولظاهرة التعدد علاقة بقضية الاشتقاق الأصغر منه والأكبر، لكن هذا الارتباط قد يكون جزئياً وليس كلياً، وقد أثارت ظاهرة التعدد مشكلة عند علماء العربية القدامى منهم والمحدثين، فتوفر كثير منهم على دراسة هذه الظاهرة وتفسيرها. وكانت معالجتهم متناثرة في هذا الكم الهائل من الدراسة التي تهتم بالعربية وخالصة ما طرحوه من تصورات تفسيرية لهذا التعدد يمكن حصره وفق المعايير الآتية .

¹ برجستراسر، التطور النحوي: ص 51، ينظر ياقوت، محمود سليمان، (1986م)، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة، الجامعية، الإسكندرية: ص 26.

² المبرد، المقتضب: ج 2 ص 124، ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه: ص 362.

1. 15. 1 المعيار اللهجي في الأفعال .

مما لاشك فيه أنّ الناظر في اللغة العربية في بيئتها التي نشأت وترعرعت فيها، وكبرت ونضجت يرى أنها كانت لغة تواصل بين قبائل عربية عديدة . لقد كانت لهجاتهم تبدو في أحاديثهم في قبائلهم وكانت هذه القبائل تقترب من بعضها من خلال لغة أدبية مشتركة تقوى على كل اللهجات، ولكننا لا نستطيع أن نستقصي اللهجات العربية ونبعدها عن الساحة العربية إذ تعدّ الميسرُ والسهل لأهل القبيلة الواحدة فيما بينهم ⁽¹⁾. ولا نسلم أنّ اللهجة المشتركة كانت الصيغة الكليّة في القراءات القرآنية، بل نقول إنّ هناك لهجات وردت في القرآن الكريم تؤكد وجود اللهجات ⁽²⁾.

ولهذا كان في الجزيرة العربية لهجات وقبائل، وكان بين تلك اللهجات وجوه من التباين والاختلاف، مثل الاختلاف بين حركة وحركة (نَسْتَعِين، وَنَسْتَعِين)، واختلاف بين حركة وسكون، واختلاف في تقديم حرف وتأخيره... واختلاف في إبدال حرف من حرف... واختلاف بين تفخيم حرف وإمالة... واختلاف في إدغام حرف بحرف وترك إدغامه (يَغْضُ ، يَغْضُضُ)... واختلاف في الزيادة وعدمها " أنظور و أنظر ⁽³⁾. وكثير ما كان يجتمع في اللفظة الواحدة لغتان وثلاثة ⁽⁴⁾.

ولقد كان هذا الاجتماع أو الاختلاف يفعل في أحاديث القبيلة الواحدة، لكنهم إذا خرج أحدهم... وخاصة أديبهم أو خطيبهم أو شاعرهم عن نطاق القبيلة إلى مخاطبة غيرها كما في أسواقهم الأدبية، فإنه لا يتحدث إلا بما أجمعوا عليه إجماع الفطرة أولاً، ثم إجماع الأمر الواقع الذي فرض حجهم إلى أرض قريش وتجارتهم معها ثانياً ⁽⁵⁾.

¹ المبارك، مازن، (1985م)، نحو وعي لغوي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت: ص122، ينظر الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص56-57، فك، يوهان، (2003م)، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، مصر: ص8، 9، عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص72، حجازي، محمود فهمي، (1973م)، علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت: ص224-225.

² ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة: ص19، السيوطي، المزهرة في علوم اللغة: ج2 ص255-260، ينظر مبارك، نحو وعي لغوي: ص121، 122، وافي، علي عبد الواحد، (د.ت)، علم اللغة، ط7، دار النهضة، القاهرة: ص177.

³ ينظر ابن جني، الخصائص: ج1 ص372.

⁴ المبارك، نحو وعي لغوي: ص122.

⁵ أنيس، في اللهجات العربية: ص11.

ولكن لغة التباين في الصيغ لم تنته، ولم تتعدم وإنما كانت تطل بين الحين والحين، فنسمع للبيت أكثر من رواية، أو نسمع روايتين بلهجتين مختلفتين وتقرأ اللفظة في الآية على أكثر من وجه وفقاً للهجات العربية .

فبيئة اللهجة تنتمي إلى بيئة أوسع وأشمل منها تضم عدة لهجات. ومن مجموع هذه اللهجات كلها يتكون ما يطلق عليه في الاصطلاح الحديث اسم اللغة . فالعلاقة بين اللهجة واللغة إذاً علاقة الخاص بالعام. فاللغة تشتمل عدة لهجات متميزة بعضها من بعض لصفات معينة . ولكل لغة سمات وصفات تميزها من غيرها من اللغات أيضاً⁽¹⁾. إذن فالتباين واضح وموجود بين اللهجات العربية المختلفة، يعود إلى تباين القبائل وبيئاتها ومناطقها، ويعزى هذا التباين إلى الانعزال بين بيئات الشعب الواحد، والصراع اللغوي نتيجة غزو أو هجرات⁽²⁾.

فأوزان الفعل الثلاثي المجرد لا تخضع لقاعدة واحدة ولا تنسب للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم، وجاءت بها الآثار الأدبية الجاهلية، لكن الرواة قد تلفقوها من لهجات عربية متباينة، خضعت كل منها لقاعدة خاصة في اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس، فكلمة فُقه صار فقيهاً، والكسر لهجة بني كلاب، وسَجُن صار سجيناً، والكسر لغة لبني عامر، وحَضَرَ من بابي نصرَ وعلمَ، والأخير لأهل المدينة⁽³⁾.

وكما تختلف اللغة الفصحى على ألسنة العرب المعاصرين بسبب اختلاف عاداتهم الاستعمالية التي اكتسبوها من اللهجات الدارجة كذلك تختلف على ألسنة العرب الأولين، فإذا جمعت اليوم أفراداً من بيئات عربية مختلفة وطلب إلى كل واحد منهم على حدة أن ينطق كلمة " يضطجع " فإنك ستري أمراً عجيباً من اختلاف عاداتهم في نطق الضاد والطاء والجيم، فلسوف تظفر من البعض بطاء كالتاء المفخمة، ومن بعض آخر بطاء لا تشبه التاء أبداً، وستظفر بجيم معطشة بعد شدة،

¹ فارس، أحمد، (1993م)، تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي، ط1، دار الأمان، بيروت: ص65، عمر، أحمد مختار،

(1971م)، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، مصر: ص5، 6.

² أنيس، في اللهجات العربية: ص18.

³ أنيس، من اسرار اللغة: ص47، ينظر بشر، كمال، (1969م)، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة: ج2 ص103.

وبجيم رخوة كأنها شين مجهورة، وسيرى كل واحد ممن تستمع إليهم أن طريقته في النطق أقرب ما تكون إلى الطبيعة، وأن طريقة غيره متكلفة غير طبيعية⁽¹⁾.
فالقرآن نزل على سبعة أحرف وتعددت قراءاته، وكلها مروية بالسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم. وفي أكثر هذه القراءات ظواهر لغوية لم تشتمل عليها لهجة قريش... فاللسان العربي المبين لم يكن قرشياً فقط، وإنما كان ملكاً للقبائل العربية كلها⁽²⁾.

ولهذا يرى الناظر في الكتب العربية اللغوية والمعجم أن هناك أفعالاً تأتي على صيغ مختلفة تعود إلى أمر لهجي، فتميم تعالج بعض الأفعال معالجة مختلفة تختلف عن معالجة قريش لها، فإذا فتحت قريش عين الفعل الماضي فقالت: زَهَدَ، حَقَّدَ، كسرتها تميم غالباً، فأثرت أن تقول زَهَدَ، حَقَّدَ، وإذا ضمت قريش عين المضارع فقالت: يَفْرُغُ فروغاً إذا بتميم تفتحها، فتقول: يَفْرُغُ فراغاً، ويقول أهل الحجاز بَرَأَتْ من المرض وتميم بَرَأَتْ. واللغتان في القرآن⁽³⁾. وتفسر هذه الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغة الماضي والمضارع ومردّه في الأصل إلى اختلاف اللهجات⁽⁴⁾.

والمنتبغ لقراءة الفعل في القرآن الكريم يرى أن هناك قراءات تعددية أسندت لأمر لهجي. فالمنتبغ في قراءة الفعل المضارع أن يقرأ حرف المضارعة، بفتحة، لكنه ورد في بعض القراءات بكسر حرف المضارعة، ففي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽⁵⁾، قرأ عبيد بن عمير الليثي وزر بن حبيش ويحيى بن وثاب والنخعي والأعمش بكسرها⁽⁶⁾.

¹ حسان، تمام، (1988م)، الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: ص 77، 78 .

² المرجع نفسه: ص 75.

³ السيوطي، المزهري: ج 2 ص 275، 276، 277، ينظر السيوطي، المزهري: ج 1 ص 215، الجندي، اللهجات العربية في التراث: ق 2 ص 558 - 559.

⁴ ابن منظور، لسان العرب: ج 10 ص 242، الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص 78، ينظر حسنين، صلاح، (1976م)، أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة، رسالة دكتوراه، دار العلوم، جامعة القاهرة: ص 145.

⁵ الفاتحة: 1 / 3.

⁶ أبو حيان، البحر المحيط: ج 1 ص 23، ينظر السيوطي، المزهري: ج 1 ص 255، حيث نسب الفراء الفتح إلى قريش وأسد وغيرهم بكسرها.

فيشير أبو حيان إلى أنها لغة قيس وتميم وأسد وربيعة ثم ينقل عن أبي جعفر الطوسي بأنها لغة هذيل. وفي موضع آخر يرى أن بعض قبيلة كلب يكسرون أيضا في الياء يقولون هل يَعْلَمُ⁽¹⁾. قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾⁽²⁾. قرأ يحيى بن وثاب وأبو رزين العقيلي وأبو نُهيك بكسر التاء في "تَسْوَدُّ" و"تَبْيَضُّ"⁽³⁾. وفي قوله تعالى: ﴿فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾⁽⁴⁾، قرأ يحيى والأعمش وطلحة بخلاف ورواه اسحق الأزرق عن حمزة⁽⁵⁾. وفي قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾⁽⁶⁾، قرأ عيسى النخعي بكسر الناء⁽⁷⁾. فالكسر صائت قصير، وهي أثقل من الفتحة وأخف من الضمة، والمعروف أن حرف المضارعة يحرك بالفتحة إلا إذا كان الماضي رباعيا فإنه يضم، ولكن بعض القبائل كانت تجنح إلى تحريك حرف المضارعة بالكسرة دائما⁽⁸⁾.

وقد دلل على هذه اللهجة معظم اللغويين القدامى، فيعبر سيبويه عن هذا الدليل بقوله: "وذلك قولهم: أنت تَعْلَمُ، وأنا إِعْلَمُ، وهي تَعْلَمُ، ونحن نَعْلَمُ.... وإنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون في أوائلها كثنواني فَعَلَ، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في فَعَلَ ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحاً نحو ضَرَبَ وَذَهَبَ وَأَشْبَاهَهُمَا"⁽⁹⁾. وتقتصر لغة فتح الياء في المضارعة على الحجازيين، ولغة كسر ياء المضارعة على جميع العرب⁽¹⁰⁾. ويقول ابن جني عن قراءة كسر حرف المضارعة "هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور نحو عَلِمْتَ تَعْلَمُ، وأنا إِعْلَمُ وهي تَعْلَمُ، ونحن نَرِكَبُ. وتقل الكسرة في الياء، نحو يَعْلَمُ وَيَرِكَبُ

¹ أبو حيان، البحر المحيط: ج1 ص24، أبو حيان، البحر المحيط: ج7 ص343، ينظر الراجحي، اللهجات العربية في القراءات: ص137.

² آل عمران: 2 / 106.

³ أبو حيان، البحر المحيط: ج3 ص22، ينظر ابن جني، المحتسب: ج1 ص330.

⁴ هود: 11 / 113.

⁵ ابن جني، المحتسب في القراءات: ج1 ص330، ينظر الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص136، 137.

⁶ الرحمن: 31 / 55.

⁷ ابن جني، المحتسب: ج2 ص304.

⁸ الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص135.

⁹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص110، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: ج7 ص153.

¹⁰ الاسترلابادي، شرح الشافية: ج1 ص141.

استنقالاتاً للكسرة في الياء، وكذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة نحو:
تَتَطَلَّقُ ، ويوم تَسْوَدُّ وجوه وتَبْيِضُّ وجوه⁽¹⁾.

سمي كسر حرف المضارع عند اللغويين بالثلاثة فعبر عنها ثعلب بقوله " وأما
ثلاثة بهراء فأنها تقول: تَعَلَّمُونَ، وتَعْقَلُونَ، وتَصْنَعُونَ بكسر أوائل الحروف⁽²⁾. وما
زالت هذه اللهجة كسر حرف المضارع موجودة في القرى والبادي الأردنية
فيقولون: " يِعَلِّمُ الله " أي أنها امتداد للهجة تميم الماضية .

وعزاها ابن منظور إلى أغلب قبائل العرب، فقال: وتَعَلَّمَ ، بالكسر لغة قيس ،
وتميم، وأسد وربيعة، وعامة العرب، وأما أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن،
وأزد السراة، وبعض هذيل، فيقولون: تَعَلَّمَ ، والقرآن عليها ، وزعم الأخفش أن
كل من ورد علينا من الأعراب ، لم يقل الا تَعَلَّمَ بالكسر⁽³⁾.

وتمثلت ظاهرة الثلاثة في الشعر الجاهلي مما يدل على تعدد مثل هذه الصيغة
لهجياً ، فيقول حكيم بن مُعَيَّةَ الربعي:

لَوْ قُلْتِ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَتَيْمَّمِي يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ⁽⁴⁾.

ويورد ابن جني في المنصف بيتاً لأعرابي من بني عقيل يدل على هذه

الظاهرة وهو :

فَقَوْمِي هُمْ تَمِيمٌ يَا مُمَارِي وَجُوثَةٌ مَا إِخَافُ لَهُمْ كَثَارًا⁽⁵⁾.

فالفصح لياء المضارع لغة قريش وأسد، والكسر لغيرهم من العرب⁽⁶⁾.

¹ ابن جني، المحتسب في القراءات: ج1 ص330، ينظر البكوش، التصريف العربي من خلال الأصوات: ص182، 183.
² ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (د.ت)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط5، دار المعارف، القاهرة: تق 1
ص81. ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1993م)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن الهنداوي، ط2، دار القلم، دمشق:
ج1 ص 230، ابن جني، الخصائص: ج2 ص11، والتغيير في الفعل المضارع تعقلون في مجالس ثعلب وتعلمون عند ابن
جني، حسان، الأصول: ص279، عبد الجليل، عبد القادر، (1997م)، البنية اللغوية في اللهجة الباهلي، دار صفاء للنشر والتوزيع
عمان: ص 65، 66.

³ ابن منظور، لسان العرب: ج 15 ص 378، عبد التواب، رمضان، (1997م)، فصول في فقه العربية، ط5، مكتبة الخانجي،
القاهرة: ص 124.

⁴ البغدادي، عبد القادر، (1299هـ)، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، بولاق ج2 ص311، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن
اسحاق، (1895م)، تهذيب الألفاظ، نشر لويس شيخو، بيروت: ص207، المؤدب، دقائق التصريف: ص225، عبد التواب، فصول في
فقه العربية: ص:124.

⁵ ابن جني، أبو عثمان، (1954م)، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة: ج1 ص322.

⁶ ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة: ص 50، ينظر الراجحي، عبده، (1999م)، فقه اللغة في الكتب العربية ، ط1، دار النهضة،
بيروت: ص 122.

ويرى رمضان عبد التواب أنّ الفتح حادث في العربية القديمة. بدليل عدم وجوده في اللغات السامية الأخرى، وبدليل ما بقي من الكسر في بعض اللهجات العربية القديمة⁽¹⁾.

ويُدلّل هذه الظاهرة باستمراريتها في اللهجات العربية الحديثة مثل، مِين يقرأ ومِين يسمع⁽²⁾.

ومازالت بقايا هذه الظاهرة تستخدم كلغة عربية فصيحة إلى يومنا هذا، فالفعل "إخَال" لم يرد عن العرب إلا مكسور الهمزة في الفعل المضارع إخَال، فمثلاً الفصيح قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيثٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٌ أَنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَتَبِعٌ⁽³⁾.
وقول العباس بن مرداس:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالٌ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ⁽⁴⁾.
وقول زهير بن أبي سلمى:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالٌ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءٌ⁽⁵⁾.

ويعدّ رمضان عبد التواب هذه الظاهرة من الركام اللغوي للظواهر المندثرة، التي تبقى على أمثلة من الظاهرة بعد موتها، لتعين على معرفة الأصل⁽⁶⁾. وتقول في مستقبله إخَال بكسر الألف، وهو الأفصح، وبنوا أسد يقولون أخَال بالفتح، وهو القياس، والكسر أكثر استعمالاً⁽⁷⁾.

ويقع هذا التعدد اللهجي في صيغ الفعل المجرد الماضي، وما يتحوّل عنها⁽⁸⁾. فترى الفعل بَطَشَ يَبْطِشُ يسند إلى الحجازيين، وصيغة بَطَشَ، يَبْطِشُ

¹ عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص125.

² المرجع نفسه: ص125.

³ ابن جنّي، المنصف: ج1 ص322.

⁴ ابن منظور، لسان العرب: ج9 ص505.

⁵ المصدر نفسه: ج11 ص361.

⁶ عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص126.

⁷ ابن منظور، لسان العرب: ج4 ص264.

⁸ ينظر ما قدمه الباحث في الأطروحة عن تعدد صيغ الفعل الماضي والمضارع والأمر، وقد فصل القول فيه سابقاً لكنه يريد أن يفصل بعض أفعال الأمر.

تسند إلى التميمين⁽¹⁾. ونسب الكسر لأهل الحجاز والضم لتميم⁽²⁾. في قوله تعالى ﴿خَذُوهُ فَاعْتَلُوهُ﴾⁽³⁾.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر بضم التاء، وقرأ الباقر بالكسر⁽⁴⁾. وهما لغتان⁽⁵⁾. كقوله تعالى: ﴿يَعْرِشُونَ﴾⁽⁶⁾. وقوله تعالى: ﴿يَعْكُفُونَ﴾⁽⁷⁾. ونقل عن الفراء أنه أسند قراءة الضم لعين الفعل (التاء)، إلى الحجاز، ولكنّ أبا حيان، ردّها⁽⁸⁾، كما نسب الكسر إلى هذيل⁽⁹⁾. ونسب فتح السين في يَحْسِبُ لتميم، والكسر لغة الحجاز⁽¹⁰⁾. و يرى عبده الراجحي أن قبائل الحجاز المنحصرة تذهب إلى الأخف فتؤثر الفتح على الضم والكسر، ثم تؤثر الكسر على الضم⁽¹¹⁾. وكذا في قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا﴾⁽¹²⁾. قال الفراء: "قرأها الناس بكسر الشين و أهل الحجاز يرفعونها، قال: وهما لغتان⁽¹³⁾. وفي قوله تعالى: ﴿فَصْرُهِنَّ إِلَيْكَ﴾⁽¹⁴⁾. ضمّ الصاد العامة. وكان أصحاب عبدالله يكسرون الصاد وهما لغتان. فأما الضمُّ فكثير ، وأما الكسر ففي هذيل وسليم وأنشدني الكسائي عن بعض بني سليم: وَفَرَعٍ يَصِيرُ الْجِيدَ وَحَفٍ كَأَنَّهُ عَلَى اللَّيْلِ قِنَوانُ الْكُرومِ الدَّوَالِحِ⁽¹⁵⁾. والعرب تقول صار يصور إذا مال، قال الشاعر:

¹ السيوطي، المزهري: ج2 ص 275، ينظر ابن جني، المحتسب في القراءات: ج2 ص 260.

² أبو حيان، البحر المحيط: ج5 ص211.

³ الدخان: 44 / 47.

⁴ أبو حيان، البحر المحيط: ج5 ص 211، ج4 ص189.

⁵ ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع: ص 342.

⁶ الأعراف: 7 / 137.

⁷ الأعراف: 7 / 138.

⁸ أبو حيان، البحر المحيط: ج4 ص189.

⁹ المصدر نفسه: ج5 ص211.

¹⁰ المصدر نفسه: ج2 ص328.

¹¹ الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص149، الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص96.

¹² المجادلة: 58 / 11.

¹³ ابن منظور، لسان العرب: ج14 ص 143، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص385.

¹⁴ البقرة: 2 / 260.

¹⁵ الفراء، معاني القرآن: ج1 ص 174، ينظر في لغة الكسر والضم، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 137 - 138، أبو حيان،

البحر المحيط: ج1 ص61، الأزهري، شرح التصريح: ج1 ص294.

يَصُورُ عَبُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٌ لَهُ ظَابٌ كَمَا صَخَبَ الْغَرِيمُ⁽¹⁾.

فهذا يدل على نوات الواو و " صِرْهُنَّ " وما صار يصير⁽²⁾.

وفي قوله تعالى ﴿ سَلُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾⁽³⁾. يتجلى التعدد لفعل الأمر من الفعل " سأل " فقرأ أبو عمرو في رواية ابن عباس " إسأل "، وقرأ قوم إسأل وأصله إسأل، فنقل حركة الهمزة إلى السين وحذف الهمزة التي هي عين ولم تحذف همزة الوصل، لأنه لم يعتد بحركة السين لعروضها.. وقرأ الجمهور " سلُّ " فيحتمل وجهين أحدهما أن أصله إسأل فلما نقل وحذف اعتدَّ بالحركة، فحذف الهمزة لتحرك ما بعدها، والوجه الآخر أنه جاء على لغة من يجعل المادة من سين و واو ولام...⁽⁴⁾.

وحكى الفارسي أن أبا عثمان سمع من يقول إسأل، يريد اسأل، فيحذف الهمزة ويلقي حركتها على ما قبلها، ثم يأتي بألف الوصل، لأن هذه السين وإن كانت متحركة فهي في نية السكون، وهذا كقول بعض العرب الأحمَر فيخفف الهمزة بأن يحذفها ويلقي حركتها على اللام قبلها، فأما قول بلال بن جرير :

إِذَا ضِفَّتَهُمْ أَوْ سَايَلَتْهُمْ وَجَدْتَ بِهِمْ عِلَّةً حَاضِرَةً

فهذا جمع بين اللغتين⁽⁵⁾. ولهذا فقد نسب التخلص من الهمزة إلى أغلب الحجازيين، لأن هذا يلائم طبيعتهم وبيئتهم وفيه السهولة والتيسير لهم لتحضرتهم، لكن تميم وأغلب القبائل البدوية احتفظن بالهمزة⁽⁶⁾. فاللغة المشتركة لم تكن مقتصرة على قبيلة بعينها، بل هي مزيج من كل اللهجات، تكونت ولها شخصيتها وكيانها⁽⁷⁾.

¹ ابن خالوية، إعراب القراءات السبع وعللها: ج1 ص97-98، ابن خالويه، الحجة في القراءات: ص101، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص148.

² ابن خالويه، إعراب القراءات السبع: ج1 ص97، 98، وينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص135-138، ابن خالويه، الحجة في القراءات: ص101، أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص300، الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم السري، (1988م)، معاني القرآن واعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت: ج1 ص346.

³ البقرة: 211/2.

⁴ أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص126، ينظر الفعل المهموز برأ، السيوطي، المزهرة: ج2 ص276.

⁵ ابن منظور، لسان العرب: ج6 ص134، أوضح الباحث التعدد للفعل المهموز فيما تقدم من الأطروحة والفعل المضعف والصحيح، ويكفي التندليل على اللهجة في هذه الأفعال.

⁶ الزيدي، كاصد ياسر، (1987م)، فقه اللغة العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل: ص210، الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص71-72، عبدالنواب، فصول في فقه العربية: ص71-72-83-84.

⁷ عبد النواب، فصول في فقه العربية: ص82، حسان، الأصول: ص75.

ومن خلال القراءات القرآنية تجد الصحابة يقرؤون بقراءات متعددة، والرسول (ص) بين ظهرائهم وكان يقرّهم على قراءتهم، وما يشير إلى ذلك ما يروى عن شك عمر (رضي الله عنه) في قراءة هشام بن حكيم في سورة الفرقان بحروف تختلف عن الحروف التي أقرأها النبي صلى الله عليه وسلم عمر، ثم ما كان منه من جرّه إلى الرسول (ص) الذي شهد بأن ما يقرأ به كلاهما صحيح؛ لأن القرآن نزل على سبعة أحرف، وعلى المسلمين أن يقرأوا ما تيسر منه⁽¹⁾. ولو أن كل فريق من هؤلاء، أُمرَ أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً-لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله، برحمته ولطفه، أن يجعل لهم مُتَّسَعاً في اللغات ومُتَّصِرِّفاً في الحركات⁽²⁾. فالرسول (ص) كان يخاطب أبناء القبائل بلهجات قبائلهم. مشيراً بذلك إلى أن هذه اللهجات لها من الفصاحة ما للهجة قریش⁽³⁾.

فالعربية ملك للعربي، وهو مبدعها ويتصرف فيها كما يشاء، ولغات القبائل على اختلافها فصيحة صحيحة، يصحّ الأخذ بها، والقياس عليها، وإن كان بعضها أكثر شيوعاً وأوسع نفوذاً مع الآخر، والعربي كان يستعمل لهجة غير لهجة قبيلته⁽⁴⁾.

وليست العربية بدعا من اللغات في ذلك، ولا هي أول لغة حدث فيها هذا الانشعاب، فكل لغة لها مثل بيئات المتكلمين بها وظروفهم وأحوالهم المتباينة، لا بدّ أن تنال نصيبها من ذلك الانشعاب اللفظي والتعدد الكلامي⁽⁵⁾. فهذا أبو زيد يعدّ

¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج1 ص 19، ينظر الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (1988م)، البرهان في علوم القرآن، خرج حديثه وقدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الفكر، بيروت: ج 1 ص 269، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (1981م)، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت: ص 33، 34، 35، دمشقية، عفيف، (1978م)، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ط1، معهد الإنماء العربي، طرابلس: ص 13 .

² ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ص 39، 40، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج1 ص 22، أبو حيان، البحر المحيط ج2 ص 324، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص 101 - 107.

³ حسان، الأصول: ص 75.

⁴ شاهين، توفيق محمد، (1980م)، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، ط1، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة: ص 16.

⁵ الزيدي، فقه اللغة العربية: ص 207، ينظر وافي، علم اللغة: ص 172 - 176.

صيغتي يَفْعُلُ وَيَفْعَلُ لهجتين عربيتين فصيحيتين قياسييتين⁽¹⁾. وابن جني يعد تعدد صيغ الأفعال واختلاف اللهجات من تداخل اللغات الذي يعود إلى وجود لغتين أو أكثر في الأصل⁽²⁾.

وعدّ ابن جني أنّ اللغات كلها حجة واضعا ذلك تحت باب اختلاف اللغات وكلها حجة، وهذا خير إشارة على التعدد الذي يأتي من اختلاف لهجات العرب، وإنما جاء هذا من قبل أن أول ما وضع فيها وضع على خلاف وإن كان كلّه مسوقاً على صحة وقياس⁽³⁾.

فلهجات العرب كانت متعددة بتعدد مواطنهم واختلاف أماكنهم، وكان التعدد شائعاً يتمثل في صورة النطق بالكلام كالإمالة مثلاً، فقد كانت تميم وأسد وقيس تميل الألف، وكان الحجازيون ينطقونها مفخمة من دون إمالة، وكإبدال حرف بآخر كإبدال الباء ميماً أو الميم باء كقولهم باسمك مكان ماسمك، ومكر بدل بكر، ومن ذلك ترد الكلمة بين الفك والإدغام، وبين الإتمام والنقص، أو بين الصحة والاعتلال⁽⁴⁾.

وبعض المحدثين يعيد صيغ تعدد الفعل المجرد الثلاثي إلى فترة تاريخية قديمة فيقول: "لعل خير ما يقال في هذا الفعل فَضِلَ يَفْضُلُ وزن قديم كان شائعاً في العربية قبل أن تتجه هذه اللغة إلى القياسية، والضبط والتضييق، فثبت الشائع الكثير وهجر القليل، ولكن هذا الهجران للقليل لم يأت على كل شيء فقد تبقى بقية، وهذا الأمر يعرض لجميع الأمور التي تزول لسبب ما، فلا يعني أنها زالت دون أن يكون لها روايب كما يقال في عصرنا⁽⁵⁾". فأوزان الفعل ما زالت تخضع للسمع، وما زالت تتأرجح بين حالة وأخرى، وما زال الفعل يرد ويسمع ويقرأ بوزنين مختلفين، ولعل هذا مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صورة معينه⁽⁶⁾.

¹ السيوطي، المزهري: ج1 ص207 - 208، تطرق الباحث إلى هذه خلال إيراده صيغ الأفعال.

² ابن جني، الخصائص: ج1 ص372، 378.

³ المصدر نفسه: ج2 ص10، ينظر السيوطي، المزهري: ج1 ص55 - 56.

⁴ فارس، تاريخ الأدب العربي: ص65.

⁵ السامرائي، إبراهيم، (1985م)، قطوف ونوادر، دار الجيل، بيروت: ص60.

⁶ بشر، دراسات في علم اللغة: ج2 ص103.

وهذه الأفعال التي جاءت على هذا النحو الغريب في جملتها قليلة وقلتها تدعو النظر إذ يكون من المحتمل أنها قد حدثت بسبب من هذا السماع واستقرت في العربية على أنها مخلفات لفترة تاريخية كانت فيها العربية تعاني فيها عدم الاستقرار إلى أن تهيأت لها صورة منسجمة في جملتها تقريباً⁽¹⁾.

إنّ مثل هذا التعدد في صيغ الأفعال لا يخضع إلا إلى المظاهر اللهجية، التي امتدت عروقتها حتى عصرنا الحاضر من كسر لحروف المضارع، أو إثبات الواو في الفعل الأجوف، يقرأ، يقرأ، قول.

فأغلب الأفعال التي صيغت بصيغ متعددة تنتسب إلى لهجات الحجاز وتميم وهذيل وطي، ومنها لم ينسب إلى قبيلة بعينها " فالمعجم العربية زخرت في جمع الفعل على صيغ تعود إلى لهجات كثيرة"⁽²⁾. فبعض أوجه النطق غير الحجازية قد تتغلب؛ لأنها أكثر ملاءمة للنظام الصرفي من غيرها، وبعض أوجه النطق الحجازية غير النظامية تغلبت لأسباب عديدة سبق ذكرها، وفي كلتا الحالتين، لا بد من الاستفادة من المعطيات اللهجية التي يفى القليل منها بفضل القراءات القرآنية⁽³⁾.

ولم تخل اللغة الفصحى من تأثير اللهجات فيها باستمرار أو هي خليط من لهجات نجد والمناطق المجاورة ولا تمثل لهجة بعينها من هذه اللهجات⁽⁴⁾. فاللغة العربية وصلت إلينا في صورة أدبية حيناً، وفي صورة شعبية حيناً آخر، أما الصورة الأولى، فأنها تتمثل فيما يسمى بالأدب الجاهلي، وهي تتمثل باللغة الفصحى، أما الصورة الثانية فلم تصل منها أعمال متكاملة وإنما تلاحظ فيما روي في بطون كتب اللغة والنحو والآدب متناثراً عن لهجات القبائل العربية⁽⁵⁾.

فاللهجة بقيت لها السيادة في بيئاتها يتكلم بها القوم ويغرسونها فيما بينهم ويدللون عليها⁽⁶⁾. فالشاعر ذاته تكون له لهجة وأخرى إذا ما فارق المجمع الذي

¹ إبراهيم السامرائي، إبراهيم، الفعل والزمن: ص108.

² ينظر حجازي، علم اللغة: ص 224 - 225.

³ ينظر البكوش، التصريف العربي: ص 106، 194، عون، حسن، (1952م)، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط1، مطبعة رويال خلف محكمة إسكندرية الشرعية: ص45.

⁴ فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: ص 8، 9.

⁵ عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص76.

⁶ المرجع نفسه: ص77.

ينشد فيه شعره⁽¹⁾، فلا تموت اللهجة المحلية، وتبقى محتفظة بشخصيتها وكيانها، فلا تدخر وسعا في محاربة عوامل الابتداء والتغيير في داخل منطقتها ولا تألو جهداً في درء ما يوجه إليها من خارجها من هجمات، وقد تؤثر فيما جاورها من لهجات القبائل وتتأثر منها⁽²⁾. فهناك كثير من الشواهد التي تملا كتب النحو تتسبب إلى لهجات القبائل العربية المختلفة، وقد ألف في شرح هذه الشواهد الكثير من الكتب، كل هذا يدل على التعدد اللهجي للفعل وغيره من الكلمات العربية. وهذا المعيار اللهجي يدل على تعدد الصيغ ووجودها وعدم إنكارها.

وما يدل على التعدد الناجم عن ظهور اللهجات، ما يصدر عنها من ظواهر صوتية تحدث في الكلمة مثل التخلص من الهمزة مثل نزلت العبرة وأنزلت، لغتان معروفتان وهما بمعنى واحد⁽³⁾. وجمع الشاعر بين اللغتين المهموزة وغير المهموزة بقوله:

وأَنكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتِ
مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا⁽⁴⁾.
والاستنطاء أي إبدال العين نونا كما في قول تعالى ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ﴾⁽⁵⁾.
فقرأ الجمهور أعطيناك بالعين، والحسن وطلحة وابن محيص والزعفراني: " أنطيناك " بالنون، وهي قراءة مروية عن رسول (ص)⁽⁶⁾. وهي لغة عربية فصيحة وردت في نصوص قديمة عالية، وهي القراءات، والحديث، وكلام العرب نثراً وشعراً وهي اليوم في كلام أغلب العراقيين، حيث إنها امتداد للهجات العربية

¹ المنصور، وسيمه محسن، (1984م)، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ط1، جامعة الكويت: ص356.

² ينظر الزيدي، فقه اللغة: ص207، وافي، علم اللغة: ص72، 73، 176، 177، 178.

³ ينظر حجازي، علم اللغة العربية: ص236، شاهين، عبد الصبور، (1984م)، في علم اللغة العامة، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت: ص228، عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص117 - 143، الصالح، دراسات في فقه اللغة العربية: ص60 - 63.

⁴ الزيدي، فقه اللغة العربية: ص211.

⁵ الكوثر: 1/ 108.

⁶ أبو حيان، البحر المحيط: ج 8 ص519، ينظر ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (1941م)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الكتب المصرية: ص 209، ينظر فارس، تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي: ص67.

القديمة⁽¹⁾. والعننة التي هي قلب الهمزة عينا وتنسب إلى قبيلة تميم وقيس وأسد⁽²⁾. والكشكشة التي تعزى إلى ربيعة⁽³⁾.

وعزيت إلى قبائل أخرى مثل: بكر بن وائل، وأسد، وتميم، ومضر، وهوازن، وسليم⁽⁴⁾. وأسند إلى بني تميم أنهم كانوا يقلبون القاف كافاً كما ورد على لسان بعض شعرائهم.

ولا أَكُولُ لِكَدْرِ الكَوْمِ: قد نضجت ولا أَكُولُ لِبابِ الدَّارِ: مَكْفُولٌ⁽⁵⁾.

لقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا الغموض في قواعد اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي إلى القول بأن الأمر فيه مرجعه أخيراً إلى السماع لا القياس⁽⁶⁾. وبعد فتعدد صيغ الفعل المجرد اللفظية، جاءت لمعيار لهجي فأهل الحجاز يقولون بالفعل المعتل الأجوف (قَلَوْتُ البُرِّ) وتميم: (قَلَيْتُ) وهكذا في معظم الأفعال تجد المخالفة بين الحجازيين و التميميين⁽⁷⁾، ولكن هذا المعيار ينبثق عنه معايير أخرى صرفية ودلالية وصوتية تناقش فيما بعد. ومن هنا يتبين لنا إلى أي حد ينبغي أن نوجه عنايتنا بدراسة اللهجات في اللغة العربية⁽⁸⁾.

فما نراه في الأفعال أنّ التعدد في صيغة الفعل الماضي موجودة (فَعَلَ، فَعُلْ، فَعَلْ) وفي المضارع أيضا .

وهذا التعدد ناتج عن اختلاف البنية اللغوية التي تتكون من عناصر أساسية هي الأصوات والألفاظ وهذه العناصر تؤدي في النهاية إلى المعنى أو الدلالة⁽⁹⁾.

فالاختلاف الذي يظهر بين اللهجات يفضي إلى التعدد من ناحيتين إحداهما : متعلقة بالصوت، فتختلف الأصوات (الحروف) التي تتألف منها الكلمة الواحدة،

¹ الزيدي، فقه اللغة: ص214، وهذه اللغة يستخدمها أهل بلاد الشام وهي امتداد أيضا للهجة القديمة، وقد استشهد مما هو فعل ولكنها تمر في جميع الألفاظ.

² ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة: ص56، الزيدي، فقه اللغة: ص214.

³ الزيدي، فقه اللغة: ص220.

⁴ ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة: ص56-58، ينظر ابن جني، الخصائص: ج2 ص10 - 12.

⁵ ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة: ص57.

⁶ ينظر أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي: ص171.

⁷ الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص78.

⁸ عون، اللغة والنحو: ص46.

⁹ ينظر خليل، حلمي، (د.ت)، المولد دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية: ص513، وافي، علم اللغة: ص177.

وتختلف طريقة النطق بها تبعاً لاختلاف اللهجات، والأخرى التي تفضي إلى الدلالة وهي متعلقة بدلالة المفردات، فتختلف معاني بعض الكلمات باختلاف الجماعات الناطقة بها⁽¹⁾.

لا أحد ينكر وجود اللهجات، ولكن الفرق فيمن يدعي عدم وجود اللهجات والذي يرى وجود اللهجات، هو عدم وضوح الحدود الفاصلة⁽²⁾. فالمتوقع من اللغويين العرب قبول كل ما سجله القراء من قراءات، وألاً يحكموا على أي منها بالخطأ، أو مجانبة الصواب؛ وذلك لأن القراءات القرآنية جاءت وفقاً للهجات العربية المختلفة وكانت القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ⁽³⁾.

ولا أستطيع إنكار وجود اللهجات، ومن حقنا أن نتكلم عن وجودها، كلما رأينا عدداً من الخطوط التي تفصل بين الخصائص، ينطبق بعضها على بعض، ولو بشكل تقريبي فهناك لهجة محددة في كل منطقة، يلاحظ فيها وجود خصائص مشتركة، وحتى عندما لا يمكن رسم خطوط دقيقة، للفصل بين منطقتين متجاورتين، فإنه يبقى أن كلا منهما، تتميز في مجموعها ببعض السمات العامة، التي لا توجد في الأخرى...⁽⁴⁾.

وهذا ما رآه وقدمه الباحث سابقاً في الأفعال، ولمس وجوده من خلال اختلاف صيغة عن صيغة أخرى في الماضي على الرغم من أن الصيغتين يجمعهما قالب واحد، ولكن الاختلاف اللهجي فرق بينهما، في الماضي مثلاً أو في المضارع. " وكثرة هذه الصور وتنوعها ربما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات في القديم، وهذا احتمال تؤيده الشواهد والآثار الواردة عنهم⁽⁵⁾. فالفعل قد يرد بلهجات مختلفة البيئة أو الزمان أو المكان، لكن هذا المعيار جزء من معايير أخرى تتدخل في تعدد الصيغ مثل المعيار الصوتي والدلالي.

¹ المرجع نفسه: ص 176 وينظر ص 177.

² ينظر عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص 71.

³ عمر، أحمد مختار، (1971م)، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التاثر، دار المعارف، مصر: ص 6.

⁴ عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص 71، 72.

⁵ انظر بشر، دراسات في علم اللغة: ج 2 ص 105.

1. 15. 2 المعيار الصوتي: في تعدد صيغة الفعل

1. 15. 2. 1 تعدد صيغة الفعل من " افتعل " غير الثلاثي .

الإبدال : إن المنتبغ لمعنى الإبدال لا تخرج فكرته على أنه تغير الشيء بغيره، أو جعل شيء مكان شيء؛ إما لأمر يتعلق بالانسجام التوافقي للشيء الذي طرأ عليه الإبدال مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ ﴾⁽¹⁾. وهو في اللغة إبدال الشيء من الشيء أو بدله اتخذ منه بدلاً، وأبدلت الشيء بغيره، وبدله الله من الخوف أمناً... والأصل في الإبدال جعل الشيء مكان آخر⁽²⁾. وبدل الشيء غيره⁽³⁾. والإبدال التغيير والتبديل مثله. وقيل التبديل تغيير الشيء عن حاله، والإبدال جعل شيء مكان آخر⁽⁴⁾. فالتغيير هو معنى الإبدال لغة.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي كثيراً إلا للتخصيص في مجال المستوى الصرفي أو الصوتي فهو عند ابن الحاجب والقمامي من اللغويين، جعل حرف مكان غيره⁽⁵⁾.

أما المحدثون فيرون أنّ الإبدال تغير صوت إلى آخر بفعل البيئة اللغوية المحيطة به ضمن كلمة ما أو جملة ما⁽⁶⁾، غير أن بعض المحدثين يرى أن القدماء لو عبروا عن الإبدال بأنه قيام حرف مكان حرف لكان ذلك أقرب على التعبير عن طبيعة التطور الصوتي الذي يطرأ على اللغة، فهي عملية تخضع للتاريخ والزمن، وليس من حق إنسان أن يقوم بإحلال صوت محل صوت آخر من أجل توليد مفردة أو صيغة جديدة يضيفها إلى ما لدينا من تراث لغوي⁽⁷⁾. فالإبدال يخضع لمسألة

¹ النحل: 101/ 16.

² ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص343 - 344، ابن منظور، تهذيب لسان اللسان مادة (بدل): ج1 ص70، أنيس، المعجم الوسيط: ص44.

³ الجوهري، الصحاح: ج4 ص1339، 1340.

⁴ التهانوي، محمد علي بن علي، (1963م)، الكشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف القاهرة: ج1 ص209.

⁵ الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1 ص197، ينظر الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ج2 ص366، ابن هشام، أوضح المسالك: ج2 ص194، ابن يعيش، شرح المفصل: ج10 ص7.

⁶ الخولي، محمد علي، (1998م)، معجم علم الأصوات، دار الفلاح، الأردن صويلح: ص9.

⁷ شاهين، عبد الصبور، (1987م)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص265، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج1 ص348.

التأثير والتأثر فيما تجاور من الأصوات⁽¹⁾، وما يهّم الباحث في هذا البحث الكشف عن أثر الإبدال في تعدد الصيغ الفعلية وبخاصة في هذا الفصل، والصيغ الأخرى في الفصول القادمة من الرسالة.

ولكن ما يهّم البحث من هذا المصطلح، هو الكشف عن صيغ التعدد في بنية الكلمة العربية وبخاصة الأفعال في هذا الفصل، ومدى تحقيق الانسجام الصوتي بين الأصوات المتنافرة في التغيير الذي يطرأ على الصيغة من إبدال حرف مكان حرف أو حذف حرف.

فالتغيير الذي يطرأ على الكلمة نتيجة الإبدال أو الإعلال يأتي للتفريق بين الأحرف المتباعدة نطقاً، ولتسهيل و تيسير عملية نطق الأصوات المتباعدة و المتجاورة في الكلمة أو ما جاورها وكل هذا يفضي إلى خلق صيغ جديدة تضاف إلى الصيغ الأم أو الأصل الافتراضي وكلها تصب في دلالة واحدة أو مختلفة، وتخضعان لمقياس وزني صرفي واحد وصوتي مختلف في بعض الأحيان. كل هذا خدمة للغة، وإزالة العسرة والتنافر بين الأصوات، وتحقيق التواعم بينها، لاختلاف بعضها عن بعض في المخرج أو في الشدة والرخاوة أو في الجهر أو في الهمس، أو في التخيم و الترقيق، أو عدم التجانس بين الحركات "الصوائت القصيرة" لأنّ في عدم التجانس ثقلاً يدعو إلى التغيير.

1. 15. 2. 2. تعدد صيغة (افتعل) من غير الثلاثي من الأفعال .

تتعدد صيغة افتعل وما اشتق منها حسب الحرف المجاور للتاء " فاء " الفعل وتأثيره عليها، فيبدلها إلى صيغة أخرى لفظية تختلف عن الوزن الصرفي لصيغتها الأصلية (الافتراضية)⁽²⁾. ولا يتم هذا إلا إذا سبقت التاء " افتعل بأحد أحرف

¹ خريسات، محمود سالم عيسى، (2002م)، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك: ص21.

² ينظر بشر، دراسات في علم اللغة: ص107، عيابة، يحيى وأمنة، (2005م)، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، اربد: ص115 - 117.

الإطباق (الضاد، والصاد، والطاء، والظاء) أو أحد الحروف المهجورة مثل (الذال والزاي والحيم)⁽¹⁾.

ويرى كمال بشر أن الكلمات الناتجة من اتصال فاء الفعل في " صيغة افتعل مع الأحرف السابقة يجب أن تعامل على أسس صوتية اقتضتها خواص الصيغ المذكورة، وليس على أساس وجود أصل افتراضي للكلمات"⁽²⁾. ويرى بروكلمان أن صيغة " افتعل " منقلبة عن صيغة افتعل"⁽³⁾. وفي هذا البحث لا يهم أيهما الأصل وأيها المعكوس في صيغتي (افتعل، افتعل)، بل قد نضيف إلى أن هناك تعدداً يدل عليه القلب المكاني بين هاتين الصيغتين، يعود سببه إلى معيار صوتي وذلك بتأثير الحروف السابقة إذا كانت فاءً متقدمة أو متأخرة على التاء، وإبدال التاء المهموسة إلى الصوت المهجور الذي يسبقها على الأصل الافتراضي (افتعل) أو يليها على صيغة (افتعل) على الرأي الذي يرى أنه الأصل والذي يحدث هو في تغيير المماثلة الصوتية من رجعية إلى تقدمية.

1. 15. 2. 3. تعدد أبنية الفعل غير الثلاثي بسبب إبدال تاء الافتعال دالا .

إن وجود فاء " افتعل " وسائر مشتقاتها دالا أو ذالاً أو زايا، يؤدي إلى إبدال تاء الافتعال دالا ثم يحدث الإدغام في ما يصح فيه الإدغام. وذلك لمجاورة تاء الافتعال وملاصقتها أحد الأحرف السابقة، والسبب يعود إلى أن التاء تبدل بصوت قريب من هذه الأحرف لتمثالها لتسهيل النطق وتيسيره، لأن التاء مهموسة، وهذه الأصوات جميعها مجهورة.

يرى اللغويون القدماء أنه : "إذا كانت فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف الزاي والذال والذال قلبت تاء الافتعال دالا، وأدغمت الدال والذال فيهما، نحو اذان، واذكر،

¹ كانتينو، جان، (1966م)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرماي، الجامعة التونسية: ص53.

² بشر، دراسات في علم اللغة: ج2 ص107 - 109، يرى كمال بشر أن الصرفيين يقدرّون أصلاً افتراضياً لهذه الصيغ، لأن القياس الأصلي هو (افتعل)، ولكنهم وجدوا أن الصيغة اللفظية للفعل لا تتماشى مع الوزن، فكان لا بد من تفسير. وهذا يتمشى مع منهجهم ومنطقهم في معالجة قضايا الصرف ... ويرى أن هذه يجب أن تعالج على أساس صوتي - بشر، دراسات في علم اللغة: ج2 ص 107، 108.

³ بروكلمان، كارل، (1977م)، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض: ص 110 ، وينظر برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص 92.

كما يجيء، وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو اذْكَر ... والحروف ثلاثة مجهورة والتاء مهموسة؛ فقلبت التاء دالا؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر، وللتاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما، وإنما أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الدال وبعد مخرج الزاي منها ... "واذْكَر" قلب التاء دالا بعد الذال المعجمة لازم، وبعد القلب الإدغام أكثر من تركه، فإن أدغمت، فإما أن تقلب الأولى إلى الثانية، أو بالعكس، كما يجيء في باب الإدغام⁽¹⁾. فوجود حرف مهموس هو التاء بجوار حرف مجهور مثل الدال أو الذال أو الزاي، و المجهور أقوى من المهموس، ولصعوبة النطق أدى إلى إبدال التاء دالا أو حرفاً مناسباً لفاء "افتعل"⁽²⁾.

ولا يخرج اللغويون المحدثون عن سلفهم في هذه المسألة كثيراً وإنما يرون أن هناك تأثيراً حيث تتصل التاء بأصوات قريبة منها في المخرج، ولكنها تناقض صفة التاء، لأنّ التاء انفجارية مهموسة وكل من الأحرف السابقة احتكاكي مجهور، فالصفات على طرفي نقيض لا يجتمعان، أما بالنسبة للذال فهي مجانستها. فلا فرق بينهما سوى الجهر، فكأنهما والحالة هذه صوت واحد تكرر مرتين متتابعتين، وهذا كله يسبب صعوبة بالغة بالنسبة لأعضاء النطق، نظراً لما يتطلبه النطق في مثل هذه الحالة من جهد عضلي وثقل .

وهنا يتدخل قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد للتخلص من هذا الثقل الناشئ عن تتابع هذه الأصوات، فيحدث التفاعل بين التاء وهذه الأصوات ويؤثر الأقوى في الأضعف ليحسم الصراع لصالح الأقوى وهو المجهور ها هنا فتجهر التاء، بجهرها تصبح دالا و الدال قريبة من الزاي والذال نظراً لكونها مجهورة مثلها فيسهل من ثم النطق ... وبعدها تصبح الصيغ اذْكَر و اذْكَر وازدان وبعدها

¹ الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج3 ص227.

² سيبويه، الكتاب: ج4 ص470-471، المبرد، المقتضب: ج1 ص65، ابن السراج، الأصول في النحو: ج3 ص270.

تتحول على الذكر.... أو اذكر - فالقانونان الصوتيان يتعاونان بالعمل في مثل هذه الظواهر الصوتية فيكمل كل منهما الآخر⁽¹⁾.

وكل هذه الحروف في الصيغ تشير إلى اختلاق لفظه جديدة تختلف عن صيغتها الصرفية، مما يضاف إلى الصيغ صيغ أخرى، توافقها في الدلالة لكنها تختلف عنها في الوزن الصرفي ، ففي قوله تعالى ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾⁽²⁾. يقول أبو حيان : " الأصل : وادتكّر، أبدلت التاء دالا ، وأدغمت الذال فيها ، فصار اذكر⁽³⁾ . ولقد أدرك العلماء أنّ ضروب الإبدال هذه من تنوع اللهجات فلم يفسرها المحققون بالمصادفة والاتفاق، ولا بتعمد العرب تعويض حرف من حرف⁽⁴⁾، وإنما هي كما يقول أبو الطيب اللغوي: " لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى⁽⁵⁾. وقد استخدمت الصيغة افتعل في صوت التاء المقلوب دالا من دون إدغام الدال في مثل (اذكر) فأبدلت الذال لغير إدغام حكي أبو عمرو وعندهم اذكر، وهو مُذَكَّر⁽⁶⁾ .

1. 15. 2. 4. تعدد صيغة افتعل إذا كانت فاء الفعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً.

1. 15. 2. 4. 1. إبدال التاء طاء.

إذا اتصلت تاء افتعل بحرف من حروف الإطباق أي الضاد والصاد والطاء والظاء أبدلت طاء على سبيل التقريب⁽⁷⁾.

¹ الشباب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 65، 66، وينظر السيد، عبد الحميد، (1987م)، ظاهرة المشاكلة في العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، عدد3: ص44، وينظر عبد التواب، رمضان، (1997م)، التطور اللغوي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص30.

² يوسف: 12 / 45 .

³ أبو حيان، البحر المحيط: ج5 ، ص314.

⁴ الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص95.

⁵ السيوطي، المزه في علوم اللغة وأنواعها: ج1 ص460.

⁶ ابن جني، سر صناعة الإعراب: ج1 ص187.

⁷ ابن يعيش، شرح المفصل: ج10 ص46 - 47.

وما يقدمه الباحث في هذه العجالة إبدال التاء طاء في " افتعل " حيث يصبح التقارب بين التاء والطاء واضحا، وذلك لأن الضاد صوت مطبق مجهور، والتاء صوت مهموس، والمجهور أقوى من المهموس فيؤثر به ؛ لأنه أضعف منه، فتبدل التاء طاء لتحقيق التماثل بين الصوتين المتجاورين من حيث صفة الإطباق⁽¹⁾. فالمجاورة لهذين الحرفين هي السر الكامن وراء العدوى التأثيريه، حتى يحدث التكيف و الانسجام الصوتي اللغوي. وهذا التأثير لتحقيق نوع من التشابه أو التماثل، بغية التقارب في الصفة والمخرج، اقتصاداً في الجهد العضلي المبذول⁽²⁾. ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ ﴾⁽³⁾. ومعناه اختاره، وهو (افتعل) من الصفوة. والأصل اصتفاه، فالتاء إذا وقعت بعد الصاد أبدلت طاء، لأن التاء من مخرج الطاء، والطاء مطبقة، كما أن الصاد مطبقة، فأبدلوا الطاء من التاء، ليسهل النطق بما بعد الصاد، وكذلك افتعل من الضرب: اضطرب، ومن الظلم اظلم...⁽⁴⁾.

ويعلل فوزي الشايب: سبب الإبدال لاتصال التاء بأحد أحرف الإطباق، بأن هناك فرقا شاسعا بين التاء والحرف المطبق في الصفات، حيث التاء مرققة، فوضع اللسان معها مناقض لوضعه معهن، بالإضافة إلى أن تجاور التاء والطاء وهما متجانسان، كل هذا يجعل الانتقال من المطبق إلى التاء المرققة أمرا مجهدا غاية في الثقل، ولتسوية هذا الوضع الشاذ يتدخل قانون الجهد الأقل، فيحدث التفاعل بين التاء وهذه الأصوات، وهنا يتدخل قانون الأقوى فيحسم الصراع لصالح الأقوى فتطبق التاء لأنها الأضعف وتتحول إلى طاء⁽⁵⁾.

فاللغة تميل في بناء ألفاظها وتراكيبها إلى إيجاد نوع من التوائم والتوافق بين الوحدات الصوتية التي تكون هذه الألفاظ والتراكيب، وتكره التنافر والتعقيد الذي

¹ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص470-471، ابن السراج، الأصول في النحو: ج3 ص271، الاسترلابادي، شرح الشافية

ج3 ص226، ابن يعيش، شرح المفصل: ج10 ص46-47، ابن سيده، المخصص: ج4 ص13 ص181.

² عبد الجليل، عبدا لقادر، (1998م)، الأصوات اللغوية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان: ص 283، 284.

³ البقرة: 2 / 247 .

⁴ الزجاج، معاني القرآن وإعراجه: ج1 ص328، الفراء، معاني القرآن: ج1 ص324.

⁵ الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 65.

يحدث ثقلاً وعسراً فيها و ذلك إذا صادف أن وجد كلمة فيها تتافر بين أصواتها فتلجأ إلى إبدال أحد هذه الأصوات بصوت آخر ينسجم مع بقية أصوات الكلمة⁽¹⁾.
كل هذا دعا إلى وجود صيغتين صيغة لم تستخدم وهي (افتعل) من " اصطبر " وصيغة أخرى تم فيها تحويل التاء إلى حرف يطابق ما قبله للتخلص من التنافر⁽²⁾.

وهذا يدل على تعدد الصيغ عند العرب لأمر صوتي، وجميع العلماء، يؤكد أن هناك صيغة (افتعل) الأصل ، وصيغة محولة عنها هي الفرع⁽³⁾.

وكل ما سبق ينطبق على كل فعل مزيد من صيغة (افتعل) شريطة أن يكون فائده حرف إطباق⁽⁴⁾. ومنه في الشعر العربي قول زهير:

هذا الجواد الذي يعطيك نائلةً عفواً ويظلم أحياناً فيظلم⁽⁵⁾.

يقوا ابن السراج تحت عنوان إبدال الطاء : " الطاء تبدل من التاء في افتعل إذا كان قبلها طاء، أو ضاد، وذلك قولهم : اظلم اظلاماً، واضطجع يضطجع اضطجاعاً، وهو مضطجع، وفي افتعل من (ظلم) ثلاث لغات، من العرب من يقلب التاء طاءً ، ثم يظهر الطاء والطاء جميعاً كما ذكرت لك ، ومنهم من يريد الإدغام فيدغم الطاء في الطاء ، وهي أكثر اللغات فيقول : اظلم يظلم اظلاماً ، ومظلم⁽⁶⁾.

وهناك لغة تتأثر بها الطاء بالصاد في الفعل " صلح " من صيغة " افتعل " وهذا بعد قلب التاء طاء، وبعدها تقلب الطاء صاداً ويتم الإدغام مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِّحَا بَيْنَهُمَا صَلْحًا ﴾⁽⁷⁾. ومن ذلك قراءة عاصم الجحدري. " أن يصلحاً " قال أبو الفتح أراد يصطلحاً أي يفتعل ، فأثر الإدغام، فأبدل

¹ مرعي، عبد القادر، (2006م)، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ط1، بحوث ودراسات، الأردن:جامعة مؤتة: ص172.

² ينظر ابن جني، المنصف: ص543، ابن سيده، المخصص: ج4 ص13. ص181.

³ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص470-471، ابن السراج، الأصول في النحو: ج3 ص271.

⁴ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص239، الاسترأبادي، شرح الشافية: ج3 ص226.

⁵ سيبويه، الكتاب: ج4 ص468، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج1 ص328، ورد بيت الشعر عند ابن يعيش في شرح المفصل ج10 ص47، " هو الجواد الذي يعطيك " ، بدل هذا الجواد.

⁶ ابن السراج، الأصول في النحو: ج3 ص271، وينظر أنيس، إبراهيم، (1979م)، الأصوات اللغوية، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ص184، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص204، 205، عبد التواب، التطور اللغوي ص39.

⁷ النساء: 4 / 128.

الطاء صاداً، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاءً، فصارت يَصَلِّحًا، ولم يجز أن تُبدلِ الصاد طاءً لما فيها من امتداد الصفير ألا ترى أن كل واحدة من الطاء وأختها، والطاء وأختها يدغمن في الصاد وأختها، ولا يدغم واحدة منهن في واحد منهن، فلذلك لم يجز " إلا أن يطلّحا " وجاز يَصَلِّحا "(1).

وذلك لأن في الصاد طولاً وصفيراً، فلا تدغم هي ولا أختها السين والزاي في الطاء، ولا في أختها الدال والتاء..."(2). وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاداً "(3). أي قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول وأدغموه فيه ليتم تجانس الصوت وتشاكله"(4). ولعل صفة الصفير وقوة الإسماع التي في الصاد، هما سبب وملح من ملامح القوة التي تمكن الصوت من التأثير في الصوت المجاور، فصوت الصاد يتسم بصفتي قوة هما الصفير والتفخيم معاً، في مقابل صفة قوة واحدة في الطاء هي التفخيم فقط، فضلاً عن كون الصوت الصفيري أقوى من الصوت المفخم "(5).

وهناك لغة أخرى نلاحظها من خلال تصريحات ابن خالويه في قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُصَلِّحًا ﴾ (6)، يقرأ بفتح الياء والتشديد، وبضمها والتخفيف، فالحجة لمن شدد: أنه أراد: يتصلحاً، فأسكن التاء وأدغم فلذلك شدد، والحجة لمن خفف أنه أخذ من "أصلح" (7) . ومثل ذلك صيغة افتعل من الفعل ضجع ومنها في الشعر:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَدَاعِهِ وَلَا شَبِيعَ مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَاطَّجَعَ (8).

فالبنية العميقة. اضتجع - والمحولة اضطجع - ثم تأثرت الضاء بالطاء - فتحولت إلى اطَّجَعَ. ومنها في القرآن قراءة ابن محيص في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ

¹ ابن جني، المحتسب في القراءات: ج1 ص201.

² ابن جني، سر صناعة الإعراب: ج1 ص218.

³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص467.

⁴ ابن يعيش، شرح المفصل: ج10 ص47، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص319.

⁵ النوري، محمد جواد، (1992م)، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، البقاء للبحوث والدراسات، م2، ع1: ص82، ينظر

الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج1 ص347.

⁶ النساء: 4 / 128.

⁷ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ص126.

⁸ ابن جني، المحتسب في تبين وجوه القراءات: ج1 ص107.

أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ ﴿١﴾ ، بـ " ثم اطَّره "ومثل ذلك أيضا في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ ﴾ (2). ويرى أبو الفتح أن إدغام الضاد في الطاء لغة مردولة، وذلك لما فيها من الامتداد والفسو، فإنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها... قال، لأنه قد حكى عن إدغام الضاد في الطاء في قولهم في " اضطجع ": " اطَّجع " (3).

ويرى أبو جعفر أنها لغة شاذة (4). ويعود ابن جنى ليقول: إن هذا الإبدال إبدال عارض في بعض اللغات (5). وهذا يؤكد أنها لغة مستخدمة عند العرب بغض النظر عن مردوليتها أو شذوذها - وتدل على تعدد الصيغ واستخدامها في أكثر من وجه ؛ لأن ابن يعيش يشهد بذلك: ويروى فيظلم على اصبر... وهو شاذ في القياس،

وإن كان كثيراً في الاستعمال، ويروى: فيظلم بالطاء غير المعجمة... ويروى فينظلم بنون المطاوعة (6). وبغض النظر عن الإدغام كقياس يقع بتأثير الأول في الثاني كما يقول سيبويه: " ومن قال مُتَرِّدٌ ومُصَبِّرٌ قال: مُطَّعِنٌ ومُطَّلَمٌ وأقيسهما مُطَّعِنٌ ومُطَّلَمٌ؛ لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر " (7).

1. 15. 2. 4. 2. تعدد الصيغ المحولة عن تاء الافتعال (إبدال التاء دالاً من زين).
والزاي تُبدل لها مكان التاء دالاً ، وذلك قولهم : مُزْدَانٌ في مُزْتَانٍ ، لأنه ليس شياً أشبه بالزاي من موضعها من الدال ، وهي مجهورة مثلها ؛ وليست مُطَبَّقة كما أنها ليست مُطَبَّقة. ومن قال مُصَبِّرٌ قال مُزَّانٌ (8).

¹ البقرة: 2 / 126 .

² المائدة: 5 / 3.

³ ابن جنى، المحتسب: جـ 1 ص 106، ابن جنى، سر صناعة الإعراب: جـ 1 ص 321.

⁴ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (1988م)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، 3، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت: جـ 1 ص 261.

⁵ ابن جنى، المحتسب: جـ 1 ص 107، ابن جنى، سر صناعة الإعراب: جـ 1 ص 214 ص 321.

⁶ ابن يعيش، شرح المفصل: جـ 10 ص 149.

⁷ سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 469 * يرى فوزي الشايب أن أصل يظلم - ينظلم " و " يظلم " هي صيغة معكوسة عن الأصل ولهذا ، كان التأثير جاء من الثاني واتبع الأول الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 65، 66 .

⁸ سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 467 ، 468.

وقد اتفق اللغويون القدماء على أنّ الزاء مجهورة، والتاء مهموسة، والذال والتاء من مخرج، وهي أخت الزاي في الجهر. ولهذا تبدل تاء أفتعل دالاً لتجانس الزاي في الصفة؛ فيقول ابن يعيش: "فلما كانت الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، وكانت الذال أخت التاء في المخرج وأخت الزاء في الجهر، قربوا صوت أحدهما من الآخر، وأبدلو أشبه الحروف من موضعها بالزاء وهي الذال، فقالوا ازدرج وازدان، قال الشاعر:

إِلَّا كَعَهْدِكُمْ بِذِي بَقَرٍ الْحِمَى هِيَهَاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ الْمُزْدَارِ⁽¹⁾.

ويرى المحدثون أنّ صيغة أفتعل الأصل الافتراضي (بنية عميقة) تحول عنها صيغة فرعية⁽²⁾، حيث تأثير الحروف المجاورة لبعضها بعضاً فيؤثر الأقوى منها على الأضعف... وفي صيغة "ازدرج" أصلها ازتجر، ولا فصل بينهما (بين التاء والزاي)، ولما كانت الزاي صوتاً مجهوراً والتاء صوتاً مهموساً، فالصوتان يميلان إلى تحقيق الانسجام بينهما، فتؤثر الزاي المجهورة بالتاء المهموسة فتجهر، وحيث يجهر بالتاء فتصبح دالاً؛ لأن التاء والذال من مخرج واحد، فأصبحت الذال والزاي متقاربتين كليهما مجهور⁽³⁾.

1. 15. 2. 4. 3 تعدد الفعل غير الثلاثي إبدال التاء ذالاً - وبعدها إبدال الذال دالاً - وإدغامهما.

تبدل تاء أفتعل دالاً إذا كانت فاء الكلمة ذالاً، لأنّ الذال مجهوره، والتاء مهموسة وبعدها تبدل التاء دالاً للمماثلة الجزئية بين الذال والذال في الجهر، وكأنّ هذا الإبدال ينتج عنه أكثر من صيغة في صيغة أفتعل، "اذنكر - اذنكر - اذنكر - اذنكر - اذنكر" ويشير القدماء إلى هذه الظاهرة من الإبدال فيقول سيبويه: "وكذلك تُبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن

¹ ابن يعيش، شرح المفصل: ج 10 ص 48.

² بشر، دراسات في علم اللغة: ص 107، العباينة، علم اللغة المعاصر: ص 115.

³ مطر، عبد العزيز، (1970م)، علماء الأصوات العرب سبقوا المحدثين في ابتكار نظرية التماثل، مجلة اللسان العربي، م 7، ج 1: ص 53، وينظر حجازي، مدخل إلى علم اللغة: ص 86.

لا يُبَيِّنُ إِذْ كَانَا يُدْغِمَانِ مُنْفَصِلَيْنِ، فَكِرْهُمَا هَذَا الْإِجْحَافَ وَلِيَكُونَ الْإِدْغَامُ فِي حَرْفٍ مِثْلِهِ فِي الْجَهْرِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ مُدَّكَّرٌ، كَقَوْلِكَ مُظْلَمٌ وَمَنْ قَالَ مُظْعِنٌ قَالَ مُدَّكَّرٌ⁽¹⁾.
ولا يخرج المحدثون عن ذلك فيقول أنيس: "غير أن الشائع الكثير الاستعمال في "اذكر" هو "الذكر" أي أن الصوت الأول قد فني في الصوت الثاني، وبذلك صار التأثير رجعيًا"⁽²⁾.

ويقول ابن جني: "فأما اذَّكَرَ واذَّكَرَ فإبدال إدغام، وليس ذلك من غرض هذا الكتاب. وكذلك قولهم في وَتَدِ: وَدَّ، هو أيضاً إبدال إدغام من جنس اذَّكَرَ، وأنشدنا أبو علي/لابن مُقْبِلِ:

يا لَيْتَ لِي سَلْوَةٌ يُشْفَى الْفَوَادُ بِهَا من بعض ما يعتري قلبي من الذَّكَرِ"⁽³⁾.
و في قوله تعالى: ﴿وَإِذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾⁽⁴⁾. الأصل اذَّكَرَ، إبدلت التاء دالاً وأدغمت الدال فيها، فصار اذَّكَرَ"⁽⁵⁾. وفي هذه الصيغة وجود أصل افتراضي وآخر محول عنه فيه دلالة أكيدة على تعدد الصيغ والتي نسبت عند البعض إلى التعدد اللهجي. يقول الفراء: "المعنى مذَّكَرٍ وإذا قلت: مُفْتَعَلٌ فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال دالاً مشددة، وبعض بني أسد يقولون مذَّكَرٌ فيغلبون الذال فتصير ذالاً مشددة"⁽⁶⁾، وإنما منعهم من أن يقولوا مُدَّكَرٍ كم قالوا مزدان: أن كل واحدٍ منهما يدغم في صاحبه في الانفصام، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام. والزاوي لا تدغم فيها على حال فلم يشبهوها بها"⁽⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾⁽⁸⁾، الأصل اذَّخَرَ، من الذخر، أبدلت التاء دالاً، فصار اذَّخَرَ، ثم أدغمت الذال في الدال فقبل اذَّخَرَ، كما

¹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص469، وينظر الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب: ج3 ص227، ابن يعيش، شرح المفصل: ج10 ص48 - 49.

² أنيس، الأصوات اللغوية: ص181.

³ ابن جني، سر صناعة الإعراب: ج1 ص188، وينظر الفراء، معاني القرآن: ج3 ص107، ابن يعيش، شرح المفصل: ج10 ص151.

⁴ يوسف: 12 / 45 .

⁵ أبو حيان، البحر المحيط: ج5 ص314.

⁶ الفراء، معاني القرآن: ج3 ص107.

⁷ سيبويه، الكتاب: ج4 ص469، 470.

⁸ آل عمران: 3 / 49 .

قيل اذْكَر⁽¹⁾، فالأصل الافتراضي لها تذخرون على وزن " تفتعلون " أبدلت تاء الافتعال دالا، فأصبحت تذخرون مماثلة جزئية، ثم حدثت مماثلة كلية أخرى، حيث أثرت الدال تأثيراً رجعياً في الذال فأبدلتها دالاً مماثلة كلية لها ، فاجتمع المثلان ثم حدث الإدغام بينهما⁽²⁾.

وهذه صيغ قد طرأ عليها توحيدات وتغييرات مختلفة وذلك في مختلف الألسن العربية الدارجة⁽³⁾. وتأثرت الذال في صيغة "اذخر" في تاء الافتعال فقلبتها دالاً "اذخر"، وهذا من نوع التأثير المقبل الجزئي في حال الاتصال، ثم تؤثر الدال في الذال، فتقلبها دالا: "اذخر" وهذا من نوع التأثير المدبر الكلي في حالة الاتصال أيضاً⁽⁴⁾.

ويفسر الزجاج مثل هذه الأفعال فيقول: " إنما قيل تذخرون وأصله: تذخرون، أي تفتعلون من الذخر، لأنّ الذال حرف مجهور لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه والتاء مهموسة، فأبدل من مخرج التاء حرف مجهور يشبه الذال في جهرها، وهو الدال، فصارت تذخرون، و أصل الإدغام، أن تدغم الأول في الثاني.. ومن العرب من يقول تذخرون بزال مشددة وهو جائز والأول أكثر⁽⁵⁾. ويقول إبراهيم السامرائي في هذه المسألة: " وكأنّ اللسان يذهب إلى الدال هذه، وهي أقوى من الذال، وهذه القوة أو الشدة تعرض لفاء الفعل وهي الذال فتبدل "دالا"، وكان الأصل (نَخَرَ) وليس لنا (دخر) في هذا المعنى، وقد شاع الفعل مع إبدال الذال الأصلية دالا، واستعمل الفعل (اذخر)، وكأنه بعيد عن (اذْخَرَ)، ومثل هذا المصدر الاذخار ولا يقال (الاذخار)⁽⁶⁾.

¹ أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص467.

² خريسات، التفسير الصوتي للظواهر الصرفية العربية: ص37.

³ كانتينو، دروس في علم أصوات العربية: ص40، وينظر في المرجع نفسه: ص40-55.

⁴ عبد التواب، التطور اللغوي: ص49.

⁵ ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص28.

⁶ السامرائي، إبراهيم، (1996م)، الإدغام والإبدال في أبنية الفعل من دروس لغة التنزيل، مجلة المجمع الأردني عدد50: ص

1. 15. 2. 4. 4. تعدد صيغة افتعل من الفعل الثلاثي المثال الذي فاؤه حرف علة.

تبدل الواو تاء في صيغة " افتعل " من الفعل " وعد " ، فتدغم التاء الثانية بالأولى المبدلة من الواو، فتصبح على صيغة " اتعد " فالتاء تبدل مكان الواو لشبهها بها في المقاربة؛ لاتساع المخرج ⁽¹⁾. ويعلل سيبويه سبب هذا الإبدال بقوله: وذلك في الافتعال، وذلك قولك: مُتَّعِدٌ، ومُتَّعِدٌ، واتَّعَدَ، واتَّقَدَ، واتَّهَمُوا، في الاتَّعَادِ والاتَّقَادِ، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرةً، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تَكْنَفُهَا مع الضعف الذي ذكرتُ لك، صارت بمنزلة الواو في أوّل الكلمة، وبعدها واو، في لزوم البذل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخف عليهم ⁽²⁾. وأغلب اللغويين القدامى أعادوا سبب الإبدال لقرب التاء من مخرج الواو يقول الاسترأباضي: " اعلم أن التاء قريبة من الواو في المخرج، لكن التاء من أصول الثنايا، والواو ويجمعهما الهمس فتقع التاء بدلاً منها كثيراً لكنه مع ذلك غير مطرد، إلا في باب افتعل ⁽³⁾.

وأسندت لغة فك الإدغام في اسم الفاعل من غير الثلاثي من مثل اتعد إلى الحجاز يقول المبرد: " وهم الذين يقولون: مُوتَعِدٌ، ومُوتَرِنٌ ويأتعد وياترن ⁽⁴⁾. ويعلل بعض المحدثين اللغويين هذا الإبدال نتيجة لظاهرة القياس الخاطئ ⁽⁵⁾، لأن صوت الواو قد تغيّر إلى صوت التاء، وهو تغير غير مسوغ من الناحية الصوتية لبعده مخرج التاء عن الواو. والإبدال الصوتي لا يتم إلا بين صوتين متقاربين في المخرج أو المخرج والصفة ⁽⁶⁾. ويفسر سبب هذا التأثير الصوتي عند

¹ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص239، الجوهرى، الصحاح: ج2 ص481، ابن سيده، المخصص، ج4 ص13 س181، ابن منظور، لسان العرب: ج15 ص342.

² سيبويه، الكتاب: ج4 ص334، ينظر ابن جنى، سر صناعة الإعراب: ج1 ص147 - 148، الاسترأباضي، شرح الشافية: ج3 ص82 - 83، ابن يعيش، شرح المفصل: ج10 ص36 - 37، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص271.

³ الاسترأباضي، شرح شافية ابن الحاجب: ج3 ص80 - 81.

⁴ المبرد، المقتضب: ج1 ص90.

⁵ العبانية، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: ص135، 136، ينظر الكناعنة، عبد الله محمد، (1997م)، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، ط1، وزارة الثقافة، الأردن: ص22.

⁶ ابن جنى، سر صناعة الإعراب: ج1 ص180، ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 ص13 س181، شاهين، عبد الصبور، (1966م)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص33، ينظر شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ص267، عبد التواب، التطور اللغوي: ص23، كناعنة، أثر الحركة المزدوجة: ص

اللغويين المحدثين، إلى أنه يعود إلى أنّ صوتي الواو والياء، يتسمان بالقصر وقلة الوضوح السمعي مقارنة بالحركات لذلك ، فأنهما يلحقان في الصوامت أكثر مما يلحقان بالحركات، وأنهما وقعا في هذه البيئة (اوتعد، ايتسر) في نهاية مقطع ساكنين، فازداد بالسكون ضعفهما، ثم أنّ صوتي الواو والياء قد وقعا تحت تأثير صوت التاء الانفجاري، والانفجار ملحق قوّة في الصوت، مما أدى إلى قلبهما إلى حرف من جنسه ⁽¹⁾.

فالعلاقة الصوتية هي التي تتحكم في عملية الإبدال، فالقرب في المخرج أو الصفة شرط أساسي في كل إبدال ⁽²⁾. وهناك بُعد في المخرج بين الواو والياء والتاء.

ويعلل عبد الصبور شاهين إبدال الواو تاء في مثل " اتصل و اتسر و اتعد " وكل ما حدث هو أن استتقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير ⁽³⁾.

ويرى بعض المحدثين أنّ هذه الصيغة "افتعل - اوتعد " أن هذا الإبدال نشأ بسبب تأثر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة ⁽⁴⁾. قد مرت بمراحل تطور وفقاً لاشتقاقه حتى وصلت إلى ما عرف من نطقه الآن أي وزن " افتعل " .

فالذي حدث وفقاً لهذه العملية: تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة في المرحلة التالية iwta<ada (>) وهذه الحركة (iw) هي حركة مستقلة في العربية ، ولهذا فقد لجأت اللغة إلى التخلص من هذه الحركة المزدوجة (iw) عن طريق حذف الواو (w) فأصبح النمط على الوجه الآتي ita<ada (>) وفيه فراغ ناشيء على هذا الحذف، ولهذا لجأت اللغة إلى مبدأ التعويض، وقد تم التعويض هنا عن طريق التشديد، فلجأت اللغة إلى إغلاق المقطع (i >) عن طريق تشديد الصوت الذي يليه،

¹ النوري، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية : ص 86 .

² مرعي، عبد القادر، (1993م)، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، منشورات جامعة مؤتة : ص 170 .

³ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 211 .

⁴ العباينة، دراسات في فقه اللغة : ص 136 .

فيصبح حد البداية في المقطع الثاني حد إغلاق للمقطع الأول / أي itta<ada (>) مكان غيره "(2).

ويقول يحيى عباينة " إن هذه المفردات الجديدة تدخل في المعجم جنباً إلى جنب من الصيغة الأصلية، بل من الممكن جداً أن تتغلب الكلمة الجديدة على الصيغة الأصلية "(3). ويرى ابن منظور في مثل " جاءوا تترى وتترا، أي متواترين التاء مبدلة من الواو... أن هذا البديل ليس قياساً، وإنما هو أشياء معلومة"(4).

من هذا الإبدال نشأت صيغ جديدة تدل على تعدد الصيغة الأصل، وكانت ملاصقة لها وبجوارها جنباً إلى جنب "(5)، وما يؤكد التعدد ما يشير إليه المازني من أن هذه لغة أغلب العرب فيقول: " واعلم أن " افتعل ومفتعلاً وكل ما تصرف منه إذا بنيته مما فاءه واو أو ياء فأكثر العرب، وهي اللغة المشهورة الشائعة يبدلون مكان الواو والياء تاء ثم يدغمونها في التاء التي بعدها، وذلك قولهم، اتَّزَنَ وَيَتَّزِنُ فهو مُتَّزِنٌ"(6). ويقول: مصطفى النحاس في ظاهرتي الإعلال والإبدال: " ويتصل بموضوع التحول الداخلي والصيغة ظاهرة الإعلال والإبدال، حيث تمثل هذه الظاهرة نوعاً من التحول الداخلي في الكلمة يراد به الارتقاء اللغوي، فالإعلال في غايته يراد للتصحيح، وهو وسيلة لبقية سامية، وذلك أن المعلّ كان على الصحيح من بابيه في أقدم عهود اللغة، لا كما ظن النحاة من أن ما قبل الإعلال افتراضي تعليمي "(7).

¹ ينظر الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة: ص 23، حسن، عباس، (د.ت)، النحو الوافي، 9 ط، دار المعارف، القاهرة: ج 4 ص 757.

² ابن سيده، المخصص: ج 4 س 13 ص 181.

³ العباينة، دراسات في فقه اللغة: ص 135.

⁴ ابن منظور، لسان العرب (وتر): ج 15 ص 206.

⁵ العباينة، دراسات في فقه اللغة: ص 135.

⁶ ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1999 م)، المنصف لشرح كتاب التصريف، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص 205.

⁷ النحاس، مصطفى، (1980 م)، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية قيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي مجلد 18: ج 1 ص 47.

فالصيغ المعلة هي صيغ متطورة، عن أخرى، وما جاء مبدلاً له أصل غير مبدل⁽¹⁾. وليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا الا في حرف واحد. قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مره وبالسین أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً.... لا تشترك العرب في شيء من ذلك، وإنما يقول هذا قوم وذاك آخرون⁽²⁾. ومن العرب من لا يبدلها تاء ويجري عليهما من القلب ما تنكبه الآخرون، فيقول: اَيْتَعَدُ، اَيْتَزَنُ، اَيْتَبَسُ، وَيَوْتَعُدُّ وَيَوْتَزِنُ، وَيَاْتَرِنُ وَيَاْتَبَسُ... وسمع الكسائي: الطريق ياتسقُ وياتسعُ أي يتسقُ ويتسعُ، واللغة الأولى أكثر وأفيس، وهي لغة الحجاز وبها نزل القرآن⁽³⁾.

وما يدل على تعدد الصيغ في صيغة افتعل استخدام العرب إبدال تاء الافتعال إلى دال في صيغ تستطيع أن تستخدمها من دون إبدال، وتبقى الصيغة جميلة صوتياً ومثل هذه الصيغ اجتمع < اجتمع، اجتز < اجتز، وهذه الصيغ استخدمت في بعض اللهجات القديمة وقد أشار إليها ابن جني بقوله: "قد قلبت تاء افتعل دالا مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: اجتمعوا، في: اجتمعوا، واجتز، في اجتز وأنشدوا:
فقلت لصاحبي: لا تحبسانا بنزع أصوله، واجتز شيئاً
ولا يقاس ذلك إلا أن يُسمع، لا تقول في اجتزاً: اجذراً، ولا في اجترَحَ: اجدرَح"⁽⁴⁾. وبما أنه صيغة مستخدمة خلاف الأصل فهي لغة أخرى تضاف إلى اللغة الأصل ويعتبران لغتين تدلان على التعدد ولهما الصيغة نفسها والدلالة نفسها .

1. 15. 2. 4. 5. تعدد بعض الصيغ التي تعود إلى إبدال بعض الحروف.

في حديث علماء العربية عن الإبدال، اشترطوا في إبدال حرف مكان حرف أن يكون هناك تقارب بينهما في الصفات الصوتية كلها أو في بعض منها.

¹ خريسات، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية: ص 62 .

² السيوطي، المزهري في علوم اللغة: ج1 ص 460 .

³ ابن جني، سر صناعة الإعراب: ج1 ص 148 .

⁴ المصدر نفسه: ج1 ص 187 .

لكن الدراسات اللغوية أوردت عن العرب صيغاً مبدلةً، ليس هناك تقارب بين الحروف التي أبدلت ولكنها دلّت عن أن العرب استخدموا هذه اللهجة في أشعارهم مثل قول تأبط شرا " (1).

كَأَنَّمَا حَنَحْتُوا حُصَاً قَوَادِمُهُ أَوْ أُمَّ خَشَفَ بَدِي شَتَّ وَطَبَّاقُ

ويرى ابن جني أنّ مثل هذا الإبدال مردود عنده، فيقول: "إنّه أراد حَنَحْتُوا، فأبدل من الناء الوسطى حاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون، وأبو بكر معهم أيضاً، وسألت أبا علي عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها وذلك، الدال والطاء والطاء، والذال والظا والطاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه.

فأما الحاء فبعيدة من الناء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها. قال: وإنما حَنَحْتُ أصل رباعي، وحَنَّتْ أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه، إلا أنّ حَنَحْتُ من مضاعف الأربعة، وحَنَّتُ من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا... على أنّ أبا بكر محمد بن السري قد كان تابع الكوفيين، وقال في هذا بقولهم " (2). وهذا الأمر يميل إليه اللغويون المحدثون أيضاً ويعتبرونه ضرورياً " (3). وقد ذكر ابن جني بأن حَنَحْتُ في لغة في حَنَحَاذُ أي بأنهما لغتان وليس أحدهما بدلا من صاحبه، وهما في المعنى عينه وقد حمل البغداديين على أن قالوا إنّ الأصل في حَنَحْتُ: حَنَّتُ " (4).

وما أراه في هذه الصيغ أنه من التعدد الذي يشير إلى تعاقب اللغات الذي يصوره الفراء في حديثه فيقول " إذا تقارب الحرفان في المخرج، تعاقبا في اللغات، كما يقال: جَدَفَ، وجَدَّتْ " (5). أو من باب المخالفة الصوتية التي تفرّق بين صوتين

¹ ابن جني، سر صناعة الإعراب: ج 1 ص 180 .

² المصدر نفسه : ج 1 ص 180، 181 .

³ ينظر شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 110 ، مرعي، المصطلح الصوتي : ص 170 ، العباينة ، دراسات في فقه اللغة : ص 135، 136 .

⁴ ابن جني، سر صناعة الإعراب : ج 1 ص 190 .

⁵ الفراء، معاني القرآن : ج 3 ص 241.

متمثالين تماما في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر " (1). مثل " حثّ " حثثوا .

1. 15. 2. 5. تعدد صيغ الفعل المهموز لمعيار صوتي .

الهمزة من الأصوات الصامتة الشديدة، ومن أصعب الأصوات مخرجا، لأنّ عملية النطق بها وهي محققة من أشق العمليات الصوتية، فنطقها يتطلب جهدا عضليا، لأن مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها، ثم تتفتح فجأة إلى جانب الاحتقان والتوتر الناشئين عن قطع النفس فترة من الزمن إلى جانب ضغط للرتتين على الهواء " (2).

وقد مالت اللهجات العربية إلى التخلص منها في النطق " (3)، فأغلب الحجازيين لا ينطقون بها. وهو أمر يبدو ملائما لطبيعة الأشياء وللتطور الصوتي في اللغة، لأنّ اللغة تسير عادة نحو التيسير والتسهيل، ومن هنا كانت نسبة تسهيل الهمز إلى الحجازيين ملائمة لبيئتهم التي هي أكثر تحضرا من البيئات البدوية في نجد " (4). والجانب الكبير من العرب في نجد حافظ على الصورة الصوتية للهمزة في جميع مواضع الكلام " (5). يقول سيبويه : " واعلم أن الهمزة التي يحقّق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتُجعل في لغة أهل التخفيف بينَ بينَ ، تُبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً. وليس ذا بقياس مُتَلَبِّ، نحو ما ذكرنا. وإنّما يُحفظ عن العرب كما يُحفظ الشئ الذي تُبدل التاء من واوه ، نحو أتلجتُ ، فلا يُجعل قياساً في كلّ شيء من هذا الباب، وإنّما هي بدلٌ من واو أولجتُ " (6). وقد سمي المهموز

¹ عبد التواب، التطور اللغوي : ص 57.

² ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية : ص 455 ، الزيدي ، فقه اللغة العربية : ص 210 ، أنيس ، الأصوات اللغوية : ص 89 ، 90 ، عباينة، يحيى ، (1997م) ، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، ط1 ، جامعة مؤتة، الكرك: ص 167 ، الجندي، اللهجات العربية في التراث : ق 1 ص 318 .

³ ينظر أنيس، الأصوات اللغوية : ص 90 .

⁴ الزيدي ، فقه اللغة العربية : ص 210 .

⁵ العباينة ، النظام اللغوي للهجة الصفوية : ص 167.

⁶ سيبويه، الكتاب : ج3 ص 553 ، 554 .

المنبور والنَّبْرُ بالكلام الهمز⁽¹⁾. ويعلّل سبب ميل الحجازيين عامة إلى التخلص من الهمزة: لأنها ملائمة لبيئتهم التي هي أكثر تحضراً من البيئات البدوية في نجد⁽²⁾، ولأن الهمزة صوتٌ شديدٌ لاهو بالمجهور ولا بالمهموس ومخرجها من فتحة المزمارة التي تكون معها مغلقة⁽³⁾. وهذه لا تلائم البيئة الحضرية لذا رغب الحجازيون التخلص منها.

وعلى الرغم من الجهد الذي يبذل في نطق الهمزة هذا الصوت الحنجري الانفجاري، إلا أن اللغة الفصيحة عندما تشكلت اختارت الهمز مظهراً قوياً فصيحا من مظاهرها المهمة وهذا يسمى في اصطلاح اللغويين تحقيق الهمزة⁽⁴⁾.

وما يعني البحث في هذه العجالة هو ورود الفعل المهموز محققاً أي بهمزه وغير محقق، أي تعدد اللغات في هذا الفعل. وورد في لسان العرب: "نزفت العبرة وأنزفت، لغتان معروفتان، وتميم تقول: أنزفت العبرة وهي منزفة. وأنشد العجاج: وصرّح ابن معمرٍ لمن ذمّرُ وأنزفَ العبرة من لاقى العبرُ"⁽⁵⁾.

ومثلها أيضا في فعل وأفعل في ألفاظ أخرى وتدل على الخلاف اللهجي مثل (نكر) و (أنكر) وهما بمعنى واحد وهما لغتان معروفتان⁽⁶⁾.

وفي المثاليين السابقين يتبين احتفاظ تميم بصفة الهمز فيهما، وتخلص الحجاز من الهمز عن طريق الحذف وجاء في لسان العرب "همزة الوقف في آخر الفعل لغة لبعض العرب دون بعض نحو قولهم للمرأة: قوليء، وللرجلين قولاً، والجمع قولؤ، وإذا وصلوا لم يهمزوا ويهمزون إذا وقفوا عليها"⁽⁷⁾. ومن إسقاط الهمزة وتخفيفها قول الشاعر ابن قيس الأعشى

وأنكرتني وما كان الذي نكرتُ
من الحوادثِ إلا الشيبَ والصلعاً

¹ ابن منظور، لسان العرب: ج 14 ص 18.

² الزيدي، فقه اللغة العربية: ص 210.

³ ينظر أنيس، الأصوات اللغوية: ص 90.

⁴ العبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفية: ص 167، الجندي، اللهجات العربية: ق 1 ص 319.

⁵ ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج 14 ص 108-109.

⁶ ابن منظور، لسان العرب: ج 14 ص 281.

⁷ أنيس، الأصوات اللغوية: ص 96، ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج 11 ص 351.

فتميم احتفظت بالهمز، والحجاز تخلصت منها⁽¹⁾. وهناك في المقابل إقحام للهمزة في غير وجودها . وقد تقم الهمزة في بعض الأفعال التي ليست مهموزة مثل قول الشاعر:

فَأُفْسِمُ لَوْلَا قَى هَلَالَا وَتَحْتَهُ
مِصْكُ كَذِيبِ الرَّدْهَةِ الْمَتَأَوَّبِ
لَأَدَاهَا كَرِهًا أَوْ أَصْبِحَ بَيْتَهُ
لَدِيهِ مِنَ الْإِعْوَالِ نُوْحَ مَسْلَبِّ

يقول السيرافي: "فهمز الألف في" أداها "لأنه لو تركها ساكنة لم يستقم البيت"⁽²⁾. يقال زَكِنْتُ الأمرُ أَزْكَنُهُ أَي أَعْلَمْتُهُ ، وليس هو في معنى الظن قال الغطفاني :

زَكِنْتُ مِنْهُمْ عَلَى مِثْلِ الَّذِي زَكِنُوا⁽³⁾.

ومنها أيضاً "رَعَدَتِ السَّمَاءُ" و "بَرَقَتْ" و "رَعَدَ لِي بِالْقَوْلِ وَبَرَقَ" قال ابن أحرمر:
يَا جَلَّ مَا بَعُدَتْ عَلَيَّكَ بِلَادُنَا فَابْرِقْ بِأَرْضِكَ مَا بَدَا لَكَ وَارْعُدْ
وبعضهم يجيز "أَرَعَدَ وَأَبْرَقَ" ويحتجون "ببيت الكميت :
أَرَعَدُ وَأَبْرَقُ يَا يَزِ يَدُ فَمَا وَعَيْدِكَ لِي بِضَائِرٍ"⁽⁴⁾.

ومن العرب من علل سبب التخلص من الألف وقلبها إلى همزة لمنع التقاء الساكنين وإن كانوا قد سمحوا ببعض الكلمات مثل دأبة ، الضالين⁽⁵⁾.
ومن الأفعال قول الشاعر:

وَبَعْدَ بِيَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
عَلَا لِمَتِّي حَتَّى اشْعَالَ بَهِيمُهَا،

يريد ، اشْعَالَ وهو كثير قال أبو العباس قلت لأبي عثمان أنقيس ذلك قال لا ولا أقبله...يريد بالغ في الفرار من التقاء الساكنين، لأنه قلب الحرف الذي لايمكن تحريكه إلى حرف يمكن تحريكه⁽⁶⁾. وقول الشاعر كثير عزه:

¹ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 14 ص 282 ، ينظر الزيدي ، فقه اللغة العربية : ص 210 ، 211 ، عبد الجليل ، الأصوات اللغوية : ص 239 ، 240 .

² الجندي ، اللهجات العربية في التراث : جـ 1 ص 318 .

³ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 217 .

⁴ المصدر نفسه : ص 217 ، ينظر في حذف الهمزة وإثباتها ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 157 ، 158 .

⁵ ابن جنبي ، سر صناعة الإعراب : جـ 1 ص 72 ، ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 9 ص 130 ، الاسترلابادي ، شرح الشافية : جـ 2 ص 210 ، الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح : جـ 2 ص 376 .

⁶ ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 9 ص 130 .

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهُدًا إِذَا مَا احْمَارَّتْ بِالْعَبِيطِ الْعَوَامِلُ
والفعل (احمارت)، ويقول أيضا:
وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّتْ بَيَاضًا وَأَمَّا بَيِضُهَا فَادْهَامَتْ⁽¹⁾.
وقال آخر :

وبعدَ انتهاضِ الشيبِ من كلِّ جانبٍ على لِمَتِي حَتَّى اشْعَلَّ بِهَيْمِهَا
يريد " اشعال " ⁽²⁾. ويفسر قلب الألف إلى همزة عند علماء اللغة المحدثين ليس
على منع النقاء الساكنيين، لوقوع النحويين العرب في وهم ، فظنوا أن الألف هنا
حرف ساكن والأصل هي حركة طويلة وإنما التخلص من المقطع الصوتي الطويل
الرابع (ص ح ح ص) المرفوض ⁽³⁾. والملاحظ أن الأفعال السابقة التي وردت
في الأبيات الشعرية مثل احمارَّت وادهامت وارمادت، واتمارَّت أصلها احمارَّت،
وادهامت، وارمادت، واتمارَّت تتضمن مقطعا صوتيا مرفوضا في العربية، وهو
المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) والمكون من صوت صامت +
حركة طويلة + صامت، وهذا المقطع مرفوض في وسط الكلمة لذا لجأ الشعراء إلى
همز الألف للتخلص من هذا المقطع ⁽⁴⁾.

وكل ما سبق يدل على تعدد صيغ الفعل المهموز، بحيث يكون مهموزاً طورا،
وغير مهموز آخر وهذا يدل على أن العرب اشتركت في استخدام الصيغتين.
فالحجازيون تخلصوا من الهمز، والتميميون حققوا الهمز - وبعدها أصبح تحقيق
الهمز لغة العرب الفصحى، وأخذوا يقحمون غير المهموز في بعض الأفعال في
الشعر وغيره ⁽⁵⁾. وقد تبدل الهمزة وقد تثبت يقول المؤدب : " وأما البدل فقولهم في
: قَرَأْتُ : قَرَيْتُ، وفي خَبَأْتُ : خَبَيْتُ، وفي : تَوَضَّأْتُ : تَوَضَّيْتُ. وعلى هذا قراءة

¹ كثير عزة ، أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود ، (1971 م) ، ديوان كثير عزه، تحقيق إحسان عباس، بيروت ص
246 - 323 ، ينظر عبد التواب، فقه اللغة : ص 196، 197 .

² ابن جنى ، سر صناعة الأعراب : ج1 ص 73 .

³ أنيس، الأصوات اللغوية ، ص 38 ، ينظر مرعي ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية : ص 180، 181 ، العباينة ، دراسات في
فقه اللغة : ص 168 - 172 .

⁴ مرعي، التشكيل الصوتي : ص 182 ، ينظر عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص 193 - 214 ، عباينة، دراسات في فقه
اللغة وال fonologie العربية: ص 165 - 171 .

⁵ ينظر سيبويه ، الكتاب ج3 ص 542 ، الزيدي، فقه اللغة العربية : ص 210 .

نافع : "قوله تعالى : ﴿ مُسْتَهْزُونَ ﴾ (1) ، و ﴿ الْخَاطُونَ ﴾ (2) ، وقال حسان بن ثابت :

سالتُ هُذَيْلُ رسولَ اللهِ فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بما سالتُ ولم تُصِبِ (3).

1. 15. 2. 6. تعدد الأبنية الصرفية بسبب القلب المكاني .

القلب لغة تحويل الشيء عن وجهه. ومنها كلام معكوس أي كلام مقلوب، وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، مع حفظ معناه، وهو عملية تبادل صوتين لموقعيهما ضمن كلمة واحدة (4). أي الذي يتغير نظام الترتيب في الكلمة بتقديم وحدة صوتية على أخرى، أي تبادلت وحدة صوتية، الموقعية مع وحده صوتية أخرى ولا أحد ينكر هذه الظاهرة المتلاسن بها عفويا نتيجة خطأ ما أو تبادل مقصود لاختلاف لهجي أو لإضافة صيغة على أخرى فهي من سنن العرب (5). ولكن هذه الظاهرة كانت سمة من سمات كلام العرب لكنه ليس سمة بارزة المهمة بل من السمات الضيقة المحددة، فيقول ابن دريد : "باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحويين أنها لغات، و هذا القول خلاف على أهل اللغة" (6). على أن أولئك اللغويين لم يبرمجوا ظاهرة القلب موضوعا مستقلا وإنما مخلوط بغيرها من الظواهر المشابهة لها، بظاهرة " الإبدال " على وجه التعيين، بالإضافة إلى أن نقاشهم فيها كان هامشيا وفضفاضا، وبعبارة أصرح كان في إطارها الخارجي، لا في عمقها اللغوي، بل العمق في هذا الظاهرة، كان معيبا كليا (7).

¹ البقرة 2 / 14 .

² الحاقة 69 / 37 .

³ المؤدب ، دقائق التصريف : ص 529 ، 530 ، ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 145 - 151 .

⁴ ينظر الجوهري ، الصحاح : ج 1 ص 183 ، ابن منظور، لسان العرب : ج 11 ص 269-270 ، السيوطي ، همع الهوامع : ج 6 ص 276 ، الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب : ج 1 ص 21 ، عضيمة ، المغني في تصريف الأفعال : ص 44 ، الجندي، اللهجات العربية في التراث : ج 2 ص 647 ، برجشتراسر ، التطور النحوي : ص 35 ، الحموز ، عبد الفتاح ، (1986 م) ، ظاهرة القلب المكاني في العربية ، دار عمار ، عمان : ص 11 ، الأقطش ، عبد الحميد ، (1997) ، القلب المكاني بين الأصوات في الصحاح في بنية الكلمة العربية، منشورات جامعة اليرموك ، عمادة البحث العلمي ، مستلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات م 15، ع 2 : ص 226 ، 227 ، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 462 .

⁵ السيوطي ، المزهر في علوم اللغة : ج 1 ص 476 .

⁶ المصدر نفسه : ج 1 ص 476 .

⁷ الأقطش، القلب المكاني بين الأصوات : ص 240 ، ينظر عبد الجليل، الأصوات اللغوية : ص 301 - 304 .

ومن لغويي السلف من أنكر هذه الظاهرة، وشكك بصحة وقوعها في كلام العرب كله، وهم فئة قليلة يتزعمهم ابن درستويه⁽¹⁾. ويرى علماء السلف أنّ القلب سنة من سنن العرب، وذلك يكون في القصة ويكون في الكلمة: فقولهم: جَدَّبَ وجَبَّدَ، وبكَلَّ، ولَبَّكَ وهو كثير وقد صنفه علماء اللغة⁽²⁾، ويقدم أبو الفتح بن جني توضيحاً لمذهب البصريين في القلب المكاني تحت باب "في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير وأغلب عند السلف أنها ظاهرة شائعة ومطرودة في اللغة وهي سنة من سنن العرب فيقول: اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوبٌ عن صاحبه، ثم أريت أيُّهما الأصل، وأيُّهما الفرع وسنذكر وجوه ذلك، فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَدَّبَ وجَبَّدَ؛ ليس إحداهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً، نحو جذب يجذب جذباً فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجبَّدَ يجبِّدُ جبِّداً فهو جابذ والمفعول مجبوذ، فإن جعلت مع هذا، أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر، فإذا وقفت الحال بينهما، ولم يؤثر بالمزية أحدهما، وجب أن يتوازيا وأن يمثلا بصفتيهما معاً. وكذلك ما هذه سبيله، فإن قصر أحدهما عن صاحبه ولم يساوه فيه كان أو سعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه⁽³⁾. وقد أشار البصريون إلى وقوع القلب المكاني في اسم الفاعل من الأجوف من شائك وشاك، وأما ما وقع من جبذ وجذب فليس بقلب وهما لغتان، فيقدم السيوطي في المزهري: القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكِي السلاح وشائك وجرف هار وجرف هائر.

وأما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جَبَّدَ وجَدَّبَ، فليس هذا بقلب عند البصريين وإنما هما لغتان⁽⁴⁾، وأهل اللغة يقولون كل ذلك مقلوب⁽⁵⁾.

¹ السيوطي، المزهري في علوم اللغة: ج1 ص 481، الجندي، اللهجات العربية: ج2 ص 647.

² ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة: ص 208.

³ ابن جني، الخصائص: ج2 ص 69، 70، ينظر سيوييه، الكتاب: ج4 ص 380، 381.

⁴ السيوطي، المزهري ج1 ص 481.

⁵ بروكلمان، فقه اللغات السامية ص 80، ينظر برجشتراسر، التطور النحوي: ص 35.

أما علماء اللغة المحدثون، فيرون أنّ ظاهرة القلب في اللغة ظاهرة تحدث في أصوات الكلمات فيتقدم بعض أصوات الكلمة على بعض بسبب صعوبة تتابعها على الذوق اللغوي وهي ظاهرة في جوهرها مهارة لغوية متعلقة - فقط - بتدريبات اللسان على نطق الكلمات بعملية رصف أصوات الكلمات تحديداً، وهي ظاهرة صوتية بحتة. وخصيصة من خصائص اللغات عامةً والعربية إحداهما⁽¹⁾.

ويشبه بروكلمان هذه الظاهرة بظاهرة المخالفة لصلة القربى بينهما فيقول: "تمتُّ ظاهرة المخالفة بصلة قرابة شديدة لظاهرة القلب المكاني، التي هي عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي وهي تحدث أولاً عند اتصال الأصوات في الكلمة غير أنها غالباً ما تعمم في جميع التصاريف عن طريق القياس. وهي تشبه ظاهرة المخالفة في أنها عموماً لا تهتم ناحية القواعد بقدر ما تهتم الميادين المعجمية والصرفية"⁽²⁾. ويرى د. الأقطش: أن علماء السلف كانوا متواضعين أو قريبين من التواضع على عدم قبولهم القلب المكاني إذا ما الكلمتان المعنيتان - ويقصد "جذب وجذب" - هنا قد ورد لهما استعمال في بيئتين اجتماعيتين مختلفتين⁽³⁾.

وبعد فظاهرة القلب المكاني ظاهرة لغوية صوتية شائعة ومستخدمة قديماً وحديثاً في الفصحى والعاميات ولا أحد ينكر هذه الظاهرة لوجود الوفرة الوفير من المزدوجات اللفظية، مما كان له الأثر في إثراء العربية⁽⁴⁾. وهي ظاهرة تشير إلى تعدد الصيغ الصرفية في الكلمة العربية. وهي موجودة في الأفعال المجردة والمزيدة، فالمجرد مثل جذب وجذب والمزيدة مثل اكفهرّ و اكرفهفّ وتقدم سابقاً بأن صيغة افتعل قد أشار إليها علماء اللغة بأن أصلها "اتفعل" فحدث فيها قلب مكاني، ويرجع القلب في هذه الصيغة إلى تجاوز التاء مع الأصوات الصغيرية⁽⁵⁾، ولأن التركيب الصوتي "الفونولوجي" لألفاظ المطاوعة في العربية والسامية عموماً إنما

¹ الأقطش، القلب المكاني بين الأصوات: ص 243، ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 463.

² بروكلمان، فقه اللغات السامية: ص 80.

³ الأقطش، القلب المكاني: ص 243.

⁴ ينظر عبد التواب، التطور اللغوي: ص 88 - 89، الشايب، أثر القوانين الصوتية في الكلمة العربية: ص 463 - 464.

⁵ ينظر برجشتراسر، التطور النحوي: ص 92، عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ص 235 - 236،

الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 465 - 466، بروكلمان، فقه اللغات السامية: ص 80، 81.

يتشكل بوضع " تاء المطاوعة " بصدر البنية، وقبل فائها وليس بعدها، كما هو الحال في أوزان " تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ " وعليه فالأصل " اتَفَعَلَ " والفرع " افْتَعَلَ " وثمة رواسب على هيئة الأصل في اللهجات المصرية المعاصرة فهي لا تزال تجري الاستعمال على الصورة الأصلية قبل قلبها وتطورها "(1). ويقدم الباحث أمثلة من صلب العربية تؤكد ظاهرة القلب المكاني بالفعل كظاهرة تدل على تعدد الصيغ بغض النظر عن الخلافات التي وقعت بين العلماء في هذه الظاهرة ومنها في الشعر العربي قول بعض بني تميم :

ثم انتَجَبْتُ فَجَبَدْتُ جَبْدَةً حرَّرتُ منها لقفائي أرتَمَزُ "(2).

ويرى صاحب اللسان أن جبد لغة في جذب "(3). وقول قائل: " فلم أزلْ أُغْنِيهِ، والحبشي يَجْبِدُ الحَبْلَ حَتَّى سَقَانِي "(4). وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَّ بِجَانِبِهِ ﴾ "(5)، قرأ ابن عامر وحده برواية ابن ذكوان " وناء بجانبه " جعله ناء ينوء على الهمزة "(6). وأسند الفعل " نأى " إلى قریش وكثير العرب، والفعل ناء إلى هوازن بن سعد وبني كنانة وهذيل وكثير من الأنصار ومنها قول شاعرهم :

نجالدُ عنه بأسيافنا وناءتُ معدُّ بأرضِ الحرم "(7).

ومنها من الفعل المزيد ما جاء في اللسان من قولهم " واطْمَحَلَّ الشَّيْءُ واطْمَحَلَّ : على القلب "(8).
وجاء في البلغة :

¹ الأقطش، القلب المكاني: ص 247، وقد درس الباحث هذه الصيغ المتعددة في ظاهرة الإبدال .

² الجندي، اللهجات العربية في التراث: ق 2 ص 651 .

³ ابن منظور، لسان العرب: ج 2 ص 165 .

⁴ الأقطش، القلب المكاني: ص 234 .

⁵ الإسراء: 17 / 83 .

⁶ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع: ج 1 ص 381، ينظر الجندي، اللهجات العربية: ج 2 ص 653 .

⁷ أبو شامة، الإمام عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، (د.ت)، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 564 .

⁸ ابن منظور، لسان العرب: ج 13 ص 414 .

كساع إلى ظل الغيَاءة يبتغي مقيلاً فلما أن أنها اضمحلت⁽¹⁾.

وبعد يرى الباحث فيما قُدم سابقاً من أمثلة أن القلب المكاني في الفعل موجود في لغة العرب، وهذا ما يُشار إليه عند الكوفيين والبصريين بغض النظر عن اختلافهم، فالتعدد موجود بكلا الرأيين كما يورد صاحب المزهري: "وأما ما يسميه الكوفيون القلب، نحو جَبَدَ وجَدَبَ فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان: وأهل اللغة يقولون: إن ذلك كله مقلوب"⁽²⁾.

1. 15. 2. 7. تعدد صيغ الفعل المعتل بسبب الإعلال .

الإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن، ولا في فعلٍ، ولكن عن واو أو ياء⁽³⁾. فالعلة تغيير المعلول عما هو عليه وسميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغييرها⁽⁴⁾. يقول سيبويه: "اعلم أن فَعَلْتُ وفَعَلْتُ وفَعَلْتُ منهما معتلة كما تعتلّ ياء يَرْمِي و واو يَغْزُو، إنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يُعْرَى منها ومن الألف أو من بعضهنّ. فلما اعتلت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محوّلة على الفاء، وكرهوا أن يُقَرَّوا حركة الأصل حيث اعتلت العين، كما أن يَفْعَلُ من غَزَوْتُ لا تكون حركة عينه إلا من الواو، وكما أن يَفْعَلُ من رَمَيْتُ لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلت؛ فكذاك هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركتهنّ على ما قبلهنّ كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلها، لئلا تكون في

¹ أوغست هفتر و اليسوعي لويس ، (1908م) ، البلغة في شذور اللغة ، مجموعة (10) كتب ، الكاثوليكية ، بيروت: ص 111 ،

الجندي ، اللهجات العربية في التراث : جـ 2 ص 652 .

² السيوطي ، المزهري : جـ 1 ص 481 .

³ الاسترأبادي ، شرح شافية ابن الحاجب : جـ 3 ص 66 .

⁴ ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 7 ، ص 54 .

الاعتلال على حالها إذا لم تعتل "(1). فالإعلال يقع في الأغلب في أحرف العلة، وقد وُضِعَ في الكتب تحت باب الإبدال لما له من تشابه "(2).

والذي نريد أن نبينه في هذه الصفحات الأفعال المعتلة التي عُلّت عن الأصل، وما يقابلها من الأصل؛ لأن في ذلك تعدداً لصيغ هذه الأفعال التي أصبحت على نوعين: صحيحة على الأصل، ومعلّة على الفرع الذي هو الغالب المستخدم. فاللغويون القدماء يرون أنّ سبب هذا التحول في الفعل الماضي لهذه الأفعال يعود إلى إعلال بالقلب أي قلب الياء إلى ألف، ويعود هذا إلى أن الواو والياء إذا كانتا عينا للفعل وهما متحركتان بالفتح، وما قبلها مفتوح قلبتا إلى ألف للاستتقال "(3). وما اشتق منه. فالقلب نحو: قام، وباع، وأصلهما " قَوْمَ " و " بَيْعَ " وكذلك: طال، وخَافَ، وهَابَ. والأصل " طَوَّلَ " و " خَوَّفَ " و " هَيْبَ " ... والعلّة في قلب الواو والياء ألفين، إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما، أنهما كرهوا اجتماع الأمثال "(4).

فهذه الأفعال عُلّت لكنّ هناك أفعالاً بقيت على أصلها من دون اعتلال على الرغم من أنّ عينها حرف علة، ومن ذلك قولهم عَوَرَ، وَحَوَلَ، وَصَيَّدَ البعير، إذا رفع رأسه من داء، لم يُعلّوا ذلك؛ لأنّ " عَوَرَ " في معنى " أَعَوَرَ " و " حَوَلَ " في معنى " أَحَوَلَ " و " صَيَّدَ " في معنى " أَصَيَّدَ " فلما كان لا بد من صحة العين في " اعْوَرَ، وأصيد، بسكون ما قبل الواو والياء فيهما، لم يكن بدّ من صحة العين؛ عَوَرَ، وصيّد البعير، لأنهما في معناها "(5). وهناك إشارة إلى أنّ هناك أصولاً للأفعال المعلّة فيقول ابن جنّي: " ومن ذلك قولهم: إنّ أصل قام قَوْمَ، فأبدلت الواو ألفاً. وكذلك باع أصله بَيْعَ، ثم أبدلت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهو - لعمرى - كذلك، إلا أنّك لم تقلب واحداً من الحرفين إلا بعد أنّ أسكنته استنقالاتاً لحركته، فصار إلى قَوْمَ

¹ سيبويه، الكتاب : جـ4 ص 339 - 358، 399 .

² ابن يعيش، شرح الملوكي : ص 218، وينظر العيني بدر الدين، (د.ت)، شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستار جواد : ص 238 .

³ الاسترلابي، شرح الشافية : جـ3 ص 95 .

⁴ ابن يعيش، شرح الملوكي : ص 220 . ينظر ابن جنّي، سر صناعة الأعراب : جـ1 ص 177، 178. ينظر ابن منظور، لسان العرب : جـ 9 ص 446، 447 " مادة عَوَرَ "، ابن منظور، لسان العرب : جـ7 ص 451 " مادة صَيَّدَ " .

⁵ ابن يعيش، شرح الملوكي : ص 222، 223، ينظر الاسترلابي، شرح الشافية : جـ 3 ص 95، ابن يعيش، شرح المفصل : جـ 10 ص 65، 66، ينظر مادة حول ابن منظور، لسان العرب: جـ3 ص 403 و مادة هيف : جـ 15 ص 181 .

وَبَيَّعَ، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن⁽¹⁾. فهذا يدل على أن هناك استخدامين لهذه الأفعال، معلة عن الأصل، وأخرى صحيحة على الأصل، وكلاهما مستخدمتان. وعدّ الخليل الأفعال غير معلة من الشذوذ، فيقول: "كما أنك حيث قلت استحوذت واستطيت كان الفعل كأنه طيبت وحوذت. فهذا شذ عن الأصل"⁽²⁾. ويورد ابن الحاجب أصلية هذه الأفعال وصحتها ويعتبرها من الشذوذ موافقا للخليل فيقول: "شذ أعول وأغيت المرآة وأستحوذ وأجود وأطول وأستروح: أي شم الريح، وأطيب وأخلت السماء وأغيمت؛ وأبو زيد جَوَّرَ تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياسياً، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي، قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة مُعَلَّةً أيضاً على القياس، إلا استحوذ واستروح الريح وأغيت، قال: ولا منع من إعلالها، وإن لم يسمع، لأن الإعلال هو الكثير المطرد..."⁽³⁾. ويسير ابن يعيش على نهج سلفه في اعتبار ما بقي مصححاً من هذه الأفعال شاذاً، فيقول: "ولم يشد من ذلك شيء في الأفعال من نحو قام وباع فأما نحو استحوذ واستنوق فاضعف الإعلال فيه إذا كان محولا على غيره"⁽⁴⁾.

غير أن ابن جني بعد أن يورد شذوذ مثل هذه الصيغ المتبقية على أصلها الصحيح يرى أن هناك مجالا لإعلالها، فيقول: "ومع هذا أيضا فإن استنوق، واستتيس شاذ، ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود، لما قلت: استطود، ولا من الحوت استحوت، ولا من الخوط استخوط، وكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخاط. والعلة في وجوب إعلاله استنوق، واستفيل، واستتيست أنا قد أحطنا علما بأن الفعل إنما يُشتق من الحدث لا من الجوهر؛ ألا ترى إلى قوله "وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء" فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقا من المصدر، وكان قياس مصدره أن يكون معتلا، فيقال: استنوقة، كاستعانة واستشارة. وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثي معتل كقام وباع فليزِم إجراؤه في

¹ ابن جني، الخصائص: ج 2 ص 471 - 472.

² سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 399.

³ الاسترلابي، شرح الشافية: ج 3 ص 96، 97.

⁴ ابن يعيش، شرح المفصل: ج 10 ص 65.

الإعلال عليه، فإنّ باب الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجيء معتلا، إلا ما يستثنى من ذلك؛ نحو طول، وبائع، وحول، وعور⁽¹⁾.

ويورد ابن جني خصائصه في أن الفعل الأجوف المعل في صيغته الأصلية لم يرد قال - قول⁽²⁾، أي إنّ الصيغة الافتراضية غير مستخدمة، لكن هناك إقرارا من السلف بوجود صيغتين استخدمتا صيغة صحيحة أصلية، وأخرى معلة عنها بغض النظر عن أصلية النظام وفرعيته، وهو ما يشير إليه ابن جني في سر صناعة الإعراب، فيقول: " وإنما كان الأصل في قام قوم وفي خاف خوف، وفي طال طول، وفي باع بيع وفي هاب هيب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة، والواو والياء وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف⁽³⁾. وهذا الخروج سببه صوتي من أجل المجانسة والسهولة والتيسير⁽⁴⁾.

ويقول رمضان عبد التواب: وهكذا نرى ابن جني، لا يريد أن يعترف بوجود الأصل القديم، لهذه الظاهرة في الواقع اللغوي غير أنه حين عثر على مثال من (الركام اللغوي)، اضطر إلى الاعتراف به⁽⁵⁾. أما المحدثون: فتتراوح آراؤهم بين الموافقة والتأييد للقدماء، وبين الحكم على مثل هذه الأفعال بالثنائية أو التطور التاريخي. فمنهم من حكم على الفعل الأجوف أو الناقص بالوزن الصوتي، لأنّ هذه الأفعال الثلاثية ليست كالصحيحة في عدد المقاطع وفي وزنها، فهي تتكون من مقطعين (مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير مفتوح في حالة الأجوف)، و (مقطع قصير مفتوح + مقطع طويل مفتوح في حالة الفعل الناقص)؛ لكن الفعل الصحيح الثلاثي يتكون من ثلاثة مقاطع هي (قصير مفتوح + قصير مفتوح + قصير مفتوح)، والوزن للأجوف الثلاثي على " فال " صوتيا وللناقص (فعي)، أما الثلاثي الصحيح

¹ ابن جني، الخصائص : ج1 ص118-119، ينظر المؤدب، دقائق التصريف : ص285، ابن جني، سر صناعة الإعراب : ج1 ص178/ ابن جني، المنصف : ج1 ص283 صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول من المعتل.

² ابن جني، الخصائص : ج1 ص256 - 257 .

³ ابن جني، سر صناعة الأعراب : ج1 ص22، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل : ج1 ص16، 82.

⁴ بشر، دراسات في علم اللغة : ج2 ص112، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص194، الرفابعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ص284، 285 .

⁵ عبد التواب، رمضان (1997 م)، المدخل إلى علم اللغة مناهج البحث اللغوي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة : ص298 .

فوزنه على " فَعَلَ "، وفي هذا إلغاء للأصل الافتراضي للفعل المعتل الأجوف والناقص، وإخراج المعتل الثلاثي من تحت نظام الفعل الثلاثي الصحيح، ولاحشده لجميع الأفعال الصحيحة والمعتلة تحت نظام واحد من الوزن الصرفي، وهذا يتعارض مع كون علماء السلف لا يخرجون عن كون الفعل يتكون من ثلاثة أحرف (ف، ع، ل)، وهذا الذي دفع علماء السلف إلى الأصل الافتراضي، لأن الفعل المعتل إذا وجدوه خالف القاعدة أرجعوا الفعل إلى فكرة الأصل الافتراضي المسيطر على أذهانهم". وهذه الطريقة طريقة وصفية تسجل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض، وبهذا تخضع هذه الأفعال المعتلة الأجوف والناقص إلى الدراسة الصوتية، فيكون كما سبق وزن " قال - فال " ووزن " غزا - فعي "، ونَصَرَ " فَعَلَ". ويجب معاملة الصيغتين معاملة صرفية مختلفة الوزن⁽¹⁾.

وأما المعالجة التاريخية فتتبع الصيغ المختلفة للكشف عما أصابها من تغيير، وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة، وهل أتى على مثل هذه الأفعال " قال ". وغزا " فترة كانتا تنطقان فيها بقايا هذه الأصل التاريخي نحو صحيحة غير معلة " أطول واستحوذ "، وحصل لهما تطور أدى إلى تطور هذه الصيغ فتكون صيغ أخرى معله مثل " أطال " و " استحاذ " ويدل على وجود الأصل الصحيح قول الشاعر :

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصَّدودَ وَقَلَّمَا وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

فاللهجة التميمية التي تصحح ولا تلح في مبيوع ومديون ... فهي بقية تاريخية لظاهرة أصلية في اللغة لفترة من فتراتها السحيقة من الزمن. وأما التطور قد لحق هذه الأبواب ونحوها " بحيث أصبحت قَوْل، قال " " وغزَوَ، غزا " فذلك أمر يسهل فهمه لو علمنا أن التطور هنا قد لحق أصوات العلة وهي أسهل الأصوات قابلية للتطور. وقد ظل هذا الاتجاه سائراً في العربية حتى أصاب اللهجات الحديثة كما وقع لنحو يوم yawm، وبيت bayt فصارت يوم yoom، وبيت beet حيث حلت الحركة محل أصوات العلة أو ما يسمى أنصاف الحركات⁽²⁾. أي أن الفعل

¹ بشر، دراسات في علم اللغة : جـ2 ص 112 - 113، حسان، اللغة معناها ومبناها : ص 275 .

² بشر، دراسات في علم اللغة : جـ2 ص 113، 114، ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 428، 429.

المعتل جاء عليه عهد كان في موضع حرف العلة حرف صحيح من تلك الحروف التي تشبه أصوات اللين وهي: النون واللام والراء والميم، أي أنّ الفعل المعتل متطور في أغلب الصيغ عن فعل صحيح، وقد ورد لنا في نصوص اللغة العربية بعض الأمثلة التي نرى فيها الأصل الصحيح للحروف جنبا إلى جنب مع الفرع أو الصورة المتطورة التي تسمى بالمعتل⁽¹⁾. أما رمضان عبد التواب فيعيد الصيغ غير المعتلة من الفعل المعتل بقايا صرفية في النظام اللغوي القديم تبدو في صورة الشذوذ داخل النظام الجديد، يدرجها تحت ما أسماه بالركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة⁽²⁾. ولا يخرج فوزي الشايب عن هذه الأراء في موافقته للسلف في استخدام غير المعتلة، وبعده للفعل الناقص والأجوف بأنهما كانا مصححين قديما، ثم مر عليهما تطور، فأصبح المعل قياسا والصحيح شاذا مرفوضا⁽³⁾. ويؤكد يحيى عباينة استعمال الصيغتين المعلة وغير المعلة فيقول: "وأما فكرة الصراع عندما تكون البنيتان مستعملتين فعلا، فيمكن أن تطبق في تغييرهما فالأصل هو الصحيح، ثم حدث عملية الانتقال إلى حالة الاعتلال بسبب تشكل الحركات المزدوجة istahwād a- (>) istahāda (>). استحاوذ واستحاوذ

فمفهوم الصراع، يذهب إلى أن اللغة كانت قد استعملت فعلا نمطين استعمالين، وهما هنا (استحاوذ واستحاذ)، ثم حدث سباق أو صراع بين النمطين، أدّى في النهاية إلى سيادة أحد النمطين. على الآخر الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال⁽⁴⁾. فمرحلة الصحة التي يراها العلماء افتراضية يعتقد أنها مرحلة حقيقية كانت موجودة في الاستعمال اللغوي الفعلي للغة العربية، سواء كانت العربية تشكلت أم لا، بمعنى أنها ربما كانت موجودة في الزمن السحيق للغة العربية عندما كانت عبارة عن لهجات مختلفة انبثق عنها المستوى الفصيح أو اللغة الأدبية⁽⁵⁾.

¹ أنيس، الأصوات اللغوية: ص 101، عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ص 291، 292، ينظر كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: ص 46.

² عبد التواب، التطور اللغوي: ص 170، عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ص 298.

³ الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 436، 437.

⁴ عباينة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات: ص 116، ينظر عباينة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية: ص 193، 194.

⁵ كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية: ص 43، 58.

فهاتان الصيغتان الفعليتان لغتان تعددتا واستخدمتا، وما زال الاستخدام جارياً حتى اليوم للغتين بغض النظر عن الذي قيل عن المعل بأنه قياس وغير المعل ليس بقياس. فما يؤكد أنهما لغتان أن القدماء استخدموا الصيغتين لبعض الأفعال المعلة وغير المعلة، القياسية وغير القياسية. وهناك أمثلة وردت في الشعر والقرآن الكريم تؤكد عودة هذه الأفعال استخداماً على الأصل "عور واستحوذ". فمثالها من الشعر قول: الشاعر عمرو بن أحمر الباهلي:

تَسَائِلُ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ رَأَهُ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا⁽¹⁾.

وقول الشاعر:

فجاء إليها كاسراً جَفَنَ عَيْنِهِ فقلتُ له: من عَارَ عَيْنَكَ عَنَّتَرَهُ ؟
وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَقِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا ؟
وسائِلَةٌ بظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا ؟⁽²⁾.

فـ " عار " من الأفعال التي بقيت على أصلها الصحيح لكنها علّت على القياس، وعلل هذا الأعلان للفعل على أنه قليل مسموع⁽³⁾.

ويقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدْدَ وَقَلَّمَا وصالٌ على طُولِ الصُّدْدِ يَدُومُ⁽⁴⁾.
أطولت أصلها / أطالت / فأجريت على الأصل الصحيح في هذا البيت وليس على القياس المعل عكس السابقة دلالة على أنهما لغتان مستخدمتان.

وأما في قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾⁽⁵⁾. قرىء الفعل غير الثلاثي على الأصل " استحوذ " عند الجمهور، وهو غير قياس / وقرأ عمر بن الخطاب " استحاذ " على أنه معل " وهو قياس لكنه ليس بأصل؛ لأن الأصل استحوذ⁽⁶⁾.

¹ ابن يعيش، شرح المفصل : جـ10 ص 75 .

² ابن منظور، لسان العرب : جـ9 ص 467 .

³ ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ10 ص75، 76 .

⁴ ابن يعيش، شرح المفصل :جـ1 ص76 .

⁵ المجادلة: 58 / 19 .

⁶ أبو حيان، البحر المحيط : جـ8 ص 238 .

وفي معجم لسان العرب " واستَحَوذَ عليه الشيطان " واستحاذ أي غلب، جاء بالواو على أصله، كما جاء استَرُوْح واستصوب، وهذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل. تقول العرب: استصاب واستصوب واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم "(1).

ويتابع ابن منظور بحق " استحوذ ". وهذه اللفظة أحد ما جاء على الأصل من غير إعلال خارجة عن أخواتها نحو استقال واستقام وينقل صاحب اللسان عن ابن جني: " امتنعوا عن استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك مؤذناً به، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً؛ ليكون ذلك على أصول ما غير من نحوه كاستقام واستعان "(2).

وما يؤكد أنها لغة عند القدماء قول ابن يعيش على الأصل : " فإنه جاء على لغة من يقول في مالم يسم فاعله القول وبوع المتاع ، فكأنه قال هو زيد فهو مهوب وقيل لغة بني تميم على الأصل في صياغة " مبيوع " وثوب " مخيوط " ، ولا يقولونه مع الواو ؛ لأن الضمة لا تنتقل على الياء تفلها على الواو... قال الأصمعي سمعت أبا عمرو بن العلاء ينشد: وكأنها تفاحة مطيوبة . وقال علقمة :

يَوْمَ رَذَاذَ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغِيَوْمٌ.

وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو "(3). والقياس في مثل هذا المشتق " اسم المفعول في حذف الواو ولكن ما سبق يؤكد استخدام الأصل غير المقاس عليه ويؤكد وجود اللغتين في الاستخدام " .

قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد معيون "(4).

وتتعدد اللغات في الفعل المعتل الأجوف المبني للمجهول يقول سيبويه : وبعض العرب يقول : خَيْفَ وَبَيْعَ وَقَيْلَ ، فَيْشَمَّ إِرَادَةَ أَنْ يَبِينَنَّ أَنَّهَا فُعِلَ . وبعض من

¹ ابن منظور، لسان العرب : ج3 ص 382 .

² المصدر نفسه .

³ ابن يعيش، شرح المفصل : ج10 ص 79، 80 ، وما ينطبق على المجرد ينطبق على المزيد.

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : ج9 ص 505 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج10 ص 80.

يضم يقول : بُوَعَ وَقُولَ وَخُوفَ وَهُوبَ، يتبع الياء ما قبلها كما قال مُوقِن . وهذه اللغات دواخلُ على قِيلَ وَبِيعَ وَخِيفَ وَهَيْبَ، والأصل الكسر كما يكسر في فَعَلْتُ⁽¹⁾. يرى الباحث في هذه المسألة الميل إلى أن هناك لغتين لأصل واحد، وكتنا اللغتين أصل للأخر وهما متجاورتان: الأولى معلة في مثل " قَالَ، صَامَ، غَزَا "، والثانية غير معلة هي "عَوْرَ، حَيْدَ ". وكتناهما ينطق بها ويستحسن كلٌّ في موضعه، فقد تكون الأولى (المعلة) تطورت عن الثانية⁽²⁾، وقد تكون الثانية تطورت عن الأولى⁽³⁾. وما يلغي هذا الجدل أن هذا من قبيل تعدد اللغات وقد استخدمتا عند العرب جميعاً، وأيهما بنية عميقة وبنية سطحية⁽⁴⁾. فكلهما بنية عميقة وسطحية. وليس هذا من الشذوذ⁽⁵⁾، ولا من الركام اللغوي⁽⁶⁾.

وهناك مأخذ على اللغويين من أهل السلف ومن سار على نهجهم، يشيرون إلى أن اللغة غير المعلة مثل "عَوْرَ، صَيْدَ ، حَوْرَ " هي لغة شاذة وأنها قليلة مقارنة باللغة المعتلة⁽⁷⁾. على الرغم من أنهم يؤكدون أصلية غير المعلة ، وأن هذه اللغة " غير المعلة يروون عن العرب استخدامهم لها ولكنها قليلة . وكما تقدم من الأمثلة في الشعر العربي وفي القرآن الكريم، يؤكد استخدامهم اللغتين جنباً إلى جنباً إلى جنب المعلة وغير المعلة. كما في قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾⁽⁸⁾ . فاستحوذ قرأ بها جميع القراء. لكن القياس كما يقولون " هو الإعلال "استحاذ، وقرأ بها عمر بن الخطاب⁽⁹⁾.

¹ سيبويه، الكتاب : جـ4 ص 342 .

² رأي السلف ابن جني، المنصف : جـ1 ص 333 ، ابن يعيش، شرح المفصل :جـ10 ص75، 76 ، بشر، دراسات في علم اللغة : جـ2 ص 112 - 117 .

³ بشر، دراسات في علم اللغة : ق2 ص113، 114 .

⁴ عابنة، علم اللغة المعاصر : ص 110 .

⁵ ينظر ابن جني، الخصائص : جـ1 ص 118 ، الاسترلابادي ، شرح الشافية : جـ3 ص 96، 97 ، ابن يعيش، شرح المفصل : جـ10 ص 65 .

⁶ عبد التواب، التطور اللغوي ، ص 18 ، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 436 .

⁷ ابن جني، الخصائص جـ1 ص 118، 119، ابن جني، سر صناعة الأعراب:جـ1 ص 178 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 65 ، ابن الحاجب، شرح الشافية : جـ3 ص 96 ، 97 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص 451 .

⁸ المجادلة : 58 / 19 .

⁹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص238 .

ومنه في الشعر العربي: "

وَرَبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٌّ
أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمَ لَمْ تَعَارَ " (1).

وتعار معة عن البنية العميقة فالأصل هو الصحيح ثم حدث عملية الانتقال إلى حالة الاعتلال (2). وما حصل لهذه الأفعال هو التخلص من شبه الحركة في البنية العميقة، أي أن البنية العميقة لهذه الأفعال تمثل مرحلة الصحة التي كانت موجودة في الاستعمال اللغوي الفعلي للغة العربية، ثم حصل لبعض هذه الأفعال تطور في ذلك بإلغاء نواة المقطع الذي شكل الحركة المزدوجة، وبعد سقوط هذه النواة لا تعود صالحة لتكون مقطعا صوتياً مستقلاً، ولا تشكل الحركة المزدوجة مقطعا مستقلاً، لعدم سماح العربية ببدء المقطع بنواة صائتة، لعدم وجود حد صحيح لإغلاق المقطع، وبعدها تأتي مرحلة انكماش الحركة المزدوجة وتحولها إما إلى ضمة طويلة (o) أو كسرة طويلة ممالاة (e)، وبعدها تأتي مرحلة الفتح الخالص (3). لكن ابن جني يرى أن أصل قام قَوْمَ، فأبدلت الواو ألفاً. وكذلك باع أصله بِيَعَ، ثم أبدلت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها. إلا أنك لم تقلب واحداً من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استنقالاتاً لحركته (4). وعلى الرغم من قبول الحركة المزدوجة في اللغة العربية الفصحى إلا أنها مستثناة، تميل اللغة إلى التخلص منها (5).

والأصل في هذه الأصوات المعتلة هو مرحلة الصحة: قَالَ قَوْلَ بَاعَ بِيَعَ، والذي حدث أن العربية وكثيراً من اللغات السامية قد اتجهت نحو الاستغناء عن هذا الأصل في المجرد من أفعالها وفي المزيد، حيث قلبت هذه الأصوات إلى ما يعرف بمرحلة الفتح الخالص، وهو ما عبر عنه القدماء بقلب هذه الأصوات ألفاً. وهناك أوزان بقية على صحتها مثل " وزن فَعِلَ " المكسور من العين الأجوف (6).

¹ ابن منظور، لسان العرب : ج 9 ص 467 ، ابن جني، المنصف : ج 3 ص 42 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 296 .

² عابنة ، علم اللغة المعاصر : ص 116 .

³ ينظر عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ص 291 - 298 ، عابنة ، النظام اللغوي لهجة الصفوية : ص 200 ، عابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 135 ، كناعنة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: ص 47 - 50 .

⁴ ابن جني، الخصائص : ج 2 ص 471، 472 .

⁵ ينظر عبده ، داوود ، (د.ت) ، دراسات في علم أصوات العربية، الكويت، مؤسسة الصباح : ص 34 .

⁶ ينظر ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ج 1 ص 22 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 1 ص 16 ، 82 ، عابنة ، علم اللغة المعاصر : ص 116 .

وبعد التقديم السابق للفعل المعتل واستخداماته عند العرب وعرض استخدام اللغتين المعلة وغير المعلة لا يعتقد الباحث أن هذه الأفعال التي يتفاعل معه المجتمع المسلم، ويستخدمها الكتاب العزيز الذي يصلح لكل زمان و مكان، تكون من الركام اللغوي، بل هي لغتان جاء بهما القرآن الكريم إحداهما معلة والأخرى غير معلة. بغض النظر عن أنّ القياس هو الإعلال لمعظمها، وغير القياس الصحة لجزء منها. وإنما التي أُعلت جاءت لتخلص من ثقل الواو أو الياء في اللفظ والانتقال بهما إلى الألف لتحقيق السهولة والتيسير في اللفظ⁽¹⁾. والتي لم تعل وبقيت على صحتها فلفظ الواو أو الياء سهل ميسور وليس في لفظها عسرة. وهناك إقرار من السلف كما تقدم يؤكد استخدام الصحيح والمعل بغض النظر عن المرحلة التي مرا بها والتي تؤكد أن الصحيح هو الأصل والمعل هو القياس.

إنّ استخدام العرب للصيغتين المعلة وغير المعلة جنباً إلى جنب يؤكد التعدد الذي ينشده الباحث في هاتين الصيغتين .

1. 15. 2. 8. الإدغام الدال على تعدد صيغ الأفعال :

الإدغام مظهر من مظاهر التحول عن الأصل⁽²⁾، وهو لغة الإدخال واصطلاحاً رفع اللسان بالحرفين دفعةً واحدة والوضع بهما وضعاً واحداً⁽³⁾، أي إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمت اللجام في فم الدابة، أي أدخلته فيه، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إيصاله به من غير أن يُفكَّ بينهما⁽⁴⁾.

¹ ينظر عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 170 ، عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة : ص 298 .

² السيد، المغني في علم الصرف : ص 112.

³ أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي ، (1984م)، ارتشاف الضرب في لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، القاهرة : ج1 ص 163، ينظر الجوهري ، الصحاح : ج4 ص1559، ابن منظور ، لسان العرب مادة دغم : ج4 ص

366 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج4 ص 366 .

⁴ الاسترأبادي، شرح الشافيه : ج3 ص 335.

وفي الاصطلاح : " أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة "(1).

ويرى ابن جني أن الإدغام تقارب صوت من صوت فيقول: " وقد ثبت أن الإدغام المألوف إنما هو تقريب صوت من صوت "(2).

أما المحدثون فلم يخرجوا كثيراً عن معنى الإدغام عند القدماء ، فيرون أنه فناء أحد الصوتين في الآخر "(3). إذا كانا متجانسين أو متقاربين "(4). غير أن بعض اللغويين يرون أن الإدغام نطق صوت مضعف لا أكثر إما بسبب اتصال جزئيه مباشرة، وإما عن طريق إسقاط الحركة الفاصلة بين الجزئين ليتم التضعيف "(5).

فهو ضرب من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة إذا كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة "(6). والإدغام لا يأتي بين الصوتين إلا لإراحة المتكلم والتخفيف والتيسير عليه وتقليل الجهد العضلي المبذول في نطق الصامت المكرر تحقيقاً للسهولة والتيسير عليه، فيقول سيبويه: " اعلم أن التضعيف يتقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرَبَبٍ ولم يجيء فَعَلَلٌ ولا فَعَلَلٌ إلا قليلاً، ولم يبنوهنّ على فعّال كراهية التضعيف، وذلك؛ لأنه يتقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له. فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في

¹ الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد ، (1886 م) ، كتاب أسرار العربية، طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل المسيحية المطابقة : ص 165 ، ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 121 ، ابن الحاجب : شرح الشافية جـ 3 ص 233 - 234 ، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، (1988م) كتاب الجمل في النحو تحقيق علي الحمد ، ط 4 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، إريد : ص 413 - 414 ، ينظر السيوطي، همع الهوامع : جـ 6 ص 280 .

² ابن جني ، الخصائص : جـ 2 ص 141 .

³ أنيس، الأصوات اللغوية : ص 186، 182 ، ينظر أنيس، في اللهجات العربية : ص 70 ، شاهين ، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ص 124 .

⁴ مطر ، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، (1981م)، ط 2 ، دار المعارف : ص 250 .

⁵ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 207 .

⁶ الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص 126 ، ينظر برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص 29 .

موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وادغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخفّ على ألسنتهم مما ذكرت لك" (1).

وغاية هذه الظاهرة في الكلمة العربية وفي السياق العربي، تحقيق الانسجام بين الأصوات وذلك عن طريق إحداث التماثل بين المتقاربين والمتجانسين ، لأن الإدغام لا يتحقق إلا بالتماثل التام بين الصوتين" (2). فتحصل الخفة ويحصل الابتعاد عن التقارب بين الأصوات" (3). ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن تحقيق الحد الأدنى من الجهد يتم عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها فيقول: " تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو في كلمتين، إذا كان الصوت الأول مشكلاً بالسكون، والثاني محرّكاً؛ وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها" (4).

وتقل عدد المقاطع بعد الإدغام ويتحقق من خلالها الاقتصاد في الجهد العضلي أو الاقتصاد في الجهد أو التخفيف فعدد المقاطع في الصيغة بعد الإدغام أقل منه في الصيغة الأصلية، وبعدها خروج من النقل الحاصل بسبب تتابع مقطعين قصيرين متماثلين في صامتيهما" (5). وفي الإدغام يتخلص المتكلم من تكرار الصامت مرتين لكرهيته عند العرب وذلك موجود في الأفعال المضعفة الثلاثية التي عينها ولامها من جنس واحد مثل: مددَ وفررَ، فتصبح هذه الأفعال بعد الإدغام مدّ وفرّ، أي يدمج الصامتين في صوت مضعف بعد حذف المصوّت القصير" (6).

¹ سيبويه، الكتاب جـ4 ص417، ينظر ابن جني، الخصائص: جـ2 ص 229، الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ 3 ص 238، الزجاجي، كتاب الجمل في النحو: ص 409، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ 10 ص 121.

² الفقراء، هایل، (1996م)، ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة: ص 159.

³ السامرائي، إبراهيم، الإدغام والإبدال في أبنية الفعل، من دروس لغة التنزيل: ص13، ينظر النوري، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية: ص 76، الجندي، اللهجات العربية في التراث: ص 293، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص 126.

⁴ عمر، أحمد مختار، (1976 م)، دراسة الصوت اللغوي، ط1، عالم الكتب، القاهرة: ص332، ينظر عبد الجليل، الأصوات اللغوية: ص 184، الموسوي، مناف مهدي، (1998 م)، علم الأصوات اللغوية، ط1، عالم الكتب، بيروت: ص 138، شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ص 211، القاطوع، عبد اللطيف، (1999 م)، الأصوات العربية وتعليمها لغير الناطقين بها، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية: ص 41.

⁵ بحره، سامر زهير، (1999م)، المقطع في العربية، دراسة صرف صوتية، رسالة ماجستير، غير منشوره جامعة تشرين: ص158.

⁶ النحاس، مصطفى، (1980م)، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمه البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، م 18، جـ 1 ص 47، ينظر، فليش، هنري، (د.ت)، العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق، بيروت: ص46، 47.

ويقسم اللغويون القدماء الإدغام إلى نوعين صغير وكبير، فيقول ابن جنى تحت عنوان باب الإدغام الأصغر، قال فيه: "قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت. وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر... والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوِّغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه... فهذا حديث الإدغام الأكبر؛ وأما الإدغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك" (1). الإدغام جائز في جميع الأصوات غير أنه نادر بين أصوات الحلق؛ لأنها ليست بأصل للإدغام. ويرى بعض اللغويين أن عملية الإدغام الأكبر والإدغام الأصغر يحدثان في عملية واحدة، فتم حذف حركة الأول من المتماثلين، إذ يتعذر الإدغام مع وجود الحركة العازلة، وبعدها تتم عملية الإدغام الأصغر، بصورة عفوية حتمية" (2). وبعد أن قدم الباحث رأي اللغويين في الإدغام، وسبب حدوثه وعلاقته بالتسهيل والتيسير والانسجام. فما يهم الباحث في هذه الأطروحة وفي هذا الفعل بالذات ورود بعض الأفعال العربية بلغتين مدغماً وغير مدغم، وكل هذا يعود لأمر يتعلق بنسبة لغة إلى قبيلة ما، واللغة الأخرى إلى القبيلة الأخرى، وهذا يؤكد تعدد صيغ الفعل بإدغام وغير إدغام.

ومن أمثلة الفك ووجوب الإدغام قول بعض العرب لَحَحَتْ عَيْنُهُ وَأَلَلَّ السَّقَاءُ" (3). ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ ﴾ (4)، بالتخفيف وقرأ حفص " لا يَضُرُّكُمْ " بالتشديد، وقرأ أبي لا " يضرركم " بفك الإدغام وهي لغة أهل الحجاز، ولغة سائر العرب الإدغام في هذا كله" (5). وهذه قراءة جماعة من أهل الحجاز وبعض البصريين، فأما قراءة التشديد فهي قراءة جماعة من أهل

¹ ابن جنى، الخصائص: ج 2 ص 139 ، 140 ، 141 .

² خريسات، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية: ص 82 .

³ ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، (1997م)، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ج2 ص 225، ينظر المؤدب، دقائق التصريف: ص 216، 217 .

⁴ آل عمران: 3 / 120 .

⁵ أبوحيان، البحر المحيط: ج3 ص 43.

المدينة وعامة، قراءة أهل الكوفة ⁽¹⁾. وقرأ ﴿ اُبْلِغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي ﴾ ⁽²⁾، حيث قرأ حفص " اُبْلِغُكُمْ " وقرأ ﴿ فَتَذَكَّرَ اِحْدَاهُمَا الْاُخْرَى ﴾ ⁽³⁾ حيث قرأ حفص " فَتَذَكَّرَ اِحْدَاهُمَا الْاُخْرَى " وقرأ: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ ﴾ ⁽⁴⁾، حيث قرأ حفص " وَنُنَزِّلُ " وقرأ ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ ⁽⁵⁾، حيث قرأ حفص: " وَكَفَّلَهَا " ⁽⁶⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَارُّ وَالدَّةُ بَوْلِدَهَا ﴾ ⁽⁷⁾، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وإبان عن عاصم لا " تضارُّ " وباقي السبعة " لا تضارُّ " وروى عن ابن عباس " لا تضارُّ " بفك الإدغام وكسر الراء الأولى وسكون الراء الثانية ⁽⁸⁾. والفك لغة الحجاز والإدغام لغة تميم ⁽⁹⁾.

وما يؤكد تعدد الصيغ بين القراء في قراءة أبي عمرو وحفص من تخفيف أبي عمر من التضعيف، وقراءة حفص بالتضعيف، هو قول تلميذ أبي عمر اليزيدي " كان أبو عمرو قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة أحسنها، وبما يختار العرب، وبلغه من لغة النبي (ص) وجاء تصديقه في كتاب الله عز وجل " ⁽¹⁰⁾، وما يؤكد تعدد الصيغ قراءة بعض الأفعال في الآيات لأبي عمرو بالتضعيف قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ ﴾ ⁽¹¹⁾، وقوله تعالى: ﴿ وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴾ ⁽¹²⁾، وقرأ أكثر القراء بالتخفيف ⁽¹³⁾.

¹ شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ص 418 .

² الأعراف: 68 / 7 .

³ البقرة: 282 / 2 .

⁴ الإسراء: 82 / 17 .

⁵ آل عمران: 37 / 3 .

⁶ شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ص 418 .

⁷ البقرة: 233 / 2 .

⁸ أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص 214 - 215، ينظر الأزهرى، شرح التصريح: ج2 ص 401 .

⁹ أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص 215، 354 .

¹⁰ شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء: ص 422 .

¹¹ الأعراف: 95 / 7 .

¹² الشعراء: 91 / 26 .

¹³ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص 314، ينظر الفراء، معاني القرآن: ج ص 393، ابن منظور، لسان العرب:

ج 11 ص 48، ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص 19، ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص 309، ابن منظور، لسان العرب:

ج 7 ص 267، ابن منظور، لسان العرب ج 10 ص 487، شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات: ص 426، 427،

428.

فأبو عمرو كان يختار من بين ما أخذه عن شيوخه وما علمه عن طبائع لغة العرب - مفردات قراءته، ولم يكن يختارها اعتباطاً، بل كان قد جعل لنفسه قاعدة، أغلب الظن أنها في هذا الباب بخاصة قائمة على رأي في فهم القرآن فما وجده مناسباً لفهمه اختاره وقرأ به ⁽¹⁾.

وكل ما تقدم من أمثلة يشير إلى تعدد صيغ الفعل المضعف وذلك بإرادته بصيغتين مضعفه " (مدغمة)، وبفك الإدغام، و (بتخفيف بدون إدغام) . حيث يدل اللفظ على أكثر من معنى قد يعود إلى إختلاف اللهجات العربية، فلما اختلف الاستعمال لديهم جاء جامعو اللغات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحوال بإرجاع كل معنى إلى القبيلة كانت تستخدمه ⁽²⁾.

وفك الإدغام والإدغام ظاهرتان تعودان للتعدد اللهجي الذي يرافقه التعدد لمعيار صوتي من أجل السهولة والتيسير لإخراج الصوت من مكانه وإراحة المتكلم. فلهجة الحجازيين تلتزم فك الإدغام في حالة الجزم؛ فيقولون: "لم يردد" في حين أنّ بني تميم يبقون الإدغام ويقولون لم يردّ ⁽³⁾.

ونسب سيبويه اللهجة الحجازية بفك التضعيف للفعل المضارع المجزوم والأمر إلى أنها لغة عربية جيدة ولكن بني تميم أدغموا ولم يشبهوها برَدَدَتْ ⁽⁴⁾. ويرى عبد الصبور شاهين أنّ ترك أبي عمرو بن العلاء التضعيف، يعود للمشقة والتقل على أعضاء النطق التي يجد البدوي صعوبة في استخدامها، لأنّه تعود سرعة النطق، والتخلص من بعض الحركات تارة بالإسكان، وأخرى بإحداث انسجام في أصوات اللين ⁽⁵⁾.

ويستنتج عبد الصبور شاهين من ذلك أنّ اللغة التي استخدمها أبو عمرو بترك التضعيف هي لغة تميم، كلهجة كبرى تُفرض على الفصحى وهي التي كانت نظير اللهجة القرشية ⁽⁶⁾.

¹ شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي: ص 430 .

² شاهين، توفيق محمد، (1980م)، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، ط1، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة: ص 55 .

³ أنيس، في اللهجات العربية: ص 150 .

⁴ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 473 .

⁵ شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي: ص 435 .

⁶ المرجع نفسه: ص 435، 436 .

وما يؤكد التعدد أنّ تميم كانت تقول الفعل بالتضعيف (التشديد) والتخفيف⁽¹⁾، وكذلك ما يشير إليه أبو عمرو حين سئل: "كيف تفعل فيما خالفتك فيه العرب ...؟"، قال: "أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات" فهو يأخذ الأكثر حين يجده لدى قريش أو حين يجده لدى تميم⁽²⁾. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾⁽³⁾. وفي قوله تعالى ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾⁽⁴⁾، نسب ابن جني في المحتسب الفك للحجاز، والإدغام لتميم⁽⁵⁾.

وفي لغة أخرى يتم فيها حذف لام الفعل في المضعف تشبيها بالمضعف الصحيح لمعتل العين. ولكن ابن جني رغب في إبدال الحرف في عين الفعل المضعف أو لامه وجعله أفضل من الحذف فيقول: "فإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو ظَلْتُ، وومِست، وأحسْتُ، وظننْتُ، كان الإبدال أحسن وأسوَج؛ لأنه أقل فحشا من الحذف وأقرب"⁽⁶⁾. ويعتبر الحذف ليس من القياس، فيورد مثالا ويعقب عليه

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْسُ

أنّ هذا كله لا يقاس عليه، لا تقول في شَمِمْتُ: شَمْتُ ولا شَمْتُ⁽⁷⁾، ويقول الزجاجي ومن الشاذ قولهم في "أحسست الشيء": "أحسْتُ" وفي "مسست": "مسنت" في "ظَلْتُ: ظَلْتُ". ومنهم من يقول: "حسيت بالشيء" فيبديل من إحدى السينين ياء، وهو أقيس. قال الشاعر:

سَوَى أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْسُ

وقد روي "أحسن به" على اللغة الأخرى⁽⁸⁾.

¹ شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي: ص 436 .

² المرجع نفسه: ص 436 .

³ طه: 20 / 97 .

⁴ البقرة: 2 / 282 .

⁵ ابن جني، المحتسب: جـ 1 ص 148، ينظر أبو حيان، البحر المحيط: جـ 7 ص 449 جـ 5 ص 280، جـ 3 ص 511، الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ 1 ص 295، 296، 297 .

⁶ ابن جني، الخصائص: جـ 3 ص 19، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: جـ 3 ص 309 .

⁷ ابن جني، الخصائص: جـ 2 ص 438 .

⁸ الزجاجي، كتاب الجمل في النحو: ص 417 .

ويرى عبد الصبور شاهين أنّ من الأصوات الصامتة التي يجري عليها الحذف القياسي ما يحدث للفعل الماضي الثلاثي المضاعف المكسور العين، (عينه ولامه من جنس واحد) مثل: ظَلَّ والأصل: ظَلَل، فإذا أسند إلى الضمير المتحرك، كالتاء، مثلاً، جاز استعماله تاماً، فيقال: ظَلَلت، ومحذوف العين بحركتها فيقال: ظَلَّتْ، ومحذوف العين دون حركتها، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء، فيقال: ظَلَّتْ. فإن زاد الفعل من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقه تاماً، مثل: أقررت وأحسست⁽¹⁾. ويرى الطيب البكوش في معرض استدراجه للفعل المضارع المضعف أنه ينتج عن ذلك في الأمر صيغتان مستعملتان، صيغة أصلية: اشدد وصيغة فرعية: شدّد مع ملاحظة أن الصيغة الفرعية أكثر انتشاراً واستعمالاً؛ لأنها أخف، ويبدو أن الصيغة الأصلية (حجازية) وأن الصيغة الفرعية تميمية⁽²⁾.

ولغة التضعيف وما يقابلها وغير التضعيف هي لغات لقبايل مختلفة من العرب أكدها عبد الفتاح الحموز بأن الحذف لغة لبني سليم، وأنّ المثل الأول قد حُذِفَ للتخلص من توالي مثلين حملا على معتل العين في مثل قُمت⁽³⁾.

ويؤكددها أنيس في اللهجات العربية، بأن الحجازيين يجرونه على القياس الأصلي فيقولون: ارددّ واغضضّ لكن لهجة عبد القيس تتخذ لها نمطا مغايرا للحجازيين والتميمين - إذ إنها وإن كانت تدغم كالتميمين - إلا أنها تزيد همزة وصل في أول فعل الأمر ... فهم يقولون: أرُدّ، أغضّ، ولعل بني عبد القيس قد قاسوا فعل الأمر في المضعف على الأمر من الفعل الثلاثي الصحيح الذي يلتزم فيه البدء لهزمة الوصل⁽⁴⁾. ويرى رمضان عبد التواب أنّ الحذف في الفعل المضعف يأتي لكرهية توالي الأمثال⁽⁵⁾. مثل ظنّنت، وظلّنت في لغة بني سليم⁽⁶⁾.

¹ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 201.

² البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ص 105.

³ الحموز، عبد الفتاح، (1993م)، فن الإملاء في العربية، ط1، دار عمار، عمان: ص46، 799، 848.

⁴ أنيس، في اللهجات العربية: ص151، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج1 ص 295.

⁵ عبد التواب، التطور اللغوي: ص 74.

⁶ ابن منظور، لسان العرب (ظن) ج 8 ص 271 - 273.

ويرى حسين الرفاعية: أن الحذف في الأفعال المضعفة لا يوقع لبسا، ولا يضيع دلالة وإلى هذا اطمأن العربي، وإليه لجأ؛ لأنه بالحذف يبغى الخفة، ويسعى إليها فكرائية التضعيف مدعاة للحذف عند العربي⁽¹⁾.

وأكثر القدماء يؤكدون أنّ هذه الصيغ لغات تعدد فيها الفعل المضعف، فيقول سيبويه: "أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد تحركت اللام منه وهو فعِلْ ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين، فهذا مُتَلَبَّبٌ في لغة تميم وأهل الحجاز فإن أسكنت اللام فإن أهل الحجاز يجرونه على الأصل، لأنه لا يسكن حرفان، وأما بنو تميم فيسكنون الأول ويحركون الآخر؛ ليرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة، وصار تحريك الآخر على الأصل، لئلا يسكن حرفان بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئلا يسكنا، وقد بينا اختلاف لغات أهل الحجاز وبنو تميم في ذلك واتفاقهم، واختلاف بني تميم في تحريك الآخر ومن قال بقولهم فيما مضى في الأفعال ببيانه⁽²⁾.

ومن هذا ما يحكى عن خلف أنه قال: أخذت على المفضل الضبي في مجلس واحد ثلاث سقطات: أنشد لأمرئ القيس .

نَمَسُ بِأَعْرَافِ الْجِيَادِ أَكْفَنَا إِذَا نَحْنُ قَمْنَا عَنْ شِوَاءِ مُضَهَّبِ

فقلت له : عافاك الله ! إنما هو نَمَسٌ : أي نمسح، ومنه سُمي مندبل الغمر مشوشا .
وأنشد للمخبل السعدي:

وَإِذَا أَلَمَّ خِيَالُهَا طَرَقَتْ عَيْنِي فَمَاءَ شُؤْنِهَا سَجَمُ

فقلت: عافاك الله ! إنما هو طُرِقَتْ⁽³⁾.

ومن ذلك إنشاد الأصمعي لشعبة بن الحجاج قول فروة بن مسيك المرادي:

فَمَا جَبُنُوا أَنِّي أَشَدُّ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ رَأَوْا نَارًا تَحْسُ وَتَسْفَعُ

فقال شعبة: ما هكذا أنشدنا سماك بن حرب، إنما أنشدنا: (تُحَسُّ) بالشين

معجمة⁽⁴⁾.

¹ الرفاعية، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ص 275 .

² سيبويه، الكتاب: ج4 ص417، 418، ينظر العناتي، ولید،(2001م)، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، وزارة الثقافة، عمان: ص 118، مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: ص 153 .

³ ابن جني، الخصائص ج3 ص 287.

⁴ المصدر نفسه: ج3 ص 292.

1. 15. 2. 9. التعدد في صيغتي " تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ " (الإبدال و الإدغام) .

حدث لهاتين الصيغتين في المضارع تطور إذ أبدلت التاء بالحرف الذي بعدها، وذلك بعد تسكين التاء تأثرت بفاء الفعل إذا كان من أصوات الصفيير أو الأسنان ولعل هذه الظاهرة كانت في سبيل التطور في العربية الفصحى عندما جاء الإسلام، وقيست على ذلك صيغة الفعل الماضي⁽¹⁾. وقد أوجد هذا التطور صيغتين عاشتا جنباً إلى جنب في القرآن الكريم، بنية عميقة تمثل الصيغة القديمة وأخرى متطورة عنها ، أي إن القرآن بين الأصل والفرع معا - ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾⁽²⁾ ، - ويتذكر " هي البنية العميقة لصيغة يتفعل " - ووردت هذه الكلمة في صيغة الثانية المتطورة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾⁽³⁾ ، وفي قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾⁽⁴⁾ ، البنية العميقة " يتدبرون " والصيغة المتطورة وردت في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : ﴿ لِيَذَّبَرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾⁽⁵⁾ ، ووردت صيغة الماضي على الأصل والمتطور في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ﴾⁽⁶⁾ ، وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ ﴾⁽⁷⁾ ، وقد تبدل التاء سينا إذا كانت مجاورة لفاء الكلمة ، وهذا التأثير تقدمي على سبيل المماثلة الكلية ، فيحدث إدغام بين الحرفين وهذا الإدغام جائز وليس واجبا ومنها قوله تعالى : ﴿ تَسَاقَطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا ﴾⁽⁸⁾ ، وقرئ يَسَاقَطُ عَلَيْكَ ، وَتَسَاقَطُ... والتشديد والتخفيف، في المبدوء بالتاء، والتشديد في المبدوء بالياء خاصة⁽⁹⁾. ومثلها قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم " تَسَمَّعُونَ " بدل " يَتَسَمَّعُونَ "⁽¹⁰⁾ ، في قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى

¹ عيد التواب، التطور اللغوي: ص 38 ، 39 .

² طه: 44 / 20 .

³ البقرة: 269 / 2 .

⁴ محمد: 24 / 47 .

⁵ ص: 29 / 38 .

⁶ ياسين: 18 / 36 .

⁷ النمل: 47 / 27 .

⁸ مريم: 25 / 19 .

⁹ الفراء، معاني القرآن: ج2 ص 166، أبو حيان، البحر المحيط: ج1 ص 291 .

¹⁰ الفراء، معاني القرآن: ج2 ص 382 .

الْمَأْ أَعْلَى ﴿⁽¹⁾﴾، يقول سيبويه قرأ بعضهم "لا يَسْمَعُونَ" يريد: لا يَتَسَمَعُونَ".
والبيان عربي حسن لاختلاف المخرَجين" ⁽²⁾. وفي قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى
طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ ⁽³⁾، قرئت يَسَنَّهُ "ونسبت القراءة إلى طلحة" ⁽⁴⁾. وفي
قوله تعالى: ﴿يَطْوَفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنِ﴾ ⁽⁵⁾، قرئ يَطْوَفُونَ، وقراءة البدل
والإدغام للشنبوذي "يَطْوَفُونَ" بفتح الطاء والواو مشددتين على أن الأصل "
يَطْوَفُونَ فقلبت التاء طاءً وأدغمت في الطاء، والمعنى مترددون كالقراءة
المتواترة" ⁽⁶⁾. وقد يحصل لبعض الأفعال التي عينها دالٌ وقبلها تاء ملاصقة
ومجاورة لها من صيغة يفتعل إدغام بعد إبدال التاء دالا في مثل قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ
لَا يَهْدِي﴾ ⁽⁷⁾. قرأ السبعة عدا حمزة والكسائي بتضعيف الدال، أما حمزة والكسائي
فقرأ من دون تضعيف" ⁽⁸⁾.

فيما مضى تبين بأن الذي حدث لحرف التاء في الصيغ السابقة إيداله بقلبه إلى
جنس صوت الصفير أو الأسنان الذي يليه وهو فاء الفعل، وبتشكل الحرفين
المتشابهين تم الإدغام بينهما بحيث أصبحا حرفاً واحداً مشدداً في الصيغة المتطورة،
يقول فوزي الشايب: " فإذا كانت فاء الكلمة مقاربة لتاء في المخرج حدثت مماثلة
كلية عن طريق مماثلة التاء لما بعدها، وذلك نحو تنطير، وتنطير فإن خطوات
تطورها تأخذ الطريق الآتي: تَنْطِيرٌ - تَنْطِيرٌ - تَنْطِيرٌ - تَنْطِيرٌ - تَنْطِيرٌ -
تَنْطِيرٌ. والماضي من تنطير هو تَنْطِيرٌ وهذا يتابع تطوره، فيصبح اِطِيرٌ والماضي من
تَنْطِيرٌ هو اِطِيرٌ - اِطِيرٌ" ⁽⁹⁾. لكن هذا لم يبلغ الصيغة القديمة فوجدا جنبا إلى جنب،
الصيغة القديمة، والصيغة المتطورة، وهذا يدل على تعدد هذه الصيغ، وإن الذي
جعل هذا التعدد هو تطور الفعل من الأصل إلى الفرع للتخلص من كثرة المقاطع

¹ الصافات: 8 / 37 .

² سيبويه، الكتاب: ج4 ص463 .

³ البقرة: 2 / 259 .

⁴ النحاس، إعراب القرآن: ج1 ص150 .

⁵ الرحمن: 44 / 55 .

⁶ القاضي، عبد الفتاح، (1981م)، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت: ص86 .

⁷ يونس: 10 / 35 .

⁸ أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي: ص 508 .

⁹ الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص137 .

التي تجهد القارئ⁽¹⁾. ولا يهتم الباحث في هذا البحث أن عملية التطور حصلت بعد بزوغ فجر الإسلام وكانت لا تزال في بداية الطريق⁽²⁾. إنَّما الذي يهتم الباحث في هذا البحث أنَّ التعدد بين هذه الصيغ كان قائماً والاستخدام على الأصل وعلى الفرع كان موجوداً، وكل هذا لأمر صوتي والتطور الذي حدث للتخلص من تعدد المقاطع، ويعد من أسس التعدد، ويشهد على هذا التعدد في الصيغ المتطورة والمتبقية على الأصل ما ورد سابقاً من أمثلة في القرآن الكريم بوجود الصيغتين. وقد ظل هذا التطور سائراً في طريقه في لهجات الخطاب حتى ساد وحده وقضى على الظاهرة القديمة، ففي اللهجة العامية المصرية نقول مثلاً: فلان اصدعت دماغه، واسرع في كلامه⁽³⁾.

فيما سبق يرى الباحث أن التعايش لمثل هذه الصيغ كان موجوداً عند العرب واستخدم كثيراً من قبلهم حتى أصبح للصيغة الواحدة صيغتان؛ وتحقق من خلال الإبدال والإدغام الانسجام اللغوي والسهولة والتيسير في النطق حتى أشير إلى أنها لغات متداولة.

1. 15. 3 المعيار الدلالي :

1. 3. 15. 1 المشترك اللفظي وأثره في تعدد صيغ الأفعال :

يعرف المشترك اللفظي على أنه: " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"⁽⁴⁾. ويرى أغلب اللغويين القدماء أن العربية زخرت بوجود اللفظ المشترك، وأنه موجود فعلاً في العربية. فيقول سيبويه: " اعلم أن كلامهم، اختلاف اللفظين،

¹ ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 135 .

² عبد التواب، التطور اللغوي: ص 39 .

³ المرجع نفسه: ص 39، الشايب، أثر القوانين الصوتية: ص 136 .

⁴ السيوطي، المزهري في علوم اللغة جـ 1 ص 369، ينظر ابن جني، الخصائص: جـ 2 ص 94، ابن فارس، الصحاحي: ص 97، 261، عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص 324، الزبيدي، فقه اللغة العربية: ص 141، عرار، مهدي أسعد، (2002 م) جـ 1 اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان: ص 98، الخولي، محمد علي، (2001 م)، علم الدلالة (علم المعنى)، ط 1، دار الفلاح، عمان: ص 141، عمر، أحمد مختار، (1993 م)، علم الدلالة، ط 4، عالم الكتب، القاهرة: ص 147 - 149، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً: ص 27.

لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين⁽¹⁾. ويوضحه السيوطي في المزهري، فيقول: "وقد حذّاه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة؛ واختلف الناس فيه. فالأكثر على أنه ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع من واضعين، بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في أفادته المعنيين"⁽²⁾.

أما ابن درستويه فقد ضيق هذه الظاهرة الدلالية، وأخرج منها كل ما يمكن رده إلى معنى واحد لكنه أكد وجوده، فيقول في معرض حديثه عن لفظة (وجد) واختلاف معانيها: "هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه؛ لأن سيبويه ذكره في أول كتابه. وجعله من الأصول المتقدمة، فظن من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق أن هذا اللفظ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً ولكن فرقوا بين المصادر..."⁽³⁾.

ويشيد إبراهيم أنيس بموقف ابن درستويه، فيقول: "وقد كان ابن درستويه محققاً حين أنكر معظم الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي واعتبرها من المجاز. فكلمة الهلال حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها الهلال وعن قلامة الظفر التي تشبه في شكلها الهلال وعن هلال النخل الذي يشبه في شكله الهلال لا يصح إذن أن تعد من المشترك اللفظي؛ لأن المعنى واحد في كل هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات"⁽⁴⁾.

واختلف علماء الأصول فيما بينهم حول هذه الظاهرة فمنهم من قال بوجوب وقوعها⁽⁵⁾، ومنهم من قال باستحالة وقوعها عقلاً⁽⁶⁾، والأكثر منهم على أنه

¹ سيبويه، الكتاب: ج 1 ص 24، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 13 ص 173 .

² السيوطي، المزهري: ج 1 ص 369-370 .

³ السيوطي، المزهري: ج 1 ص 269 .

⁴ أنيس، إبراهيم، (1986 م) دلالة الألفاظ، ط 6، دار المعارف، القاهرة: ص 214 .

⁵ عمر، علم الدلالة: ص 157 .

⁶ الأزهرى، شرح التصريح: ج 1 ص 32، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي: ص 112 .

واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ⁽¹⁾. وقد عرفه علماء الأصول بأنه لفظ وضع لمعنيين فأكثر وضعا متعددا⁽²⁾.

أما المحدثون اللغويون فلم ينكروا المشترك اللغوي " فيقول فندريس " إننا حينما نقول بأن لإحدى الكلمات، أكثر من معنى واحد (homonymic) في وقت واحد، نكون ضحايا الانخداع إلى حدّ ما؛ إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة، التي تدل عليها إحدى الكلمات، إلا المعنى الذي يعنيه سياق النص، أما المعاني الأخرى فتَمحى وتتبدد ولا توجد إطلاقاً؛ فنحن في الحقيقة نستعمل ثلاثة أفعال مختلفة، عندما نقول: (الخياط يقصُّ الثوبَ) أو (الخبر الذي يقصّه الغلام صحيح) أو (البدوي خير من يقص الأثر)، فإننا نستعمل في الواقع ثلاث كلمات، لا يربطها بعضها ببعض أي رباط، لا في ذهن المتكلم، ولا في ذهن السامع وربما رأى الشخص، الذي يشمل اللغة بأسرها، في تطورها واتساعها، بنظرة واحدة، أن (الريشة) التي من حديد، جاءت من ريشة الإوزة، فهي عنده كلمة واحدة، أخذت دلالتين مختلفتين على مرور الزمن، لذلك يجدر بقاموس يفخر بتتبعه لخط سير المعاني أن يضع تحت كلمة: ريشة، معنى الريشة التي من (حديد) بعد معنى ريشة (الإوزة). ولكن الفرنسي الذي يتكلم لغته اليوم، لا يرى في هذين الاستعمالين في الواقع إلا كلمتين مختلفتين، ولا يوجد شخص واحد، يحاول أن يشكو من الغموض، عند سماعه جملتين من قبيل (يعيش من كذّ ريشته) و (اجتث له ريشة)، وكل واحد يفهم دون تردد أن الكلام في الجملة الأولى، عن أحد الكتاب، وفي الثانية عن أحد الطيور، فالكلمتان مختلفتان كجميع المشتركات الأخرى⁽³⁾.

وما يهم البحث من هذه المقدمة القصيرة عن المشترك اللغوي هو إثبات التعدد الدلالي للفظة واحدة عند العرب، بغض النظر عن الاختلاف القائم بين اللغويين في وجود المشترك اللغوي أو عدم وجوده، فاللفظة العربية وبخاصة الفعل في هذا

¹ حكيم، محمد تقي، (1965م)، الاشتراك والترادف، مجلة المجمع العراقي، بغداد العدد 12 ص 76 - 80، عمر، علم الدلالة: ص 157، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي: ص 65 .

² السيوطي، المزهري ج1 ص 369، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي ص 70 .

³ فندريس، جوزيف، (1950م)، اللغة، ترجمة محمد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: ص 228، ينظر عبد التواب: فصول في فقه العربية ص 335، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي: ص 56-57 .

الفصل قد يكون لها أكثر من معنى أو دلالة وهذه أمثلة على ذلك وردت عن العرب في معنى الفعل.

فيقول السيوطي في مزهره: " وفيها يقال مَشَى يَمْشَى من المشي، وَمَشَى إذا كثرت ماشيته، وكذا أمشى لغتان فصيحتان، قال: وفي التنزيل: ﴿ أَنْ أَمْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهِتُمْ ﴾ (1). كأنه دعا لهم بالنماء . والله أعلم (2) .

ومن الأفعال أيضا " كَذَبَ " قال خدّاش بن زهير العامري - جاهلي:

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْ عِدُونِي وَعَلَّلُوا بِي الْأَرْضَ وَالْأَقْوَامَ قِرْدَانَ مَوْظَبًا

قال أبو زيد في النوادر: معنى كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أي عليكم بي.

وتجيء كذب في الحديث والشعر، قال عمر: كَذَبَ عَلَيْكَ الْحَجُّ فَرَفَعَ الْحَجَّ بِكَذِبٍ، والمعنى عليكم الحجّ، أي حجّوا وفي الحديث: ثلاثة أسفار كَذَبَنَ عَلَيْكُمْ... قال الأصمعي تقول العرب هذه الكلمة إذا أراد أحدهم الشيء... .

وقال التبريزي في تهذيبه في قول الشاعر:

وَذُبِّيَانِيَّةٌ وَصَّتْ بِنَيْهَا بَأَنَّ كَذَبَ الْقَرَّاطِ وَالْقُرُوفُ

وقال ابن خالويه في شرح الدرديعية في قوله:

كَذَبَ الْعَتِيقُ وَمَاءُ شَنْ بَارِدٌ .

هذا إغراء أي عليك العتيق والماء البارد (3).

وهو ما يشير إليه أبو علي الفارس فيقول: " وهو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل (4). فكما تتطور أصوات الكلمات وتتغير، قد تتطور معانيها وتتغير، مع احتفاظها بأصواتها وتطور المعاني وتغيرها مع الاحتفاظ بالأصوات، هو الذي ينتج لنا كلمات اشتركت في الصورة واختلفت في المعنى (5).

¹ ص: 38 / 6 .

² السيوطي، المزهر: جـ 1 ص 370، ينظر ابن جني، الخصائص: جـ 2 ص 93 .

³ السيوطي، المزهر: جـ 1 ص 382، 383، ينظر ابن فارس، الصحاحي: ص 34 .

⁴ ابن سيده، المخصص: جـ 4 ص 13 ص 173 .

⁵ أنيس، في اللهجات العربية: ص 193 .

فكلمة (قَضَى) في كتاب الله جل ثناؤه (قضى) بمعنى: ختمَ كقول جل ثناؤه:
﴿ قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ ﴾⁽¹⁾، وقضى بمعنى: أمر كقول جل ثناؤه ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ إِلَّا
تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾⁽²⁾، أي أمر. ويكون قضى بمعنى: أعلم كقول جل ثناؤه ﴿ وَقَضَيْنَا
إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴾⁽³⁾، أي أعلمناهم. وقضى بمعنى: صنع كقوله جل
ثناؤه ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾⁽⁴⁾.

وكقوله جل ثناؤه ﴿ ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ ﴾⁽⁵⁾. أي اعملوا ما أنتم عاملون وقضى:
فرغ. ويقال للميت: قضى أي فرغ⁽⁶⁾، وقال: أسررتُ الشيء أخفيته وأعلنته قال
تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ ﴾⁽⁷⁾. أي أظهرها والله أعلم⁽⁸⁾. وبعثُ
الشيء - إذا بعته من غيرك وبعثه - اشتريته، وشريتُ - بعثُ واشتريتُ وأنشد:

وباعَ بنيه بعضهم بخشارةٍ وبعثَ لذبيانَ العلاءِ بمالكا⁽⁹⁾.
أي اشتريت - وكان جرير بن الخطفي يُنشد لطفرة بن العبد:
ويأتيك بالأنبياء من لم تبع له بيتاً ولم تضرب له وقت موعِد
يريد من لم تشتر له⁽¹⁰⁾.

كل ما تقدم من أمثلة يشير إلى تعدد دلالة صيغ الفعل في العربية، حيث يدل
اللفظ على أكثر من معنى، قد يعود إلى اختلاف اللهجات العربية، فلما اختلف
الاستعمال لديهم جاء جامعو اللغات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن
يعنوا في كثير من الأحيان بإرجاع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه⁽¹¹⁾.
فقد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم يمر زمن طويل خلاله ينسى
المعنى الأصلي، وتلتزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمة في معناها الجديد دون سواه.

¹ الزمر: 42 / 39 .

² الإسراء: 23 / 17 .

³ الإسراء: 4 / 17 .

⁴ طه: 72 / 20 .

⁵ يونس: 71 / 10 .

⁶ ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة: ص 207، ينظر ابن سيده، المخصص: ج 4 س 13 ص 177، 178.

⁷ يونس: 54 / 10 .

⁸ ابن سيده، المخصص: ج 4 س 13 ص 177 .

⁹ المصدر نفسه: ص 174 .

¹⁰ المصدر نفسه: ص 175 .

¹¹ شاهين، توفيق، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً: ص 55 .

وهنا نرى لهجات اللغة الواحدة تستعمل كلمات متحدة الصورة في معانٍ مختلفة
" (1).

1. 15. 3. 2. المشترك اللفظي : اختلاف اللفظ والمعنى واحد (تعدد صيغ الأفعال).
وقد يقع التباين الدلالي بين صيغتي " فعل وأفعل "، وإذا جاء المعنى مطابقاً
لهما فيكونان من لغات مختلفة، لكن ابن درستويه يرى أنّ ذلك محال أن يأتي في
معنى واحد فيقول : لا يكون فعل أفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد،
إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان
والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين. وإنما سمعوا العرب تتكلم
بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها
وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق؛ فظنوا أنهما بمعنى واحد،
وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم. فأن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك
عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة. وليس يجيء شيء
من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو
تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه في افتراق معنى " فعل،
وأفعل " (2).

ولكن الأمثلة والشواهد التي وردت عن العرب تؤكد وجود الصيغتين بمعنى
واحد ، وإن كانتا من لغتين مختلفتين، لكنهما فصيحتان " (3). ويقول ابن منظور :
سقاها الله الغيث، وأسقاها، وقد جمعها لبيد في قوله :

سقى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأُسْقَى نَمِيرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ (4).

ويشير ابن قتيبة : إلى أن صيغة (أفعل و فعل) تأتيان في معنى واحد، فيقول
: " تقول أدخلته فدخل، وأخرجته فخرج وأفرغته ففرغ ... هذا القياس " (5).

ويروى عن الكسائي أنه كان يقول " فلما سمعت في شيء (فعلت) . إلا وقد
سمعت فيه " أفعلت " .

¹ أنيس، في اللهجات العربية:ص197 .

² السيوطي، المزهري في علوم اللغة : ج1 ص384 ، 385، ابن درستويه، تصحيح الفصح : ص 121 - 158 .

³ شاهين، توفيق، المشترك اللغوي :ص81 .

⁴ ابن منظور، لسان العرب: ج6 ص299 .

⁵ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص262 .

وأورد ابن الجبان في كتابه شرح الفصيح أدلة على تعدد صيغتي (فَعَلَ و أَفْعَلَ) : " يقال شرقت الشمس بمعنى طلعت ... أَشْرَقَتْ تُشْرِقُ إِشْرَاقًا فَهِيَ مُشْرِقَةٌ، فَأَشْرَقَتْ أَبْلَغُ مِنْ شَرَقَتْ" (1).

قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : أتجزئ " إنك لتُبْرِقُ لي وتُرْعِدُ ؟ فقال : لا، إنما هو تَبْرِقُ و تَرْعُدُ. فقلت له : فقد قال الكميت :
أَبْرِقْ وَأَرْعِدْ يَا يَزِيدُ د فَمَا وَعَيْدُكَ لِي بِضَائِرٍ" (2).

ويظهر أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً هاماً في اللهجات العربية إذا تغيرت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات دون البعض الآخر لظروف لغوية خاصة. فلما جمعت اللغة خيل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من هذه المعاني، في حين أن قبيلة أخرى تستعملها في معنى آخر والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى" (3).

بعد النظر في المشترك ترى أن هناك صيغة ترد بلفظ واحد لكنها قد تختلف في الدلالة والاستخدام والفعل " قضى " مثال عليها. وهناك صيغتان تشتركان في الجذر الواحد لكن الاختلاف يكون في زيادة همزة (فَعَلَ و أَفْعَلَ) وقد تتفق الدلالة في هاتين الصيغتين وقد تختلف وما قدم يشير إلى ذلك وكل هذا يدل على التعدد في صيغ الفعل لأمر دلالي.

¹ ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ص134 وينظر ما بعدها إلى ص148 .

² ابن جنبي، الخصائص: ج3 ص 293 .

³ أنيس، في اللهجات العربية: ص 197 .

الفصل الثاني

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في المصادر والأسماء

1. 2 المصدر:

المصدر لغة: أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أنّ المصادر كانت أول الكلام كقولك الذَّهاب والسَّمْع، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذَهَبَ ذهاباً وَسَمِعَ سَمْعاً وَسَمَاعاً وَحَفِظَ حَفِظاً⁽¹⁾.

قال ابن كيسان: اعلم أنّ المصدر المنصوب بالفعل الذي اشتقُّ منه مفعول، وهو توكيد للفعل، وذلك نحو قمت قياماً وضربته ضرباً وإنما كررته، وفي قمت قياماً وضربته ضرباً وإنما كررته، وفي قمت دليل لتوكيد خبرك على أحد وجهين: أحدهما أنّك خفت أن يكون من تخاطبه لم يفهم عنك أول كلامك، غير أنه علم قلت فعلت فعلاً، فقلت فعلت فعلاً لتردد اللفظ الذي بدأت به مكرراً عليه ليكون أثبت عنده من سماعه مره واحده، والوجه الآخر أن تكون أردت أن تؤكد خبرك عند من تخاطبه بأنك لم تقل قمت وأنت تريد غير ذلك، فردته لتوكيد أنك قلته على حقيقته، قال: فإذا وصفته بصفة لو عرّفته دنا من المفعول به، لأنه فعلته نوعاً من أنواع مختلفة خصصته بالتعريف، كقولك قلت قولاً حسناً وقمت القيام الذي وعدتك⁽²⁾.

والمصدر في كلام العرب من طريق اللغة اسم مكان، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل (مصدر) ومثله (المصدر) أما الفراء فهو بمعنى مفعول، كما قبل هذا مركب فاره، ومعناه مركوب فاره⁽³⁾. والمصدر بمعنى الصدور والصدور بمعنى الصادر أي صادر عن الفعل⁽⁴⁾.

¹ ابن منظور، لسان العرب: جـ 7 ص 302، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ 6 ص 43، الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، (د.ت)، تهذيب اللغة، تحقيق عيد السلام هارون وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة: جـ 12 ص 135.

² ابن منظور، لسان العرب: جـ 2 ص 302، ينظر ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية: ص 70.

³ ينظر الزجاجي، أبو القاسم، (1982 م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، ط4، دار النفائس، بيروت: ص 62، 63.

⁴ ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر، (1979م)، كتاب الكافية في النحو، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ 2 ص 191، 192.

فالمصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه، وليس هو بفعل محض ولا باسم محض، إذ لو كان فعلاً محضاً لا تنفي عنه التنوين. ولو كان اسماً محضاً لثني وجمع وأنت، وهو موحد في الأحوال كلها⁽¹⁾.

والمصدر في الاصطلاح اللغوي "كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول"⁽²⁾، أي اسم الحدث الجاري على الفعل⁽³⁾. يعنى بالحدث معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر، والجري في كلامهم يقال: هذا المصدر جار على هذا الفعل أي أصل له ومأخذ اشتق منه⁽⁴⁾، والزمن في المصدر زمن عام لا يتخصص في معنى حال، أو استقبال كما هو الحال في زمن الفعل⁽⁵⁾. والناظر في كتاب سيبويه وهو يتحدث عن المصدر، فهو لا يعرفه مباشرة، وإنما يوضحه توضيحاً غير مباشر، فيشير إلى معنى المصدر معنى المصدر أثناء تعريفه للفعل، فيقول "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ففيه بيان متى وقع كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث"⁽⁶⁾. فالأحداث نحو الضرب والحمد والقتل⁽⁷⁾. ويذكر أيضاً بأنّ الفعل: "إنما يذكر ليذل على الحدث"⁽⁸⁾. فالفعل والمصدر قرينان يدلان على بعضهما البعض⁽⁹⁾. والأفعال أُنقل

¹ المؤدب، دقائق التصريف: ص 44 .

² ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1990م)، كتاب اللع في العربية، حققه فايز فارس، دار الأمل، إربد: ص 28 / ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ 1 ص 23 .

³ ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو: جـ 2 ص 191، ينظر، الحويزي، عيد علي بن ناصر بن رحمه، (2002م)، مناهج الصواب في علم الإعراب، دراسة وتحقيق عبد الرحمن كريم اللامي، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان: ص 138، ينظر الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (1988م)، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط2، دار العلوم للطباعة والنشر: جـ 1 ص 193 .

⁴ الاسترلابادي، كتاب الكافية في النحو: جـ 2 ص 191 .

⁵ الساقى، فاضل، (1977م)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص 136، 120 .

⁶ سيبويه، الكتاب: جـ 1 ص 12، 36 " هناك مسألة خلافية (تدل على أصلية الفعل أم المصدر) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: جـ 2 ص 235 – 245، الاسترلابادي، كتاب الكافية في النحو: جـ 2 ص 191، 112، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ص 49، السبوطي، الأشباه والنظائر: جـ 1 ص 66، الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ص 120، 136 .

⁷ سيبويه، الكتاب: جـ 1 ص 12 .

⁸ المصدر نفسه: جـ 1 ص 34 وينظر جـ 4 ص 24 ص 45 ص 37 .

⁹ ينظر المبرد، المقتضب: جـ 3 ص 187 – 188 – 189 و جـ 3 ص 267، ابن سيده، المخصص: جـ 4 ص 14 ص 278، السبوطي، الأشباه والنظائر: جـ 1 ص 67 .

من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى⁽¹⁾، ولم يخرج الفراء عما وضعه سيبيويه لدلالة المصدر فيقول "والحمد ليس باسم إنما هو مصدر"⁽²⁾، وكل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القماش، والدُّقَّاق، والغُثَاء والحُطَام فهو مصدر. ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى، كما كان العطاء اسماً على الإعطاء. فكذلك الجُفَاء والقماش لو أردت مصدره قلت: قَمَشْتُهُ قَمَشًا، والجُفَاءُ أي يذهب سريعاً كما جاء⁽³⁾، ويرى المبرد أنّ المصدر والفعل يتفقان في دلالتهما على الحدث، والمصدر كسائر الأسماء فيقول: "المصادر كسائر الأسماء إلا أنها تدل على أفعالها"⁽⁴⁾.

وهناك تشابه بين الفعل والمصدر في الدلالة والعمل، فكلاهما يدلان على بعضهما البعض⁽⁵⁾، ويقول ابن السراج: "اعلم أنّ المصدر يعمل عمل الفعل، لأنّ الفعل اشتق منه"⁽⁶⁾، ويعرّف الجرجاني المصدر بقوله: "هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه"⁽⁷⁾. ولكن ابن هشام يعرف المصدر من دون أن يذكر زماناً، ومن دون أن يشير إلى اسم الحدث، فيقول: "المصدر الدال على مجرد الحدث"⁽⁸⁾. ويطلق ابن عصفور على المصدر بأنه اسم الفعل نحو: "ضَرَبَ" و "قِيَامَ" أو الاسم القائم مقامه.... أو اسم جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه⁽⁹⁾. ويصرح ابن مالك بتعريف المصدر، فيقول:

المصدرُ اسم ما سِوَى الزمانِ من مَدْلُولِي الفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ⁽¹⁰⁾.

¹ سيبيويه، الكتاب: ج1 ص 20 .

² الفراء، معاني القرآن : ج1 ص3 ينظر ج1 ص336 .

³ المصدر نفسه: ج2 ص62.

⁴ المبرد، المقتضب: ج3 ص 267.

⁵ المصدر نفسه : ج1 ص187.

⁶ ابن السراج ، الأصول في النحو: ج1 ص137 و ج1 ص190.

⁷ الجرجاني، عبد القاهر، (1415 هـ)، مختصر كتاب التعريفات، اختصره وراجعته قسم التحقيق والبحث العلمي بدار طويق للنشر والتوزيع الناشر، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، الناصرية: ص 111 .

⁸ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج1 ص405.

⁹ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج1 ص305 .

¹⁰ ابن مالك، محمد بن عبدالله الأندلسي، (1991 م)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ضبط النص على شروح الألفية خالد الرشيد،

ط1، دار الرشيد : ص 26 / ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ج1 ص 463 / الجباني، محمد بن مالك الطائي، (د.ت) شرح ابن

عقيل على متن الألفية، دار إحياء التراث، بيروت: ص 218 .

ويعرف ابن سيده المصدر بأنه اسم الحدث الذي تصرف منه الأفعال نحو
تَصَرَّفَ مِنْهُ ضَرَبَ يَضْرِبُ "ضَرَبٌ" والمصدر للفعل كالمادة المشتركة، وذلك سمته
الأوائل مثالا...⁽¹⁾. ويعدّ المصدر من الأسماء؛ لأنه يأخذ صفات الاسم
الإعرابية⁽²⁾. ويعبّر المبرد عن اسميته عند إرادة تعدد صيغ المصادر في الثلاثي
فيقول: " اعلم أنّ هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير
زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بالقياس"⁽³⁾.

ولم يخرج المحدثون في تعريف المصدر عن القدماء وإنما صاغوه بصيغة
مثيلة لهم. فهو اسم له من الدلالات أو مفهومان، وإن شئت فقل له مسميان أحدهما
معنوي محض، هو الحدث المجرد، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقي - لا المجازي
- لكلمة: مصدر. والمسمى الآخر لفظي، هو اللفظ الذي ننطق به، أو نكتبه، والذي
نقول في إعرابه: إنه مصدر منصوب، وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر
الحقيقي المعنوي⁽⁴⁾. ويعرفه د. عبد الصبور شاهين: بأنه اسم الحدث الذي تحمله
مادة الكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتي إلا من مادة مخصّبة لا يمكن أخذ
المشتقات منها قياساً⁽⁵⁾، وهو الذي يدل على مطلق الحدث الموجود في الفعل
المشتق منه⁽⁶⁾. والمصدر واسع الدلالة كثير تداوله في الكلام؛ لأنّ فيه من الاسم
والفعل خصائص ومعاني عدة، فهو على الرأي الراجح أصل ترجع إليه الأفعال
ويشتق منه كثير من الأسماء، وهو اسم ذو علاقة بأسماء الذوات ثم تطورت دلالاته
حتى أصبح يدل على المعنى أو ما يقال له عند النحاة معنى الحدث؛ لأنّ الأصل في
ألفاظ اللغة أنها توضع للمحسوس ثم تتحول عنه إلى المدرك بالعقل⁽⁷⁾.

¹ ابن سيده، المخصص: ج4 ص14، ابن فارس، الإيضاح العسدي: ج1 ص 193.

² سيبويه، الكتاب: ج1 ص12، ينظر المصدر نفسه: ج4 ص 218 .

³ المبرد، المقتضب: ج2 ص124، ينظر في إسناد المصدر إلى الاسم في التقسيم الكلامي، ابن السراج، الأصول: ج1 ص37،

38، وابن فارس، الصحابي، ص 83، الفارسي، الإيضاح العسدي: ج1 ص 170، ابن الأنباري، أسرار العربية: ص 70، ابن

هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 366، السيوطي، الأشباه والنظائر: ج1 ص68، ابن السراج، الأصول في النحو: ج1

ص 28، الزمخشري، المفصل ص6، أنيس، من أسرار اللغة: ص279، 281، 282 .

⁴ حسن، النحو الوافي: ج3 ص 210

⁵ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 109 .

⁶ عيد، محمد، (1991 م)، النحو المصفي، مكتبة الشباب، القاهرة: ص 427 .

⁷ الجوّاري، أحمد عبد الستار، (1974 م)، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد: ص 68.

فالمصدر عند أغلب اللغويين المحدثين ما دل على حدث مجرد من الزمان، وهو أصل جميع المشتقات⁽¹⁾.

2. 1. 1. 1. 1. 1. 2 أبنية المصادر:

ليس هناك اتفاق مطلق بين اللغويين بتأكيد قياسية أبنية المصادر كلها أو سماعتها ولكن قد يرد للفعل الواحد مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي، أو أكثر من مصدرين، أحدها قياسي، والأخرى سماعية⁽²⁾، أي أن المصادر وبخاصة الثلاثية منها مقيسة وغير مقيسة⁽³⁾. فيقول سيبويه في المصادر الثلاثية: "بأن هذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل"⁽⁴⁾، ويغلب ابن جني السماع على القياس في المصادر بقوله: "واعلم أنك إذا أدّك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة..."⁽⁵⁾.

ويُعَلَّل سبب خلاف مصادر الأفعال الثلاثية المجردة؛ لاختلاف أفعالها، أمّا غيرها من المصادر المزيدة أو الرباعية فالخلاف حولها محدود" فيقول المبرد: " فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كل فعل منها إلا على طريقة واحدة ولم تختلف مصادرهما"⁽⁶⁾. ويرى د. فاضل السامرائي أن تداخل المصادر وتعددتها يعود

¹ الجارم وأمين، علي ومصطفى، (1983 م)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، لمدرس المرحلة الثانوية: جـ 2 ص 197 / ينظر الراجحي، عبده، (1980 م)، دروس في شرح الألفية، دار النهضة العربية، بيروت: ص 63، الخويسكي، زين كامل، (1986 م)، النحو العربي صياغة جديدة، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: ص 249، غلابيني، جامع الدروس العربية: جـ 1 ص 160، السيد: المغني في علم الصرف: ص 185، 186، جنهوشني، هدى، (1995م)، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل، ط1، دار البشير، عمان: ص 123، الراجحي، التطبيق الصرفي: ص 66، حسان، مناهج البحث في اللغة: ص 214، ينظر الشيخ، أحمد محمد، (1425هـ)، أبنية الأسماء في اللغة العربية، ط1، جامعة السابع من إبريل، الجماهيرية العربية الليبية: ص 161.

² خديجة الحديثي، أبنية الصرف: ص 145.

³ ابن مالك، محمد بن عبدالله، (1990م)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن سيد ومحمد بدوي، ط1، دار الهجرة للطباعة والنشر: جـ 3 ص 471، ينظر السيوطي، همع الهوامع: جـ 6 ص 48.

⁴ سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 15.

⁵ ابن جني، الخصائص: جـ 1 ص 125، 126 و 117.

⁶ المبرد، المقتضب، جـ 1 ص 72، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ 6 ص 47.

إلى سببين: هما اختلاف لغات العرب، واختلاف المعنى⁽¹⁾. لكن المبرد يعيد سبب هذا التعدد لوقوع أبنية المصادر تحت جدول الأسماء، فيقول: "اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس"⁽²⁾. "وكان بعض اللغويين يرى الأبنية القياسية للمصادر تقع في قيمتها الدلالية فيقول الرضي: "قوله الغالب في فعل اللازم على فُعُول، ليس إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد في الأصوات والأدواء والاضطراب، فالأولى بنا أولاً أن لا نعين الأبواب من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ولا المتعدي واللازم بل نقول: "الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفعالة بالكسر كالصياغة والحياكة..."⁽³⁾. لكن سيبويه قدم لمثل هذا القياس بالدلالة على الاحتراز، فربط المصدر الدال على الاضطراب فعَلان بالفعل اللازم، وما جاء من المتعدي فهو عنده شاذ حتى لو دلَّ على معنى الاضطراب فيقول "ولا يجيء فعُله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيء نحو شَنَنْتَهُ شَنَانًا"⁽⁴⁾.

وبعدها ترى ترجيحه لقياسية أبنية المصادر الثلاثية بقوله: "والعرب ممَّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو: النفور، والشُّوب، والشَّبَّ"⁽⁵⁾. ويقول أيضاً: "ولكن الأكثر يقاس عليه"⁽⁶⁾. ويرى ابن القوطية أن من العرب من يلتزم القياس في مصادر يَفْعُلَ وأسمائه فيفتح جميع ذلك، وكل ذلك حسن⁽⁷⁾، والفعل بالفتح لازماً فُعُول⁽⁸⁾. ومما يرى فيما تقدم أن قياسية أبنية المصادر في الثلاثي تكون في بعض الصيغ وليس في جميعها، ومما جاء من المتعدي على فُعُول، لَزَمَهُ لَزُومًا شَبْهوه بَجَلَسَ جُلُوسًا، لأنَّ بناء الفعل واحد⁽⁹⁾، وكذلك في السماع وليس في مصادر

¹ السامرائي، فاضل صالح، (2005 م)، معاني الأبنية العربية، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان: ص19، 18.

² المبرد، المقتضب: ج2 ص124.

³ الرضي، شرح الشافية: ج1 ص153 "وتتركز اختلاف أبنية المصدر في الثلاثي".

⁴ سيبويه، الكتاب: ج4 ص15.

⁵ المصدر نفسه: ج4 ص12.

⁶ المصدر نفسه: ج4 ص8 وينظر ص43.

⁷ ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص19.

⁸ السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص49، ينظر الرضي، شرح الشافية: ج1 ص153، ابن عصفور، المقرب: ج1 ص135.

⁹ سيبويه، الكتاب: ج4، ص5، 6، ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 ص14، 282.

المضاعف ولا لثلاثي كله قياس يُحتمل عليه إنما ينتهي فيه إلى السماع أو الاستحسان⁽¹⁾، كل هذا يقود الباحث إلى أن صيغ أبنية المصادر للفعل الواحد تتعدد ولا تلتزم صيغة بنائية واحدة على الأغلب بل تخرج عنه إلى بناء آخر أو أبنية أخرى. فقد ذكر محمد الخضر حسين أنه " أفصح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له، فيكون للفعل الواحد مصدران، مصدر ثابت بطريق السماع ومصدر ثابت بطريق القياس"⁽²⁾. فالأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة، قد استحكمت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس⁽³⁾.

فورود السماع والقياس : أمر مسموح به عند اللغويين العرب، وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس على فَعَل مع ورود السماع بغيره⁽⁴⁾. ولهذا ليس هناك مانع عند اللغويين في تعدد صيغ أبنية المصادر، فينقل ثعلب عن الفراء قوله " إذا لم يسمع في المصدر شيء يشترك في الفَعْل والفُعُول"⁽⁵⁾، ويشار إلى هذا التعدد في صيغتي الفَعْل والفُعُول إلى تعدد اللهجات، وذلك بإسناد الأولى إلى الحجاز والثانية إلى نجد⁽⁶⁾، وقد أورد ابن منظور في اللسان ثلاثة عشر مصدراً فيقول: " قال ابن بري: المصادر في ثلاثة عشر مصدراً تقول : لَقَيْتَهُ لِقَاءً وَلِقَاءً وَتَلَقَاءً، وَلُقِيَاً وَلُقِيَاً وَلُقِيَانَا وَلُقِيَانَا، وَلُقِيَانَةً وَلُقِيَانَةً وَلُقِيَاً وَلُقِيَاً وَلُقِيَاً"⁽⁷⁾. كما ذكر أبو حيان للفعل (لقي) أربعة عشر مصدراً⁽⁸⁾. وذكر للفعل (شنىء) ستة عشر مصدراً، وهو أكثر ما حفظ لفعل من المصادر⁽⁹⁾. وورد عن العرب ما فيه ثلاث لغات، الوجدُ والوجدُ

¹ ابن القوطيه، كتاب الأفعال:ص16، ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 ص14 ص285 .

² حسين، محمد الخضر، (1983م)، القياس في اللغة العربية، ط2، ص52 .

³ المرجع نفسه: ص53.

⁴ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ص223 .

⁵ ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (1980م)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط4، دار المعارف، القاهرة: ص227.

⁶ الرضي، شرح الشافية: ج1 ص152.

⁷ ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص317.

⁸ أبو حيان، البحر المحيط ج1 ص62، ينظر عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة: ق1 ج2 ص661 .

⁹ أبو حيان، البحر المحيط: ج3 ص10 .

والوجدُ : من المقدره، فأجاز فيها الفتح، والضم، والكسر⁽¹⁾. وقرأ الفراء مصدر وُجِدَ باللغات الثلاث⁽²⁾، في قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ﴾⁽³⁾. وقد تتعدد المصادر سواء أكان قياساً أم سماعاً لقيمة دلالية مثل خطبتُ المرأةُ خطبةً حسنةً، وخطبتُ على المنبر خطبةً. الأولى بالكسر، والثانية بالضم وجعلها جميعاً مصدرين⁽⁴⁾.

وهناك كمّ هائل من صيغ المصدر، يعود هذا الكم إلى تعدد الصيغ التي تعود إلى السماع والقياس معاً. وهذا التعدد دفع العلماء إلى ملاحظة اطراد بعض الأمثلة بالنسبة لأفعالها فأسموه (القياس) وعدم اطراد بعضها الآخر وهو عندهم (السماعي)، فإمكانية تعدد المصادر للفعل الواحد فيأتي معه المصدر المقيس ومصدر آخر مسموع⁽⁵⁾.

ويشير ابن القوطية إلى أربعة عشر بناء للمصدر الثلاثي لبنائين آخرين فيقول: "ومصادر الثلاثي كلها تأتي على فَعَلٍ وَفَعَلَ، وَفَعِلٌ، وَفُعُولٌ، وَفَعَالٌ، وَفَعَالٌ، وَفُعُولٌ، وَفَعَلٌ، وَفَعِلٌ وَفُعُولٌ، وَفَعَلَانٌ، وَفَعِلَانٌ، وَفَعَلَانٌ، وَفَعِلَانٌ، وَفُعُولَانٌ، وَفَعَلَانٌ، وَفَعِلَانٌ، وَفُعُولَانٌ... وقد يأتي المصدر قليلاً على فُعَلَى، وَفَعَلَى"⁽⁶⁾، وكذا في الرباعي⁽⁷⁾، وهذا يدل على تعدد صيغ الأبنية الصرفية للمصدر وتعدد الصيغ للبناء الواحد للمصدر. والمصدر لا يُدْرِك إلا بالسماع. فإذا ورد عليك فِعْلٌ واقع من فَعَلٍ يَفْعَلُ، أو فَعَلَ، يَفْعَلُ ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على الفَعَلِ، أو على (الفُعُولِ). فالفَعَلُ مذهب أهل نجد والفُعُولُ: مذهب أهل الحجاز وتميم وأشباهه⁽⁸⁾، ... فإذا كان الفعل على: فَعَلَ يَفْعَلُ، خرج مصدره على (فَعَلٍ) نحو: القَطْعِ، والتَّعَبِ، وعلى (فَعَالٍ) نحو: الذَّهَابِ. وعلى (فُعُولَةٍ)

¹ البطليوسي، محمد عبدالله بن محمد بن سيد، (1990 م)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد،

ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: ق3 ص 144.

² المصدر نفسه: ق3 ص 144 .

³ الطلاق: 65 / 6.

⁴ البطليوسي، الاقتضاب: ق3 ص 148.

⁵ ينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1 ص 223 ، 224 .

⁶ ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص 17 ، ينظر السيوطي، همع الهوامع : ج6 ص 48-52، السيوطي، المزهر: ج2 ص 96.

⁷ ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص 19، 20، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 151 - 153.

⁸ ينظر ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص 152 .

نحو: كُؤِوْحَة. وعلَى (مَفْعَلَة)، نحو: مَنَفَعَة. وعلَى (فَعَال) نحو: مُزَاج. وعلَى (فُعْلَان) نحو: رُجْحَان. وعلَى (فَعْلَان) نحو: كَهَذَان. وعلَى (فَعَوِل) نحو: جُؤُوظ. وعلَى (فَعَالَة) نحو: شَفَاعَة. وعلَى (فِعَال) نحو: طِمَاح. وعلَى (فَعْلَة) نحو: نَصِيحَة، وعلَى (فَعَالَة) نحو: دُعَابَة، وعلَى (فِعِل) نحو: خَدِيع... وعلَى (فَعَالَة) نحو: قِرَاءَة⁽¹⁾، وقد يعود هذا التعدد لمعيار لهجي فينقل عن الفراء قوله: " قال الفراء : إذا جاءك فعل بفتح الفاء والعين مما لم يسمع مصدره فجعله فَعَالاً للحجاز وفُعُولاً لنجد"⁽²⁾. ويذكر أبو حيان أن المصدر " براء " بفتح الباء لهجة لأهل العالية، أي عالية نجد وهي من البيئة البدوية⁽³⁾. والمصدر " زَعْم " بفتح وضم، الضم لهجة لبني أسد ، والفتح لغة الحجاز⁽⁴⁾.

2. 1. 2 أبنية المصادر القياسية والسماعية:

اهتم القدماء بأبنية المصدر و صنفوها من حيث العدد إلى ثلاثي وغير الثلاثي وخلال تصنيفهم لها كانت آراؤهم تتناقل الأبنية السماعية والقياسية من دون الإشارة المباشرة لها⁽⁵⁾ لكنّ وضوح هذه القضية يأتي من خلال طرح الأبنية والإشارة إلى استخدامها .

فالمصدر القياسي : وهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلموا بها. وهو الأصل الذي تطرد عليه مصادر كل باب⁽⁶⁾.

ويشير سيبويه إلى أبنية المصادر القياسية فيقول : " وقد قالوا أتباعي القياس"⁽⁷⁾، ويتبع المبرد المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف ويحكم عليها

¹ المؤدب، دقائق التصريف:ص47، 48 وينظر ص49 ، 58.

² الرضي، شرح الشافية: ج1 ص151- 152 .

³ أبو حيان، البحر المحيط: ج8 ص11، ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص355، الزجاجي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية:ص202 .

⁴ أبو حيان، البحر المحيط : ج4 ص227 .

⁵ الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص147 .

⁶ المرجع نفسه: ص145 .

⁷ سيبويه، الكتاب:ج4 ص8، وينظر صيغة فَعَال، ابن سيده، المخصص : ج4 ص14 ص282 .

بالتقياس فيقول: " وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد "(1).

ويشير الرضي إلى المصادر المقيسة بقوله: " يعني بقياس المصادر المتشعبة ما مرّ في شرح الكافية من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ، فيكون للجميع قياس واحد "(2).

ويرى أبو حيان أن فَعَلَ من القياس فيقول: " وأما من فَعَلَ فهو المصدر المقيس "(3).

" فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَلَ يَفْعَلُ و فَعَلَ يَفْعِلُ ، و فَعَلَ يَفْعَلُ و يكون المصدر فَعَلًا والاسم فاعلاً " ويبين ابن سيده المصدر الغالب : " إنَّ الغالب على مصادر هذه الأقسام الثلاثية التي هي فَعَلَ يَفْعَلُ و فَعَلَ يَفْعِلُ و فَعَلَ يَفْعَلُ أن يجيء على فَعَلَ "(4).

وهكذا يغلب الرضي صيغة بعض المصادر فيقول: "والغالب في فَعَلَ اللازم على فُعُول "(5)، ويراه ابن سيده بأنه الأصل المطرد فيقول: " والأصل في مصدر الثلاثي الذي لا يتعدى مما هو على فَعَلَ يَفْعَلُ أو يَفْعِلُ أن يجيء على فُعُول نحو قَعَدَ قُعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا فهذا الأصل المطرد "(6).

ويرى الرضي أن المطرد من غير الثلاثي الفَعَلَّة في قوله: " الفَعَلَّة هو المطرد دون الفَعَلان "(7). أما ابن يعيش فيرى الأصل في مصادر المتعدى من الثلاثي أن يكون على فَعَلَ فيقول: " والأصل منها فيما كان متعدياً فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين نحو ضَرَبَ و قَتَلَ وعليه مدار الباب "(8)، ويصرح سيبويه بأن مصدر

¹ المبرد، المقتضب: جـ 2 ص 124 .

² الرضي، شرح الشافية : جـ 1 ص 163 .

³ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ص 222 .

⁴ ابن سيده، المخصص: جـ 4 ص 14 ص 278 .

⁵ الرضي، شرح الشافية: جـ 1 ص 153 .

⁶ ابن سيده، المخصص : جـ 4 ص 14 ص 280، ينظر السيوطي، همع الهوامع: جـ 6 ص 48 .

⁷ الرضي، الشافية : جـ 2 ص 178 .

⁸ ابن يعيش، شرح المفصل: جـ 6 ص 47 .

" فاعل " الذي لا ينكر أبداً مُفاعلة " (1)، المصدر على أفعلت ، إفعالاً أبداً " (2).
وتجري في أكثر الثلاثي المزيد فيه و الرباعي على سنن واحد " (3).

2. 1. 3. أبنية السماع:

والمصدر السماعي، هو الذي يسمع في الفعل خارجاً على الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه، وهذا النوع من المصادر لا يكون مطرداً فيما شابهه من الأفعال إذ لا نستطيع أن نقيس عليه الأفعال التي جاءت عن العرب، ولم نسمع مصادرهما، وهو يحفظ من الفعل نفسه ولا يقاس عليه غيره " (4).

والملاحظ من ابنية هذه المصادر أنّ اللغويين أطلقوا عليه مصطلحات عدة منها السماع فيقول سيبويه : " قالوا الشَّبَع فلم يجيئوا به نظائره وهذا لا يجسر عليه إلا بسماع " (5). ويطلق عليه سيبويه النادر فيقول، فإنما هذا نادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها " (6).

ويطلق عليها ابن جني في الخصائص الشاذ فيقول : " جعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفراد عن ذلك إلى غيره شاذاً " (7). ويقول الرّضي : " وقد شذّ في الثلاثي حرفان لم نحذف منهما الزوائد ولم يردّا إلى بناء فعله " (8).

ويذكر الرضي مصطلح غير القياس لبعض أبنية المصدر فيقول : " وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي أو جرى فيه تغيير " (9).

¹ سيبويه، الكتاب : جـ 4 ص 45، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ، جـ 6 ص 48، ابن سيده، المخصص: جـ 4 ص 14 ص 280 .

² سيبويه، الكتاب : جـ 4 ص 78 .

³ الزمخشري، المفصل: ص 219 .

⁴ الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 145 .

⁵ سيبويه، الكتاب : جـ 3 ص 538، وينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب: جـ 1 ص 128 .

⁶ سيبويه، الكتاب : جـ 4 ص 8، ينظر ابن سيده، المخصص: جـ 4 ص 14 ص 280 .

⁷ ابن جني، الخصائص: جـ 1 ص 97 .

⁸ الرضي، شرح الشافية: جـ 1 ص 180 .

⁹ المصدر نفسه: جـ 1 ص 163 .

2. 1. 4 الأبنية السماعية:

وقد أشار سيبويه إلى المصادر السماعية بمصطلحات عدّة مثل السماع⁽¹⁾، والنادر⁽²⁾، والشاذ⁽³⁾، وغير قياسي⁽⁴⁾.
والمصدر المستعمل⁽⁵⁾، وقد جاء⁽⁶⁾، وغير المطّرد⁽⁷⁾، والغريب⁽⁸⁾، ولغة العرب⁽⁹⁾، والدخول في الباب⁽¹⁰⁾، ويذكر سيبويه في الأبنية السماعية لمصدر المستعمل فيقول: " وقالوا أتيتّه إتيانه ولقيته لقاءه واحده فجاعوا به على المصدر المستعمل⁽¹¹⁾. وهذه الأبنية تؤكد التعدد الذي سيناقدش في هذا الفصل، لأنّ الحكم فيها ليس قاطعاً في صياغة المثال على بناء ما، لشيوعه وكثرة نظائره، وقد يخالف قواعد اللغويين ولهذا تجد أنهم استخدموا مصطلحات عدة لمثل هذا البناء منها الاستحسان⁽¹²⁾، والتداخل و الخروج⁽¹³⁾، والأشهر⁽¹⁴⁾، والجواز⁽¹⁵⁾، وإن لم يكن مطرداً... ولا يقاس على ما جاء⁽¹⁶⁾.

2. 1. 5 تعدد أبنية المصدر:

إن المتبع للمؤلفات اللغوية من معاجم وكتب في اللغة، يتبين حقيقة تعدد صيغ المصادر في اللغة العربية، وهذا التعدد لا يحصى بالسهولة؛ بل من الصعب

¹ ينظر سيبويه، الكتاب: ج3 ص538، الرضي، شرح الكافية: ج2 ص192، أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1 ص128، السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص48.
² ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص8، ابن سيده، المخصص: ج4 ص14، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص159.
³ ينظر ابن جنّي، الخصائص: ج1 ص97، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص180.
⁴ ينظر الرضي، شرح الشافية: ج1 ص163.
⁵ سيبويه، الكتاب: ج4 ص4، 6، 7، 8، 9، 10، 45، ابن يعيش، شرح المفصل: ج6 ص57.
⁶ سيبويه، الكتاب: ج4 ص5 / ينظر ج6، 7، 8، 9، 10.
⁷ المصدر نفسه: ج4 ص42.
⁸ الرضي، شرح الشافية: ج1 ص179، 180.
⁹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص31.
¹⁰ المصدر نفسه: ج4 ص12، 6، 46.
¹¹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص45، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: ج6 ص57.
¹² ابن جنّي، الخصائص: ج1 ص133.
¹³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص46.
¹⁴ ينظر الرضي، شرح الكافية: ج2 ص192، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص179 - 180.
¹⁵ الرضي، شرح الشافية: ج1 ص153.
¹⁶ المصدر نفسه: ج1 ص165، 166.

إحصاؤه، فالجذر اللغوي الواحد تتعدد مصادره بحيث تكثر أو تقل تبعاً للهجة أو الدلالة وقد اهتم اللغويون العرب بهذا التعدد كثيراً كما تقدم، ورصدوا منها الكثير الكثير، فمنها ما ضبط بالقياس، ومنها ما ترك للسمع. فيورد أبو حيان أربعة عشر مصدراً للفعل لقي، فيقول: "اللقاء استقبال الشخص قريباً منه والفعل منه لقي يلقى، وقد يقال لاقى وهو فاعل بمعنى الفعل المجرد، وسمع للقي أربعة عشرة مصدر قالوا لقي لقياً ولقية ولقاء ولقاء ولقاء ولقى ولقى ولقياء ولقياء ولقياء ولقيانا ولقياناه وتلقاء" (1). والسيوطي أحصى من هذا الفعل عشرة أبنية فيقول: "ليس في كلامهم مصدر على عشرة ألفاظ إلا مصدر واحد، وهو لقيت زيدا لقياء، ولقياء، ولقياً، ولقياً، ولقياً، ولقياً، ولقياً، ولقياناً، ولقياناً، ولقياناً، ولقياناً" (2). ولا تقل لقياءً لأنها مؤلدة ليست من كلام العرب" (3). وقد جاء على تسعة: مكث مكثاً، ومكثاً، ومكثاً، ومكثاً، ومكثاناً، ومكثى، ومكثياً، ومكثة. وجاء أيضاً: تم الشيء تمّاً، وتمّاً وتمّاً، وتمّاً، وتماماً، وتمامة، وتتمّة، وتماماً، وتمّة" (4).

وأورد أبو حيان للفعل شنى ستة عشر مصدراً يقول في ذلك "الشنان البغض وهو أحد مصادر شنى يقال شنى يشناً وشناناً مثلثى الشين، فهذه ستة وشناء وشناء وشناء وشنأة وشنأة ومشناة ومشنئة ومشنئة وشناناً وشناناً فهذه ستة عشر مصدراً وهي أكثر ما حفظ للفعل" (5).

كما يورد الصّغاني عدّة مصادر للفعل "رَجَفَ" رَجَفَ الشيء يَرْجُفُ رَجْفًا ورجفانا ورجوفاً، ورجيفا ورجوفاً" (6).

¹ أبو حيان، البحر المحيط: جـ 1 ص 62، ابن منظور، لسان العرب: جـ 12 ص 317، ينظر ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح: ص 281.

² السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ 2 ص 83، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 311، ابن منظور، لسان العرب: جـ 2 ص 317.

³ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 311.

⁴ السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ 2 ص 83، ابن منظور، لسان العرب: جـ 2 ص 52 مادة تم، ابن منظور، لسان العرب: جـ 13 ص 158 مادة مكث.

⁵ أبو حيان، البحر المحيط: جـ 3 ص 410، ابن منظور، لسان العرب: جـ 7 ص 207 مادة شنى.

⁶ الصّغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، (1981م)، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية: ص 202، 203، ابن منظور، لسان العرب: جـ 5 ص 153.

وظاهرة تعدد المصادر شائعة شيوع الأفعال لارتباطها الكلي فيها ، فيورد ابن سيده في مخصصه عنوانا يدل على التعدد وسمه بـ " باب مصادر مختلفة الأبنية متفقة الألفاظ صغتُ على ذلك للفرق "(1)، كما يورد تعدد الصيغ في أكثر من موقع في المخصص "(2)، وقد وردت هذه الظاهرة في كتب كثيرة نورد منها على سبيل الحصر "(3). فمصدر الفعل الواحد يجيء في صيغ متعددة، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً، كمصدر تم، أو عشرًا كمصدر لقي "(4)، وأكثر من ذلك ما تقدم .

وقد نسب التعدد إلى الجهد الفردي فيقول برجشتراسر : " وكل شاعر من الشعراء المتقدمين كان يجوز له أن يرتجل الأسماء الجديدة على الأوزان المعروفة، فكانت الكلمة تستخدم مرة واحدة في بيت من الشعر ثم تنسى متى نسي ذلك البيت : فكانت جملة الأسماء غير محددة بل قابلة للزيادة والنقصان في كل آن، وكان عدد من الأسماء غير منته يوجد في القوة، وإن لم يكن موجوداً في الفعل والحقيقة "(5).

وقد يعود التعدد في أبنية مصادر الثلاثي إلى التعدد والاختلاف في أبنية أفعالها، يقول المبرد : " اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد، وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس. وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد؛ لأن الفعل منها لا يختلف والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ، فلذلك اختلفت مصادرهما ، وجرت مجرى سائر الأسماء "(6).

ويذهب ابن درستويه إلى ما ذهب إليه المبرّد في تعدد المصادر ؛ لكنه يعرّج على عامل آخر له علاقة في المعنى والدلالة فيقول : " وفيه أفعال مختلفة الأمثلة، جرت مصادرهما على حسب اختلاف الأفعال، وأفعال مختلفة تختلف مصادرهما

¹ ابن سيده ، المخصص : ج4 س 14 ص 337 ، 338 .

² ينظر المصدر نفسه : ج4 س 14 ص 276 - 321 ، ج4 س 15 ص 363 - 415 .

³ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 3 - 193 ، وينظر ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 349 - 421 ، ابن هشام اللخمي ، كتاب شرح الفصح : ص 101 - 119 ، ابن درستويه ، كتاب تصحيح الفصح : ص 187 - 201 ، ابن الجيبان ، شرح الفصح ص 164 - 195 ، والمعاجم العربية كمعجمين منظور ، لسان العرب ومعجم الجوهري ، الصحاح .

⁴ حسنين ، القياس في اللغة العربية : ص 50 ، 51 .

⁵ برجشتراسر ، التطور النحوي : ص 51 .

⁶ المبرد ، المقتضب : ج2 ص 124 .

لاختلاف المعاني فيها والمفعولين، والفاعلين⁽¹⁾. والملاحظ أنّ القدماء ركّزوا على ظاهرة تعدد المصادر الثلاثية لاختلاف أفعالها، لكن تعدد المصادر غير الثلاثية من المزيد والرباعي، فاعتبروها من باب واحد، ويحاولون إعادة الصيغة إلى بنائها الأصلي، وذلك من خلال قوانين وضعوها تعود إلى التقدير والقلب والحذف والتعويض،⁽²⁾ فالأخفش يشير إلى هذا التعدد فيقول: "اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أوّل ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس"⁽³⁾.

ويشير الرضي نقلاً عن الفراء إلى هذا التعدد ويسنده إلى معيار لهجي فيقول: "قال الفراء: إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز وفُعُول لنجد"⁽⁴⁾. ويذكر أبو حيان أن المصدر "براء" بفتح الباء لهجة لأهل العالية، أي عالية نجد، وهي من البيئة البدوية⁽⁵⁾. ويورد المصدر "زعم" بفتح وضم، والضم لهجة لبني أسد، والفتح لغة الحجاز وهذا الاختلاف في القراءات يعود إلى خصائص لهجية⁽⁶⁾. فيما سبق نلاحظ أنّ التعدد في صيغ المصدر للجذر الواحد يأتي لمعايير عدة منها اللهجي والصوتي والدلالي. ولهذا يذكر سيبويه مثل هذا التعدد للجذر الواحد في ثنايا كتابة طورا تحت "باب ما قيس من المتعل من بنات الياء والواو، ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من المعتل"⁽⁷⁾، أو تحت "باب" تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع الذي هو على مثال مفاعل ومفاعيل⁽⁸⁾، فاللغة ليست قوالب جامدة بل هي استخدام وممارسة يقول فنديس: "إن السبب في التغييرات الصرفية ليس في الكليات العقلية، بل في استعمال اللغة لهذه الكليات"⁽⁹⁾.

¹ ابن درستويه، تصحيح الفصح: ص 362.

² ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص79 - 86، ابن يعيش، شرح المفصل: ج6 ص48، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص164 - 168، 178.

³ السيوطي، المزهر في علوم اللغة: ج1 ص55 - 56.

⁴ الرضي، شرح الشافية: ج1 ص151 - 152.

⁵ أبو حيان، البحر المحيط: ج8 ص11، ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص355، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص202.

⁶ أبو حيان، البحر المحيط: ج4 ص227، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص202.

⁷ سيبويه، الكتاب: ج4 ص406 وما بعدها.

⁸ المصدر نفسه: ج4 ص415، وينظر المبرد، المقتضب: ج1 ص69 - وينظر ص199 - 200.

⁹ فنديس، اللغة: ص203.

وقد بين سيبويه التعددات التصريفية لبنية الكلمة أثناء حديثه عن الصفة والاسم فيقول : " قد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر، يعني في مثل : إمخاض وإسلام، وهو في المصادر أكثر. وإنما جاء صفة في موضع واحد، وقالوا إسكاف. وأفعل نحو أحمَر وأصْفَر، وهو في الصفة أكثر منه في الاسم، وقالوا أَفْكَلٌ وَأَبْدَعُ فكل واحد منهما يعوّض إذا اختص أو كثر فيه البناء لما قل فيه من غير ذلك من الأبنية، ولما صرف عنه من الأبنية" (1). وقد أدرك المحدثون تعدد الصيغ وربطها بالعملية الاشتقاقية يقول تمام حسان : " تلك كانت وجهة النظر الصرفية إلى المسألة ، وهي وجهة نظر تجعل بعض الصيغ أصلاً ، وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه، وتقتض أن كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر أو في صورة الفعل الماضي ثم عكف الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها، حتى تصل اللغة إلى مرحلة تستنفذ فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة أو تتوقف عن الاشتقاق لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الصرفية الممكنة. وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض، والمعروف أن بعض المواد يتسع لعدد من الصيغ الاشتقاقية أكثر مما يتسع البعض الآخر أو بعبارة أخرى قد توجد صيغة مستعملة في مادة مهجورة في مادة أخرى ، وصيغة " فَعَلَ " من مادة " وَقَعَ "، ولا توجد من مادة " وَدَعَ "، وقد تتحقق المطاوعة من " كسر " بصيغة " انْفَعَلَ "، ولا تتحقق بهذه الصيغة من " ركب "؛ لأنّ هذه الصيغة وتلك مهجورتان في المادتين " ودع " و" ر ك ب " على الترتيب" (2). فالمصدر يرتبط بفعله إرتباطاً وثيقاً لا يخرج عن إطاره في تصريف أبنيته، فإذا تعددت أبنية الفعل تعددت أبنية المصدر، فالتداخل حاصل بينهما . وبعد فإن التعدد في المصدر كثير في العربية، لكنّ البحث سيدرس معظم صيغ المصدر التي حصل فيها الاشتراك بين بعضها البعض فأفضى هذا الاشتراك إلى التعدد.

¹ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 250 ، وينظر ابن جني ، الخصائص: ج1 ص 54 .

² حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص 167 .

2 . 1 . 5 . 1 تعدد صيغة المصدر " فَعَلَ، فَعِلَ " :

إنّ الناظر في هذا المصدر يجده متعدد الصيغ⁽¹⁾، وهو أصل مصادر الأفعال الثلاثية المجردة، والسبب أنه أقلّ الأصول والفتحة أخفّ الحركات⁽²⁾، وقد عد من المصادر القياسية⁽³⁾. وقد ورد منه متعدداً حُلِبَتِ النّاقَة و الشاة حَلَباً⁽⁴⁾، وقد حُلِبَتِ نَاقَتُكَ تُحَلَبُ حَلَباً إذا استدر منها اللبن، وحَلَبَ يَحْلُبُ حَلَباً إذا جَسَّ على ركبتيه⁽⁵⁾. وأشار ابن قتيبة إلى هاتين الصيغتين (فَعَلَ، فَعِلَ) إلى أنهما لغتان، " شاةٌ يَبَسُّ و يَبَسُّ، إذا لم يكن لها لبن، و " طريق يَبَسُّ و يَبَسُّ، أي يابس⁽⁶⁾.

وأشار إلى ذلك ابن جني في منصفه بقوله: " لا تتوهم أن أصل قصّ قصص ثم أسكنوا الأولى و أدغموها في الثانية، لأنه لو كان كذلك لما اطرده عنهم إظهار فَعَلَ وهو من السعة على ما لا خفاء به، وإنما هما لغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف نحو قولهم نَشَرَ ونَشَرَ⁽⁷⁾.

وقد ورد هذا المصدر في القرآن الكريم مفتوح العين والقياس تسكين العين⁽⁸⁾، في قوله تعالى: " ﴿ أَوْ يُصْبِحُ مَأْوَاهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا ﴾⁽⁹⁾. وقد يشترك الاسم والمصدر بهذه الصيغة من التعدد والعجب: أصل الذنب. والعجبُ مصدرٌ عجب... والجذبُ: مصدر جذبت والجذبُ الجُمَار⁽¹⁰⁾، ففي الأمثلة السابقة صنعت صيغة " فَعَلَ " على أنه مصدر و " فَعِلَ " على أنه مصدر و " فَعَلَ " على أنه اسم، والعكس كذلك⁽¹¹⁾، ويقال " وَقَدَّتْ عَيْنُهُ تَقْدَى قَدْيًا: إذا رمت بالقذى... وَقَدِيْتُ

¹ السيوطي، المزهر في علوم اللغة: ج2 ص 96.

² جنهوييتشي، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل: ص 125.

³ الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 147.

⁴ ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (1979 م)، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، ط2، مكة المكرمة: ص 86، وينظر ابن الجبان، شرح الفصيح حَمَ حَلَمَ حَلْمَ: ص 175.

⁵ ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ص 125، وينظر ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح: ص 107.

⁶ ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري، (1988 م)، أدب الكاتب، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص 349، ينظر ابن السكيت: إصلاح المنطق: ص 95.

⁷ ابن جني: المنصف: ج2 ص 306، 305.

⁸ ينظر ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ص 86.

⁹ الكهف: 18 / 41.

¹⁰ ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 38.

¹¹ المصدر نفسه: ص 38 - 71.

تَقْدَى قَدَى فَهِيَ قَدِيَّةٌ⁽¹⁾، على أن قَدَى بسكون الذال صيغة للمصدر، وصيغة قَدَى بفتح الذال اسم للمصدر⁽²⁾. قال أبو الفتح: قد كثر مجيء المصدر على فَعَل ساكن العين، واسم المفعول على فَعَل مفتوحها، وذلك قولهم: النَقْضَ للمنقوض، والخَيْطَ المصدر والخَيْطَ الشيء المَخِيوطُ، والطرْدُ المصدر والطرْدُ المطرود، وإن كان قد يستعمل مصدرًا، نحو الحَلْبِ والحَلَبِ: فقراءة الجماعة⁽³⁾. وقد ورد عن الفراء أن صيغة "فَعَل" في المصدر، فخففة من فَعَل، وأو أن "فَعَل" متقلبة عن فَعَل "وأكثر ما يكون هذا فيما ثنائية أحد أحرف الحلق. ففي قوله تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾⁽⁴⁾. يقول الفراء "وقوله دَأْبًا، وقرأ بعض قرائنا سبع سنين دَأْبًا: فَعَلًا وكذلك كل حرف فتح أوله وسكن ثنائية فتقلبه جائز إذا كان ثنائية همزة أو عيناً أو غيناً أو حاء أو خاء أو هاء"⁽⁵⁾.

ويعلل ابن درستويه جواز الفتح والتسكين فيقول "أهل اللغة وأكثر النحويين يقولون كل ما كان الحرف الثاني منه حرف حلق جاز فيه التسكين والفتح نحو الشَعْر والشَعْر والنَهْر والنَهْر " وقال الحدّاق منهم: ليس ذلك صحيحاً، ولكن هذه كلمات فيها لغتان، فمن سكن من العرب لا يفتح، ومن فتح لا يسكن إلا في ضرورة شعر، والدليل على ذلك في كلام كثير ليس في شيء منه من حروف الحلق شيء، مثل: القَبْضُ و القَبْضُ، فإنه جاء فيها الفتح والإسكان، قال: ومما يدل على بطلان ما ذهبوا إليه أنه قد جاء في النطق أربع لغات، فلو كان ذلك من أجل حروف الحلق لجازت هذه الأربعة في الشعر والنهر، وفي كل ما كان فيه شيء من حروف الحلق"⁽⁶⁾.

¹ ابن الجبان، شرح الفصيح: ص 176، ينظر ابن سيده، المخصص: ج4 س 14 ص 338 .

² منصور، أبنية المصدر: ص 156 .

³ ابن جني، المحتسب: ج2 ص 62 وينظر في صيغ آخر، ابن سيده، المخصص: ج4 س 14 ص 338 .

⁴ سورة يوسف: 12 / 47.

⁵ الفراء، معاني القرآن: ج2 ص 47.

⁶ السيوطي، المزهر: ج2 ص 109.

وهكذا رأى ابن جني ما كان ثانية حرف من حروف الحلق فعلى صيغتين
 فَعَلَ وفَعَلْ فيقول " فأما ما كان ثانية حرف من حروف الحلق فإنهم يقيسونه ويقولون
 إن شئت فحرك وإن شئت تسكن ويجعلون الأمر في ذلك مردوداً إلى المتلكم⁽¹⁾.
 وفي قوله تعالى ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ ﴾⁽²⁾. ويقرأ بإسكان
 الهمزة وفتحها، والفعل منه دَأْبٌ دَأْبًا ودَيْبٌ دَأْبًا، ويقرأ بألف من غير همزة على
 التحقيق⁽³⁾.

ويدلل ابن جني على أن هذه الصيغ يعود إلى لغات عدة فيضرب مثلاً على
 قَصَّ وقَصَصَ ونَشَرَ ونَشَرَ فيقول: " لا تتوهم أن أصل قَصَّ قَصَّ قَصَصَ، ثم أسكنوا
 الأولى وأدغموها في الثانية، لأنه لو كان كذلك لما اطرده عنهم إظهار فَعَلَ وهو من
 السعة على ما لا خفاء به، وإنما هما لغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف نحو
 قولهم لهم نَشَرَ ونَشَرَ⁽⁴⁾. وروى حفص عن عاصم " دَأْبًا " بفتح الهمزة، وقرأ
 الباقر " دَأْبًا " ساكنة، وهما لغتان. الدَّأْبُ والدَّأْبُ مثل النَّهْرُ والنَّهْرُ والسَّمْعُ،
 والسَّمْعُ، وكلُّ اسم كان ثانية حرفاً من حروف الحلق جاز حركته وإسكانه⁽⁵⁾، وفي
 قوله تعالى: ﴿ كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾⁽⁶⁾، وهذا مثله⁽⁷⁾.

وقال آخرون: الدَّأْبُ: الاسم، والدَّأْبُ: المصدر قال الكمي:

هَلْ تَبْلَغُنِيكُمْ الْمَذْكُورَةُ الِ وَجَنَاءُ وَالسَّيْرُ مَنِي الدَّأْبِ⁽⁸⁾.

وفيها قراءة ثالثة: كان أبو عمرو إذا أدرج القراءة لم يهزم سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا⁽⁹⁾. وهما
 مصدران عند أبي حيان⁽¹⁰⁾. ويشير ابن جني إلى أنهما لغتان فيقول " لا تتوهم أن
 أصل قَصَّ قَصَصَ ثم أسكنوا الأولى، وأدغموها في الثانية ؛ لأنه لو كان كذلك لما

¹ ابن جني، المنصف: جـ 2 ص 306.

² يوسف: 47/ 12 .

³ العكبري، إملاء ما من به الرحمن: جـ 2 ص 54، وينظر عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق 2 جـ 2 ص 749.

⁴ ابن جني، المنصف جـ 2 ص 305 - 306 .

⁵ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ 1 ص 310، وينظر جـ 1 ص 172 من الكتاب نفسه.

⁶ آل عمران: 11 / 3 .

⁷ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ 1 ص 311.

⁸ المصدر نفسه: جـ 1 ص 311 .

⁹ المصدر نفسه: جـ 1 ص 311 .

¹⁰ أبو حيان، البحر المحيط: جـ 5 ص 315 .

أطرد عنهم إظهار فعل وهو من السعة على ما لا خفاء به وإنما هما لغتان بمنزلة غيرها من غير المضاعف "... فحروف الحلق لا تحرك ساكناً ولا تسكن متحركاً، بل لعمرى إنه يراد بها الإنباع وتجانس الصوت"⁽¹⁾.

وما يشير إليه سيبويه : من أنَّ فَعَلَ تُخَفَّفُ إِلَى فَعَلٍ فيقول: " وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاءوا به على فَعَلٍ... وذلك قولك: سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا، وَهَدَأَ الليل وَيَهْدَأُ هَدَاءً، وَعَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا ، وَحَرَدَ يَحْرُدُ حَرْدًا وهو حارد. وقولهم فاعل يدلُّك على أنَّهم جعلوه من هذا الباب وتخفيفهم الحَرَدَ "⁽²⁾، غير أن ابن جنى لا يرى تخفيفاً " فَعَلَ " وتحويلة إلى " فَعَلٌ " ويعتبرها مرفوضة.

فيقول " وهذا التسكين لم نجده في المفتوح البتة "⁽³⁾، ولا يجوز ابن جنى قراءة " مَرَضٌ " مخففة من مَرَضٍ في قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾⁽⁴⁾. فيقول: " لا يجوز أن يكون "مَرَضٌ" مخففاً من مَرَضٍ، لأنَّ المفتوح لا يخفف، وإنما ذلك في المكسور والمضموم كإبل وفخذ، وطنب وعضد، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه، نحو قوله:

وَمَا كُلُّ مِبتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ يراجع ما قد فاتته برداد

يريد سَلَفٌ، فأسكن مضطراً... وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة، والقرآن يُتَخَيَّرُ له ولا يُتَخَيَّرُ عليه "⁽⁵⁾، غير أن بعض اللغويين المحدثين يرون أن صيغة فَعَلٌ، ناتجة أو محوَّلة عن فَعَلٍ، أي وقع بينهما علاقة تخفيف "⁽⁶⁾. وقد وردت صيغة " فَعَلٌ، فَعَلٌ " في القرآن كما تقدم حيث قرئ بفتح العين وسكونها، وهذا يدل على تعدد صيغة " المصدر فَعَلٌ " إلى " فَعَلٌ " في هذه الفقرة. ومن صيغة المصدر ساكنه العين في الشعر الجاهلي قول طرفه :

¹ ابن جنى، المنصف: جـ 2 ص 306، 307 .

² سيبويه، الكتاب : جـ 4 ص 9 .

³ ابن جنى، المنصف : جـ 1 ص 22.

⁴ البقرة : 2 / 10

⁵ ابن جنى، المحتسب في القراءات: جـ 1 ص 53 ، ينظر السيوطي، المزهري : جـ 2 ص 86، 87.

⁶ حسنين ، صلاح ، (1976م) ، أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة ، رسالة دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة: ص 239.

وإن يُقذِّفوا بالقذع عَرْضَكَ أَسْقَهُمْ بشرب حياضِ المَوْتِ قَبْلَ التَّهَدُّدِ " (1).

ومفتوحة العين " فَعَلَ " قول زهير:

وَيَبْقَى بَيْنَنَا قَذَعٌ وَتُلْفُوًّا إذا قوما بأنفسهم أساءوا " (2).

والمعنى للمصدر " قَذَع " في البيتين واحد وهو الفحشى " (3)، ومثله " طَلَّقَ وَ طَلَّقَ " فيقول ربيعةُ بنُ مُكْرَمٍ:

نَفَرْتُ قَلْوَصِي مِنْ حِجَارَةِ حَرَّةٍ بُنَيْتُ عَلَى طَلَّقِ الْيَدَيْنِ وَهُوبٍ

وقال آخر:

طَلَّقَ الرِّدَاءَ إِذَا ابْتَسَمَ ضَاحِكًا غَلَفْتُ لَضَحَكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ " (4).

ومثل ذلك المصدر "كَرْب" فقد استخدم أيضاً على صيغة "كَرْب" بفتح العين، كقول الحطيئة:

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لَجَارِهِمْ شَدُّوا الْعِنَاجَ وَشَدُّوا فَوْقَهُ الْكِرْبَا " (5).

ومثل ذلك في صيغته " فَعَلَ " قَضَمَ كقول السكري:

فَلَا تُوْعِدْنِي إِنِّي إِنْ تُلَاقِنِي مَعِيَ مَشْرِفِي فِي مَضَارِبِهِ قَضَمَ " (6).

وصيغة المصدر " فَعَلَ " حَرَدَ وَحَرَدَ "كقوله تعالى: ﴿ وَغَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ ﴾ (7). وكقول الراجز:

أَقْبَلَ سَيْلٌ كَانَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَحْرِدُ حَرْدَ الْجِنَّةِ الْمُغَلَّةِ " (8).

وقال الجُمَيْحُ:

أَمَا إِذَا حَرَدَتْ حَرْدِي فَمُجْرِيَّةٌ ضَبَطَاءُ تَسْكُنُ غِيلاً غَيْرَ مَقْرُوبٍ " (9).

¹ طرفه ، عمرو بن العبد بن سفيان البكري ، ديوان طرفه ، (1975م) درية الخطاب ولطفي صقال ، مطبوعات المجمع العلمي

العربي ، دمشق: ص39 ، ينظر الزوزني ، شرح المعلقات السبع، (1980م) ، ط 4 ، مكتبة المعارف ، بيروت: ص93.

² أبو سلمى ، زهير بن ربيعة بن رباح بن مرة بن الحارث ، (1944م) ، ديوان زهير بن أبي سلمى ، (1944م) ، صنعة أبي العباس ثعلب ، دار الكتب ، القاهرة :ص85.

³ الزوزني، شرح المعلقات السبع : ص 93.

⁴ ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه : ص225.

⁵ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص38 ، ينظر ص 39 - 84 .

⁶ المصدر نفسه : ص 59 .

⁷ القلم: 25 / 68

⁸ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص47 ، ينظر في كلمات أخرى ابن الجببان، شرح الفصيح في اللغة : ص 176 .

⁹ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص47 .

وقد تتعدد هاتان الصيغتان المصدريتان لتدلّ على معنيين مختلفين مثل " السَلْمُ " والسَلْمُ " الصلح، والسَلْم، الاستسلام " (1).

ويدرك المنتبِع لهذه الصيغ أن التعدد أمر واضح، وقد يعود على أنه للغتين من لغات العرب " (2)، وقد نسبت صيغة منهما إلى الاسم وأخرى إلى المصدر " (3). وقد تختلف دلالة هذا المصدر في الصفتين وقد تتفق " (4). ففي اتفاقهم يدلان على صيغة واحدة خففت من أخرى صوتياً " (5)، وفي اختلافهما دلالياً يدلان على التضاد في الدلالة " (6).

2 . 1 . 5 . 2 تعدد صيغة المصدر (فَعْل ، فُعْل) :

وتتشارك صيغة فَعْل مع فُعْل كما ورد سابقاً بل إنّ ابن السكيت يضع هذه الصيغ الثلاث فَعْل وفُعْل و فِعْل باتفاق معنى كصيغ متعددة مشتركة " (7). ويقال لكل حَبَلٍ صَدَّ و صُدَّ و سَدَّ و سُدَّ " (8)، قال أبو عبيده: ويقرأ: ﴿ فَشَارِبُونَ شَرْبَ الْهَيْمِ ﴾ (9)، و " شَرَبَ الْهَيْمِ " و شَرِبَ الْهَيْمِ ". قال: والرفع والخفض اسمان من شربت، والفتح مصدر كما تقول شَرِبْتُ شَرْباً " (10)، وفي قوله تعالى: ﴿ الرَّجُزُ فَاهْجُرْ ﴾ (11). قرأ حفص و أبو جعفر و يعقوب بضم الراء في " الرَّجُزُ " لغة الحجاز، والباقون بكسرها لغة تميم " (12).

¹ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 59 وينظر: ص 54، 97 .

² ينظر السيوطي، المزهر: ج 2 ص 109 ، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: ج 1 ص 310 .

³ ابن الجبان، شرح الفصيح: ص 176 ، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 338 .

⁴ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 54، 59، 97 .

⁵ السيوطي، المزهر: ج 2 ص 19 ، ينظر ابن جني، المنصف: ج 2 ص 306 .

⁶ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 59 - 97 .

⁷ المصدر نفسه: ص 84 .

⁸ ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 403 .

⁹ الواقعة: 56 / 55 .

¹⁰ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 85، 86 ، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج 2 ص 383 .

¹¹ المدثر: 74 / 5 .

¹² أبو حيان، البحر المحيط: ج 8 ص 371 ، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ج 2 ص 21 .

وقرئت كلمة " سَخْرِيَا " بكسر السين وضمها⁽¹⁾، في قوله تعالى:
﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخْرِيًّا ﴾⁽²⁾.

ويشير أبو حيان إلى هذه الصيغة بضم الفاء وكسرها بأنها لغة في كلمة مُلْك في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا ﴾⁽³⁾. فيقول " والظاهر أنها لغات والمعنى واحد، وفرق أبو علي وغيره بين معانيها "⁽⁴⁾. ويشير ابن جنى إلى دلالة الذل " من خلال التفريق بين الصيغتين بضم الفاء وكسرها في قوله تعالى: ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾⁽⁵⁾، فيقول: " قال أبو الفتح: الذل في الدابة : ضد الصعوبة. والذل للإنسان وهو ضد العز، وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان و الكسرة للدابة، لأن ما يلحق الإنسان أكبرُ قدرًا مما يلحق الدابة، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان، والكسرة لضعفها للدابة. ولا تستتكر مثل هذا ولا تتبُّ عنه، فإنه من عَرَفَ أنس، ومن جَهَلَ استوحش "⁽⁶⁾. وقد ذكر من هذا التعدد بين الصيغتين " فَعَلٌ، فَعَلٌ " في الشعر الجاهلي قول امرئ القيس:

حَلَّتْ تَلِيَّ الخَمْرُ وَكُنْتُ امْرَأً عَن شُرِّبَها فِي شُغْلٍ شَاغِلٍ⁽⁷⁾.

وقوله:

أَفَاطِمٌ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمَلِي⁽⁸⁾.

وقال الفراء كان الكسائي يقول في الكسرة والكسرة هما لغتان ويقال في الرِّفَع والرِّفَع بالفتح لتميم والضم لأهل العالية⁽⁹⁾. وهذه الصيغة تتراوح بين كونها

¹ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 329 .

² المؤمنون: 23 / 110 .

³ طه: 20 / 87 .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط: ج6 ص 268 ، ينظر في " وجد " بكسر الواو وضمها لغتان - ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 388 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص 285 .

⁵ الإسراء: 17 / 24 .

⁶ ابن جنى ، المحتسب في القراءات الشاذة : ج2 ص 18 وينظر ص 19 " خَطًا، خِطًا، خَطًا " الخطأ والتعدد وينظر " شُرْب، شُرْب " أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص 110 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص 48 .

⁷ امرؤ القيس ، أين حجر بن الحارث بن عمرو ، (1969م) ، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة : ص 122 .

⁸ الزوزني ، المعلقات السبع : ص 22 ، أحمد فارس: تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي : ص 187 .

⁹ ابن سيده، المخصص : ج4 ص 14، 403، 404 ، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 90 ، وينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 85 .

مصدراً، وكونها اسماً فيرجع رفع الفاء وخفضها على الاسمىة وفتحها على المصدرية⁽¹⁾. ويورد الفراء صيغتي الضم والفتح بأنهما مصدران فيقول والشربُ والشربُ مصدران وقد قالت العرب: أخرها أفلها شرباً وشرباً وشرباً⁽²⁾. أما في موطن آخر فيفرق الفراء بين الصيغتين فَعَلٌ وفَعَلٌ بمصدرتهما أو أسميتهما فيقول: " فمن قال دائرة السوء فإنه أراد المصدر من سؤته سوءاً ومساءةً ومسائيةً وسوائيةً، فهذه مصادر ومن رفع السين جعله اسماً⁽³⁾. وقد تختلف دلالة صيغة فَعَلٌ عن صيغة فَعَلٌ، وقد تتفق فيقال: سَمَّ الخياطُ وسَمَّ الخياطُ للثقب، والسَمَّ القاتلُ⁽⁴⁾. والجُوعُ والنُّوعُ بالضم، قالوا: جُوعاً ونُوعاً في الدعاء عليه⁽⁵⁾، والجُوعُ مصدر (جاع) على غير قياس، وقالوا: جاع إليه جُوعاً على القياس، إذا اشتاق⁽⁶⁾. باختلاف دلالة الفعل استدعت اختلاف بناء المصدر، لانعدام قرائن المعنى فجعلت صيغة " فَعَلٌ " للمعنى الحقيقي، و " فَعَلٌ " للمجاز، لتحقيق أمن اللبس⁽⁷⁾. أما في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾⁽⁸⁾، فدلالة قَرْحٌ على ألم الجراحات أي وجعها.

وقَرْحٌ الجراحات بعينها⁽⁹⁾. فالدلالة قد تختلف وتتفق في مثل هذه الصيغ التي تشير جميعها إلى تعدد صيغ المصدر. وقد وردت هذه الصيغ المتعددة في الشعر الجاهلي بكسر فاء الصيغة وفتحها يقول الأعشى:

أَلَمَّتْ بِأَقْوَامٍ فَعَاثَتْ حَيَاضَهُمْ قَلُوصِي وَكَانَ الشَّرْبُ مِنْهَا بِمَائِكَا⁽¹⁰⁾.

ويقول طرفة:

¹ ابن سيدة، المخصص: ج 4 ص 14، 403، 404، وينظر أبو حيان، البحر المحيط: ج 5 ص 75 - 76 " جهْدُ جهد " الزجاج ، معاني القرآن: ج 2 ص 512 لغتان جهْد، أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ص 60 .

² الفراء، معاني القرآن : ج 2 ص 282 .

³ المصدر نفسه: ج 1 ص 450 .

⁴ ابن سيدة، المخصص : ج 4 ص 14 ص 403 .

⁵ الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني ،(د.ت)، تاج العروس، دار مكتبة الحياة ، بيروت :ج 5 310، 533 .

⁶ الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن يوسف الشيرازي ،(د.ت)، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت: ج 3 ص 15.

⁷ ينظر الحموز، عبد الفتاح،(1991م)، التعادل في العربية، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني: ص 85.

⁸ آل عمران: 3 / 140 .

⁹ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 90، ابن سيدة، المخصص: ج 4 ص 14 ص 403 .

¹⁰ الأعشى ، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف ، (1968 م) ، ديوان الأعشى ، شرح وتعليق محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للتوزيع، لبنان : ص 141.

فَذَرْنِي أُرْوِي هَامَتِي فِي حَيَاتِهَا مَخَالَفَةً شَرِبَ فِي الْحَيَاةِ مُصَرَّدٌ⁽¹⁾ .
 وفي قوله تعالى ﴿ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ﴾⁽²⁾ ، فالشرب
 تناول كل مائع، ماء كان أو غيره⁽³⁾ ، والشرب النصيب من الماء⁽⁴⁾ ، وفي دلالة
 صيغة الكسر والفتح يرى أبو عمرو أن " السَّلْم: الإسلام، والسَّلْم المسالمة⁽⁵⁾ ويذكر
 الفراء دلالة العدل فيقول " العَدَل: ما عادل الشيء من غير جنسه، والعِدْل المثل
 وذلك أن تقول : عندي عدلٌ غلامك وعدلٌ شاتك إذا كان غلاما يعدل غلاما أو شاة
 تعدل شاة. فإذا أردت قيمته من غير جنسه نصبت العين، وربما قال بعض العرب:
 عدله. وكأنه منهم غلط لتقارب معنى العَدَل من العدل⁽⁶⁾ .
 وهكذا فإنَّ التعدد في صيغة فَعَلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ واضح من القراءات القرآنية⁽⁷⁾ ،
 والشعر العربي. ولكن الفتح في الصيغة يشير إلى المصدر، وبالكسر إلى الاسم⁽⁸⁾ .
 في قوله تعالى ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ﴾⁽⁹⁾ ،
 وهما لغتان⁽¹⁰⁾ .

2 . 1 . 5 . 3 تعدد صيغة المصدر (فَعْلٌ، فِعْلٌ، فُعْلٌ):

تتشترك صيغة " فَعْلٌ " في المصادر مع " فَعْلٌ " نحو شَرِبَ و شَرِبْتُ، سَلِمَ و
 سَلِمْتُ⁽¹¹⁾ .

¹ طرفة ، ديوان طرفة: ص 35.

² الشعراء: 26 / 155.

³ عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ج2 ص3-14

⁴ الزمخشري، الكشاف : ج3 ص 318 ، ينظر : ج3 ص 14.

⁵ ابن سيده، المخصص : ج4 ص 15 ص 402 ، ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 350 ، ابن منظور، لسان العرب : ج6 ص 320 .

⁶ الفراء، معاني القرآني : ج1 ص 320 .

⁷ ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص 476 ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 302 .

⁸ أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص 476 ، الفراء ، معاني القرآن : ج2 ص 97 ، الزمخشري ، الكشاف : ج2 ص 571

⁹ النحل : 7 / 16 .

¹⁰ الزمخشري ، الكشاف : ج2 ص 571 ، وينظر في مثل الصيغ ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 307 ،

302 ، الفراء ، معاني القرآن : ج2 ص 409 ، وينظر : ج2 ص 115 ، ص 96 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص 341 ،

ج6 ص 437 ، ج6 ص 268 ، الزمخشري ، الكشاف : ج1 ص 548.

¹¹ الفراء، معاني القرآن : ج2 ص282 ، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص84 ، ابن سيده، المخصص : ج4 ص15 ص 402 ،

ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص350 ، ينظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص277، 383 ، ينظر المصدر (صرّ،

صرّاً)، أبو حيان، البحر المحيط : ج8 ص93.

ويقال وخذعته " خذعاً و خذعاً " وصرعته " صرعاً و صرعاً ... " (1) وفي قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (2). قرأ حفص وحمزة والكسائي و أبو جعفر وخلف " الحج " بكسر الحاء لغة نجد، وعن الحسن: كسره كيف أتى، والباقون بالفتح لغة أهل العالية والحجاز وأسد (3). فمن فتح جعله مصدراً لحجبت، أحج حجاً، والحج: القصد، والحج بالكسر الاسم، والاختيار الفتح، لاجتماع الجميع على الذي في البقرة " أنها مفتوحة " (4).

وجعل سيبويه الحج بالكسر مصدراً، نحو ذكر ذكراً، وجعله الزجاج اسم العمل، ولم يختلفوا في الفتح أنه مصدر (5)، والكسر والفتح في الحج لغتان (6). وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَحْجُورًا ﴾ (7). هو مصدر، والتقدير: حَجَرْنَا حَجْرًا، والفتح والكسر لغتان وقد قرئ بهما (8)، وقرئ أيضاً بضم الحاء وكلها لغات (9). وقال يونس: أبى قائلها إلا تمّاً وتمّاً، وتمّاً، ثلاث لغات يعني تمام الكلام (10)، ونسب الكسر لأهل نجد والفتح لغيرهم من العرب (11).

¹ ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 35 ، ينظر " وطأ، وطأ " و " وقر، وقر " ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج 4 ص 97، ج 7 ص 483، ج 8 ص 363.

² آل عمران : 3 / 97 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 3 ص 10 ، عضيمة، دراسات في لأسلوب القرآن الكريم : ق 2 ج 3 ص 5 ، ينظر ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها : ج 1 ص 117 ، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج 2 ص 241 ، ابن منظور، لسان العرب : ج 3 ص 53 .

⁴ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها : ج 1 ص 117 .

⁵ أبو حيان، البحر المحيط : ج 3 ص 10 ج 2 ص 62، 72، ج 6 ص 373 ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : ج 1 ص 456 ، ينظر ابن سيده، المخصص : ج 4 ص 14 ص 402.

⁶ أبو شامة ، إبراز المعاني من حرز الأماني : ص 397 ، وينظر الأخفش، معاني القرآن، ج 1 ص 210 ، حرم حرم .
⁷ الفرقان : 25 / 22 ، 53 .

⁸ العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله ، (1979 م) ، املاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ط 1 ، دار الكتب العلمية، بيروت: ج 2 ص 162.

⁹ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 6 ص 492 - 493 ، ابن منظور، لسان العرب : ج 3 ص 57 .

¹⁰ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 86.

¹¹ ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 15 ص 402 .

2. 1. 5. 4 تعدد صيغة المصدر فَعَلَ، فَعُلَ، فَعَلَّ:

صيغة فَعَلَ الدالة على المصدر ، تؤخذ من جميع أبواب الفعل الثلاثي عدا " فَعَلَ فَعَلُ " وهو أقلُّ الأبواب شيوعاً " ويرى ابن خالويه : " أنَّ ورودها من فَعَلَ يَفْعَلُ شاذ، فهو لم يحص من أمثلة ذلك إلا سَحَرُ " (1)، تشترك صيغة المصدر " فَعَلَ في التعدد مع فَعَلَ وفَعَلَّ وفَعِلَّ فقد أورد هذه الصيغ تحت باب أبنية الاسماء المجردة واعتبرها من تداخل اللغات فأورد لكلمة حَبِكُ صيغاً أخرى مثل حَبِكُ و حُبُّكُ يعني أن المتكلم به أراد أن يقول الحَبِكُ ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحُبُّكُ بضمَّتَيْن فلم يرجع إلى ضم الحاء بل خلاها مكسورة وضم الباء، فتداخلت اللغتان الحَبِكُ والحُبُّكُ في حرفي الكلمة الحاء والباء، وفي تركيب حَبِكُ من اللغتين - إن ثبت - نظراً لأن الحُبُّكُ جمع الحَبَاكُ : والحَبِكُ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بعده لأن فَعِلًا قليل " (2)، وتشترك مع صيغة فَعَلَ وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله : " ومثله خَزِيَانٌ وَهُوَ الخَزِيُّ للمصدر ، وقالوا الخَزِيُّ كما قالوا : العَطَشُ فاتفقت المصادر كاتفاق بناء الفعل والاسم " (3)، ففَعِلُ المكسور الفاء والعين كما تقول في إِبِلٍ : إِبِلٌ ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل " (4).

تصاغ من الفعل مباشرة بحيث يكون مكسور العين . ومن ذلك في المضارع " يَفْعَلُ " ومنه في الماضي " فَعَلَ " . ويشير صلاح حسنين إلى أن صيغة " فَعَلَ " متطورة عن " فَعِلَ " لأنَّ الأمثلة المطروحة في الاستخدام على بناء " فَعِلَ " قليلة ونادرة " (5). والصيغة المتصلة بالفعل دليل على أن أصله كان فَعِلًا " (6)، فقد يكون الأصل في مثل هذه الصيغ التخفيف في حركة العين بتسكينها وإن كانت هناك إشارات إلى أن الصيغ المسكنة العين هي محولة من مكسورة العين أو مضمومة

¹ ابن خالويه ، ليس في كلام العرب : ص 17 .

² ابن الحاجب ، شرح شافية ابن الحاجب : ج1 ص38 - 39 .

³ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 22 ، ينظر ابن منظور ، لسان العرب مادة حِرص ، ضِغْنٌ ، سِرْعٌ : ج3 ص 125 ، ج6 ص 241 ، ج8 ص 68 .

⁴ ابن الحاجب ، شرح الشافية : ج1 ص42 .

⁵ حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية : ص 246 .

⁶ ابن الحاجب ، شرح شافية ابن الحاجب : ج1 ص37 ، 38 .

العين أو مفتوحة العين لتخفيف فيورد ابن الحاجب كلمات على الصيغ المخففة وغير المخففة " ففعل " مما ثانية حرف حلق كَفَخَذِ يَجُوزُ فِيهِ فَخَذٌ وَفَخَذٌ وَفَحِذٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحْوُ كَتَفَ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ ⁽¹⁾ . ففعل قد تنشأ عن فعل وذلك بتخفيف حركة العين من فعل وتسكينها . وذلك كقول امرئ القيس :

فناصبتُها مَنْصُوبًا بِالْفِيلِ عَاجِلًا من اثْنَيْنِ فِي تَسْعِ بِسِرْعٍ فَلَمْ أَمَلْ ⁽²⁾ .

فقال ابن أبي شنب " وسرِعَ مخفف سرِعَ مصدر سرِعَ نقيض بطوء ⁽³⁾ ، ويورد صاحب اللسان قول مالك بن زغبة الباهلي :

أَنوراً سرِعَ ماذا يا فرُوقُ وحبلُ الوصلِ مُنْتَكِبٌ حذيقُ ؟

أراد سرِعَ فخفف ، والعرب تخفف الضمة والكسرة لتقلهما فتقول للفخذ فَخَذٌ ، وللعَضُدِ عَضُدٌ ⁽⁴⁾ . ويعود الاشتراك لخلاف لهجي ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ ⁽⁵⁾ . قرأ أبو جعفر وابن ذكوان " خَطَأً " بفتح الخاء والطاء، من غير ألف، واختلف عن هشام : وقرأ ابن كثير: بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها ... قرأ الباقر بكسر الخاء وسكون الطاء ⁽⁶⁾ ، وجميع هذه التقریعات في كلام بني تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون ⁽⁷⁾ ، ومثل الصرْع لغة قيس والصرْع لغة تميم كلاهما مصدر ⁽⁸⁾ .

2. 1. 5. 5. تعدد صيغة المصدر فُعل:

ترتبط هذه الصيغة " بجميع أبواب الفعل الثلاثي عدا " فَعَلَ - يَفْعَلُ " وهو من الأبنية نادرة الشيوع. وغالباً ما يشاركه في المثال بناء آخر من أبواب الفعل

¹ ابن الحاجب ، شرح شافية ابن الحاجب : ج1 ص39 .

² امرؤ القيس ، شرح ديوان امرئ القيس بعناية ابن أبي شنب : ص 485 .

³ المصدر نفسه : ص 485 ، وينظر ابن منظور ، لسان العرب سرِعَ يَسْرِعُ ، سِرَاعَةً وَسِرْعًا وَسِرْعًا وَسِرْعًا وَسِرْعَةً : ج6 ص 241 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : ج6 ص 241 - 242 مادة سرِعَ .

⁵ الإسراء : 17 / 31 .

⁶ ابن جني ، المحتسب : ج2 ص 20 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج6 ص 32 ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج3 ص 307 .

⁷ ابن الحاجب ، شرح شافية ابن الحاجب : ج1 ص 40 .

⁸ ابن سيده ، المخصص : ج4 ص 15 ص 402 .

الأخرى⁽¹⁾. قد تأتي صيغة "فَعَلَ" من الثلاثي وغير الثلاثي "فصيغة" "ذُخِرَ" المصدرية يشترك فيها الفعل ذَخَرَ وَادَّخَرَ⁽²⁾. وقد يرتبط المصدر "حُزِنَ" بالفعل "أحزن يَحْزُنُ"⁽³⁾. وتشترك هذه الصيغة مع "فَعَلَ وَفَعَلْ، وَفَعَلَ يُقَالُ شَرِبْتُ شَرِبًا وَشَرِبًا وَشَرِبًا... ويقال شَنَنْتُهُ شَنْنَا وَشَنْنَا وَشَنْنَا... ففيه ثلاث لغات"⁽⁴⁾، تدل هذه الصيغة على دلالات متعددة⁽⁵⁾.

2. 1. 5. 6. تعدد صيغة فعل:

وهي من الصيغ النادرة يقول سيبويه: "وقالوا طَوَى يَطْوِي طَوَى وهو طَيَّانٌ وبعض العرب يقول: الطَوَى على فِعَلٍ، لأنَّ زَنَةَ، فِعَلٍ و"فَعَلَ" شيء واحد، وليس بينهما إلا كسرة الأول"⁽⁶⁾. وتشترك هذه الصيغ "فَعَلَ" مع "فَعَلَ" ويرى ابن الحاجب أن هذه الصيغ المصدرية لم تأت إلا في المنقوص: "ولم يجيء فِعَلٌ في مصدر فَعَلَ المفتوح عينه إلا من المنقوص نحو الشَّرَى والقِرَى والقَلَى، وهو أيضاً قليل"⁽⁷⁾. وتشترك "فَعَلَ" مع "فَعَلَ" يقال قَمَعٌ وَقَمَع... وَنَطَعَ وَنَطَعَ وهذا شاذ⁽⁸⁾، ويربط سيبويه: أمثلة "فَعَلَ" بصيغة "فَعَلَ" أيضاً فيقول: "وقد جاء المصدر أيضاً على فَعَلَ، وذلك خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خِنَقًا، وَكَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا.. حرمة يحرمه حَرَمًا، وَسَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرِقًا. وقالوا: عَمَلَهُ يَعْمَلُهُ عَمَلًا، فجاء على فَعَلَ كما جاء السَّرَقَ وَالطَّلَبَ ومع ذا أن بناء فِعَلُهُ كبناء فعل الفزَع ونحوه فشبّه به"⁽⁹⁾.

¹ ابن جني، المنصف: ج1 ص 243، ابن سيده، المخصص: ج4 ص 15، 404، 405 - صيغة فَعَلَ - .
² ينظر ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص 28، 29 مادة ذَخَرَ، وينظر ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص 234 مادة / أنس، ابن منظور، لسان العرب: ج1 ص 356 ماد بَرَأَ .
³ المصدر نفسه: ج3 ص 159 .
⁴ ابن سيده: المخصص: ج4 ص 15، 405 .
⁵ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص 28، 33، المبرد، المقتضب: ج2 ص 125، ابن سيده، المخصص: ج4 ص 15، ص 405 مصدر "فَعَلَ"، ابن يعيش، شرح المفصل: ج6 ص 145، ابن عصفور، المقرب: ج2 ص 133، الأزهري، شرح التصريح: ج2 ص 74 .
⁶ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 22 .
⁷ الرضي، شرح الشافية: ج1 ص 158 .
⁸ ابن سيده، المخصص: ج4 ص 15، 408 .
⁹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 6 .

وتشترك أيضاً مع فَعَلَ مثل " فِحاً وَفِحاً ... " (1)، في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا﴾ (2). وهكذا يتضح التعدد في مثل هذه الصيغ.

2. 1. 5. 7. تعدد صيغة المصدر (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعَلِ، فَعَالٍ):

اعتبر النحاة صيغة فَعَلَ مطردة في الفعل اللازم من باب " فَعَلَ يَفْعَلُ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ:

وفَعَلَ اللازم بابه فَعَلَ كَفَرَحَ وَكَجَوَى وَكشَلَّ (3).

وتصاغ من الفعل المزيد دَرَكَ في بعض الأفعال كقول المتلمس :

فَلَمَّا اسْتَقَادَ الْكَفَّ بِالْكَفِّ لَمْ يَجِدْ لَهُ دَرَكًا فِي أَنْ تَبَيَّنَا فَأَحْجَمًا (4) .

يقول صاحب اللسان : أدركته إِذْرَاكًا وَدَرَكًا ... والدَّرَكُ لغة في الدَّرَكِ (5) .

يقول سيبويه: " وقالوا عمله يعملُه عَمَلًا فجاء على فَعَلَ كما جاء السَّرَقُ و

الطَّلَبُ ومع ذا أَنْ بِنَاءِ فَعُلُهُ كِبْنَاءِ فَعَلَ الْفَزَعُ وَنَحْوَهُ ، فشبه به (6) ، وصيغة " فَعَلَ "

المصدر، تعددت مع صيغ أخرى تعطي المدلول نفسه، أو اختلفت قليلاً أو كان

تعددتها راجعاً لتعدد لهجات العربية، أو لأمر يتعلق بالصرف. فاشتركت مع فُعُولِ

مثل قَذَفُ وَقَذْفُ (7). ومع " فَعَلَ " ومع " فَعَالٍ " ومع فِعَلَ " ، وكما أسلفنا فقد يكون

التعدد راجعاً لاختلاف لهجي كما يقول ابن السكيت : " ومثله الضَّغْنُ الضَّغْنُ يُقَالُ

ضَغِنَ يَضْغِنُ ضِغْنًا وَيُقَالُ نَجِسٌ وَنَجَسٌ ، قال يونس : ناس من العرب يقولون ليس

في هذا الأمر حَرَجٌ ، يعنون ليس فيه حَرَجٌ (8) ، ومن القرآن القراءات المتبادلة في

¹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق ص103 ، ابن سيده ، المخصص : جـ 4 ص15 ص409 .

² الأنعام : 6 / 125 .

³ ابن مالك ، الألفية : ص 40 ، الأزهري ، شرح التصريح : جـ 2 ص 73 .

⁴ المتلمس الضبعي ، جرير بن يزيد بن عبد المسيح ، (1970م) ، ديوان المتلمس الضبعي ، ت حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات العربية، القاهرة : ص33 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 4 ص334 ، 336 ، ينظر ابن منظور ، لسان العرب : جـ 12 ص76 ، 77 مادة كُرَمَ ، ابن

منظور ، لسان العرب : جـ 6 ص277 مادة سفر .

⁶ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 6 .

⁷ ابن سيده ، المخصص : جـ 4 ص15 ص409 .

⁸ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 98 .

بعض المواضع بين "فَعَلَ" و "فَعِلَ" نحو "إفك وأفك" (1). وهناك اختلاف دلالي في تعدد الألفاظ المنبثقة عن هذه الصيغ : نحو "سَلِمَ" و "سَلَّمَ" هو الصلح ونقيض الحرب أما السَلَم فهو الاستسلام (2)، و"الرُّشْد بالضم الصلاح وبالفتح : هو العلم (3)، ويشترك مع صيغة "فَعِلَ" مثل "رُشِدَ ورشَدَ" سَقَمَ وسَقِمَ" و"بُخِلَ - بَخَلَ"، و"حُزِنَ - حَزَنَ"، و"حُسِنَ، حَسَنَ" و"عُدِمَ، عَدِمَ" (4)، ويعود التعدد في هذه الصيغ إلى اختلاف لهجي ويستدل على ذلك بالقراءات كما ذكر الفراء "الرَّهْبَ قرأها أهل المدينة، الرَّهْبَ وعاصم والأعمش الرَّهْبَ" (5). وفي قوله تعالى ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ (6)، قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الباء الخاء، وقرأ الباقون بضم الباء وسكون الخاء (7)، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَوْلُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (8). قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف: بفتح الحاء والسين، وقرأ الباقون بضم الحاء وسكون السين (9). الرُّشْدَ في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ (10)، قرأ حمزة والكسائي وخلف: "الرُّشْدَ" بفتح الراء (11). والرُّشْدَ والرَّشْدَ هما لغتان كالبُخْلِ والبَخْلِ والسَّقَمَ والسَّقِمَ (12)، وقد يأتي التعدد لاختلاف صرفي "الحَزَنَ" مصدر و"الحُزْنَ" الاسم ويقول الفراء: "وكان الحُزْنَ الاسم والغم وما أشبهه، وكان الحَزَنَ المصدر وهما بمنزلة العُدَم والعَدَم" (13).

¹ ابن جني، المحتسب: ج2 ص267، الزمخشري، الكشاف: ج2 ص183.

² ابن منظور، لسان العرب: ج6 ص354 مادة سلم.

³ ينظر أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص148.

⁴ ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص219 مادة رشد، ج6 ص298 مادة سقم، ج1 ص332 مادة بخل، ج3 ص159 مادة

حزن، ج3 ص177 مادة حسن، ج9 ص88 مادة عدم.

⁵ الفراء، معاني القرآن: ج2 ص206.

⁶ النساء: 4 / 37.

⁷ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص249، أبو حيان، البحر المحيط: ج3 ص246 - 247.

⁸ البقرة: 2 / 83.

⁹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص217، ينظر أبو حيان، البحر المحيط: ج1 ص285.

¹⁰ الأعراف: 7 / 146.

¹¹ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2 ص272.

¹² أبو حيان، البحر المحيط: ج6 ص148.

¹³ الفراء، معاني القرآن: ج2 ص302.

وقد يأتي التعدد لحاجة إلى التخفيف، وقد فسر الفراء الأمثلة المتعدده من هاتين الصيغتين " فَعَلَ، فَعَلْ، فُعَلْ " بقوله: " إذا خفف ضم أوله ولم يثقل؛ لأنهم جعلوها على سمتين، إذا فتحوا أوله ثقلوا، وإذا ضموا أوله خففوا "(1)، فالتخفيف يكون بالمخالفة بينهما .

2. 1. 5. 8. تعدد صيغة المصدر (فُعَلْ ، فَعَلَ):

يتركز أخذ هذه الصيغة من الفعل الناقص من باب " فَعَلَ يَفْعَلُ " بفتح الماضي وكسر المضارع، ومنها ما ذكرها سيبويه: متعد " هُدَى، اللّازم:سُرَى وتُقَى "(2). ويقول المبرد: " وقلما تجد المصدر مضموم الأول مقصوراً ؛ لأنَّ " فَعَلَ " قلما يقع في المصادر "(3). وذكر ابن سيده مصدرين آخرين من هذه الصيغة خلاف السابق هي لُقَى وُبُكَى، مقصوراً من بُكَاء "(4). واللُّقَى عند سيبويه بضم الأول وكسر الثاني مع تشديد اللام "(5).

ويرى سيبويه أن قياس مصادر " فَعَلَ يَفْعَلُ " من الناقص هو " فَعَلَ " بكسر الأول وفتح الثاني نحو شَرَى وَقَلَى " يقول " وقد جاء في هذا الباب المصدر على فُعَلْ، قالوا هديته هُدَى، ولم يكن هذا في غير هُدَى وذلك ؛ لأنَّ الفعل لا يكون مصدرًا في هديت فصار هُدَى عوضاً منه "(6). وقد أشار ابن سيده إلى أن " فَعَلَ " في بُكَى لغة مخففة عن الأصل الممدود السكباء "(7).

ولقلة أمثلة " فَعَلَ " نشأ خلاف حول " تُقَى " فالمبرد يرفض أن تكون على فُعَلْ فهي عنده " تُقَلْ " وأن التاء زائدة وفاء الفعل محذوفة "(8).

¹ الفراء ، معاني القرآن : ج2 ص 406 .

² سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 46 ، 47 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج6 ص 45 ، السيوطي ، المزهري : ج2 ص 62 .

³ المبرد ، المقتضب : ج3 ص 86 .

⁴ ابن سيده ، المخصص : ج4 ص 14 ص 260 - 261 .

⁵ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 46 .

⁶ سيبويه : ج4 ص 46 .

⁷ ابن سيده : ج4 ص 13 ص 161 .

⁸ ابن سيده ، المخصص : ج4 ص 14 ص 160 .

وتشترك مع صيغة فَعَلْ بانفراق المعنى ، فيقال لكل جبل صَدٌّ وَصَدٌّ وَصَدٌّ وَصَدٌّ
 وأنشد لليلى :
 أَنَابِعَ لَمْ تَتَّبِعْ وَلَمْ تَكُ أَوْلَاً وَكُنْتَ صُنِيًّا بَيْنَ صَدَّيْنِ مَجْهَلَاً "
 وذكر الكسائي أنهما لغتان "(1).

2. 1. 5. 9. تعدد صيغة المصدر (فُعْلٌ، فُعُلٌ):

جاء بناء هذه الصيغة على مقطعين، قصير + طويل، وهي تشترك مع
 الصيغ المصدرية الآتية في البناء المقطعي مع " فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعَلٌ، فَعُلٌ " .
 وهذه الصيغة قليلة الشبوع في العربية "(2)، وهي تشترك مع الصيغة " فَعُلٌ "
 المخففة مثل " ذُعُرٌ، ذُعْرٌ، فُقْرٌ فُقْرٌ ، نُدْرٌ نُدْرٌ " . ويشار إلى أن صيغة " فُعُلٌ "
 متطورة عن صيغة " فُعْلٌ "(3). ومنها في الشعر العربي :
 حَيْنَ نَادَى الْحَى لَمَّا فَزَعُوا ودعا الداعي وَقَدْ لَجَّ الذُّعْرُ "(4).
 فنذكر يقترن مصدرها على الأغلب في " ذُعْرٌ "(5). ومنها في القرآن قوله
 تعالى : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ (6).
 وعن ابن عامر في رواية : " الرُّشْدُ " في رواية اتباع الشين ضمة الراء ،
 وأبو عبد الرحمن : الرشاد ، وهي مصادر كالسَّقْمِ والسَّقْمِ والسَّقَامِ "(7).
 وفي قوله تعالى : ﴿ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ ﴾ (8) ، وقرأ عيسى : " الرُّشْدُ "
 بضممتين "(1). وفي قوله تعالى : ﴿ قَالَ آيَتِكَ أَلَّا تَكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا ﴾ (2)،

¹ ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 15 ص 403 .

² حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية : ص 223 .

³ ابن منظور، لسان العرب ذُعْرٌ ،...جـ5 ص43 ، وينظر في تعدد هذه الصيغة ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 15 ص 403
 ص 409 .

⁴ طرفة، ديوان طرفة: ص68 ، المعلقات ، ينظر في ذُعْرٌ وتطورها لسان العرب " ذُعْرٌ " .

⁵ ابن منظور، لسان العرب : جـ5 ص43 مادة ذعر ، لسان العرب : جـ10 ص 300 ، 301 مادة فقر .

⁶ الأعراف : 7 / 146 .

⁷ أبو حيان، البحر المحيط : جـ4 ص 390 .

⁸ الجن : 72 / 2 .

قرأ علقمة بن قيس، ويحيى بن وثاب : " رُمُزاً " بضم الراء والميم، وخرَجَ على أنه جمع رموز كرسُلٍ ورُسُولٍ، وعلى أنه مصدر جاء على " فعل " وأتبعَت العين الفاء كاليُسْرِ واليُسْرِ، وقرأ الأعمش : " رَمَزاً " بفتح الراء والميم، وخرج على أنه جمع رامز كخادم وخدم⁽³⁾.

ومن ذلك قراءة الأعمش : " إلا رمزاً " بضمّتين قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدها رُمُزَةً، كما جاء عنهم ظلمة وظلمة ، وجُمُعة وجُمُعة، ويجوز أن يكون جمع رُمُزَةً على " رُمُز " ثم أتبع الضم بالضم ، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال: ما سمع في شيء، فُعل إلا سمع فيه فُعل⁽⁴⁾. فتري أنّ هذه الصيغة تشترك مع صيغ أخرى مثل " فعل " وغيرها. ومنها قوله تعالى : ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾⁽⁵⁾، وعن الأعمش " رغباً ورهباً " بضمّتين⁽⁶⁾. ومنه قوله تعالى : ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾⁽⁷⁾. قرأ عيسى عمر " ضُعفاً " بضم الضاد والعين وكلها مصدر⁽⁸⁾، وفي قوله تعالى : ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾⁽⁹⁾ قرأ عبدالله بن عمير " نصباً " بضمّتين .

قال صاحب اللوامح. هي إحدى اللغات الأربع⁽¹⁰⁾، ويورد ابن قتيبة اشتراك " فُعل مع فُعل " في صيغ عديدة مثل : " قُفْل ، وَقُفْل " و " هُرُؤٌ ، وَهُرُؤٌ " و " كُفءٌ ، وَكُفُؤٌ " و " غُفْل ، وَغُفْل " و " أُكَل ، وَأُكَل " و " السُّحْت ، وَالسُّحْت " ، و " الرُّعْبُ ، وَالرُّعْبُ " ⁽¹¹⁾. فالصيغة فُعل تشترك مع " فُعل " و " فَعَل " كما سبق، فالفَقْر " و " الفُقْر " سواء، والفُقْر بالضم لغة رديئة⁽¹²⁾. واشتركت هذه الصيغة مع عدة صيغ فقد

¹ أبو حيان، البحر المحيط : ج8 ص 347 .

² آل عمران : 3 / 41 .

³ أبو حيان، البحر المحيط : ج2 ص 453 . " اشتراك رُمُز مع رَمَز " .

⁴ ابن جني ، المحتسب : ج1 ص 161 - 162 ، الزمخشري ، الكشاف : ج1 ص 354 .

⁵ الأنبياء : 21 / 90 .

⁶ أبو حيان، البحر المحيط : ج6 ص 339 ، وينظر المصدر نفسه: ج5 ص 526 - 527 .

⁷ الأنفال : 8 / 66 .

⁸ أبو حيان، البحر المحيط : ج4 ص 518 .

⁹ الكهف : 18 / 62 .

¹⁰ أبو حيان، البحر المحيط : ج6 ص 145 .

¹¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، دار الطلائع : ص 318 .

¹² ابن منظور ، لسان العرب : ج10 ص 299 .

ورود في لسان العرب سَهَدَ يَسْهَدُ سَهْدًا وَسُهْدًا وَسُهَادًا وَرَجُلٌ سُهْدٌ ... قال أبو كبير الهذلي :

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِنًا، سُهْدًا ، إِذَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجِلِ " (1).

وأورد الجوهري هذا التعدد بقوله: سهد: السُّهَادُ: الأرق، وقد سَهَدَ الرجل بالكسر يَسْهَدُ سَهْدًا، والسُّهْدُ بضم السين والهاء القليل النوم " (2). وكلهاتدل دلالة واحدة ومتقاربة " (3).

2. 1. 5. 10. تعدد صيغة المصدر (فعل ، فَعِيل):

إنَّ المتتبع للمعاجم العربية يرى أنَّ هناك اشتراكاً لصيغة " فَعَلٌ " مع " فَعِيلٌ " في المصدرية، فقد أورد الجوهري هاتين الصغتين مشتركتين في التعدد في الدلالة على المصدر مثل " خَبَّ، خَبِيبٌ " (4)، و " رَحَلٌ، رَحِيلٌ " (5)، و " زَارٌ، زَيْرٌ " (6)، و " كَرَّ، كَرِيرٌ " (7)، و " وَعَدٌ، وَعِيدٌ " (8)، و " نَصَّ، نَصِيسٌ " (9)، وهناك فرق في الدلالة بين هاتين الصيغتين المصدريتين، فالوعد للتهديد والشر، والوعدُ يستعمل في الخير " (10). ففي قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ (11). فوعد مصدر مؤكد لقوله "إليه مرجعكم" (12). وفي قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ﴾ (13)، أي أنزلنا عليك هذه الآيات المضمنة للوعد

¹ ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص 409 .

² الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص 429 .

³ ينظر الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص 429 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص 409 .

⁴ الجوهري، الصحاح : جـ1 ص 106 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ4 ص 40.

⁵ الجوهري، الصحاح : جـ4 ص 1396، 1397 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 170.

⁶ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص 574 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ6 ص 5 (وزَيْرُ).

⁷ الجوهري، الصحاح : جـ2 ص 688 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ12 ص 64 ، كُرور، كُرٌّ، كَرٌّ .

⁸ الجوهري، الصحاح : جـ2 ص 481 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ15 ص 343 ، مَوْعِدٌ، مَوْعِدَةٌ، مَوْعِدَةٌ، مَوْعِدَةٌ.

⁹ الجوهري، الصحاح : جـ3 ص 889 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ14 ص 162.

¹⁰ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص 481 ، ابن منظور ، لسان العرب: جـ15 ص 343 .

¹¹ يونس: 4 / 10 .

¹² الزمخشري، الكشاف : جـ3 ص 317، ينظر الزمخشري ، الكشاف : جـ4 ص 378.

¹³ طه: 20 / 113 .

مكررين لها بحيث تكون رادعة لهم لتترك المعاصي⁽¹⁾. وقد أورد امرؤ القيس دلالة صيغة الوعيد على الشر بقوله :

أَقْصِرْ إِلَيْكَ مِنَ الْوَعِيدِ فَإِنِّي مِمَّا أَتَى لا أَشُدُّ حِزَامِي⁽²⁾.
والوعيد في الشر خاصة، والوَعْدُ بِنَفْعٍ أَوْضَرَّ⁽³⁾. والنص السير الشديد حتى يستخرج أقصى ما عندها. والنص والنصيص السير الشديد⁽⁴⁾، ويرى الأزهري أن "نص" للدلالة على السير أما نصيص "فهو العدد"⁽⁵⁾.

وأورد امرؤ القيس الصيغتين بالدلالة عينها فيقول:

وَمِنْهُنَّ نَصُّ الْعَيْسِ وَاللَّيْلُ شَامِلٌ تَيَّمَّ مَجْهُولًا مِنَ الْأَرْضِ بَلَقَعًا⁽⁶⁾.

ووردت نصيص في قوله :

أَوْوَبٌ نَعُوبٌ لا يُوَاكِلُ نَهْزُهَا إِذَا قِيلَ سَيْرُ الْمُدْلَجِينَ نَصِيصٌ⁽⁷⁾.

وفي الأغلب الأعم تدل الصيغتان دلالة واحدة، وتتوحدان في الدلالة مثل "

زَأْرٌ وَزَنْبِيرٌ " يدلان على الصوت " صوت الأسد"⁽⁸⁾.

2. 1. 5. 11 تعدد صيغة المصدر (فَعِيلٌ ، فَعَلٌ):

تدل هذه الصيغة على دلالات يشير إليها سيبويه فيقول وقد يجيء الأسم فَعِيلًا نحو مَرَضٌ يَمْرُضُ مَرَضًا وهو مَرِيضٌ وقالوا سَقَمَ يَسْقَمُ وهو سَقِيمٌ⁽⁹⁾. ويدل على القبح أو الحسن مثل " قبيح و وسيم وجميل"⁽¹⁰⁾. تشترك هذه الصيغة في التعدد مع

¹ الزمخشري ، الكشاف : ج3 ص 87، ينظرالزمخشري ، الكشاف : ج4 ص 378.

² امرؤ القيس ، ديوان امرئ القيس : ص117.

³ عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق2 ج3 ص 175.

⁴ ابن منظور، لسان العرب : ص162.

⁵ الأزهري، التهذيب : ج12 ص 117.

⁶ امرؤ القيس ، ديوان امرئ القيس: ص 240.

⁷ المصدر نفسه : ص179 .

⁸ الجوهري، الصحاح : ج2 ص 574 ، ابن منظور، لسان العرب : ج6 ص 5

⁹ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص17 .

¹⁰ المصدر نفسه : ج4 ص28 .

صيغة أخرى فتلقى معها في دلالتها على الصوت طوراً مثل " فَعِيل، فَعَل " مثل " زَأْر، وزَيْر "(1). ومع "فَعَال" مثل حَنَانٌ وَحَنِينٌ"(2)، ومع صُرَاخٌ وَصَرِيخٌ"(3).

2. 1. 5. 12. تعدد صيغة المصدر (فَعَلٌ وَفَعَالٌ):

وردت هاتان الصيغتان المتعددتان في المعاجم العربية، ويدل ذلك على تعدد هذه الصيغ فنرى صيغة المصدر " رَهْنٌ، رَهَانٌ "(4)، " شَرَبٌ، شَرَابٌ "(5)، " صَوَّبٌ، صَوَّابٌ "(6)، " حَصَدٌ، حَصَادٌ "(7)، " سَمِعٌ، سَمَاعٌ "(8)، و"فَخَرٌ، فَخَارٌ"(9)، و" هَلَكَ، هَلَاكٌ "(10).

ويشير الفراء إلى أنّ صيغة فَعَالٍ المشتركة مع فَعَلٍ، المأخوذة من الفعل عينه قد تدل على الاسم، وصيغة " فَعَلٌ " تدل على المصدر فيقول: " الْخَرَجُ الْاسْمُ وَالْخَرَجُ الْمَصْدَرُ "(11). وفي قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ (12)، قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الراء وألف بعدها في الموضعين، والباقون بإسكان الراء من غير ألف فيها "(13). والخَرَجُ والخَرَجُ بمعنى واحد كالنَّوْلِ والنَّوَالِ، والمعنى: جُعِلَا نُخْرَجُهُ مِنْ أَمْوَالِنَا. وقيل: الخَرَجُ الْمَصْدَرُ، أُطْلِقَ عَلَى الْخَرَجِ وَالْخَرَجُ اسْمٌ لَمَّا يَخْرُجُ "(14). " قرأ ابن عامر " خَرْجًا "، وقرأ حمزة والكسائي "

¹ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص574 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص6 .

² الجوهري ، الصحاح : جـ5 ص1697 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ3 ص368 ، 369 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص318 .

⁴ الجوهري ، الصحاح : جـ5 ص1714 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص348 ، 349 .

⁵ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص137 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص64 ، 65 .

⁶ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص147 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص433 .

⁷ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص407 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ3 ص199 .

⁸ الجوهري ، الصحاح : جـ3 ص1024 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص364 .

⁹ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص667 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ10 ص198 .

¹⁰ الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1326 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ15 ص116 .

¹¹ الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص159 .

¹² المؤمنون: 72 / 23 .

¹³ ابن الجوزي ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص315 .

¹⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص164 ، ينظر الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص159 ، ابن الجوزي ، النشر في القراءات

العشر : جـ2 ص329 ، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص415 ، أبو شامة ، إيراد المعاني من حرز الأمانى : ص576 .

خَرَّاجاً " ، ولأمر بينهما قريب، لأنَّ الخَرَجَ، الجُعْلُ، والخَرَّاجُ : الإِتَاوَةُ والضرَّيبَةُ التي يأخذ السلطان من الناس كلَّ سنة " (1).

وقد تدل صيغة " فَعَلَّ " حَصَدَّ " على إرادة الفعل، وأما حَصَادٌ على إرادة انتهاء الزمان كقول سيبويه " وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فَعَالٍ، وذلك: الصَّرَامُ، والجَزَّازُ، والجِدَادُ، والقَطَاعُ، والحَصَادُ. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فَعَالٌ وفَعَالٌ، فإذا أرادوا الفَعْلَ على فَعَلْتُ: حَصَدْتُهُ حَصْدًا " (2).

2. 1. 5. 13. تعدد صيغة فَعَلٍ مع فَعَالٍ:

تتشترك هاتان الصيغتان للمصدر الواحد في التعدد فيما ورد عن العرب من أمثلة تثبت ذلك. وهما لغتان وردتا في معجم لسان العرب " طَرَدَهُ يَطْرُدُهُ طَرْدًا و طَرْدًا و طَرَدَهُ... و فلان يمشي مشياً طَرَاداً أي مستقيماً " (3). وقد ورد " طَعَنَ طَعَنَهُ بِالرُّمْحِ يَطْعُنُهُ طَعْنًا... و طَاعَنَهُ مُطَاعِنَةً، و طَعَانَا، قال:

كَأَنَّهُ وَجَّهَ تُرْكِيَيْنِ قَدْ غَضِبَا مُسْتَهْدِفٍ لَطْعَانٍ فِيهِ تَذْبِيبٌ " (4).

وصيغة " فَعَالٍ " المصدرية ترتبط بأكثر من فعل، فتأتي مصدراً للفعل الثلاثي المجرد (فَعَل) نحو " كَذَبْتُهُ كَذَابًا " (5)، رَهَنَ رَهْنًا و رِهَانًا " (6)، وتأتي من غير الثلاثي من المزيد " فاعل " من " رَاهَنَ " مُرَاهِنَةً " (7)، " وَقَاتِلَ قِتَالًا وَمُقَاتِلَةً ". ويقول سيبويه " وجاء فَعَالٌ على فَاعَلْتُ كثيراً، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك قي قِتَالٍ ونحوها، وأما المفاعلة فهي التي تلزم، ولا تنكسر كلزوم الاستفَعَالِ اسْتَفَعَلْتُ " (8).

¹ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: ج1 ص 419، أبو شامة، إيراد المعاني من حرز الأمانى: ص 576.

² سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 12.

³ ابن منظور، لسان العرب: ج8 ص 138، 139، ينظر مادة "سقم" ابن منظور، لسان العرب: ج6 ص 298.

⁴ المصدر نفسه: ج8 ص 167، 168، 445. مادة " صرم " ابن منظور، لسان العرب: ج3 ص 332، 333، ابن منظور،

لسان العرب مادة (صدم) : ج7 ص 445 .

⁵ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 7.

⁶ ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص 348، ينظر الجوهري، الصحاح: ج2 ص 1714 .

⁷ ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص 348، ينظر الجوهري، الصحاح: ج2 ص 481، ابن منظور، لسان العرب

:ج15 ص 64 .

⁸ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 81، ينظر المبرد، المقتضب: ج2 ص 99، 100، ينظر الجوهري، الصحاح: ج2 ص 481، ابن

منظور، لسان العرب: ج 4 ص 8.

وقد وردت الصيغتان (فَعَلٌ، فَعَالٌ) في قول عمرو بن كلثوم:

بفتيانٍ يروونَ القتلَ مجداً وشيب في القتالِ مجربينا⁽¹⁾.

ويشير بروكلمان إلى أنّ فاعل "متطورة عن الفعل (فَعَلٌ)، مثال ذلك بالعربية: "قاتل" من "قتل"⁽²⁾. ويشير سيبويه إلى أنّ صيغة (فَعَلٌ) للدلالة على الفعل ذاته، وأنّ تخصص صيغة (فَعَالٌ) للدلالة على انتهاء الزمان فيقول: "وجاءوا بالمصادر حين أرادوا لانتهاء الزمان على مثال فَعَالٌ، وذلك الصرّام، والجزاز، والجّداد، والقِطاع، والحِصاد، وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فَعَالٌ، وفَعَالٌ، فإذا أرادوا الفَعْلَ على فَعَلت قالوا حَصَدْتُهُ حَصْداً، وقَطَعْتُهُ قِطْعاً، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية، وكذلك الجزُّ ونحوه"⁽³⁾. فدلالة الصيغة فَعَالٌ قد تفرق عن صيغة فَعَلٌ، كما في المصدر "رهان" لمسابقة الخيل وغير ذلك، وأنالك رَهْنٌ بالرّي وغيره أي كفيل قال:

إني و دَلَوِيَّ لها وصاحبي،

وحَوْضَهَا الأَفِيحَ ذا النصاب،

رَهْنٌ لها بالرّي غير الكاذب⁽⁴⁾.

ويشير سيبويه إلى المنطق اللهجي بين الصيغتين فيقول: "كَتَبَهُ كِتَاباً، وَحَجَبْتُهُ حِجَاباً، وبعض العرب يقول كَتَباً على القياس"⁽⁵⁾، وهناك فرق في الدلالة بين كِتَابٌ و كَتَبٌ فيقول ابن الجبان: "والكِتَابُ في الأصل اسم يُقَامُ مقام المصدر، تقول كتبه كِتَاباً، وَكَتَباً، ثم جُعِلَ الكِتَابُ للمكتوب فيه الشيء، وأصل الكِتَابُ الجمع والضمّ وذلك كَتَبْتُ البغلة إذا جمعت بين شُفْرِهَا بحلقة"⁽⁶⁾. وكأنّ اختلاف الصيغتين في "كَتَبٌ،

¹ الشننمري، الأعلام يوسف بن سليمان بن عيسى، (1979م)، أشعار الشعراء الستة الجاهليين، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت:

ج2 ص 76، وروي في كتاب الزوزني، المعلمات السبع برواية أخرى ينظر ص 175.

² بروكلمان، فقه اللغات السامية: ص 109.

³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 12.

⁴ ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص 349، ينظر الجوهري، الصحاح: ج5 ص 1714، ينظر أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط: ج2 ص 742 مادة قضى.

⁵ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 7، ينظر ابن الجبان، شرح الفصح في اللغة: ص 86.

⁶ ابن الجبان، شرح الفصح في اللغة: ص 86.

كتاب " يحققان أمن اللبس بين الداليتين"(1). وقد أورد ابن منظور عدة مصادر لـ " كَذَبَ " وهي: كَذَبَ، وَكَذِبَ، وَكَذِبَةٌ، وَكَذِبَةٌ، كَذَابٌ، وَمُكَاذِبَةٌ... "(2).

وفي هذا التعدد دلالة على اختلاف اللهجات في استخدام هذه الصيغة للمصدر " وقد ورد من تعدد صيغة المصدر " فَعَلَ، فَعَلَّ، فَعَالٌ " مثل " سَفَدَ، سَفَادٌ "(3).

2. 1. 5. 14. تعدد صيغة المصدر (فَعُلٌ ، فُعُولٌ):

تتشارك صيغة فَعَلٌ مع فُعُولٌ في المصدر، ويدل هذا على تعدد هذه الصيغة ويقول سيبويه ممثلاً عليها ومتحدثاً عن مصادر الفعل اللازم " وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاجوا به على فَعَلٌ كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فُعُولٌ، وذلك قولك: سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا، وَهَدَأَ اللَّيْلُ يَهْدَأُ هَدَاءً "(4). ويورد في موضع آخر صيغتي المصدر فَعَلٌ و فُعُولٌ فيقول: " وقالوا: وَتَبَّ وَتَبًّا وَوُتِبًا، كما قالوا هَدَأَ هَدَاءً وَهُدُوءًا "(5). ويقول ابن الجبان في شرح الفصيح " لَغَبَ الرَّجُلُ يَلْغُبُ لَغْبًا وَلُغُوبًا إِذَا تَعَبَ "(6). أمّا ابن السكيت فيقول: " ويقال لَغَبٌ يَلْغُبُ لُغُوبًا "(7). وينقل الرضي عن الفراء قوله " إذا جاءك فَعَلٌ مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعَالًا للحجاز وفُعُولًا لنجد"(8).

وهذا دليل على أنّ هذا التعدد يعود لمعيار لهجي، وفي ذلك يقول ابن منظور: " وَبَرِنْتُ مِنَ الْمَرَضِ، وَبَرَأَ الْمَرِيضُ يَبْرَأُ وَيَبْرُؤُ بَرَاءً، وَبُرُوءًا، وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ يَقُولُونَ: بَرَأْتُ أَبْرَأُ بَرَاءً وَبُرُوءًا وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: بَرَأْتُ مِنَ الْمَرَضِ بَرَاءً بِالْفَتْحِ "(9).

¹ ينظر: الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ص 187

² ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـ 12 ص 50، 51.

³ ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ص 144، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 374، 375 دار الطلائع.

⁴ سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 9.

⁵ المصدر نفسه، جـ 4 ص 15، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح: ص 117 (وَقَفٌ، وَقُوفٌ) ص 131 (عَرَجٌ، عُرُجٌ) ص 146 (نَظَرَ، نَظُورٌ).

⁶ ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ص 101، وينظر ص 111 (شَمِلَ)، ينظر أبو حيان، البحر المحيط: جـ 6 ص 129 (غُورٌ).

⁷ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 189، وينظر ص 211 (شَمِلَ).

⁸ الرضي، شرح الشافية: جـ 1 ص 151، 152.

⁹ ابن منظور، لسان العرب: جـ 1 ص 354، 355، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح: ص 134 (شَرَقًا، شُرُوقًا)، ينظر أبو حيان، البحر المحيط: جـ 8 ص 11، الجندي، اللهجات العربية في التراث: ق 2 ص 593 - 595.

فالروايات تكاد تجمع على أن صيغة فَعَلَ لأهل الحجاز، وفِعُول لتميم ولسائر القبائل الشرقية⁽¹⁾. ويستخدم ابن السكيت دلالة فَعَلَ المصدر "عَقَّ" للذبح الذي يذبح للمولود، ودلالة عُقُون "لمعصية الأبوين فيقول: "وقد عَقَّ عن ولده يَعُقُّ عَقًّا إذا ذبح عنه يوم أسبوعه، وقد عَقَّ أباه يَعُقُّهُ عُقُوقًا"⁽²⁾. وفي قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾⁽³⁾. فاستعمل المصدر (صَدًّا) لما كان فعله متعدياً أي: يصدون غيرهم⁽⁴⁾. وقال تعالى في موطن آخر ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾⁽⁵⁾، فاستعمل المصدر (صُدُّودًا) لما لم يكن متعدياً فالأول بمعنى المنع والثاني بمعنى الإعراض⁽⁶⁾. والوَقْفُ للدابة، والوُقُوفُ لغير الدابة⁽⁷⁾. وهكذا يأتي التعدد لاختلاف لهجي أو صرفي ودلالي في هذه الصيغة المصدرية.

2. 1. 5. 15. تعدد صيغة المصدر (فَعَلَ، فَعَالَةٌ):

ولصيغة "فَعَلَ" المصدر اشتراك مع "فَعَالَةٌ"، فتمتلىء المعاجم العربية باشتراك هاتين الصيغتين فتري "صَرَمٌ، وصرامة"⁽⁸⁾، و "زَعَمٌ، وزعامة"⁽⁹⁾، و "كَرَهُ، وكرَاهَةٌ"⁽¹⁰⁾، و "عَدُوٌّ، وعداوة"⁽¹¹⁾، و "جَهْلٌ، وجهالة"⁽¹²⁾، و "أَمْنٌ، وأمانة"⁽¹³⁾، و "غَىٌّ، وغواية"⁽¹⁴⁾، و "شَنَاءٌ، وشنائة"⁽¹⁾. ويظهر بين هاتين

¹ حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية: ص 382.

² ابن السكيت، إصلاح النطق: ص 236.

³ النساء: 4 / 160.

⁴ السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية: ص 21.

⁵ النساء: 4 / 61.

⁶ السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية: ص 21.

⁷ ابن الجبان، شرح الفصح ص 117، وينظر ابن منظور، لسان العرب: ج 15 ص 374.

⁸ الجوهري، الصحاح: ج 4 ص 1594، ابن منظور، لسان العرب: ج 7 ص 333.

⁹ الجوهري، الصحاح: ج 4 ص 1576، ابن منظور، لسان العرب: ج 6 ص 49.

¹⁰ الجوهري، الصحاح: ج 5 ص 1797، ابن منظور، لسان العرب: ج 12 ص 80.

¹¹ الجوهري، الصحاح: ج 5 ص 1926، ابن منظور، لسان العرب: ج 9 ص 93 - 95.

¹² الجوهري، الصحاح: ج 4 ص 1363، ابن منظور، لسان العرب: ج 2 ص 402.

¹³ الجوهري، الصحاح: ج 5 ص 1674، ابن منظور، لسان العرب: ج 1 ص 223.

¹⁴ الجوهري، الصحاح: ج 5 ص 1949، ابن منظور، لسان العرب: ج 10 ص 149.

الصغتين اختلاف صوتي في عدد المقاطع، ففَعَلٌ " تتكون من مقطع واحد مغلق بصامتتين، وصيغة " فَعَالَةٌ " تتكون من ثلاثة مقاطع قصير مفتوح + طويل مفتوح + طويل مغلق. وهناك اختلاف في الدلالة بين الصغتين، فدلالة صيغة " فَعَلٌ " في كلمة الأَمْن، تعني ضد الخوف، ودلالة صيغة " فَعَالَةٌ " في كلمة "الأمانة" ضد الخيانة⁽²⁾.

وقد وردت الأَمْن في قول لقيط بن يعمر:

قَوْمُوا قِيَامًا عَلَى أَمْشَاطِ أَرْجُلِكُمْ ثم افزعوا قد ينال الأَمْن من فزعاً⁽³⁾.

ووردت أمانة في قول زهير:

إِنْ تَوْتَهُ النَّصْحُ يُوجَدُ لَا يَضِيعُهُ وبالأمانة لعمرُ أبيك ليس بمزعم⁽⁴⁾.

ويسند الاختلاف الدلالي في صيغة " فَعَلٌ " في المصدر " زَعَمٌ " إلى اختلاف صرفي " فَزَعَمٌ " ترتبط بالفعل " زَعَمٌ يَزَعُمُ " بالكسر، أي بمعنى الطمع⁽⁵⁾. وزَعَمٌ يَزَعُمُ فالزَعَمُ بمعنى الطمع والكذب⁽⁶⁾. وفي صيغة المصدر هذه " فَعَلٌ، زَعَمٌ " ثلاث لغات أيضاً زَعَمٌ زَعَمًا و زَعَمًا و زَعَمًا وأسندت " زَعَمٌ " لتميم، وزَعَمٌ للحجاز⁽⁷⁾، خلاف صيغة " فَعَالٌ " وهذا يدل على تعدد صيغة هذا المصدر، لمعيار لهجي. وهناك مصادر مشتركة في الصيغة وقد تدل على دلالة واحدة، وقد تختلف بعض الشيء مثل عَدُوٌّ (فَعَلٌ) و عَدُوٌّ (فَعُولٌ)، و عَدَوَانٌ (فَعَالَانٌ)، وتعداء (تَفَعَالٌ) و عَدَاوَةٌ⁽⁸⁾. وقد استخدم ثعلب صيغتي المصدر " فَعَلٌ " و " فَعَالَةٌ " ورجح واحدة على أخرى في الاستخدام فيقول: " هو أعدى من الذئب " قال: من العدو، ويكون من العداوة والعدو أجود⁽⁹⁾.

¹ الجوهري، الصحاح : جـ 1 ص 40 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ 7 ص 207 .

² ابن منظور، لسان العرب : جـ 1 ص 223، 225 .

³ ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة ، (1975 م) ، مختارات أشعار العرب ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر : ص 18.

⁴ زهير ، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : ص 123

⁵ الجوهري، الصحاح : جـ 4 ص 1576 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 6 ص 47 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 6 ص 47 .

⁷ المصدر نفسه : جـ 6 ص 47 .

⁸ المصدر نفسه : جـ 9 ص 91، 92 .

⁹ ثعلب، مجالس ثعلب : ص 469 .

فيما تقدم نرى أنّ صيغة " فَعَلَ " قد اشتركت في البنائية المصدرية مع صيغ أخرى في التعدد الدال على معايير لهجية أو دلالية أو صرفية، فبالإضافة إلى ما سبق نرى اشتراك " فَعَلَ، فَعَلْ، فَعَلْ " في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَاهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا ﴾ (1).

فقياس " طَلَبَ طَلَبَ " (2). وقد اشتركت في صيغة " فَعَلَ "، صيغة - فَعَالِه، فعالية فيسوق ابن الجبان مثلاً على ذلك بقوله: " وعرفت الكراهية في وجهه " وهي مصدر: كَرِهَ يَكْرَهُ كَرَاهَةً و كَرَاهِيَةً (3).

2. 1. 5. 16 تعدد صيغة المصدر (فَعَالٍ، فُعُولٍ):

تطرق القدماء إلى هذا المصدر وعلاقاته مع الصيغ الأخرى، ففي معرض حديث سيبويه عن صيغ بعض المصادر يقول: " وقالوا الذَّهَابُ الثَّبَاتُ، فبنوه على فَعَالٍ كما بنوه على فُعُولٍ وقالوا نما نَمَاءً، وبدا يَبْدُو بَدَاءً، وَنَثَا يَنْثُو نَثَاءً، وَقَضَى يَقْضَى قَضَاءً. وإنما كثر الفَعَالُ في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثَّبَاتُ والذَّهَابُ.. (4). " كما تطرق اللغويون إلى هذه الصيغة وما يشترك معه في المصدر نفسه فيتناول ابن السكيت اشتراكها مع فَعَالٍ بمعنى واحد، ومع فَعَالٍ، وكذلك مع فَعِيلٍ (5). وأشار ابن قتيبة إلى اشتراك هذه الصيغة مع غيرها مثل فُعَالٍ، وفُعِيلٍ، وفَعَالٍ وفُعُولٍ وفِعَلٍ (6). وترتبط هذه الصيغ ارتباطاً وثيقاً بأفعالها، فتأخذ من اللازم الصحيح كذَهَبَ ذَهَابًا (7). ومن المعتل

¹ الكهف: 18 / 41 .

² ابن خالويه ، ليس في كلام العرب: ص 86 ، ابن الجبان، شرح الفصح في اللغة: ص125 ، المؤدب ،دقائق التصريف : ص54 .

³ ابن الجبان: شرح الفصح في اللغة : ص261 .

⁴ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 9 ، 47 وينظر ص 48 .

⁵ ينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق ، ص 104، 105، 107، 108، 109 ، البطليوسي، المثلث : ص 468، 469، 470، 471، 512، 514.

⁶ ابن قتيبة ، أدب الكاتب، تحقيق علي فاعور: ص 361 ، 363 ، 365 ، ينظر البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص 320 ، ابن سيده ، المخصص : ج4 س 14 ص 284 .

⁷ سيبويه، الكتاب : ج4 ص 9 / ص34.

الناقص نَمِي نَمَاءً... وقضى يَقْضِي قَضَاءً⁽¹⁾، ومن الأجوف مثل رَاحَ يَرُوحَ رَوَاحاً⁽²⁾.

ومن المتعدي قالوا: سمعته سَمَاعاً فجاء على فَعَال⁽³⁾. فهذا المصدر يأتي من المتعدي واللازم⁽⁴⁾. وتأتي هذه الصيغة تدل على الاسم وعلى المصدر⁽⁵⁾. ويعلل بعض المحدثين هذه الصيغة بأنها مطل لحركة التي تلي الصامت فيقول صلاح حسنين: "لما كانت صيغة فَعَال صيغة قديمة جداً ترجع إلى السامية الأم، وأنها تكونت من الأفعال المتعدية التي تحتوي على حركة الفتح بعد الصامت الثاني، فإنه يجوز لنا أن نتوقع من البداية نفس الشيء بالنسبة للأفعال اللازمة التي تحتوي على حركة الكسرة أو الضمة بعد الصامت الثاني ونستطيع أن نثبت أن المصدر من هذه الأفعال يتكون بطريقة مشابهة أي بتطويل الحركة التي تلي الصامت الثاني⁽⁶⁾. وتأتي هذه الصيغة المصدرية "فَعَال"، من الفعل الماضي فَعَلَ الذي مضارعه يَفْعَلُ، بكسر العين من الماضي وفتحها من الغابر، ومن فَعَلَ يَفْعَلُ بضم العين في كليهما⁽⁷⁾.

وتعدد الفعل في هذه الصيغة يعني تعدد المصدر، لأنّ هذا الصيغ من الأفعال تؤخذ منه صيغ مصدرية أخرى مثل "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعِلَ" و"فَعَلَّ" و"فَعَالَة" و"فَعَالَة" و"فَعَال" وغيرها⁽⁸⁾، فمصادر الأفعال تتعدد بتعدد صيغ الأفعال، وتعدد صيغ المصادر والأفعال يعود إلى اختلاف لهجي⁽⁹⁾.

¹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 47، 48.

² المصدر نفسه: ج4 ص 52.

³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 52.

⁴ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص 8، ابن سيدة، المخصص: ج4 ص 14، 292، 294، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص

161، ابن يعيش، شرح المفصل: ج6 ص 45.

⁵ ابن سيدة، المخصص: ج4 ص 14، 292.

⁶ حسنين، أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية: ص 170.

⁷ المؤدب، دقائق التصريف: ص 49، 52، 54.

⁸ المصدر نفسه: ص 49، 52، 54.

⁹ السيوطي، المزهرة علوم اللغة: ص 2، 276 - 277، الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص 78.

فصيغة فَعَالٍ اشتركت مع صيغ مصدرية أخرى مثل صيغة فَعَلَ " فتشير الصيغتان " فَعَالٍ " و " فَعَلَ " إلى اشتراك الصيغتين في دلالتهما على المصدر، وبين هاتين الصيغتين علاقة صوتية بأن حركة عين المصدر في " فَعَلَ " حركة قصيرة، وحركة العين في " فَعَالٍ " حركة طويلة، وكأنّ هناك مطلاً لحركة عين المصدر لصيغة " فَعَالٍ " أو أنّ فَعَلَ ناتجة عن فَعَالٍ بتقصير المقطع. هذه العلاقة كشفت عن تداخل بين أمثلة الصيغتين⁽¹⁾.

وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴾⁽²⁾، فقد قرأ الجمهور: " خَطَاءٌ " على وزن بناء. وقرأ الحسن والأعمش على وزن سماء مصدرًا، وقرأ الزهري على وزن عَصَاء، لكونه خفف الهمزة⁽³⁾، وفي قوله تعالى ﴿ إِنْ قَتَلْتَهُمْ كَانَ خِطَاً كَبِيرًا ﴾⁽⁴⁾. قرأ الحسن: " خطاء " قال أبو الفتح: هو اسم بمعنى المصدر، والمصدر من أخطأت إخطاء. والخطاء من أخطأت كالعطاء من أعطيت⁽⁵⁾. ومثل ذلك السقم والسقام و رَشَدَ رَشَادٌ⁽⁶⁾. ويقول طرفة:

لها كَبِدٌ مَلَسَاءُ ذَاتُ أُسْرَةٍ وَكَشْحَانٍ لَمْ يَنْقُصْ طَوَاءَهُمَا الْحَبْلُ⁽⁷⁾.
 وَلَقَدْ أَبَيْتُ عَلَى الطَّوِيِّ وَأَظْلُهُ حَتَّى أَنْالَ بِهِ كَرِيمَ الْمَأْكَلِ⁽⁸⁾.
 وقد أسند هذا التعدد بين صيغتي " فَعَلَ، وَفَعَالٍ " إلى تعدد اللغات⁽⁹⁾. وقد عدت صيغة " رَشَدَ " من الفعل رَشَدَ يَرَشُدُ وصيغة " رَشَادٌ " من الفعل رَشَدَ

¹ ينظر برجشتراسر ، التطور النحوي : ص 66 ، 67 ، 102 ، 103 .

² النساء: 4 / 92.

³ ابن جني ، المحتسب : ج 1 ص 194 ، أبو حيان، البحر المحيط : ج 3 ص 321 ، ينظر البحر المحيط : ج 1 ص 87.

⁴ الإسراء: 17 / 31.

⁵ ابن جني، المحتسب : ج 2 ص 19 - 20.

⁶ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 4 ص 390 ، سيبويه، الكتاب : ج 4 ص 34.

⁷ طرفة ، ديوان طرفة : ص 91.

⁸ منصور، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي : ص 118.

⁹ ينظر الأزهري ، تهذيب اللغة : ج 8 ص 424 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 13 ص 55.

يَرشُدُ⁽¹⁾، وينقل ابن سيده عن صاحب العين أنّ "رَشَدَ و رَشَادَ من الفعل رَشَدَ"⁽²⁾.
تتعدد صيغة فَعَالٍ فتشترك مع فُعَلٍ في الدلالة على المصدر فصيغة فُعَلٍ
وَفِعَالٍ وَفِعْلٍ واحدة في التعدد، فقد قيل: الْهُونَ وَ الْهُونَ وَ الْهُونَ الرِّفْقَ لِيَهُونَ عَلِيَّ
هُونًا وَهُونًا"⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿أَيْمُسِكُهُ عَلَى هُونٍ﴾⁽⁴⁾، قال الفراء: " الْهُونُ في لغة
قريش الْهُونَ وبعض بني تميم يجعل الْهُونَ مصدرًا للشيء الْهَيْنِ قال: وقال الكسائي
سمعت العرب تقول إن كُنْتُ لِقَلِيلٍ هُونِ الْمُؤُونَةِ مُذَ الْيَوْمِ، قال: وقد سمعت الْهُونَ
في مثل هذا المعنى"⁽⁵⁾.

ويقول امرؤ القيس:

مُجَاوِرَةَ بَنِي شَمْحَى بْنِ جَرْمٍ هَوَانًا مَا أُتِيحَ مِنَ الْهُونِ"⁽⁶⁾.

وقد تختلف دلالة هذه الصيغة "فُعَلٍ، فَعَالٍ" في المعنى يقول ابن بري: " الْهُونُ هَوَانُ الشَّيْءِ الْحَقِيرِ، وَالْهُونُ الْهُونُ الشَّدَّةُ: أَصَابَهُ هُونٌ شَدِيدٌ أَيْ شَدَّةٌ
وَمُضْرَّةٌ وَعَوَزٌ قَالَتِ الْخَنَسَاءُ: تُهَيِّنُ النَّفْسَ وَهُونَ النَّفْسِ، تريد: إهانة النفس، ابن
بري: الْهُونُ بِالضَّمِّ الْهُونُ"⁽⁷⁾. وتأتي صيغة فَعَالٍ اسم مصدر وفُعَلٍ مصدر مثل
رَشَادَ، رَشَدَ"⁽⁸⁾. ويربط ابن سيده، رَشَدَ، صيغة، فَعَلٍ"بِالْفِعْلِ رَشَدَ، وَصِيغَةُ "فَعَالٍ،
رَشَادَ" بِالْفِعْلِ"رَشَدَ"⁽⁹⁾. ويمائلها شُرْبٌ وَشِرَابٌ"⁽¹⁰⁾. وترى منصور أن صيغة "فُعَلٍ"
" صِيغَةُ مَتَطَوَّرَةٌ عَنِ فَعَالٍ."⁽¹¹⁾ فهذه إشارة ودلالة تدل على تعدد الصيغة عند
العرب.

¹ ابن سيده، المخصص: جـ 4 س 13 ص 55.

² المصدر نفسه: جـ 4 س 13 ص 55.

³ ابن منظور، لسان العرب: جـ 15 ص 164، الفراء، معاني القرآن: جـ 2 ص 106.

⁴ النحل: 16 / 59.

⁵ ابن منظور، لسان العرب: جـ 15 ص 164.

⁶ الشنتمري، أشعار الشعراء الستة الجاهلين: جـ 1 ص 109.

⁷ ابن منظور، لسان العرب: جـ 15 ص 164، ينظر ص 165.

⁸ العكيري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين الضرير، (1976 م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد الجاوي، مطبعة عيسى

البياتي الحلبي، القاهرة: جـ 1 ص 205.

⁹ ابن سيده، المخصص: جـ 4 س 13 ص 55، ينظر الأزهرى، التهذيب: جـ 11 ص 321.

¹⁰ أبو حيان، البحر المحيط: جـ 2 ص 27.

¹¹ منصور، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي: ص 131.

2. 1. 5. 17. تعدد صيغة المصدر (فَعَال ، فِعْل):

وذكر ابن قتيبة " رَجُلٌ حَلٌّ وَحَلَّالٌ " و " حَرَمٌ وَ حَرَامٌ " (1). وَقَرَيْتُ الضَّيْفُ أَقْرَبُهُ قَرِيٌّ وَقَرَاءٌ " (2). وَحَلُّ الْمُحْرَمِ مِنْ إِحْرَامِهِ يَحِلُّ حَلًّا وَ حَلَالًا... وَلَا يُقَالُ حَالٌ عَلَى أَنَّهُ الْقِيَاسُ " (3). وَرَجُلٌ حَلٌّ مِنْ الْإِحْرَامِ أَي حَلَّالٌ " (4). وَفِي صِيغَةِ حَلَّالًا إِشَارَةٌ إِلَى اسْمِيَّةِ هَذِهِ الصِّيغَةِ - وَ الْحَلَّالِ ضِدَّ الْحَرَامِ " (5). يَقُولُ الْأَعْشَى:

أَجَارْتُمْ بَسَلٌ عَلَيْنَا مُحْرَمٌ وَجَارْتَنَا حَلٌّ لَكُمْ وَ حَلِيلُهَا " (6).

وكذلك في حرم، رجل حرم و حرام أي محرم، " (7)، يقول امرؤ القيس:
جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا: أَقْصِرِي إِنِّي امْرُوءٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ " (8).
وفي قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ وَ رِيشًا ﴾ " (9).

قرأ عثمان و ابن عباس والحسن و مجاهد وقتادة: (ورياشا) فقييل: هما مصدران بمعنى واحد، راشه يريشه ريشا ورياشا: أنعم الله عليه " (10).

وتشترك صيغة فَعَال بالتعدد مع صيغة (فَعَال)، وكذلك مع صيغة فِعَال... ففي صيغة يقول ابن قتيبة الصيغة "فَعَال، وفِعَال" المشتركة فيقول ابن قتيبة: " الجَرَاءُ وَ الجَرَاءُ " مصدر جَارِيه... "، وَأَيَّامُ الحَصَادِ وَ الحَصَادِ "، وَقَمَرٌ " تَمَامٌ، وَتِمَامٌ " وَوَلَدٌ " تَمَامٌ وَ تِمَامٌ " (11) يقول لبيد:

¹ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص365، ينظر البطلوسي، ابن السيد، (1981 م)، المثلث، تحقيق ودراسة صلاح مهدي علي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، بغداد: ص432، ص436، ص437.

² ابن الجبان، شرح الفصح في اللغة: ص180.

³ ابن منظور، لسان العرب: ج3 ص297، ينظر الأزهرى، التهذيب: ج3 ص437.

⁴ ابن منظور، لسان العرب: ج3 ص297 - 298.

⁵ المصدر نفسه: ج3 ص297.

⁶ الأعشى، ديوان الأعشى الكبير: ص225.

⁷ ابن منظور، لسان العرب: ج3 ص298.

⁸ امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس: ص116.

⁹ الأعراف: 7 / 26.

¹⁰ أبو حيان، البحر المحيط: ج4 ص482.

¹¹ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص362 تحقيق على فاعور، السيوطي، المزهر: ج2 ص83، ابن منظور، لسان العرب: ج2 ص52، وقد أورد ابن منظور في هذا الجزء أكثر من عشرة مصادر من الفعل تَمَّ وكذا السيوطي في المزهر: ج2 ص83، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص104 - 105، البطلوسي، الاقتضاب: ق2 ص311.

فَلَحِقْنَ وَاعْتَكَرَتْ لَهَا مَدْرِيَّةٌ كَالسَّمْهَرِيَّةِ حَدَّهَا وَتَمَامُهَا⁽¹⁾.
 وفي قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾⁽²⁾. قرأ البصريان و ابن
 عامر وعاصم (حَصَادِهِ) بفتح الحاء والباقون بكسرها⁽³⁾.
 واعتبر أبو حيان " الحَصَادُ، بفتح الحاء وكسرها مصدر"⁽⁴⁾. ويقال حِصَادٌ وَ
 حَصَادٌ وَ جِرَازٌ وَ جِرَازٌ وَ جِدَادٌ وَجِدَادٌ وَقَطَافٌ وَقَطَافٌ وَهَذَانِ مِنَ الحِصَادِ
 وَالْحَصَادِ⁽⁵⁾.

قد نسبت صيغة " فَعَالٌ " بكسر الحاء في " حِصَادٌ إِلَى أَهْلِ الحِجَازِ، وَصِيغَةُ
 فَعَالٌ " بفتح الحاء في " حَصَادٌ"⁽⁶⁾.

ويشير ابن خالويه إلى أن حِصَادٌ وَ حَصَادٌ وَ لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ⁽⁷⁾. ومصدر
 الجارية: الجِرَاءُ وَ الجِرَاءُ⁽⁸⁾، يقول الأعشى:

والببيض قد عَنَسَتْ وَطَالَ جِرَاؤُهَا وَنَشَأَنَ فِي قِنٍّ وَ فِي أَدْوَادٍ⁽⁹⁾.
 وذكر في صيغة فَعَالٌ فِي كَلِمَةِ صَدَاقٍ أَرْبَعَ لَغَاتٍ هِيَ صَدَاقٌ بِالْفَتْحِ، وَصَدَاقٌ
 بِالْكَسْرِ، وَصُدُقَةٌ بِضَمِّ الصَّادِ، وَضَمُّ الدَّالِ وَصُدُقَةٌ، بِضَمِّ الصَّادِ وَسُكُونِ الدَّالِ⁽¹⁰⁾،
 وَفِي الإِشَارَةِ إِلَى تَعَدُّدِ اللُّغَاتِ يَعْنِي أَنَّ هُنَاكَ اخْتِلَافًا لِهَجِيًّا أَدَّى إِلَى هَذَا التَّعَدُّدِ . ففِي
 كَلِمَةِ قِصَاصٍ ثَلَاثُ لَغَاتٍ بِكَسْرِ القَافِ وَفَتْحِهَا وَضَمِّهَا وَكَذَلِكَ فِي كَلِمَةِ "
 قِصَاصٍ"⁽¹¹⁾، ففِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَجَعَلَهُمْ جَذَاذًا ﴾⁽¹²⁾. قَالَ أَبُو الفَتْحِ: أَخْبَرْنَا إِسْحَاقَ
 إِبرَاهِيمَ بنِ أَحْمَدَ عَنِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ هَارُونَ عَنِ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: فِيهَا لَغَاتٌ:

¹ الزورني، شرح المعلمات السبع : ص240 .

² الأنعام: 6 / 141 .

³ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر : ج2 ص266.

⁴ أبو حيان، البحر المحيط : ج4 ص234 ، ينظر ج6 ص514 ، ينظر ابن جني ، المحتسب : ج2 ص125 ، ابن السكيت،

إصلاح المنطق : ص104 - 105 .

⁵ ابن منظور، لسان العرب : ج3 ص199 .

⁶ السيوطي ، المزهري : ج2 ص276.

⁷ ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها : ج1 ص172 .

⁸ ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص173.

⁹ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص105 .

¹⁰ البطلوسي ، الاقتضاب : ق2 ص320 ، و ينظر ص321.

¹¹ ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص383 .

¹² الأنبياء: 21 / 58.

جَذَاذًا، و جُذَاذًا، و جَذَاذًا قَالَ. و أجوذها الضم، كالحطام و الرفات، وكذلك روينا عن قطرب: جَذَّ الشَّيْءَ يَجْذُهُ جَذًّا. و جُذَاذًا و جَذَاذًا و جَذَاذًا" (1).

وقد تختلف صيغة فَعَالٍ المشتركة مع فِعَالٍ عن بعضهما في الدلالة و المعنى على الرغم من اشتراكهما في الأصوات: فيقال سَدَادٌ من عوز، و أصبت به سَدَادًا من عَيْشٍ أي ما تُسَدُّ به الخَلَّةُ، فيكسر ويفتح، والكسر أفصح و أمَّا السَدَادُ، بالفتح، فإنما معناه الإصابة في المنطق أن الرجل مُسَدَّدًا، و يقال أنه لذو سَدَادٍ في منطقهِ وتدييره" (2). و يقول ابن قتيبة " و قمر " تَمَامٌ وَ تِمَامٌ "، و وُلِدَ " تَمَامٌ وَ تِمَامٌ " و " ليل تَمَامٌ " لا غير" (3).

و قد حكم الرضي على بعض الصيغ من صيغة فَعَالٍ فِعَالٍ و فُعَالٍ بالشذوذ مثل غَوَاثٍ، و سَوَافٍ" (4). و كأن الصيغة الافتراضية بضم صيغة " فُعَالٍ " مثل " قُلَانٍ، خُمَالٍ و قُبَايَا و قُورَامٍ" (5). و نسب فتح فاء " فَعَالٍ " إلى أبي عمرو الشيباني، و تابعه على ذلك عُمَارَةُ، و هو السَوَافِ دَاءٍ من أدواء الإبل، و كان الأصمعيّ يضم أوله، و يلحقه بأمثاله من الأدواء" (6). و يرى الفراء الرضاع بالفتح أكثر من الرضاع بالكسر" (7). و يؤكد ذلك ابن السكيت في قوله: " و يقال سَرَارُ الشَّهْرِ و سِرَارُ الشَّهْرِ، و الفتح أجود" (8). و هذا يدل على أن صيغة فَعَالٍ صيغة متوغلة في القدم، و الصيغتان فَعَالٍ و فُعَالٍ ناتجتان عن صيغة فَعَالٍ. ذلك وفق قانون المخالفة" (9). و هكذا جاءت صيغة فَعَالٍ مشاركة في التعدد مع صيغة فُعَالٍ ففي قوله تعالى: ﴿ مَالَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴾ (10). قرئ بضم الفاء" (1). و أسندت صيغة " فِعَالٍ، و فَعَالٍ "

¹ ابن جنبي، المحتسب : جـ 2 ص 64 .

² ابن منظور، لسان العرب : جـ 6 ص 210 .

³ ابن قتيبة ، أدب الكاتب :ص 362 ، و ينظر المرجع نفسه : ص 383 .

⁴ الرضي، شرح الشافية :جـ 1 ص 154 ، 155 ، ابن عصفور ، المقرب : جـ 2 ص 131 .

⁵ ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 388.

⁶ المصدر نفسه : ص 388 ، ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 107.

⁷ الفراء ، معاني القرآن : جـ 1 ص 149.

⁸ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 104 .

⁹ فليش ، هنري اليسوعي ، (1966م)، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط1، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت: ص 78،

206 / ينظر حسنين، أبنية المصادر في اللغتين العربية و العبرية : ص 186، 197.

¹⁰ ص : 15 / 38 .

إلى ناس من العرب وأسندت صيغة "فُعَال" إلى أهل الحجاز⁽²⁾. وقد قرئت صيغة فُعَال بكسر الفاء فِعَال في كلمة جِذَاذ وهما لغتان⁽³⁾، في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾⁽⁴⁾، وقرئت "جِذَاذ" بفتح الجيم، قرأ الجمهور "جِذَاذًا" بضم الجيم، والكسائي و ابن محيص بكسرهما، وابن عباس و أبو السمال بفتحها، وهي لغات أجودها الضم⁽⁵⁾. وهذا التعدد يشير إلى أنها صيغ تشترك فيما بينها في الدلالة أو في الجذر اللغوي فالصيغ التي تكون على فِعَال، فُعَال ولا يأتي من أمثلتها على فَعَال تؤكد توغل صيغة فَعَال في القدم، وأن أمثلتها قد اندثرت ومن ثم شاعت الصيغ المستخدمة على فِعَال، فُعَال⁽⁶⁾.

وهناك اشتراك في التعدد يقع بين صيغة "فَعَال" و "فَعِيل" يقال رَجُلٌ كَهِيمٌ وَكَهَامٌ للذي لاغنى عنده⁽⁷⁾. يقول الأصمعي: "يُقَالُ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَشَحَاحٌ، وَصَحَاحٌ وَصَحِيحٌ"⁽⁸⁾. و بَجَالٌ وَبَجِيلٌ، وهو الضَّخْمُ الحَالِيلُ. قال التميمي العدوي: البجالُ الرَّجُلُ السَّيِّدُ السَّمْحُ. قال زهير بن جَنَابٍ: مِنْ أَنْ يُرَى الشَّيْخُ البَجَا لُ يُقَادُ يُهْدَى بالعشيَّة⁽⁹⁾.

وهذا يدل على تعدد صيغة فَعَال إلى فَعِيل، وقد وردت صيغة فَعَال في شعر امرئ القيس:

وَيَمْنَعُهَا بَنُو شَمْحَى بْنِ جَرْمٍ مَمِيزُهُمْ حَنَانُكَ ذَا الحَنَانِ⁽¹⁰⁾.

و وردت صيغة فَعِيل بدلالة فَعَال عند عمرو بن كلثوم حيث يقول:

¹ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 107، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 363، 383، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 15 ص 411.

² ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 107، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 363، 384، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 15 ص 411.

³ ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر: ج 2 ص 324، ينظر أبو شامة، إبراز المعاني: ص 599، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق 2 ج 3 ص 158.

⁴ الأنبياء: 21 / 58.

⁵ أبو حيان، البحر المحيط: ج 6 ص 322، وينظر الزمخشري، الكشاف: ج 3 ص 120، ابن منظور، لسان العرب: ج 2 ص 217، البطلوسي، الاقتضاب: ص 320.

⁶ المنصور، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي: ص 126.

⁷ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 363، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 107، ينظر ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 15 ص 411.

⁸ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 108، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 15 ص 411، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 363.

⁹ ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 15 ص 411، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 108.

¹⁰ الشنتمري، أشعار الشعراء الستة: ج 1 ص 109.

فَمَا وَجَدَتْ كَوْجَدِي أَمْ سَقَبٌ أَضَلَّتْهُ فَرَجَعَتْ الْحَيْنَا ⁽¹⁾.

هناك اشتراك يدل على التعدد بين صيغة فَعَالٍ وصيغة فُعُولٍ، وتشارك معهن فُعالٍ. ويذكر ابن السكيت الصيغتين ويشير إلى أنّ البعض يستخدم صيغة فَعَالٍ والبعض الآخر يستخدم صيغة فُعُولٍ " فيقول: ويقال: كان ذلك عند قَطَاعِ الطير و قَطَاعِ الماء، مفتوحٌ، وبعضهم يقول: قُطُوعِ الطير والماء ⁽²⁾. وفي هذا إشارة إلى التعدد اللهجي. ويشير سيبويه إلى هذه الصيغة بقوله " وثبت ثَبُوتًا وهو ثابت و ذهب ذُهوبًا وهو ذاهب أو قالوا الذَّهاب والثَّبات، فبنوه على فَعَالٍ كما بنوه على فُعُولٍ و الفُعُولُ فيه أكثر ⁽³⁾. وهناك إشاره إلى فرق دلالي بين صيغة فَعَالٍ و فُعُولٍ عند ابن قتيبة بقوله " وَ قَطَاعِ الطير وَقُطُوعِهَا " وهو أن تقطع من بلد إلى بلد، فأما " قَطَاعُ الماء " يعني انقطاعه فمفتوح ⁽⁴⁾. يعني ذلك أن صيغة المصدر " فَعَالٍ " من بعض الأفعال مثل ثَبَّتَ (الثَّبَات) على خلاف القياس والقياس الوارد فيه ثُبُوتٌ، والمصدر القياس (فُعُولٌ) يُبْنَى عليه جمع (ثَبَّتَ) مكسوراً بمعنى الشجاع ⁽⁵⁾. وكثير ما تقع صيغة فَعَالٍ المصدرية في الأفعال المعتلة الواو أو الياء هرباً من تماثل الحركات وقد أفصح سيبويه عن ذلك بقوله وقالوا نَمَى ينمي نَمَاءً، وبدا يبدو بَدَاءً ، وونثا ينثو نَثَاءً، وَقَضَى يَقْضِي قَضَاءً، وإنما كثر الفَعَالُ في هذه كراهية الياءات مع الكسرة و الواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثَّبَاتُ و الذَّهَابُ. فهذا نظير للمعتل ⁽⁶⁾. وجاء مصدر نَمَى المال يَنْمِي نَمِيًا و نَمَاءً ⁽⁷⁾. والتعدد في هذه صيغ المصدر من كلام العرب، يقول الفراء : " من العرب من يقول فسد الشيء فُسُودًا مثل قولهم: ذهب الشيء ذُهوبًا و ذهابًا، وكَسَدَ كُسُودًا وكَسَادًا ⁽⁸⁾.

¹ الزوزني، شرح المعلقات السبع : ص168.

² ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 110 ، ابن سيده ، المخصص : جـ 4 ص 15 ص 412 ، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 365 ، السيوطي، المزهر : جـ 2 ص 276 - 277.

³ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 9 ، ينظر ابن الجبّان، شرح الفصيح في اللغة : ص 103 (جفوف، جفاف).

⁴ ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 365.

⁵ الفيروز أبادي، القاموس المحيط : جـ 2 ص 180 ، الزبيدي، تاج العروس : جـ 4 ص 49 ، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 365 ، ابن الجبّان، شرح الفصيح : ص 101 ، ابن سيده، المخصص : جـ 4 ص 15 ص 412.

⁶ سيبويه، الكتاب : جـ 4 ص 17 ، وينظر الرضي ، شرح الشافية : جـ 1 ص 154 ، ابن يعيش، شرح المفصل : جـ 10 ص 9.

⁷ ابن الجبّان، شرح الفصيح في اللغة : ص 97.

⁸ الفراء، معاني القرآن : جـ 1 ص 124 ، وينظر ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 57.

ودلالي⁽³⁾. فهذه الصيغة قد ينتج عنها صيغ تدل كل صيغة على عدة دلالات صرفية يقول هنري فليش : "إن الحد بين اسم الذات والصفة ليس بيناً، فالصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان، وأسماء معانٍ و صفات، وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها على نطاق واسع، فهي بذلك خير ما يدل على اتجاهات اللغة، ومن ذلك صيغ المرتبة الرابعة، فَعَالٍ - فَعَالٍ - فَعَالٍ - فَعَالٍ - فَعُولٍ، وأمثلة ذلك: أتان بزنة فَعَالٍ، اسم عين، (وطَوَافٍ) اسم معنى، و (جَبَانٍ) صفة و يمكن أن نطلق على هذه الظاهرة : "ظاهرة تناسل الصيغ"⁽⁴⁾.

2. 1. 5. 18 تعدد صيغة المصدر (فَعَالٍ، فَعَالٍ):

تعدد صيغة فَعَالٍ بحيث تشترك مع أكثر من صيغة من صيغ المصادر والأسماء أيضاً تشترك هذه الصيغة " فَعَالٍ " وذلك لورود روايتين في كلمة واحدة مثل غمار و فواق فتأتيان بضم الفاء وفتحها، ويعلل فليش أن الفتحة تحولت إلى الضمة بتأثير عامل المخالفة في الصامت الشفوي المتصل بها⁽⁵⁾. وبعدها بادت صيغة ثانوية إلى جانب فَعَالٍ⁽⁶⁾. فتتفق مع صيغة " فَعَالٍ " مثل " سِوَارُ المَرَاةِ وسِوَارٌ " وهو حَسَن الجِوَارِ والجِوَارِ، وشِوَاظٌ من نارٍ وشِوَاظٌ، ورجل شِجَاعٍ وشِجَاعٌ... و" فِلاقٌ وفِلاقٌ"⁽⁷⁾. وتتفق مع " فَعَالٍ " مثل قراءة الفراء: لقوله تعالى : ﴿ مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴾⁽⁸⁾، و " فُوقٌ"⁽⁹⁾. ويشترك مع " فَعِيلٍ " مثل " دَقِيقٌ ودُقَاقٌ،

412 ، جـ4 س14 ص 284، 292، 293... (فَعَالٍ، فَعَالٍ، فَعَالٍ)، (فَعِيلٍ و فَعَالٍ)، (الفَعَالِ و الفَعُولِ)، (الفَعُولِ و الفَعَالِ)، (الفَعُولِ و الفَعَالِ)، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص104، 107، 109 (فَعَالٍ و فَعَالٍ)، (الفَعَالِ و الفَعُولِ)، (فَعِيلٍ و فَعَالٍ)، (الفَعُولِ و الفَعَالِ و الفَعُولِ و الفَعَالِ)، ابن الجبان، شرح الفصحى في اللغة : ص169، 172، 181.

¹ ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص361 .

² حسنين، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية : ص170 .

³ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص104، 107 .

⁴ ينظر فليش، العربية الفصحى : ص72 - 76، ص86 - 87 .

⁵ المرجع نفسه: ص78 .

⁶ حسنين، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية: ص204.

⁷ ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص323، دار الطلائع، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص106، ابن سيده، المخصص: جـ4 س15 ص410، البطلوسي، المثلث : ص511، 512، 513.

⁸ ص : 38 / 15 .

⁹ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص107، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص324، ابن سيده، المخصص: جـ4 س15 ص411 البطلوسي، المثلث : ص511، 512، 513 .

ومَلِيح ومُلاح وجَمِيل وجَمَال وتشترك معها في الدلالة على الصوت نحو نَعِيب ونُعَاب ونَعِيق ونُعَاق⁽¹⁾. ومع فُعُول. مثل رَزَحَت الناقَةُ تَرزُح رُزُوحاً ورُزُوحاً، وفَرَعَتْ من حاجتي فُرُوعاً وفَرَاغاً⁽²⁾. وتدل هذه الصيغة " فُعَال " على دلالات عدّة مثل الدَّاء، ك عُطَّاس وزُكَّام، ومثل الصوت ك بُكَّاء وعُواء، وما اجتمع بعضه إلى بعض " الفضالة " ك دُقَّاق وجُدَّاذ وحُطَّام، وزعزعة البدن ك نُزَّاء، وقَمَّاص " (3).

ويرى الفراء أنّ هذه الصيغة " فُعَال " تأتي على وجهين مصدر واسم. فيقول في ذلك: " كل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القُمَّاش والدُقَّاق والغُثَّاء والحُطَّام فهو مصدر ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى، كما كان العطاء اسماً على الإِعطاء⁽⁴⁾. ويشير الرضي إلى أنّ هذه الصيغة لا تدخل دائرة المصادر وإنما هي عنده بمعنى المفعول فيقول: " ويجيء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول، كالدُقَّاق، والحُطَّام، والفُتَّات، والرُفَّات⁽⁵⁾. غير أن ابن عصفور يذهب مذهب الفراء فيرى أنّ " فُعَال " تطرد فيما أفتقرت أجزاءه كالحُطَّام⁽⁶⁾.

ويشير صلاح حسنين من المحدثين إلى أنها من المصادر⁽⁷⁾. وفي معرض حديث برجشتراسر عن أبنية الأسماء يضع المصدر تحت هذه الأبنية، ولكنه لا يجزم باسمية صيغة " فُعَال " أو مصدرتها. فيقول: " وللعربية أوزان كثيرة غير المذكورة، خصصت بعضها ببعض صيغ الأفعال ومعانيها... و " فُعَال " في الأصوات، نحو: صُرَّاح، ونُبَّاح، وسُؤال⁽⁸⁾.

¹ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 324، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 108، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 15 ص 411،

السيوطي، همع الهوامع: ج 6 ص 49، ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح: ص 242، 243.

² ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 109، 110، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 324، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 15 ص 412.

³ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 13، 14، الرضي، شرح الشافية: ج 1 ص 152، 156، السيوطي، همع الهوامع: ج 6 ص 49، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ج 2 ص 174.

⁴ الفراء، معاني القرآن: ج 2 ص 62.

⁵ الرضي، شرح الشافية: ج 1 ص 155.

⁶ ابن عصفور، المقرب: ج 2 ص 131.

⁷ حسنين، أبنية المصادر في اللغتين، العربية والعبرية: ص 202 - 203.

⁸ برجشتراسر، التطور النحوي: ص 103.

وتتشارك هذه الصيغة مع صيغة "فُعال" الدالة على جمع التكسير كخبز رُقَاق، وواحد الرُقَاق: رُقَاقَة⁽¹⁾. ويتضح من ذلك أنّ العربية، لما لم تكتفِ بصيغ قليلة، مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل إلى كثرة الأشكال، والتقنن في الصيغ الكثيرة. ونرى مثل ذلك في صيغ جمع التكسير، فهي متعددة أيضاً⁽²⁾.

وقد يكون هناك اختلاف دلالي بعض الشيء بين صيغة "فُعال"، والصيغ التي اشتركت معها، فخرَاج "فَعَال" مشتركة مع خُراج "فُعال" لكن خَراج بالفتح: الخَرَجُ بعينه وقد قرىء بهما جميعاً⁽³⁾. في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجاً فَخَرَجَ رَبُّكَ خَيْرٌ﴾⁽⁴⁾. والخُراج بالضم: ورمُ يخرجُ في الجسم⁽⁵⁾. والخَراج بكسر الخاء: مصدرُ خَارجَتُهُ إذا خالفتَه⁽⁶⁾. وتتشارك صيغة "فُعال" مع صيغة "فَعَلان" من غير الثلاثي فيقول سيبويه: "وقد جاء على فُعال نحو النُزاء والقُصاص، كما جاء عليه الصوت نحو الصُراخ والنُباح؛ لأنّ الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النُزوان"⁽⁷⁾. وتختص "فُعال" بالمنقوص كَرغاء ورُغاء⁽⁸⁾.

وبعد فهذه صيغة "فُعال" التي تشير إلى اشتراكها في التعدد مع صيغ كثيرة وردت سابقاً.

2. 1. 5. 19 تعدد صيغة المصدر (فَعَال، فُعال، فَعَال، فُعال):

هذه الصيغ تتكون من مقطعين مقطع قصير مفتوح "فـ"، ومقطع مُفْرَطٌ في الطول ومقفّل وقد اشتركت مع هذه الصيغة في التعدد فَعَال وفُعال وفُعال وفَعِيل وتشابهت هذه الصيغ مع صيغة "فُعال" بالمقاطع الصوتية.

¹ ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح: ص 243، وينظر ص 195، ينظر البطلبوسي، المثلث: ص 512.

² برجشتراسر، التطور النحوي: ص 103.

³ ينظر البطلبوسي، المثلث: ص 512 الحاشية 15 / وقرأ حمزة والكسائي والأعمش ويحيى بن وثاب "خراج".

⁴ المؤمنون: 23 / 72.

⁵ البطلبوسي، المثلث: ص 512، 513.

⁶ المصدر نفسه: ص 512.

⁷ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 14.

⁸ السيوطي، همع الهوامع: ج 6 ص 49.

وهناك تقارب دلالي في صيغة " فِعَال " فقد تأتي لانتهاء الزمان، وتقارب بينها وبين الصيغ الأخرى دلالياً فيقول سيبويه: " وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ، وذلك: الصَّرَام والجِرَاز، والجِدَاد، والقِطَاع، والحِصَاد. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَالٌ وفِعَالٌ، فإذا أرادوا الفَعْلَ على فَعَلْتُمْ قالوا: حَصَدْتَهُ حَصْدًا، وقَطَعْتَهُ قَطْعًا، وإنما تريد العمل انتهاء الغاية... ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفِرَار والشَّرَاد والشَّمَّاس والشُّمُوس، والشُّبُوب كلُّ مُبَاعِدَةٍ، والضَّرَاحُ إذا رَمَحَتْ بِرَجْلِهَا... وقالوا: الشُّمُوس، والشُّبُوب والشَّبِيب. وقالوا: الخِرَاطُ كما قالوا: الشَّرَاد والشَّمَّاس. وقالوا: الخِلَاء والحِرَان. والخِلَاء مصدر من خَلَّتِ النَّاقَةُ أَي حَرَنْتْ. وقد قالوا: خِلَاءٌ لَأَن هَذَا فَرَقٌ وَتَبَاعُدٌ... وقالوا العِضَاضُ شَبَّهوه بالحِرَان والشَّبَاب، ولم يردوا به المصدر من فَعَلْتُمْ فَعَلًا"⁽¹⁾... ويورد ابن قتيبة تقارب صيغة " فِعَال " مع صيغ أخرى في المعنى فيقول " هو النَّفَارُ والنُّفُور "، و" الشَّرَادُ والشُّرُود " و" الشَّبَاب " من شَبَّ الفَرَسُ و" الشَّمَّاس " من شَمَسَ " و" الشُّمُوس "، و" الطَّمَّاح " من طَمَّحَ و" الطُّمُوح"⁽²⁾، ومثل ذلك تقاربها مع " فِعَلٌ " " رِيَشٌ و رِيَاشٌ " و" لَبَسٌ و لَبَّاسٌ "، و" دَبَّغٌ و دَبَّاغٌ"⁽³⁾. ومع فِعَالٍ " صَدَاقُ الْمَرْأَةِ وَصَدِيقُهَا"⁽⁴⁾، ومع فِعَالٍ " سَوَارُ الْمَرْأَةِ وَسَوَارٌ، وهو حسن الجَوَارِ والجَوَّار "⁽⁵⁾، وقد وردت صيغة فِعَالٍ في الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ مُشْتَرَكَةً مع فِعَالٍ في " الدَّوَاءِ، الدَّوَاءِ " فيقول الشاعر:

يقولون مخمور وذاك دواؤه
على إذًا مشي إلى البيت واجب

وقول الأعشى:

والبييض قد عَسَتَ وطال جراؤها
ونشأن في قِنٍّ وفي أدوادٍ"⁽⁶⁾.

¹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 12، 13.

² ابن قتيبة، أدب الكاتب، دار الطلائع 2005: ص 326.

³ المصدر نفسه: ص 326.

⁴ المصدر نفسه: ص 322، وينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 104، 105، ابن سيده، المخصص: ج4 ص 14

410، البطلوسي، الاقتضاب: ق 2 ص 311.

⁵ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 322، ابن الجبان، شرح الفصيح: ص 295، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 106، ابن

سيده، المخصص: ج4 ص 14، ابن منظور، لسان العرب: ج7، ص 311، 312 مادة صاح.

⁶ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 104، 105، ابن سيده، المخصص: ج4 ص 15 ص 410.

وتأتي هذه الصيغة " فِعَال " من المتعدي واللازم⁽¹⁾.
وإن كان اختصاصها الأكثر بالأفعال اللازمة⁽²⁾. وتتشترك هذه الصيغة بأنها
قد تكون من فعلين أحدهما مجرد والآخر مزيد، وبأنها من فَعَلَ فِعَال وفاعل فِعَال "
مثل ، طَعَنَ طِعَان، وطاعن طِعَاناً ، وطرَدَ طِرَادَ ، وطارَدَ طِرَاداً⁽³⁾ ، يقول سيبويه :
وجاء فِعَالٌ على فاعلت كثيراً ، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيَتَالِ
ونحوها . وأمّا المفاعلة فهي التي تلزم ولا تتكسر⁽⁴⁾. ويرى علماء اللغة أن صيغة
" فِعَال " في الفعل " فاعل " متطور عن " فِيعَال " " وأمّا الذين قالوا : تحمّلت تحمّلاً
فإنهم يقولون : قاتلتُ قتالاً، فيوفرون الحروف ويجيبون به على مثال إفعال " ...
كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيَتَالِ ونحوها⁽⁵⁾. وهذه الصيغة " فِعَال "
قد تكون اسماً للفعل ، والمفاعلة هي المصدر وهذا ما يقدمه المبرد فيقول :
والمصدر يكون على مفاعلة نحو قاتلتُ مُقاتلةً ، وشاتمتُ مُشاتمةً ، ويقع اسم الفعل
على فِعَالِ نحو القتال والضراب⁽⁶⁾. ولكن الأزهري يرى أن صيغة فِعَال هي
صيغة المصدر القياسية في الفعل المزيد " فاعل " ⁽⁷⁾. ومما سبق يتضح أن صيغة
فِعَال تأتي قياسية للفعل المجرد إذا دلت على المعاني التي ذكرها سيبويه سابقاً "
وتكون قياسية للفعل المزيد فاعل⁽⁸⁾. ويرى برجشتراسر أن صيغة فِعَال محوله عن
فِيعَال بتقصير الحركة الياء لمنع تتابع المقطعين الممدودين فيقول : قالوا : قتال في
مصدر قاتلَ، وكان الأولى أن يكون قِيَتَالاً، لامتداد الحركة الأولى في قاتل
،فقصروها لكيلا يتتابع الممدودان⁽⁹⁾.

¹ ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 12 - 13 .

² حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية : ص 200 .

³ ينظر الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص 437 مادة طرد ، الجوهري ، الصحاح : جـ5 ص 1731 ، 1732 طعن ، ابن منظور ،
لسان العرب : جـ 8 ص 138 - 140 مادة طرد ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ8 ص 168 ، 169 مادة طعن .

⁴ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 81 .

⁵ المصدر نفسه : جـ4 ص 81 .

⁶ المبرد ، المقتضب : جـ1 ص 73 .

⁷ الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح : جـ2 ص 86 .

⁸ ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 12 ، 13 .

⁹ برجشتراسر ، التطور النحوي : ص 67 .

2. 1. 5. 20 تعدد صيغة المصدر (فُعُول، فَعَال):

تعتبر صيغة " فُعُول " قياسية إذا صيغت من الفعل اللازم إذا لم تدلّ على الصوت، أو السير، أو الحركة و الاهتزاز، أو الامتناع، أو الأدواء، أو المهين⁽¹⁾. وفي المقابل تأتي هذه الصيغة سماعية من الفعل المتعدي يقول سيبويه: " وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك: لزمه يلزمه لزوماً، ونهكه ينهكه نهوكاً، ووردت وروداً، وجدته جوداً، شبهوه بجلّس بجلّس جُلوساً، وقعد يقعد قعوداً، وركن يركن ركوناً، لأنّ بناء الفعل واحد⁽²⁾. غير أنّ الفراء جعل صيغة " فُعُول " تؤخذ من اللازم والمتعدي، وذلك بأن تكون صيغة " فَعَلَ " مشتركة مع فُعُول⁽³⁾، الأولى حجازية والثانية نجدية فيقول الرضي: " وقال الفراء: إذا جاءك فَعَلَ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ فَجْعَلْهُ فَعَلًا لِلْحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ " ⁽⁴⁾.

وجاء المعنى واحداً في الصيغتين " فُعُول، فَعَلَ " مثل لَغَبَ الرَّجْلُ يَلْغَبُ لَغَبًا وَلُغُوبًا، إذا تعب... وأصل اللُّغُوف الفساد، وَخَمَدَتِ النَّارُ تَخْمُدُ خُمُودًا: إذا سَكَنَ لَهْبُهَا وَإِنْ لَمْ تَطْفَأْ جَمْرَتُهَا " ⁽⁵⁾. وتلتقي مع " فَعَال، و فَعَلَ " يقال رزحت الناقة ترزح " رزحاً، ورزاحاً إذا سقطت، ويقال سكت الرجل سكتاً وسكاتاً وسكوتاً " ⁽⁶⁾.

وتأتي هذه الصيغة فُعُول مصدرًا واسما فالوَضوء بالفتح اسم للماء الذي يُتَوَضَّأُ به، والمصدر بالضم ونسب إلى الكوفيين، وأمّا سيبويه وأصحابه فالوَضوء بالفتح الاسم والمصدر جميعاً، إلا أنّ المصدر حكمه أن يأتي على فُعُول كالجُلوس والقُعود والاسم بالفتح إلا أسماء شذت من المصادر فجاءت مفتوحة الأوائل وهي:

¹ سيبويه، الكتاب : جـ4 ص 5 ، ابن سيده، المخصص : جـ4 ص 14 ص 392، 395، 399 ، الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص

152 ، الأزهرى، شرح التصريح : جـ2 ص 74 ، السيوطي، همع الهوامع : جـ6 ص 49 .

² سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 5، 6 .

³ ثعلب ، مجالس ثعلب : ص 227.

⁴ الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص 151، 152 .

⁵ ابن الجبان، شرح الفصيح :ص 101 .

⁶ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 109، 110 ، ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 325، 326 ، ابن سيده، المخصص : جـ4 ص 14

ص 412 ، ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح : ص 129، 130 .

الْوَضوءِ وَالطَّهْوَرِ، وَالْوُقُودِ وَالْوَلُوعِ وَالْقَبُولِ. كما شذت أشياء من الأسماء، فجاءت بالضم كالعُكُوبِ، وهو الغبار" (1).

واشتركت مع " فِعَالٍ " كـ " النَّفَارِ وَالنَّفُورِ، وَالشَّرَادِ وَالشَّرُودِ " (2). وقد أشار صلاح حسنين إلى أن المستشرقين درسوا صيغة " فَعُولٍ وَفُعُولٍ " على أساس الأصل والفرع أي أنّ الفتح هي الصيغة الأصلية " فَعُولٍ " والضم هي الصيغة الفرعية " فُعُولٍ "، معتمدين بذلك على ملاحظة التغييرات الصوتية

fukûl fa/<û

فقوة الضمة الطويلة أثرت على الفتح في الصوت السابق فحولتها، إلى ضمة نتيجة لقانون التوافق الحركي (3). فالصيغتان استخدمتا مصدرًا واسماً. بعد هذا يظهر التعدد واضحاً في مثل هذه الصيغ.

2. 1. 5. 21 تعدد المصادر المختومة بألف التانيث:

تدخل الألف على المصادر كما تدخل الهاء عليها، وفي ذلك يقول سيبويه: " فدخلت الألف كدخول الهاء في المصادر " (4). وهذا يعني أنّ الألف اللاحقة في المصادر تدل على التانيث فيقول سيبويه: " هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التانيث " (5).

وهناك مصادر تنتهي بألف ترد بصيغ قد تختلف في حركة فاء المصدر وعدت من الرباعي فيقول ابن القوطية: " وقد يأتي المصدر قليلاً على فُعُلَى، وَفَعَلَى، كالرُّجْعِي، والبُشْرِي، والشُّكْرِي وقالوا في مصادر الرباعي: الفُتْوَى، والفُتْوَى، والبُقْوَى، والبُقْوَى " (6).

¹ ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح: ص 130، ينظر السبوطي، المزهري في علوم اللغة: ج2 ص 73، ابن هشام، أوضح المسالك: ص 281.

² ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 326، ابن سيده، المخصص: ج4 ص 15 ص 412.

³ حسنين، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية: ص 210.

⁴ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 41.

⁵ المصدر نفسه: ج4 ص 40.

⁶ ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص 17، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 335.

تتشارك والرؤيا، والرؤية في أنهما مصدران يدلان على ما يشهده النائم⁽¹⁾،
وعُقبى الدار : عاقبة الدنيا وهي الجنة⁽²⁾. ورضى مقصور مصدر مَحْضٌ، والاسم
الرِّضَاءُ، ممدودة عن الأَخْفَشِ⁽³⁾. وتتشارك فعلاء مع فعلاء مثل " الحَوْلَاءِ
والحَوْلَاءِ ،... الخِيَلَاءِ والخِيَلَاءِ"⁽⁴⁾.

2. 1. 5. 22 تعدد صيغة المصدر (فُعَالَةٌ ، فَعَالَةٌ):

وهذه الصيغة قليلة الشيوع، وأمثلتها تكاد تكون محصورة، وقد تدل هذه
الصيغة " فُعَالَةٌ " على الفضلة من الشيء : عُصَارَةٌ، نُخَالَةٌ، وعلى جزاء الفعل
كظُلَامَةٌ ، وَخُفَارَةٌ"⁽⁵⁾.

وتتعدد صيغة " فَعَالَةٌ " مع صيغة " فُعَالَةٌ " مثل خِفَارَةٌ وَخُفَارَةٌ"⁽⁶⁾، وتتشارك
فَعَالَةٌ مثل طَلَاوَةٌ وَطُلَاوَةٌ"⁽⁷⁾. ويرى أبو علي الفارسي أنها ليست مصادر مخففة
فيقول: " ليست هذه بمصادر محققة وإنما هي موضوعة موضع المفعول وهي تدلُّ
على ما تدلُّ عليه الفعلية التي هي بمعنى الفضلة كالبقيَّةِ والنَّليَّةِ والتريكة ، فلو قلت
في فعلية إنها مصادرٌ لقلت مثل ذلك في فعَّاله لكن فعيلة ليست بمصدرٍ وهي دالة
عليه فَعَالَةٌ من معنى الفضلة فإذا فعَّالة ليست بمصدر "⁽⁸⁾، وفُعَالَةٌ قد تصنف على
أنها اسم للمصدر كظُلَامَةٌ"⁽⁹⁾.

¹ عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق2 جـ 3 ص 126 .

² أبو حيان ، البحر المحيط : جـ5 ص 336 ، ينظر : جـ7 ص 285 ، زُلْفَى .

³ ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 236 .

⁴ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 335 ، 336 .

⁵ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 13 .

⁶ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 112 ، ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 14 ص 413 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 327 .

⁷ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 112 ، ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 14 ص 413 .

⁸ ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 14 ص 284 .

⁹ ابن منظور ، لسان العرب : جـ8 ص 263 - 265 " ظلم " .

2. 1. 5. 23 تعدد صيغة المصدر فعالة:

وتدل هذه الصيغة في أغلبها على الحرفة كالحراثة والزراعة والتجارة أو على الدلالة⁽¹⁾. وقد تدل على الولاية، كالخِلافة، ورياسة⁽²⁾. يقول ابن سيده: "وتجيء الفعالة فيما كان ولاية أو صناعة، وكأنّ الولاية جنس لذلك وكذلك الصناعة وكما كان الجنس على وزن النوع على ذلك الوزن"⁽³⁾. وتشارك فعالة مع فعالة مثل الرطانة والرطانة، والوقاية والوقاية... والدلالة والدلالة... ومهارة ومهارة... والوصاية والوصاية... والجنّازة والجنّازة⁽⁴⁾.

وتشارك فعالة مع فعالة في الدلالة على الحرفة. قال ابن السكيت: "هي الولاية والولاية والوكالة والوكالة والجراية والجراية فأما الدلالة والدلالة ففي باب الصناعة"⁽⁵⁾. وتشارك فعالة مع فعالة مثل بشارة وبشارة... الزيارة والزوّارة... والخفارة والخفارة... والفتاحة والفتاحة...⁽⁶⁾. والملاحظ بهذه الصيغ أنها تعدد ومقاطعها الصوتية تبقى كما هي؛ لكن الاختلاف يظهر في حركة فاء الكلمة.

2. 1. 5. 24 تعدد صيغة المصدر (فعالة، فعال، فعل):

تشارك هذه الصيغة في التعدد مع فعل وتتقارب معانيها معها يقول سيبويه: "ومما جاء مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك يئستُ يأساً ويأساً، وسئمتُ سأمًا وسأمًا، وزهدتُ وزهدًا وزهدًا. فإنما جملة هذا لترك الشئ"⁽⁷⁾.

وتشارك صيغة "فعالة" مع "فعال"، والفرق بينهما في الشكل إسقاط التاء، يقول سيبويه: "وسم يوسمُ وسأمًا، وقال بعضهم: وسامًا فلم يؤنث، كما قال: السقام والسقام"⁽⁸⁾. والأمثلة عليها كثيرة مثل "جلال، جلاله"⁽⁹⁾، و"سلام،

¹ ابن منظور، لسان العرب: ج 3 ص 106، و ج 6 ص 36.

² ينظر سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 8، 11، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 326، الرضي، شرح الشافية: ج 1 ص 153.

³ ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 284.

⁴ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 326، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 285.

⁵ ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 285، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 326.

⁶ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 327 وينظر ص 341، 342.

⁷ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 16.

⁸ المصدر نفسه: ج 4 ص 28.

⁹ ابن منظور، لسان العرب: ج 2 ص 336.

سَلَامَةٌ⁽¹⁾. وقد تشترك مع " فُعَالَةٌ " مثل " في صوته رَفَاعَةٌ ورُفَاعَةٌ "⁽²⁾. أي :
 عَلُوٌّ وعليه طَلَاوَةٌ من الحسن وطلَاوَةٌ " وتتداخل مع " فَعَلٌ " أيضا مثل " سَلِمَ سَلَامَةٌ "⁽³⁾. ومع " فَعَلٌ "، " سَفَهُ سَفَاهَةً وَسَفَهَاً "⁽⁴⁾. ومع صيغة " فَعَالَةٌ " في أمثلة كثيرة ،
 فالفرق بينهما المخالفة في حركة الفاء، مثل : " وِلَايَةٌ، وِلَايَةٌ "⁽⁵⁾. والفتح لمثل هذه
 الصيغ جواز يقول الرضي: " وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك كالوكالة والدلالة
 والولاية "⁽⁶⁾. وتشترك هذه الصيغة مع فعوله كقول سيبويه : " أما ما كان حسناً أو
 قبحاً فإنه يبني فعله على فَعَلٍ يَفْعُلُ، ويكون المصدر فَعَالاً وِفْعَالاً، وذلك قولك
 : قَبَحٌ يَقْبُحُ قَبَاحَةً، وبعضهم يقول قَبُوحةً، فبناه على فُعُولِهِ كما بناه على فَعَالَةٍ "⁽⁷⁾.

وقد تخرج " فَعَالَةٌ " عن صورتها إلى صورة أخرى، وذلك بإضافة مقطع
 جديد المقطع بعد اللام على صيغة " فَعَالِيَّةٌ " فتصبح بإضافة المقطع " قصير مفتوح
 + طويل مفتوح + قصير مفتوح + طويل مغلق "، ومثلها " الغلانيا " ورد في لسان
 العرب حذف تاء فعاليه مثلها قول الأعشى :

وذا الشَّنءِ فاشنَّاهُ، وذا الوُدِّ فاجزِهَ على وُدِّه، أو زدِ عليه الغلانيا "

هو من هذا إنما أراد الغلاء أو الغالي. فإن قلت فإن وزن الغلانيا هنا الفعالي
 وقد قال سيبويه : إن الهاء لازمة لفعالية، قيل له : قد يجوز أن يكون هذا مما لم
 يروه سيبويه، وقد يكون أن يريد الأعشى الغلانية فحذف الهاء ضرورة ليسلم الروي
 من الوصل لأن هذا الشعر غير موصول ... وإن كان هذا في المصادر قليلاً⁽⁸⁾.

وقد تأخذ صورة صوتية أخرى وذلك بتشديد الياء " فَعَالِيَّةٌ "، فيكون محصلة
 ذلك أن تحول المقطع قبل الأخير من قصير مفتوح إلى طويل مغلق، ومثلها "⁽⁹⁾
 عَلَانِيَّةٌ "

¹ ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 342 .

² المصدر نفسه : ج 5 ص 368 .

³ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 327 ، وينظر ص 341 ، 342 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 288 .

⁵ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 111 .

⁶ الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص 153 .

⁷ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 28 .

⁸ ابن منظور ، لسان العرب : ج 10 ص 112 .

⁹ المصدر نفسه : ج 9 ص 375 .

والهاء في الصيغتين " فعالية، وفعالية "، لازمة، ... " (1).

2. 1. 5. 25 تعدد صيغة المصدر (فعل، فعل):

وهي تدل على الحدث المطلق كمصدر صريح ، وتأتي للدلالة على تحديد وقوع الحدث لمرة واحدة ويطلق عليه " مصدر المرة أو اسم المرة ". وما يفرق بين المصدر العادي ومصدر المرة دلالة الواحد منهما في السياق " (2). ويشترك المصدر على صيغة " فعلة مع صيغ أخرى في التعدد مثل " فعله ، فعل " والأمتلة عليه تلف، تلفة وتلفا " (3). " فعلة فعل " مثل ذكرَ ذكرة وذكراً " (4). ومع " فعلة، فعال " صرخَ صرخةً وصرأخاً " (5). ومع صيغة " فعلة ، فعول " مثل : سلاً سلوةً وسلواً " (6)، ومع صيغة " فعلة، فعل " مثل خشى خشيةً وخشياً " (7). والفرق بين صيغة " فعلة وفعل " إضافة التاء لأحدهما وقد تعوض التاء عن الحركة وذلك في الصيغة المأخوذة من الأجوف مثل لعة لوعة " (8). يقول سيبويه : " وجاءوا بالمصدر على فعلة لأنه كان الأصل على فعل كما كان العطش ونحوه على فعل ولكنهم أسكنوا الياء وأماتوها كما فعلوا ذلك الفعل فكان الهاء عوضاً من الحركة". وتشارك مع فعلة مثل دوكة ودوكة ... وبرهة وتتداخل صيغة فعلة مع فعلة وفعلة مثل جنوة وجنوة يعني الحجارة المجموعة وجذوة من النار وجذوة وجذوة ... ووجنة ووجنة ... ورجوة ورجوة " (9). وتشارك فعلة مع فعلة مثل " كلمته

¹ ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص 255 ، 269، ابن يعيش، شرح المفصل: ج6 ص 58، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص 165، الأزهرى، شرح التصريح: ج2 ص 75 .

² الرضي، شرح الشافية: ج1 ص 152 .

³ ابن منظور ، لسان العرب: ج2 ص 44 ، 45 .

⁴ الجوهري ، الصحاح: ج2 ص 572 ، 573، ابن منظور، لسان العرب: ج 5 ص 48 .

⁵ الجوهري ، الصحاح: ج1 ص 374، ابن منظور، لسان العرب: ج7 ص 318 .

⁶ الجوهري ، الصحاح: ج5 ص 1898، 1899، ابن منظور، لسان العرب: ج6 ص 352 .

⁷ الجوهري ، الصحاح: ج5 ص 1857، ابن منظور، لسان العرب: ج4 ص 105 .

⁸ ابن منظور ، لسان العرب: ج15 ص 396 ، 397 .

⁹ ابن سيده ، المخصص: ج4 ص 15 ص 415 .

بِحَضْرَةٍ وَحَضْرَةٍ وَحَضْرَةٍ⁽¹⁾. وهكذا يظهر التعدد جلياً واضحاً في مثل هذه الصيغ.

2. 1. 5. 26 تعدد صيغة المصدر (فَعْلَةٌ ، فَعَلَ ، فَعُولَةٌ):

تدل هذه الصيغة المصدرية في أغلبها على اللون مثل : حُمرة ، وصُفرة وظُلْمَةٌ⁽²⁾. ويدل على الداء والعيب مثل : الغُدَّة⁽³⁾. وعلى الفضلة من الشيء : سُهْمَةٌ ، ويشركها فيه فَعْلَةٌ يقول سيبويه " ويقولون لموضع القطع القُطْعَةُ والقُطْعَةُ"⁽⁴⁾. وقد تدل صيغة " فَعْلَةٌ " على القلة وكذا " فَعْلَةٌ " نحو جِدْوَةٌ وأشار كذلك إلى دلالة فَعْلَةٌ على الألوان⁽⁵⁾.

وتتعدد صيغة فَعْلَةٌ فتشترك مع صيغة أخرى في الدلالة مثل اشتراكها في التعدد مع " فَعَلَ " نحو صُدْأَةٌ وَصَدَأٌ⁽⁶⁾، ومع " فَعُولَةٌ " مثل " خُشْنَةٌ وَخُشُونَةٌ"⁽⁷⁾. وترد كثيراً مشتركة في التعدد مع صيغة " فَعْلَةٌ " ومع صيغة " فَعْلَةٌ " ، مثل " خُطْوَةٌ وَخَطْوَةٌ " و " أُسْوَةٌ وَإِسْوَةٌ"⁽⁸⁾. وترد أمثلة تدل على ثلاث صيغ فَعْلَةٌ ، فَعَلَهُ ، فَعْلَةٌ " مثل " جِدْوَةٌ"⁽⁹⁾. وتأتي مشتركة مع " فَعْلَةٌ " مثل " ظُلْمَةٌ وَظُلْمَةٌ"⁽¹⁰⁾. واشتراك صيغة " فَعْلَةٌ " مع " فَعْلَةٌ " في بعض الأمثلة التي ترد عن العرب والدالة على القلة، له ارتباط بدلالة " فَعْلَةٌ " على المرة، والمرة من الحدث الذي يدل على جزء منه، وقد يكون اشتراك " فَعْلَةٌ مع فَعْلَةٌ " في الدلالة على القلة هو من قبيل المخالفة بين الحركات مع الاحتفاظ بالمعنى⁽¹¹⁾.

¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 341 .

² سيبويه ، الكتاب: جـ 4 ص 25 ، ابن سيده ، المخصص: جـ 4 ص 14 ص 413 ، 413 .

³ سيبويه ، الكتاب: جـ 4 ص 11 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 321 ، الرضي ، شرح الشافية: جـ 1 ص 161 .

⁴ سيبويه ، الكتاب: جـ 4 ص 27 ، ابن سيده ، المخصص: جـ 4 ص 15 ص 413 ، 414 .

⁵ W . W RIGHT. A GRAMMER OF THA ARABIC LANGUAGE

⁶ سيبويه ، الكتاب: جـ 4 ص 25 ، 26 .

⁷ المصدر نفسه: جـ 4 ص 27 .

⁸ ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص 114 - 116 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 322 .

⁹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص 116 .

¹⁰ المصدر نفسه: ص 118 .

¹¹ منصور ، أبنية المصادر في الشعر الجاهلي ص 213 .

2. 1. 5. 27 تعدد صيغة المصدر " فِعْلَةٌ " :

وتشترك هذه الصيغة في دلالتها على المصدر وعلى اسم الهيئة أو مصدر الهيئة " تكون فِعْلَةٌ مصدرًا مطردًا في المعتل المثال والذي تحذف فاؤه ، مثل تَقَّة من وَثَقَ، ويشير سيبويه إلى أنّ الناء للتعويض عن المحذوف " (1). وتأتي فِعْلَةٌ دالة على الاسم والمصدر على وزن آخر مثل " سِمَةٌ الاسم وسُوم المصدر " (2).

2. 1. 5. 28 تعدد صيغة المصدر (فُعُولَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعُولٌ) :

لهذه الصيغة قيم دلالية محددة لها علاقة باليسر ونقيضه " (3). وتدل على اللّون، وهي مشتركة مع صيغة فُعْلَةٌ نحو صُهُوبَةٌ " (4). وتدل على الجمال ونقيضه : عُدُوبَةٌ ، ونقيضة مثل قُبُوحَةٌ " (5). وترتبط أمثلتها في الأغلب بالفعل المجرد، وارتبطت أيضاً بالمزيد " فُعُولَةٌ " عَاقِبَ عُقُوبَةٌ " (6). وهذه الصيغة " فُعُولَةٌ " هي مؤنث لصيغة فُعُولٌ مثل " حُكُومَةٌ " و " حُكُومٌ " (7).

وتشترك مع فَعَالَةٌ في الصيغة مثل - فَسَلٌ بين الفَسَالَةِ والفُسُولَةِ وقد فَسَلٌ ، وَرَذُلٌ بَيْنَ الرَّذَالَةِ والرَّذُولَةِ " (8). وهي مصادر لها أفعالها " (9). وتشترك فُعُولَةٌ مع فَعَالَةٌ مثل " فَسَلٌ فَسَالَةً وفُسُولَةٌ ... وَرَذُلٌ رَذَالَةً وَرَذُولَةٌ وفَارِسٌ بَيْنَ الفَرَاَسَةِ والفُرُوسَةِ، ولحية كَثَّةٌ بَيْنَةَ " الكَثَائَةِ والكُنُوثَةِ، وَجَدٌ بَيْنَ الجَلَادَةِ والجُلُودَةِ ... " (10)، وقد يكون لها ثلاث لغات مثل " أَتَيْتَهُ، مَلَأُوهُ مِنَ الدَّهْرِ وَمَلَأُوهُ وَمَلَأُوهُ، وَهِيَ رَغَاوَةٌ اللَّبَنِ وَرُغَايَةٌ وَرَغَاوَةٌ، وَالخَلَالَةُ وَالخَلَالَةُ وَالخَلَالَةُ " مصدر خَالَتَهُ " (11).

¹ ينظر سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 336 - 337 ، المبرد ، المقتضب : ج1 ص 88 - 89 ، ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف : ص 334 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج10 ص 61 .
² ابن منظور ، لسان العرب : ج15 ص 301 - 303 .
³ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 32 .
⁴ المصدر نفسه : ج4 ص 26 - 27 .
⁵ المصدر نفسه : ج4 ص 28 .
⁶ ابن منظور ، لسان العرب : ج9 ص 300 .
⁷ المصدر نفسه : ج3 ص 371 .
⁸ ابن سيده ، المخصص : ج4 ص 14 ص 413 .
⁹ المصدر نفسه : ج4 ص 14 ص 413 .
¹⁰ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 327 .
¹¹ المصدر نفسه : ص 341 ، 342 .

2. 1. 5. 29 تعدد صيغة المصدر الرباعي المجرد (فَعْلَال، فَعْلَال):

هناك تعدد لهذه الصيغة المصدرية يرى العلماء أنها تشترك مع الاسم في هذا التعدد فالاسم على صيغة " فَعْلَان " والمصدر على " فَعْلَان " فيقول الفراء: " والزَّلْزَال بالكسر المصدر والزَّلْزَال بالفتح الاسم. كذلك القَعْقَاع الذي يققع الاسم، والقَعْقَاع المصدر. والوَسْوَاس الشيطان وما وسوس إليك أو حدثك، فهو اسم، والوَسْوَاس المصدر "(1). غير أن الرضي يذكر ورود الصيغتين بالمصدر الرباعي بفتح الفاء وكسرها يقول في ذلك: " ونحو دَحْرَجَ دَحْرَجَةٌ ودَحْرَجَ بالكسر ، ونحو زَلَزَلَ على زَلَزَال بالفتح والكسر "(2)، ويؤكد أبو حيان مصدرية الصيغتين بقوله: " ويكون هذا النوع من المضاعف مصدراً ، فنقول : زَلَزَلَ زَلَزَالاً بالفتح ، وزَلَزَالاً بالكسر "(3)، ويشير سيبويه إلى هذا التعدد لكنه لم يظهر أيهما اسم وأيهما فعل من الصيغتين فيقول: " وقد قالوا الزَّلْزَال والْفَلْقَال، ففتحوا كما فتحوا أول التَّعْيِيل، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفَعْلَالَة والفَعْلَالَة ههنا بمنزلة المُفَاعِلَة في فَاعَلْت "(4). ويشير الرضي إلى أن صيغة فَعْلَال لا تأتي إلا في المضعف ولا تأتي في غيره وذلك طلباً للتخفيف فيقول: "... وكذا الفَعْلَال مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو حِقَال ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فَعْلَال وإنما جاز ذلك في المضاعف - كالفَلْقَال والزَّلْزَال والخَلْخَال - قصداً للتخفيف، لثقل التضعيف "(5). والصيغة هذه تشترك معها في التعدد صيغة فَعْلَالَة فيقول سيبويه: " هذا باب مصادر بنات الأربعة. فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن

¹ الفراء ، معاني القرآن : ج3 ص 283 .

² الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص 177 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص 542 .

⁴ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 85 .

⁵ الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص 178 .

يجي، على مثال فَعَلَّة . وكذلك كلُّ شيء أُحِقَّ من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو : دَحَرَجْتُهُ دَحْرَجَةً، وزَلَزَلْتُهُ زَلْزَلَةً، وَحَوَّقَلْتُهُ حَوَقَلَةً، وَزَحَوَّلْتُهُ زَحَوَّلَةً" (1).

ويعتبر سيبويه الهاء عوضاً عن الألف التي تكون قبل آخر حرف، فيقول : "وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زِلْزَالٍ . وقالوا : زَلَزَلْتُهُ زِلْزَالاً ، وَقَلَقَلْتُهُ قَلَقَالاً ... " (2). وهذه الصيغة من الرباعي المجرد لا تأتي إلا في المضعف ، لكن علماء العربية أوردوا كلمة " السَّرْهَافِ وَ السَّرْعَافِ " من غير المضعف " (3).

وقد قرأ الفراء " زِلْزَالِ " في القرآن الكريم بكسر الزاي وفتحها " (4). ففي قوله تعالى : ﴿ وَزَلْزَلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ (5). قرأ الجمهور : " زِلْزَالًا " بكسر الزاي والجدري وعيسى بفتحها ... ومصدر " فَعَلَل " من المضاعف يجوز فيه الكسر والفتح. نحو قَلَقَلَ قَلَقَالًا " (6). ويشير أبو حيان إلى أن صيغة الفتح يراد بها معنى اسم الفاعل " فَصَلَّصَ بِمَعْنَى مُصَلِّصٍ " (7). والزمخشري يرى أن المكسور مصدر، والمفتوح اسم " (8). وقد وردت هذه الصيغة المتعددة في لسان العرب في كلمة " بِلْبَالِ . فأما البِلْبَالُ بالكسر فمصدر " (9). ووردت بفتح الباء قول أبي الأسود الأَسْدِيِّ :

سائلٌ بِيَشْكُرُ هل تَأْرَتَ بِمَالِكِ أم هل شَفَيْتَ النَّفْسَ مِنْ بَلْبَالِهَا " (10) .

ووردت بالهاء في قوله الشاعر :

فبَاتَ مِنْهُ الْقَلْبُ فِي بَلْبَالِهِ يَنْزُو كَنْزُو الطَّبِّي فِي الْحِبَالِهِ " (1).

¹ سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 85 .

² سيبويه، الكتاب : جـ4 ص 85 .

³ المبرد ، المقتضب : جـ2 ص 95 ، ابن جني ، الخصائص : جـ1 ص 222 ، ابن سيده ، المخصص : جـ4 ص 14 ص 317 ،

الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص 178 ، ينظر الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص 273 حرف الفاء .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص 217 .

⁵ الأحزاب: 33 / 11 .

⁶ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص 217 .

⁷ المصدر نفسه : جـ5 ص 542 وينظر جـ7 ص 217 .

⁸ الزمخشري ، الكشاف : جـ4 ص 775 .

⁹ ابن منظور ، لسان العرب : جـ1 ص 493 .

¹⁰ المصدر نفسه : جـ1 ص 493 .

وهكذا فإن التعدد قائم في صيغ مصدر الرباعي المجرد .

2. 1. 5. 30 تعدد صيغة المصدر " تَفَعَّل " :

يرى سيبويه أنّ هذه الصيغة مأخوذة من " فعلت ، لكنك تلحق الزوائد بها للتكثير، فيقول : " هذا باب ما تكثر فيه المصادر من فَعَلت، فتلحق الزوائد وتبينه بناء آخر، كما أنّك قلت في فَعَلتُ فَعَلتُ حين كثرت الفعل. وذلك قولك في الهَذْر : التَهَذار، وفي اللّعب : التَّلّعب، وفي الصَّفْق التَّصْفاق، وفي الرَّد : التَّرداد ، وفي الجَوْلان : التَّجوال، والتَّقْتال والتَّسيار .

وليس شيء من هذا مصدر فَعَلتُ ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلتُ على فَعَلتُ⁽²⁾. غير أنّ بعض علماء العربية يرون أنها بمنزلة التفعيل ، فهي مرتبطة بالفعل " فعل " مشدد العين. وأنّ دلالة التكثير موجودة في الفعل أيضاً⁽³⁾. ويرى هنري فليش أنّ صيغة " التَّفَعَّل " ناتجة عن مطلق العين في الفعل المضارع المسند للمخاطب " تَفَعَّل " — " تَفَعَّل " ⁽⁴⁾. وتشارك صيغة " تَفَعَّل " مع صيغة " تَفَعَّل " بكسر التاء، ولكن سيبويه لا يعتبرها مصدراً بل يعدّها من الأسماء، فيقول : " وأما التَّيَّبان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة ، ولكنه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرُّئمان وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقْتال، ولو كان أصلها من ذلك فَتَحُوا التَّاء ، فإنّما هي من بَيَّنتُ كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت⁽⁵⁾. ولم يخرج هنري فليش عن رأي القدماء في عدم شيوع الأمثلة المصدرية بوزن " تَفَعَّل "، ووصف العلاقة بين الصيغتين " تَفَعَّل "

¹ المصدر نفسه : جـ 1 ص 493 ، وينظر جـ 6 ص 339 " سلسال " ، جـ 7 ص 392 ، 393 ، جـ 15 ص 345 " وعوع " صلصال.

² سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 83 ، 84 ، ابن سيده ، المخصص : جـ 4 ص 307 ، 308 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 6 ص 56 ، الرضي : شرح الشافية جـ 1 ص 167 .

³ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 83 ، 84 .

⁴ فليش ، العربية الفصحى : ص 111 .

⁵ سيبويه : الكتاب : جـ 4 ص 84 .

وتَفَعَالٌ " على أنها من قبيل المخالفة "(1). وإن كان علماء اللغة تابعوا سيبويه بعدم مصدرية " تَفَعَالٌ " لكنهم استثنوا من أمثلتها " التَّبَيُّانٌ " و " التَّلَقَّاءُ وَالتَّفَّاقُ "(2). وهكذا يُسْتَنْجَجُ مما سبق أن التعدد في صيغة هذا المصدر قائمة بغض النظر عن قلتها. يقول ابن منظور: " والعرب تقول: بَيَّنْتُ الشَّيْءَ تَبَيَّنًا وَتَبَيَّنَانًا، بكسر التاء، وَتَفَعَّلَ بكسر التاء يكون اسماً، فأما المصدر فإنه يجيء على تَفَعَّلَ بفتح التاء، مثل التَّكَذَّابِ وَالتَّصَدَّاقِ وما أشبهه، وفي المصادر حرفان نادران: وهما تَلَقَّاءُ الشَّيْءِ وَالتَّبَيُّانِ، قال: ولا يقاس عليهما "(3).

2. 1. 5. 31 علاقة تعدد الصيغ المصدرية مع بعضها بعضاً:

للصيغ المصدرية علاقات صوتية تربط بعضها بعضاً مع اختلاف بسيط في الحركة. فهناك صيغ ترتبط بقانون المخالفة: يقول سيبويه: " وقد قالوا الزلزال والقَلْقَالُ ففتحوا "(4). مثل صيغتي " فَعَالٌ، فِعَالٌ "، كـ " تَمَامٌ وَتَمَامٌ "(5)، و " سَدَادٌ، وَسَدَادٌ "(6). و " فَعَالٌ وَفُعَالٌ " كـ " سَوَافٌ وَسَوَافٌ "(7)، و " تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ " كـ " تَبَيَّنَ وَتَبَيَّنَ "(8). " فَعَلَّالٌ وَفِعَلَّالٌ " كـ " وَسَوَّاسٌ، وَسَوَّاسٌ "(9). وهناك صيغ يربطها قانون التوافق الحركي، مثل فَعُولٌ وَفُعُولٌ " وَقُودٌ وَوُقُودٌ "(10). وهناك صيغ ترتبط بتقصير الحركات أو مطلقها، وأكثر ما تكون في الصيغ المنتهية بحرف علة "(11). مثل، " فِعَالٌ فِعَلٌ " " فِدَاءٌ - فِدَى " و " غِنَاءٌ - غِنَى "(1). وصيغة " فَعَالٌ وَفُعَلٌ " " بُكَاءٌ - بُكَى ".

¹ فليش، العربية الفصحى: ص 111.

² ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: ج 6 ص 56، الرضي، شرح الشافية: ج 1 ص 167، السيوطي، المزهري: ج 2 ص 92،

ابن منظور، لسان العرب: ج 1 ص 563.

³ ابن يعيش، شرح المفصل: ج 1 ص 563.

⁴ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 85.

⁵ الجوهري، الصحاح: ج 4 ص 1526.

⁶ المصدر نفسه: ج 2 ص 422.

⁷ المصدر نفسه: ج 3، ص 1137.

⁸ المصدر نفسه: ج 5، ص 1683.

⁹ المصدر نفسه: ج 2، ص 831.

¹⁰ المصدر نفسه: ج 2، ص 482.

¹¹ برجشتراسر، التطور النحوي: ص 65، 66.

2. 1. 5. 32. تعدد صيغة المصدر (فُعلاء):

وتشترك مع "فُعَل" "بَغْضَاءُ بُغْضٌ" (2). و "نَعْمَاءُ نَعْمٌ" التأنيث بالألف الممدودة (3). وتفسر صوتياً أن علاقة التأنيث دخلت على الصيغة: "فُعَل + أ" "فُعَلَاءُ" ولوجود حركة الفتح الطويلة، تحولت ضمة الفاء إلى فتحة فأصبحت "فُعَلَاءُ" وذلك من باب التوافق الحركي وهذا يدل على تعدد الصيغتين واشتراكهما، لكن أيهما الأصل لا يعني في هذه العجالة وهناك توافق تعددي بين "فُعَلَاءُ و فُعُول" صُعَدَاءُ، صُعُود (4)، وهناك مرحلة افتراضية لتداخل الصيغتين حيث إن "فُعُول" ناتجة عن "فُعُول" وفق قانون التوافق الحركي "فُعُول + د" — فُعُولَاءُ "لحقت" فُعُول "علامة التأنيث الممدودة" د "فُعُولَاءُ" — فُعَلَاءُ بتقصير حركة الضمة الطويلة.

2. 1. 6. تعدد مصادر الفعل المزيد:

يأتي بناء المصدر من الفعل المزيد في أغلبه على بناء واحد ، ولكن هناك اشتراك لبعض المصدر بحيث يأتي المصدر على صيغتين متفتقتين في الدلالة ، وما يهم الباحث في هذه الفقرة هو تبيان وجه التعدد في صيغ المصدر من الفعل غير الثلاثي، وأغلب ما يأتي التعدد في صيغ المصادر من الأفعال المجردة لتعدد صيغة الفعل، وقد درس هذا مفصلاً .

2. 1. 6. 1. 1. تعدد صيغة المصدر "إفْعَالٌ" من الفعل المزيد بالهمزة:

يقول سيبويه: "المصدر على أفْعَلْتُ إفْعَالاً أبداً. وذلك قولك: أعطيت إعطاءً" (5). وكان هذه الصيغة صيغة المصدر صيغة تلازمية، ويحدث فيها مطل حركة عين الفعل، فتصبح الهمزة مكسورة. أما الصيغة الجديدة التي قد تضاف إلى صيغة المصدر فهي تحدث نتيجة صياغة المصدر من الفعل المعتل المزيد الأجوف

¹ الجوهري ، الصحاح : جـ5 ، 1949 .

² الجوهري ، الصحاح :جـ3 ، ص 897 .

³ المصدر نفسه :جـ5 ، ص 1651 .

⁴ المصدر نفسه :جـ2 ، ص 433 .

⁵ سيبويه ، الكتاب :جـ4 ص78 ، الرضي ، شرح الكافية : جـ2 ص178 .

مثل (إِقَامَةٌ)، فأصل إِقَامَةٌ إِقْوَامٌ نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت ألفاً ، فاجتمع ساكنين فحذف أحد الألفين . فأدخلت الهاء (التاء) فيه تعويضاً مما ذهب منه، والذاهب منه موضع العين من الفعل ⁽¹⁾ . ويقول برجشتراسر: "ومما عوّض فيه بتاء التأنيث عن مقطع ساقط : الإفعال ، والاستفعال ، من المواد الجوفاء، على وزن " إِفَادَةٌ " وِ اسْتِفَادَةٌ " . والتفعيل من المواد الناقصة على وزن تعزية . وذكرنا التعويض عن مقطع ساقط بالتونين ، في مثل جَوَارٍ " ⁽²⁾ .

وقد تحذف التاء كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ ⁽³⁾ . فيكون المضاف إليه (الصلاة) عوض عن التاء ⁽⁴⁾ ، فيكون لهذا المصدر أكثر من صيغة متعددة "أقام بالمكان إِقَامًا وإِقَامَةً ومُقَامًا وقَامَةً" ⁽⁵⁾ . وهناك صيغ وردت في القراءات القرآنية تؤكد تعدد هذا المصدر " ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ لَهُمْ ﴾ ⁽⁶⁾ ، قرأ ابن عامر لا إيمان لهم بكسر الهمزة ⁽⁷⁾ ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ ﴾ ⁽⁸⁾ . قرأ الجمهور أسرارهم بفتح الهمزة ... وابن وثاب وطلحة والأعمش وحمزة والكسائي وحفص بكسرها وهو مصدر قالوا ذلك سراً ⁽⁹⁾ ، وينقل ابن الجزري قراءة أسرارهم فيقول : فقرأ حمزة والكسائي وخلف حفص بكسر الهمزة وقرأ الباقون بفتحها " ⁽¹⁰⁾ . وفي قوله تعالى : ﴿ وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ ⁽¹¹⁾ ، قرأ أبو مجلز لاحق بن حميد السدوسي : " والإيصال " جعله مصدرا لقولهم : أصلت : أي دخلت في وقت الأصيل " ⁽¹²⁾ ، ويقول ابن جني : " قال أبو الفتح : هو مصدر أصلنا فنحن

¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص376 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج11 ص356 ، الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص151 .

² برجشتراسر ، التطور النحوي : ص 106 ، وهذا يكون أيضاً في مصدر استفعال من الفعل الأجوف .

³ الأنبياء : 21 / 73 .

⁴ ينظر ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 376 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج11 ص 359 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج11 ص 356 .

⁶ التوبة : 9 / 12 .

⁷ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 278 .

⁸ محمد : 47 / 26 .

⁹ أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص83 .

¹⁰ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 374 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص 83 .

¹¹ الأعراف : 7 / 205 .

¹² أبو حيان ، البحر المحيط : ج4 ص 453 ، 458 .

مؤصلون، أي دخلنا في وقت الأصيل⁽¹⁾، وقد وردت صيغتان مصدريتان من الفعل المزيد بهمز وألّفه " بمعنى واحد هما " لَفَقًا وَلَقَفَانًا : أي تناولته بسرعة⁽²⁾ .

2. 6. 1. 2 تعدد صيغة المصدر " تَفْعِيل " من الفعل المزيد :

يقول سيبويه : " وأما فَعَّلْت فالصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء في أوله بدلاً من العين الزائدة في فَعَلْت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيّروا أوله، كما غيّرُوا آخِرَهُ⁽³⁾، وهناك صيغة " فَعَّل " تشترك مع صيغة تفعيل بقول سيبويه : " وقد قال ناسٌ : كَلَّمْتُهُ كَلِّمًا، وَحَمَلْتُهُ حَمَلًا، وَأَرَادُوا أَنْ يَجِيئُوا بِهِ عَلَى الْإِفْعَالِ فَكَسَرُوا أَوَّلَهُ وَالْحَقُّوا الْأَلْفَ قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ فِيهِ، وَلَمْ يَرِيدُوا أَنْ يُبَدِّلُوا حَرْفًا مَكَانَ حَرْفٍ⁽⁴⁾، ويقول ابن قتيبة في إشارة إلى تعدد صيغ " تفعيل " : " ويجيء مصدر فَعَّلْتُ عَلَى التَّفْعِيلِ ، وَالْفِعَالِ ، نَحْوُ : كَلَّمْتُهُ تَكَلِّمًا وَكَلِّمًا ، وَكَذَّبْتُهُ تَكْذِيبًا وَكِذِّابًا وَجَمَلْتُهُ تَجْمِيلًا وَجَمَلًا⁽⁵⁾، وما يدل على تعدد هذا المصدر قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾⁽⁶⁾، " قرأ الجمهور " كِذَابًا " بشدّ الدال ، مصدر كَذَبَ وهي لغة لبعض العرب يمانية ، يقولون في مصدر " فَعَّل " : فَعَّلًا، وغيرهم يجعل مصدره على " تَفْعِيل " : تكذيب من تلك اللغة قال الشاعر :

لَقَدْ طَالَ مَا تَبَطَّنْتِي عَنْ صَحَابَتِي وَعَنْ حَاجَةِ قَضَاؤِهَا مِنْ شَفَائِي

ومن كلام أحدهم وهو يستفتي الحلق أحبّ إليك أم القصار يريد التقصير يعني في الجح⁽⁷⁾. يقول الزمخشري : " وقرأ أبو حيوة : وَفَاقًا، فِعَالٌ مِنْ وَفَقَهُ كَذَا " كِذَابًا " تكذيبًا؛ وَفِعَالٌ فِي بَابِ فَعَلَ كُلَّهُ فَاشٌ فِي كَلَامِ فَصْحَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ لَا يَقُولُونَ غَيْرَهُ؛ وَسَمِعْتُ بَعْضَهُمْ أفسر آية فقال لقد فسرتها فسارا ما سمع بمثله، وقرئ بالتخفيف،

¹ ابن جنّي ، المحتسب : جـ 1 ص 271 .

² الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص 574 .

³ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 79 ، المبرد ، المقتضب : جـ 2 ص 100 .

⁴ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 79 ، ينظر المبرد ، المقتضب : جـ 2 ص 100 ، الفراء ، معاني القرآن : جـ 3 ص 229 .

⁵ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 376 ، ابن سيده ، المخصص : جـ 4 ص 14 ص 314 .

⁶ النبأ : 28 / 78 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 8 ص 414 ، ينظر ابن سيده ، المخصص : جـ 4 ص 14 ص 314 .

وهو مصدر كذب ... فيجعل صفة لمصدر كذبوا، أي: تكذيباً كذاباً⁽¹⁾. ويقول ابن خالويه " قرأ الكسائي وحده : كذاباً مخففاً جعله مصدراً لكاذبت كذاباً مثل قاتلت قتالاً. وليس مصدراً لكذبت بالتشديد، لأن المصدر من ذلك على ضربين كذبت تكذيباً، وكذاباً ، وكلمته تكليماً وكلاماً"⁽²⁾، ويقول الفراء : " خففها على بن أبي طالب رحمه الله " كذاباً "، وثقلها عاصم والأعشى وأهل المدينة والحسن البصري ، وهي لغة يمانية فصيحة يقولون : كذبت به كذاباً ، وخرقت القميص خرقاً ، وكل فعّلت فمصدره فعّال في لغتهم مشدد ، قال لي أعرابي منهم على المروة : أَلحِقْ أَحِب اليك أم القِصَّار "⁽³⁾. ويرى أبو حيان أن صيغة تفعّال بمنزلة تفعيل فيقول : " وذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أن التفعّال بمنزلة تفعيل الألف عوض عن الياء وهذه المصادر بفتح التاء "⁽⁴⁾، وكل هذا يشير إلى تعدد المصدر على هذه الصيغة بغض النظر عن قلة هذا التعدد " وأما الذين قالوا كذاباً فإنهم قالوا أتحملت تحملاً أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلت واستفعلت أعني أنهم أتوا بحروف الفعل بأسرها وزادوا قبل آخرها ألفاً وكسروا أولها كما فعلوا ذلك في مصدر فعّلت واستفعلت، وإنما يزيدون في المصدر ما لم يكن في الفعل لأن المصدر اسم والأسماء أخف من الأفعال وأحمل للزيادة "⁽⁵⁾.

2. 1. 6. 3. تعدد صيغة المصدر "مفاعلة" من الفعل المزيد فاعل:

ويجيء مصدر فاعلتَ على مُفاعلة، وعلى فعّال، وعلى فيعّال، نحو : قَاتَلْتَهُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا، وَجَالَسْتَهُ مُجَالَسَةً، وَقَاعَدْتَهُ مُقَاعَدَةً، وَمَارَيْتَهُ مُمَارَاةً وَمِرَاءً، وَجَادَلْتَهُ مُجَادَلَةً وَجِدَالًا ... يقولون قَاتَلْتَهُ قِيَتَالًا "⁽⁶⁾. ويرى برجشتراسر أن صيغة فيعّال أولى من فعّال فيقول : " قتال في مصدر قاتل، وكان الأولى أن يكون قيتال،

¹ الزمخشري ، الكشاف : ج4 ص 675 ، 676 .

² ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها : ج2 ص 432 .

³ الفراء ، معاني القرآن : ج3 ص 229 ، ورد النص " التّحلاق - ابن خالوية ، إعراب القراءات السبع وعللها : ج2 ص 433 .

⁴ أبو حيان، ارتشاف الضرب : ج1 ص228 .

⁵ ابن سيده ، المخصص : ج4 ص 14 ص 314 .

⁶ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 376 .

لامتداد الحركة الأولى في قاتل، فقصروها لكيلا يتتابع الممدودان "(1). وقد اعتبرت الميم في " مُفَاعَلَه عَوْضًا من الألف التي بعد أول حرف منه والهاء عَوْضٌ من الألف التي قبل آخر حرف وذلك قولك جَالَسْتَه مُجَالَسَةً ..."(2)، ويقول أبو حيان " الخلال : المُخَالَة : وهو مصدر من خَالَت خلال ومخالفة وهي المصاحبة "(3)، وفي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضُرَارًا وَكُفْرًا ﴾ (4). معنى ضراراً : مُضَارَةً ، وهو مصدر ضار ضراراً "(5). وفي قوله تعالى : ﴿ فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ (6)، قرأ ابن كثير في رواية : " فدى " بالقصر ، قال أبو حاتم لا يجوز قصره ؛ لأنّه مصدر فاديته، وهذا ليس بشيء فقد حكى الفراء فيه أربع لغات "(7). وأما الذين يقولون تحمّلت تحمّالاً ، فإنهم يقولون قَاتَلْت قَيْتَالًا فيوفرون الحروف ويجيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم كَلَمْتَه كِلَامًا "(8)، كما يشير سيبويه إلى هذا التعدد بقوله : "والفعلالُ بمنزلة الفِيعالِ في فَاعَلْت" (9).

2. 1. 6. 4. تعدد صيغة " تفاعل " من المصدر المزيد:

يشير سيبويه إلى هذه الصيغة بقوله : " وأما تَفَاعَلْت فالمصدر التَّفَاعُلُ ، كما أنّ التَّفَعُّلُ مصدر تَفَعَّلْت ؛ لأنّ الزنة وعدّة الحروف واحدة وتَفَاعَلْت من فاعلتُ بمنزلة تَفَعَّلْت من فَعَلْت "(10). يقول ابن قتيبة : " ويجيء مصدر تَفَاعَلْت على التَّفَاعُل - بضم العين - نحو : تَغَاَفَلْتُ تَغَاَفَلًا ، وقد شذ منه حرف يقولُهُ بعض العرب بالكسر وبعضها بالفتح، قالوا : تفاوتت الأمرُ تَفَاوَتًا وتَفَاوَتًا، حكاه أبو زيد قال : والكلابيون

¹ برجشتراسر ، التطور النحوي : ص 67 .

² ابن سيده ، المخصص : ج 4 س 14 ص 314 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 5 ص 427 .

⁴ التوبة : 9 / 107 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 2 ص 208 .

⁶ محمد : 4 / 47 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ص 74 - 75 .

⁸ ابن سيده ، المخصص : ج 4 س 14 ص 314 .

⁹ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 85 .

¹⁰ المصدر نفسه : ج 4 ص 81 .

يفتحون⁽¹⁾، وفي قوله تعالى: ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾⁽²⁾. قرأ حمزة والكسائي: " تَفَوُّتٌ " بضم الواو مشددة من غير ألف وقرأ الباقر بألف والتخفيف⁽³⁾، وجاء المصدر تفاوت من صيغة تفاعل متعدداً بوجه ثلاثة " تَفَاوُتًا " بضم الواو؛ وقال الكلابيون في مصدره: تَفَاوُتًا فَفَتَحُوا الْوَاوَ ؛ وقال العنبري تَفَاوُتًا بكسر الواو، وهو على غير قياس ، لأنَّ المصدر من تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلًا مَضموم العين إلا ما روي من هذا الحرف⁽⁴⁾، وعد ابن سيده ما حكاه ابن السكيت من قولهم تَفَاوَتَ الْأَمْرُ تَفَاوُتًا وَتَفَاوُتًا فَشَادُ⁽⁵⁾. وقد يحدث مخالفة بين المصدر وفعله، وذلك بضم حركة العين في صيغة المصدر، بعد أن كانت مفتوحة في صيغة الفعل⁽⁶⁾.

الفعل tafā<ala tafā<ul

2. 1. 6. 5. تعدد صيغة المصدر " فَعْلَان " :

تأتي بعض المصادر المنتهية بألف ونون ، وتأتي دالة على تعدد صيغها ، كما أنها تتداخل فيما بينها وبين فَعْلٌ مثل " حَسَبْتُ الْحِسَابَ أَحْسَبُهُ حَسْبًا وَحُسْبَانًا "⁽⁷⁾، وقد تشترك صيغة رِضْوَانٍ من هذه المصادر مع رِضْوَانٍ ، ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ﴾⁽⁸⁾. فقرأت بقراءتين بضم الراء وكسرها. فروى أبو بكر بضم الراء ، إلا في الموضوع الثاني من المائدة ، وهو : (من اتبع رِضْوَانَهُ) فَكَسَرَ الرَّاءَ فِيهِ وقرأ الباقر بكسر الراء في جميع القرآن⁽⁹⁾. وفي

¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 377 ، الجوهرى ، الصحاح : جـ1 ص 232 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 10 ص 343 ،

ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314 .

² الملّك : 67 / 3 .

³ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 389 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : جـ10 ص 343 .

⁵ ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314 .

⁶ ينظر ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314 .

⁷ ابن درستويه ، تصحيح الفصح وشرحه : ص 191 .

⁸ آل عمران: 3 / 15 .

⁹ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 238 وينظر ص 243 ، الجوهرى ، الصحاح : جـ5 ص 1879 ، أبو

حيان، البحر المحيط : جـ8 ص 107 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ5 ص 235 .

البحر " الرضوان : مصدر رضي ، وكسر رائه لغة الحجاز ، وضمها لغة تميم وبكر وقيس عيلان ⁽¹⁾ . وأشار إلى هذا الرأي السيوطي في المزهر بقوله : " أهل الحجاز رضوان وتميم رضوان ⁽²⁾ . وكأن هذا التعدد يعود لأمر لهجي " وقبل الكسر للاسم والضم وللمصدر ⁽³⁾ . وقرئ بضم الراء والصاد معاً ⁽⁴⁾ . وفي قوله تعالى : ﴿ وَ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ⁽⁵⁾ . قرأ ابن عامر وابن وردان وأبو بكر بإسكان النون (شنان) في الموضعين ، والباقون بالفتح ⁽⁶⁾ . ويرى الجوهري أنه قرئ بهما بتسكين النون وتحريكها وهما شاذان : فالتحريك شاذ في المعنى ، لأن " فعلان " إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والإضراب ، كالضربان والخفقان ، والتسكين شاذ في اللفظ لأنه ؛ لم يجيء شيء من المصادر عليه ⁽⁷⁾ .

" والشنان مصدر على فعلان كالنزوان والضربان . وقرأ عاصم : شنان ، بإسكان النون ، وهذا يكون اسماً ⁽⁸⁾ . واعتبر الرضي صيغة فعلان نادرة فقال : " وأما فعلان فنادر ، نحو لوى ليانا ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضاً شنان بالسكون وقرئ في التنزيل بهما ⁽⁹⁾ . ويقول أبو حيان : " الأظهر في السكون أن يكون وصفاً ، فقد حكى رجل شناناً وامرأة شنانة . وقياسه أنه من فعل متعدٍ ، وحكى أيضاً : شنان وشناى مثل عطشان وعطشى ، وقياسه أنه من فعل لازم ، وقد يشتق من فعل واحد المتعدي واللازم نحو فغَرَ فاه ، وفغَرَ فوه ، بمعنى فتح وانفتح ، وجوزوا أن يكون مصدرًا ، ومجيء المصدر على (فعلان) بفتح الفاء وسكون العين قليل ⁽¹⁰⁾ . وغالباً ما تأتي صيغة فعلان من

¹ أبو حيان ، البحر المحيط : ج2 ص398 .

² السيوطي ، المزهر : ج2 ص276 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص72 .

⁴ المصدر نفسه : ج5 ص21 .

⁵ المائدة : 2 / 5 .

⁶ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص253 .

⁷ الجوهري ، الصحاح : ج1 ص40 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج7 ص207 .

⁸ ابن منظور ، لسان العرب : ج7 ص207 .

⁹ الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص159 .

¹⁰ أبو حيان ، البحر المحيط : ج3 ص422 .

الفعل اللازم، وقد تأتي من المتعدي لكنها نادرة وشاذة يقول سيبويه : " وأكثر ما يكون الفَعْلَانُ في هذا الضرب، ولا يجيء فِعْلُهُ يتعدى الفاعل، إلا أن يَشُدَّ شَيْءٌ، نحو : سَنَنْتُهُ سَنَانًا "(1). وجاء مشتركاً مع هذه صيغة " فَعْلَان " وعدت على أنها صيغة سماعية يقول سيبويه : " وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فَعْلَان ، وذلك نحو : حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ حَرْمَانًا، وَوَجَدَ الشَّيْءَ يَجِدُهُ وَجْدَانًا "(2). وعندما تشترك صيغة فَعْلَان مع فَعَلْ، فَتُعَدُّ صِيغَةً (فَعَلْ) هي القياس كما يقول سيبويه : " ومثله أُتِيَتْهُ إِتْيَانًا، وقد قالوا أُتِيَاً على القياس "(3). وهناك صيغة مصدرية أخرى تنتهي بألف ونون هي " فَعْلَان " نحو الشُّكْرَانَ والغُفْرَانَ "(4)، وتشترك مع صيغة فَعْلَان صيغة فُعُول ، سُكُور "(5).

2 . 1 . 6 . 6 تعدد صيغة المصدر تَفَعَّلُ:

وأما مصدر تَفَعَّلْتُ فإنه التَفَعَّلُ ، جاءوا فيه بجميع ما جاء في تَفَعَّلَ ، وضموا العين؛ لأنه ليس من الكلام اسم على تَفَعَّلَ ، ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فَعَّلْتُ، ولا غير الياء؛ لأنه أكثر من فَعَّلْتُ، فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك "(6)، وكان هناك صيغة أخرى تشترك مع هذه الصيغة يشير إليها ابن قتيبة، فيقول : " يقولون : تَحَمَّلْتُ تَحِمَالًا "(7). وقد أشار إليها سيبويه بقوله : "... فإنهم قالوا تَحَمَّلْتُ تَحِمَالًا ، أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلتُ واستفعلتُ ، وأرادوا الكسر في الحرف الأول كما كسروا أول إفعال واستفعال ووفروا الحروف فيه كما وفروها فيهما "(8). فحصل في هذه الصيغة مطل لحركة العين.

¹ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 15 .

² المصدر نفسه : جـ 4 ص 8 .

³ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 8 .

⁴ المصدر نفسه : جـ 4 ص 8 .

⁵ المصدر نفسه : جـ 4 ص 8 .

⁶ المصدر نفسه : جـ 4 ص 79 .

⁷ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 376 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 3 ص 331 .

⁸ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 79-80 ، ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 6 ص 48-49 .

فصيغة " تَفَعَّلَ " <al><tafa> مطلت حركة عين الكلمة العين، وحدث مخالفة لحركة التاء السابقة للتاء ، ثم تأثرت حركة الفاء بالكسر السابق فانكسرت فأصبحت الصيغة " تَفَعَّلَ " ويورد ثعلب شاهد على هذه الصيغة وهو قول الشاعر
ثلاثة أحباب : فحبُّ علاقةٍ وحبُّ تَمَلِّقٍ وحبُّ هو القتلُ " (1).
ويدرج ابن منظور قولاً لسيبويه : " قال سيبويه : أرادوا في الفَعَّالِ أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ، ولم يريدوا أن يُبدلوا حرفاً مكان حرف كما كان ذلك في أفعل واستفعل " (2).

2. 1. 6. 7. تعدد صيغة المصدر " افتعال " :

وهذه الصيغة حوّلت عن صيغة (أفتعل) الفعلية ، حيث مطلت حركة العين في الفعل ، مع مخالفة حركة التاء ، فتكسر في حالة المصدر بعد أن كانت مفتوحة في حالة الفعل

>ifti<a`l	>ifta<ala
افتعال	أفتعل

وكأنّ هناك تلازماً من ألف الوصل بين المصدر وفعله، كتلازم ألف المقطع في صيغة (أفعل) ومصدرها يقول سيبويه في ذلك : " وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل، وكذلك ما كان على مثاله، ولزوم الوصل ههنا كلزوم القطع في أعطيتُ، وذلك قولك احتبستُ احتباساً " (3). وهذه الصيغة يحدث فيها إبدال التاء الافتعال في المصادر التي تؤخذ منها، والتي فأوها ذالاً أو دالاً أو زايماً أو ضاءً أو طاءً أو صاداً ... " (4).

¹ ثعلب ، مجالس ثعلب : ص23 ، الجوهرى ، الصحاح : ج4 ص1279 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج6 ص47 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج13 ص181 .

² ابن منظور ، لسان العرب : ج3 ص331 .

³ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص78 ، ينظر الميرد ، المقتضب : ج2 ص101 .

⁴ نوقشت هذه الظاهرة في الفصل الأول تحت المعيار الصوتي (الإبدال) . وهي تدل على أنّ هناك صيغتين (أصل افتراضي - وفرع متحول عن الأصل الافتراضي أو منطور عنه ، وقد ضربنا الأمثلة على ذلك واعتقد أن ما ينطبق على المصدر ينطبق على الفعل والعكس .

2. 1. 7. تعدد صيغ المصدر الميمي:

يعرف المصدر الميمي على أنه " المصدر المبدوء بميم زائده لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة "(1). وأشار إليه سيبويه يقول : " فإذا أردت المصدر بنيته على وزن مَفْعَلٍ "(2). ويقول المبرد : " اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة لأنَّ المصدر مفعول "(3). ويدلل عليه الفراء بقوله : " ومن أراد المصدر فتح العين مثل المضرب والمضرب "(4). وقد أشار إليه ابن يعيش تحت باب " زيادة الميم "(5)، ويعدها السيوطي من المصادر التي تعرف بالقياس فيقول : " ولهذه الأفعال مصادر دخلت الميم زائدة في أولها تدرك بالقياس على ما أصلته فيه العلماء "(6). والمصدر الميمي قد يشترك في صيغته مع اسمي الزمان والمكان ومع اسم المفعول "(7). ولكن ابن سيدة يضع الهاء لاحقاً للمصدر الميمي للتفريق بينه وبين اسمي الزمان والمكان في بعض الأحيان وقد لا يفرق بينهما إلا السياق "(8). فيؤنث المصدر الميمي : " فكل شيء من هذا كان فَعَلَ فإن المصدر منه والمكان والزمان يُبنى على مَفْعَلٍ وذلك قولك للمكان المَوْعِدِ والمَوْضِعِ والمَوْرِدِ وفي المصدر المَوْجِدِ والمَوْعِدِ فيزيد في المصدر الهاءُ للتأنيث ... "(9). ويعده سيبويه أن هذا النوع من المصادر يدخل في اشتقاق الأسماء فيقول : " هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها "(10). والإشارة في هذا المقام إلى التعدد الذي يحدث لهذا المصدر، بحيث يأتي على أكثر من صيغة قياسية مثلاً وبالمعنى نفسه. فالقياس في

¹ ابن هشام ، شرح شذوذ الذهب: ص 410 .

² سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 87 .

³ المبرد ، المقتضب : ج 2 ص 119 ، ينظر الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص 167 وما بعدها ، ابن يعيش ، شرح الملوكي في

التصريف: ص 150 - 151 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 6 ص 151 .

⁴ الفراء ، معاني القرآن : ج 2 ص 148 ، ج 1 ص 264 .

⁵ ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف : ص 150 - 151 .

⁶ السيوطي ، المزهر : ج 2 ص 96 .

⁷ ينظر ابن سيدة ، المخصص : ج 4 ص 321 ، الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص 170 .

⁸ ينظر ابن جني ، الخصائص : ج 3 ص 294 .

⁹ ابن سيدة ، المخصص : ج 4 ص 14 س 321 .

¹⁰ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 87 وينظر ص 88 - 90 .

المصدر الميمي من الثلاثي يصاغ على وزن " مَفْعَل " متى كان فعله غير مثال واوي صحيح اللام؛ ولكن هناك خروج عن هذه الصيغة بكسر العين مثلاً مَضْرَب مَضْرَبٌ⁽¹⁾.

وقد عدَّ الخروج عن القياس في المصدر الميمي من الشذوذ، وأسند إليه أنه اسم مبني في الزيادة فيقول السيوطي : " مما قالت العرب على أصله وأشدته، ومنها أسماء مبنية بالزيادة تشبه المصادر في وزنها وتخالفها في بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر ، فما كان على يَفْعَلِ فالمصدر منه على مَفْعَلِ كالمفْرِّ والمضْرَبِ، لم يشذ منها غير المرجع، والمعذرة، والمعرفة؛ وقالوا : المعجز والمعجز في العجز الذي هو ضد الحزم، وكذلك قالوا في المعجزة والمعجزة، والمعتبة والمعتبه؛ والاسم منه على مَفْعَلِ، كالمفْرِّ على موضع الفرار⁽²⁾. ويفرق الفراء بين صيغة المصدر وصيغة الاسم بحركة عين الفعل فيقول : " فجعلوا الكسر علامة للاسم، والفتح علامة للمصدر"⁽³⁾.

وهناك إشارة في لسان العرب إلى المصدر الميمي، وروده بكسر العين وبفتحها فيقول " فيما جاء من المصادر التي فَعَلَ يَفْعَلُ على مَفْعَلِ بالكسر ، ولا يجوز أن يكون ههنا اسم المكان ؛ لأنه قد تعدى إلى ، وانتصب عنه الحال ... إلا أن جملة الباب في فَعَلَ يَفْعَلُ أن يكون المصدر على مَفْعَلِ ، بفتح العين ... عن ابن جني ، ورَجَعْتَهُ أَرْجِعُهُ رَجْعًا وَمَرْجَعًا .. في لغة هذيل"⁽⁴⁾. وكأنه تساوى المصدر الميمي في (مَرْجِعٌ وَمَرْجَعٌ).

وتساوى المصدر مع صيغة (مَفْعَلٌ مَع مَفْعَلِ) في مَعْجَزٍ بالكسر ، وَمَعْجَزٍ بالفتح على القياس⁽⁵⁾. قال سيبويه هو المَعْجَزُ والمَعْجَزُ ، الكسر على النادر والفتح على القياس لأنه مصدر"⁽⁶⁾، وكذلك قالوا في المَعْجَزَةِ والمَعْجَزَةِ والمَعْتَبَةِ

¹ ابن منظور ، لسان العرب :جـ8 ص35 ، 37 ، 41 ، السيوطي ، همع الهوامع : جـ6 ص54.

² السيوطي ، المزهر :جـ2 ص96،97 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص119، 121

³ الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص149 ، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص121.

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص148 .

⁵ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص749 ، الجوهري ، الصحاح : جـ3 ص1012 ، ينظر السيوطي ، المزهر : جـ2 ص96 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب :جـ9 ص58 .

والمَعْتَبَةِ⁽¹⁾. وفي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ ﴾⁽²⁾ ، وهو شاذٌ ، لأنَّ المصادر من فَعَلَ يَفْعَلُ إنما تكون بالفتح⁽³⁾.

وصيغة المصدر الميمي من ما كان أوله واواً مثل وزنت وورثت ووجلّت فالمَفْعَلُ فيه اسماً كان أو مصدرًا مكسورًا ... وكذا يَوْحَلُ وَيَوْجَلُ المَفْعَلُ منها مكسور في الوجهين وزعم الكسائي أنه سمع مَوْجَلُ مَوْحَلُ قال الفراء : " وسمعت مَوْضَعُ بالفتح "⁽⁴⁾ ، وإنما كسروا ما أوله الواو ، لأنَّ الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين ... والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع ... إنما تكون الفروق في فعل يفعل⁽⁵⁾ ، يقول سيبويه : " وقال أكثر العرب في وَجَلِ يَوْجَلُ ، وَوَحَلَ يَوْحَلُ : مَوْجَلُ وَمَوْحَلُ "⁽⁶⁾ ، ويقول ابن قتيبة : " وقال أكثرهم مَوْحَلُ ، وقال بعضهم مَوْحَلُ قال الهذلي :

فَأَصْبَحَ الْعَيْنُ رُكُودًا عَلَى الْـ أَوْشَارِ أَنْ يَرَسَخْنَ فِي الْمَوْحَلِ "
ويروى المَوْحَلُ والمَوْحَلُ جميعاً "⁽⁷⁾. ويورد سيبويه أمثلة أخرى مثل مَوْهَبِ .
وكمَوْهَبِ : مَوَّالَةٌ اسم رجل ، ومَمْرَقٌ وهو اسم "⁽⁸⁾. أما الفعل المعتل العين أو اللام فيشرك الاسم مع المصدر ويتساويان في صيغتي (مَفْعَلُ وَمَفْعَلُ) يقول ابن السكيت : " من نحو كَالِ يَكِيلُ وأشباهه ، فإنَّ الاسم منه مكسورٌ والمصدر مفتوح ، ولو فتحتها جميعاً أو كسرتها في المصدر والاسم لجاز تقول العرب : المَعَاشُ والمَعِيشُ ، والمعَابُ والمَعِيبُ والمَسَارُ والمَسِيرُ وأنشد :

أنا الرَّجُلُ الَّذِي قَدْ عَيْتُمُوهُ وما فيكم لَعِيَابُ مَعَابُ "⁽⁹⁾.

وقد عزوا هذا التعدد الذي يجعل التداخل بين مَفْعَلُ وَمَفْعَلُ على ارتباط الصيغتين ببناء الفعل قال الفراء " كلُّ ما كان على فَعَلَ يَفْعَلُ فالمَفْعَلُ منه إذا أردت

¹ . السيوطي ، المزهري في علوم اللغة : ج2 ص96

² الأنعام: 6 / 164 .

³ الجوهري ، الصحاح : ج3 ص1012 .

⁴ الفراء ، معاني القرآن : ج2 ص150 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص121 .

⁵ الفراء ، معاني القرآن : ج2 ص150 .

⁶ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص93 ، ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص220 ، ابن سيده ، المخصص : ج4 ص14 ص321 .

⁷ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص329 .

⁸ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص93 .

⁹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص220 .

الاسم مكسور، وإذا أردت المصدر فهو المَفْعَلُ بفتح العين نحو المَدَبِ والمَدَبِ والمَفْرٍ والمَفْرٍ. فإذا كان يَفْعَلُ مفتوح العين آثرت العربُ مَفْعَلُ بفتح العين، اسما كان أو مصدرًا. وربما كسروا العين في مَفْعَلٍ إذا أرادوا به الاسم، وليس بالكثير. فإذا كان يَفْعَلُ مضموم العين مثل دَخَلَ يَدْخُلُ مَدْخَلًا وهذا مَدْخَلُهُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ مَخْرَجٌ " فإذا كان يَفْعَلُ منه مفتوح العين فالموضع والمصدر مفتوحان... وربما كسروا العين في مَفْعَلٍ إذا أرادوا الاسم وليس بالكثير... فإذا كان يَفْعَلُ مضموم العين فالاسم والمصدر مفتوحان" (1). وقال الفراء هي لغة يمانية فصيحة" (2).

وبعضهم يعيد الاختلاف في صيغة إلى اختلاف لهجي فيقول سيبويه: " وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَلُ، قالوا: أُنَيْتُكَ عند مَطْلَعِ الشَّمْسِ أي عند طلوع الشمس. وهذه لغة بني تميم، وأمَّا أهل الحجاز فَيَفْتَحُونَ" (3).

2. 1. 8. تعدد صيغ اسم المصدر:

استخدم هذا المصطلح عند أكثر اللغويين القدامى فقد ذكره سيبويه والمبرد والرضي وغيرهم" (4). اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلائله على المصدر وتحقيق ماهيتهما" (5). فهو يشتق من المصدر" (6)، وقد وضع ابن سيده عنواناً في مخصصه تحدث فيه عن اسم المصدر سماه " هذه باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن المعنى واحد... ومثل ذلك انكسرَ كَسْرًا وكسر انكساراً وكذلك كل فعلين في معنى واحد ويرجعان إلى معنى واحد إذا ذكرت أحدهما جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره فمن ذلك" (7)، قوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ

¹ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 121، ابن قتيبة أدب الكاتب: ص 327، 328.

² الفراء، معاني القرآن: ج 2 ص 357.

³ سيبويه، الكتاب: ج 4 ص 90.

⁴ سيبويه، الكتاب: ج 3 ص 274، ابن يعيش، شرح المفصل: ج 4 ص 53، المبرد، المقتضب: ج 3 ص 231، الرضي، شرح

الكافية: ج 2 ص 198، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ج 2 ص 62، ابن هشام، أوضح المسالك: ج 1 ص 282،

السيوطي، همع الهوامع: ج 5 ص 77.

⁵ الأزهرى، شرح التصريح: ج 2 ص 61، 62، ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج 2 ص 85.

⁶ السيوطي، الأشباه والنظائر: ج 2 ص 153.

⁷ ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14، 314.

تَبْتِيلاً ﴿ (1)، ومصدر تَبَتَّلَ تَبْتَلًا و تَبْتِيلاً مصدرُ بَتَّلَ فكأنه قال بَتَّلَ (2). والتبتيان اسم جُعِلَ موضع المصدر وكذلك مصدرُ أغرت إغارة، وتجعل غارة مكان إغارة، ومصدرُ أنبت إنبات ويستعمل النبات مكان الإنبات، ونظيرها التلقاء يريد اللقيان: قال الراعي:

أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَدْنُو مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمَ قَصَرَ عَنِ تَلْقَائِكَ الْأَمَلُ (3).

واسم المصدر يعمل منه غير العلم كما كان عندهم، وتبعهم البغداديون خلافاً للبصريين في غير المزيد فيه الميم (4). ويرى الأصوليون أن اسم المصدر هو أصل المشتقات، لا المصدر ولا الفعل، على أن اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية، بوضع واحد لمادته وصيغته، ومن ناحية معنوية لمعنى واحد هو (الحدث الساذج (5).

وفي قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ (6). ومثله: فراء: " إنما لم يقل بتقبل حسن، ولا: إنباتاً حسناً، لأنَّ العرب تترك المصدر على أوليته، وإن اختلف الفعل بالزيادة. ومثله: تكلمتُ كلاماً، ولو أخرج المصدر على الفعل ل قيل: تكلمتُ تكلماً (7). ويقول سيبويه "كما أنَّ النَّبات ليس بمصدر على أنبت (8). وهناك من يفرق بين المصدر واسم المصدر فيرى أنَّ المصدر هو الاسم المشتتم على مادة تدل على الحدث، وهيئة كاشفة عن انتساب الحدث، إلى ذات نسبة تقيديه ناقصة، أما اسم المصدر هو نفس المادة الدالة على الحدث من دون

¹ المزمّل: 8 / 73 .

² ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س14 ص315 .

³ ابن سيدة، المخصص جـ4 س14 ص317.

⁴ الكنغراوي، السيد صدر الدين الاستانبولي، (1950م)، الموفي في النحو الكوفي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق: ص78، 79.

⁵ جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: ص93، نسخة مصورة وينظر ص94-98.

⁶ آل عمران: 37/3.

⁷ المؤدب، دقائق التصريف: ص61.

⁸ سيبويه، الكتاب: جـ4 ص85، 86، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ1 ص111، ابن هشام، أوضح المسالك: جـ1 ص282.

اعتبار النسبة ولا عدما⁽¹⁾، واسم المصدر يخالف المصدر في صدوره كقول الشاعر:

يَلْوُحُ بِجَانِبِ الْجَبَلَيْنِ مِنْهُ رَبَابٌ يَحْفَرُ التُّرْبَ احْتِفَارًا

فجعل الاحتفار مصدرًا للحفر. لأنك تقول حفرت بئراً واحفرت بئراً والمعنى متقارب فجائز أن نقول احفرت حفراً، وحفرت احتقاراً⁽²⁾. وهذا يشير إلى أن الاختلاف بين المصدر واسم المصدر مرده الفعل، الذي أخذ منه المصدر أو اسم المصدر، ويكون من باب فعلت أفعلت باتفاق المعنى أحياناً⁽³⁾.

فالمصدر واسم المصدر مشتركان في صيغة واحدة، لكن الاختلاف يعود تارة إلى الفعل الذي أخذ منه المصدر أو اسم المصدر يقول الخوئي "ففي اللغة قلماً يحصل التغاير بين الصيغتين بل الغالب أن يعبر عنهما بصيغة واحدة كـ(الضرب)، فإنه يراد به تارة المعنى المصدرى، وأخرى ذات الحدث، فهما مشتركان في صيغة واحدة⁽⁴⁾. ففي قوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁵⁾، فالتاء ليست للواحدة، وإنما بنى عليها المصدر فإن أريد بالنعمة للمنع به، فيكون (عليكم) في موضع الحال، فيتعلق بمحذوف، وإن أريد بالنعمة للإنعام، فيكون (عليكم)، متعلقاً بلفظ النعمة، ويكون إذ ذاك مصدراً من أنعم على غير قياس، كنبات من أنبت⁽⁶⁾.

ويقول أبو حيان: "في الطاقة القدرة على الشيء، وهي مصدر جاء على غير قياس، والقياس طاقة، فهو نحو جابية من أجاب، وغارة من أغار أفاظ سمعت فلا يقاس عليها، فلا يقال أطل إطالة⁽⁷⁾. وقول الشاعر:

وما الوسميُّ أولُهُ بنجدٍ تهللٌ في مساربه انهلالات⁽⁸⁾.

¹ جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: ص 98 ومن يرغب في معرفة الفرق بين المصادر واسم المصدر والخلاف من القائم فلينظر جمال الدين، البحث النحو عند الأصوليين: ص 98-114.

² المؤدب، دقائق التصريف: ص 61.

³ ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 249-255، ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14، ص 315، 317.

⁴ سيبويه، الكتاب: ج 1 ص 324، الفراء، معاني القرآن: ج 1 ص 427، سيبويه، الكتاب: ج 1 ص 322، السيوطي، همع الهوامع: ج 5 ص 77، جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: ص 100.

⁵ البقرة: 2/ 131.

⁶ أبو حيان، البحر المحيط: ج 4 ص 209.

⁷ المصدر نفسه: ج 2 ص 369.

⁸ المؤدب، دقائق التصريف: ص 62.

فجعل المصدر "انهلالاً" خارجاً على غير المصدر من الفعل " تهلّل " قال الطبري: المحيض اسم للمحيض، ولا فرق بينهما يقال فيه مصدر ويقال اسم مصدر والمعنى واحد (1) .

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ ﴾ (2). فالمتاع اسم أقيم مقام المصدر، ويطلق على العين وعلى الانتفاع بها، وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشئيين المتغايرين لفظاً أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور به، و الأكل والأكل - فالطهور المصدر والطهور ما يُنظَّر به، والأكل المصدر، والأكل ما يؤكل (3). ويقول سيبويه في لخروج المصدر عن القياس عليه: " وإن كان المفعَلُ مصدرًا أُجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسيرِ وسائر المصادر التي ذكرنا؛ وذلك قولك: إن في ألفِ درهمٍ لمضرباً، أي أن فيها لضرباً، فإذا قلت: ضربَ به ضرباً، قلت: ضربَ به مضرباً، وإن رفعتَ رفعتَ ومثل ذلك: مُسرحُ به مُسرحاً، أي تسريحاً. فالمسرحُ والتسريحُ بمنزلة الضرب والمضربُ قال جرير:

ألم تعلمَ مسرّحي القوافي فلا عيًّا بهنّ ولا اجتلابا

أي تسريح القوافي. وكذلك تجرى المعصية مجرى العصيان، والموجدة بمنزلة المصدر لو كان الوجدُ يُتكلم به (4). ويعبر الزجاجة عن المصدر واسم المصدر بقوله: وربما جاء المصدر على غير الفعل، كما قالوا: " أعطيته عطاءً وعطيته، أكرمه كرامة (5).

قال الله عز وجل ﴿ وَاللّٰهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (6)، وكما قال عزَّ وجلَّ: ﴿ وَتَبَيَّنَّ إِلَيْهِ تَبَيَّلًا ﴾ (7)، وقد تكون صيغة " مفعَل " مصدرًا ومكانًا، تقول:

¹ أبوحيان، البحر المحيط: ج2 ص167 .

² النساء: 4 / 77.

³ عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق2 ج3 ص334 .

⁴ سيبويه، الكتاب: ج1 ص233، 234.

⁵ الزجاجة، كتاب الجمل في النحو: ص387، وينظر الاسترأبادي، كتاب الكافية في النحو: ج2 ص198، ابن عقيل، شرح ابن

عقيل: ج2 ص85، 86.

⁶ نوح: 71 / 17.

⁷ المزمّل: 73 / 7 .

دخلتُ مدخلاً حسناً أي دخولا حسناً" (1). وإن كان اختلاف بين المصدر واسم المصدر في اللفظ ، فإن دلالة المعنى قد تجمع بينهما والغسل من الثلاثي غسل مصدر، لكنك إذا استخدمته من غير الثلاثي "غسل" فإنه اسم مصدر، وكأنَّ الغسل مصدر لفعلين ثلاثي وغير ثلاثي " (2)، فإن كان لغير ثلاثي يوزن الثلاثي، كالوضوء والغسل، فهو اسم مصدر والإ فهو مصدر، ومثل سلّم سلاماً والقياس تسليماً، وتوضأ وضوءاً والقياس "توضؤا" (3)، ومثل هذا يدل على التعدد الذي يشير إليه الفراء بقوله: "ومن العرب من يقول: فسَدَ الشيء فسودا مثل قولهم: ذَهَبَ الشيء ذهباً وذهاباً، وكَسَدَ كسودا وكسادا" (4). وقد حملت هدى جنهوتنشي عشر صيغ لاسم المصدر لا تختلف هذه الصيغ عن المصدر في كتابها الموسوم — الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل مثل فَعَلَةٌ و فِعْلَةٌ و فَعَلٌ و فِعْلٌ و فِعَالٌ و فَعَالٌ و فِعَالَةٌ و فَعَالَةٌ و فَعِيلٌ و تَفَعَالٌ" (5).

2. 1. 9. تعدد المصدر الدال على المرة (اسم المرة):

هو مصدر يصاغ للدلالة على أنّ الفعل حدث مرة واحدة ويسمي أحياناً اسم المرة " (6)، فهو يدل على المرة من الثلاثي العاريّ من تاء بفَعْلَةٍ، بفتح الفاء سواء كان مصدره على فَعْلٍ كَضْرَبَةٍ أولاً كَخَرَجَةٍ من خروج ، لأن المصدر بمنزلة اسم الجنس ، فكما فرق بينه وبين واحدة بالتاء ، كذلك المصدر " (7). أي يصاغ من الثلاثي على وزن " فَعْلَةٌ " نحو جَلَسَةٌ، وَقَفَةٌ ضَرْبَةٌ " (8). يقول ابن سيده : " اعلم أن الواحد من مصدر ما يُجاوِزُ الثلاثة أن تزيد على مصدره الهاء، فإن كان المصدر يلزمه الهاء اكتفيت بما يلزمه من الهاء، وإن كان للفعل مصدران جعلت الواحد /

¹ ياقوت، ظاهره التحويل في الصيغ الصرفية: ص58 وينظر ص57، 59.

² ينظر الاسترأبادي، كتاب الكافية في النحو: ج2 ص198، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج2 ص85، 86.

³ المبرد، المقتضب، ج3 ص221، الفراء، معاني القرآن: ج3 ص281، جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: ص101، 102.

⁴ الفراء، معاني القرآن: ج1 ص124.

⁵ جنهوتنشي ، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل: ص134-137.

⁶ السيد، المغني في علم الصرف: ص197، نهر ، الصرف الوافي: ص71، حسن، النحو الوافي: ج3 ص229 - 230.

⁷ السيوطي، همع الهوامع: ج6 ص53، من سابقاً صيغة المصادر التي تنتهي بالتاء ، ووردت صيغة اسم المرة - منهن .

⁸ ينظر، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص111 .

من لفظ المصدر الذي هو الأصل والأكثر تقول أُعْطِيتُ إعْطَاءً وأُخْرِجْتُ إخراجاً إذا أردت المرة الواحدة، وكذلك احْتَرَزْتُ احْتِرَازَةً، وانْطَلَقْتُ انْطِلَاقَةً واحدة واستَخْرَجْتُ اسْتِخْرَاجَةً واحدة⁽¹⁾. وهنا لابد من إضافة واحدة إذا كان المصدر العادي ينتهي بالهاء، أي على وزن " فَعَلَةٌ "، كدَعْوَةٌ واحدة⁽²⁾.

ويصاغ من غير الثلاثي على المصدر العادي بزيادة تاء نحو : سَبَّحَ تَسْبِيحَةً⁽³⁾، وإذا كان المصدر الأصلي من غير الثلاثي ينتهي بتاء فتضاف إليه واحدة⁽⁴⁾. ولكن هذه الصيغة قد لا تكون ثابتة فقد تتبادل في صيغة أخرى ، فقد يأتي من الثلاثي على وزن فعلاؤه فيقول سيبويه : " أَتَيْتُهُ إْتِيَانَهُ ، وَلَقَيْتُهُ لِقَاءَةً واحدة، فجاؤوا به على المصدر المستعمل في الكلام ، كما قالوا : أعطى : إعْطَاءً"⁽⁵⁾، وجاء مصدر المرة من " لقي " لقاءة والقياس " لَقِيَةٌ " - يقول سيبويه : " وقالوا : الفَعْلَةُ نحو : الرَّحْمَةُ واللَّقِيَةُ"⁽⁶⁾، وقد جاء مصدر المرة من الفعل " حَجَّ " حِجَّةً " ، والقياس هو " حَجَّةٌ " يقول : " والحِجَّةُ : المرَّة الواحدة ، وهو من الشَّواذ ، لأن القياس بالفتح"⁽⁷⁾، وهذا يعني أن صيغة فَعْلَةٌ قد تلقى مع فَعْلَةٌ في التعدد وقد أورد ابن قتيبة " فلان يأكل الحِئِنَةَ والحِئِنَةَ " أي مرَّةً في اليوم"⁽⁸⁾، وأورد ابن منظور رأيتُهُ رأيةً ورؤيَةً، وليست الهاءُ في رأيةً هنا للمرَّة الواحدة وإنما هو مصدر كَرُؤِيَةٍ، إلا أن تُريد المرَّة الواحدة فيكون رأيتُهُ رأيةً كقولك ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً ، فأما إذا لم ترد هذا فَرأيةً كَرُؤِيَةٍ ليست الهاء للواحدة"⁽⁹⁾. وهذا يدل على اشتراك مصدر المرة والمصدر العادي في الصيغة الواحدة الدالة على التعدد. وكأن اختلاف الدلالة في

¹ ابن سيدة، المخصص: ج4س14 ص318 .

² السيد، المفتي في علم الصرف: ص198، نهر، الصرف الوافي: ص71 .

³ هادي نهر ، الصرف الوافي: ص71 .

⁴ المرجع نفسه : ص71، السيد ، المغني في علم الصرف: ص198 .

⁵ سيبويه ، الكتاب: ج4 ص45، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص55، أبو حيان ، البحر المحيط: ج1 ص62 ، ابن منظور، لسان العرب: ج12 ص317.

⁶ سيبويه، الكتاب: ج4 ص8، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص32، ابن منظور، لسان العرب: ج12 ص317، ابن الجبان ، شرح الفصح في اللغة: ص317 ، 318 .

⁷ الجوهري، الصحاح: ج1 ص267، ابن منظور، لسان العرب: ج3 ص53 .

⁸ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص319، وينظر ما شابهها ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص117، ابن سيدة، المخصص: ج4س14 ص415 .

⁹ ابن منظور، لسان العرب: ج5 ص84 .

الفعل " رأى " يستدعي اختلاف في صيغة المصدر بين المرة والعادي، رأى الرؤيَّة بالعين تتعدى إلى مفعول واحد وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين ، وذلك مثل الرؤيَّة النظر بالعين والقلب رأيت في المنام رؤيًّا ورأيت بالفقه رأياً⁽¹⁾.

2. 1. 10 تعدد صيغ المصدر الدال على الهيئة:

يصاغ المصدر الدال على الهيئة من الفعل الثلاثي على وزن فِعْلَةٍ . فَجَلَسَ جَلَسَةً حَسَنَةً، الرُّكْبَةَ، إلا إن كان بناء المصدر العام عليه فيُبدلُ على الهيئة بالصفة ونحوها كـ " نَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً " (2). ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، إلا ما شذَّ من قولهم: " اخْتَمَرْتُ خِمْرَةً "، و" انْتَقَبْتُ نِقْبَةً ، تَعَمَّمُ عِمَّةً ، وَتَقَمَّمَصَ قِمَمَصَةً " (3). وهناك صيغ اختلفت في حركة فاء الصيغة وأعتقد أنها تصلح لكي تكون هيئة وقد وردت في أكثر كتب اللغة فابن السكيت يورد صيغة " فِعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ " كأن استخدمها يكون للهيئة أو للموضع حسب السابق الذي نريد فيه فيقول : وقال العِدْوَةَ والعُدْوَةَ والعُدْوَةَ، المكان المرتفع، وقال غيرُ أبي عمرو : عِدْوَةُ الوَادِي وَعُدْوَتُهُ : جانبه ... يقال غُلْظَةٌ وَغُلْظَةٌ ويقال رِفْقَةٌ ، وَرِفْقَةٌ ، لُغَةٌ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ ... وَالشُّقَّةُ وَالشُّقَّةُ للسفر البعيد (4)، وكذا " يقال جِدْوَةٌ وَجِدْوَةٌ وَجِدْوَةٌ ... وحكى الكسائي وَجِنَّةً وَأَجِنَّةً عن أهل اليمامة. قال الفراء : وسمعت من بعض كلب وَجِنَّةً وَوَجِنَّةً، لبعض العرب بكسر الجيم وفتح الواو " (5)، ويقول البطليوسي: " الجِرَّةُ وَالجِرَّةُ وَالجِرَّةُ والجِرَّةُ : الجِرَّةُ بالفتح : الفَعْلَةُ الواحد من الجِرِّ. والجِرَّةُ أيضاً : أناء من فُخَّارٍ ... والجِرَّةُ بالكسر : هيئة الجِرِّ وَجِرَّةُ البعير : ما يخرج من جوفه ثم يَرُدُّه . وَالجِرَّةُ

¹ ينظر الجوهري ، الصحاح: جـ5 ص1873 ، 1874، ابن منظور، لسان العرب: جـ5 ص84 ، 85 .

² ابن هشام ، أوضح المسالك : جـ1 ص423 ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : جـ2 ص116 ، ينظر حسن ، النحو الوافي : جـ3 ص230 .

³ ابن هشام ، أوضح المسالك : جـ1 ص423 .

⁴ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 115 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 320 ، ابن سيده ، المخصص : جـ4 ص 14 ص 414 .

⁵ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص 116 ، 117 ، ابن سيده ، المخصص : جـ4 ص 14 ص 415 .

بالضم : عَقَبَة من حديد مثقوبة الأسفل يُجعلُ فيها بزر الحنطة ⁽¹⁾. وكذلك تلتقي صيغة " فَعَلَة " الدالة على الهيئة مع المصدر نفسه، ومع الاسم فيقول البطليوسي في : " الْجَعْرَة بالفتح : القطعة من الجعر ... أيضاً مصدر جَعَرَ يَجْعَرُ ... وَالْجَعْرَة بالكسر الهيئة من ذلك - وَالْجَعْرَة بالضم حبل يشد في الوسط ⁽²⁾، وفي " جُثْوَة " ثلاث لغات " الْجُثْوَة بالفتح : البروك على الركبتين عند الخصام ... وَالْجُثْوَة بالكسر : هيئة الجاثي على ركبتيه، ويقال للتراب المجموع جُثْوَة وَجُثْوَة بِالْفَتْح والكسر والضم ⁽³⁾.

وهذا التعدد الدلالي يؤكد أنّ الصيغة قد لا تعرف إلا في وضعها بالسياق التي ترد فيه. وإنّ كان اختلاف الصيغ يعود لمعيار لهجي ⁽⁴⁾، أمّا فيما ورد من صيغة " فَعَلَة " في القرآن فقد قرئت " أسوة " بضم الهمزة ، وهي لغة قيس وتميم ، والباقون بكسرها " إسوة " لغة الحجاز وهما لغتان ⁽⁵⁾، وفي كلمة " خفيه " فقرأ بكسر الخاء وضمها ⁽⁶⁾، وقرئت " أمة " بكسر الهمزة ، وبالضم ⁽⁷⁾. وقرئت " الخيرة " بسكون الياء وفتحها ⁽⁸⁾.

وفي قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَكَ ﴾ ⁽⁹⁾. قال أبو الفتح : الفَعْلَة ، كناية عن الحالة التي تكون عليها ، كالركبة والجلسة والمشية والإكلة . فجرت مجرى قولك : وفعلت فعلك الذي فعلت ⁽¹⁰⁾، وهكذا كلّ يدل على تعدد صيغة " فعله " سواء أكانت للمرة أو للهيئة .

¹ البطليوسي ، المثلث : ص 410 .

² البطليوسي ، المثلث: ص 412 .

³ البطليوسي، المثلث: ص 412 ، 413 .

⁴ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 115 .

⁵ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 348 ، ينظر الفراء ، معاني القرآن : ج2 ص 339 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج7 ص 222 ، ج8 ص 254 .

⁶ أبو حيان ، البحر المحيط : ج7 ص 222 .

⁷ ابن جني ، المحتسب : ج1 ص 344 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص 314 .

⁸ أبو حيان ، البحر المحيط : ج7 ص 233 .

⁹ الشعراء : 19 / 26 .

¹⁰ ابن جني ، المحتسب : ج2 ص 127 .

2. 1. 11. صفة تفسير ظاهرة تعدد أبنية المصدر:

اهتم علماء العربية كما سلف في قضية تعدد صيغ المصدر للبناء الواحد، وقد تطرق الباحث لماهية التعدد وأسبابها أثناء طرحه لصيغ المصادر واشتراكها التعددي فيما بينها، وفي هذه العجالة أفرد الباحث جزئية شمولية تفسر تعدد المصادر وتحمل ما طرح في تقديم الصيغ المتعددة في المصدر فيما تقدم، وتبين معايير التعدد ولكن بجزئيات قليلة، نظراً لتقدم الحديث عن هذه المعايير أثناء الطرح للصيغ المتعددة.

2. 1. 11. 1. المعيار اللفظي:

أوضح الباحث هذا المعيار في تقديم صيغ المصادر، وهنا يقدم الباحث بعض الأمثلة لتكون صفة خالصة لتعدد صيغ المصادر لفظياً.

" اشتركت صيغة (فَعَلٌ و فُعُولٌ) في التعدد المصدرى، وقد نسب الفراء " فَعَلٌ " للحجاز، ونسبَ " فُعُولٌ " لنجد، وقد ورد هذا الرأي في شرح شافية ابن الحاجب : " قال الفراء : إذا جاءك فَعَلٌ مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعَلًا للحجاز و فُعُولًا لنجد "(1)، وكذا في أغلب الصيغ المصدرية مثل " النِيَّاحُ " فِعَالٌ و " النَّوْحُ " فَعَلٌ وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ (2). فاختلَفوا في رِضْوَانٍ، فروى أبو بكر بضم الراء، إلا في الموضع الثاني من المائده وهو " من أتبع رضوانه " فكُسر الراء فيه من طريق العليمي ... وقرأ الباقون بكسر الراء في جميع القرآن "(3). على أن أبا حيان يسند الأمر في كسر " الراء في رضوان أو ضمها إلى اللهجة فيقول : " الرضوان : مصدر رَضِيَ ، وكسر راءه لغة الحجاز، وضمها لغة تميم وبكر وقيس عيلان "(4).

ويقول يوهان فك : " هذه اللغة الفصحى (لغة الشعر) لغة فنية خالصة، وتعلو بما لها من طبيعة مميزة على كل اللهجات، غير أنها إذ تجري على ألسنة

¹ الرضى ، شرح الشافية : ج1 ص 151-152 .

² آل عمران: 3 / 15 .

³ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 238 .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : ج2 ص 398 .

المتحدثين بهذه اللهجات، فإنها لم تخل من تأثير تلك اللهجات فيها باستمرار، ولعلها اختلفت من جهة إلى أخرى تبعاً لذلك⁽¹⁾، يقول أبو زيد : السُّدْفَةُ في لغة بني تميم الظُّلْمَةُ ..⁽²⁾، فالسُّدْفَةُ والسُّدْفَةُ في لغة أهل نجد : الظُّلْمَةُ وفي لغة غيرهم : الضَّوُّءُ⁽³⁾.

ومثلها في " حَصَادٍ وَحِصَادٍ " فيعود الاختلاف في التعدد بين الصيغتين إلى فوارق لهجية، يقول يونس : " أهل الحجاز يقولون الحِصَادِ وتميم تقول الحَصَادِ"⁽⁴⁾. وفي البحر المحيط نسب الفراء الحِصَادِ بالكسر للحجاز وبالفتح لنجد وتميم⁽⁵⁾. وقد نسب ابن السكيت الصِرَاعِ بالكسر إلى لغة قيس ونسب الصِرَاعِ بالفتح للغة تميم⁽⁶⁾.

على أن الشعر الجاهلي في معظمه كان يخلو من الخصائص اللهجية المتشعبة وإن كان البعض يشير إلى أن العربية الفصحى خليط من لهجات القبائل⁽⁷⁾.

2. 11. 1. 2 معيار القياس والسماع:

اعتمد علماء اللغة في وضع قواعد المصدر على ربطها بفعلها، وعدوا كل ما جاء مطابقاً لقواعدهم قياساً، وكل ما خالفهم فهو سماعي يقول سيبويه : " هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرهما. فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَلٍ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ. ويكون المصدر فَعُلاً والاسم فاعلاً، ثم يقول وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُولٍ"⁽⁸⁾. وكأنه قد أوضح أن للمصادر صيغتين قياسية على " فَعَلَ " وسماعية على " فُعُولٍ ". وقد يعود هذا التعدد إلى سبب الخلاف في القياس، وسبب هذا الخلاف وجود أمثلة كثيرة

¹ فوك ، العربية : ص 9 .

² ابن منظور ، لسان العرب : جـ 6 ص 216 .

³ الصغاني ، العباب الزاخر و اللباب الفاخر : ص 267 .

⁴ السيوطي، المزهرة في علوم اللغة : جـ 2 ص 276 .

⁵ ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 4 ص 234 .

⁶ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 31 .

⁷ ينظر عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص 76 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80 .

⁸ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 5 .

لكل واحد من صيغ هذه المصادر تجري عليها بنظام، فذهبوا فيها مذهب القياس، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً وأنّ هناك أفعالاً كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرهما في صيغ خارجة عن القياس، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها، وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية إنما يرجع فيها القياس إلى السماع فيكون للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع، ومصدر ثابت بطريق القياس⁽¹⁾. وقد أشاروا إلى أنّ أغلب الصيغ الدالة على حرفه على وزن "فَعَالِه" بكسر الفاء. أمّا إذا خرج الوزن على "فَعَالَة" بفتح الفاء فهو من قبيل الجواز يقول الرضي : " الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت، الفَعَالَة بالكسر، كالصَيَاغَة، والحَيَاكَة، والخِيَاطَة، والتَّجَارَة، والإمَارَة، وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك كالوكالة والدلالة والولاية"⁽²⁾. وأورد السيوطي في مزهره معيار الفصيح وغير الفصيح، كمقياس يدل على القياس والسماع، فيذكر الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات ويشير إلى " أَبْغَضْتُهُ بَغَاظَةً لَغَة يَمَانِيَةٌ لَيْسَتْ بِالْعَالِيَةِ"⁽³⁾. فالمصدر " بغض " قياس في لهجة أهل العالية، وبغاضة أقل منه مرتبة وقد تكون الحاجة تستدعي استحداث صيغ أخرى تستخدم فاللغة العربية تسمع لتكليمها بالتكلم بصيغ مختلفة، فقد يستخدم المتكلم الصيغ المقيسة منها وقد يستخدم السماع منها .

يقول الأخفش : " اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها غير قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً، قال ويجوز أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول"⁽⁴⁾.

¹ حسنين، القياس في اللغة العربية:ص52 .

² الرضي، شرح الشافية :ج1 ص153 .

³ السيوطي، المزهر : ج1 ص218 .

⁴ المصدر نفسه: ج1 ص55-56 .

ويرى بعض المحدثين أن التعدد في الأبنية والصيغ يعود إلى التطور الهائل الذي يحدث في اللغة لكثرة الاشتقاقات التي تقع في الأسماء والأفعال فيقول بروكلمان : " وتؤيد مقارنة معظم اللغات، القول بأن معنى الفعل ليس إلا اشتقاقاً من معنى الاسم ، ويؤيد ذلك اللغات السامية كذلك أن الأوزان الاسمية تطورت تطوراً أكبر من تطور الأوزان الفعلية " (1).

وقد عزى التعدد بشقية القياس والسماعي إلى مرحلة تاريخية متقدمة لم تكن اللغة فيها مستقرة " ولا ريب أن هذا القلق الذي لا يتجاوز كونه في الثلاثي فقط مصادر وأفعالاً، كان للأسباب التي قدمناها وهو معقولة جداً، فإن الثلاثي كان في اللغة بمنزلة التراث القديم " (2). وكانت الأراء السابقة تصب في سماحية العربية في تعدد صيغ مصادرها، لأن في التعدد إراحة لمتكلمي العربية .

2. 1. 1. 3 المعيار الصرفي:

وهذا المعيار يشكل المقياس الفصل بين الصيغ المتعددة المشتركة ، فيصنف بعضها إلى المصدر والبعض الآخر : إلى الاسم، وآخر إلى الجموع وغيرها .
 و" فَعَلٌ " مصدر : " فَعُلٌ " و " فَعِلٌ " أسماء للمصدر وذلك في " شرب " يقول أبو عبيدة : " والرفع والخفض اسمان من شَرِبْتُ، والفتح مصدر كما تقول شَرِبْتُ شَرِباً " (3)، الذَّبْحُ مصدر ذَبَحْتُ، و " الذَّبْحُ " المذبوح، والرَّعْيُ مصدر رَعَيْتُ، والرَّعْيُ الكَلَا " والهِدْمُ مصدر هَدَمْتُ والهِدْمُ ما انهدم من جوانب البئر " (4).
 وصيغة فَعَلٌ مصدر و" فَعَالٌ اسم المصدر ويقول الفراء : " الخَرَجُ الاسم والخَرَجُ المصدر " (5). أما صيغة " فَعُولٌ " فهي مصدر، وفَعُولٌ اسم المصدر كقول ابن السكيت : الوُقُود بالضم الانتقاد ، وتقول وَقَدت النار تَقْدُ وَقُوداً وَقَدَاناً وَقُوداً وَقَدَةً " (6). وقال تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (1).

¹ بروكلمان ، فقه اللغات السامية : ص 93 .

² حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين ، العربية والعبرية : ص 145 .

³ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 85 ، 86 .

⁴ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 184 ، ينظر ص 185 ، 186 - 191 .

⁵ الفراء ، معاني القرآن : ج 2 ص 159 .

⁶ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 332 .

واعتبر بعض اللغويين صيغة " تَفَعَّل " بالكسر اسم مصدر فيقول شارح الشافية ناسباً ذلك لسببويه : " وأما التَّيَّان فليس بناءً مبالغة ، وإلا انفتح تأوّه بل هو اسم أقيم مقام مصدر بَيَّن " (2)، وأورد أبو حيان تَفَعَّل على أنها مصدر فقال : " ومن المصادر ما يجيء على تَفَعَّل كالتَكَرَّر والتَّرَدَاد وهي كثيرة" (3) غير أن سببويه يورد في نصه أن ما جاء على " تَفَعَّل " بالكسر يكون اسماً للمصدر" (4).

وكذا صيغة " فَعَلَّل " المصدر : " فَعَلَّل " اسم المصدر، فيقول الفراء : " والزَّلْزَال بالكسر المصدر، والزَّلْزَال بالفتح : الاسم، وكذلك القَعْقَاع الذي يقعقع الاسم، والقَعْقَاع المصدر. والوَسْوَاس : الشَّيْطَان، وما وسوس إليك أو حدثك فهو اسم، والوَسْوَاس المصدر" (5).

وقد يتفق المصدر في الدلالة ، لكن الصيغة متعددة ومختلفة عن بعضها مع اختلاف الفعل الذي أخذت منه كل صيغة . فصيغة " فَعَال " و " فَعَلَّ و فُعِلَّ " . " رَشَاد " من باب " فَعَلَ ، يَفْعَلُ " رَشَدَ يَرشُدُ " رَشَدَ " و " رَشُدَ " من باب " فَعَلَ يَفْعَلُ " رَشَدَ يَرشُدُ" (6). و " فَعَلَ " و " فَعَال " و " قَتَلَ " مصدر للفعل الثلاثي المجرد " قَتَلَ يَقْتُلُ " . " قَاتَلَ " مصدر من الفعل الثلاثي المزيد قَاتَلَ يُقَاتِلُ " (7).

وهناك صيغة تصنف اسم مفعول ، وأخرى تصنف مصدراً يقول ابن جني : " قد كثر عنهم مجيء المصدر على فَعَلَ ساكن العين ، واسم المفعول منه على فَعَلَ مفتوحاً وذلك قولهم النَّفْضُ للمصدرِ وَ النَّفْضُ للمنفوض ، وَ الْخَبْطُ للمصدرِ وَ الْخَبْطُ للشئِءِ المخبوطِ وَ الطَّرْدُ للمصدرِ ، وَ الطَّرْدُ للمطرود " (8). ويأتي المصدر بمعنى اسم المفعول في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ (9)، أي مكروهه،

¹ البقرة: 2 / 24 .

² الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص167 .

³ أبو حيان ، ارتشاف الضرب : ج1 ص228 .

⁴ ينظر سببويه ، الكتاب: ج4 ص84 " صيغة تَفَعَّل ، تَفَعَّل " .

⁵ الفراء ، معاني القرآن : ج3 ص283 ، ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص221 .

⁶ الجوهري ، الصحاح : ج2 ص413 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج5 ص219 مادة رَشَد .

⁷ الجوهري ، الصحاح : ج4 ص1463 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج11 ص34 ، 35 مادة قتل .

⁸ ابن جني ، المحتسب : ج2 ص62 وينظر 63 .

⁹ البقرة: 2 / 216 .

فهو من باب النقص بمعنى المنقوض أو ذو كره إذا أريد به المصدر، فهو على حذف مضاف، أو جعل نفس الكراهة " (1).

وقد يدل المصدر على اسم الفاعل في المعنى ففي قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (2)، فالنذر : جمع نذير ، إمّا مصدر ، فمعناه : الإنذارات و إما بمعنى منذر ، فمعناه : المنذرون " (3).

وهناك تداخل كبير بين الصيغ الصرفية ، وبخاصة صيغ الاسم والمصدر ، وهذا التداخل نظراً للوفرة الهائلة من الصيغ التي قد تعدّ مزيّة ، لأنها قد تكون أداة للكشف عن الحدود بين الكلمات " (4). لكن الغموض يبقى يلف بعض الصيغ الصرفية فيقول تمام حسان : "ولكن الصيغ الصرفية قد لا تكون بمفردها كافية للدلالة على المورفيم لوجود الغموض فيها ، فهي إذا في حاجة إلى المثال ليوضح ما فيها من غموض . وتجد من أمثلتها " شَهْمٌ " و " ضَرْبٌ " فإذا وقع الغموض في الصيغة هنا. فلن يقع في الأمثلة " (5).

هناك ارتباط قياسي بين المصدر وصيغته الفعلية في الماضي ، فهناك ارتباط بين الصيغة المصدرية ذات الحركة الطويلة بعد الصامت الثاني بأفعالها ، التي لا تلتزم عينها بحركة مماثلة للحركة الطويلة في الصيغة المصدرية " مثل الحركة " . مثل " فَعَالٌ " واعتبرت هذه الصيغة قياسية لدلالة على صفة الحسن والقبیح ، وتكون باب الأفعال من صيغة : " فَعَلَ يَفْعُلٌ " مثل : " سَقَمَ سَقَامًا " (6)، و " بَهُوَ بَهَاءٌ " (7)، يقول سيبويه : "أما ما كان حَسَنًا أو قُبْحًا فَإِنَّهُ مِمَّا يُبْنَى فِعْلُهُ عَلَى " فَعَلٌ ، يَفْعُلٌ " ويكون المصدر فَعَالًا وَفَعَالَةً وَفُعَلًا " (8).

¹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 2 ص 143 ، ينظر المصدر نفسه : جـ 3 ص 193 ، جـ 5 ص 101 ، جـ 5 ص 112 ، 251 ، 291 جـ 6 ص 240 ، جـ 8 ص 529 .

² يونس : 10 / 101 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 5 ص 194 ، ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 2 ص 154 ، جـ 2 ص 379 ، جـ 7 ص 188 .

⁴ حسان ، مناهج البحث في اللغة : ص 176 .

⁵ المرجع نفسه : ص 174 .

⁶ الجوهري ، الصحاح : جـ 4 ص 1582 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 6 ص 298 " السَّقَامُ وَالسَّقَمُ وَالسَّقَمُ وَسَقَامَةٌ " .

⁷ الجوهري ، الصحاح : جـ 1827 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 1 ص 528 ، 529 .

⁸ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 28 .

وصيغة "فَعَلَ يَفْعَلُ" : مثل "سَفَهَ سَفَاهًا"⁽¹⁾، و"شَقِيَ شَقَاءً"⁽²⁾. يقول سيبويه: "وما كان من الرَفْعَةِ والضَّعَةِ، وقالوا الضَّيْعَةُ فهو نحو من هذا قالوا: غَنَى يَغْنَى وَغْنَى وَهُوَ غَنِيٌّ... وقالوا سَعَدَ يَسْعَدُ سَعَادَةً وَشَقِيَ يَشْقَى شَقَاوَةً وَسَعِيدٌ وَشَقِيٌّ، فأحدهما مرفوع والآخر موضوع وقالوا الشقاء"⁽³⁾.

مثل صيغة "فَعِيلٌ" وتأتي هذه الصيغة من الفعل على صيغة "فَعَلَ" ، إذا دَلَّتْ على الاهتزاز والحركة نحو "دَبَّ دَبِيْبًا"⁽⁴⁾، وإذا دلت على صوت نحو "صَلَّ صَلِيْلًا"⁽⁵⁾، و"صَرَخَ صَرِيْحًا"⁽⁶⁾. ويجيء على فَعِيلٍ نحو صَهْلَ صَهِيْلًا"⁽⁷⁾ وَوَجَبَ قَلْبُهُ وَجِيْبًا"⁽⁸⁾. فالصهيل يدل على الصوت ، والوجيب على الحركة . مثل صيغة "فُعُولٌ". وترتبط هذه الصيغة في أغلبها بالفعل اللازم فَعَلَ يَفْعَلُ نحو "بَكَرَ بُكُورًا"⁽⁹⁾، "وَسَجَدَ سُجُودًا"⁽¹⁰⁾ فَعَلَ يَفْعَلُ نحو "وَقَفَ وَقُوفًا"⁽¹¹⁾، "وَنَزَلَ نَزُولًا"⁽¹²⁾، فَعَلَ يَفْعَلُ نحو "دَأَبَ دُؤُوبًا"⁽¹³⁾، و"خَشَعَ خَشُوعًا"⁽¹⁴⁾. ليس شرطاً أن ترتبط صيغة "فَعَالٌ" مثلاً بأفعال قياسية ، فقد تخرج ذلك فترتبط بصيغة الفعل "فَعَلَ" الذي قد لا يصح معه قانون مطلق الحركة لتحقيق الصيغة ، مثل "سَمِعَ سَمَاعًا"⁽¹⁵⁾، و"شَرِبَ شَرَابًا"⁽¹⁶⁾.

قد يحدث توافق حركي بين صيغ المضارع وصيغ المصدر ذات الحركات القصيرة مثل صيغة المصدر "فَعَلَ، فَعُلٌ" ، وقد يحدث على أساس قانون المخالفة

¹ الجوهري ، الصحاح : جـ5 ص1788 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص287 "السَّهَةُ والسَّهَاءُ والسَّهَاهَةُ" .

² الجوهري ، الصحاح : جـ5 ص1909 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص169 "شَقَاءٌ ، شَقِيٌّ ، شَقِيَّةٌ" .

³ سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص33 ، 34 .

⁴ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص111 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص276 ذبيب ، دَبَّ " .

⁵ الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1424 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص392 صليل ، صلَّصل ، صلَّصلة " .

⁶ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص374 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص318 "الصَّرِيْحُ ، صُرَاخٌ" .

⁷ الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1426 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص430 ، 431 .

⁸ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص374 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص216 "وَجَبًا وَجِيْبٌ ، وَجُوبٌ ، وَجَبَانٌ" .

⁹ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص518 ، 519 "بَكَرَةٌ ، بُكُورٌ ، بُكُورٌ" ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ1 ص469 "بُكُورٌ ، بَكْرٌ ، بُكْرَةٌ" .

¹⁰ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص421 "سُجُودٌ" ، ابن منظور : لسان العرب : جـ6 ص176 .

¹¹ الجوهري ، الصحاح : جـ3 ص1190 "وَقُوفٌ" ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ15 ص373 "وَقُوفٌ ، وَقُوفٌ ، وَقُفًا" .

¹² الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1487 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ14 ص111 .

¹³ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص111 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص271 "دَأَبٌ ، دُؤُوبٌ" .

¹⁴ الجوهري ، الصحاح : جـ3 ص1002 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص100 "خَشُوعٌ" .

¹⁵ الجوهري ، الصحاح : جـ3 ص1024 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص363 "سَمَعًا سَمَاعًا" .

¹⁶ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص138 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص64 "شَرِبٌ ، شُرْبٌ ، شَرِبٌ ، شَرِبٌ ، شَرَابٌ" .

بين المضارع والمصدر مثل "فعل" و "فعل" (1). ومثال ما ارتبط بسبب التوافق الحركي بين المضارع والمصدر "فعل" في باب "فعل يفعل" مثل "عجب يعجب عجباً" (2). و "سفه يسفه سفهاً" (3). و "عمل يعمل عملاً" (4). ومرتبطة بباب "فعل يفعل" مثل "هرب يهرب هرباً" (5). و "سهر يسهر سهرًا" (6). و "سرع يسرع سرعاً" (7). والمصدر "فعل" : من باب "فعل يفعل" مثل "أكل يأكل أكلاً" و "سحق يسحق سحقاً" (8). وقد ترتبط بعض المصادر بالفعل المضارع وفق قانون المخالفة ، فيقتصر المصدر "فعل" على الأفعال المعتلة الياثية اللام من باب "فعل يفعل" اللازم مثل "سرى يسرى سرى" (9)، من باب "فعل يفعل" المتعدي مثل "هدى يهدي هدى" (10). والمصدر "فعل" يرتبط في باب "فعل يفعل" مثل "كبر يكبر كبراً" (11)، وفي باب "فعل يفعل" مثل "قصر يقصر قصرًا" (12).

2. 1. 1. 4 المعيار الصوتي (تعدد المصدر لمعيار صوتي):

إنّ المتتبع لبعض الصيغ العربية وما صيغ على وزنها من كلمات ، يجد فيها تغييرات صرفية تعود هذا التغيرات إلى علاقة نطقية صوتية ، وقد يطلق على هذه

¹ ينظر حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين ، العربية والعبرية : ص 174 ، 175 .
² الجوهري ، الصحاح : ج 1 ص 158 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 9 ص 51 "عجبا ، عجب ، عجيب ، عجاب"
³ الجوهري ، الصحاح : ج 5 ص 1788 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 287 "السفة ، السقاء ، والسقاهة ، سفها سفهاً"
⁴ الجوهري ، الصحاح : ج 4 ص 1447 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 9 ص 400 "عمل ، العملة ، العملة ، العمالة"
⁵ الجوهري ، الصحاح : ج 1 ص 211 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 15 ص 68 .
⁶ الجوهري ، الصحاح : ج 2 ص 593 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 409 "سهر ، سهران"
⁷ الجوهري ، الصحاح : ج 3 ص 1021 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 241 "سرة - سرة ، سرة ، سرة"
⁸ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 86 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 194 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 1 ص 170 "سحقاً ، سحقاً ، سحقاً"
⁹ الجوهري ، الصحاح : ج 5 ص 1895 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 249 "سرو سروة ، سري سراء"
¹⁰ الجوهري ، الصحاح : ج 5 ص 2008 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 15 ص 59 .
¹¹ الجوهري ، الصحاح : ج 2 ص 685 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 12 ص 12 ، 13 "كبرا ، كبرا ، كبرا"
¹² الجوهري ، الصحاح : ج 2 ص 678 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 11 ص 182 ، 183 "قصرأ قصرأ ، قصرأ ، قصرأ..."

التغيرات صرف صوتية للعلاقة بينهما⁽¹⁾؛ لأنّ التغيّر الصرفي يطرأ لاعتبار صوتي فالقياس المتقدم للكلمات في العربية يخضع تحت الميزان الصرفي الذي يتكون من " فـ الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة "، وما زيد في الميزان على الأصول يُزاد وما نقض ينقض، وما قلب يقلب، فما يطرأ على الأصول⁽²⁾. وقد حافظ المتقدمون على صورة الميزان رغم التغيرات الصوتية الداخلية في بنية الكلمة نحو: " قال ، فَعَل " و " قائل ، فاعل "⁽³⁾. وكل متغير يطرأ على الكلمة له تبرير عند القدماء مع المحافظة على صورة الميزان الصرفي، مثل الإعلال والإبدال والقلب وزيادة الحرف⁽⁴⁾. غير أنّ الدّراسات اللغوية الحديثة فرقت بين الميزان الصرفي والميزان الصوتي⁽⁵⁾. وهذه التغيرات التي تشترك فيها العبرية والآرامية تعبر عن تطور داخلي⁽⁶⁾، وقد أعطت الدراسة اللغوية الحديثة وزناً صوتياً للأفعال المعتلة مثل " قال، فال، رمى، فعى "، وأشار إلى أصلين أصل افتراضي والآخر متطور⁽⁷⁾. فالميزان الصرفي ما يقابل بنية الكلمة في صورتها الافتراضية، وأمّا الميزان الصوتي فهو يحافظ على موسيقى الكلمة في صورتها الواقعية⁽⁸⁾، فلا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات⁽⁹⁾. وهذا التغيّر في بنية الكلمة أحدث نوعاً من التعدد⁽¹⁰⁾. والذي يلزم هذا التغيّر طبيعة الصوت المحيط بالصوت

¹ حجازي، مدخل إلى علم اللغة: ص 197، 211، 212، شهبندر، أسيدة، (1991م)، الإبدال وأثره في الصرف والاشتقاق، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق: ص 6، الأنطكي، محمد، (1971م)، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3، دار الشروق، بيروت: ج1 ص 131، بشر، دراسات في علم اللغة: ج2 ص 84، ص109، البكوش، التصريف العربي: ص 20.

² ينظر سيبويه، الكتاب: ج4 ص 229، ابن يعيش، شرح الملوكي التصريف: ص 116، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص 12 - 14، 31 - 32، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص 97 - 108، حجازي، علم اللغة: ص 205.

³ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج1 ص 10 وما بعدها، ج3 ص 66 - وما بعدها "نوقشت مثل هذه الأشياء في الفصل الأول تحت بند تعدد صيغ الفعل الأجوف، تعدد صيغ الفعل المعتل الناقص.

⁴ ابن الحاجب، شرح الشافية: ج3 ص 66.

⁵ حسان: اللغة معناها ومبناها: ص 144، 145، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 46 - 49.

⁶ حجازي، مدخل إلى علم اللغة: ص 196، ينظر البكوش، التصريف العربي: ص 27.

⁷ ينظر بشر، دراسات في علم اللغة: ج2 ص 55، 107 - 114، نوقشت هذه القضية في الفصل الأول.

⁸ ينظر بشر، دراسات في علم اللغة: ص 83 - 116.

⁹ المرجع نفسه: ص 107، 113، البكوش، التصريف العربي: ص 20.

¹⁰ ينظر البكوش، التصريف العربي، ص 19، 20، 21، درسنا هذا في الفصل الأول.

المتغير⁽¹⁾. وينتج عن هذا الاعتبار أن مراحل التغيير التي تمرُّ بها الصيغة الأصلية قبل أن تتخذ شكلها النهائي تمثل صيغاً مستحيلة لا يمكن نطقها، وهو ما يجعل التفسير القديم نظرياً صرفياً، لأنه خطي، بينما اعتبار التغيير الصوتي يجب أن يجعل كل الصيغ الناتجة ممكنة النطق ولو كانت ثقيلة. بل إنها لا تتغير إلا لنقلها، فنتنقل من ثقل إلى ما دونه حتى تستقرّ في صيغة تتطلب أقل ما يمكن من المجهود النطقي طبقاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي وقانون المجهود الأدنى⁽²⁾، والسبب في ذلك أن هناك تأثيراً بين الأصوات بعضها ببعض يقول إبراهيم أنيس: "تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه، نلاحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد تؤثر بعضها في البعض الآخر، كما نلاحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثير"⁽³⁾. وما يهم الباحث في هذا البند من هذا الفصل أن يبين التعدد الذي يطرأ لسبب صوتي يعود إلى المماثلة أو القلب المكاني ... إلخ في صيغ المصادر بضرب بعض الأمثلة على ذلك.

2. 1. 11. 4. 1 المماثلة الصوتية:

تتأثر الأصوات اللغوية، بعضها ببعض، عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج أو الصفة، مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام فيحدث عند ذلك نوع من التوافق أو الانسجام، بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات⁽⁴⁾.

¹ مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصرة: ص 132، عبد التواب، التطور اللغوي: ص 29، ينظر عبد الجليل، الأصوات اللغوية: ص 261، 262، دي سوسور، فردينان، (1988 م)، علم اللغة العام، ترجمة يونيل يوسف عزيز، مراجعة النص مالك يوسف المطليبي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل: ص 68، 69.

² أنيس، الأصوات اللغوية: ص 178، ينظر دي سوسور، علم اللغة العام: ص 68، 69، عبد الجليل، الأصوات اللغوية: ص 290، 291، مرعي، المصطلح الصوتي: ص 134 - 138، عبد التواب، التطور اللغوي: ص 30، درست هذه الظاهرة في الفصل الأول تحت المعيار الصوتي.

³ أنيس، الأصوات اللغوية: ص 178.

⁴ عبد التواب، التطور اللغوي: ص 30، أنيس، الأصوات اللغوية: ص 178، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 190 - 246.

2. 4. 11. 1. 2 المماثلة التقديمية:

ومن أمثلتها في المصادر وقوع التماثل بين الكسرة والواو في بعض من صيغة " مَفْعَال " من المعتل نحو مَيْلَاد ، مَيْعَاد، مَيْرَات .
المثال الأول .

البنية العميقة	البنية المتطورة	الفعل
miwlād	mīylād	>awlad
miwrāt	mīyrāt	>awrat

في الأصل يكون المصدر كالصحيح miwlād وتبدو فيه الحركة المزدوجة الهابطة (iw) واضحة وهذه الحركة عرضة للتغيير عن طريق إسقاط شبه الحركة (w) مع بقاء نواة مقطعها ، وهي الكسرة (i) فيصبح المصدر الميمي milād في المرحلة التالية ، وهذا الحذف في وزن " مَفْعَال " ، حيث تقوم اللغة بالتعويض عن طريق مد الكسرة القصيرة لتصبح كسرة طويلة في سبيل إعادة التوازن المقطعي للكلمة⁽¹⁾. ويعني هذا وقوع التماثل بين الكسرة والواو في صيغة مَفْعَال ، أي أن الأصل الافتراضي لهذا المصدر مَوْلَاد، فينشأ بنية جديدة متطورة لهذا المصدر " ميلاد " وهذا التطور يدل على وجود صيغتين عميقة " مَوْلَاد " و"متطورة " ميلاد " وهذا يدل على تعدد اللفظة الناشئة عن هذه الصيغة، وكل ما جاء على مثل هذه الصيغة يقع فيه التعدد .

المثال الثاني: ومثلها مصدر خيانة " فِعَالَة " .

البنية العميقة	البنية المتطورة
hiwānitun	hiyāntun

حذف شبه الحركة الواوي (w) و عوض عنه بشبه الحركة اليائي (y) أي مماثلة تقديمية على الاتصال حيث أثرت الكسرة في الصامت على الواو فحوالته من صامت تستدير معه الشفتان إلى صامت وهو (ي). فنتج عن ذلك وجود صيغتين عميقة " خَوَانَة " و"متطورة" مستخدمه خيانه . تشكلت الحركة المزدوجة (wā) الصاعدة وقبلها كسرة ، فأسقطت اللغة شبه الحركة (w) فالتقت الحركة (i) مع

¹ الكعانة ، أثر الحركة المزدوجة : ص151 ، 152 .

الحركة الطويلة (ā) فانزلت شبه الحركة (y) التي تناسب الكسرة قبلها فصار المصدر خيانة . ويقاس عليها ما جاء على شاكلتها من المصادر .

أمامي + خلفي
أمامي + أمامي

مماثلة تقدمية على الاتصال حيث أثرت الحركة " الكسرة " في الصامت بعدها " و " فحولته من صامت مستدير معه الشفتين إلى صامت تفتح معه الشفتان وهو "ي".
المثال الثالث (صيغة المصدر افتعال):

أ- يحدث مماثلة بين الصوامت في صيغة " افتعل " وما اشتق منها مصادر وغيرها فصيغة المصدر " افتعال " من " اصطبار " وأصلها " اصتبار " .

البنية العميقة
البنية المتطورة الصيغة
> stibār
> sṭibār

بقلب التاء طاء ، لأن الصاد صوت مطبق ، والتاء غير مطبق ، فتبدل التاء طاء فيصبح الصوتان مطبقين ، وهذه مماثلة تقدمية على الاتصال ؛ لأنّ التأثير من الأول إلى الثاني وليس بينهما فاصل (1).

ب - ومن الصيغ " افتعال " في الفعل المزيد الذي أصله فعل مثال :

ورد : " اتّصل " ، وجذر الكلمة " وَّصَلَ " - اِوتِصَلَ - اتّصل

البنية العميقة حذف شبه الحركة التعويض عن طريق التشديد (متطورة)

>iwtiṣāl < >itiṣāl < >ittiṣāl

الأصل في المصدر (اوتصل) تشكلت في هذا الوزن الحركة المزدوجة الهابطة (iw) وتتخلص اللغة من هذه الحركة عن طريق حذف شبه الحركة (w) فتصير الكلمة >itiṣāl وهذا الحذف اقتضى التعويض فقامت اللغة بتشديد تاء الافتعال لتعويض المحذوف، فصارت الكلمة >ittiṣāl ويعني هذا وجود صيغتين عميقة ومتطورة وهذا يدل على التعدد في هذا المصدر .

¹ لم ينظر الباحث لهذه الصيغة كثيراً وذلك لأنها فصلت في الفصل الأول تحت عنوان المعيار الصوتي (الأبدال) لبعض الكلمات التي فاؤها ضاد وصاد والطاء والظاء والذال والزاي ، والإدغام والإبدال لبعض الكلمات مثل انكر انكار .
فهناك اختلاف في صيغة افتعل على أنها اتفعل فحدث فيها قلب مكاني . العودة إلى مضانها في ف I وما يشق من هذه الصيغة يعامل معاملتها حيث يكون للألف المنبثقة عن هذه الصيغة لفظتان (عميقة ومتطورة) وهذا يدل على التعدد .

ج- وفي صيغة المصدر " اذكار " وأصلها " ادتكار " فالدال صوت مجهور والتاء صوت مهموس ، فأبدلت التاء دالا لتتناسب الصوت المجهور ، وهي مماثلة تقدمية على الاتصال ، لأن الدال أثر في التاء الذي جاء بعده حيث حوله لنظيرة المجهور وهو الدال .

البنية العميقة	البنية المتطورة الأولى	البنية المتطورة الراقية
>ttikār	>dtikār	>ddikār

2. 1. 11. 4. 3 المماثلة الرجعية:

وفي هذه المماثلة يتأثر الصوت الثاني في الأول ويرد في المصادر التي على صيغة " تَفَعَّلَ " . ومثلها : " تَمَنَّى " .

ت - م - ن - ي	ت - م - ن - ي
+	+
خفي + أمامي	أمامي + أمامي

أثر الصامت المفتوح " ي " على الحركة السابقة له مباشرة وهي " الضمة " ، وهي حركة تستدير معها الشفتان فقلبت إلى حركة تنفتح معها الشفتان وهي " الكسرة " ، وقياساً على ما حدث في الصيغة السابقة يمكن دراسة الأمثلة التي جاءت على صيغة " تفاعل " مثال تصابي وفيما سبق تتحول فيها الحركة المركبة " - ي " إلى كسرة طويلة ، وهي المرحلة التي تمثلها مثل تصابي .

2. 1. 11. 4. 4 قانون المخالفة:

وهو قانون يسير بعكس اتجاه قانون المماثلة . لأن قانون المماثلة يحاول التقريب بين الأصوات المختلفة ، وقانون المخالفة يقع في الصوتين المتماثلين تماما في كلمة من الكلمات ، فيغير أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات

العلة الطويلة أو من الأصوات المتوسطة أو الأصوات المائعة⁽¹⁾، وهي اللام والميم والنون والراء"

فالتظنُّن " مصدر — واستخدام — التظنُّن .

" ت - ظ - ن - ن - ن " — " ت - ظ - ن - ن - ن " فالمخالفة بين النون والياء أثرت الياء على الضمة فقلبتا كسرة من باب المماثلة الرجعية ."

2. 1. 11. 4. 5 قانون القلب:

وهذه الظاهرة تعتري أصوات الكلمة الصامت منها والحركة ، وتطرأ على الأمثلة المصدرية بعض التغيرات يفسرها قانون القلب المكاني ، ومنه المصدر مَفْعَلَةٌ مثله مَحْنَةٌ " م - ح - ث - ث - ع - م - ح - ث - ث - ع " والقلب وقع في هذه الصيغة بين الحركة والصامت ، فحدث قلب بين الناء الأولى والفتحة التي بعدها وتَفَعَّلَةٌ مثل تَحْيَةٌ " ت - ح - ي - ي - ع - ت - ح - ي - ي - ع " ، حدث القلب المكاني بين الياء الأولى والكسرة التي بعدها .

أمثلة يربطها قانون القلب المكاني.

وهو إبدال الصوت مكان صوت داخل الكلمة الواحدة في المكان ، فيأخذ كل منها مكان صاحبه مثال " وَعَوَاعٌ " و " وَعَوَاعٌ " ⁽²⁾، " و - ع - و - ع - ع - و " و " و - ع - و - ع - و - ع - و " فالقلب حصل بين العين والفتحة ويرى سيبويه : " أنّ الهاء ألحقت عوضاً عن الألف " ⁽³⁾.

2. 1. 11. 4. 6 قانون حذف الأصوات وقلبيها:

قد تسقط بعض الأحرف من الكلمة فيطرأ تغيير على شكل الكلمة يقول كانتينو " هذا بعض الحالات سقطت فيها الواو والياء فيما يبدو . ويعتقد المؤلفون عادة أنّ

¹ عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 30 وينظر ص 57 ، ينظر الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 189 ص 298 ،

أنيس ، الأصوات اللغوية : ص 178 ، ص 210 ، 211 .

² الجوهري ، الصحاح : ج 3 ، ص 1077 .

³ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 85 .

الواو والياء تسقطان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين⁽¹⁾. وقد يقع كثيراً في العربية بالأفعال أو المصادر التي يكون فؤها واواً أو ياءً ، فتحذف الواو أو الياء ، وقد يقع الحذف مع مطل الحركة السابقة أو التالية ، وقد يقع الحذف مع التعويض عن الصوت المحذوف بصوت آخر في نهاية المصدر⁽²⁾. ومن أمثلة المصادر التي يقع فيها الحذف صيغة " فَعَلَّة " ، مثل المصدر " غَارَة " " غ - و - ر - ة " - " غ - × - ر - ة " ، حذفت الواو فجتمع الصائتان القصيران " الفتح + الفتح " فتشكل منها حركة حركة طويلة ، فاصبح وزن المصدر الإيقاعي " فالة " - " مَفَعَلَة " — معتل اللام ، مثل المصدر " مَرَجَاة " " م - ر ج - و - ة " - " م - ر ج - × - ة " أسقطت الواو ، فاجتمع صائتان قصيران ، فكونا صائتاً واحداً طويلاً ، فأصبح الوزن الإيقاعي لهذا المصدر وأمثاله " مفعاة " . - المصدر من صيغة " مُفَعَّل " — ومن أمثلة هذا المصدر الني " مرتاد "

الأصل الافتراضي التغيير الحاصل

" م - ر ت - و - د " — " م - ر ت - × - د "

والحذف حدث في صوت الواو فينتج عن ذلك تجاوز الحركتين ، فنشأ صوت الفتحة الطويلة " مُرتاد " قد يقع الحذف مع القلب المكاني بين الحركة الصامت ، ويقع في الأمثلة المعتلة، ويلحق في آخر المصدر التاء، وقد اهتم في ذلك علماء اللغة القدامى⁽³⁾. ومن المصادر على وزن " علة " "سنة" " و س ن " و " س ن - ة " حذفت الواو لتصبح بعد ذلك " س - ن - ة " ويرى اللغويون أن التاء اجتلبت للتعويض عن فاء الكلمة المحذوفة⁽⁴⁾. وأما ما يلاحظ في الصيغة " سنة " فالتاء فيها من بنية الصيغة وليس مجتلبة للتعويض / والتغيير الصوتي هو قلب مكاني بين الحركة والصامت ، ومما يثير التساؤل أنهم يفرقون بين الاسم والمصدر

¹ كانتينو ، دروس في علم أصوات العربية : ص 137 .

² ينظر برجشتراسر، التطور النحوي : ص 61 - 70 .

³ ينظر سيبويه ، الكتاب : ج3 ص 369 ، 370 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 10 ص 59 .

⁴ سيبويه ، الكتاب : ج3 ص 369 ، 370 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 10 ص 59 .

في هذه الحالة فالاسم لا يحذفون منه. والمصدر يحذفون ويعرضون. نحو "وجهة" الاسم و "جهة" المصدر⁽¹⁾.

2. 1. 11. 4. 7 حذف عين المصدر من غير الثلاثي مع التعويض:

ويقع هذا في المزيد الأجوف "معتل العين بالواو" "إقامة"، من الفعل "أقام" قياس مصدره إفعال = إقوام "إ - ق و - م" تحذف الواو ويعوض عنها بالتاء "إ - ق - م - ة" بوزن "إفالة".

"استكانة" من الفعل "استكان" قياس مصدره استفعال = استكوان "ا - س ت - ك و - ن" تحذف الواو ويعوض عنها بـ "ة" "ا - س ت - ك - ن - ة" بوزن استقالة. وأشار إليه سيبويه في باب "ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب"⁽²⁾.

* وقد تحذف الحركة مع التعويض بالتاء: "فعلّة" وذلك في معتل العين أو اللام الذي فعله من باب "فعل يفعل" نحو "خشية" - يقول سيبويه: "وجاءوا بالمصدر على فعلّة، لأنه كان في الأصل على فعل كما كان العطس ونحوه على فعل، ولكنهم أسكنوا الياء وأماتوها كما فعلوا ذلك في الفعل، كأن الهاء عوض عن الحركة"⁽³⁾.

2. 1. 11. 4. 8 التغيرات الصوتية في الهمزة والواو والياء:

تقلب الهمزة واواً في بعض المصادر مثل: هُدوء - هُدوو وهذا التغيير يعد من قبيل المماثلة التقدمية بين حركة وصامت.

وتَجَزِيئة - تَجَزِيئة / ورِئاسَة - رِئاسَة / وقد يفسر مثل هذا التغيير في هذا المصادر، نتيجة للصورة الكتابية - فالعربية قبل النقط كانت توحد بين رسم الهمزة المكسورة والياء، حتى أن مثلاً نحو رئاسة لم يكن شائعاً في الاستخدام.

¹ المبرد، المقتضب: ج1 ص129، 130، ابن يعيش، شرح المفصل: ج10 ص59.

² سيبويه، الكتاب ج4 ص83، ابن يعيش، شرح المفصل: ج6 ص58، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص156، ويرد المصدر أحياناً مجرداً من التاء " وإقام الصلاة" - سورة الأنبياء - آية 73.

³ سيبويه، الكتاب: ج4 ص24 - 25.

أما الواو أو الياء فإن التغيير الذي يطرأ عليها في الكلمات التي تكون هي أحد حروفها الأصلية، سواء أكانت الحروف وسط الكلمة أو وقعت متطرفة .
- إذا وقعت وسط الكلمة :

يقول كانتينو : " إذا وقعت الواو بعد كسرة قلبت ياء ، وينتج عن هذه العملية حدوث مجموعة هي " س " تصير كسرة طويلة أي " س " إذا كان بعدها حرف ، وتبقى على حالها إذا كانت متبوعة بحركة " (1).

ويفرق كانتينو بين صورتين لقلب الواو الواقعة بعد كسرة :

الأولى : إذا كان بعدها حرف فالواو تصبح " ي " والتي تصير كسرة طويلة أي " - - " مثل ميلاد :

- مَوْلَاد تتحول الواو إلى الصوت المزدوج " - ي " ميلاد .

- مِيلَاد يتحول الصوت المزدوج " - ي " إلى كسرة طويلة " - - " ميلاد .
ومنها ميعاد ميراث .

الثانية : وهي الحالة التي تقلب الواو الواقعة بعد كسرة إلى ياء ، إذا كانت متبوعة بحركة " فعالة " - " خِيَانَة " من " خ وَن " ← " خ - و - ن - ة " " خ - ي - ن - ة " " اِنْفَعَال " " اِنْجِيَاب " من " ج وَب " ← " ا - ن - ج - و - ب " ← " ا - ن - ج - ي - ب " (2).

إذا وقعت متطرفة : تقلب الواو أو الياء همزة وذلك في الأمثلة من " الناقص " معتل اللام بالواو أو الياء والأبنية المصدرية التي يقع فيها هذا التغيير متعددة .

فَعَال - قِضَاء من " قَضَى يَقْضِي " " ق - ض - ي " ومثلها : بَقَاء حَيَاء ، رَجَاء .

فُعَال : دُعَاء من " دَعَا يَدْعُو " " د - ع - و " ومثلها : بُكَاء ، عُوَاء ، رُغَاء .

فِعَال : من " هَجَا يَهْجُو " " ه - ج - و " ومثلها : إِبَاء ، شِفَاء ، لِقَاء .

اِنْفِعَال : اِنْحِنَاء من " اِنْحَنَى يَنْحَنِي " " ا - ن - ح - ن - ي " .

¹ كانتينو ، دروس في علم الأصوات العربية : ص 139 .

² مرّ هذا التوضيح سابقاً لهذه المصادر " في الصفحات القليلة السابقة .

افتعال : إنتها من " إنتهى يَنْتَهي " " ا - ن - ت - ه - - - ي " .
وقد أشار اللغويون القدماء أنّ واو أو ياء وقعت بعد ألف تقلب همزة (1) .

2. 1. 11. 4. 9 تعدد مصادر الثلاثي المجرد وغير المجرد لمعيار صوتي:

1- قد يرتبط الصيغ المتعددة المصدرية قانون المخالفة ، وهذا يحدث إذا حصل تماثل بين صوتين متجاورين فيحدث تعديل على أحد الصوتين ليخالف الصوت الآخر المجاور والمماثل له . " تَفْعُل " ورد فيها " تَظُنُّ " و " تَظَنِّي " إبدل من إحدى النونات ياءً (2) .

ت - ظ - ن - ن - ن - ن " ت - ظ - ن - ن - ن - ن " ي " ت - ظ - ن - ن - ن - ن " ت - ظ - ن - ن - ن - ن " ي " فتتمت المخالفة بين صوت النون والياء ، ثم أثرت الياء على الضمة فقلبتهم كسرة من باب المماثلة الرجعية . وكل ما سبق يدل على التغيرات التي تحدث في المصدر لتشكل صيغتين أصلية وفرعية محول عنها . ويدل ذلك على التعدد لمثل هذه الصيغ ، ولمثل الألفاظ الناتجة عنها .

فالمعيار الصوتي يدل دلالة كبيرة على ظاهرة تعدد صيغ المصادر ، ولا بدّ أثناء دراسة ظاهرة الصرف أن تدرس إلى جانبها ظاهرة الدراسة الصوتية ، لأنهما مرتبطتان ومتلاصقتان فلا تنفصل إحداهما عن الأخرى ، لحاجة علم الصرف إلى التحليل الصوتي .

2. 1. 11. 5 علاقة الصيغ المصدرية بأفعالها:

هناك علاقة صوتية وثيقة بين المصدر وفعله ، ركز عليها علماء اللغة المحدثون ، كشفت التحليلات عن توضيح ظاهرة تعدد صيغ المصدر . يقول بروكلمان : وظيفة فصل " الصيغ " هي وصف العلاقات القائمة بينهما . والتغيرات التي تطرأ عليها في الجملة وشرح أسبابها ما أمكن ذلك ، وتوضيح تطوراتها البعيدة

¹ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص348 ، المبرد ، المقتضب: ج2 ص137 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج1 ص9-10 ، ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف : ص 491 .

² ابن منظور ، لسان العرب : ج8 ص273 .

عبر التاريخ اللغوي ⁽¹⁾. فهناك تداخل بين الصيغ يشير إليها اللغويون ، فالعلاقة بين الصيغ تقوم على أساس التحوّل الداخلي، يقول فليش : " إن تاريخ اللغات السامية هو في جانب كبير منه تاريخ التحوّل الداخلي " ⁽²⁾.

واللغة العربية أكثر اللغات تمثيلاً لهذا النظام ، فيقول : " فالعربية مثال رائع للغة ذات التحوّل الداخلي، والحق أن نظامها ساميٌّ ولكن هذا النظام لا يتمثل في أية لغة سامية بمثل هذا الوضوح وذلك النمو. ولذا وجدنا من المفيد أن ندرسه هنا في ذاته على أنه قمة ، دون أن نضعه في إطار سامي ⁽³⁾. من خلال هذا القانون يلاحظ العلاقة بين الفعل والمصدر المتحوّل عنه ، والتقارب الدلالي الذي يدل على الاشتراك والتداخل في المبنى بينهما . فهناك علاقات تحدث بين الصيغ والألفاظ العربية ومنها .

1- علاقة تحويلية دالة على التعدد تحدث في الفعل الماضي فيتحوّل إلى صيغ مصدرية متعددة مثل " فَعَالٌ " ، " فَعُولٌ " ، " فَعِيلٌ " فيحدث .

2- مثل لحركة عين الماضي : هناك ارتباط بين الصيغ المصدرية ذات الحركة الطويلة بعد الصامت الثاني وبين فعلها الماضي. يقول بروكلمان : " تستخدم كل لغة على حدة، أسماء فعلية مختلفة للدلالة على المصادر فحين تمد حركة عين الماضي ، ينتج مصدر الوزن الأصلي ... أما العربية فإن هذه هي الطريقة المعتادة فيها في بناء المصدر من الأوزان الأخرى ، فيما عدا وزن الشدة ، في المبنى للمعلوم، ووزني الشدة والهدف في الانعكاسية ⁽⁴⁾.

ومثال التحوّل الداخلي " فَعَلٌ - فَعَالٌ " نحو " حَصَدٌ - حَصَادٌ " ⁽⁵⁾. و " تَمَّ - تَمَّامٌ " ⁽⁶⁾. فَعَلٌ - فَعُولٌ نحو " صَعَدٌ - صَعُودٌ " ⁽¹⁾، و " وَقَدٌ - وَقُودٌ " ⁽²⁾، فَعِلٌ - فَعِيلٌ نحو " خَبَبٌ - خَبِيبٌ " ⁽³⁾، و " عَضِضٌ - غَضِيزٌ " ⁽⁴⁾.

¹ بروكلمان ، فقه اللغات السامية : ص 83 .

² فليش ، العربية الفصحى : ص 86 .

³ المرجع نفسه : ص 192 ، ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 52-55 .

⁴ بروكلمان ، فقه اللغات السامية : ص 120-121 .

⁵ الجوهري، الصحاح : ج 2 ص 406 " حَصَادٌ ، حِصَادٌ " ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 3 ص 199 " حِصَادٌ ، حَصَادٌ ، حَصَادٌ ، حَصِيداً .

⁶ الجوهري ، الصحاح : ج 4 ص 1526 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 2 ص 52 تَمَّأٌ و تَمَّامَةٌ و تَمَّامَةٌ و تَمَّامَةٌ و تَمَّامَةٌ و تَمَّامَةٌ .

كل هذا يشير إلى تشكل المصدر من اللفظة الواحدة بأشكال عدة، تدل دلالة واضحة على التعدد بين صيغ المصدر وما ينبثق عنها من ألفاظ مصدرية.

2. 1. 1. 6. المعيار الدلالي:

تتعدد صيغ المصدر في المثال الواحد ، وقد تختلف الصيغة في دلالتها على المعنى عن مثيلتها فصيغ ترتبط بدلالات معنوية ، يقابلها أخرى تخلص للدلالة على مطلق الحدث . فصيغة المصدر " حَصَدَ " و " حِصَادَ " ، تتفقان في الدلالة ، فيقول سيبويه : " وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ ، وذلك الصِرامُ ، والجِرازُ ، والجِدادُ ، والقِطَاعُ ، والحِصَادُ . وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَالٌ ، وفِعَالٌ . فإذا أرادوا الفعل على فعلت قالوا : حَصَدْتُهُ حَصْدًا ، وقَطَعْتُهُ قَطْعًا ، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية، وكذلك الجَزُّ ونحوه "(5). ولكن الصيغ ليست مقيدة بمعنى محدد ، بل تتسع لدلالات متعددة ، فصيغة فِعَالٍ ، تدل على : الهياج "(6). وانتهاء الزمان "(7)، والمباعدة "(8)، والوسم "(9)، والصوت "(10).

وقد تشترك صيغ خلاف فِعَالٍ للدلالة على المباعدة أو غيرها من المعاني السابقة ، ولا تقتصر على صيغة واحدة بل تتعدد الصيغ باشتراكها في المعنى يقول سيبويه : " والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن

¹ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص433 " صَعُودٌ ، صُعُودٌ ، صَعْدٌ " ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص341 .
² الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص482 " وَقُودٌ ، وَقُودٌ " ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ15 ص362 " وَقُودٌ ، وَقَدٌ ، وَقْدٌ ، وَقْدَةٌ ، وَقْدَانَا ، وَقُودٌ .
³ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص106 " خَبَبًا خَبَبِيًّا " ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص6 " خَبَّأَ وَخَبَّبًا وَخَبَبِيًّا ، خَبَأَ " .
⁴ الجوهري ، الصحاح : جـ3 ص917 ، 920 " عَضِيضٌ ، عَضُوضٌ عَضَّاضٌ " ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ1 ص82 .
⁵ سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص12 .
⁶ المصدر نفسه : جـ4 ص12 .
⁷ المصدر نفسه : جـ4 ص12 .
⁸ المصدر نفسه : جـ4 ص13 .
⁹ المصدر نفسه : جـ4 ص13 .
¹⁰ المصدر نفسه : جـ4 ص13 .

يُدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو : النفور، والشُّوب ، والشَّبُّ " (1).

فالأمثلة السابقة من صيغة " فُعُول " و " فَعَل " قد دلت على المبادعة ، مشاركة في تلك الدلالة " فِعَال " وهناك صيغ كثيرة متعددة تشترك مع بعضها البعض في دلالات متشابهة متقابلة متعادلة يقول : الرضي : " والغالب في الأصوات أيضاً " الفَعَال " بالضم ، كالصُّراح والبُغام والحُواء ويشاركة في الحُوَاتِ فَعَال بالفتح ويأتي فيها كثيراً " فَعِيل " أيضاً كالضَّجيج ، والنَّئيم ، والنَّهيت ، وقد يشتركان كالنَّهيق والنُّهاق ، والنَّبيح والنُّباح " (2). ويشير أبو حيان إلى تداخل الصيغ في الدلالة ، وأهمية وجودها في السياق فيقول : " وقد تخرج هذه المعاني عن بعض هذه الأوزان كما قد تكون هذه الأوزان لغير هذه المعاني " (3). وفي سياق التعدد للصيغ المصدرية يشير الفراء إلى صيغتي " فَعَل " و" فَعِلَ " فيقول في المثال الدال عليها : " العَدَلُ ما عادل الشيء من غير جنسه، والعَدَلُ المثل " (4). وهناك صيغة تتعلق بالمعيار الدلالي، هي اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين " (5)، المعنى مثل الرَّهْوَةُ - الارتفاع والانحدارُ قال وقال النميري :

دَلَيْتُ رِجْلِي فِي رَهْوَةٍ " (6).

وقال أبو عبيدة : بَعْضُهُمْ يَجْعَلُ السُّدْفَةَ اخْتِلاطَ الضَّوِّءِ وَالظُّلْمَةَ مَعاً " (7).
وَالسُّدْفُ : الصُّبْحُ وَإِقْبَالُهُ، وَأَنْشُدُ لِسَعْدِ الْقَرْقَرَةِ :

نَحْنُ بِغَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مَنَا بِرِكَضِ الْجِيَادِ فِي السُّدْفِ " (8).

وقال أبو عمرو في قول تميم بن أبي بن مُقْبَل :

وَلَيْلَةٌ قَدْ جَعَلْتُ الصُّبْحَ مَوْعِدَهَا بِصُدْرَةِ الْعَنْسِ حَتَّى تَعْرِفَ السُّدْفَا " (1).

¹ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص12 .

² الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص155 .

³ أبو حيان ، ارتشاف الضرب : ج1 ص223 .

⁴ الفراء ، معاني القرآن : ج1 ص320 .

⁵ ابن سيده ، المخصص : ج4 س13 ص173.

⁶ المصدر نفسه : ج4 س13 ص176 .

⁷ الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص267 ، ينظر في ذلك شاهين ، توفيق ، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً : ص199 -

213 .

⁸ الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص267 .

وقد يكون التعدد في المعنى ناتج عن اشتراك التعدد في الصيغ الأساسية يقول سيبويه : " فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبنائهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما "(2).

2. 2 تعدد صيغ الاسم في العربية:

الاسم في العربية يفيد الثبوت ، يقول الجرجاني : " إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى من غير أن يقتضي تجده شيئاً بعد شيء "(3). الاسم ثلاثة أقسام ثلاثي و رباعي و خماسي "(4). وأقل أصول الكلمات المتمكنة ثلاثة أحرف "(5). ويرتكز الاسم الثلاثي المجرد على عشرة أبنية تقتضي اثني عشر ، يقول الرضي : " وللإسم الثلاثي المُجَرَّدُ عشرةُ أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشر ، سقط منها فُعْلٌ و فِعْلٌ استتقلاً وَجُعِلَ الدُّنْلُ مَنْقُولاً، وَالْحَبْكُ إِن تَبَّتْ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّغْتَيْنِ فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ، وَهِيَ فَلَسٌ فَرَسٌ كَتَفٌ عَضُدٌ حَبْرٌ عِنَبٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرْدٌ عُنُقٌ "(6)، ولرباعي " وله أوزانٌ باتِّفَاقِ خَمْسَةِ : وباختلاف أكثر. ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة، وهي أحوال اللام الأولى، لكن لم يأت منها إلا ما يذكر، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين، أو لدفع التقل أو توالي أربع حركات. فالمتفق عليه من أوزانه : فَعَلَّلٌ بفتح الفاء واللام الأولى ، وسكون العين (كجَعَفَر) وهو النهر الصغير. و (فِعَلَّلٌ بكسرهما نحو : (زِبْرَج) ... و فُعَلَّلٌ بضمها نحو (بُرْتُن) بالموحدة والراء والمثلثة و النون، وهي مخلب الأسد. و فِعَلَّلٌ بالكسر والسكون والفتح نحو (دِرْهَم) ... و فِعَلَّلٌ بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قَمَطْر) بالقاف وعاء الكتب ... و (فُعَلَّلٌ) بالضم و السكون وفتح اللام الأولى نحو : (جُدَب) بالجيم والحاء المهملة و الموحدة وهو نوع من الجراد. وسيبويه رواه

¹ الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص 267 .

² سيبويه، الكتاب : ج 2 ص 102 .

³ الجرجاني ، عبد القاهر، (1989 م) ، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة:ص 174 .

⁴ السيوطي ، همع الهوامع : ج 6 ص 9-15 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص 373 .

⁵ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 93 .

⁶ الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص 35 ، السيوطي ، همع الهومع : ج 6 ص 9 ، 10 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص 373 ،

الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 95 .

بضم الدال فهو من باب برثن، وخُفِّفَ⁽¹⁾. وللخماسي أربعة : سَفَرَجَلٌ، قِرْطَعَبٌ، جَحْمَرَشٌ، قُدْعَمِلٌ⁽²⁾. وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم يَجِيءْ في الخماسي إلا عَصْرَفُوطٌ، خَزْعَبِيلٌ قِرْطُبُوسٌ، قَبَعَثْرَى خَنْدَرِيسَ عَلَى الْأَكْثَرِ⁽³⁾.

ويذكر محمد عبد الخالق عضيمة أن (القسمة العقلية تقضى بأن يكون للاسم الثلاثي المجرد اثنا عشر وزنا، تأتي من ضرب أحوال إلغاء الثلاث في أربعة أحوال العين $4 \times 3 = 12$.

امتنع منها فعل لتقل الانتقال من الكسر إلى الضم، وخص (فعل) بالفعل المبني للمجهول، وقد جاءت الأوزان العشرة في القرآن الكريم⁽⁴⁾. ويشير السيوطي في إحصائية وضعها في مزهره إلى الأمثلة التي وضعها علماء اللغة القدماء فيقول " قال أبو القاسم على بن جعفر السعدي اللغوي المعروف بابن القطاع في كتاب الأبنية : قد صنف العلماء في أبنية الأسماء و الأفعال ، وأكثروا منها ، وما منهم من استوعبها. وأوَّلُ من ذكرها سيبويه في كتابه ، فأورد للأسماء ثلاثئة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا. وزاد أبو عمر الجرَمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر " والذي انتهى إليه معنا وسعنا، وبلغ جُهدنا بعد البحث و الاجتهاد ، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة⁽⁵⁾.

وفي أبنية الاسم المجرد يرى سيبويه أن صيغة فعل لا تكون في الأسماء ، فيقول السيوطي : " قال سيبويه : ليس في الأسماء ولا الصفات فعل ، ولا تكن هذه البنية إلا للفعل⁽⁶⁾، وأضافت خديجة الحديثي نقلا عن سيبويه عدم وجود بناء " فعل أيضا في الاسم فتقول : " أمّا البناءان الثقيلان وهما : " فعل ، فعل " فقد قال سيبويه

¹ السيوطي ، همع الهوامع ، ج6 ص 11 ، 12 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص 373 ، السيوطي ، المزهر : ج2 ص 4-36 ، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 97 .

² الرضي ، شرح الشافية: ج1 ص 47، المزهر: ج2 ص 4-36، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 99، 100 .

³ الرضي ، شرح الشافية: ج1 ص 48.

⁴ عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق 2 ج2 ص 415، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 95 .

⁵ السيوطي ، المزهر : ج2 ص 4، ينظر الرضي ، شرح الشافية: ج1 ص 50 - 60 .

⁶ السيوطي ، المزهر : ج2 ص 49، ينظر الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 96 .

عنهما : " أعلم أنه ليس في الأسماء و الصفات " فُعِل " فقد قال سيبويه عنهما : " أعلم أنه ليس في الأسماء و الصفات " فُعِل " ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام " فُعِل " (1)، و البناءان عند الرضي مرفوضان " (2)، ولكن بعض اللغويين ذكر بنية " فُعِل " لاسم واحد هو دُئِل " يقول ابن قتيبة : " قال أبو محمد : قال لي أبو حاتم السجستاني : سمعت الأخفش يقول : قد جاء على " فُعِل " حرفٌ واحد ، وهو " الدُّئِل " وَقَالَ هِي دُوَيْبَةٌ صَغِيرَةٌ تَشْبَهُ ابْنَ عُرْسٍ ، قَالَ وَأَنْشَدَنِي الْأَخْفَشُ :

جَاؤُوا بِجَمْعٍ لَوْ قَيْسَ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدُّئِلِ " (3).

ويعتبر بعض اللغويين كلمة " دُئِل " لفظة منقولة فيقول الرضي : " وجاء في الأسماء الدُّئِلُ عَلَمًا وَجِنْسًا، أما إذا كان علما فيجوز أن يكون منقولاً من الفعل كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ، وَالدَّالُّ : الْخَتْلُ، وَدَخُولُ اللَّامِ فِيهِ قَلِيلٌ " (4). أما لماذا رفض هذان البناءان في الأسماء (فُعِل و فُعِل)، فهو لاستنقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه " (5). إذا أبنية الاسم المجرد الثلاثي هي : فَعَلَ و فِعِل و فُعِل و فَعَلَ و فَعِل و فَعِل و فَعَلَ و فَعُل و فَعُل " (6).

وقد تتداخل أبنية الاسم والصيغة بحيث يصعب على الباحث التمييز بينهما . وكذلك أبنية المصادر، لكثرة التشابه بين الصيغ، فتعثره الحيرة في الكلمة المنبثقة عن الصيغة البنائية أهي اسم أم صفة أم مصدر. فصيغة " فُعِلان تزد بضم الراء وكسرها، وقد تكون مصدراً، وقد تكون اسماً، لكن بعض اللغويين خرج على أن كسر الراء أو فاء الصيغة لـ (فُعِلان) مصدر، وضم الراء أو ضم الصيغة (فُعِلان) اسم والعكس أي الكسر للاسم والضم للمصدر " (7). ولكنهما في النهاية لغتان لقبيلتين

¹ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 96 .

² الرضي، شرح الشافية: ج 1 ص 36 .

³ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 349، الرضي ، شرح الشافية: ج 1 ص 36-37، السيوطي ، المزهري: ج 2 ص 49 .

⁴ الرضي ، شرح الشافية: ج 1 ص 36 .

⁵ الرضي ، شرح الشافية: ج 1 ص 35، 36، السيوطي ، همع الهوامع: ج 6 ص 11 .

⁶ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 95 .

⁷ ابن خالويه ، الحجة في القراءات: ص 106، ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها: ج 1 ص 109، أبو حيان ، البحر

المحيط: ج 2 ص 398 .

من قبائل العرب لـ تميم بالضم، وللحجاز بالكسر⁽¹⁾. لكن مع تعيين اللفظة والدلالة ومؤهلات البناء السليم في السياق السليم يسهل كلَّ عسير .
والناظر في كتب اللغويين يجد أنهم قسّموا الاسم إلى نوعين كما تقول خديجة الحديثي " وقسّم سيبويه الأسماء إلى نوعين : قسم يسمى به، وهو الأسماء، وقسم يوصف به، سواءً أكان مشتقاً أو غير مشتق، وسماه الصفات، وقد بحث هذين القسمين معاً ولم يفصل بينهما⁽²⁾. ولكن الخلاف بقي قائماً بين العلماء في التمييز بين بعض الأبنية أهي أسماء أم صفات ينقل السيوطي في مزهره : " قال ابن سيده : عَجِيسَاء، وقريثاء جعلهما سيبويه اسمين، وجعلهما غيره صغتين، فعَجِيسَاء عند سيبويه الظلمة، وعند غيره العظيم من الإبل⁽³⁾ .

وما يؤكد صعوبة الفصل بين صيغ الاسم والأبنية الأخرى ما ورد في شرح الفصيح في كلمة (وسط) . قال الشارح : وَسَطُ الشَّيْءِ وَأَوْسَطُهُ : ما بين طرفيه، فإذا سَكَنَتِ السِّينَ كَانَ ظَرْفًا وَإِذَا فَتَحَهَا كَانَ اسْمًا⁽⁴⁾. وبعد فإنَّ من العسير حصر أبنية الأسماء يقول صبحي الصالح : " أمّا الأسماء فإن من العسير دخولها تحت حصر، ولو ذكرنا منها أشهرها وحده لطلال بنا الحديث، فنجتزي بذكر بعض أمثلتها لما نعلمه من شهرتها حتى لدى المبتدئين في علم التصريف⁽⁵⁾. وما يهم البحث كشف النقاب عن التعدد الذي يحصل للفظ الواحد التي أخذت من بعض الصيغ.

2. 2. 1. تعدد صيغ الاسم (فُعْل ، فَعْل) (فَعْل ، فُعْل) :

وتشترك هاتان الصيغتان في التعدد وما يمثل هاتين الصيغتين قوله تعالى : ﴿ فَارْسُلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا ﴾⁽⁶⁾. وقرأ أبو حيوة وسهل رَوْحَنَا بفتح الراء، لأنه سبب لما فيه روح العباد⁽⁷⁾. وقد أُسند التعدد للغتين في كلمة (السدين) التي هي اسم في

¹ أبو شامة ، إبراز المعاني: ص383، السيوطي ، المزهر: ج2ص276، ابن منظور ، لسان العرب: ج5ص235 .

² الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص94 .

³ السيوطي ، المزهر: ج2ص26 .

⁴ ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح: ص176 .

⁵ الصالح ، دراسات في فقه اللغة: ص390 .

⁶ مريم: 19 / 17 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط: ج6ص180 .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾⁽¹⁾ ، قال الكسائي : هما لغتان بمعنى واحد . وقال الخليل وسيبويه : بالضم الاسم وبالفتح المصدر⁽²⁾ . فالفتح لتميم والضم لأهل العالية⁽³⁾ ، وفي قوله تعالى ﴿ عَلَىٰ أَنْ نَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾⁽⁴⁾ . قرأ حمزة والكسائي وحفص وخلف : (سَدًّا بفتح السين ، وفي موضعي (يس) وافقهم ابن كثير وأبو عمرو هنا . وقرأ الباقر بضم السين في الثلاثة⁽⁵⁾ . وقرأ الاسم (قرح) بـ قَرَحٍ و قُرُحٍ⁽⁶⁾ ، وكلمة "عمر" فيها ثلاث لغات : يقال عَمَرٌ وَعُمُرٌ وَعُمُرٌ⁽⁷⁾ .

ويقول الكسائي : " هو في شُغْلٍ و شُغْلٍ ، وشُغْلٌ و شُغْلٌ " ، أما دلالتهما فهما يدلان على معنى واحد مثل " الزَّهْوُ و الزَّهْوُ لِلْبُسْرِ إِذَا لَوَّنَ ... هَيْفٌ وَهُوْفٌ ، للريح الحارة⁽⁹⁾ .

وقد يختلفان في الدلالة مثل " الكَرَهُ و الكَرَهُ هما لغتان . الكَرَهُ المشقَّةُ ، قُمْتُ عَلَىٰ كُرِهِ : على مَشَقَّةٍ . ويقال أقامت على كُرِهِ ، إذا أكرهك غيرك عليه⁽¹⁰⁾ .

وقد تدل على معنى واحد مثل (وَسَمَّ الخِيَاطِ وَسُمَّ الخِيَاطِ لِلتَّقْبِ وَالسَّمُّ القَاتِلُ مثلها⁽¹¹⁾ ، وقال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ ﴾⁽¹²⁾ . وقد أسند مثل هذا التعدد لهذه الصيغ إلى لهجات عربية ، قال يونس : " أهل العالية يقولون السَّمُّ والشَّهْدُ⁽¹³⁾ . وقد تشترك مع هاتين الصيغتين صيغة ثالثة

¹ الكهف: 18 / 93 .

² أبو حيان ، البحر المحيط: جـ6 ص163 .

³ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص90 ينظر ص91 ، ابن سيده ، المخصص: جـ4 ص15 ص403 .

⁴ الكهف: 18 / 93 .

⁵ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص315 ، أبو حيان ، البحر المحيط: جـ6 ص164 .

⁶ ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص90 ، ينظر ابن سيده ، المخصص: جـ4 ص15 ص405 .

⁷ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص91 .

⁸ المصدر نفسه: ص91 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص313 .

⁹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص91 ، 92 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص313 .

¹⁰ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص90 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص313 .

¹¹ ابن سيده ، المخصص: جـ4 ص15 ص404 .

¹² الأعراف: 7 / 40 .

¹³ ابن سيده ، المخصص: جـ4 ص15 ص404 ، ينظر المصدر نفسه: ص403 .

هي (فعل) ومثل هذا الاشتراك الذي يدل على التعدد (فَمَ وَفَمَ وَفَمٌ) . قال : الفراء
يقال هذا فَمَ مفتوح الفاء مُخَفَّفُ الميم في النصب والخفض⁽¹⁾. وفي قوله تعالى :
﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ﴾⁽²⁾. قرأ أبو عمرو وابن عامر (جُبَلًا) بضم الجيم
وإسكان الباء، وتخفيف اللام⁽³⁾. وهذه الصيغ تتشابه في الدلالة قال أبو عبيدة :
يقال قَطَبُ الرَّحَى وَقَطَبٌ وَقَطْبٌ⁽⁴⁾.

قال أبو عبيدة : ويقرأ قوله تعالى : ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾⁽⁵⁾. وشَرِبَ
الهميم وشَرِبَ الهميم قال : والرفع والخفض اسمان من شربت، ...⁽⁶⁾.
والعُرْشُ و العَرِشُ " قراءتان. وهما لغتان⁽⁷⁾، وقرئت لفظة " القَصْرُ " بكسر
القاف⁽⁸⁾. مشتركة مع فَعَلَ .

قال الفراء يقال هذا فَمَ مفتوح الفاء مُخَفَّفُ الميم في النصب والخفض ، تقول :
رَأَيْتُ فَمًا ومررتُ بِفَمٍ. ومنهم من يقول هذا فَمٌ ومررتُ بِفَمٍ ورأيتُ فُمًا ، فَيَضُمُّ الفاء
في كلِّ حال ، كما يفتحها في كلِّ حال⁽⁹⁾. وقد تلتقي صيغة الاسم مع صيغة
المصدر في التعدد صيغتي (فَعَلَ وَفُعِلَ) مثل (الكَفَرُ : القَرِيَّةُ ، وجاء في الحديث
يُخْرِجُكُمْ الرُّومَ مِنْهَا كَفْرًا كَفْرًا ، أي قرية إلى قرية ... والكُفْرُ مصدر كَفَرَ بِاللَّهِ
كُفْرًا⁽¹⁰⁾.

2. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فَعَلَ - فُعِلَ) أو (فَعَلَ مع فَعِلَ) :

وقد يعود تعدد هاتين الصيغتين إلى اختلاف لهجي بين قبيلتين قال أبو عبيدة :
تميم من أهل نجد يقولون : نَهْيٌ ، للغدير ، وغيرهم يقولون نَهْيٌّ ... وقال يونس :

¹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 84 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 15 ص 405 .

² ياسين : 36 / 62 .

³ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج 2 ص 355 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج 7 ص 343 - 344 .

⁴ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 85 .

⁵ الواقعة : 56 / 55 .

⁶ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 85 ، 86 .

⁷ ينظر أبو حيان : البحر المحيط : ج 7 ص 451 .

⁸ ابن جني ، المحتسب : ج 2 ص 336 .

⁹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 84 .

¹⁰ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 127 .

أهل العالية يقولون : الوتر في العدد، والوتر في الذحل، وتميم تقول : الوتر في العدد في الذحل⁽¹⁾. ومثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ تَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ﴾⁽²⁾.

وقرأ الجمهور بكسر الراء وابن أبي عجلة بفتحها⁽³⁾. ومن ذلك قراءة أبي زرعة : السُّجْل بضم السين والجيم، قرأ أبو السمال (السَّجَل) بفتح السين والجيم ساكنه، واللام خفيفه⁽⁴⁾. وأيضاً في " الوتر والوتر"⁽⁵⁾. ويسند هذا الاختلاف إلى تعدد لهجي فأهل الحجاز الشَّع والوتر بفتح الواو، وتميم الوتر بكسرها⁽⁶⁾. فالغَيْل : الماء الذي يجري على وجه الأرض، والغَيْل : الشجر الملتف و الغَيْل الأجمة⁽⁷⁾. "وَحَجْرُ الْإِنْسَانِ وَحَجْرُهُ" وحيص وحيص⁽⁸⁾. وقد تختلف الدلالة بين صيغة (فعل)، و(فعل) المتعدتين مثل ذلك " الرِّقُّ، ما يكتب فيه، والرِّقُّ من الملك يقال عبْدٌ مرقوق " والغَمْرُ : الماء الكثير و الغَمْرُ الحقد ... والشَّقُّ : الصدع في عور أو حائط ، والشَّقُّ : نصف الشيء والمسك : الجلد ، والمسك : سوار من أسورة الأعراب ، ... والمسك من الطيب " والسَّبْت من الأيام : السَّبْت جلود البقر المدبوغة⁽⁹⁾.

كالوَقْر التقل في الإذن ... والوَقْرُ التقل يُحْمَلُ على رأس أو على ظهر⁽¹⁰⁾، وكذلك "العَيْرُ: الحمار... والعَيْر: الإبل التي تحمل الميرة"⁽¹¹⁾. أمّا فيما يتعلق بهذه الصيغة صرفاً فقد تلتقي مع المصدر في التعدد مثل ذلك " الشَّعْب: القبيلة العظيمة،

¹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص30، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص312، ابن سيده، المخصص: ج4 ص15 ص402، السيوطي، المزهري: ج2 ص277 .

² الشعراء: 128 / 26 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط: ج7 ص32 .

⁴ ابن جني ، المحتسب: ج2 ص67 .

⁵ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر: ج2 ص400، أبو حيان ، البحر المحيط: ج8 ص467-468 .

⁶ السيوطي ، المزهري: ج2 ص277 .

⁷ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص10 وينظر ص11 .

⁸ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص312 ، 313 .

⁹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص4، 5 ، 10 .

¹⁰ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص463 .

¹¹ المصدر نفسه : ص28 .

والشَّعْب مصدر شَعَبْتُ والشَّعْب الطَّرِيق في الجبل ⁽¹⁾. والفَرَق مصدر فَرَقْتُ الشعر، والفَرَق القطيع العظيم من الغنم، السَّقِي مصدر سَقَيْتُ، والسَّقِي الحَظُّ والنَّصِيب ⁽²⁾.

وقد تتفق صيغة (فَعْلٌ و فِعْلٌ) الاسميّة، في الكلمات في الدلالة في مثل : قال الأصمعي : الجَرَسُ والجَرِسُ، وهو الصوت ... الفراء : يقال حَتَّنُ وحَتِنُ، للمثل، وقال الكسائي : ويقال للمتاضلين إذا استويا في الرمي قد تَحَاتَنَّا ⁽³⁾.

وقد يشترك المصدر مع الاسم في الصيغة التي تدل على التعدد (الطَّلُق : مصدر طُلِقَتِ المرأة ... و الطَّلُق بالكسر الحلال ⁽⁴⁾، والقَطْع مصدر قَطَعَتِ الشَّيْء قطعاً " والقَطْع الطائفة من الليل " ⁽⁵⁾).

2. 2. 3. تعدد صيغة الاسم (فَعْلٌ و فِعْلٌ) :

تتشترك هاتان الصيغتان في التعدد ومعهما صيغ أخرى ، فالاسم (عَضْدُكَ) قرأ زيد بن علي والحسن عَضْدُكَ بضميتين ، وعن الحسن بضم العين وإسكان الضاد، وعن بعضهم بفتح العين وكسر الضاد ، وفتحهما قرأ به عيسى ويقال فيه عضد بفتح العين وسكون الضاد ⁽⁶⁾، وفيه خمس لغات ... يقول ابن جني : " قال أبو الفتح فيها خمس لغات : عَضْدٌ، عَضْدٌ، عَضْدٌ، عَضْدٌ، عَضْدٌ، وأفصحها وأعلاها عَضْدٌ بوزن رَجُلٍ، وعَضْدٌ مُسَكَّنٌ من عَضْدٌ، وعَضْدٌ منقول الضمة من الضاد إلى العين، وعَضْدٌ بالضميتين جميعاً كأنه تنقيح : عَضْدٌ ⁽⁷⁾. والقصر أيضاً تقرأ بقراءات مختلفة، من ذلك قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير - واختلفت عنهما - كالقصر بكسر القاف وفتح الصاد .

¹ المصدر نفسه : ص 5 .

² المصدر نفسه : ص 7 ، 9 .

³ المصدر نفسه : ص 31 ، 32 .

⁴ المصدر نفسه : ص 6 .

⁵ المصدر نفسه : ص 8 و ينظر ص 12 ، 16 ، 18 ، 20 ، 22 ، 28 .

⁶ أبو حيان ، البحر المحيط: ج 7 ص 118، وقُرئ " عَضْدُكَ " بضميتين .

⁷ ابن جني ، المحتسب: ج 2 ص 152 .

قال أبو الفتح رواه أبو حاتم (القَصْر) القاف والصاد مفتوحتان عن ابن عباس وسعيد ابن جبير و روى عن سعيد بن جبير كالقَصْر بكسر القاف وفتح الصاد " (1)، ونحو عَضُدٍ يجوز فيه عَضُدٌ " (2).

وهذه التعريفات تسند إلى لهجة بعينها فيقول الرضي : و جميع هذه التعريفات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون " (3). ويقول ابن قتيبة : إذا خففوا مثل " عَضُدٌ " و " فَخَذٌ " و كَبَدٌ فربما أبقوا الحركة التي أسقطوها على أول الحرف، فقال في فَخَذٍ و كَبَدٍ وَعَضُدٌ : " فَخَذٌ و كَبَدٌ وَعَضُدٌ، وربما تركوا حركة الحرف الأول على حالتها فقالوا : " فَخَذٌ و كَبَدٌ و عَضُدٌ، وقالوا في تخفيف رَجُلٍ رَجُلٌ. ولم أسمع رَجُلٌ، وقالوا في تخفيف لَعَبٍ : " لَعَبٌ و لم نسمع " لَعَبٌ " (4).

قد تشترك صيغة فَعَلٌ مع فَعَلٌ في الأمثلة الدالة على التعدد ، لكنهما يختلفان في الدلالة . فالقَصْبُ يدل على العَيْبِ و القَصَبُ : عُرُوقِ الرِّئَةِ " (5).
والمَجْرُ الجيش العظيم ، والمَجْرُ : أن يَعْظُمَ بطن الشاة الحامل فَتَهْزُلُ " (6).
و القَرَعُ . أعلى الشيء ، والقَرَعُ : أول ما يُنْتَجُ من الإبل والغنم ، والضَّبَعُ : العَضُدُ ، والضَّبَعُ والضَّبَعَةُ أن تنتهي الناقة الضَّرَابِ " (7). وفي قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ (8)، قرأ الجمهور مِلْحٌ وأبو نهيك طلحة : بفتح الميم وكسر اللام وقال أبو الفضل الرازي وهي لغة شاذة " (9)، " وقال أبو حاتم : هذا منكر في القراءة فقوله : هو منكر في القراءة يجوز أن يريد أنه لم يسمع في اللغة، وإن كان سمع فقليل خبيث. ويجوز أن يكون ذهب فيه إلى أنه أراد : مالح ، فحذف الألف

¹ ابن جني ، المحتسب: جـ2 ص346، أبو حيان ، البحر المحيط: جـ7 ص407 .

² الرضي ، شرح الشافية: جـ1 ص42 .

³ المصدر نفسه : جـ1 ص40 .

⁴ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص318 .

⁵ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص38 .

⁶ المصدر نفسه : ص40 وينظر ص84 .

⁷ المصدر نفسه : ص43 .

⁸ الفرقان: 25 / 53 .

⁹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص305 .

تخفيفاً ... وعلى أن (مالحاً) فحذف الألف تخفيفاً ... ليست فصيحة صريحة، لأن الأقوى في ذلك ماء ملح، ومثله من الأوصاف على (فَعَل)⁽¹⁾.

2. 2. 4. تعدد صيغة الاسم (فَعَل و فَعُل):

تتشترك الصيغتان مع بعضهما في التعدد فقد تدلان على دلالة واحدة مثل " صُفِرَ و صَفِرَ للذي تعمل منه الآنية ... و طُبِي و طَبِي واحد الأطباء و وُلِدَ و وُلِدَ للوَالِدِ ... لُصِّ و لُصِّ " (2). وقد وردت هاتان الصيغتان باختلاف المعنى مثل " الكبيرُ : كبير الحِداد، والكُورُ : الرَّحْلُ والجمع أكوار وكيران ... الكُورُ المبنى من طين . والكبيرُ : الزَّقَّ الذي يُنْفَخُ فيه ... والكبيرُ، من التَّكْبُرِ . وكبيرُ الشيء : مُعْظَمُهُ ... الغلُّ الغشَّ والعداوة . والغلُّ : العطش وهو الغلَّة . الغلُّ : الذي يُغَلُّ به " (3). وفي الشَّمَعِ والشَّمَعِ قال الفراء : الشَّمَعُ - بتحريك الميم - لغة العرب والمولدون يقولون شَمَعٌ " (4).

2. 2. 5. تعدد صيغة الاسم (فَعَل ، فَعُل):

تتشترك صيغة فَعَل مع فَعَل ومع (فَعُل) في التعدد ومثله كلمة الجَمَل في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾⁽⁵⁾، قرأ ابن العباس الجمل بوزن القمل وسعيد بن جبير بوزن النُّغْرَ وقرئ الجُمْلُ بوزن القُفْلُ والجُمْلُ بوزن النُّصْبُ والجَمْلُ بوزن الحَبَلِ " (6). فقرئت لفظة " الجَمَل " في بناء الأسماء. كما قرئت في سورة الأعراف آية (40) بضم الجيم وسكون الميم " (7)، وقد تشترك الدلالة بينهما " قال أبو الفتح : أما (الجُمْلُ) بالثقل، و (الجُمْلُ) بالتخفيف فكلاهما الحبل الغليظ من

¹ ابن جني ، المحتسب : ج— 2 ص124 .

² ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص314 ، 315، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص36 ، 37، ينظر ابن سيده ، المخصص: ج— 4 ص15 ص404 .

³ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص32 ، 33 ينظر ص34 ، 35 ، 36 .

⁴ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص312 .

⁵ الأعراف: 40 / 7 .

⁶ الزمخشري ، الكشاف: ج— 2 ص99 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : ج— 4 ص297 .

القنب، ويقال : حبل السفينة، ويقال الحبال المجموعة وكله قريب بعضه من بعض⁽¹⁾، قال الفراء : " الجَمَلُ هو زوج الناقه وقد ذُكر عن ابن عباس أنه قرئ الجَمَلُ بتشديد الميم يعني الحبال ... قال أبو الهيثم : قرأ أبو عمرو والحسن وهي قرأة ابن مسعود : حتى يلج الجَمَلُ مثل النَّغْرِ وحكي عن ابن عباس الجَمَلُ ، بالنتقيل والتخفيف فهو الحبل الغليظ ، وكذلك الجَمَلُ قال ابن جني هو الجَمَلُ على مثل نَغْرٍ ، والجَمَلُ على مثل قُفْلٍ ⁽²⁾. ويورد ابن قتيبة هذه الصيغ بدلالاتها مثل " النَّهْرُ و النَّهْرُ ، والصَّخْرُ و الصَّخَرُ ، والفَحْمُ و الفَحَمَ و اللَّغْوُ و اللَّغَا ⁽³⁾. وقد تختلف الدلالة بين هاتين الصيغتين مثل " العَقْلُ : ضد الحمق والعَقْلُ : أن يُعَقَلَ يدُ البعير، وهو أن يُشَدَّ وظيفه إلى ذراعه. والعَقْلُ : الدِّيَةُ ... والعَقْلُ : أن يَفْرِطَ الرُّوحَ في الرَّجَلين حتى يَصْطَكَّ العُرْقوبان ⁽⁴⁾.

وتشترك صيغة فَعَلٌ و فَعَلَ في التعدد في البنية بين الاسم والمصدر مثل " الحَرْبُ من القتال. والحَرْبُ : مصدر حَرَبَ يَحْرَبُ حَرْبًا إذا اشتدَّ غضبه والنَّصَبُ مصدر نَصَبْتُ الشَّيْءَ نَصْبًا. والنَّصَبُ : العناء والتعب ⁽⁵⁾.

وكذلك، الرَّسَنُ : مصدر رَسَنْتُ الفرسَ أَرَسُنُهُ رَسْنًا، إذا شددته بالرَّسَنِ. والرَّسَنُ الحبل " ... والبَطْنُ : بطن الإنسان وغيره. والبَطْنُ من بطون العرب : دون القبيلة . والبَطْنُ : الغامضُ من الأرض . والبَطْنُ : مصدر بَطَنْتُ البعيرَ أَبْطُنُهُ، إذا ضربت بطنه والبَطْنُ مصدر بَطِنَ يَبْطِنُ بَطْنًا وَبِطْنَةً ⁽⁶⁾.

وفي قوله تعالى : ﴿ سَرَّابِيْلُهُمْ مِّنْ قَطْرَانٍ ﴾ ⁽⁷⁾. وقرأ علي و أبو هريرة وابن عباس وعكرمة، مِّنْ قَطْرٍ، بفتح القاف وكسر الطاء، وتثوين الراء أن اسم فاعل من أتى صفة لقطر، قيل : هو القصدير وقيل النحاس ⁽⁸⁾. وقال أبو الفتح :

¹ ابن جني ، المحتسب: جـ1 ص249 .

² ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص361 .

³ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص312، ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص37 ، 38 - 40 ، 41 .

⁴ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص52 ، 53 .

⁵ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص38 ، 39 .

⁶ المصدر نفسه : ص56 ، 57 .

⁷ إبراهيم: 50 / 14 .

⁸ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ5 ص440 .

القَطْرُ : الصُّفْرُ والنحاس، وهو أيضاً الفلز ⁽¹⁾. وأما القطران فيه ثلاث لغات : قَطْرَانٌ على فَعْلان ... ويقال أيضاً قَطْرَانٌ بفتح القاف وإسكان الطاء، وقَطْرَانٌ بكسر القاف وسكون الطاء. والأصل فيها قَطْرَانٌ فأسكنا ... لغةً تميميةً ⁽²⁾. قرأ عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب من قَطْرَانٍ بفتح القاف وإسكان الطاء ⁽³⁾.

2. 2. 6. تعدد صيغ الاسم (فَعَل ، فَعِل ، فَعِل):

وتشترك هذه الصيغ بالتعدد فبقوله تعالى ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ ⁽⁴⁾، وقرأ عيسى بفتح الجيم وكسر النون، وكأنه أمال النون ، وإن كانت الألف قد حذف في اللفظ ... وقرئ وجنَى بكسر الجيم ⁽⁵⁾.

2. 2. 7. تعدد صيغة (فَعَل و فُعِل) و (فَعَل - فَعِل):

ويعود سبب هذا التعدد بين الصيغتين في بعض الأحيان إلى تعدد اللغات كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجاً وَقَمَراً مُنِيراً ﴾ ⁽⁶⁾. قرأ الأعمش والنخعي، والحسن وعصمة عن عاصم : (وقُمراً) بضم القاف وسكون الميم ، فالظاهر أنه لغة في القمر، كالرُشْد والرَّشْد والعُرْب والعَرَب. وقيل : جمع قمراء، أي ليلة قمراء، كأنه قال : وذا قمر منير ⁽⁷⁾. وذكر ابن قتيبة مجموعة من الصيغ المتعدده من صيغتي (فَعَل و فُعِل) مثل (رُهْب و رَهَب، الخُبْر و الخَبْر) ⁽⁸⁾. وأورد ابن السكيت من المعتل " الروْد و الرّاد : أصل اللحي ... بَطُوف و بَطَاف و الكُوغ و الكَاع طرف الزّند الذي يلي أصل الإبهام ⁽⁹⁾. ويعتقد الباحث أن هذه الصيغ المتعددة التي ذكرها ابن قتيبة وابن السكيت هي أبنية صفات وليست أبنية أسماء.

¹ ابن جني ، المحتسب : جـ 1 ص 366-367.

² المصدر نفسه : جـ 1 ص 366-367 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 5 ص 440 .

⁴ الرحمن : 54 / 55 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 8 ص 197 .

⁶ الفرقان : 61 / 25 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 6 ص 511 .

⁸ ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 313 .

⁹ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 88 ، ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 314 .

2. 2. 8. تعدد صيغ الاسم (فعل فعل):

أما فيما يتعلق ببناء الاسم المعتل الناقص، فإن الألف المنقلبة المتطورة قد تلفظ بأصلها عند بعض العرب كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾⁽¹⁾، "قرأ العدوى " الربو " بالواو. وقيل: هي لغة الحيرة، ولذلك كتبها أهل الحجاز بالواو، لأنهم تعلموا الخط من أهل الحيرة، وهذه القراءة على لغة من وقف على أفعى بالواو، فقال: هذه أفعو فأجرى هذا القارئ الوصل إجراء الوقف. وحكى أبو زيد أن بعضهم قرأ بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة وهي قراءة بعيدة، لأنه لا يوجد في لسان العرب اسم آخره واو قبلها ضمة، بل متى أدى التصريف إلى ذلك قلبت تلك الواو ياء، وتلك الضمة كسرة"⁽²⁾. "ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن أبي زيد عن أبي السّمّال أنه كان يقرأ: ما بقي من الرّبوّ". مضمومة الباء، ساكنة الواو: قال أبو الفتح: في هذا الحرف ضربان من الشذوذ: أحدهما: الخروج من الكسر إلى الضم بناء لازما والآخر: وقوع الواو بعد الضمة في آخر الاسم، وهذا شيء لم يأت إلا في الفعل، نحو: يغزو ويدعو، ويخلو... والذي ينبغي أن يتعلل به في "الرّبوّ" هو أنه فخم الألف انتحاءً بها إلى الواو التي الألف بدل منها على حد قولهم.. الصلاة الزكاة... وكأنه بين التّفخيم، فقوي الصوت فكان الواو أو كاد، إلا أن الراوي أبو زيد، وما أبعد مع علمه وفقهه باللغة من أن تتطرق ظنة عليه في تحصيل ما يسمعه"⁽³⁾.

2. 2. 9. تعدد صيغ الاسم (فعل - فعل):

تتشارك صيغة "فعل مع فعل" في التعدد، فيقرأ الاسم ذو البناء "فعل على فعل بتسكين العين، كما في قوله تعالى: ﴿فَلِأَمِّهِ النَّثْتُ﴾⁽⁴⁾، يقول ابن النحاس: "لغة أهل الحجاز وبني أسد النَّثْتُ والرُّبْعُ إلى العُشْرُ، ولغة بني تميم وربيعة النَّثْتُ

¹ البقرة: 2 / 275 .

² أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص333 .

³ ابن جني، المحتسب: ج1 ص 142 .

⁴ النساء: 4 / 11 .

بإسكان اللام على العُشر ... وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي "فلها النُصْفُ وقرأ أهل الكوفة فلامه التُّلُثُ وهذه لغة حكاها سيبويه" (1). ولكن العكبري يشير إلى أنهما لغتان ، فيقول : " والتُّلُثُ، والرُّبُعُ، والثُّمْنُ . بضم أوسطها، وهي اللغة الجيدة، وإسكانها لغة، وقد قُرِئَ بها " (2)، ويرد ابن منظور ثلثُ الناقة ولدها الثالث والتلِيثُ بمعنى التُّلُثُ، والتُّلُثُ سهم من ثلاثة فإذا فتحت الناء زادت ياء، فقلت تَلَيْثُ " (3)، ويرى ابن قتيبة أن الاستخدام الأكثر في القراءة هو التخفيف من ضم العين إلى سكونها فبعد أن يورد مثل هذه الصيغ المشتركة " فُعْلُ فُعْلُ " يقول : " وإذا توالفت الضمتان في حرف واحد كان لك أن تخفف، مثل : " رُسُلٌ ورُسُلٌ ، وكُتِبَ وكُتِبَ " (4)، وكأن هذه الصيغ البنائية " فُعْلُ فُعْلُ " تلتقي مع صيغ جمع التكسير فُقُفْلٌ و قُفْلٌ، تشترك مع كُتِبَ و كُتِبَ، ورُسُلٌ و رُسُلٌ في الصيغة " (5)، وقد تتعدد هذه الصيغ المشتركة " فُعْلُ و فُعْلُ " في الدلالة " ففي قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ (6). فالاسم " فُرُطًا فُرُطًا " يدل على " متقدم للحق والصواب، نابذاً له وراء ظهره، من قولهم " فرس فرط : متقدم للخيل " (7). ويقول أبو حيان : " قال قتادة ومجاهد : ضياعاً . وقال مقاتل بن حيان : وقال الفراء : متروكاً وقال الأخفش : مجاوزاً للحد ... وقال ابن بحر : الفرط : العاجل السريع ... وقيل : ندما : وقيل باطلا : وقال ابن زيد : مخالفاً للحق " (8)، وقد تشترك صيغة " فُعْلُ مع فُعْلُ " في الدلالة يقول الفراء : يقال تَنَحَّ عن سُنَنِ الطَّرِيقِ وعن سُنَنِهِ، وهو شَطْبُ السيفِ وشَطْبُهُ، للطرائق التي فيه. وهو أُشْرُ الأَسْنانِ وأُشْرُ الأَسْنانِ وأُشْرٌ للتَحْرِيزِ الذي فيها " (9).

2. 2. 10. تعدد صيغة الاسم (فُعْلُ - فِعْلُ) و (فِعْلُ - فُعْلُ):

¹ النحاس، إعراب القرآن: ج1 ص439 ، 440 .

² العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ج1 ص 95 .

³ ابن منظور، لسان العرب : ج2 ص120 .

⁴ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 318 .

⁵ ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 318 .

⁶ الكهف : 18 / 28 .

⁷ الزمخشري ، الكشاف : ج2 ص691 .

⁸ أبو حيان ، البحر المحيط : ج6 ص 120 .

⁹ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 102 .

تتشارك هذه الصيغ في التعدد ، ومثل هذا التعدد يوضح بالأمثلة الآتية أما في القرآن الكريم وفي " جبلاً " فقرأ أبو عمرو وابن عامر بضم الجيم وإسكان الباء وتخفيف اللام، وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف ورويس : بضم الجيم و الباء وتخفيف اللام ⁽¹⁾، وقد اشتركت صيغة فَعُلْ مع فِعْل " في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ﴾ ⁽²⁾، بكسر الحاء وضم الباء وأما الحُبُك بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهواً؛ وذلك أنه ليس في كلامهم " فَعِل " أصلاً بكسر الفاء وضم العين، وهو المثال الثاني عشر في تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتة أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان، بالكسر والضم، فكأنه كسر الحاء، يريد الحُبُك وأدرك ضم الباء على صورة الحُبُك ⁽³⁾. وينقل أبو حيان قراءة الحُبُك فيقول: " وقرأ الجمهور الحُبُك بضميتين وابن عباس والحسن بخلاف عنه، و أبو مالك الغفاري وأبو حيوة وابن أبي عبلّة وأبو السمال ونعيم عن أبي عمرو بإسكان الباء أيضاً، وعكرمة بفتحها ... وأبو مالك والغفاري والحسن بخلاف عنه بكسر الحاء وإسكان الباء وهو تخفيف ⁽⁴⁾. وتسند قراءة التخفيف إلى لهجة من لهجات العرب فيقول ابن جني : " فأما الحُبُك فمخفف من الحُبُك، وهي لغة بني تميم ⁽⁵⁾."

2. 2. 11 تعدد صيغة (فَعُلْ مع فُعْل):

وقد وردت صيغة " فَعُلْ مشتركة مع فُعْل " في لفظة الاسم " الصَّدْفَيْن " ففي قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا ﴾ ⁽⁶⁾. واختلفوا في الصدفين " فقرأ ابن كثير والبصريان وابن عامر : بضم الصاد والذال، وروى أبو بكر بضم الصاد وإسكان الذال ، وقرأ الباقر بفتحها ⁽⁷⁾."

¹ ابن الجزري ، النشر في القراءات : ج2 ص 355، أبو حيان ، البحر المحيط : ج 7 ص 343 – 344 .

² الذاريات : 7 / 51 .

³ ابن جني ، المحتسب : ج2 ص 286 – 287 .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص134 ، الرضي، الشافية : ج1 ص38 ، 39 .

⁵ ابن جني، المحتسب : ج2 ص287 ، أورد ابن جني في المحتسب لهذا الاسم " حُبُك ست قراءات : ج2 ص286 .

⁶ الكهف : 18 / 96 .

⁷ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص316 .

ويقول أبو حيان : الصدفان : حانبا الجبل، إذا تحاذيا لتقاربهما، أو لتلاقيهما،
قاله الأزهري : ويقال : صُدْف، بضمهما، وفتحهما ، وبضم الصاد وسكون الدال،
وعكسه قال بعض اللغويين : وفتحهما لغة تميم، وضمهما لغة حمير ⁽¹⁾.
وقرأ ابن جندب بالفتح وإسكان الدال، ورويت عن قتادة . وقرأ الماجشون
بالفتح وضم الدال، وقرأ قتادة وأبان عن عاصم بضم الصاد وفتح الدال ⁽²⁾.
أمّا ما يهم الباحث من هذه الأبنية للأسماء هو هل تعدد البناء الواحد في
الصيغة الواحدة ⁽³⁾. والتطرق إلى صيغ المجرّد والتعدد الذي حصل لها .
إنّ التعدد في مثل هذه الصيغ يقصد منه التخفيف وعدم الاستتقال ويشير إلى
ذلك الرضي بقوله : " وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ ، فَفَعَلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفٌ حَلَقٌ كَفَخَذَ
يَجُوزُ فِيهِ فَخَذٌ وَفِخَذٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحْوُ كَتَفَ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتِفٌ ،
وَنَحْوُ عَضُدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضُدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلِزٍ يَجُوزُ فِيهَا
إِبِلٌ وَبِلِزٌ وَلَا ثَالِثَ لِهُمَا ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيِ لَمَجِيءِ عُسْرٍ وَيُسْرٍ ⁽⁴⁾.
ولا بدّ من عرض سريع لبعض صيغ الاسم ففي الثلاثي المجرّد:
فصيغة فَعَلٌ تشترك مع فَعُلٌ ، فكلمة " جُدُرٌ " ففي القرآن الكريم قرأ الجمهور
الجُدُرُ جمع جدار وأبو رجاء والحسن وابن وثاب بإسكان الدال تخفيفاً ... وقرأ أبو
عمرو وابن كثير وكثير من المكيين بألف وكسر الجيم، وقرأ كثير من المكيين
وهارون عن ابن كثير جُدُرٌ بفتح الجيم وسكون الدال، قال صاحب اللوامح وهو
وأخذ بلغة اليمن ⁽⁵⁾، وقرىء بضم الجيم، وتسكين الدال، قال أبو الفتح هذه مخففة
من جُدُرٍ ⁽⁶⁾. وترد هذه الصيغ في دلالة واحدة مثل " الشَّعْرُ والشَّعَرُ والنَّهْرُ والنَّهَرُ
والبَعْرُ والبَعَرُ .

¹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص157 .

² المصدر نفسه : جـ6 ص164 - 165 .

³ بما أنّ هناك تشابه في أبنية الأسماء والمصادر والصفات فلا داعي للإطالة في هذه الدراسة ، لأن الباحث تطرق في بناء المصادر إلى المعايير التي لها أثر في التعدد في بناء المصادر ولا يعتقد أنّ في بناء الأسماء خلاف هذه المعايير .

⁴ الرضي، شرح الشافية : جـ1 ص39 .

⁵ ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص249 .

⁶ ابن جني، المحتسب : جـ2 ص316 .

وقرىء الاسم " شَطَاهُ في قوله تعالى : ﴿ كَزَرَ عَ أَخْرَجَ شَطَاهُ ﴾⁽¹⁾ ، بفتح الطاء أي أنها قرئت اللفظة على صيغتين (فَعَلَ ، فَعَلَّ) . فقرأ ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء ، وقرأ الباقر بن إسكانها⁽²⁾ ، وقرأ أبو جعفر (شَطَهُ) بحذف الهمزة وإلغاء حركتها على الطاء⁽³⁾ . وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعِ الْمَلِكِ ﴾⁽⁴⁾ ، قرأ أبو هريرة ومجاهد (صاع) على وزن (فَعَلَّ) كالألف بدل من الواو المفتوحة⁽⁵⁾ . ومن ذلك قراءة أبي رجاء بخلاف صَوَعِ الْمَلِكِ ، بفتح الصاد . وقرأ صَوَعِ بضم الصاد بغير ألف ، وقرأ صَوَعِ الْمَلِكِ بفتح الصاد والغين معجمه يخى بن يعمر . وقرأ صاع الملك أبو هريرة ومجاهد بخلاف . وقرأه الناس صَوَاعِ الْمَلِكِ . قال أبو الفتح: " الصَّاعُ والصَّوَاعُ والصَّوْعُ والصُّوْعُ واحد وكلها مكيال "⁽⁶⁾ .

ويقال " العَيْبُ والعَابُ . وهو الذَّيْمُ والذَّامُ "⁽⁷⁾ ، وقرأ القراء " الدَّرْلُ بفتح الدال وسكون الراء ، والدَّرْلُ بفتح الدال والراء "⁽⁸⁾ .

وفيما سبق من أبنية نرى أن الجنوح إلى التسكين حركة العين في صيغة " فعل " ، أمر ترغبه معظم القبائل العربية، لأنه أحق وأيسر على النطق ولكن الرضي يرى أن القبيلة التي تفرِّع هي تميم ومن سار على ركبها من أفرعها ، ولكن الحجازيين لا يفرعون⁽⁹⁾ . فالتخفيف لغة تميم⁽¹⁰⁾ . والغرض من هذا التفريع المفرد إلى تميم هو كراهة الانتقال من الأخرى إلى الأثقل، ولهذا آثرت تميم تسكين العين في هذا كله والسكون أخف من الحركة⁽¹¹⁾ . أمَّا الرضي فيرى أن التفريعات تتركز في حلقي العين، والذي حدث أن العين سكنت ثم نقلت كسرتها إلى الفاء

¹ الفتح : 29 / 48 .

² عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن : ق2 ج2 ص472 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص103 .

⁴ يوسف : 12 / 72 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص330 .

⁶ ابن جني ، المحتسب : ج1 ص346 .

⁷ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص93، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب:ص311، 312 .

⁸ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص97 .

⁹ الرضي، شرح الشافية: ج1 ص40 / ينظر قراءات التخفيف ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص310 ، أبو حيان ، البحر المحيط: ج4 ص447 .

¹⁰ ابن يعيش، شرح المفصل : ج1 ص19 .

¹¹ الجندي، اللهجات العربية في التراث : ج1 ص238 .

فيقول: " فالذي من الحلقي يجوز أن يكون فرع فعل المكسور الفاء والعين كما تقول في إبل : إبل، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل، وكره حذف أقوى الحركتين، أي : الكسرة، فنقلت إلى الفاء، والذي من غير الحلقي لا يكون إلا على الوجه الثاني، لأنه لايجوز فيه فعل بالاتباع"⁽¹⁾. ولكن يشترك الحلقي مع غير الحلقي إذا كانت صيغة فعل يفتح الفاء وسكون العين " نحو شهد في الفعل وفخذ في الاسم، وفي غير الحلقي علم في الفعل وكبذ في الاسم، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف أي الفتح إلى الأثقل منه أي الكسر في البناء المبني على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد، فسكنوه ، لأن السكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه "⁽²⁾.

وهناك في الصيغ الاسمية السابقة جنوح إلى التثقل : " يقول الرضي " يحكى عن الأخفش أن كل " فعل " في الكلام، فتثقله جائز إلا ما كان صفة أو معتل العين، كحمر وسوق فإنهما لايتقلان إلا في في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر، إن كل فعل كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يتقله نحو عسر ويسر، ولقائل أن يقول : بل الساكن العين في مثله فرع لمضمومها، كما هو كذلك في عنق اتفاقا . فإن قيل : " جميع التفاريع المذكوره كانت أقل استعمالاً من أصولها فإن فخذاً و عنقاً ساكني العين أقل منهما متحركيها، وبهذا عرف الفرعية، وعسرٌ ويسرٌ بالسكون أشهر منهما مضمومي العين، فيكون الضم فيهما فرع السكون كما أشار إليه المصنف، فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة، فلا يمتنع أن يحمل تضاعف الثقل في بعض الكلمات على قلة استعمالها مع كونها أصلاً، وإذا كان الاستتقال في الأصل يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو يقول و يبيع وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله"⁽³⁾. وهذا الجنوح إلى التخفيف أو التثقل يدل على تعدد مثل هذه الصيغ وكما يرى أبو حيان " هما لغتان، وقيل : الأصل السكون، وضم اتباعاً، وقيل الأصل

¹ الرضي، شرح الشافية : ج1 ص42 .

² المصدر نفسه : ج1 ص41 ، 42 .

³ الرضي، شرح الشافية: ج1 ص46 .

الضم، وسُكِّن تخفيفاً⁽¹⁾. ويظهر أن هذا التخفيف لم يكن خاصاً بتميم بل شمل كثيراً من المناطق العربية⁽²⁾.

وهذا الجنوح إلى التخفيف أو التثقل يدل على تعدد مثل هذه الصيغ وأنها لغات لمجتمعات ترغب في التخفيف، وأخرى عكس ذلك؛ لأن معظم أسباب التحول على الأصل في الصيغ المتعدده قد تتعلق بطبيعة الأصوات التي تتشكل منها بنية الكلمة.

2 . 2 . 2 تعدد صيغة الاسم (فَعَال - فُعَال - فِعَال) .

تتشترك مثل هذه الصيغ في التعدد في بنية الأسماء ، فقد وردت لفظة فُؤَاد الدالة على الاسم في القرآن الكريم وقرئت بأكثر من قراءة ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ﴾⁽³⁾. وقرأ الجراح العُقَيْلي : " والفواد " بفتح الفاء والواو، قلبت الهمزة واواً بعد الضمة في الفؤاد ، ثم استصحب القلب مع الفتح وهي لغة في الفؤاد، وأنكرها أبو حاتم وغيره⁽⁴⁾.

واشترك مع هذه الصيغة " فِعَال وفُعَال مثال " وحكى فُسْطَاط وفِسْطَاط ، وفُسْتَاطٌ و فِسْتَاطٌ - والجميع فساطيط وفساسيط وفساتيط⁽⁵⁾. و جُدَاذ ، قرأ الكسائي بكسر الجيم، والباقون بالضم ، وهما لغتان⁽⁶⁾، وفيها لغات : جِدَاذ و جُدَاذ و جَدَاذ ، وأجودها بالضم⁽⁷⁾.

وقد تشترك في التعدد صيغة فَعَال الاسمية مع الصيغتين السابقتين : ومن العرب من يقول قَطَعْتَ نَخَاعَهُ و نَخَاعَهُ وناس من أهل الحجاز يقولون : هو مقطوع النِّخَاع وهو الخيط الأبيض الذي في جوف الفقار⁽⁸⁾، وهناك صيغ تشترك مع

¹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص77 ، ينظر جـ5 ص91 ، 249 .

² الجندي ، اللهجات العربية في التراث : ق1 ص237 .

³ الاسراء : 17 / 36 .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص36، ينظر ابن جني ، المحتسب : جـ2 ص21 .

⁵ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص133 .

⁶ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص324 .

⁷ ابن جني ، المحتسب : جـ2 ص64 / أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص322 .

⁸ ابن سيده، المخصص : جـ4 ص15 س411 .

بعضها البعض في التعدد والدلالة وغيرها ⁽¹⁾. ففي قوله تعالى: ﴿ مَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَالَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴾ ⁽²⁾، اختلفوا في فواق ، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضم الفاء. وقرأ الباقون بفتحها ⁽³⁾. ويرى أبو حيان أنهما بمعنى واحد ⁽⁴⁾. وفي الاسم " وعاء " في قوله تعالى : ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ ⁽⁵⁾ يرد فيها عدة قراءات، ثم استخرجها من وعاء أخيه، بضم الواو. قال أبو الفتح : وقرأ سعيد بن جبير : "إِعَاءَ أَخِيهِ " بهمزة، وأصله وِعَاءٍ فإبدلت الواو وإن كانت مكسورة همزة ... وهمز وُعَاءٍ بضم أُقيس من همز المكسور الواو وقد هُمَزَ الواو المفتوحة ⁽⁶⁾. وتأتي هذه الصيغ متعددة ومتشابهة الألفاظ لكن معناها مختلف ومثل ذلك : " الجَرَادُ والجِرَادُ والجُرَادُ ... الجَرَادُ بالفتح : معروف. والجَرَادُ أيضاً ضربٌ من الحلبي يُصَنَعُ على شكلها، وجرَادُ اسم رجل وهو الهيثم بن جَرَاد. والجِرَادُ بالكسر جمع جَرَدٍ وهي الأرض التي لا تُتَبِتُ شيئاً، وجرَادُ بالضم اسم موضع ⁽⁷⁾. وتشترك هذه الصيغة مع المصدر في التعدد مثل الجَوَادُ والجَوَادُ والجَوَادُ : الجَوَادُ بفتح الجيم : العتيق من الخيل ... والجَوَادُ بالكسر مصدر جاوَدَتِ الرجل إذا باريته في الجواد، والجِيَادُ بالياء الخيل العتيقة ... ⁽⁸⁾.

وقد تشترك هذه الصيغة مع جمع التكسير في الدلالة على الصفة " فالجَمَالُ و الجِمَالُ والجَمَالُ الجَمَالُ بالفتح الحُسْنُ في خَلْقٍ كان ذلك أو خُلُقٍ، والجِمَالُ بالكسر. جمع جَمَلٍ وهو البعير ، والجِمَالُ أيضاً ضرب من سمك البحر يسمى الكبَعُ ، وتقول الجَارِيَةُ لصاحبَتِهَا إذا شتمتها يا وجه الكبع. والجَمَالُ بالضم لغة في الجميل ⁽⁹⁾. وقد ورد عن العرب أن صيغة " فِعَالٍ " وردت متعدد بلفظها لكنه حدث لبعض حروف

¹ ينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص109 ، 110، ابن سيده، المخصص : ج4 ص15 ص412، ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص325، 326 .

² ص : 15 / 38 .

³ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص361 .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : ج7 ص389، ابن سيده، المخصص : ج4 ص15 ص411 .

⁵ يوسف : 12 / 76 .

⁶ ابن جني ، المحتسب : ج1 ص348، ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص332 .

⁷ البطليوسي ، المثلث : ص421 ، 422، ينظر ص418 ، 419 ، 420 ، 511 .

⁸ البطليوسي ، المثلث : ص422 ، 511 / الخمار .

⁹ المصدر نفسه : ص419 .

الاسم ابدال بحرف آخر وأسند هذا إلى تعدد اللهجات فكلمة السَّقَر والزَّقَر : لغة في الصَّقَر السَّرَّاط والزَّرَّاط معناهما المنهاج الواضح والمستقيم⁽¹⁾.

تتشترك صيغة فَعَالٍ وفَعَّالٍ في التعدد والدلالة على الصيغة الاسمية ومثله : حَجَّاجُ الْعَيْنِ وَحَجَّاجُهَا - للعظم الذي عليه الحاجب ... جَهَّازُ الْعُرُوسِ ... وقال بعضهم : هو جَهَّازُ الْعُرُوسِ⁽²⁾.

وقد يستند هذا التعدد لمعيار لهجي ... " وَنِعَامُ عَيْنٍ : قال وسمعت أعرابياً من بني تميم يقولُ نِعَامُ عَيْنٍ، ويقال لِحُجْرٍ الضَّبْعِ وَالدُّبِّ وَجَارٍ وَوَجَّارٍ⁽³⁾، وَالدَّجَّاجِ وَالدَّجَّاجِ ... الْوَطَاءُ وَالْوِطَاءُ الْفِرَاشُ اللَّيِّنُ⁽⁴⁾.

وقد تشترك صيغة " فَعَّالٍ مع فَعِيلٍ كقول ابن السكيت : وحكى أبو عمرو : الْجَرَامُ وَالْجَرِيمُ : النوى، وهما أيضاً التمر اليابس⁽⁵⁾.

2. 2. 13. تعدد صيغ الاسم (فَعَالٍ ، فَعَّالٍ ، فُعَالٍ) :

وتتشترك مع صيغة فَعَالٍ الدالة على الاسم في التعدد " فُعَالٍ " ففي قوله تعالى ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ ﴾⁽⁶⁾، قرأ ابن كثير بكسر الشين " شَوْاظٌ " والباقون بضمها⁽⁷⁾. قرأ الكلبي وطلحت ومجاهد بكسر

¹ الصغاني، الحسن بن محمد، (1990م)، الغادة في أسماء العادة، دراسة وتحقيق أحمد حسين العيثاوي، مطبعة عصام، بغداد:

ص28، ابن منظور، لسان العرب : جـ6 ص240 مادة سـرط .

² ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص104 .

³ ابن سيده، المخصص : جـ4 ص15 ص410 .

⁴ ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص322، 323 .

⁵ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص108، ابن سيده، المخصص : جـ4 ص15 ص411، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص324،

325 صيغة " فُعَالٍ وفَعِيلٍ " .

⁶ الرحمن : 55 / 35 .

⁷ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص381، أبو حيان، البحر المحيط : جـ8 ص195، ابن السكيت، إصلاح

المنطق : ص106، ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص323، البطلبوسي، الاقتضاب : جـ2 ص312، ابن سيده، المخصص : جـ4

ص15 ص410 .

نون "نحاس" والسين" (1). وقد جاءت فِعَالٌ مشتركة مع فَعَالٍ ، في التعدد والدلالة مثل "الدَّجَاجُ والدَّجَاجُ وكذلك الواحدة ... الوطاء والوطاء الفراش اللين" (2).
وقد وردت صيغة فَعَالٍ وفِعَالٍ ومُفَعَّلٍ مشتركة في اللفظة والدلالة في التعدد مثل " خَشَّاشٌ وخَشَّاشٌ وخُشَّاشٌ وهو الصغير الرأس اللطيف الجسم. حكى ذلك الكوفيون، والبصريون لا يعرفون فيه الضم، ووينشدون بيت طرفه على وجهين.
أنا الرَّجُلُ الضَّرْبُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ خَشَّاشٌ كَرَأْسِ الْحَيَةِ الْمُتَوَقِّدِ" (3).
والصيغة الدالة على أسماء الزراعة هي فِعَالٌ بكسر الفاء على لغة الحجاز و " فَعَالٌ بالفتح في لغة تميم" (4). فيما سبق من صيغ فعال يظهر التعدد جلياً واضحاً في الألفاظ المحولة عنها، وهذا يدل على أن الاسم التابع لهذه الصيغة لا يلتزم حالة ثابتة من اللفظ، بل يتعدد ليلفظ بأشكال دالة على التعدد.

2. 2. 14. تعدد أبنية الأسماء التي تنتهي بتاء:

2. 2. 14. 1. تعدد صيغة الاسم (فُعْله و فَعْله):

الملاحظ أن صيغة " فُعْله " تشترك مع " فَعْله " في الدلالة على البناء الاسمي ففي قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ (5). قرنت نَمْلَةٌ " بضم النون والميم " نَمْلَةٌ" (6)، وقرأ الحسن وطلحة ومعتز بن سليمان ، وأبو سليمان التيمي : " نَمْلَةٌ " بضم الميم كسُمرة ، وكذلك : " النمل " كالرَّجْلة والرَّجْل لغتان" (7).

¹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص195 . ينظر الصغاني ، الغادة في أسماء العادة : ص45 .

² ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص322 ، 323 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق:ص104 ، 105 ، البطليوسي ، الاقتضاب:جـ2 ص311.

³ البطليوسي ، المثلث : ص481 ، 482 .

⁴ السيوطي ، المزهرة : جـ2 ص276 ، الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص79 .

⁵ النمل : 18 / 27 .

⁶ ابن جني ، المحتسب : جـ2 ص137 ، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص61 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص61 .

ويقول ابن حني : " قال أبو الفتح : أما "النَّمْلَة" بفتح النون، وضم الميم، فتقبلها" النَّمْلَة " بفتح النون وسكون الميم، لأن " فعلا " تخفف إلى " فَعْل "، كسَبَع إلى سَبَع ورجُل إلى رَجُل "(1). وفي هذا إشارة إلى تعدد مثل هذه الصيغ الاسمية.

2 . 2 . 14 . 2 تعدد صيغ الاسم فَعْلُهُ ، فَعْلَةٌ :

وردت هاتان الصيغتان متعددتين تدلان على معنى واحد في مثل " الشَّقَّةُ والشَّقَّةُ للسفر البعيد ، والعِدْوَة والعُدْوَة المكان المرتفع ... أُمَّة وإمَّة أي دين ... الجِنُّوة والجِنُّوة : الحجارة المجتمعة "(2)، وينسب تعدد هاتين الصيغتين إلى لغات عربية فينقل ابن السكيت : " الفراء يقال فيه غَلْظَةٌ وغُلْظَةٌ ويقال رِفْقَةٌ ورَفْقَةٌ ، لغة قَيْس وتميم "(3).

2 . 2 . 14 . 3 تعدد صيغة فُعْلَةٌ وفُعْلَةٌ:

وقد وردت ألفاظ تدل على الصيغتين بمعنى واحد مثل " حُبْبة وحُبْبة ... رُخْصَةٌ ورُخْصَةٌ "(4).

2 . 2 . 14 . 4 تعدد صيغة الاسم (فَعْلَةٌ وفُعْلَةٌ وفَعْلَةٌ):

تتشترك هذه الصيغ الاسمية لتعدد ومثلها : الجِنَّةُ بالفتح : البستانُ وجمعها جِنَّاتٌ وجِنَّانٌ والعامَّة توقع الجِنَّان على الجِنَّة الواحدة وذلك خطأ ، والجِنَّة بكسر الجيم : الجِنَُّ واحدهم جان والجِنَّة : الملائكة ... والجِنَّة بالضم الدَّرْع والجِنَّة السِّتْر ... "(5). وقد يسند هذا التعدد إلى اختلاف لهجي " قال الفراء. حكى الكسائي وُجْنَةٌ وأُجْنَةٌ ووَجْنَةٌ عن أهل اليمامة ... وسمعت من بعض كلب وِجْنَةٌ ووَجْنَةٌ ... لبعض العرب بكسر الجيم وفتح الواو ... "(6). وقد جاءت هذه الصيغ متعدده بمعنى واحد

¹ ابن حني ، المحتسب : جـ 2 ص 137 .

² ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 320، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 115 ، 116 .

³ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 115 .

⁴ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 322، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 118 .

⁵ البطلبوسي ، المتلث : ص 417 ، 418 .

⁶ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 116 ، 117 .

مثل " الجثوة والجثوة والجثوة، الترابُ المجموع، الجذوة والجذوة والجذوة القطعة من النار، ويقال في الحوض جَزَعَة من ماء وجزعة وجزعة بالزاء "(1)، وقد يدل التعدد على دلالة واحدة للصيغ المتعددة مثل " رِغْوَة اللبن ورُغْوَة ورغوة "(2)، وتتعدد هذه الصيغ لكنها تختلف في الدلالة والاشتقاق الصرفي مثل ذلك " الجثوة بالفتح البروك على الركبتين عند الخصام وغيره، قال الشاعر :

وكم لي من جثوة أسكتت خصومي من بعد طول الصخب

والجثوة بالكسر هيئة الجاثي ركبتيه ويقال للتراب المجموع جثوة وجثوة وجثوة بالفتح والكسر والضم "(3). وقد تلتقي صيغة فعلة وفعلة وفعلة في التعدد وقد تدل على دلالات مختلفة " الحوبة والحبيبة والحوبة ... والحوبة بالفتح : الأم ، والحوبة : الأخت والحوبة : البنت والحوبة رقة القلب . والحوبة والحبيبة بالفتح والكسر : الهم والحاجة قال الفرزدق :

وهب لي خنيساً واحتسب فيه منة لحوبة أم ما يسوغ شراؤها

وقال الهذلي :

ثم انصرفت ولا أبتك حبيتي رعى البنان أطيش مشي الأصور "(4).

ويصف ابن جني مثل هذا التعدد بقوله " وكما تتحرف الصيغة واللفظ واحد ، نحو قولهم : هي رغوّة اللبن، ورغوته، ورغوته، ورغوته ورغاوته ورغاوته ورغاوته ... وكما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد، من هنا ومن هنا "(5). وقد وردت هذه الصيغة مشتركة مع صيغ أخرى في التعدد وذات دلالة واحدة ، مثل " الجبله ، الجبله ، والجبله ، والجبله ، والجبله ، الطبعة والخلفة "(6). قال ابن درستويه : الخطبة والخطبة : اسمان لا مصدران، ولكنهما وضعا في موضع المصدر "(7). وقد يضاف إلى ما بعد عين "

¹ البطلبوسي ، المتلث : ص393 .

² ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص117 .

³ البطلبوسي ، المتلث : ص412، 413، ينظر 414، 415، 416 .

⁴ المصدر نفسه : ص462 ، 463 .

⁵ ابن جني ، الخصائص : ج1 ص373 ، 374 .

⁶ الصغاني ، الغادة في أسماء العادة: ص29، ينظر ابن منظور ، لسان العرب : ج2 ص170 .

⁷ البطلبوسي ، الاقتضاب : ق2 ص148 .

فَعَلَهُ " ياء وتقع في التعدد على شكلين مثل " الْمَغِيرَةَ وَالْمَغِيرَةَ "(1). والحجاز تكسر الفاء وتميم تضم "(2).

2. 2. 14. 5. تعدد صيغة الاسم (فَعَلَهُ وَفَعَلَهُ):

وتشترك صيغة الاسم فَعَلَهُ وَفَعَلَهُ لتدل على التعدد ومثلها ما يدل على معنى واحد مثل " يقال للعقاب لِقْوَةٌ وَلِقْوَةٌ ... وَاللَّقْوَةُ بِالْفَتْحِ : التي تسرع اللقح من كل شيء "(3).

وقد يعود التعدد لاختلاف لهجي وهذه إشارة يشير إليها ابن السكيت نقلا عن الفراء " هو يأكل الحَيْنَةَ ، والحَيْنَةَ لأهل الحجاز ، أي وجبة في اليوم "(4). ويورد صبحي الصالح مثل هذا التعدد بقوله : " فلا ضير إذن أن يقول الشخص الواحد في المسمى الواحد رُغْوَةٌ اللبن، ورَغْوَتُهُ، ورَغْوَتُهُ، ورُغَاوَتُهُ ، ورِغَايَتُهُ، ورُغَايَتُهُ "(5). وتدل هذه الصيغة المتعددة بين فَعَلَهُ وَفَعَلَهُ دلالة على شيء واحد مثل " الشَّرْبَةُ والشَّرْبَةُ، الطَّرِيقَةُ والطَّبِيعَةُ "(6).

2. 2. 14. 6. تعدد صيغة الاسم (فَعَلَهُ وَفَعَلَهُ):

تتشترك هاتان الصيغتان الاسميتان في التعدد وقد تدلان على معنى واحد فيورد ابن السكيت أن غَرْفَةً وَغُرْفَةً، الْجُرْعَةَ وَالْجُرْعَةَ "(7)، لكن ابن قتيبة ذكر الصغتين لهاتين اللفظتين دون ذكر المعنى "(8). وقد تحمل الغُرْفَةُ معنى الجزء من البيت ما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ ﴾ (9)، وقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرْفَاتِ ءَامِنُونَ ﴾ (10)، ونقول غُرْفَةُ الدَّارِ، أَمَا غُرْفَةُ فَقَدْ نَطَقَهُ عَلَى

¹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 134 .

² السيوطي ، المزهري : ج 2 ص 276، الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص 79 .

³ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 117، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 319، البطليوسي ، الاقتضاب : ق 2 ص 310 .

⁴ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 117 .

⁵ الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص 54 .

⁶ الصغاني ، الغادة في أسماء العادة : ص 38 .

⁷ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 114 .

⁸ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 321 .

⁹ الفرقان : 25 / 75 .

¹⁰ سبأ : 34 / 37 .

حفنة الماء غرقت من الزير غرقة، اسم مرة على وزن " فَعَلَة " إذن فبنية " غرقة " بنية اسمية، وغرقة " اسم مشتق من المرة ". ويذكر السيوطي : أن تميماً تضم أوائل : عُدوة، عُسره، وأُسوه وقُدوة⁽¹⁾. وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالعدوة الدنيا بكسر العين، والياقوت بضمها⁽²⁾. فأهل الحجاز "مريّة وتميم مريّة"⁽³⁾. وقرأ الجمهور مريّة بكسر الميم ، وقرأ السلمي والحسن بضمها⁽⁴⁾.

2. 2. 14. 7. تعدد صيغة الاسم (فعّاله وفعّالة):

ونرى أن هاتين الصيغتين اشتركتا في التعدد دلاليّاً فجاءتا في معنى واحد في مثل " الجَدَايَةُ والجَدَايَة - الغزال الشادِن ... الدَّلَالَة والدَّلَالَة ... وهي المَهَّارَة والمِهَّارَة ... والوَكَالَة والوَكَالَة، والجَنَازَة والجَنَازَة، والوَصَايَة والوَصَايَة ... "⁽⁵⁾. ومثلها " البَدَاوَة والبِدَاوَة، والحَضَارَة والحِضَارَة "⁽⁶⁾. وقد ترد هذه الصيغ مشتركة ومعها فُعَالَة، لكنها مختلفة المعنى مثل " الخَلَالَة والخَلَالَة والخَلَالَة ... الخَلَالَة بالفتح واحدُ الخَلَالِ وهو البَلْحُ والخَلَالَة : الصَّدَاقَة، قال النابغة الجعدي :

وكَيْفَ تَوَاصَلُ مِنْ أَصْبَحَتُ خَلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبِ

والخَلَالَة بالكسر الصَّدَاقَة أيضاً : لغة في الخَلَالَة ... والخُلُولَة بالضم ما بين الاسنان من الطعام "⁽⁷⁾. وقد ترد هذه الصيغة في المعتل مهموزة وغير مهموزة مثل " عَبَاءَة وَعَبَايَة "⁽⁸⁾.

2. 2. 14. 8. تعدد صيغ الاسم (فعّاله وفعّالة وفعّالة):

¹ السيوطي ، المزهر : جـ2 ص277 .
² أبو شامة ، إبراز المعاني : ص334 .
³ السيوطي ، المزهر : جـ2 ص276 .
⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ1 ص21 .
⁵ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص111، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص326، ابن سيده ، المخصص : جـ4 ص15 ص413،
البيطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص312 .
⁶ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص326 .
⁷ البيطليوسي ، المتلث : ص510 .
⁸ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص159 .

وقد ترد هذه الصيغ دالة على معنى واحد في مثل " يقال دَوَايَةَ اللَّبْنِ وَدَوَايَتِهِ وَهِيَ - الْجَلِيدَةُ الرَّقِيقَةُ الَّتِي تَعْلُو اللَّبْنَ الْحَلِيبَ إِذَا بَرَدَ وَخَفَرْتَهُ خِفَارَةً وَخُفَارَةً، وَيُقَالُ رِغَاوَةُ اللَّبْنِ وَرُغَاوَةٌ وَلَمْ يَسْمَعْ رِغَايَةً ... " (1).

وتشترك فعالة مع فعلة في قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ﴾ (2)، قرأ أبو جعفر عبد الرحمن: " برَبَاوَةٌ عَلَى وَزْنِ كَرَاهَةٍ، وَأَبُو الْأَشْهَبِ الْعَقِيلِيُّ بِرَبَاوَةٍ عَلَى وَزْنِ رِسَالَةٍ " (3).

2. 2. 14. 9. تعدد صيغة الاسم (فعليت) في غير الثلاثي:

ورد الاسم عَفْرِيَّتٌ دالاً على التعدد في الصيغة التي ينتمي إليها ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ عَفْرِيَّتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ ﴾ (4)، وقرأ الجمهور عَفْرِيَّتٌ وَأَبُو حَيوَةٍ بفتح العين، وقرأ أبو رجاء وأبو السماك وعيسى ورويت عن أبي بكر الصديق: " عَفْرِيَّةٌ " بكسر العين وسكون الفاء وكسر الراء بعدها ياء مفتوحة بعدها تاء التانيث، وقال ذو الرمة:

كَأَنَّهُ كَوَكَبٌ فِي أَثَرِ عَفْرِيَّةٍ مُصَوَّبٌ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ مَقْتَضِبٌ

وقرئ فرقة عفر بلا ياء ولا تاء، ويقال في لغة طيء وتميم عفراة بالألف وتاء التانيث، وفيه لغة سادسة عفارية (5).

2. 2. 14. 10. تعدد صيغة الاسم (فيعلان):

وللفظة الاسم المنبثقة عن هذه الصيغة أشكال تدل على التعدد تتمثل في قوله تعالى: ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ (1)، ويقول أبو حيان: " ريحان: من

¹ ابن سيدة، المخصص: ج4 ص15 ص413، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص327، البطلوسي، الاقتضاب: ق2 ص312، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص112.

² البقرة: 2 / 265.

³ ينظر أبو حيان، البحر المحيط: ج2 ص312، وابن أبي إسحاق " ربَاوَةٌ " بضم الراء والألف " المصدر نفسه: ج6 ص408.

* ما نأخذه في هذا الجزء هو بعض الأمثلة التي تعطي مدلولاً على التعدد وتشير إليه، ولكن التقارب في الصيغ بين الاسم والمصدر يجعلنا لاندكر الكثير؛ لأن ما سبق في المصدر يفي بالذكر فيما يتعلق بالمعايير التي تعود إلى التعدد اللهجي والدلالي والصرفي والصوتي، ولا داعي لتكرار مثل هذه المعايير في هذه الجزئية.

⁴ النمل: 27 / 39.

⁵ أبو حيان، البحر المحيط: ج7 ص76.

ذوات الواو، وأجاز أبو علي أن يكون اسماً وضع موضع المصدر، وأن يكون مصدراً على وزن "فيعلان" كاللبنان، وأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء، ثم حذفت عين الكلمة، كما قالوا: ميت وهين⁽²⁾.

2. 2. 11. 14. 2 تعدد صيغة الاسم (فُعْلان):

وتأتي صيغة فُعْلان مشتركة مع فُعْلان وفي معنى واحد مثال ذلك: "يقال: الشَّرِيَّان والشَّرِيَّان وهو شَجَرٌ يُعْمَلُ منه القِسِيُّ"⁽³⁾، ومنها الاسم: "سُفْيَان وسِفْيَان، وذُبْيَان وذُبْيَان"⁽⁴⁾.

2. 2. 12. 14. 2 تعدد صيغة الاسم (فُعْلان):

وفي هذه الصيغة تعدد لما يخرج على وزنها من ألفاظ، فكلمة القُرْبَان الدالة على الاسم في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَأْتِيَنا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾⁽⁵⁾، له قراءات متعددة ويدل ذلك على تعدد هذه الصيغة فيقول ابن جنى: "ومن ذلك ما رواه روح عن أحمد عن عيسى أنه كان يقرأ: "بِقُرْبَانٍ" بضم الراء. قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون أصله "قُرْبَان" ساكنة الراء، والضممة فيها اتباع، لتعذر "فُعْلان" في الكلام، وحكى صاحب الكتاب منه السُّلْطَان، وذهب إلى أن ضمة اللام اتباع كضممة الراء في القُرْفُصَاء... ومثله من الاتباع ما حكاه من قولهم مُنْتَن، وهو مُنْحَدِر من الجبل"⁽⁶⁾. وقرأ عيسى بن عمر: "بِقُرْبَانٍ" بضم الراء... اتباعاً لضمة القاف، وليس بلغة، لأنه ليس في الكلام فُعْلان، بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه السُّلْطَان بضم اللام. وقال إن ذلك على الاتباع لم يقل سيبويه إن ذلك على الاتباع: بل قال ولا نعلم في الكلام فُعْلان ولا فُعْلان وشيئاً من هذا النحو"⁽⁷⁾. وقرأ "رُضْوَان"

¹ الرحمن: 12/55.

² أبو حيان، البحر المحيط: ج8 ص190.

³ ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص122.

⁴ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص336.

⁵ آل عمران: 3/183.

⁶ ابن جنى، المحتسب: ج1 ص177-178.

⁷ أبو حيان، البحر المحيط: ج3 ص132.

بضمة الراء والضاد⁽¹⁾، وقرأ الأعمش بضميتين قال صاحب اللوامح وهي لغة⁽²⁾. وجاءت صيغة فُعْلان مشتركة في التعدد مع صيغة فُعْلان مثل ذلك " يقال ذُبَّانٌ وذِبَّانٌ ويقال سُفَّيانٌ وسِفَّيانٌ وسمِعَ يونسَ سَفَّيانٌ"⁽³⁾.

2. 2. 14. 13 تعدد صيغة الاسم الرباعي المجرد (فَعْلال ، فَعْلال):

ومن هاتين الصيغتين قوله تعالى ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ ﴾⁽⁴⁾، الوسواس " اسم بمعنى الوسوسة " كالزَّلْزال بمعنى الزَّلْزلة، وأما المصدر فوسَّواس بالكسر كزَّلْزال، والمراد به الشيطان⁽⁵⁾. وكلمة الزَّلْزال اشتركت بالمصدرية والاسمية، ولها صيغتان فَعْلال وفَعْلال " والزَّلْزال بالكسر المصدر، والزَّلْزال الاسم"⁽⁶⁾، وقرأ الجمهور زلزالها بكسر الزاي والجدري وعيسى بفتحها ... فالمكسور مصدر، والمفتوح اسم، وليس في الأبنية " فَعْلال " بالفتح إلا في المضاعف⁽⁷⁾، والوسواس بالفتح اسم وبالكسر المصدر⁽⁸⁾، وقال الفراء: ليس في الكلام فَعْلال بفتح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد، يقال ناقة بها خَزَعال أي ظَلَع⁽⁹⁾، وتشترك صيغة فَعْلال مع فُعْلول بمعنى واحد يقال شِمْرَاح وشَمْرُوخ، وعِتْكال وعُنْكول ... عُنْقاد وعُنْقود⁽¹⁰⁾.

2. 2. 14. 14 تعدد صيغة الاسم (فَعْلال ، فَعْلال):

¹ ينظر المصدر نفسه : جـ 5 ص 21 .

² المصدر نفسه : جـ 5 ص 72 .

³ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 134 .

⁴ الناس : 4 / 114 .

⁵ الزمخشري ، الكشاف : جـ 4 ص 818 ، 819 ، ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها : جـ 2 ص 525 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 6 ص 73 ، 74 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 8 ص 500 .

⁸ العكبري ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات : ص 298 .

⁹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 352 .

¹⁰ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 104 ، 105 .

وتشترك مثل هذه الصيغ في التعدد ومنها : ومنها في قوله تعالى : ﴿ وَزَنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ (1)، الْقِسْطُاسُ على وزن فُعْلَالٍ، قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بكسر القاف ... وقرأ الباقر بالضم، وهما لغتان، غير أن الضم أفصح لأنها حجازية ... وفيها قراءة ثالثة روى الأعمش عن أبي بكر عن عاصم : وَزَنُوا بِالْقِسْطِ، الحرف الأول بالصاد فإن صح هذا فإنما قلبت السين صاداً لمجيء الطاء بعدها (2). وعدهما أبو حيان لغتين (3)، ومثلها "القرطاس" و"فُعْلَالٍ" اسم قرطاس لغة في قرطاس (4)، وفُعْلَالٍ جلفاظ لغة في جلفاظ السفن الجدد تسديه (5).

2. 2. 14. 15 تعدد صيغة الاسم (فُعْلَاء ، فُعْلَلَا ، فُعْلَاه) :

وتعدد ألفاظ هذه الصيغة ومنها و" فُعْلَلَا (سُلْحَفَا "، وفُعْلَاه سلحفاه أثبتته الزبيدي وقيل أصل سُلْحَفِيَّة، فقلب الياء ألفاً على لغة رضي في رضي (6). وكذا في " خُنْفَسَاءُ وَخُنْفَسَاءُ، بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء، وضمها لغة فيهما - دويبة سوداء أصغر من الجعل منتته الريح (7)، ويقول ابن هشام : " وهي الخُنْفَسَاءُ وَالْخُنْفَسَاءُ - وَخُنْفَسَاءُ (8)، يقول ابن قتيبة : " وليس في الكلام فُعْلَاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا قُوبَاءُ وَخُشَاءُ وهو العظم الناتئ خلف الأذن، وقال بعضهم : الأصل قُوبَاءُ وَخُشَاءُ فسكنوا (9).

ويقول رمضان عبد التواب : " وما نراه في بعض نصوص المعاجم العربية من ورود مثل " خُنْفَسَة " وَخُنْفَسَا و " خُنْفَسَاء " . لا يصح أن يكون ركاماً لغوياً،

¹ الإسراء : 17 / 35 .

² ابن خالويه ، اعراب القراءات السبع وعللها : ج1 ص373 ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص307 / وينظر

ج2 ص336 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : ج6 ص34 .

⁴ أبو حيان ، ارتشاف الضرب : ج1 ص61 .

⁵ المصدر نفسه : ص62 .

⁶ المصدر نفسه : ص63 .

⁷ الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص59 .

⁸ ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص251 .

⁹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص354 .

لظاهرة تطور التأنيث إلى الألف المقصورة، كما قد يظن، بل هو على العكس، بداية لمرحلة جديدة من اندثار ألف التأنيث المقصورة والممدودة، وحلول التاء محلها ، وهي تلك المرحلة التي انتهت بمثل ما في كثير من اللهجات العربية المعاصرة، من ضياع هاتين العلامتين ... أي أن التطور سار في هذه الكلمة قديماً على النحو التالي خنفساء - خنفسا - خنفسة، كما حدث بعد ذلك في مثل صحراء - صحرا - صحرة... (1).

2. 2. 14. 16 تعدد صيغة الاسم (فُعْلٌ - فَعْلٌ - فُعِلٌّ):

وتعدد هذه الصيغ الدالة على الاسم ومثلها " في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ ﴾ (2). قرأ " أبو هريرة وصاحبه وأبو زرعة بن عمرو بن جرير " السُّجْلُ " بضمّتين وشد اللام والأعمش وطلحة وأبو السماك : " السِّجْلُ " بفتح السين ، والحسن وعيسى بكسرها . والجيم في هاتين القراءتين ساكنة ، واللام مخففة . وقال أبو عمرو قراءة أهل مكة مثل قراءة الحسن (3).

2. 2. 14. 17 تعدد صيغ الاسم (فَعْلَالٌ و فُعْلُولٌ):

وتشترك هاتان الصيغتان في التعدد يقال هو الشَّمْرَاخُ والشَّمْرُوخُ والعِتْكَالُ والعِتْكَوْلُ والإِتْكَالُ والأِتْكَوْلُ وكل ذلك قِنْوُ النَّخْلَةِ ، وقالوا عِنْقَادٌ وَعُنْقُودٌ وهو يكون من العنب والتمر قال الراجز :

إِذْ لِمَتِّي سَوْدَاءُ كَالْعِنْقَادِ كَلِمَةٌ كَانَتْ عَلَى مَصَادٍ (4).

ويقول الفراء : " الحِذْمَارُ والحِذْمُورُ إِذَا قُطِعَتِ السَّعْفَةُ فَبَقِيَتْ مِنْهَا قِطْعَةٌ " (5). وهناك ألفاظ وردت في القرآن الكريم أسماء لأنبياء وتدل هذه الأسماء على التعدد مثل : يُوسُفُ و يُوسُفِ، وَيُونُسُ وَيُونِسِ (6)، ومثل هذه الأسماء في الصيغة

¹ عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة : ص 264 .

² الانبياء : 104 / 21 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 6 ص 343 .

⁴ ابن سيده، المخصص : ج 4 ص 15 ص 409 .

⁵ ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 104 .

⁶ ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 336 .

الثانية يتلفظ بها أبناء الحواضر (يُوسِفِ) ، والأولى يتلفظ بها أبناء البوادي والأرياف .

وهناك الاسم جِبْرِيل على فَعْلِيل فيه خمس لغات للعرب لغة الحجاز : جِبْرِيل ، ولغة تميم وقيس " جِبْرَيْل " كما قرأ الكوفيون . ولغة بني أسد " جِبْرِين بالنون ، وقرأ الحسن وعبد الله بن كثير لَجِبْرِيل بفتح الجيم بغير همز . قال أبو جعفر لا يعرف في كلام العرب فَعْلِيل بفتح الفاء وفيه فَعْلِيل نحو دِهْلِيْز وقِطْمِير وبرِطِل وليس يُنْكَرُ أن يكثر تغييره كما قالوا : إبراهيم وإبرهم وإبراهم وإبراهم واللغة الخامسة " جِبْرَيْل " (1).

2. 2. 14. 18. تعدد صيغة الرباعي المجرد (فَعْلِلَ وَفَعَّلَ):

وقد جاء هاتان الصيغتان المتعددتان ذات دلالة واحدة يقول الفراء : " يقال بغية الإثْلَبُ والأثْلَبُ أي الحجارة والتراب. وبغية الكَثْثُ والكَثْثُ ، أي التراب " (2). وبعض علماء اللغة يرى أن قياس الهمزة في هذه الأمثلة أن تكون زائدة لا أصلية فوزن أثْلَبُ أَفْعَلُ لا فَعَّلَ " (3).

وقد أسند هذا التعدد إلى قبائل عربية فينقل "ومما جاء بالهاء يُقال ناقةٌ عَجْلَزَةٌ وعَجْلَزَةٌ ، وهي القوية الشديدة ، قيسٌ تقول عَجْلَزَةٌ وتميم تقول عَجْلَزَةٌ " (4). وقالوا لولد البقرة جُوْدُرٌ وجُوْدَرٌ " (5).

2. 2. 14. 19. تعدد صيغ الاسم (فُعْلُلَ وَفُعَّلَ):

وتتفق هاتان الصيغتان في الدلالة الاسمية في مثل " قُنْفَذٌ وَقُنْفَذٌ ، وَعُنْصَلٌ وَعُنْصَلٌ " للوصل البرى " وَعُنْصُرٌ وَعُنْصَرٌ ... " قياس النون في هذه الأمثلة أن تكون زائدة، ووزنها فُعْلُلُ ، لا فُعْلُلُ ويدل على ذلك جواز الفتح والضم فيها، وليس في الكلام " فُعْلُلُ " بفتح اللام، إلا ما حكاه الكوفيون من طَحْلَبٌ وَجُوْدَرٌ وَقُعْدَدٌ

¹ النحاس ، إعراب القرآن : جـ 1 ص 250 وينظر اسم ميكائيل ففيه أربع لغات المصدر نفسه : ص 251 .

² ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 103 ، 122 .

³ البطليوسي ، الاقتضاب : ق 4 ص 317 .

⁴ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 103 ، 122 .

⁵ ابن سيده ، المخصص : جـ 4 ص 15 ص 409 .

وَذَخَلَ، على أنهم قد قالوا : تَقْنَفُذُ الْقُنْفُذُ : إذا اجتمع، وليس في هذا دليل قاطع يكون النون أصلاً، لأنهم قد قالوا : تَقَنَّسَ الرَّجُلُ إِذَا لَبَسَ الْقَلْنَسَوَةَ، وَقَلْنَسَهُ، وقالوا : تمسكن، وتمدَّرَع، فأثبتوا الميم والنون في تصريف الفعل من هذه الألفاظ وهما زائدتان ⁽¹⁾، قال قُنْفُذٌ وَقُنْفَذٌ ، وَعُنْصَلٌ وَعُنْصَلٌ لِبِصْلِ الْبِرِّ ⁽²⁾.
وتشترك مع هذه الصيغة فِعْلَلٌ مثل " جُنْدُبٌ وَجِنْدَبٌ " ⁽³⁾، ومثل جُخْدُبٌ : بالضم والفتح ثالثه الغليظ ونوع من الجراد أخوه ، أما بضم أوله وثالثه كَقُنْفُذٌ فهو الأسد ⁽⁴⁾، والجُخْدَبُ الجراد الأخضر الطويل الرجلين وكذا الجُخَادِبُ ⁽⁵⁾. وبُرُقُوع نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابه، وكلاهما بضم فسكون ففتح، وقد يكسر أول الثاني والأصل فيهما ضم الثالث ⁽⁶⁾.

2. 2. 14. 20. تعدد صيغة الاسم (فَيَعُولٌ مع فَعْلُونٌ):

فكلمة الزيتون : شجر معروف ، وزنه " فَيَعُولٌ " كَقَيْصُومٍ ، لقولهم : أرض زنتة ولعدم " فعلون " أو قلته ، فمادته مغايرة لمادة الزيت ⁽⁷⁾.

2. 2. 14. 21. تعدد صيغة الاسم (فَعَالٌ):

ففي قوله تعالى ﴿ مِنْ بَقْلِهَا وَفِثَائِهَا ﴾ ⁽⁸⁾. الْقِتَاءُ اسم جنس، واحد قُتَاءُه، بضم القاف وكسرها، وقال الخليل هو الخيار، ويقال : أرض مَقْتَاة : أى كثيرة الخيار ⁽⁹⁾.

¹ البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص316، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص102 .

² ابن سيده ، المخصص : ج4 ص15 ص409 .

³ ابن سيده، المخصص: ج4 ص13 ص58، س14 ص317، الرضي، شرح الشافية: ج1 ص51، البطليوسي: الاقتضاب: ق2 ص317.

⁴ أبو حيان، ارتشاف الضرب : ج1 ص85 .

⁵ الرضي، شرح الشافية : ج1 ص51 .

⁶ المصدر نفسه : ج1 ص48 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : ج4 ص184 .

⁸ البقرة : 2 / 61 .

⁹ أبو حيان ، البحر المحيط : ج1 ص219 ، ينظر ص223 .

2. 14. 22. تعدد صيغة الاسم (فَعِيل) :

تتشارك هذه الصيغ مع بعضها البعض ومثلها في قوله تعالى : ﴿ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ﴾⁽¹⁾. السجّيل : عن ابن عباس رضي الله عنهما من طين مطبوخ كما يطبخ الآجر وأصله و قيل هو معرب من سنكلل⁽²⁾، ورد هذا الاسم بلفظين يلزم في آخره سِجِّيلٌ، وسِجِّينٌ يقول أبو حيان : " السِّجِّيلُ، والسِّجِّينُ، الشديد من الحجر، قال أبو عبيدة ... وقال الفراء طين طبع حتى صار بمنزلة الآجر ، وقيل هو فارسي "⁽³⁾. والاسم " سِجِّين " واد في جهنم "وسِجِّين حجر تحت الأرض السابعة"⁽⁴⁾. وقد اشتركت صيغة فَعِيل مع فَعَل في الدلالة على بناء الاسم الدال على التعدد " فكلمة قَسْ وقِسِّيس " وردت بفتح القاف وكسرهما، والقِسِّيس اسم عجمي "⁽⁵⁾.

2. 14. 23. تعدد صيغة الاسم (فُعِيل) :

وتعدد مثل هذه الصيغة الاسمية لتدل على معنى واحد في شكلين متقاربين ففي قوله تعالى : ﴿ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾⁽⁶⁾. قرأ حمزة وأبو بكر بضم الدال والمد والهمزة "⁽⁷⁾. ويرى أبو حيان أنه لا يوجد " فُعِيل " إلا قولهم مُرِّيْقٌ للعصفر ودُرِّيٌّ في هذه القراءة ، قيل وسرِّيَّة إذا قيل أنها مشتقة من السرور ، وأبدل من أحد المضاعفين الياء ، وسمع مُرِّيْخٌ بضم الميم وكسرهما ، وقيل : دُرِّيٌّ في الأصل " فُعُول " كسُبُوحٍ فاستنقل الضم إلى الكسر "⁽⁸⁾.

و " قرأ قتادة وأبان بن عثمان وابن الكسيب ... " دَرِّيٌّ، بفتح الدال "⁽⁹⁾. وقال أبو الفتح : الغريب من هذا دَرِّيٌّ بفتح الدال وتشديد الراء ، والهمز . وذلك لأن

¹ الفيل : 4 / 105 .

² الزمخشري، الكشاف : جـ4 ص794، ابن منظور، لسان العرب : جـ6 ص182 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط ، جـ5 ص237 – 149، ينظر الفراء، معاني القرآن : جـ2 ص24 .

⁴ ابن منظور، لسان العرب : جـ6 ص183 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ4 ص3 .

⁶ النور : 24 / 35 .

⁷ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، جـ2 ص332 .

⁸ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص456 .

⁹ المصدر نفسه : جـ6 ص456 .

فَعِيلاً بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ عَزِيزٌ إِنَّمَا حَكِيَ مِنْهُ السَّكِينَةُ بِفَتْحِ السِّينِ وَتَشْدِيدِ
الْكَافِ...»⁽¹⁾.

2. 2. 14. 24 تعدد صيغ اسمية مختلفة (فِعال) :

تتشارك هذه الصيغ في التعدد ومنها قوله تعالى : ﴿ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ
مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَّاراً ﴾⁽²⁾. من الأسماء المستعملة في النفي العام يقال : مالدار ديار
ديور، كقيام وقيوم وهو، " فيعال " من الدور أو من الدار أهله ديواره⁽³⁾. ومن ذلك
قولهم : بغداد، وبغدان. وقالوا أيضاً مغدان، وطبرزل، وطبرزن ... وقالوا للحية :
أَيْم، وأَيْن، ... وَالطَّنْفِيسَةُ وَالطَّنْفِيسَةُ ... وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن
يحاط به⁽⁴⁾.

2. 2. 14. 25 تعدد صيغة الاسم الخماسي :

وهناك مسألة خلافية تشير إلى التعدد للاسم الخماسي المكرر ثانيه وثالثه "
ذهب الكوفيون إلى أن " صَمَجَمَحَ وَدَمَكَمَكَ " على وزن فَعَلَّلٍ، وذهب البصريون إلى
أنه على وزن فَعَلَّلَ⁽⁵⁾. و" الْقَرَطْبُوسُ بِكسْرِ الْقَافِ - الداهية والناقاة العظيمة
الشديدة، وفيه لغة أخرى بفتح القاف⁽⁶⁾.
وَفُعْلَلٌ وَفُعْلَلٌ مِثْلُ " سُقْرُقَعٌ، سُقْرُقَعٌ، شُرَابٌ يَتَّخِذُ مِنَ الذَّرَّةِ أَوْ الشَّعِيرِ وَقَالَ
الخليل هو بفتح القاف الأخيرة فهو على فَعْلَلٌ⁽⁷⁾.
وَفَعْلَلٌ هِمْرَشٌ، وَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ هِمْرَشَ وَحُرُوفَهُ كُلَّهَا أَصُولٌ وَوَزْنُهُ
فَعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ هِمْرَشٌ لُغَةٌ⁽⁸⁾.

¹ ابن جني، المحتسب : ج2 ص110 .

² نوح : 71 / 26 .

³ الزمخشري، الكشاف : ج4 ص608، ينظر أبو حيان، البحر المحيط : ج8 ص343 .

⁴ ابن جني، الخصائص : ج1 ص372 .

⁵ الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف : ج2 ص288، ينظر إلى ص793، الأزهرى : شرح التصريح : ج2 ص448 -

449، الرضي، شرح الشافية : ج1 ص47-49 .

⁶ الرضي، شرح الشافية : ج1 ص51 .

⁷ أبو حيان، ارتشاف الضرب : ج1 ص59 .

⁸ المصدر نفسه : ص59 .

2 . 2 . 14 . 26 تعدد بعض الصيغ الاسمية التي يحدث فيها إبدال:

هناك بعض الأسماء وردت عن العرب بشكليين مختلفين في بعض الحروف، أي بإبدال حرف مكان حرف، وهذا الأمر تطرق الباحث له في الفصل الأول، ولكن يتطرق له في هذا الفصل على سبيل التذليل بوجود أسماء يحدث فيها الإبدال .

ورد عن العرب أنهم كانوا يقولون " للشَّجَرَة، شِيرة " أي بقلب الجيم ياءً، وأسند هذا الإبدال الذي يشير إلى التعدد إلى التعدد اللهجي ، لكنه في المقابل يشير إلى المعيار الصوتي. وفي قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ (1). ورد في المحتسب " قال ابن عباس سألت أبا عمرو عن الشجرة فكرهها، وقال يقرأ بها برابرة مكة وسودانها، وقال هارون الأعرور عن بعض العرب : تقول : الشَّجَرَة، وقال ابن أبي اسحاق : لغة بني سليم الشَّجَرَة " (2). وفي الرواية السابقة تضعيف لورود مثل هذه الأسماء عند فصحاء العرب، ولكن فيها تقوية على أنها لغة من لغات العرب، ويؤكدها أبو حيان مدافعاً عن القراءة بعد إيرادها بها فيقول : " وقرئ الشَّجَرَة بكسر الشين حكاها هارون الأعرور عن بعض القراء، وقرئ أيضاً الشَّجَرَة بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها ... وينبغي أن لا يكرهها لأنها لغة منقولة فيها" (3)، وهذه الرواية أثبتت في قلب الجيم ياء قال أبو الفتح : حكى أبو الفضل الرياشي : قال : كنا عند أبي زيد وعندنا أعرابي، فقلت له : إنه يقول : الشَّيْرَة، فسأله فقالها ، فقلت له : سله عن تصغيرها، فسأله فقال : شَيْرَة. وأنشد الأصمعي لبعض الرجاز في أرجوزة طويلة :

تَحْسَبُهُ بَيْنَ الْإِكَامِ شِيرة " (4).

غير أن ابن جني يورد في سر صناعة الإعراب ما يشكك بعملية الإبدال بين الجيم والياء ، بل يجعل الياء أصلاً، فيقول : " وإنما كانت الياء عندنا في شِيرة، أصلاً غير بدل الجيم لأمرين: أحدهما: ثبات الياء في تصغيرها في قولهم " شَيْرَة،

¹ البقرة : 2 / 35 .

² ابن جني ، المحتسب : جـ 1 ص 73 ، 74 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 1 ص 158 .

⁴ ابن جني ، المحتسب : جـ 1 ص 74، ابن جني، سر صناعة الإعراب : جـ 2 ص 764، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 7 ص 33.

ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلفاء إذا حقروا الاسم أن يردوها إلى الجيم ليدلوا على الأصل .

والآخر : أن شين " شجرة " مفتوحة ، وشين " شيرة " مكسورة ، والبدل لا تُغَيَّرُ فيه الحركات، إنّما يوقع حرف موقع حرف، وعلى ذلك عامة البدل في كلامهم⁽¹⁾. وما يدل على هذا الإبدال ما يقوله ابن سيده ويضيف أسماء أخرى فيقول : " ويمكن أن يكون يار لغة في جار كما قالوا الصّهاريج والصّهاريّ وصهريجّ وصهريّ لغة تميم " كما قالوا : شيرة لشجرة وحقروه فقالوا : شيرة⁽²⁾. ويشير بعض المحدثين إلى أن هذا التعدد والذي أطلق عليه التغيير لبعض الصيغ في لهجة بعض القبائل والذي يُحْدِثُ تحوُّلاً في الصوت بإبداله إلى صوت آخر ، يعود إلى التطور الصوتي الذي طرأ على اللغة⁽³⁾. ولكن أبو الطيب اللغوي يشير إلى أن الإبدال يعود إلى اختلاف اللغات فيقول : " ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. قال : والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، وبالصاد مرة وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمزة المصدرة عيناً، كقولهم في نحو أنّ : عنّ. لا تشترك العرب في شيء من ذلك، وإنّما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون⁽⁴⁾."

وهذا التعدد بإبدال الجيم ياء ما زال ممتداً إلى عصرنا الحاضر في بعض القبائل العربية في الجزيرة العربية، وفي بعض بلدان الخليج مثل الكويت فيقولون " وايد ودياي بدلاً من واجد ودجاج، وفي الأردن عند بعض البدو في لهجة عشيرة عيسى⁽⁵⁾."

ومن هذه اللهجة قول شاعرهم الشعبي :

¹ ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب : ج2 ص765 .

² ابن سيده ، المخصص : ج4 ص14 ص217 .

³ عبد التواب ، التطور اللغوي : ص16 ، 17 ، الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص37 .

⁴ السيوطي ، المزهري : ج1 ص46 ، الصالح ، فقه اللغة : ص95 ، عبد التواب ، التطور اللغوي : ص21 ، 22 .

⁵ الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص47 ، 48 .

عَيَّنَتْ ركباً من هلا اليوف مداد بين اليثوم وبين خشم الحماد
يريد باليوف : الجوف، واليثوم : الجثوم ⁽¹⁾، وما يشير إلى تعدد الاستخدام
لمثل هذه الصيغ في الاسم واستخدام اللغتين، إبدال الياء جيماً. في مثل الاسم " علي
" وغيره قال الأصمعي : حدثني خلف قال : أنشدني رجل من أهل البادية وقرأتها
عليه في الكتاب .

عَمِّي عَوْيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ
وبالغداة فَلَقَ الْبَرْنَجِ تَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْصِجِّ ⁽²⁾.

وما يدل على هذا التعدد الذي يعود إلى القلب ما يورده ابن منظور في اللسان
" وقال مرة : قلبت الجيم ياء في شبيبه كما قلبوا الياء جميعاً - جيماً في قولهم أنا
تَمِيمُجُ أي تميمي، وكما روي عن ابن مسعود : على كلِّ غنجٍ، يريد غني، هكذا
حكاه أبو حنيفة، بتحريك الجيم ⁽³⁾ .

وهذه الظاهرة الصوتية كانت شائعة لدى العديد من القبائل العربية فيقول
سيبويه : " وأما ناس من بني سعدٍ فإنهم يُبدلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها
خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تَمِيمِجٌ ، يريدون :
تَمِيمِيٍّ وهذا عَلَجٌ، يريدون عَلِيٌّ ⁽⁴⁾ . يقول السيوطي من ذلك : العججة في لغة
قضاة، يجعلون الياء المشددة جيماً، يقولون في تميمي تَمِيمِج ⁽⁵⁾، فالذي جعل
الإبدال بين الحرفين " الجيم والياء " متبادلاً، التقارب بين الصوتين في الصفة
والمخرج ⁽⁶⁾ .

وتعلل ظاهرة قلب الجيم ياءً صوتياً، والعكس ... هو اتحادهما في المخرج ،
وهو الغار أو سقف الحنك الصلب، وكونهما مجهورين، أي تهترز معهما الأوتار

¹ أبو الرب، توفيق، (1982م)، أصالة لغوية في اللهجات الأردنية، مجلة العربي، العدد 159 : ص160، الشايب، أثر القوانين
الصوتية في بنية الكلمة : ص48، هناك العديد من الأسماء التي وقع فيها الإبدال الذي يدل على التعدد لكن إحصائها صعب ، لكثرة
وجودها .

² ابن جني، سر صناعة الإعراب : ج1 ص175 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج7 ص33، سيبويه، الكتاب : ج4 ص182،
عبد التواب، فصول في فقه العربية : ص133-134 .

³ ابن منظور، لسان العرب : ج7 ص33 .

⁴ سيبويه، الكتاب : ج4 ص182، ابن منظور ، لسان العرب : ج7 ص33 .

⁵ السيوطي، المزهرة : ج1 ص222 .

⁶ الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص48 .

الصوتية والفارق الوحيد بينهما، هو أن الجيم من الأصوات التي تجمع في نطقها بين الشدة والرخاوة، أو بعبارة أخرى بين الانفجار والاحتكاك، أما الياء فهي من الأصوات المتوسطة، التي فيها بعض الرخاوة، أو بمعنى آخر تنطق بشيء من الاحتكاك. ولهذا السبب، لا نعجب حين نرى الصوتين، يتبادلان في اللهجات العربية القديمة والحديثة" (1).

وهناك قلب القاف كافاً، وأسندت هذه اللغة لتميم فيقولون " بدل القوم " الكوم.

قال شاعر من تميم :

وَلَا أَكُولُ لِكَدْرِ الْكَوْمِ : كَدَّ نَضَجَتْ وَلَا أَكُولُ لِبَابِ الدَّارِ : مَكْفُولٌ (2).

وهذا الإبدال قرئ به في القرآن ففي قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (3) .

يقول الفراء : "وهي في مصحف عبد الله " فلا تكهر "، وسمعتهما من أعرابي من بني أسد قرأها علي" (4). ويقول ابن خالويه : " والعرب تبدل القاف كافاً، والكاف قافاً لقرب مخرجهما" (5). ويقول أبو حيان : " وقرأ الجمهور تقهر بالقاف وابن مسعود وإبراهيم التميمي بالكاف بدل القاف وهي لغة بمعنى قراءة الجمهور" (6). وما زالت هذه اللغة ممتدة حتى العصر الحديث في لهجات الريف الفلسطينية عامة - باستثناء بئر السبع في الجنوب والقرى القريبة منها والمحيطه بمنطقة الخليل - ففي الفلسطينية الدارجة يقال : كلت وكلنا ، وكمت وكمنا وكام وكعد وكلب وكمر بدلاً من : قلت وقلنا وقمت وقمنا وقام وقعد وقلب وقمر" (7). ويشير كمال بشر إلى أنّ هذا الصوت منتشر في الصعيد والريف المصري فيقول : " وهو ذلك الصوت الذي نسمعه في بعض جهات الصعيد وريف الوجه البحري. وهو شبيه بالجيم

¹ عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص132، الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص48 .

² ابن فارس ، الصاجي : ص57 .

³ الضحى : 9 / 93 .

⁴ الفراء ، معاني القرآن : ج3 ص274 .

⁵ ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة : ص122 .

⁶ أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص486 .

⁷ الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص55 .

القاهرية أو هو هي من حيث الأثر السمعي " وإن اختلفا في التوزيع الصوتي في اللغة " (1).

ويعدّ فوزي الشايب قلب القاف كافاً من التطور اللغوي الذي هو امتداد للغات سابقة فيقول : " والذي نحب أن نوضحه هو أن تطوّر القاف إلى كاف في اللهجة الفلسطينية الدارجة لم يأت من فراغ ، وأنما هو تطوّر موصول الأسباب بلهجات عربية قديمة، ومن ثم فليس شيئاً جديداً، وإنما هو في حقيقة أمره امتداد للهجات عربية قديمة، فقد نسبت هذه الظاهرة إلى بني تميم" (2). وهناك تقارب صوتي بين الكاف والقاف وصفات مشتركة، فالكاف صوت حنكى قصي انفجاري مهموس، والقاف صوت لهوي انفجاري مهموس" (3). وهذا يسهل عملية الانتقال من القاف إلى الكاف " ... وهنا في العصر الحديث نجد أنّ القاف تقلب همزة في المجتمعات الحضرية في أنحاء مختلفة من الوطن العربي ويعلّل سبب الهروب أو التطور من القاف إلى أنّ صوت القاف، صوت فيه ييبس وصلابة ، وهذا ناشئ عن كونه صوتاً انفجارياً يسد مجرى الهواء في أثناء نطقه سداً محكماً" (4). ويرى بشر أنّ هذا الإبدال للقاف همزة في اللهجة القاهرية تطوّر محلي خاص" (5). غير أنّ هذا الإبدال امتداد للهجات قديمة كانت مستخدمة عند العرب مثل القشب والأشب" (6).

وهناك قلب للقاف إلى غين مثل لهجة أهل السودان وجنوب العراق" (7)، كما أنّ البدو في جنوب الأردن ينطقون القاف " جيماً مثل يوم الجيامة بدل القيامة . ومنه في الأهازيج الشعبية :

ولك يا غراب حيدّ عن طريجي وأريد أشرب ميّة بالبريجى
أي طريقي وبالإبريق" (8).

¹ بشر، كمال محمد، (1981م) ، علم اللغة العام - الأصوات ، دار المعارف، القاهرة : ص 110 .

² الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 55 .

³ ينظر بشر، علم اللغة العام، الأصوات : ص 108 ، 109 .

⁴ الشايب، أثر القوانين الصوتية : ص 53 ، 54 .

⁵ بشر، علم اللغة : ص 111 .

⁶ الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 55 .

⁷ عبد التواب، التطور اللغوي : ص 21 ، 29، الشايب، أثر القوانين الصوتية : ص 57 .

⁸ أبو الرب، أصالة لغوية في اللهجات الأردنية : ص 159 .

وبعد فإن هذا الإبدال الذي يقع للحرف في الكلمة سواء أكانت أسماء أم غيره يقع بسبب تقارب الحروف المتبادلة صوتياً، وكلّ هذا يعود إلى اللهجات العربية الممتدة حتى عصرنا الحاضر يُتكلّم بها جنباً إلى جنب، من بدوها وحضرها، وهذا الذي يحدث يدل على التعدد لمثل هذه الألفاظ التي تعود في معظمها إلى دلالة واحدة، والتي تعود إلى صيغة واحدة تختلف نوعاً ما في بعض الحركات . فلا نقرأ عن اسم بلفظ ما مستخدماً قديماً بطريقتين إلا ونرى له امتداده في عصرنا الحاضر . وكل هذا دفع ابن حني إلى التسامح في استخدام اللغات وكلها حجة فيقول : " إلا أنّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، ولكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه، وكذلك أن قال : يقول على قياس من لغته كذا كذا ويقول على مذهب من قال كذا كذا، وكيف تصريف الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه "(1).

فالوحدة اللغوية التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقواها قرآنه بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات عملياً قبل الإسلام وبقائها بعده "(2).

وإن كانت عندهم لغة مشتركة في أدبهم ، لكنهم إذا عادوا إلى ديارهم تكلموا بلهجاتهم الخاصة يقول ابن جني : " وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحقّ بذلك من رَسَيْلتها.

لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ أنسا بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا . أو لا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلّم : " نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ "(3). فكانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلُّ يتكلّم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات "(4). والتوسعة في القراءات

¹ ابن جني، الخصائص : ج1 ص12 .

² الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص50 ، 51 .

³ ابن جني، الخصائص : ج2 ص10 .

⁴ السيوطي، المزهر : ج1 ص261 .

ومراعاة اللهجات في أحرفه السبعة المشهورة أمر يؤكد حتمية التعدد في اللفظة الواحدة" (1).

وقد أبدلت السين صاداً أو العكس وزيناً أيضاً في الاسم وهذا فيه إشارة إلى تعدد الاسم وفيه دلالة واحدة ، ويقدم ابن جنى حكاية في هذا الإبدال يرويها عن الأصمعي فيقول : " اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما " الصقر " بالصاد، وقال الآخر : " السَّقر " بالسين ، فتراضياً بأولٍ وارد عليهما ، فحكيا له ما هُما فيه، فقال : لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر" (2).

ويرى ابن سيده أنّ القاف تقلب السين صاداً فيقول : " تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة ... وذلك أنها من أقصى اللسان فلم تتحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصدّدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى كذلك أبدلوا من وضع السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد وهي الصاد لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق" (3).

وكذلك الحال في إبدال السين زايّاً يقول ابن سيده نقلاً عن قطرب : " ... وقال تدخل الزاي على السين وربما دخلت على الصاد أيضاً إذا كان في الاسم طاء أو غين أو قاف أو خاء كقولهم الصراط والزرط والبصاق والبزاق والصندوق والزندوق والمصدّعة والمزدّعة ... " (4). ويجعل ابن جنى مثل هذه الألفاظ يعود التعدد فيها إلى تداخل اللغات فيقول : " أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال، إلى لغته لغتين أخريين معها ؟ وهكذا تتداخل اللغات" (5).

وقد تبدل التاء فاء أو العكس أو تاءً، يقول السيوطي : " ومن التاء والفاء : الحُثَالَة والحَفَالَة : الرَدِيّ من كل شيء، وتَلَّغ رأسه وفلَّغَه إذا شَدَّخه ، والدُّثِينَة والدُّثِينَة : منزل لبني سُلَيْم ... وهي العُثَة والغُفَة ... والنُّوم والفوم : ... والأثافي

¹ الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص 50 ، ينظر الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ص 82 - 89 ، فك، العربية : ص 15 - 17 .

² ابن جنى، الخصائص : ج 1 ص 374، النحاس، إعراب القرآن : ج 1 ص 174، ابن منظور، لسان العرب : ج 6 ص 59 .

³ ابن سيده، المخصص : ج 4 ص 13 ص 182 ، 183 .

⁴ ابن سيده، المخصص : ج 4 ص 13 ص 183 .

⁵ ابن جنى، الخصائص : ج 1 ص 374 .

ولغة بني تميم الأثافي، وثُمَّ وفُمَّ في النسق، واللَّثامُ واللَّفام، وقال الفراء : اللُّثام على الفم واللَّفام على الأرنبة⁽¹⁾.

وفي بعض اللهجات الحضرية الحديثة التي هي امتداد للقديمة تقلب الناء والفاء تاء في " ثوم " فتصبح توماً⁽²⁾، وقد وردت الثوم في لغتين ثوم وفوم، ولكنها تحمل دلالات متشابهة بين اللفظين ومختلفة .

يقول صاحب اللسان : " قال أبو حنيفة : الثُّوم، هذه البقلة، معروف ، وهي ببلد العرب كثيرة منها برّئ، ومنها ريفي، واحدته ثومة. والثُّومة : قَبِيعَةُ السيف على التشبيه، لأنها على شكلها. والثُّوم : لغة في الفُوم، وهي الحنطة. وأم ثُومة : امرأة؛ أنشد ابن الأعرابي لأبي الجراح نفسه :

فلو أنّ عندي أمُّ ثُومة لم يكن عليّ ، لمُسْتَنَّ الرِّياح، طريقُ،

وقد يجوز أنّ تكون أمُّ ثُومة هنا السيف⁽³⁾. وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا⁽⁴⁾.

وما يدل على التعدد الذي فيه زيادة حرف قول أهل عدن لرجليه رجليه وليديه يدييه ... ويجعلون الجيم كافاً فيقولون لرجب : ركب، ولرجل ركُل. وقد روى أن النبي " صلى الله عليه وسلم أتى بروثة عند الاستجمار فألقاها، وقال هي ركس⁽⁵⁾.

وهناك إبدال الياء نوناً ، والباء أيضاً فيقول البطليوسي "الإجاص، والإجانة، والقبرة ... قال المفسر : قد حكى اللغويون أنّ قوماً من أهل اليمن يبدلون الحرف الأول من الحرف المشدد نوناً، فيقولون حَنْظُ، يرويدون حَنْظاً وإنجاص وإنجانة، فإذا

¹ السيوطي ، المزهر : جـ 1 ص 465، ينظر ابن جني ، سر صناعة الاعراب : جـ 1 ص 173 .

² ينظر ابن جني ، سر صناعة الاعراب : جـ 1 ص 173 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 2 ص 151 ، 152، ينظر في الإبدال ، السيوطي ، المزهر : جـ 1 ص 460 - 476 .

⁴ ابن جني ، الخصائص : جـ 1 ص 374 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 5 ص 301 وينظر ص 147 ، ينظر السيوطي ، المزهر : جـ 1 ص 465 ابدال الجيم كافاً، الشايب ،

أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 41 .

جمعوا رجعوا إلى الأصل، هذه لغة لا ينبغي أن يلتفت إليها، فإن اللغة اليمنية فيها أشياء مُنكرة، وخارجة عن المقاييس ... فأما القنبرة بالنون فلغة فصيحة⁽¹⁾.

وهناك الكثير من الإبدالات التي تحدث في الاسم في العربية لتدل على التعدد⁽²⁾. قد يقترب الحرف من الحرف مخرجاً أو يشترك معه بعض الصفات . وكلّ هذا الإبدال في الكلمة يشير إلى أنّ هناك لغتين مستخدمتين تعيشان جنباً إلى جنب، وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله ... وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك، كما تتحرف الصيغة واللفظ واحد ، نحو قولهم : هي رَعْوَة اللبن، ورُعْوته ورُعوتيه، ورُعَاوته ورُعَايته. وكقولهم : الذُرُوح، والذُرُوح، والذُرِّيح، والذُرَّاح، والذُرَّح، والذُرْنُوح، والذُرَّحْرَح⁽³⁾.

وهكذا فإنّ اللهجات المتعددة للكلمة الواحد والتي تلاس بها العرب ما زالت موجودة في عصرنا الحاضر، تؤكد على تعايش اللفظة الواحدة جنباً إلى جنب بلفظتين مختلفتين قليلاً وبمدلول واحد⁽⁴⁾.

ولسنا في هذا البحث بصدد إحصاء جميع الكلمات، ولكن ما يهم البحث من هذه الألفاظ المبدله التدايل على التعدد ، ويقول أنيس : "حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً أو من تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها. غير أنه في كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين للمبدل والمبدل منه، ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على

¹ البطليوسي ، الإقتضاب : ق2 ص181 .

² ينظر السيوطي ، المزهر : ج1 ص460-475 .

³ ابن جني، الخصائص : ج1 ص373 .

⁴ الشايب، أثر القوانين الصوتية في الكلمة العربية : ص48 ، 54 ، 55 ، 58 .

العلاقة بين الحروف وصفات كل منها، أى أن القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي "(1).

2. 2. 4. 27. تعدد الاسم بسبب القلب المكاني:

وما يشير إلى تعدد الاسم القلب المكاني الذى يحدث بين أحرف الكلمة ، فيبدل حرف مكان حرف . والقلب لغة تحول الشيء عن وجهه "(2). وهو من سنن العرب، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة، فأما الكلمة فقولهم : جذب، وجذب ، وبكلّ ولَبَكْ "(3).

وسماه ابن جني الاشتقاق الأكبر يقول فيه " هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا على -رحمه الله- كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ... وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شئ من ذلك " عنه " رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ... نحو "ك ل م"، "ك م ل"، "م ل ك ل"، "م ل ك"، "ل ك م"، "ل م ك" "(4).

وقال ابن دُرَيْد في الجمهرة : باب الحروف التي قُلبت، وزَعَم قومٌ من النحويين أنها لغات، وهذا القول خلاف على أهل اللغة، يقال : جَبَذَ وَجَذَبَ، وما أَطْبِبه وَأَيْطَبَه ، وَرَبَضَ وَرَضِبَ ، وَأَنْبَضَ الْقَوْسَ وَأَنْضِبَ وَصَاعِقَةً وَصَاقِعَةً "(5). يقول أنيس في تفسير الاشتقاق الكبير " فيفسر لنا عادة بأن بعض المجموعات الثلاثية من أصوات ترتبط ببعض من المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب، أى

¹ أنيس، من أسرار اللغة : ص 75 .

² ابن منظور، لسان العرب : جـ 11 ص 269 .

³ السيوطي ، المزهري في علوم اللغة : جـ 1 ص 476 .

⁴ ابن جني، الخصائص : جـ 2 ص 133، 134، السيوطي ، المزهري : جـ 1 ص 347 ، ينظر الصالح، دراسات في فقه اللغة :

ص 204-205، أنيس، من أسرار اللغة : ص 66 .

⁵ السيوطي ، المزهري : جـ 1 ص 476 .

أن كل مجموعة منها تدل على المعنى المرتبط بها كيفما اختلف ترتيب أصواتها "(1).

ويقول : " أبو عبيد : أَنْبَضَت القوس وَأَنْضَبْتها - إِذَا جَدَّبَتْ وَتَرَّهَا لُتْصُونٌ وَدَقْمَتَه دَقْمًا ضَرَبْتَ فَاهَ وَدَمَقْتَه دَمَقًا ... وَاضْمَحَلَّ الشَّيْءُ وَامْضَحَلَّ "(2).

ويرى السيوطي أن هذا القلب " الاشتقاق الأكبر " ليس معتمداً في العربية فيقول "إنه ليس معتمداً في اللغة ، ولا يصح أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب"(3).

ذهب ابن درستويه إلى إنكار القلب، فقال في شرح الفصيح : في البَطِيخ لغة أخرى طَبِيخٌ بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون، وقد بينا الحجة في ذلك في كتاب إبطال القلب "(4).

ويتهم السيوطي ابن جني بسبب التوسع فيقول : " وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وكلمة بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرة للقدر المشترك"(5).

ويرى ابن جني أن هذا ليس مستمراً في جميع اللغة فيقول : " واعلم أن هذا ليس مستمراً في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة "(6). ويرى السيوطي أن هناك عدم اهتمام من المتقدمين في هذا الباب فيقول : " وسبب إهمال العرب له وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى، فخصوا كل تركيب بنوع منها ، ليفيدوا بالتركيب والهيئات أنواعا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه شيء من حروف الإيلام والضرب ... لمنافاتهما لهما ... لضاق الأمر جداً، ولا حتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها ... ففي اعتبار

¹ أنيس، من أسرار اللغة : ص 65 .

² ابن سيده، المخصص : ج 4 ص 14 ص 213، أفرد له في الفصل الأول جزءاً من الفصل ، ومايهم البحث هو التدل على القلب في

الاسم عند العرب وإشارة ذلك إلى التعدد .

³ السيوطي، المزهري : ج 1 ص 347 .

⁴ المصدر نفسه : ج 1 ص 481 .

⁵ المصدر نفسه : ج 1 ص 347 .

⁶ ابن جني ، الخصائص : ج 2 ص 138 .

المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بينت لك؛ ولا يُنكرُ مع ذلك أن يكون التراكيب المتحددة المادة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لعنقاء مُعرب⁽¹⁾.

ويرى إبراهيم أنيس أن الاشتقاق الأكبر قد يكونوا أخذوا فكرته عن الخليل فيقول : " اقتبسوا فكرة تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله، فقد سلك صاحب العين وصاحب الجمهرة وغيرهما مسلكاً عجيباً في ترتيب الكلمات، فكان كلّ منهم حين يعرض لشرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلباتها، ويذكر معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور.

فهي طريقة إحصائية أو قسمة عقلية لجأ إليها أصحاب هذه المعاجم بغية حصر كل المستعمل من كلمات اللغة، وخشية أن يند بعضها عن أذهانهم، فلما جاء أصحاب الاشتقاق من أمثال ابن جني وابن فارس ربطوا أيضاً بين دلالات تلك الصور، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها، وسمي هذا بالاشتقاق الكبير⁽²⁾.

وبعد فإن الاشتقاق الكبير أو ما يسمى بالقلب المكاني موجوداً و إن كان قليلاً ولايستطيع أحد إنكاره، فهناك بعض الكلمات التي استخدمت قليلاً عند العرب لكن عند الإحصاء لا يُنكر وجودها أحد من قبل " قرطُعبٌ وجَحْمَرَشٌ"⁽³⁾.

ويرى الباحث أن هناك فرقاً بسيطاً بين الاشتقاق الأكبر والقلب المكاني، فالقلب المكاني يقع في الكلمة بشكليين مختلفين أى بتقديم حرف على حرف والدلالة الخاصة تبقى قائمة في القلب، أمّا الاشتقاق الأكبر فقد تنوزع الكلمة بأكثر من لفظه ولكن المعنى المشترك بينها معنى عام، وبعد فالقلب موجود في اللغة ويشير من قريب أو بعيد إلى التعدد، وهذه أمثلة ذكرت عند اللغويين العرب تؤكد ذلك، تدل على صيغتين وبخاصة ما يخص هذا الفصل من الأسماء الذي حدث فيها مكاني.

ويقول برجشتراسر : " ونجد تغييراً آخرأً أصله قريب من أصل التخالف، وهو التقديم و التأخير أي أن حرفاً من حروف الكلمة يقدم وآخر يؤخر مكانه، وعلته أن ترتيب الحركات في التصورات أسهل من تغييرها الموجب للتخالف، ونحن نشاهد

¹ السيوطي ، المزهري : جـ 1 ص 347 .

² أنيس، من أسرار اللغة : ص 66 .

³ ابن الحاجب، شرح الشافية : جـ 1 ص 47 .

ذلك بالآلة الكاتبة، فإننا إذا لم ننتيقظ كتبنا كل الحروف اللازمة، لكن على ترتيب غير ترتيبها⁽¹⁾.

وقد أشار ابن جنى إلى هذا بقوله: "اعلم أن كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل، وأيها الفرع"⁽²⁾.

ومن الأسماء المقلوبة في اللغة والتي تدل على التعدد "صَاعِقَة وصَاقِعَة"⁽³⁾، ومنها "القوس" لشدتها واجتماع طرفيها.

ومنها "الوقس" لإبتداء الجرب وذلك لأنه يجمع الجلد ويُقْلِه، ومنها "الوسق" للحمل، وذلك لاجتماعه وشدته⁽⁴⁾... والفَحْثُ و الحَفْثُ وهي القَبَّةُ، وطَبِيخٌ و بَطِيخٌ⁽⁵⁾.

ويورد ابن السكيت: هو البَطِيخُ والطَّبِيخُ⁽⁶⁾. وفي الحديث: كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه الطَّبِيخُ بالرطب⁽⁷⁾.

وقال أبو عبيدة: "العوطب والعوبط من أسماء الداهية، قال ابن دريد كأنه مقلوب عنده"⁽⁸⁾.

"والبَخَنْدَاةُ والخَبَنْدَاةُ: المرأة الغليظة الساقين، والعصافير والعراصيف المسامير التي تجمع رأس القتب... والصُّعْبُورُ والصُّعْرُوبُ: الصغير الرأس من الناس وغيرهم، والثَّرْطَمَةُ والطَّرْثَمَةُ: الإطراق من غضب أو تكبر، والنَّطْثَرَةُ والطَّنْثَرَةُ، أكل الدَّسَمِ حتى يَثْقُلَ عليه... والثَّمْطَالَةُ والثَّلْطَمَةُ: الاسترخاء... والكُرْسُفُ والكُرْفُسُ: القطن... والشَّرْفُوعُ والشَّرْغُوفُ: الضَّفَدَعُ الصَّيْغَرُ...

¹ برجشتراسر، التطور النحوي: ص 35.

² ابن جنى، الخصائص: ج 2 ص 69.

³ السيوطي، المزهري: ج 1 ص 476.

⁴ ابن جنى، الخصائص: ج 2 ص 136.

⁵ السيوطي، المزهري: ج 1 ص 477.

⁶ ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 214.

⁷ السيوطي، المزهري: ج 1 ص 477.

⁸ المصدر نفسه: ج 1 ص 477.

والعَسْطَلَة والعَسْطَلَة : الكلام غير ذي نظام ... ودُحْمُوق ودُحْقُوم : العظيم الخلق ،
وطَيْثَار وطَيْثَار البعوض، قِرْعَطْبَة وقِرْطَعْبَة : أى ماله قليل ولا كثير ... الخُدْخُد
والدُّخْدُخ : دويبة ، فجاء باللغتين جميعاً⁽¹⁾.

وأمثلة أخرى ،وردت الصاعقة مقلوبة وغير مقلوبة قال علقمة بن عبدة :
كَأَنَّهم صابِت عَلَيمِ سَاحِبَة صَواغِها الطَيرِهن دَبيب
وقال النقاش صاعقة وصعقة وصاعقة بمعنى واحد قال أبو عمرو والصاعقة
لغة بني تميم قال الشاعر :

ألم ترَ أَنَّ المجرمينَ أصابَهُم صَواغِعُ ، لابلُ هُنَّ فُوقَ الصَواغِعِ⁽²⁾ .
ويقول ابن القوطية : " والصاعقة : أصابت - مقلوب عن صعقت الصاعقة
وصعق الإنسان . بمعنى صعق لغة تميم "⁽³⁾ . والصاعقة كالصاعقة ، حكاة يعقوب ،
وأنشد :

يُحْكُونُ ، بالمَصْقُولَةِ القَواطِعِ تَشَقُّقُ البَرَقِ عَنِ الصَواغِعِ⁽⁴⁾ .
وهكذا فإن القلب المكاني يسهم اسهاماً كبيراً في تعدد الصيغة الاسمية المقلوبة
الدال لفظها بالقلب ومن دون القلب دلالة واحدة.

¹ المصدر نفسه : جـ 1 ص 478 ، 479 ، 480 ، ينظر ابن جني ، الخصائص : جـ 2 ص 136 - 139 ، ابن سيده ، المخصص :

جـ 4 ص 14 ص 213 ، 214 ، ثعلب ، مجالس ثعلب : جـ 2 ص 417 ، الشايب ، أثر القوانين الصوتية : ص 464 .

² أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 1 ص 84 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 7 ص 374 .

³ ابن القوطية ، كتاب الأفعال : ص 287 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 7 ص 374 .

الفصل الثالث

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في المشتقات

3. 0 المشتقات .

الاشتقاق لغة الأخذ في الكلام ، وفي الخصومة يميناً وشمالاً ، مع ترك القصد، واشتقاق الحرف أخذه منه ⁽¹⁾. واشتق الفرس في عدوه : ذهب يميناً وشمالاً⁽²⁾. والاشتقاق اصطلاحاً "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليبدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة ، لأجلها أو هيئة، كضارب من ضرب ، وحذر من حذر ⁽³⁾؛ فقد تكون بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثية معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة ⁽⁴⁾.

وطريق معرفته تقليبُ تصاريف الكلمة، حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة أطرادٍ أو حروفاً غالباً، كضرب فإنه دال على مُطلق الضرب فقط، أما ضارب ومضروب، ويضرب وأضرب، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً ، وضرب الماضي مساوٍ حروفاً أكثر دلالة، وكلها مشتركة في (ض ، ر ، ب) ، وفي هيئة تركيبها ⁽⁵⁾. فهو عملية استخراج لفظ أو صيغة من أخرى ⁽⁶⁾. فأساس الكلمة العربية الذي تؤخذ منه كل صورة هو (المادة)، التي هي عبارة عن الصوامت المجردة من الحركات، دون ما زيادة ⁽⁷⁾. ويسمى ابن جني ما يشتق من الكلمة من صيغ ومبانٍ مختلفة بالاشتقاق الأصغر فيقول فيه : " فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ، ل ، م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه،

¹ الجوهري، الصحاح : جـ 4 ص1240، ابن منظور، لسان العرب : جـ 7 ص167 .

² ابن منظور، لسان العرب : جـ 7 ص167 ، ملاحظة : هناك اشتقاقان أكبر وأصغر وما يهمنما في هذا الفصل بعض المشتقات من الاشتقاق الأصغر .

³ السيوطي ، المزهري : جـ 1 ص346 ، عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص291 ، النجار ، لطيفة إبراهيم ، (1994م) ، دور الأبنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ، ط1، دار البشير، عمان : ص90، الصالح ، دراسات فقه اللغة: ص189 .

⁴ حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص166 .

⁵ السيوطي ، المزهري : جـ 1 ص347،346 .

⁶ أنيس ، من أسرار اللغة : ص62 ، حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص169 .

⁷ شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص107 .

نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم، واللديغ، أطلق عليه
تفاوتاً بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره، كتركيب
(ض ر ب) و(ج ل س) و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا
هو الاشتقاق الأصغر⁽¹⁾. ويرى صبحي الصالح متمنياً على علماء اللغة أن يتجاهل
سبب وضع الاشتقاق لأنه أخذ صيغة من صيغة أخرى منتقداً رأي القدماء بالاشتقاق
بأنه أخذ صفه من أخرى فيقول: "ودوا لو يتجاهلون أن الاشتقاق وضع لأنه أخذ
صيغة من أخرى، فهو أجدر أن يكون ذا دلالة مكتسبة لا ذاتية، متطورة لا
أصلية، منذ أن اكتسب بالوضع معنى جديداً متفرعاً عن الأصل القديم"⁽²⁾.

وفي مقارنة الاشتقاق عند علماء الغرب و علماء العرب يقول رمضان عبد
التواب: "فهو عند علماء الغرب بهذا المعنى علم نظري عملي، يعنى بتاريخ
الكلمة، ويتتبع حياتها عبر العصور المختلفة. أما الاشتقاق عند العرب فهو علم
عملي تطبيقي؛ لأنه عبارة عن "توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى
أصل واحد، يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها
الخاص الجديد"⁽³⁾.

ويرى تمام حسان أن يعدل الصرفيون عن دراسة مشكلة الاشتقاق عن
طريقهم، إلى الطريق المعجمين فيقول: "والذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة
(مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجمين بل أن
يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حسب لوجه علم المعجم. مبتعدين بها عن
شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتجاه المعجم
بحيث يكون (الاشتقاق) حدوداً مشتركة بين المنهجين. وإذا صح لنا أن نوجد
رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحداً منها أصلاً للآخرى، وإنما نعود إلى
صنيع المعجمين بالربط بين الكلمات بأصول المادة فنجعل هذا الربط بالأصول
الثلاثة أساساً منهجنا في دراسة الاشتقاق وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل
الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك وبهذا لا نستطيع

¹ ابن جني، الخصائص: ج 2 ص 134

² الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص 188

³ عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص 290

أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جنبي، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيا هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات⁽¹⁾. وقد أطلق عليه بعض الباحثين اسم الاشتقاق العام⁽²⁾. ويعتبر إبراهيم أنيس وجوده للحاجة إليه، ولأنه نوع من التوسع في اللغة فيقول: " فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها وقد يسبق بعضها بعضا في الوجود...فما يسمى بالاشتقاق العام ليس في الحقيقة إلا نوعا من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب، وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معانٍ، مما يساعد اللغة على مسايرة التطور الاجتماعي"⁽³⁾.

وأهم ما في الاشتقاق الأصغر ارتداد التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية إلى معنى جامع مشترك بينها، يغلب أن يكون معنى واحداً لا أكثر، كما رأينا في تصاريف مادة (ع ر ف) أنها جميعاً تفيد الانكشاف والظهور⁽⁴⁾. وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في عدد الأحرف الأصلية وترتيبها، واختلاف في الحركات، أو عدد الحروف الزائدة، نحو " ذَهَبَ - يَذْهَبُ - ذَاهِبٌ - مَذْهُوبٌ به - مُذْهَبٌ...إلخ"⁽⁵⁾.

ويشير شاهين إلى الاشتقاق، بأنه يمثل الصورة القياسية فيقول: " وفي اللغة مادة قياسية الصورة، ومثلها مادة (ك ت ب)، التي يمكن أن تؤخذ منها صور كثيرة قياسية مثل: كَتَبَ - يَكْتُبُ - كِتَابَةٌ - تَكَاتِبُ - مَكَاتِبَةٌ - نَكَاتِبًا - كَاتِبٌ - مكتوب - كِتَابٌ - إلخ...إلخ، فهي إذن مادة مخصصة، لأن لكل صورة من هذه الصور قاعدة تصاغ على أساسها، سواء أكان ذلك على أساس تغيير الحركات

¹ حسان، اللغة معناها ومبناها: ص168-169

² الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص190، أنيس، من أسرار اللغة: ص63

³ أنيس، من أسرار اللغة: ص63، الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص196.

⁴ الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص190، 191.

⁵ الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص172، صلاح، شعبان، (1990م)، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى،

ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة: ص9.

داخل المادة ، أم كان على أساس إصاق زوائد خاصة بالصيغة المراد اشتقاقها ، أم كان على الأساسين كليهما " (1) .

فالاشتقاق أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي ليبدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معاً " (2) . ولكن الباحث قد ينقّب في بعض المعاجم عن طائفة من تصاريف هذه المادة ثم يجدها مردودة إلى أكثر من أصل واحد ، فلا يكون ملوماً إذ ذلك إن خيل إليه أن كلاً من الأصليين أو الأصول المقترحة يباين ما ذكرناه ، أو يرتبط على الأقل ارتباطاً ضعيفاً بالمفهوم المشترك الذي أخذنا به في هذه المادة " (3) .

وهناك آراء مختلف بها بين اللغويين في الاشتقاق الأصغر الذي يخصّ البحث فقال سيبويه ، والخليل وأبو عمرو ، وأبو الخطاب ، وعيسى بن عمر ، والأصمعي ، وأبو زيد وابن الأعرابي ، والشيباني ، وطائفة : بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق . وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين : كلُّ الكلم مشتق ، ونُسب ذلك إلى سيبويه والزجاج . وقالت طائفة من النظائر : الكلم كله أصل ، والقول الأوسط تخليط لا يعد قولاً ؛ لأنه لو كان كل منها فرعاً للآخر لدار أو تسلسل ، وكلاهما محال ، بل يلزم الدور عينا ، لأنه يثبت لكل منها أنه فرع ، وبعض ما هو فرع لا بدّ أنه أصل ؛ ضرورة أن المشتق كله راجع إليه أيضاً . لا يقال : هو أصل وفرع بوجهين ؛ لأن الشرط اتحاد المعنى ، و المادة ، وهيئة التركيب ؛ مع أن كلا منها حينئذٍ مفرّع عن الآخر بذلك المعنى " (4) .

وما يهم الباحث هو الاشتقاق الصغير ، وهو اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام وفي نوع أحرفها الأصلية وترتيبها ، " (5) . فالاهتمام منصب عند القدماء على مثل هذا الاشتقاق .

¹ شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 107 ، عبد التواب ، دراسات في فقه اللغة : ص 292 ، جـ نهوتشي ، الأبنية الصرفية ودلالاتها : ص 143 .

² الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 171 .

³ الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص 191

⁴ السيوطي ، المزهر : ج 1 ص 348 ، عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص 295

⁵ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 175 .

وينطوي تحت الاشتقاق الأصغر المشتقات . وهذا الذي يتمشى مع سياق البحث للكشف من خلاله عن التعدد الذي تقع فيه صيغ المشتقات بأشكال مختلفة ودلالات متقاربة تعطي المدلول ذاته .

والمشتقات عند الصرفيين متعددة تشترك جميعها في أنها أخذت من أصل واحد بمعنى متشابه ، مع اختلاف تدل عليه الصيغة ، وبحروف مرتبة الترتيب نفسه، ولكل منها حدوده وضوابطه وصيغته التي يبني عليها ، وشروطه التي يجب أن تتوافر فيه .

وهذه المشتقات هي اسما الفاعل والمفعول ، واسما الزمان والمكان واسم التفضيل واسم الآلة ، والصفة المشبهة ، وكلها من الأسماء⁽¹⁾. وسيقتصر الحديث عن مثل هذه المشتقات ، والتعدد الذي يطرأ على اللفظة في المشتقة التي أخذت قياساً عن الصيغة ... وهكذا يكون الاشتقاق الأصغر وسيلة آلية دقيقة لصوغ أنواع مختلفة من الأبنية الصرفية في العربية .

3. 1 تعدد صيغ اسم الفاعل .

اسم الفاعل عند البصريين اسم مشتق من المصدر لمن وقع من الفعل أو تعلق به ، فهو ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله⁽²⁾؛ فهو الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعاله ، في حالتها التذكير والتأنيث ، المفيدة لمعنى المضارعة أو الماضي⁽³⁾.

واسم الفاعل : ما دلَّ على مُنشئِ الفعلِ ، غالباً من " فَعَلَ " بفتح العين في الماضي ، وكسرها وضمها وفتحها في المضارع⁽⁴⁾ . وهو مصوغ من المصدر للدلالة على الحدث والذات ، ويكون معناه التجديد والثبوت⁽⁵⁾ . وسماه الكوفيون

¹ الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص175.

² ابن هشام ، أوضح المسالك : ج1ص411 ، جنهوتشي ، الأبنية الصرفية ودلالاتها : ص144 ، حسن ، النحو الوافي : ج3ص238.

³ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : ج2ص93 حاشية (1).

⁴ الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص40

⁵ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص179 .

الفعل الدائم ، وبخاصة إذا كان عاملاً " (1). وهذه المسألة خلافية ليس للبحث علاقة بها " (2). وهو وصف يؤخذ من مضارع مبني للفاعل ، للدلالة على من أحدث الفعل أو قام به الفعل " (3). أي أنه اسم مصوغ للدلالة على الحدث ومن وقع منه أو تعلق به ، على جهة الحدوث والطروء " (4).

أما صياغته فتكون من الثلاثي وغير الثلاثي ، ويأتي من الثلاثي المجرد على وزن " فاعل " (5). وهذه الصيغة صيغة قياسية " (6). فيصاغ من مصدر الماضي الثلاثي : المتصرف ، على وزن : " فاعل " (7). فهو يشتق من الفعل اللازم والمتعدي ، الصحيح والمعتل " (8).

ويأتي على بناء (فاعل) قياسياً في : فَعَلَ - يَفْعُلُ : فمن المتعدي : قتل فهو قَاتِلٌ ، وأخذ فهو آخِذٌ ، ودَقَّ فهو دَاقٌ ، وزار فهو زائرٌ ، ودعا فهو دَاعٍ ، ومن اللازم : قعد فهو قَاعِدٌ ، وصال فهو صَائِلٌ ، ودنا فهو دَانٌ . فَعَلَ - يَفْعُلُ : فمن المتعدي : ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ ومن اللازم : جَلَسَ فهو جَالِسٌ ، و وَرَدَ فهو وَارِدٌ ، فَعَلَ - يَفْعُلُ : فمن المتعدي : قلع فهو قَالِعٌ ، وقَهَرَ قَاهِرٌ ... ولا يجيء قياساً إلا من المتعدي نحو : شَرِبَ فهو شَارِبٌ ومن اللازم : فَرَعَ فهو فَارِعٌ ... فَعَلَ - يَفْعُلُ : المتعدي نحو : حسب فهو حَاسِبٌ ، وولي فهو وَالٍ / وقد سمع بناء (فاعل) في (فَعَلَ - يَفْعُلُ) اللازم : يَبِسَ فهو يَابِسٌ ، وحرار فهو حَائِرٌ ، وفي (فَعَلَ - يَفْعُلُ)

¹ الفراء ، معاني القرآن : ج1ص 33، 45، 49، 165، ثعلب، مجالس ثعلب : ج1ص 43، 44، 309 ، ج 2 ص43ص388 ، الزجاجي ، الإيضاح في علم النحو : ص86، القوزي ، عوض حمد،(د.ت)، المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض ، المملكة العربية السعودية: ص 185 .

² ينظر في هذه المسألة ، الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو : ص 86، 87، 88 ، ابن يعيش، شرح المفصل : ج7 ص 4-6 .

³ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص114 ، ينظر نهر ، الصرف الوافي : ص 78 .

⁴ السيد ، المغني في علم الصرف : ص200 .

⁵ الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص40 ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب : ج1ص233 ، نهر ، الصرف الوافي : ص78 .

⁶ الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص193 ، نهر ، الصرف الوافي : ص78 .

⁷ حسن ، النحو الوافي : ج3ص24 ، الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص179 ، صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص15،16 .

⁸ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص180 ، السيد ، المغني في علم الصرف : ص201 .

نحو : طَهَّرَ فهو طاهر ، ومن (فَعَلَ - يَفْعَلُ) اللازم : نَعِمَ فهو ناعم ، وَيَبِسَ فهو يابس⁽¹⁾ .

وهناك أوزان أخر من الثلاثي لاسم الفاعل لم تكن على صيغة " فاعل " ، ومنها بناء " فَعَلَ " مقيس من اللازم على (فَعَلَ) في البابين الآتيين : " فَعَلَ يَفْعَلُ " نحو حَبَطَ يَحْبِطُ فهو حَبِطٌ ، و " فَعَلَ يَفْعَلُ " في وَحَرَ يَحْرُ فهو وَحْرٌ " أَفْعَلُ + فَعَلَاءُ " وهما مقيسان من اللازم " فَعَلَ " في باب واحد هو " فَعَلَ يَفْعَلُ " نحو شَهَبَ يَشْهَبُ فهو أَشْهَبٌ وهي شَهَبَاءُ ، وبناء " فَعَلَانَ + فَعَلَى " وهما مقيسان من اللازم (فَعَلَ) إذا دلَّ على حَلْوٍ أو امتلاء في باب واحد هو : (فَعَلَ - يَفْعَلُ) نحو عَطَشَ يَعْطِشُ فهو عَطْشَانٌ وهي عَطَشَى .

وبناء (فَعِيلٌ) مقيس كثيراً في باب واحد وهي (عَهَى) . وبناء (فَعِيلٌ) مقيس كثيراً في باب واحد فقط هو : (فَعَلَ يَفْعَلُ) نحو جَمَلَ يُجْمَلُ فهو جَمَيْلٌ ، وبناء (فَعَلَ) مقيس كثيراً في باب واحد فقط هو : (فَعَلَ يَفْعَلُ) نحو ضَخَمَ يَضْخُمُ فهو ضَخْمٌ⁽²⁾ .

ومن خلال هذه الصيغ نرى أن هناك أفعالاً يتعذر أخذ صيغة اسم الفاعل (فاعل) منه ، ولهذا تأول إلى مثل هذه الأبنية ، وهذا التحول من صيغة الفعل الذي لا يؤخذ منه صيغة (فاعل) ، مثل فَطِنَ فاطن) - فتأخذ فَطِنَ على صيغة الصفة المشبهة ، وهذا يدل على تعدد الصيغ لمثل اسم الفاعل .

أمّا ما يهم الباحث في هذا الفصل فهو البحث عن تعدد اللفظة الواحدة لاسم ، الفاعل ، فـ " يافع " اسم فاعل من الفعل " أَيْفَع ، ومُسْهَبَ من الفعل (أَسْهَبَ) وهي صيغة لاسم المفعول ، ولكنها جاءت لاسم الفاعل⁽³⁾ . فمجيء اسم الفاعل على (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعل) أو (مَفْعَلٌ) أو (مَفْعَالٌ) أو (مُفْتَعَلٌ) ؛ نحو : قَدِيرٌ بمعنى قادر وجليس ، بمعنى مُجالس⁽⁴⁾ فهذا يدل على تعدد الصيغ ، ويقضي التحليل الصرفي لمثل هذه الصيغ النظر إلى المعنى ، وما يكتنفه السياق من قرائن ،

¹ الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 193، 194 ، الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 181، 182 .

² الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 194

³ ينظر أبو حيان ، ارتشاف الضرب : ج 1 ص 233

⁴ السيد ، المغني في علم الصرف : ص 203 ، 204 .

للقوف على حقيقة كل صيغة والمعنى الذي جاءت له ، فكثيراً ما تتعارض الصيغ، ويقع التبادل بينها لقرائن و أمارات في السياق توجب هذا التقارض والتبادل⁽¹⁾. وهذا ما يشير إلى التحول الدلالي للصيغة المستخدمة ، او ما يسمى بالعدول عن الصيغة القياسية دلاليًا ، ما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾⁽²⁾. والماء الدافق فاعل في اللفظ (مفعول) في المعنى ، ومعناه من ماء مدفوق ، أي مصبوب ، يقال : دَفَقَ ماءه وسفحه وسكبه بمعنى واحد " (3).

أي أن هناك تغيرات تطرأ على الفعل الذي اشتق منه اسم الفاعل ، وذلك بتحويل صيغة الفعل من الثلاثي على وزن فاعل . وقد قوي هذا المعنى بما ورد عن بعض القراء بأنه قرأ " من ماء مدفوق " وهي قراءة زيد بن علي⁽⁴⁾. ويقول الفراء : " أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت ، كقول العرب : هذا سرُّ كاتم ، وهمُّ ناصبٌ ، وليلُّ نائمٌ ، وعيشةٌ راضيةٌ"⁽⁵⁾. وعدّها بعض المحدثين من قبيل التحول في الصيغ الصرفية التي ربما تحول صيغة (فاعل) إلى (مفعول) " (6).

ومنها في الشعر العربي قول الحطيئة :-

دَعَّ المَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

على أن الكاسي يراد منه المكسو " (7). وقال الفراء : يعني المكسوّ ، كقولك ماء دافقٌ وعيشةٌ راضيةٌ"⁽⁸⁾. ويورد صاحب المخصص : " وقالوا ساحل البحر فاعل في معنى مفعول ، لأنَّ الماءَ سَحَلَهُ _ أي قشره . وقال بشر بن أبي خازم :
ذَكَرْتُ بِهَا سَلَمَى فَبِتُّ كَأَنَّمَا ذَكَرْتُ حَبِيبًا فَاقْدَأَ تَحْتَ مَرْمَسَ

¹ السيد ، المغني في علم الصرف : ص204 .

² الطارق: 6 / 86 .

³ ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة : ص45 .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ص455 .

⁵ الفراء ، معاني القرآن : ج3 ص255 ،ابن منظور ، لسان العرب : ج4 ص373 .

⁶ ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص66.

⁷ المبرد ، المقتضب : ج3 ص163 ، ابن سيدة ، المخصص : ج4 ص15 ص400.

⁸ ابن منظور ، لسان العرب : ج12 ص97 ، ينظر ابن سيدة ، المخصص : ج4 ص15 ص400 .

أي مفقوداً ، وقالوا للجبل الذي لا نبت فيه حالق ، وإنما هو مخلوق من
النبات كالرأس المخلوق من الشعر " (1).

ومثلها أيضاً في الشعر :

إِنَّ الْبَغِيضَ لَمَنْ يُمَلُّ حَدِيثُهُ فأنفع فؤادك من حديث الوامقِ
أي الموموق " (2). ومنه :

أنا شِرِّ لا زالت يمينك آشره

أي مأشورة " (3). وفي القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ لا عاصمَ اليومَ من أمرِ
اللهِ ﴾ (4). أي معصوم " (5).

وكأن في هذا العدول أو التحول من صيغة اسم الفاعل الموثقة صرفياً ، إلى
صيغة اسم المفعول المُقدَّرة دلاليًا ، إشارة واضحة تدل على التعدد الذي يرتسم
باشتراك صيغة اسم الفاعل المكتوبة مع اسم المفعول المقدره وهذا الاشتراك أو
التعدد دلالي ، فيتلاسن العرب بصيغة اسم الفاعل ، ولكن الدلالة التي يرغبونها
دلالة اسم المفعول ، فهنا عدول عن اسم المفعول بصيغة اسم الفاعل الصرفية .

3. 1. 1 تعدد صيغة اسم الفاعل من المعتل :

أما اسم الفاعل من الفعل المعتل ، وبخاصة الأجوف ، والناقص ، فقد مرَّ في
الفصل الأول في معرض الحديث عن الفعل المعتل ، أن هناك صيغتين للفعل المعتل
صيغة بقيت على الأصل الصحيح ، وصيغة أخرى تحولت أو تطورت وعلت أما
التي بقيت على الصحة ؛ فهي (عَوَرَ ، صَيَّدَ ، حَوَلَ) وغيرها ، ولكنها علَّت في
بعض الأحيان ، غير أن اسم الفاعل منها بقي على صحته ولم يتأثر " عور ، عاور ،
صيد ، صايد " . وأما التي علَّت ، فعدَّ علماء اللغة أن لها أصليين ، أصل افتراضي

¹ ابن سيده ، المخصص : جـ4 س15 ص400 ، * في معرض الحديث عن اسم المفعول أيضاً قد نشير إلى هذه الصيغة إشارة
سريعة.

² ابن فارس ، الصحابي في فقه اللغة : ص224.

³ المصدر نفسه : ص 224

⁴ هود : 11 / 43 .

⁵ ابن فارس ، الصحابي : ص224 .

يعيدها إلى الصحة ، وفرع محول عن الأصل الافتراضي علّت به فقلبت الواو أو الياء فيها ألفاً " (1).

والتي علّت ، عادت عينها إلى الصحة ، في حالة صياغة اسم الفاعل الثلاثي منها ، فقلبت إلى همزة ، أي عادت إلى الصحة ، لعدم قبول العربية التقاء ألفين أو ألف و واو أو ألف و ياء مثل (قال ، قال ، باع ، بايع).

ويعني هذا أنّ اسم الفاعل من الفعل المعل الأجوف أو الناقص في بعض الأحيان ، له أصل افتراضي صحيح كفعله " قال ، باع " ، وله صيغة معلّة ، عادت إلى الصحيح بعد أن حذفت شبه الحركة ، وأقحمت الهمزة مكانها ، أو أبدلت.

يقول ابن يعيش : " فإذا صحت الواو أو الياء في الفعل صحتا في اسم الفاعل ، نحو : عاور ، ألا تراك تقول : عاورٍ وحاولٍ وصايدٍ ، لقولك في الفعل : عَوْرٍ وحوْلٍ وصَيْدٍ " (2). ولكنّ ابن منظور يسير في لسانه إلى استخدام " عائر من عَوْر بعد أن قدم صيغة (عَوْرٍ وعارٍ) فيقول : " ويقال : عُرْتُ عينه أعورُها ، وأعارها من العائر " (3). وهذا الذي سبق لابن منظور يؤكد استخدام الصيغتين (عائر ، عاور) وإن كان الأغلب عدم قلب الواو همزة في مثل هذه الأفعال الصحيحة التي عينها واو أو ياء شبيهة بالصحيحة أي غير معلّة ففي قوله تعالى : ﴿ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ (4) ، تقرأ لَمَيِّتُونَ وَلَمَائِتُونَ وميتون أكثر ، العرب تقول لمن لم يمّت إنك ميّت عن قليل مائت : ميت : ولا يقولون الميّت الذي قد مات ، هذا مائت ، إنما يقال في الاستقبال ولا يجاوز به الاستقبال " (5).

ويقول ابن يعيش : " وأما قولهم : عاور ، وصايد ونحوهما ، فإنّ العين صحيحة غير منقلبة همزة وذلك لصحتها في الفعل في نحو : عَوْرٍ فهو عَاوْرٌ ، وصَيْدٌ فهو صَايِدٌ ، لأنّ اسم الفاعل جارٍ على فعله في الصحة والاعتلال ، فأنت إنما أعلّلت قائماً ، وبائعاً ، لاعتلاله في قامٍ وباعٍ ، ولذلك صحّ ، مقاومٍ ومباينٍ " (6).

¹ ينظر بشر ، دراسات في علم اللغة : جـ 2 ص 107-113 ، عابنة ، علم اللغة المعاصر : ص 115 ، 116 .

² ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 10 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 9 ص 467 .

⁴ المؤمنون : 23 / 15 .

⁵ الفراء ، معاني القرآن : جـ 2 ص 232 ، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 6 ص 399 .

⁶ ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 78 .

وهناك علاقة في الصيغة تربط بين اسم الفاعل من الفعل الأجوف والفعل الصحيح يوضحها سيبويه يقول : " تقول : بعته ببيعاً كليلاً ، فأنا أكيله وأبيعه ، وكائل وبائع ، كما قالوا : ضربه ضرباً وهو ضاربٌ ، وقالوا : سقته سوقاً ، وقتله قولاً ، وهو سائق وقائل ، كما قالوا ، قتله يقتله قتلاً وهو قاتل " (1) .

غير أن الحرف الذي علّ في حالة الفعل ، هو معلّ في حالة اسم الفاعل ، لأنّ عين الفعل (الألف) في الأجوف ، تبقى في اسم الفاعل معلّة ، ولكن هناك تغييراً يطرأ على الألف فنقلب إلى همزة لاستئصال اللغّة وجود حركتين أي حرف صحيح فيشير ابن يعيش إلى ذلك بقوله : " ومن ذلك أسماء الفاعلين ، لما اعتلت عين (فعل) ووقعت بعد ألف (فاعل) همزة ، نحو : قائم وخائف وبائع ، وجميع ما اعتل فعله ، ففاعل منه معتل ، وذلك لأنّ العين كانت قد اعتلت ، فانقلبت في (قال) و (باع) ألفاً ، فلما جنّت إلى اسم الفاعل ، صارت قبل عينه ألف (فاعل) ، والعين قد كانت ألفاً في الماضي ، فالتقى في اسم الفاعل ألفان ، نحو : قام ، وذلك مما لم يكن ممكناً النطق به ، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه ، فلم يجر الحذف ، لئلا يعود إلى لفظ (قام) ، فحرّكت الثانية التي هي عين ، كما حرّكت راء (ضارب) فانقلبت همزة " (2) .

ومن خلال ما قدم وما يخص اسم الفاعل من الفعل الأجوف نرى أنّ هناك صيغتين افتراضية مثل (قاول) ، ومحوّلة أي متغيرة ؛ لاستئصال اللغّة وجود حركة مزدوجة ، فيتم التخلص من شبه الحركة ويلتقي حركة الألف الطويلة وحركة الفتح القصيرة وهذا ما لا تقبل به العربية لعدم معرفة بداية المقطع ، فتقحم الهمزة ليتم الفصل بين الحركتين الطويلة والقصيرة ويعرف بذلك بداية المقطع . أما القدماء فيعللون بحدوث القلب أي قلب الألف أو الواو أو الياء همزة (قائل) وهذا يشير إلى التعدد ، الذي يعود إلى معيار صوتي ، وهو التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة التي تشكلت بسبب هذه الصياغة " (3) . أمّا فيما يتعلق بالتغيير الصوتي الذي

¹ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 49 .

² ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 66 .

³ ينظر عبابنة ، دراسات في فقه اللغة والفتولوجيا العربية : ص 165- 183 .

يحصل لاسم الفاعل من الفعل الأجوف المعل ، فيتم كالاتي : فاسم الفاعل من قال :
قاول " . ومن باع بايع . فالبنية العميقة لاسم الفاعل " قاول " و " بايع "

bāyi < kāwil

" تشكلت في الكلمتين حركة مزدوجة صاعدة هي (yi / wi) ، استنقلت اللغة هاتين الحركتين المزدوجتين ، ولجأت في سبيل التخلص منهما إلى حذف شبه الحركة (w) و (y) فصارت الكلمتان : (kāil) و (bāi <) حيث نلاحظ إلتقاء الكسرة (i) والفتحة الطويلة (ā) فيهما ، وهذا الوضع مرفوض في العربية ، ولهذا فقد اضطرت اللغة في سبيل التخلص من هذا الوضع الصوتي غير المقبول إلى اجتلاب الحركتين فصارتا bā>i < kā>il ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط الآتي .

Kā>il < kāil < kāwil

Bā>i < < bāi < < bāyi <

وهذه التبدلات صوتيه ناتجة عن تخلص اللغة من الحركات المزدوجة الصاعدة والتي تشكلت بسبب هذه الصياغة " (1) . وقد أشار ابن يعيش بقوله : " وأما (قائل) و (بائع) فالهمزة فيهما بدل عين الفعل " (2) .

أما اسم الفاعل من الفعل الناقص ، فإنَّ له صيغتين صيغة بحذف الياء إذا كان نكرة مرفوعة أو مجرورة ، وصيغة بإثبات الياء إذا كان معرفاً بأل أو بالإضافة أو منصوباً . ويشير سيبويه إلى ذلك بقوله : " قالوا رميته رمياً وهو رام ، كما قالوا : ضربته ضرباً وهو ضارب ، ومثل ذلك : مراهِ يَمْرِيهِ مَرِيّاً وطلاه يطليه طلياً، وهو مارٍ وطالٍ، وغزاه يغزوه غزواً وهو غازٍ " (3) .

كما حدث لاسم الفاعل من الفعل الأجوف صوتياً فيما قدم سابقاً ، يحدث لاسم الفاعل من الفعل الناقص . مثل هذا " رامٍ " والأصل رامي ومررت برامٍ ، والأصل رامي ، حيث تتشكل الحركتان المزدوجتان (yu) و (yi) فتقوم اللغة بالتخلص منها

¹ الكناعنة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية : ص 162 .

² ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 10 ص 10 .

³ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 46 .

عن طريق حذفهما ، وتعوض في حالة التعريف عن طريق مد الكسرة السابقة لهما ،
وأما في حالة التنكير فتضاف النون الساكنة ، وهي التنوين :

rāmin < rāmi < rāmiyu
(1) rāmin < rāmi < rāmiyi .

وهكذا فإن الصيغ والكلمات التي تأتي على سياستها تشير إلى التعدد الذي
يعلل لمعيار صوتي .

3. 1. 2. تعدد صيغ اسم الفاعل من غير الثلاثي .

أما اسم الفاعل من غير الثلاثي فيصاغ من مصدر الماضي غير الثلاثي
بالإتيان بمضارعه ، وقلب أول هذا المضارع ميما مضمومة ، مع كسر الحرف
الذي قبل آخره ، إن لم يكن مكسوراً من الأصل⁽²⁾ . لكن هناك صيغ أفعالها غير
ثلاثية ، لكن اسم الفاعل منها جاء على صيغة (فاع) ، وقياسها على غير هذه الصيغة
مثال ذلك وقالوا : أَيْفَعُ الغلام فهو يافع⁽³⁾ .

فقياس اسم الفاعل لهذا الفعل (أَفْعَلٌ - مُفْعِلٌ) فيكون القياس (مُؤَفِّعٌ) ، أَيْفَعُ
أي ارتفع وهو يَافِعٌ على غير قياس ولا يقال مُؤَفِّعٌ وهي من النوادر⁽⁴⁾ . وقد أُشِيرَ
إلى الثلاثي منه في المعاجم بالقول " يَفَعٌ : اليافع المشرف من الأرض"⁽⁵⁾ . وأَيْفَعُ
الغلام ، أي ارتفع ، وهو يافعٌ ، ولا يقال : مَوْفِعٌ ، وهو من النوادر⁽⁶⁾ .

ولكنها لم تذكر (مُؤَفِّعاً) المقيس في (أَيْفَعٌ) ، ولكن ذكرت الصيغة المحولة
(يافع ، فاعل) . وما يدل على تعدد الصيغتين (باقل ، ومُبْقِلٌ) .

واسم الفاعل من (أَبْقَلٌ ؛ باقل) وهناك إشارة إلى الفعل الثلاثي من اسم
الفاعل (باقل) بَقَلٌ وَأَبْقَلٌ ، من قولهم : بَقَلْتِ الأَرْضَ وَأَبْقَلْتِ ، وهما لغتان

¹ الكنعانة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ، دراسة لغوية : ص 165 .

² حسن ، النحو الوافي : ج 3 ص 245 .

³ المؤدب ، دقائق التصريف : ص 362 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : ج 15 ص 453

⁵ المصدر نفسه : ج 15 ص 453 .

⁶ الجوهري ، الصحاح : ج 3 ص 85 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 15 ص 452 .

فصيحتان⁽¹⁾. وردت الصيغة القياسية لاسم الفاعل في قول داود بن أبي داود حين سألته أبوه ما الذي أعاشك؟ قال :

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَاِدِ مُبْقِلٌ أَكُلُ مِنْ حَوَازِنِهِ وَأَنْسِلُ⁽²⁾ .

وقال ابن السكيت : بَقَلَ نَابُ البعير ، أي طلع. وَأَبَقَلَ الرِمْتُ ، وذلك إذا أَدْبَى وظهرت خُضْرَةٌ ورقه ، فهو بَاقِلٌ ، ولم يقولوا مُبْقِلٌ ، كما قالوا أَوْرَسَ فهو وَارِسٌ ، ولم يقولوا مُورِسٌ ، وهو من النواذر⁽³⁾ . وقال ابن جنى : مكان مُبْقِلٍ هو القياس ، وباقِلٌ أكثر في السماع ، والأول مسموع أيضاً⁽⁴⁾ . ويشير إليها اللغويون بأن هذه الصيغ من المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال⁽⁵⁾ .

ويرى ابن جنى أن ما يحدث في الصيغ التي أخذت من غير الثلاثي يتم فيها حذف الزيادة فتصبح ثلاثية يقول : " ونظير مجيء اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة نحو أحببته فهو محبوب ، مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً ، وذلك نحو قولهم : أورش الرمْتُ فهو وَارِسٌ ، وأيفع الغلام فهو يَافِعٌ ، وأبقل المكان فهو باقِلٌ قال الله عز وجل : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾⁽⁶⁾ وقياسه ملاقح ، لأنَّ الرِّيحَ تُلْقِحُ السحاب فتستدره ... ألقحت السحاب ، فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المُسَبَّب⁽⁷⁾ .

وأورد ابن جنى عن العرب استخدامهم الصيغة القياسية فيقول : وقد جاء عنهم مُبْقِلٌ حكاها أبو زيد : وقال دُواد ابن دواد لأبيه في خير لهما ، وقد قال له أبوه ، ما أعاشك بعدي ؟ .

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَاِدِ مُبْقِلٌ أَكُلُ مِنْ حَوَازِنِهِ وَأَنْسِلُ⁽⁸⁾ .

¹ ابن منظور ، لسان العرب : ج1 ص464

² المصدر نفسه : ج1 ص 464 .

³ الجوهري ، الصحاح : ج4 ص1342 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : ج1 ص464 ، السيوطي ، المزهري في علوم اللغة : ج1 ص227 .

⁵ السيوطي ، المزهري : ج1 ص227 .

⁶ الحجر : 15 / 22 ،

⁷ ابن جنى ، الخصائص : ج2 ص219 ، 220 .

⁸ المصدر نفسه : ج2 ص220 .

وذكر السيوطي في مزهره الصيغتين القياسية وغير القياسية ، وعدها من الشواذ فيقول : "ويقال : أورش الشجر إذا اصفر ورقه فهو وارسٌ ، ولا يقال مُورِس وهو من الشواذ" (1). وفي المصباح : وقد يقال مُورِس : وفي القاموس : مُورِس قليل جداً (2). وفي اللسان ذكر للصيغتين "... وقد أورش الرمث ، فهو مُورِس ، وأورش المكان ، فهو وارسٌ ، والقياس مُورِسٌ ، وزعم بعض الرواة الثقات أنه يقال مُورِس ، وقد جاء في شعر ابن هرمة قال :

وكأنما خضبتُ بحمضِ مُورِسٍ أباطها من ذي قُرُونِ أيائلٍ (3)

وقد صيغ اسم الفاعل وارسٌ " من الثلاثي ورس : " حكى أبو حنيفة عن أبي عمرو : ورَسَ النباتُ ورُوساً أخضرًا ، وأنشد :

في وارسٍ من النخيلِ قد ذفرٍ (4)

وثوب ورِسٌ ووارِسٌ ومُورِسٌ ووريسٌ : مصبوغ بالورس ، وأصفر وارسٌ أي شديد الصفرة (5). وهناك اسم الفاعل (عاشب) من أعشب يقول : بلدٌ عاشبٌ ، وقد أعشَبَ ، ولا يقال في ماضيه إلا أعشَبَتِ الأرضُ إذا أنبتت العشبَ (6) .

ولكن العرب أوردوا في أشعارهم الصيغة القياسية للفعل (أعشَبَ) ، فيقول محمد بهجة الأثري : رداً على ابن خالويه والجوهرى " وكلاهما جازف ، وجانب الصواب فقد ورد في الشعر جاهلياً وإسلامياً ، قال أعشى قيس :

ما روضةٌ من رياضِ الحزنِ مُعشِبَةٌ خضراءُ جادَ عليها مسبلٌ هطلٌ (7)

وقال النابغة الجعدي :

على جانبي حائرٍ مفرطٍ ببرتِ تبوأته مُعشِب (8)

¹ السيوطي ، المزهر : جـ 1 ص 230 .

² المصدر نفسه : جـ 1 ص 230 ، حاشية (5)

³ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 15 ص 270 .

⁴ المصدر نفسه : جـ 15 ص 270 .

⁵ المصدر نفسه : جـ 15 ص 270 .

⁶ المصدر نفسه : جـ 9 ص 215 .

⁷ الأثري ، محمد بهجة ، (1974م) ، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ ، مجلة المجمع اللغوي بدمشق ، عدد 49 ، ص 401 ، الرفايعة ، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ص 199،200 .

⁸ الأثري ، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : ص 402 .

ويعلق حسن الرفايعة على مثل ورود القياس بقوله : إلا أن ورود القياس (مُعشِب) في الشعر قد يكون اقتضته طبيعة الوزن ، وإنما المعول على ما سُمع عن العرب بكثرة قولهم (أعشِب عاشِب) في السعة والاختيار " (1).

غير أن الباحث لا يرى ما يراه الرفايعة وإنما أرى أن هذا من قبيل التعدد وأن الشاعر عندما يعود إلى القياس يعود إلى القاعدة المثلى ، التي اصطلح عليه العرب ، وليس من قبيل الضرائر الشعرية ، لكن استخدام الصيغتين عند العرب والسماح بهما جعل بعض الشعراء يستخدم السماع السهل اللين على بيئته ، وبعضهم قد يكون متقفاً أو ملتزماً بكتابة قصيدة شعرية لسوق أدبي فاستخدم القياس ، ولا أذهب إلى ما ذهب إليه بعضهم أنه من الشواذ ، بل أميل إلى الأثري في تحرير مثل هذه المشتقات من الشاذ أو النادر ، لأنها مستخدمة ، والكثير منا يميل إلى استخدام السماع في اللهجة المحكية مثل " بايع " ، ولكنه يستخدم القياس أثناء كتابته موضوعاً واستخدامه صيغة " بائع " بدلاً من " بايع " ، وكتاهما مستخدمتان ، ولا إنكار لهما ، والعكس حيث ورد القياس سماعاً ، والسماع قياساً في صيغ اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي .

فقد جاء اسم الفاعل من " أمحل " ماحل ، ومُحِل يقول : أمحل البلد فهو ماحل ، ولم يقولوا مُحِل " (2). على غير القياس (3) .

وعلى القياس جاء قول الشاعر :

إِمَّا تَرِي رَأْسِي تَغْيِرُ لَوْنَهُ شَمَطًا فَأَصْبِحَ كَالثَّغَامِ الْمُحِلِّ " (4).

هذا تأكيد على التعدد لاستخدام الصيغتين القياسية " مُحِل " والسماعية "

ماحل " وأمحل الزمان ، وزمان ماحل ؛ قال الشاعر :

وَالْقَائِلُ الْقَوْلُ الَّذِي مَثَلُهُ يُمْرِغُ مِنْهُ الزَّمَنُ الْمَاحِلِ " (5) .

¹ الرفايعة ، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ص 200 .

² الجوهري : الصحاح : ج 4 ص 1448 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 13 ص 39 ، الفيروز آبادي ، القاموس المحيط : ج 4 ص 49 ، الزبيدي ، تاج العروس : ج 8 ص 113 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : ج 13 ص 39 .

⁴ الجوهري ، الصحاح : ج 4 ص 1478 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 13 ص 39 ، الفيروز آبادي ، القاموس المحيط : ج 4 ص 94 ، الزبيدي : تاج العروس : ج 8 ص 113 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج 13 ص 39 .

وورد عن العرب " غَضَى اللّيلُ غُضُواً غُضَى : ألبس كلَّ شيء . أَغْضَى اللّيلُ " أظلم . وليلٌ مُغْضٍ : لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ، وَأَكْثَرُ ما يُقال لَيْلٌ غَاضٍ ، قال رؤبة : " يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاضٍ " (1) .

وقد أورد الجوهري وصاحب اللسان الفعلين الثلاثي غضى وغير الثلاثي أغضى ، وهذا يدل على أن العرب تستخدم الصيغة الدالة على معنى في أكثر من شكل ، وفعلها يأتي بأكثر من شكل أيضاً (غَضَى ، أَغْضَى) .

وهذا يرد الشذوذ " (2) . وهذا يؤكد تعدد صيغ معظم الأبنية العربية الاسمية منها والفعلية . ويقال أَقْرَبَ القَوْمُ ، إذا كانت إبلهم قواربَ ، فهم قاربون ، ولا يقال مُقْرَبُونَ ، قال أبو عبيد وهذا الحرف شاذ - قال الخليل : القارِبُ : طالب الماء ليلاً ، ولا يقال ذلك لطالب الماء نهاراً " (3) . وذكرت الصيغة القياسية غير المستعملة فورد عن العرب " أَقْرَبَتِ المرأةُ ، إذا قَرَّبَ ولأُدها ، وكذلك الفرس والشاة ، فهي مُقْرَبٌ ، ولا يقال للناقة ؛ قالت أمُّ تَابِطٍ شراً تُؤْبِنُهُ بعد موته : " وا ابْنَاهُ وا ابنَ اللّيل ، ليس بزُمَيْلٍ للْقَيْلِ يَضْرِبُ بِالذَّيْلِ كَمُقْرَبِ الخَيْلِ " (4) .

وينقل صاحب اللسان استخدام العرب لصيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل " اتمروا ، وهم تامرون ، كثرَ تمرُّهم ، عن اللحياني ، قال ابن سيده ، وعندني أن تامراً على النسب " (5) . وذكر صاحب اللسان صيغة اسم الفاعل (تامر) من الثلاثي تَمَرَ " وقد يكون من قولهم تَمَرْتُهُمْ فأنا تامر أي : أطعمتهم التمر " (6) واستخدام الصيغتين يعني التعدد الذي يشير إلى المعنى ذاته ، وقد تكون لغات وردت على ألسنة العرب . ويدل سيبويه على دلالة النسب بإشارة يقدمها في كتابه قائلاً " وأما ما يكون ذا شيء ، وليس بصيغة يعالجها ، فإنه مما يكون فاعلاً وذلك قولك لذي الدرع : دارع ، ولذي النبل : نابل ، ولذي النشاب : ناشب ولذي التمر : تامر ، ولذي اللبن : لابن ، قال الحطيئة :

¹ الجوهري ، الصحاح : ج5 ص1947 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج10 ص86 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص363 .

² ينظر الأثري ، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : ص403 .

³ الجوهري ، الصحاح : ج1 ص178 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج11 ص84 .

⁴ الجوهري ، الصحاح : ج1 ص178 ، ابن منظور : لسان العرب : ج11 ص84 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج2 ص50 .

⁶ المصدر نفسه : ج2 ص50 .

فَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ⁽¹⁾.

وهناك صيغ لاسم الفاعل من غير الثلاثي جاءت على صيغة اسم المفعول في الشكل واللفظ دون المعنى مثل أَسْهَبَ مُسْهَبٌ يقول المؤدب : " وقالوا : أَسْهَبَ الرجل إذا كثر كلامه من خرف أو قنذ فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء⁽²⁾. وقد ذكر الجوهري " أَسْهَبَ الرجل إذا أكثر الكلام ؛ فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء ولا يقال بكسرهما ، وهو نادر⁽³⁾. وما يدل على التعدد في الصيغتين المتحولة عن القياس (مُسْهَبٌ) والصيغة القياسية (مُسْهَبٌ) ورودهما جنباً إلى جنب في لسان العرب وهما يدلان على معنى واحد يقول ابن منظور : " والمُسْهَبُ والمُسْهَبُ : الكثير الكلام ، قال الجعديُّ :

غَيْرُ عَيْيٍّ ، وَلَا مُسْهَبٍ⁽⁴⁾.

ويقول أيضاً " والمُسْهَبُ ، والمُسْهَبُ : الشديد الجري ، البطيء العرق من الخيل ، والمُسْهَبُ والمُسْهَبُ : الذي لا تنتهي نفسه شيء طمعاً وشرهاً⁽⁵⁾. وفي ما قدمه ابن منظور دحض لمن يدعي ندورة صيغة مُسْهَبٌ على القياس . وقد عدَّ عبد الفتاح الحموز هذه الصيغ من أسماء المفعولين ، لا من أسماء الفاعلين فيقول : " ومما يُعدُّ مُلبساً ما يستغني فيه بـ (مَفْعَلٌ) عن (مَفْعَلٍ) : مُسْهَبٌ ، وَمُحْصَنٌ ، ومُفْجٌ ، ومُهْتَرٌ ، ومُجْدَعٌ ، ومُجْرَسٌ ، وقد عدَّ الجوهري ما جاء من ذلك من باب الندرة . ويتراءى لي أن ما مرَّ أسماء مفعولين لا فاعلين على الرغم من أن النحاة على خلاف ذلك ، ولعل ما يُعزِّز ما أذهب إليه أن (مُسْهَباً) قد ورد عن العرب ، ومن ذلك قول الجعدي :

غَيْرُ عَيْيٍّ وَلَا مُسْهَبٍ

¹ سيبويه ، الكتاب : ج 3 ص 381 ، ينظر الجوهري ، الصحاح : ج 2 ص 523 وكان سيبويه يدل على صيغة اسم الفاعل هذه بما لا فعل له .

² المؤدب " دقائق التصريف : ص 364 ، الجوهري ، الصحاح : ج 1 ص 135 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 407 .

³ الجوهري ، الصحاح : ج 1 ص 135 ، 136 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 407 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 407 ، وينظر المُسْهَبُ على القياس الغالب المُكثَّر في عطائه .

ويظهر لي وجه آخر في اسم المفعول (مُسْهَب) ، وهو أن في الكلام مضافاً محذوفاً استتر الضمير بعد حذفه ، والتقدير : مُسْهَبٌ كلامه ⁽¹⁾ . غير أن الذي قدّم سابقاً من الصيغة المزدوجة لمثل هذه الصيغ ودلالاتها دلالة واحدة ، تؤكد ورود الصيغتين لاسم الفاعل في معنى واحد ، وما يهم الباحث فهو التأكيد على التعدد الذي قد يقع أيضاً بين اسم الفاعل واسم المفعول لما قدمناه من تحوّل صيغة " مدفوق " اسم المفعول في الدلالة على صيغة اسم الفاعل " دافق " في اللفظ .

وما يؤكد التعدد أيضاً ورود صيغة اسم الفاعل من (أحسن) على صيغتين .

أَحْصَنَ الرَّجُلَ ، إِذَا تَزَوَّجَ ، فَهُوَ مُحْصَنٌ بِفَتْحِ الصَّادِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ عَلَى : أَفْعَلَ فَهُوَ مُفْعَلٌ ⁽²⁾ . وقد وردت هاتان الصيغتان تدلان معاً على معنى واحد في المعاجم العربية ، فيورد الجوهري : " أَحْصَنَتِ الْمَرْأَةُ ، عَفَّتْ ، وَأَحْصَنَهَا زَوْجُهَا ، فَهِيَ مُحْصَنَةٌ وَمُحْصَنَةٌ . قَالَ ثَعْلَبُ : كُلُّ امْرَأَةٍ عَفِيفَةٍ : مُحْصَنَةٌ وَمُحْصَنَةٌ وَكُلُّ امْرَأَةٍ مَتَزَوِّجَةٍ : مُحْصَنَةٌ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرِ " ⁽³⁾ . وأورد ابن منظور في لسان العرب " وقال الزجاج في قوله تعالى ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ ⁽⁴⁾ . قال : مُتَزَوِّجِينَ غَيْرَ زِنَاةٍ ⁽⁵⁾ . كأن ما ورد الجوهري وابن منظور يشير إلى التفريق الدلالي عن طريق خروج الصيغة عن القياس ، فالمُحْصَنَةُ للمرأة المتزوجة وما أشير به إلى غير الزواج فيعود على القياس ، غير أن الزواج أورد القياس للمتزوج في " مُحْصِنِينَ " . وهذه دلالات وعلامات تدل على تعدد مثل هذه الصيغ .

¹ الحموز ، عبد الفتاح ، (1987 م) ، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الثاني ، العدد الأول ص 29 .

² الجوهري ، الصحاح : ج 5 ص 1695 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 3 ص 209 .

³ الجوهري ، الصحاح : ج 5 ص 1695 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 3 ص 209 .

⁴ النساء : 4 / 24 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج 3 ص 210 ، وهناك ألفاظ أخرى تأتي على هذه الصيغ .

3. 1. 3 تعدد اسم الفاعل من غير الثلاثي من غير القياس .

وهناك صيغ لاسم الفاعل من غير الثلاثي قياسها على (مَفْعَل) لكنها جاءت على (فَعُول) مثل ما ورد في المعاجم (أَنْتَجَتِ الْفَرَسُ ، إذا حان نتائجها ، وقال يعقوب : إذا استبان حملها ، وكذلك الناقة ، فهي نَتُوجُ ولا يقال : مُنْتَجٌ ⁽¹⁾ . وأورد صاحب اللسان الصيغتين القياسية والسماعية بقوله : " أَنْتَجَتِ الْفَرَسُ ، فهي نَتُوجُ ومُنْتَجٌ إذا دنا ولأدّها وعظم بطنها : وقال يعقوب إذا ظهر حملها ، وكذلك الناقة ، ولا يقال مُنْتَجٌ ، قال : إذا ولدت الناقة من تلقاء نفسها ولم يلِ نَتَاجَهَا ⁽²⁾ ، ويظهر التعدد واضحا في الصيغتين ، ولكن المنع للصيغة القياسية ، يعود لأمر دلالي ، إذا ولدت الناقة من تلقاء نفسها . وكأن هذه الصيغة نَتُوجُ تخص الفرس " وقال كُرَاع : نَتَجَتِ الْفَرَسُ ، وهي نَتُوجُ ، وليس في الكلام فَعَلَ وهي فَعُول إلا هذا ⁽³⁾ . وكأن هنا إشارة إلى أن صيغة نَتُوجُ أخذت من الثلاثي (نَتَجُ) . وكذلك " أَعَقَّتِ الْفَرَسُ ، أي حملت ، فهي عَقُوقٌ ، ولا يقال مُعِقٌّ إلا في لغة رديئة ، وهو من النوادر ⁽⁴⁾ . ويقول ابن منظور : " وقد أَعَقَّتْ ، وهي مُعِقٌّ وَعَقُوقٌ ، فَمُعِقٌّ عَلَى الْقِيَّاسِ وَعَقُوقٌ عَلَى غَيْرِ الْقِيَّاسِ ، ولا يقال مُعِقٌّ إلا في لغة رديئة ، وهو من النوادر ⁽⁵⁾ . و لست أدري كيف يحكم اللغوي على رداءة اللغة ، بعد أن يؤكد أنها القياس عند العرب ، وما أظن أن هذا اللفظ تتناقله فلان عن فلان من دون الإشارة إلى أن العرب تتميز بكثرة لهجاتها وبإعطاء اللفظة أكثر من صيغة لتدل في ذلك على مرونة اللغة ، وعلى تنوع استخدامها وليس هذا التنوع يدل على الندور دائما . والإقرار من اللغوي بأنه قياس يعني ذلك أن اللغة تورث لفظة بصيغ متعددة يستخدمها البدوي ولا يستخدمها الحضري والعكس . وهل نخطئ الشاعر حينما يستخدم الصيغة القياسية كما في قول رؤبة الوارد في اللسان :

قَد عَتَقَ الْأَجْدُعُ بَعْدَ رِقِّ بقَارِحٍ أَوْ زَوَلَةٍ مُعِقِّ ⁽⁶⁾ .

¹ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص301 ، المؤدب : دقائق التصريف : ص363 .

² ابن منظور ، لسان العرب ، جـ14 ص32 .

³ المصدر نفسه : جـ14 ص32 .

⁴ الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1259 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : جـ9 ص325 ، ينظر المؤدب ، دقائق التصريف : ص363 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : جـ9 ص324 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص364 .

كل هذا يؤكد أن هذه الصيغ وردت عن العرب بصيغتين مختلفتين لكنهما تعطيان المعنى نفسه وتدلان على التعدد . ولست أدري كيف قلبت الموازين فأصبحت الصيغة غير القياسية أفصح من الصيغ القياسية كما يرد في اللسان " وكان أبو عمرو يقول : عَقَّتْ فِيهِ عَفُوقٌ ، وَأَعَقَّتْ فِيهِ مَعِقٌ ، واللغة الفصيحة أَعَقَّتْ فِيهِ عَفُوقٌ " (1) . و هناك تعدد يقع في اسم الفاعل ، ولكن الصيغة بألفظ الصفة المشبهة .

ووردت صيغة اسم الفاعل من (مات) (ميت ومائت) . جاء عن الفراء قوله : " والعرب تقول لمن لم يمّت : إنك ميّت عن قليل ومائت . ولا يقولون للميت الذي قد مات : (هذا مائت) إنما يقال في الاستقبال ولا يجاوز به الاستقبال . وكذلك يقال : (هذا سيّد قومك اليوم فإذا أخبرت أنه يكون سيدهم عن قليل قلت :) هذا سائد قومك عن قليل وسيّد) . وكذلك الطمع نقول : (هو طامع فيما قبلك غداً) فإذا وصّفته بالطمع قلت : (هو طمع) ، وكذلك الشريف نقول : (إنّه لشريف قومك) (وهو شارف عن قليل) . وهذا الباب كلّه في العربية على ما وصفت لك " (2) .

ووردت رواية عن الفراء في الصحاح للجوهري " قال الفراء : يقال لمن لم يمّت : إنّه مائت عن قليل ، وميّت ، ولا يقولون لمن مات : هذا مائت " (3) . " فالميّت يصلح لما قد مات ، ولما سيموت " (4) قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ (5) وجمع بين اللغتين عدي بن الرّعاء ، فقال :

ليس من مات فاستراح بميّت
إنما الميت ميّت الأحياء
كاسفاً باله قليل الرجاء (6)
إنما الميت من يعيش شقيّاً

" وقرىء مائت ومائتون ، والفرق بين الميت والمائت : أن الميت صفة لازمة كالسيد ، وأما المائت فصفة حادثة تقول : زيد مائت غداً ، كما تقول : سائد

¹ ابن منظور، لسان العرب : جـ9 ص324 .

² الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص232 .

³ الجوهري : الصحاح : جـ1 ص237 ، ينظر الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص232 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ13 ص217 ، .

⁴ ابن منظور، لسان العرب : جـ13 ص217 .

⁵ الزمر: 39 / 30 .

⁶ ابن منظور، لسان العرب : جـ13 ص217 .

غداً، أي سيموت وسيسود، وإذا قلت زيئاً ميت ، فكما تقول : حي في نقيضه ، فيما يرجع إلى اللزوم والثبوت ⁽¹⁾.

وقد فرّق أيضاً الفراء بين صيغة (حاذر وحذر) . وإن كانت الإشارة تشير إلى أنهما صيغتان تعددتا واشتركتا في الدلالة على اسم الفاعل صرفاً في قوله : كأن (الحاذر): الذي يحذرك الآن، و كأن الحذر : المخلوق حذراً لا تلقاه إلا حذراً ⁽²⁾.

وقد أورد ابن فارس تحت باب الشيء يأتي مرة بلفظ المفعول ومرة بلفظ الفاعل والمعنى واحد " أمثلة لاسم الفاعل واسم المفعول معا ، ومعناهما واحد فيقول : " تقول العرب : " هو مُدَجِّجٌ . ومُدَجَّجٌ " وعبد مكاتب . ومكاتب ، و " شأؤٌ مُغْرَبٌ ومُغْرَبٌ " . و(سجنٌ مُخَيِّسٌ ومُخَيِّسٌ ومكانٌ عامرٌ ومعمورٌ ومنزلٌ أهلٌ ومأهولٌ) ⁽³⁾. فعند تحويل الصفة المشبهة من الدلالة على الثبوت إلى الدلالة على الحدوث تحول إلى اسم الفاعل يقول صاحب التصريح : "إنك إن أردت ثبوت الوصف قلت : " حسن " ولا تقل "حاسن" وإن أردت حدوثه قلت : "حاسن" ولا تقول : حسن " ⁽⁴⁾.

وكل هذا يشير إلى التعدد بين صيغة اسم الفاعل والصفة المشبهة . ومثلها أيضاً ما ورد في المعاجم العربية " الشَّصُوصُ : الناقة التي لا لبن فيها ، وقيل القليلة اللبن ، وقد أَشَصَّتْ . ابن سيده : شَصَّتْ الناقة ، والشاة تَشِصُ وتَشِصُ شِصَاصاً وشُصُوصاً ، وأشَصَّتْ ، وهي شُصُوصٌ ، ولم يقولوا : مُشِصٌ " ⁽⁵⁾. وقد ذُكِرَتِ الصيغتان في لسان العرب من الفعل أَحْفَدَ " أَحْفَدَتِ الناقةُ فهي مُحْفَدٌ إذا أظهرت أنها حملت ولم يكن بها حمل . وأحْفَدَتِ الناقةُ فهي خَفُودٌ ، أَلْقَتِ ولدها لغير تمام ، قبل أن يستبين خلقه ، ونظيره أنتجت فهي نَتُوجٌ إذا حملت ، وأَعَقَّتِ الفرسُ فهي عَقُوقٌ إذا لم تحمل ، وأشَصَّتِ الناقةُ فهي شُصُوصٌ إذا قل لبنها " ⁽⁶⁾. وقد أورد ابن قتيبة صيغة فَعُولٌ " مدلاً فيها على أن هذه الصيغة قد تكون في الأخص مع أنثى الخيل والإبل فيقول : " كلُّ ذات حافر " نتُوجٌ " و " عَقُوقٌ " ، والناقة " خَلْفَةٌ ... وكلُّ سَبْعَةٍ " مُلْمَعٌ " ،

¹ الزمخشري ، الكشاف : ج4 ص122 .

² الفراء ، معاني القرآن : ج2 ص280 .

³ ابن فارس ، الصحابي في فقه اللغة : ص257 .

⁴ الأزهرى ، شرح التصريح : ج2 ص82 ، ينظر السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص43 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج7 ص112

⁶ المصدر نفسه : ج4 ص152 .

وذلك إذا أشرفت ضروعها (للحمل) واسودّت حلماتها ، وذوات الحافر أيضاً ؛ وكل مُقَرَّب من الحوامل فهو (مُجِحُّ)، قال أبو زيد : أصل الإجحاح للسَّباع فاستعير في الإنسان، وأصل الحَبَل للنساء ⁽¹⁾. ومهما يكن من التقرياق في الدلالة، لكنَّ الأمر يشير إلى تعدد مثل هذه الصيغ واجتماعها معاً كدلالة واحدة .

3. 1. 4 تعدد صيغ اسم الفاعل بسبب القلب المكاني.

وهناك صيغة تشير إلى التعدد في اسم الفاعل ، وهي حدوث قلب مكاني فيها بحيث تحوّل وتعطي صيغة اسم الفاعل المشابه للاسم المنقوص ويعامل معاملة الاسم المنقوص .

فقد أورد سيبويه كلمة شاك وأشار إلى القلب الحاصل في مثل هذه الكلمات فقال : " وأما الخليل فكان يزعم أنّ قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنّ مقلوبة، وقال : ألزموا ذلك هذا واطردّ فيه، إذا كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة وذلك نحو قولهم، للعجاج :

لاث بها الأشياء والعبريُّ

وقال، لطريف بن تميم العنبريُّ :

فتعرّفوني أنّي أنا ذاكُم شاكٍ سِلّاحي في الحوادث مُعلّم

وأكثر العرب يقولون : لاثٌ وشاكٌ سِلّاحُه . فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء ، كأنّهم لم يقلبوا اللام في جئت حين قالوا فاعِلٌ ، (لأن من شأنهم الحذف لا القلب) ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان . فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة التي تبدل من العين وكلا القولين حسن جميل ⁽²⁾. فاسم الفاعل شاك، القياس منه شائك، والأصل فيها شايك، ثم حدث القلب للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) فصارت (شاكِي) فتشكّلت الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) فتخلصت اللغة منها عن طريق حذفها ، وعوضت عنها عن طريق إطالة الكسرة .

¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 105 .

² سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 377-378 و ج 3 ص 466 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 10 ص 77 .

.⁽¹⁾ Šākî < Šāki < Šākiyu < Šāyik

ومثلها هار ، وشاكٍ ولاثٍ فعن العرب فيها وجهان أحدهما القلب ويصير منقوصاً فالأصل هاور فقلب فصار هارٍ وفعل به ما عمل بغازٍ ، وكذلك شاكٍ اشتق من الشوكة، ولاثٍ من اللوث، والثاني حذف العين وهو الأكثر فيها فيصير الإعراب في الآخر فتقول " هارٌ " ⁽²⁾. وهذه كلُّها شارات تدل على تعدد مثل هذه الصيغ في العربية.

مما سبق يرى الباحث أنّ العرب قد استخدموا الصيغتين السماعية منها والقياسية لاسم الفاعل من بعض الأفعال غير الثلاثية ، وهذا يدل على تعدد هذه الصيغ، وعلى سمحاة العربية لأصحابها باستخدام الصيغتين والتلاسن بهما بغض النظر عما قيل ما جاء على القياس من هذه الأفعال الخاصة جاء على النادر أو الشذوذ. واللغتان ذكرتا في المعاجم العربية جنباً إلى جنب ، بغض النظر عن النص أهو نثري أم شعري ؟، لكنهما ذكرتا وهذا يكفي لتأكيد تعدد الصيغتين ووجودهما متتابعتين في المعاجم العربية كصيغ متعددة. وهذا التعدد ناشئ عن تعدد اللهجات التي تقضي إلى تغيير الصوت في بعض الأحيان.

3. 2. تعدد صيغ اسم المفعول .

اسم المفعول هو ما اشتق من المصدر للدلالة على صفة من وقع عليه الحدث وله بناء قياسي واحد للثلاثي المجرد هو " مفعول " ، ويصاغ من المتعدي المبني للمجهول، كما يصاغ من اللازم إذا أُريد تعديته إلى المصدر أو الظرف أو الجار و المجرور، ويأتي من جميع أبواب الفعل الصحيح والمعتل ⁽³⁾، وهو ما دلّ على من وقع عليه الفعل ⁽⁴⁾.

¹ كناعنة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية : ص 164 .

² أبو حيان ، ارتشاف الضرب : ج 1 ص 120 .

³ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 193 ، ينظر شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 116 .

⁴ الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص 43 ، السيد ، المغني في علم الصرف : ص 216 .

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة " مفعول " قياساً مطرداً نحو : قَصَدْتَهُ فهو مَقْصُودٌ⁽¹⁾. أي هو من الثلاثي على وزن " المَفْعُول " لفظاً أو تقديراً ، كـ " مَنصُورٌ ، ومَقُولٌ ومن الرباعي والمنشعبة مطلقاً ؛ تَضَعُ مَوْضِعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِثْمًا مضمومة وتفتح ما قبل آخره كـ مُدَحَّرَجٍ ومُكْرَمٍ ، ومُنْدَحَّرَجٍ⁽²⁾.

هو اسم يشتق من الفعل المضارع المتعدي المبني للمجهول ، وهو يدل على وصف من يقع عليه الفعل⁽³⁾.

وهناك صيغ عديدة جاءت دالة اسم المفعول ، ولكنها على غير " مفعول " فيقول ابن عقيل : " وينوب " فَعِيلٌ " عن " مفعول " في الدلالة على معناه : نحو " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ ، وامرأة جَرِيحٍ ، وفتاة كحيل ، وفتى كحيل ، وامرأة قَتِيلٍ ، ورجل قَتِيلٍ " فنبأ جَرِيحٍ وكحيلٍ وقَتِيلٍ عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول⁽⁴⁾ . وعدَّ الجرجاني هذه الصيغ من الشذوذ بقوله : " وشذَّ قَتِيلٌ ، ونَفَضٌ ، ودَبِحٌ ، وهُزْأَةٌ بالتسكين⁽⁵⁾ ، وهناك أبنية أخرى مسموعة مثل بناء " فَعَلٌ " مسموع في المصدر في قوله العرب : لَبَنٌ حَلْبٌ أي مَحْلُوبٌ ، وبناء " فَعَلٌ " مسموع في المصدر في قول العرب : خَلَقَ أَي مَخْلُوقٌ ، وبناء فَعَلٍ بمعنى مفعول في قول العرب " غلام جَدِغٌ للسَّيِّءِ الغداء ، ورجل شَغِلٌ ، وكلاهما بمعنى مجدوع ومشغول ، وبناء " فُعِلٌ " مسموع في قول العرب : رجل جُدٌّ فهو مَجْدُودٌ ، وبناء " فاعلٌ " بمعنى مفعول مسموع في قول العرب : أَسَمْتُ الماشية في المرعى فهي سائمةٌ ، ولم يقولوا : مُسَامَةٌ قياساً ، وبناء " مُفَاعِلٌ " مسموع في قول العرب : " ضَعَّفَ الشَّيْءُ فهو مُضْعُوفٌ⁽⁶⁾ . وهذه صيغ تشير إلى التعدد ، لأن فيها عدولاً عن الصيغة القياسية " مفعول " إلى صيغة أخرى تدل دلالة ذات معنى على اسم المفعول . فالتعدد يعود لأمر دلالي .

¹ ابن عقيل ، شرح الألفية : ج 2 ص 120 .

² الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص 43 . 44 ، السيد ، المغني في التصريف : ص 216 .

³ الراجحي ، التطبيق الصرفي : ص 81 .

⁴ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ج 2 ص 120 .

⁵ الجرجاني : المفتاح في التصريف : ص 44 ، ابن عقيل ، شرح الألفية : ج 2 ص 120 .

⁶ الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 206 ، 207 .

3. 2. 1 تعدد صيغ اسم المفعول المعتل الثلاثي :

الأصل في اسم المفعول من الثلاثي المعتل أن يكون على صيغة مفعول ، لكن القياس عند العرب هو حذف أحد حرفي العلة ، وبخاصة من الأجوف ، فصيغة اسم المفعول القياسية من " بَاع " " مَبِيع " ومن هَاب مَهِيْب ويشير سيبويه إلى القياس والسماع معا بقوله : " ويعتل مفعول منهما كما اعتل فُعِلَ ، لأن الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ ، كما أن الاسم على فَعَلَ فاعِل . فنقول : مَزُورٌ وَمَصُوعٌ ، وإنما كان الأصل مَزُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ ، وحذفت واو مَفْعُولٍ ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان .

وتقول في الياء : مَبِيعٌ وَمَهِيْبٌ ، أسكنت العين وأذهبت واو مَفْعُولٍ ، لأنه لا يلتقي ساكنان "(1). وقد استخدم العرب الأصل ونسبت هذه اللغة لتميم " وعليه جاء مديون " في لغة التميمين "(2). وأوردها سيبويه بأنها لغة لبعض العرب فيقول : " وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول : مَخِيْوطٌ وَمَبِيْوعٌ ، فشَبَّهوها بِصَيِّودٍ وغيورٍ ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتُهْمَزُ "(3). وقد عدَّ بعض العرب صيغة مفعول من الأجوف على الأصل من الشذوذ ، فيقول ابن جني : " الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كتميم مَفْعُولٍ ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مَصُورٌ ، ومسك مَدُورٌ . وحكى البغداديون : فرس مَقُودٌ ، ورجل مَعُودٌ من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردَّ غيره إليه . ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية "(4). ويشير إليها كمال بشر بأنها لهجة مصححة على الأصل بقوله : " وهناك اللهجة التميمية التي تصحح ولا تل نحو مَبِيْوعٌ ومَدِيْونٌ ومَخِيْوطٌ ومَصُورٌ ، إلى غير ذلك مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لظاهرة أصلية في اللغة في فترة من فتراتها السحيقة من الزمن "(5). و فيما سبق نرى أن سيبويه لم يشر إلى الدور أو

¹ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 348 .

² ابن جني ، الخصائص : ج2 ص 210 .

³ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 348 .

⁴ ابن جني ، الخصائص : ج1 ص 98 ، 99 ، السيوطي ، المزهري : ج1 ص 229 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 351 .

⁵ بشر ، دراسات في علم اللغة : ج2 ص 114 .

الشذوذ .ويشير ابن مالك إلى ندورة صيغة اسم المفعول على الأصل من الواوي ،
واشتهارها من اليائي فيقول :

نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر⁽¹⁾.

غير أن الرضي يشير إلى قلة الواوي المعاد إلى الأصل من صيغة اسم
المفعول . لكثرة اليائي فيقول : " وكَثُرَ نحو مَبْيُوع ، وَقَلَّ نحو مَصُونُونَ " ⁽²⁾. ولم يشير
الأزهري إلى الندورة أو الشذوذ ، ولكنه يقول : " ومثال الواو مَقُولٌ ومصوغ ،
والأصل مَقُوُولٌ ومَصُوُوعٌ بواوين الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت
حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفوا واو مفعول عند
سببويه وعين الكلمة عند الأخفش ، ويظهر أثر الخلاف في الميزان . فوزنه على
الأول مَفْعُولٌ وعلى الثاني مَقُولٌ " و" مثال " اليائي " بياء النسبة " مَبْيَعٌ ومَدِينٌ "
أصلها مَبْيُوعٌ ومَدْيُونٌ نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو
مَفْعُولٌ ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند
الأخفش " ... وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو وسمع ثوب مَصُونُونَ
" من صان يصون ومسك مَدُونٌ أي مبلول " وفرس مَقُونٌ " من قاد يقود " ⁽³⁾.
غير أن ابن قتيبة لم يورد الشذوذ أو الندور لمتل هذه الصيغ وإنما ذكر الصيغتين
ولكن ذكر الواوية منها بأنها قليلة واليائية فتأتي بالنقص والتمام . فيقول : وليس يأتي
مَفْعُولٌ " من ذوات الثلاثة - وهي من بنات الواو - بالتمام، وإنما يأتي بالنقص مثل
(مَقُولٌ) و(مَخُوفٌ) إلا حرفان، قالوا: مسك (مَدُونٌ) وثوب مَصُونُونَ؛ فأما ذوات
الياء فيأتي بالنقص والتمام يقال: بُرٌّ مَكِيلٌ ومَكْيُولٌ، وثوب " مَخِيْطٌ ومَخِيْوْطٌ، ورجلٌ
مَعِينٌ ومَعْيُونٌ " ⁽⁴⁾. ويعدّ العبابنة اسم المفعول الواوي على الأصل من الشذوذ فيقول
: "وهو شاذ؛ لأن تمام العين في لهجة تميم إنما يخصُّ المعتل اليائي" ⁽⁵⁾. ويختصر ابن
السكيت استخدام صيغة اسم المفعول من الواوي العين على بعض الكلمات ، لكنه

¹ الأزهري ، شرح التصريح : ج2 ص 395 .

² الرضي ، شرح الشافية : ج3 ص 144 .

³ الأزهري ، شرح التصريح : ج2 ص 395 .

⁴ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 351 - 352 .

⁵ عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 84 .

يشير إلى أن الذي من ذوات الياء فإنه يُستخدم تاماً، ويُستخدم ناقصاً ، فيقول : " قال : وليس يأتي مَفْعُولٌ من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان ، وهو مِسْكٌ مَدَوُوفٌ ، وثَوْبٌ مَصُوُونٌ، فإن هذين جاءا نادريين، والكلام مَصُونٌ ومَدُوفٌ ، فأما ما كان من ذوات الياء فإنه يجيء بالنقصان والتمام، نحو طعامٌ مَكِيلٌ ومَكْيُولٌ، ومَبِيْعٌ ومَبْيُوعٌ، وثوبٌ مَخِيْطٌ ومَخِيْوُطٌ ، فإذا قالوا مَخِيْطٌ بنوه على النقص للنقصان الياء في خِطْتُ، والياء في مَخِيْطٌ واو مفعولٍ انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما انكسر ما قبلها لسقوط الياء ، فكسر ما قبلها ليُعلم أن الساقط ياء. ومن قال مَخِيْوُطٌ أخرجه على التمام "(1). وهذا تأكيد لوجود التعدد في صيغة اسم المفعول من الأجوف، وإشارة إلى استخدام الصيغتين جنباً إلى جنب كل حسب هواه وبخاصة في المأخوذ من الأجوف اليائي فلغة التصحيح نسبت إلى تميم " وبنو تميم تصحح الياء"(2). وفي اللسان يقول ابن منظور " رجلٌ مَعُوْدٌ ومَعُوْدٌ ، الأخيرة شاذة وهي تميمية "(3). وذكر فيه " مسكٌ مَدَوُوفٌ جاء على الأصل، وهي تميمية ، قال: والمسكُ في عَنَبْرَةَ مَدَوُوفٌ "(4).

ويقول الجوهري : " وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام إلا حرفان : مِسْكٌ مَدَوُوفٌ وثوبٌ مَصُوُونٌ ، فإن هذين جاءا نادريين ، والكلام مَدُوفٌ ومَصُونٌ "(5). أما العبابنة تحت بند الصيغة الأصلية فيرى أن هذه الصيغة بقيت مستعملة حتى يومنا هذا فيقول : " وهي صيغة " مفعول " وقد ظلت مستعملة إلى يومنا هذا في اللهجات المحلية، واستعملت في لهجات فصيحة، كلهجة تميم "(6). وهناك صيغة اسم المفعول " مَكِيلٌ " من كال يَكِيلُ ينطق به بنو أسد مَكُولٌ "(7). يقول

¹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 222 .

² الأزهري ، شرح التصريح : ج2 ص 395 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : ج9 ص461 .

⁴ المصدر نفسه : ج4 ص443 .

⁵ الجوهري ، الصحاح : ج3 ص1124 .

⁶ عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 83 .

⁷ أنيس ، في اللهجات العربية : ط4 ص93 ،

ابن الأعرابي : الصَّوْنَةُ، العَيْدَةُ. وثوب مَصُون، على النقص ، وَمَصُونُونَ على التمام ، الأخيرة نادرة ، وهي تميمية ⁽¹⁾، فهذا يعود إلى التعدد اللهجي.

ويعد بعض الباحثين المحدثين هذه الصيغ من الأصل لاسم المفعول من الثلاثي الأجوف على أنها بقايا لغوية قديمة. فيقول إبراهيم السامرائي : " دليل على أنه من البقايا اللغوية القديمة التي تنسم بها المرحلة السابقة ⁽²⁾. إلا أن الحموز علل هذه الظاهرة في المحافظة على الأصل ؛ يأتي لتحقيق أمن اللبس فيقول : " فبنو تميم يغلبون التصحيح فيها على الإعلال ، نحو مَطْيُوب ... ويظهر لي أن ما ألجأهم إلى ذلك تحقيق أمن اللبس بين اسم المفعول ، واسم المكان في هذه المسألة، إذ يُعَدُّ " مَبِيع " و " مَسِيل " و " مَصِير " أسماء مفعولين وأمكنة ، لهذا ميّزوا بعدم الحذف ⁽³⁾، وقد عدَّ إبراهيم السامرائي الصيغة القياسية ؛ لاسم المفعول من الأجوف الواوي أو اليائي ، بأنها صيغة مخففة عن الأصل، فيقول : " ولو أننا درجنا مع أهل الصرف في سلوك الطريق إلى مَبِيع ومَكِيل ؛ لارتكبنا شططاً ، ولجرنا على العربية وتاريخها، ولا أرى هذا الذي سلكه الصرفيون من العلم ، والذي أراه أن " مَبِيع ومَكِيل " صيغتان مختصرتان مخففتان للإعراب عن اسم المفعول ، وكذلك مَصُون ، ومَقُول، وهما مستعملتان لدى قوم إلى جانب مَبِيع ، ومَكِيل ، ومَصُونُونَ لدى قوم آخرين، وهذا يعني أن الصيغتين عرفتهما العربية، وأنهم أعربوا بأي منهما، ومَنْ يدري لعلّ الذين التمسوا التخفيف غير أولئك الذين درجوا على الأصل بغير الحذف ⁽⁴⁾. وهذا إشارة واضحة إلى التعدد، وتدلّيل واضح على استخدام العرب اللغتين. ويذهب بعض اللغويين المحدثين إلى اعتبار هذه الصيغة من القياس الخاطيء ويقول غالب المطلبي : " ويمكن أن نفسر ميل التميمين إلى أن يتمّوا، فيقولون مَدْيُون، ومَخْيُوط ومَقْوُود على أنه اطراد في القياس على وتيرة واحدة، فكان أن قاسوا المعتل على الصحيح، أو أن ذلك كان لأسباب تتعلق بالنظام

¹ ابن منظور ، لسان العرب : ج7 ص 446 .

² السامرائي ، إبراهيم ، (1978م) ، فقه اللغة المقارن ، ط2 ، دار العلم للملايين ، بيروت : ص 44 .

³ الحموز ، عبد الفتاح ، (1993م) ، ظاهرة التغليب في العربية ، منشورات جامعة مؤتة : ص 139 .

⁴ السامرائي ، إبراهيم ، (1985م) ، قطوف ونوادر ، دار الجيل ، ص59 .

المقطعي، والنبر في لهجتهم، ولعل ما جاء على لهجة أهل الحجاز من أمثلة هذا الباب أذهب في القدم مما جاء على لهجة تميم⁽¹⁾.

وقد ذهب العبابنة إلى مفهوم القياس الخاطيء لكن ليس كما قدمه المطلبي واعتبر أن وجود الميم في اسم المفعول من الثلاثي، نتيجة لاستعمال القياس، فهي مقيسة على الأفعال غير الثلاثية، فيقول: "إنّ التفسير الذي نراه لهذا القياس، هو أنّه قد حدث في الأفعال المعتلة، سواء ما كان منها معتل العين أم معتل اللام، إذ إنّ صعوبة بناء صيغة "فعليل" من الأفعال المعتلة جعل أمر القياس الخاطيء أمراً ممكناً، فالفعل "باع" يصاغ منه اسم المفعول على وزن "فعليل" نظرياً على صورة "بييع" أو "بيوع" إذا أردنا أن نصوغها على وزن فعول، ولما كانت هذه الصيغة لم توجد على المستوى الاستعمالي العملي، فقد قاس الناطقون هذه الأفعال على اسم المفعول "مباع" وأمثاله، وهو من الرباعي المزيد، وهذا القياس قياس خاطيء؛ لأن الشبه بين المقيس والمقيس عليه شبه متوهم غير صحيح، ولذا فقد وُجدت صيغتان لهذا القياس الجديد وهما: الصيغة الأصلية: والصيغة التي حدث فيها ما يسمى بتبدلات الإعلال⁽²⁾. وبهذا القياس يعني أنه قد تشكل لاسم المفعول أكثر من صيغة بدلالة واحدة، تشير هذه إلى التعدد الذي يرغب الباحث الوصول إليه. لكن أحمد مختار عمر يعلل صيغة القياس من الأصل "أنّ الحجازيين مالوا إلى نقل الحركة من أجل إعادة التوازن للكلمة، ولذلك تميل اللغة العربية إلى أن تعطى الحركة للصوت الساكن، وتسلبها عن نصف العلة، ومن ذلك اسم المفعول من قال أصله مَقْوُول، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها صارت "مَقْوُول" ثم اكتفي بإحدى واوي المد فصارت "مَقُول"⁽³⁾. أي أنه حصل لصيغة "مفعول، إعلال بالنقل والحذف، فحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، وهذا يقودك إلى أنّ هناك أصلاً حوّل إلى القياس للتخلص من الثقل الصوتي الواوي بين الواوين المتجاورتين "أي الصوتين" فاسم المفعول من الأجوف الواوي "قال" و"صان"... مَقْوُول، ومَصْوُون بوزن مفعول، وهنا نشأ مزدوج صاعد هو "WU" فتخلصت منه

¹ المطلبي، غالب، (1984م)، في الاصوات اللغوية منشورات، وزارة الثقافة، العراق: ص 194.

² عبابنة، دراسات في فقه اللغة: ص 83، 84.

³ مختار، أحمد، (1981م)، دراسات الصوت اللغوي، ط2، عالم الكتب، القاهرة: ص 238.

العربية عن طريق التخلص من شبه الحركة، وإبقاء الحركة، وبذلك انتقلت الصيغ من " مفعولٌ إلى مفعول .

maḵūl		maḵūl
مَقُولٌ		مَقُولٌ
maṣūn		maṣwūn
مَصُونٌ		مَصُونٌ

وقد احتفظت اللغة ببعض المفردات التي جاء فيها اسم المفعول من الأجوف الواوي على على الحالة الأصلية؛ أي بالمزدوج الصاعد (wu) ⁽¹⁾. وكذلك حصل في اليائي في مثل " مبيع ومدين " والأصل مَبْيُوع ومَدْيُون بوزن مفعول ، فالذي حصل في كل مَبْيُوع ومَدْيُون وأمثالهما هو أن حدثت مماثلة أول الأمر بين الحركة وشبه الحركة. عن طريق مماثلة الحركة فتحولت yu إلى yi فانقلبت الصيغة من مبيع إلى مبيع ، ومن مديون إلى مدين :

< mabyū - < mabyī — madyūn — madyīn ، ثم

خولف بين الحركة وشبه الحركة عن طريق التخلص من شبه الحركة أي الياء ، فأصبحت الكلمتان بذلك مبيع ومدين ، وبذلك يكون تطور اسم المفعول من الأجوف اليائي قد مر بالخطوات الآتية : مَبْيُوع — مَبْيِيع — مَبِيع وبذلك انتقلت الصيغة من مفعول إلى "مفيل" ولقد احتفظت لهجة تميم بالصيغة الأصلية ⁽²⁾. فالبناء في أصله العميق مَفْعُولٌ ؛ لكنه حصل فيه التقاء ساكنين ، فكان لا بد من العدول عن هذا القياس ، بحثاً عن الاتساق والانسجام الصوتي فحذفت الواو تحقيقاً لذلك ⁽³⁾. وهناك تعدد في صيغ اسم المفعول من الأجوف. وردت عند سيبويه

¹ الشباب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 424 ، هذا الوزن " مفل " فيه مسألة خلافية وقعت بين اللغويين القدماء ، أيهم حذف " الواو الثانية الزائدة في الصيغة أما الأخفش فيرى أنّ المحذوف عين الكلمة ، لأنّ العين كثير ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع ، وفي ذوات الياء حذفت الياء وقلبت الضمة كسرة ، لئلا تتقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو مثل الواو مقول ومصوغ ، ولأصل مقول ومصوغ بواوين الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواو إن حذفت واو مفعول عند سيبويه ، وعين الكلمة عند الأخفش ، ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الأول مفعول والثاني مفل " ، الأزهرى ، شرح التصريح : ج 2 ص 395 ، لا تعني هذه المسألة الخلافية البحث كثيراً وإنما للتوضيح .

² الشباب : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 428 .

³ الغناتي ، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية : ص 170 .

واللغويين يقول سيبويه فيها " وتقول في الياء مَبِيعٌ وَمَهْيَبٌ، أسكنت العين وأذهبته واو مَفْعُولٍ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجُعِلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة، فصار هذا الوجه عندهم ، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة والواو ، إلى الياء لشبهها بالألف ، وذلك قولهم : مَشُوبٌ ومَشِيبٌ ، وغارٌ مَنُولٌ ومَنِيلٌ ، ومَلُومٌ ومَلِيمٌ⁽¹⁾. وهذا يدل على كثرة ورود اليائي على الأصل ، وقلة ورود الواوي على الأصل ، وذلك لأنَّ هناك هروباً من الضم أو الواو إلى الكسر. على أنَّ القبائل البدوية تميل بوجه عام إلى مقياس اللين الخفي المسمى بالضمة ؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، فحيث كسرت القبائل المتحضرة، تجد القبائل البدوية تضم، والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان، لأنهما من أصوات اللين الضيقة، لهذا يحل أحدهما محل الآخر في كثير من الظواهر اللغوية. غير أن الكسر دليل على التحضر والرقعة في معظم البيئات اللغوية⁽²⁾. ولكن الإشارة تشير إلى أن بني تميم أغلبهم من البادية والحجاز من الحضر، ومع هذا فإن بني تميم يميلون إلى الكسر في إثبات الأصل في اليائي من اسم المفعول. وهكذا فإن سمة التعدد في اسم المفعول ظاهرة واضحة في استخدام الأصل والقياس في الأجوف منه سواء أكان واوياً أم يائياً، لكن اليائي أكثر، لأن الميل إلى الكسر أو الياء أكثر.

وما يبرز التعدد في مثل هذه الصيغ التي تمثل اسم المفعول ، هو ورود الصيغتين معاً في المعاجم العربية وفي كتب اللغويين ، واستخدام اللهجة الأصلية حتى يومنا هذا⁽³⁾. ويرى الباحث أن مثل هذه الصيغ التي جاءت على الأصل " تفاحة مطيوبة "، هي من قبيل تعدد الصيغ، لأنَّ الصيغتين مستخدمتان عند العرب القياسية منها والأصلية، والذي استخدم الأصل هي قبيلة تميم وهي من أشهر القبائل

¹ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 348 .

² أنيس ، في اللهجات العربية : ص 91 ، وينظر أنيس ، الأصوات اللغوية : ص 177 ، 178 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 190 .

³ ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 384 ، (مَنُولٌ ، مَنِيلٌ) (مَلُومٌ ، مَلِيمٌ) ، الجوهري ، الصحاح : جـ 3 ص 1124 (مَدُوفٌ ، مَدُوفٌ) (مَخِيطٌ ، مَخِيطٌ) ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 4 ص 443 (مَدُوفٌ ، مَدُوفٌ) (مَصُونٌ ، مَصُونٌ) ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 9 ص 461 (مَعُودٌ ، مَعُودٌ) ، عابنة : دراسات في فقه اللغة : ص 83 .

عراقه ، ولغتها قد تقدم في بعض الأحيان على لغة الحجاز ، وهي من اللغات التي سادت الجزيرة العربية، وليست هذه الصيغة " الأصلية " من الشذوذ ، لأنها ليست خروجاً على الأصل بل هو الأصل بعينه، وقد تقدّم في الفصل الأول أنّ هناك صيغاً بقيت على الصحة ولم تغل بجانب الصيغ المعلة ولم يُعَبّ عليهم مثل : (عار ، عورَ)، وقد استخدم العرب الصيغ المعلة وغير المعلة، ولم يُعَبّ عليهم مثل (عورَ ، قالَ) وهذه الصيغة صيغة اسم المفعول من الأجوف مثلها تماماً، وما زالت ممتدة في حواضرنا وبوادينا ، حتى الآن نسمع من يقول : السلعة مبيوعة ، وتقدّم على الصيغة القياسية السلعة مباعه . ولم يستخدم سيبويه في كتاب صيغة الشذوذ لمثل هذه الصيغة ، بل كان يذكر الأصل والقياس فيقول : " وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول : مَخِيوط ومبيوع؛ فشَبَّهوها بصَيودٍ وغيورٍ "(1). وهناك إشارة إلى أنّ اسم المفعول اليائي من الأجوف مشهور، لكن الندور في المأخوذ من الأجوف الواوي . وتدرّ تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر .

وهذا يعني أنّ اسم المفعول من الأجوف الواوي قليل ، لكنه من اليائي كثير ومستخدم . وهذا هو التعدد بعينه أنّ نرى صيغتين متفقتين في الدلالة ، ومختلفتين في الشكل كـ " مبيع - القياس، ومبيوع - الأصل " . بغض النظر عن قلة الاستخدام أو كثرتة، فإن استخدام اسم المفعول من الأجوف الواوي على حالته الأصلية، جاءت عن العرب واستخدمها وتلاسن به القوم. ونستطيع أن نقول إنّ مثل هذه الصيغ لها قياسان قياس دلت عليه العربية الفصحى وهو فرع عن الأصل، وأصليّ استخدم عند بعض العرب إلى جانب القياس المتطور .

أما التركيز في وصف الشذوذ والندور فيقع على الصيغة المأخوذة من الأجوف الواوي ولكنهم يقرّونها، أمّا اليائي فلا ينكرونه ويعدّونه كثير الاستعمال"(2). وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي؛ لأنّ الياء أخف عليهم من الواو"(3). ويقول سيبويه : " ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات ؛ لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات،

¹ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 348 .

² ينظر ابن جني ، الخصائص : ج1 ص 98 ، 99 ، السيوطي ، المزهري : ج1 ص 299 ، الأزهرى ، شرح التصريح : ج2 ص 395 ، ابن الحاجب ، شرح الشافية : ج3 ص 142 .

³ الأزهرى ، شرح التصريح : ج2 ص 395 .

ومنها يفرون إلى الباء؛ فكروها اجتماعهما مع الضمة⁽¹⁾. ومصوون على التمام... وهي تميمية⁽²⁾.

3. 2. 2 تعدد صيغة اسم المفعول المشتركة مع فعيل .

وردت هذه الصيغة عند العرب كثيراً ، وكانت دلالتها في بعض السياقات دلالة اسم المفعول من الثلاثي تقول خديجة الحديثي " ويستعمل " فعيل " بمعنى مفعول، نحو قَتِيلٌ وجَرِيحٌ وعَقِيرٌ وكَسِيرٌ وسَعِيدٌ⁽³⁾. ويأتي اسم المفعول أحياناً من الثلاثي على زنة فعيل، ولكن معناه يظل بمعنى مفعول ، مثل : قَتِيلٌ . بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح⁽⁴⁾. وفعيل ينوب عن مفعول : في الدلالة على معناه لا في العمل ، فعلى هذا لا نقول " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ عَبْدُهُ " فترفع عبده بجريح⁽⁵⁾. ويرى العبابنة من خلال بحثه المتعمق لهذه الصيغة في المعاجم العربية أنها الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول ، أي أنها كانت الصيغة القياسية لهذه الباب وأما صيغة " مفعول " فهي صيغة جديدة طارئة على اللغة بعد استعمال صيغة " فعيل "⁽⁶⁾. ويشير بعض اللغويين إلى أن هذه الصيغة ليست قياسية في صيغتها الصرفية للدلالة على اسم المفعول يقول ابن عقيل : " ينوب " فعيل " عن " مفعول " في الدلالة على معناه نحو " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ ، وامرأة جَرِيحٍ، وفتاة كَحِيلٍ، وفتى كَحِيلٍ، وامرأة قَتِيلٍ، ورجل قَتِيلٍ " فناب جريح وكحيل وقتيل، عن : مجروح، ومكحول ، ومقتول .

ولا ينقاس ذلك في شيء بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وهذا معنى قوله : " وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ ، وزعم ابن المصنف أن نيابة " فعيل " عن " مفعول "

¹ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 349 .

² ابن منظور ، لسان العرب : ج 7 ص 446 .

³ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 193 " قد تأتي دلالة صيغة المبالغة على فعيل ومع المصدر الذي يدل على صوت " ينظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : ج 2 ص 110 .

⁴ شاهين ، عبد الصبور ، النهج الصوتي للبنية العربية : ص 116 .

⁵ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ج 2 ص 121 .

⁶ عبابنة، دراسات في فقه اللغة : ص 75، ينظر كناعنة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية : ص 174 .

كثيرة، وليست مقيسة، بالإجماع⁽¹⁾. وهناك إشارة على أنها مقيسة " وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يُنبَ قياساً كعليم ... وصَوَّغَ فعِيلَ بمعنى مفعول على كثرته ، غير مقيس"⁽²⁾ . وهذا يدل على أن هناك خلافاً في قياسية " فعِيل " وسماعيتها ، وكأنها في دلالتها على اسم المفعول سماعية ، لأنّ القياس في اسم المفعول من الثلاثي اتفق عليه العلماء بأنه " مَفْعُول " . ويعلل العبابنه سبب رفض العلماء القدماء لقياسية هذه الصيغة ، وإن كانت هي الأقدم وصيغة مفعول متطورة عنها " إلى أن هؤلاء العلماء لم يقبلوا أن يكون لاسم المفعول أكثر من صيغة قياسية واحدة ، لأنهم عدوا صيغة " مَفْعُول " صيغة قياسية يلتزم بها في هذا الباب ، ولذا فإن أي صيغة أخرى لا يمكن أن يوضع لها قاعدة منفصلة إلا على أساس أنها تابعة لصيغة مفعول تبعاً دلاليّاً على الأقل ، فهي ليست صيغة لاسم المفعول ، لكنها صيغة بمعنى " مفعول "⁽³⁾ . فتعدد هذه الصيغة ليس من قبيل إيراد صيغة مختلفة عنها في المثال الواحد في العربية ، وإنما من قبيل دلالتها مع صيغة مفعول القياسية ، أي أنها اشتركت مع صيغة " مفعول " في الدلالة على اسم المفعول " فعيل، مفعول " . وهذه الصيغة : " فعِيل " قد تفيد معنيين، معنى اسم الفاعل واسم المفعول، يقال " فرس نحِيض " أي كثير اللحم، وقد تحتل معنى آخر مخالفاً للأول، وهو قليل اللحم⁽⁴⁾.

والتفسير الذي يحمله العبابنه لقياسية هذه الصيغة (فعِيل) ، هو صعوبة بناء فعيل من الأفعال المعتلة وحملها على القياس الخاطئ ، فيقول " هو أنه قد حدث في الأفعال المعتلة ، سواء ما كان منها معتل العين أم معتل اللام، إذ إن صعوبة بناء صيغة " فعِيل " من الأفعال المعتلة جعل أمر القياس الخاطيء أمراً ممكناً"⁽⁵⁾. فضعف صيغة فعِيل في الأفعال الجوفاء والأفعال الناقصة خاصة ، وذلك لأننا عند صياغة وزن فعيل من باع مثلاً ، فقد نضطر الجمع بين الياء وحركة الكسر الطويلة

¹ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : جـ 2 ص 120 ، ابن الحاجب، شرح الكافية : جـ 7 ص 166 ، ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 160.

² ابن عقيل ، شرح ابن عقيل: جـ 2 ص 120 ، 121 ، الأزهرى ، شرح التصريح : جـ 2 ص 80 .

³ عباينة : دراسات في فقه اللغة : ص 76 .

⁴ عرار، جدل اللفظ والمعنى : ص 133 .

⁵ عباينة ، دراسات في فقه اللغة : ص 83 .

مثلاً Bāyī< وهذا مما يستثقل في النطق بسبب تكون الحركة المزدوجة الصاعدة . وهي حركة يائية نواتها كسرة طويلة ... ومثل ذلك في " قَوِيل " على وزن فَعِيل ... وأما في الأفعال المعتلة اللام، فالمعضلة منها أشد، حيث إننا عند صياغة وزن " فَعِيل " من " قضى " سيكون kadīy وهذا ما يسمى بالجمع بين صوت الياء المتحركة وحركة طويلة من جنسه وهو من الصعوبة بمكان ، ولعل المشكلة أكثر صعوبة في الأفعال الواوية ... ولهذا لا يوجد أمثلة من وزن " فَعِيل " ، معنى مفعول من المعتل ، ولا سيما من الأجوف والناقص ⁽¹⁾.

ويورد ياقوت تحولات صيغة فَعِيل ويشير إلى صيغة " مَفْعُول " ممثلاً عليه بقوله : " ومن التحويل " الشَّيْطَان الرَّجِيم " والأصل " من الشَّيْطَانِ الْمَرْجُوم " ⁽²⁾. وهكذا فإن هذه الصيغة من اسم المفعول مغايرة لصيغة اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول " ، وبغض النظر عما قيل عن هذه الصيغة من أنها هي الأصل ، والصيغة القياسية " مفعول " محولة عنها .

فإن ما نراه هو التعدد الذي يكشف عن معنى دلالي ينطوي تحت هذه الصيغة المتصلة بالسياق ، ليدل على صيغة اسم المفعول .

فيقول السامرائي : " وأما فَعِيل بمعنى " مفعول " فيدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح سجية له أو كالسجية ، ثابتاً أو كالثابت ، فتقول : " هو مَحْمُود " و " هو حَمِيد " ، و " حَمِيد " أبلغ من " مَحْمُود " ، لأن حَمِيداً يدل على أن صفة الحمد له ثابتة ، وكذا " الرَّجِيم " أي الذي يستحق أن يُرجم على وجه الثبوت. وتقول : " طَرَفٌ مَكْحُولٌ " و " طَرَفٌ كَحِيلٌ " فكحيل أبلغ من مكحول ، لأن معناه أن الكحل أصبح في صاحبه كأنه خَلقة ، وتقول : " كَفٌّ خَضِيبٌ " و " كَفٌّ مَخْضُوبٌ " ، فخَضِيبٌ أبلغ من مَخْضُوبٌ ، لأنَّ خَضِيباً يدل على أنَّ الخضاب أصبح في صاحبه كأنه خلقه بخلاف مخضوب الدال على التجدد . فصيغة " فَعِيل " بمعنى " مفعول " تدل على الثبوت أو على معنى قريب من الثبوت بخلاف صيغة مفعول الدالة على الحدوث ⁽³⁾. وامرأة قتيل وعين كحيل، ولحية دهين يعني بغير تأنيث، كأنها، لم

¹ الكناعنة ، أثر الحركة المزدوجة : ص 174 ، 175 .

² ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 60 .

³ السامرائي، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 53 ، 54 .

تدخل الهاء، لأنها على وزن فعيل بمعنى المفعول وهي منقولة من اسمها الجاري على الفعل إلى ما لا يجري عليه ⁽¹⁾. وفي قوله تعالى ﴿ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ ﴾ ⁽²⁾. وقرأ أبو عبدالله وأبو ميسرة، " والمنطوحة "...، وقرأ عبدالله " وأكيلة السبع ... وقرأ ابن عباس وأكيل السبع، وهما بمعنى، مأكول السبع ⁽³⁾. وتظهر دلالة صيغة " فعيل " بمعنى " مفعول " في قوله تعالى ﴿ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ ⁽⁴⁾. فهو مملوء من الغيظ على أولاده ولا يظهر ما يسوءهم " فعيل " بمعنى " مفعول " ⁽⁵⁾ بدليل قوله تعالى ﴿ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾ ⁽⁶⁾. وكذلك في قوله تعالى ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ ⁽⁷⁾، أي مرهون، كأن نفس العبد رهن عند الله بالعمل الصالح الذي هو مطالب به، كما يرهن الرجل عبده بدين عليه، فإن عمل صالحاً فكّها وخلصها، وإلا أبقها ⁽⁸⁾، وفي قوله تعالى ﴿ أَعِنَّا لَمُبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ ⁽⁹⁾، " الجديد : ضد الخلق والبالى ؛ ويقال : ثوب جديد، أي كما فرغ عمله، وهو فعيل بمعنى مفعول، كأنه كما قطع من النسيج ⁽¹⁰⁾ وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ ⁽¹¹⁾، وصف المقام بالأمين، أي يؤمن فيه من الغير، فكأنه " فعيل " بمعنى مفعول، أي مأمون فيه، قاله ابن عطية، وقال الزمخشري الأمين من قولك : أمن الرجل أمانة فهو أمين، وهو ضد الخائن ⁽¹²⁾، وجاءت حصيد بمعنى محصود في قوله تعالى ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا ﴾ ⁽¹³⁾، والحصيد : فعيل بمعنى مفعول، أي المحصود، ولم يؤنث كما لم تؤنث

¹ ابن درستويه، تصحيح الفصح وشرحه : ص 415 . .

² المائدة : 3/ 5

³ أبو حيان، البحر المحيط : ج3 ص 423 .

⁴ يوسف : 12 / 84 .

⁵ ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 60 .

⁶ القلم : 48/ 68 .

⁷ الطور : 21 / 52 .

⁸ الزمخشري، الكشاف : ج4 ص 401 .

⁹ الإسراء : 17 / 49 .

¹⁰ أبو حيان، البحر المحيط : ج5 ص 357 .

¹¹ الأعراف : 68/ 7 .

¹² أبو حيان، البحر المحيط : ج8 ص 40 .

¹³ يونس : 24 / 10 .

امرأة جريح، وقال أبو عبيدة : الحصيد : المستأصل ⁽¹⁾. وهناك أمثلة كثيرة وردت في القرآن الكريم تتبعها المفسرون وجاءت على صيغة فعيل بمعنى مفعول . ولا يطلق وصف " فعيل " إلا إذا اتصف به صاحبه فلا يقال " أسير " إلا إذا أسر، ولا جريح إلا إذا جرح، في حين أن مفعولاً قد يطلق على ما اتصف به صاحبه أو لم يتصف بمعنى أنه سيتصف به، فقد تطلق كلمة " مأسور " على من لم يؤسر بمعنى أنه سيؤسر ، ومقتول على من لم يقتل بمعنى أن سيقتل ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ ⁽²⁾، أي : أي ستثبر وهكذا ⁽³⁾، فالوصف بفعيل أشد من مفعول كما في جريح ومجروح وكسير ومكسور ⁽⁴⁾، وهناك ربط لاستعمال " فعيل " بمعنى " مفعول " يتصل بالفصائل النحوية، وذلك من حيث التذكير والتأنيث، فما كان على " فعيل " بمعنى " مفعول " فهو للمؤنث بغير هاء التأنيث نحو : امرأة جريح ودهين وصريع، وكف خضيب، وشاة نطيح؛ لأن معنى هذا : مجروحة ومدهونة ومخضوبة ⁽⁵⁾.

وفي اللسان أمثلة تؤكد صيغة فعيل بمعنى مفعول ومثلها : " الحلب هو اللبن المحلوب، الحلب اللبن الحليب " ⁽⁶⁾. الفرس يحنذه حنذاً وحناداً فهو محنوذٌ وحنيدٌ أجراه أو ألقى عليه الجلال ليغرق ⁽⁷⁾. والأخيد : المأخوذ والأخيد الأسير ⁽⁸⁾. وكل شيء خالطه ضرٌّ ضريرٌ ومضرور ⁽⁹⁾. وما زال هذا التعبير مستعملاً في المستويين الفصيح والعامي ⁽¹⁰⁾. فمسألة دخول التاء مباحة أبداً في وزن " مفعول " وأما عدم دخولها في هذا النوع فيخص صيغة " فعيل " ⁽¹¹⁾. مثل " ذبيح والذبيح :

¹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ5 ص 144 .

² الإسراء : 102/17 .

³ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 55 .

⁴ المرجع نفسه : ص 55 .

⁵ ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 61 ، ينظر ابن درستويه ، تصحيح الفصيح وشرحه : ص 415 ، 416 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : جـ3 ص 277 .

⁷ المصدر نفسه : جـ3 ص 357 .

⁸ المصدر نفسه: جـ1 ص 84 .

⁹ المصدر نفسه: جـ8 ص 45 .

¹⁰ عباينة ، دراسات في فقه اللغة : ص 76 .

¹¹ المرجع نفسه: ص 77 .

المذبوح، والأنثى ذبيحة ، وإنما جاءت بالهاء لغلبة الاسم عليها ⁽¹⁾ " الذبيحة : الشاة المذبوحة . وشاة ذبيح من نعاج ذبَحَى ، وذَبَاحَى وذَبَائِح فإن قلت : شاة ذَبِيحُ أو كبش ذَبِيح أو نعجة ذبيح لم يدخل فيها الهاء ؛ لأن فعلاً إذا كان نعتاً في معنى مفعول يذكر ، يقال : امرأة قتيل وكف خضيب ⁽²⁾ . وعدم إثبات الهاء إنما هو للتفرق بين : فَعِيلَة بمعنى مَفْعُولَة ، وفَعِيلَة بمعنى فَاعِلَة : نحو : شريفة وظريفة ⁽³⁾ . فإن كان " فعيل " بمعنى " مَفْعُول " وصَحَبَ الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث، كرجل قتيل، وامرأة قتيل، فإن لم يصحَب الموصوف وقصد تأنيثه أنث نحو : رأيت قَتِيلَة بني فلان ... قَدْ جَرَى مَجْرَى " فَعِيل " الذي بمعنى " مَفْعُول " في عدم إلحاق التاء، كما جرى هو مجراه في لحاق التاء حين قالوا : خَصَلَة حَمِيدَة وفِعْلَة ذَمِيمَة بمعنى محمودة ومذمومة ⁽⁴⁾ . وهناك دخول لتاء التأنيث على صيغة " فعيل "، لكن هذا الدخول يحول هذه الصيغة من الوضعية " الاسم المشتق " إلى الاسمية، كالذبيحة، التي هي اسم لما أُعدَّ للذبح. يقول الاسترلابادي : " وهو ما دخله التاء، كالذبيحة والأكيلة والضحية والنطيحة، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأنّ الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعدّ له من النعم، وكذلك الأكيلة ليس بمعنى المأكول؛ إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والنقل أكيلة إذا أكل، بل الأكيلة مختصة بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنعم، والرّميّة بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أو كل شاة منطوحة نطيحة. فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبيتها فيه ⁽⁵⁾ .

وأورد صاحب المخصص قولاً يقول فيه " اعلم أنهم يُدخِلون في فَعِيلِ الذي بمعنى مَفْعُولِ الهاء على غير القصد إلى وقوع الفعل به ووقوعه فيه، ومذهبهم في

¹ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص 318 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 22 .

² ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 22 .

³ ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 61 ، 62 .

⁴ ابن مالك ، أبو عبدالله محمد بن عبد ، (1994م) ، مسألة لأبي عبدالله محمد بن مالك على قوله تعالى، إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 46 ، ص 220 .

⁵ الاسترلابادي ، شرح الشافية : جـ2 ص 142 ، 143 ، ينظر ابن درستويه ، تصحيح الفصح وشرحه : ص 416 ، 417 .

ذلك الإخبار عن الشيء المتخذ لذلك الفعل، والذي يصلح له كقولهم ضحية للذكر والأنثى ويجوز أن يقال ذلك من قبل أن يضحى به، وذبيحة فلان لما قد اتخذ للذبح، وقولهم بنس الرميّة الأرنب - أي الشيء الذي يرمى سواء رُمي أو لم يُرمَ ... والعلة فيه عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يُذهبُ به مذهب الأسماء وما لم يحصل فيه ذهبُ به مذهب الفعل لأنه كالفعل المستقبل ألا ترى أنك تقول امرأة حائض ، فإذا قلت حائضة غداً لم يصلح فيه غير الهاء ⁽¹⁾. وفي شرح الفصيح قال الشارح : كلُّ ما كان على فعيل نعتاً للمؤنث، وهو في تأويل مفعول فهو بغيرها نحو : امرأة قتيل، بمعنى : مقتولة، وكفَّ خضيب؛ بمعنى : مخضوبة ⁽²⁾. وعلى هذا ففعيلة تختلف عن فعيل في ناحيتين :

1- أن " فعيلة " تدل على الاسم لا الوصف إذ إن تاء التانيث حولت فعيلاً من الوصفية إلى الاسمية .

2- أن فعيلاً يطلق على ما اتصف به صاحبه ، وأمّا " فعيلة " فتطلق على ما اتخذ لذلك ، فالذبيح يطلق على ما ذبح والذبيحة لما اتخذ لذلك ⁽³⁾. وعين الإنسان مؤنثة، لكن هذا الجزم الذي ادّعاه اللغويون والنحاة يتطابق مع استعمال العربي لغته، فقال: " عين كحيل "، وعين مكحول " ⁽⁴⁾. وهذه كلها تشير إلى أنّ هناك اشتراكاً بين صيغة " فعيل " الوصفية والدالة على " مفعول " مع صيغة " فعيلة " الاسمية الدالة على الاسم.

قال طُفيل الغنوي:

إذ هيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبِّعِيِّ حَاجِبُهُ والعينُ بِالْإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولٌ .

والشاهد فيه تذكير مكحول وهو خبر عن العين المؤنثة ، ضرورة وسوغ ذلك أن العين بمعنى الطرف، وهو مذكر ⁽⁵⁾. وهذه أمثلة تشير إلى تعدد صيغة اسم

¹ ابن سيده ، المخصص : جـ 5 س 16 ص 105 .

² ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص 201 .

³ المصدر نفسه: ص 201 ، السامرائي، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 57 ، وينظر تحول صيغة فعيل ، ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 61 ، 62 .

⁴ السامرائي ، فاضل، معاني الأبنية في العربية : ص 57 ، ينظر حول صيغة فعيل ، ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 61 ، 62 .

⁵ سيبويه ، الكتاب : جـ 2 ص 46 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 18 .

المفعول " مفعول " واشتراكها مع صيغة فاعيل " دلاليًا، وإن كانت صيغة معها مفعول لا تظهر معها؛ بل المعنى يدل عليها. ففي قوله تعالى: ﴿جَاءَ بِعَبِلٍ حَنِيزٌ﴾⁽¹⁾. ولحم حنيز: مشوي وكذلك مَحْنُوزٌ وحنيز، قال محنوز مشوي بالرّضاف حتى يقطر عرقا... وقد حُنِدَ، فهو مَحْنُوزٌ كما قيل: طَبِيخٌ ومطبوح وفي بعض الحديث أنه: أتى بضب مَحْنُوزٌ أي مشوي⁽²⁾. وضرير " رجل ضرير وأمرأة ضريرة، وفي حديث البراء: فجاء ابن أم مكتوم يشكو ضرارته، الضرارة ههنا العمى، والرجل ضرير، وهي من الضر سوء الحال؛ والضرير، المريض المهزول، والجمع كالجمع، والأنثى ضريرة، وكل شيء خالطة ضرر، ضرير ومضرور⁽³⁾. " الدفن الستر والموارة، دفنه يدفنه دفنًا، وادفنه فاندفن وتدفن فهو مدفون ودفين، والدفن والدفين المدفون⁽⁴⁾. والقطيف⁽⁵⁾ وفي رواية: يديفون القطيف المقطوف من الثمر، فاعيل بمعنى مفعول⁽⁶⁾. وهناك الكثير من الأمثلة التي تؤكد تعدد مثل هذه الصيغة دلاليًا. والوليدة: المولودة بين العرب⁽⁷⁾. فصيغة فاعيل صيغة تشترك فيها أغلب الأسماء المشتقة مثل اسم المفعول، واسم الفاعل، وصيغة المبالغة والصفة المشبهة... وغيرها. وكأنها صيغة أصلية انطلق منها جميع الصيغ الفرعية للمشتقات الأخرى إذا اختلفت شكلًا وبقيت بمعنى صيغة فاعيل " يقول عامر:

هَمُّ الْجَابِرُونَ عِظَامَ الْكَسِيرِ إِذَا مَا الْكَسَائِرِ لَمْ تُجْبِرِ

ويقول:

صُلَعٌ صَلامَةٌ كَأَنَّ أَنْوَفَهُمْ بَعْرٌ يَنْظُمُهُ الْوَلِيدُ بِمَلْعَبِ⁽⁷⁾.

¹ هود: 11 / 69 .

² ابن منظور، لسان العرب: جـ3 ص 356، 357 .

³ المصدر نفسه: جـ8 ص 45 .

⁴ المصدر نفسه: جـ4 ص 374 .

⁵ المصدر نفسه: جـ 11 ص 228 .

⁶ المصدر نفسه: جـ 15 ص 395 .

⁷ جنهوتشي، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل: ص 154 .

3. 2. 3 تعدد صيغة فَعُول بمعنى مَفْعُول (دلالياً) .

وهذه الصيغة استخدمت بمعنى مَفْعُول ومثلها "رَسُول" بمعنى مُرْسَل " والرسول : الرسالة والمرسل، وأنشد الجوهري في الرسول للأسعر الجعفي :
أَلَا أَبْلَغُ أَبَا عَمْرٍو رَسُولًا بَأْنِي عَن فَتَاحَتِكُمْ غَنِيًّا (1) .

ويجىء الفَعُول لما يَفْعَلُ به الشيء كالوَجُور لما يوجر به، - وهو الدواء الذي يوجر في الفم - ، والنَّقوع كصَبُور - هو ما يُنْقَع في الماء ليلاً ليشرب، والقيوء، الدواء الذي يشرب للقيء (2). وفي التنزيل العزيز : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (3). ولم يقل رُسُلٌ لأن فَعُولًا وفَعِيلًا يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع (4). وقد تأتي هذه الصيغة لمبالغة اسم المفعول نحو قولهم ناقة ذلول ركوب (5)، كما في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا ﴾ (6)، ومنها في قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾ (7)، قرأ الجمهور رَكُوبَهُمْ، وهو " فَعُول " بمعنى مفعول كالحضور والحلوب والقذوع، وهو مما لا ينقاس، وقرأ أبي وعائشة " رَكُوبَتَهُمْ " بالتاء، وهي فَعُولَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٌ، وقال الزمخشري : وقيل الركوبة جمع انتهى ومعنى اسم الجمع لأن فَعُولَهُ بفتح الفاء ليس بجمع تكسير، وقد عد بعض أصحابنا أبنية أسماء الجموع ، فلم يذكر فيها فَعُولَةٌ فينبغي أن يعتقد فيها أنها اسم مفرد، لا جمع تكسير، ولا اسم جمع، أي مَرَكُوبَتَهُمْ كالحلوبة ، بمعنى المحلوبة (8). وأورد ابن السكيت فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٌ :

أَيَا ابْنَ نَخَاسِيَّةٍ أَتَوْمُ

وخرُوس إذا عُمِل لها شيءٌ عند الولادة (9).

وأنشد أبو عبيد:

¹ ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 213 .

² الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص 162 ، 163 .

³ الشعراء: 16/26 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 213 .

⁵ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 60 .

⁶ الملك : 67 / 15 .

⁷ يس : 36 / 72 .

⁸ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص 347 .

⁹ ابن سيده ، المخصص : جـ5 ص 16 ص 100 .

تَتَوَلَّى بِمَعْرُوفِ الْحَدِيثِ وَإِنْ تُرِدْ سِوَى ذَلِكَ تُذَعِرُ مِنْكَ وَهِيَ ذَعُورٌ⁽¹⁾ .
 وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾⁽²⁾ . قرأ عبد الله بن
 عمر " الْغُرُورُ " بفتح الغين، وفسر بالشیطان ، ويحتمل أن يكون فَعُولًا بمعنى
 مَفْعُولٍ، أي متاع المغرور أي المخدوع⁽³⁾ . ووردت غرور بفتح الغين الشيطان،
 وبضم الغين، الأباطيل⁽⁴⁾ .

وورد في المخصص . وناقاة سلوب - إذا سلبت ولدها بذبح أو موت ، وقيل
 إذا ألفتها لغير تمام وكذلك المرأة وخلوج كسلوب خلج عنها ولدها - أي جذب، وكذلك
 الطيبة قال أبو ذؤيب :

كَأَنَّ ابْنَةَ السَّهْمِيِّ يَوْمَ لَقِيَتْهَا مُوشحةً بالطرَّتينِ هَمِيحُ
 بأسفل ذاتِ الدَّبْرِ أُفْرِدَ خَشْفَهَا فَقَدَتْ وَلِهَتْ يَوْمِينَ فِيهِ خَلُوجُ⁽⁵⁾ .
 ولَبُوسٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ ﴾⁽⁶⁾ . صنعة لبوس لكم
 اللبوس الملبوس: فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٌ كالركوب بمعنى مركوب، وهو الدرع هنا⁽⁷⁾ .
 " وهذا الوزن وزن (فَعُول) أصيل في العربية، ولم يستعمل فيها استعمالاً عابراً،
 وهو أحد الخيارات التي كان من الممكن للغة العربية أن تفسر فيها ، غير أن
 العربية تركت هذا الوزن إلا من هذه البقايا المتحجرة التي ظلت على حالها ، وهي
 إشارات نستهدي بها على حركة تطور بعض الظواهر اللغوية⁽⁸⁾ . وهذه الصيغة
 تشترك مع المصدر في صيغ آخر، وهي قليلة في غير المصادر وفي المذكر
 والمؤنث⁽⁹⁾ . وما يهم الباحث أن وجود هذه الصيغة في العربية " فَعُول " بمعنى
 مَفْعُولٍ دلاليًا، تشير إلى تعدد هاتين الصيغتين ووجودهما جنباً إلى جنب في
 الاستخدامات العربية . وهذا ما يشير إليه العبابنة بقوله : " وهذه الأنماط وغيرها

¹ ابن سيده ، المخصص: جـ5 س 16 ص 100 .

² آل عمران : 3 / 185 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص 134 .

⁴ ابن منظور، لسان العرب : جـ10 ص 41 ، 42 .

⁵ ابن سيده ، المخصص: جـ5 ص 16 ص 101 .

⁶ الأنبياء : 21 / 80 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص 331

⁸ عباينة ، دراسات في فقه اللغة : ص 73 .

⁹ ابن سيده ، المخصص : جـ5 س 16 ص 102 .

مما لم نذكره في هذا المقام قد تعطينا مؤشراً موحياً على أن العربية في بداية انفصالها عن السامية الأم كانت قد استعملت هذه الصيغة جنباً إلى جنب مع بعض أخواتها الساميات، كاللغة الجعزية الحبشية " الإثيوبية "، فوزن " فَعُول " أصبح الوزن القياسي فيها مع بعض التغيرات الصوتية التي تأثرت بها الحبشية على وجه العموم ..."(1).

3. 2. 4 تعدد صيغة فعل بمعنى مفعول :

وهذه الصيغة استخدمت بمعنى اسم المفعول منها قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حِجْرٌ ﴾ (2). وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا ﴾ (3). " حِجْرٌ فِعْلٌ بمعنى مَفْعُولٌ كالذَّبْحِ وَالطَّحْنِ، يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع؛ لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات ، وقرأ الحسن وقتادة حُجْرَ بضم الحاء. وقرأ ابن عباس : حرج ، وهو من التضييق "(4). ومثلها في قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا ﴾ (5). اختلفوا في " نسيا " فقرأ حمزة وحفص بفتح النون وقرأ الباقر بكسرها "(6). وقرأ الجمهور بكسر النون ، وهو فِعْلٌ بمعنى مَفْعُولٌ كالذبح وهو ما من شأنه أن يذبح "(7). وفي اللسان " وَنَسَيْتُهُ أَنْسِيَهُ نَسِيًّا بمعنى مَنْسِيٍّ "(8). ومثلها طَحْنٌ بمعنى مَطْحُونٌ ، وَرَعِيٌّ بمعنى مَرْعِيٍّ ، وَطَرِحٌ بمعنى مَطْرُوحٌ ، وهذه في الحقيقة أسماء تدل على المفعول لا صفات فالطحن : هو الدقيق، والرعي : هو اسم ما رعي من عشب ونحوه والنقض : الجمل الذي نقضه

¹ عيابة، يحيى ، (1994 م) ، أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، جامعة مؤتة - الكرك - الأردن ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الأدب واللغويات م 12 عدد 2 ص 91 .

² الأنعام : 6 / 138 .

³ الفرقان : 25 / 22 .

⁴ الزمخشري ، الكشاف : ج 2 ص 68 ، ينظر النحاس، إعراب القرآن : ج 2 ص 99 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 15 ص 403 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 3 ص 57 .

⁵ مريم : 19 / 23 .

⁶ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج 318 .

⁷ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 6 ص 183 .

⁸ ابن منظور ، لسان العرب : ج 14 ص 133 ، عيابة ، دراسات في فقه اللغة : ص 74 .

السفر⁽¹⁾. والرّضِي الذي تُرَضَى حاله، وهو بمعنى المرَضِيّ ...⁽²⁾. وورد منها في شعر عامر بن الطفيل قَدْ بمعنى مقود :

وَلَوْلَا دِفَاعِي عَن سَمِيطٍ وَكَرَّتِي
لَعَالَجَ قَدًّا قَفْلَهُ يَتَقَعُّعُ⁽³⁾.

وهكذا فإن مثل هذه الصيغة استخدمت عند العرب جنباً إلى جنب بمعنى مفعول، لتضيف دلالة ما تدل على اشتراك هذه الصيغ مع اسم المفعول وتعددتها معه.

3. 2 . 5 تعدد صيغة فعل بمعنى مفعول :

وهذا الوزن قليل الاستخدام في العربية في دلالاته على اسم المفعول " مَفْعُول"، ومنه : قَنَّصَ وَسَلَّبَ، وَكَرَعَ، فَالسَّلَّبُ بمعنى المَسْلُوبِ، والنَّفْضُ، بمعنى المنفوض، والخبط : الورق المخبوط ، والكِرَاعُ : الماء الذي يكرع فيه⁽⁴⁾، " الولدَ فَعَلَ بمعنى مَفْعُول يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث⁽⁵⁾. وفي اللسان " وهو فَعَلٌ بمعنى مفعول أي مَسْلُوبٍ والسَّلْبُ، بالتحريك : المَسْلُوبَ⁽⁶⁾ .

وقد وردت ساكنة العين كقول ابن هشام : " وتقع هذه المصادر أيضاً بمعنى المفعول، كقولهم : هذا الدَّرهم ضَرَبُ الأمير، أي : مَضْرُوبُهُ، وهذا خَلَقُ الله، أي مَخْلُوقُ الله وَلَيْنُ حَلْبُ، أي مَحْلُوبٌ، وَرَجُلٌ كَرَعٌ، أي مَكْرُوعٌ، وَأَذُنٌ حَشْرٌ، أي : مَحْشُورَةٌ⁽⁷⁾ .

وأورد أبو حيان في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾⁽⁸⁾. قرأ ابن السَّمِيفِح ... " حَصَبٌ " بإسكان الصاد ، ورويت عن ابن عباس وهو مصدر يراد به المفعول، أي المَحْصُوبُ، وقرأ ابن عباس بالضاد المعجمة

¹ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية: ص 58 .

² ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص 115 ، 116 .

³ جـنهوتشي ، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل : ص 157 .

⁴ السامرائي، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 58 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 6 ص 376 ، عابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 74 ، عابنة ، أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية : ص 93 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : ج 6 ص 317 .

⁷ ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص 116 .

⁸ الانبياء: 21 / 98 .

المفتوحة، وعنه إسكانها، وبذلك قرأ كثير عَزَّه، والحضب : ما يرمي به في النار⁽¹⁾. وورد منها في ديوان عامر بن الطفيل جَزَرَ بمعنى اللحم المجزور يقول :
وتركتُ جمعهم بلابَةَ ضرْعِدِ جَزَرَ السَّبَاعِ وكلَّ نسرٍ أهدبِ "
ومثلها في العربية السَّلَب بمعنى المسلوب والنَّفَض بمعنى المنفوض⁽²⁾.
وهذه الأمثلة تشير إلى استخدام صيغة " فَعَلَ " بمعنى مفعول دلاليّاً وفيها إشارة إلى التعدد بين هاتين الصيغتين .

3. 2. 6 تعدد صيغة " فُعِلَ " بمعنى مفعول " .

جاء في اللسان " قارورة فُتِحَ " أي : واسعة الرأس بلا صمام ولا غلاف؛ لأنها حينئذ مفتوحة⁽³⁾. والفرق بينهما وبين قارورة مفتوحة أنّ القارورة المفتوحة قد تكون لها غلاف وصمام ، فَنُخِّلَ فهي مَفْتُوحَةٌ في وقت دون آخر، أمّا الفُتْحُ فهي مفتوحة دوماً، فهذا مبالغة في الاتصاف بالمفعول⁽⁴⁾. وفي قوله تعالى : ﴿ كَانَهُمْ إِلَى نُصْبٍ يُوفِضُونَ ﴾⁽⁵⁾، قرأ حفص بضمهما ... ومن قرأ بضمهما قال ابن زيد أي أصنام منصوبة⁽⁶⁾، وشجرة قُطِلَ - مقطوعة⁽⁷⁾. وهذه إشارة واضحة إلى استخدام التعدد الدلالي بين صيغتي " فُعِلَ وَمَفْعُولٌ " لاسم المفعول.

3. 2. 7 تعدد صيغة فُعِلَ بمعنى مَفْعُولٌ " .

تستخدم على نطاق ضيق كقوله تعالى : ﴿ أَكَّالُونَ لِلْسُّحْتِ ﴾⁽⁸⁾. اسم للمسحوت كالدهن⁽⁹⁾. وفي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ ﴾⁽¹⁰⁾،

¹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 6 ص 340 .

² جـنهوتشي ، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل : ص 156 ، 157 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 10 ص 170 .

⁴ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 60 .

⁵ المعارج : 43 / 70 .

⁶ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 8 ص 336 .

⁷ ابن سيده ، المخصص : جـ 5 ص 16 ص 110 .

⁸ المائدة : 42 / 5 .

⁹ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 3 ص 489 .

¹⁰ الصافات : 67 / 37 .

قرأ الجمهور لشُوباً بفتح الشين و شيبان النحوي بضمها ... والضم لا اسم يعني أنه فعل بمعنى مفعول أي مشوب "(1).

ويقول العباينة: "وقد نصّ العلماء على أنّ هذه القراءة ماهي إلا "فُعَل" بمعنى "مَفْعُول" أي مَشُوب "(2). وما حدث فيها أن الأصل شُوباً (šuwban) حيث تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (uw) فحذف شبه الحركة (w) ثم عوض عن طريق إطالة الضمة (šūban < šuban < šuwban) "(3). وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ (4). قرأ طلحة بن مصرف بضم النون وإسكان الصاد "(5). وفي هذا عدول في المعنى عن صيغة "فُعَل" إلى "مفعول" لتلتقي الصيغتان دلاليًا وتدلان على التعدد .

3. 2. 8 تعدد صيغة مفعول من غير الثلاثي .

هناك صيغ لاسم المفعول جاءت من غير الثلاثي ولكنها أخذت الصيغة الثلاثية لاسم المفعول "مفعول" ينقل المؤدب مثل هذه الصيغ بقوله: "وقالوا: أحّمه الله فهو محّموم، وأزكّمه الله فهو مزكّوم، وأرضه الله فهو مأروض، وأجّبه الله فهو مجّنون، وأكزّه الله فهو مكزّوز، وأحبّه الله فهو محّبوب، ولا يقال: محبّب إلا في قول عنتر:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ "(6).

ويشير سيبويه إلى هذه الصيغ بقوله: "وكذلك أحرزته وأحبّته . فإذا قلت محزّون ومحّبوب جاء على غير أحبّبت، وقد قال بعضهم: حبّبت، فجاء به على القياس "(7). وهذا يدل على استخدام الصيغتين عند العرب، ويعنى ذلك تعدد مثل هذه الصيغ. وجاء في البيان في غريب إعراب القرآن ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا

¹ أبو حيان، البحر المحيط: ج7 ص363 .

² عباينة، دراسات في فقه اللغة: ص74 .

³ كناعنة، أثر الحركة المزدوجة: ص173 .

⁴ المائدة: 3/5 .

⁵ أبو حيان، البحر المحيط: ج3 ص424 .

⁶ المؤدب، دقائق التصريف: ص364، ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص367 .

⁷ سيبويه، الكتاب: ج4 ص67، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص256، 266 .

فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴿١﴾. قُرِيءَ سَعْدٍ بضم السين حملاً على قولهم : مسعود، وإنما جاء مسعود على حذف الزائد من أسعده، كما قالوا : " أَجَنَّةُ اللَّهِ فَهُوَ مَجْنُونٌ" (2). وهناك إشارة من سيبويه تدل على استبدال العرب صيغة " فَعَلَ " بـ" أَفْعَلَ " وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُهُ وَسَلَلْتُهُ، وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أن يَدَعُ على وَدَعْتُ، وَيَذَرُ وَذَرْتُ وإن لم يستعملا استغنى عنهما بتركتُ، واستغنى عن قَطَعَ بِقَطَعَ (3). وهناك إشارة من بعض اللغويين إلى أن هذه الصيغة لاسم المفعول صيغة من فعل ثلاثي وليس رباعي فيقول ابن قتيبة : " وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " أَحَبَّبْتُهُ فَهُوَ مَحْبُوبٌ " ، و" أَجَنَّهُ فَهُوَ مَجْنُونٌ " ، و" أَحَمَّهُ فَهُوَ مَحْمُومٌ " ، و" أَرْكَمَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَرْكُومٌ " ، ومثله " مَكْرُوزٌ " و" مَقْرُورٌ " فإنه بني على " فَعَلَ ؛ لأنهم يقولون في جميع هذه فَعَلَ بغير ألف، يقولون " حُبٌّ " و" جُنٌّ " و" زُكْمٌ " و" حُمٌّ " و" قُرٌّ " و" كُرٌّ " ، قال : ولا يقال " قد حَزَنَهُ الْأَمْرُ " ولكن يقال " أَحْزَنَهُ " ويقولون " يَحْزِنُهُ " فإذا قالوا أفعله الله فكله بالألف، ولا يقال مُفَعَّلٌ " في شيء من هذه، إلا في حرف واحد " (4). في " الْمُكْرَمِ . وهذه الاستخدامات وإن كانت قليلة فإنها تشير إلى التعدد واستخدام الصيغتين جنبا إلى جنب عند العرب السماعية منها والقياسية، وقد ذكر سيبويه هذه الصيغ وجعلها من القياس فيقول : " وكذلك أَحْزَنْتُهُ وَأَحَبَّبْتُهُ، فإذا قلت ، مَحْرُوزٌ وَمَحْبُوبٌ جاء على غير أَحَبَّبْتُ. وقد قال بعضهم : حَبَّبْتُ، فجاء به على القياس" (5). ووافق محمد بهجة الأثري رأي من قال من اللغويين في أن هذه الصيغ ثلاثية ليبعد عنها الشذوذ، فبعضها قد أهملت المعجمات أصوله الثلاثية لأمر ما، وافترض أن يكون هناك أصلٌ ثلاثي أخذ منه اسم المفعول، دون الركون إلى السماع" (6). وهكذا تترجم هذه القضايا تعدد صيغ اسم المفعول من هذا النوع على

¹ هود: 11 / 108 .

² ابن الأنباري ، ، (1969م)، البيان في غريب إعراب القرآن طه ، عبد الحميد و السقا ، دار الكتاب العربي: ج 2 ص 28 .

³ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 67 .

⁴ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 367 ، دار الطلائع ، ابن قتيبة : أدب الكاتب : ص 410 ، دار الكتب العلمية " كلمة " الْمُكْرَمِ " ذكرت الصفحة في بيت الشعر .

⁵ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 67 .

⁶ الأثري ، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : ص 412 .

الأصل الافتراضي ، وعلى الشكل الذي تم فيه اللفظ في التلاسن بين عناصر أهل اللغة .

3.3 تعدد صيغ الصفة المشبهة .

الصفة المشبهة : هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدّ ؛ لأنها إنما شُبّهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي ؛ فعملت عمله ⁽¹⁾. وهي صفة تدل على الثبوت، ومعنى الثبوت الاستمرار واللازم ⁽²⁾. والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي : الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ طَاهِرٍ وَضَامِرٍ، ولايتقدمها معمولها ولا يكون أجنبياً ⁽³⁾. وذكر صاحب التصريح " أنّك إن أردت ثبوت الوصف قلت " حَسَنٌ " ولا تقول " حاسن "، وإن أردت حدوثه قلت " حاسن " ولا تقول " حَسَنٌ " ⁽⁴⁾.

ويشير ابن يعيش إلى أن الصفة المشبهة أخذت من فعل ماضٍ إلا أن المعنى الذي تدل عليه مستقر وثابت فيقول: " هذه الصفات وإن كانت من أفعال " ماضية إلا أنّ المعنى الذي دلت عليه أمرٌ مستقر ثابت متصل بحال الإخبار، ألا ترى أن الحسن والكرم معنيان ثابتان ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار، فلما كان في معنى الحال أُعمل فيما بعده ولم يخرج بذلك عن منهاج أسماء الفاعلين، فإن قصد الحدوث في الحال أو في ثاني الحال جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال والاستقبال ، وذلك قولك : " هذا حاسن غدا " أي سيحسن وكارم الساعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ ⁽⁵⁾. وعدل عن " ضيق " إلى ضائق ليدل أنه ضيقٌ عارضٌ في الحال غير الثابت ... وعلى هذا تقول : زيد سيّد جواد، تريد أن السيادة والجود ثابتان له ، فإن أردت

¹ الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي : ج2 ص 25 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 117 .

² الرضي ، شرح الكافية : ج2 ص 205 ، 206 .

³ ابن هشام ، شرح قطر الندى : ص 389 ، الغلاييني ، جامع الدروس العربية : ج1 ص 187 ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل

ج:2 ص 141 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي : ص 117 .

⁴ الأزهري ، شرح التصريح : ج 2 ص 82 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ج6 ص 81 ، 82 .

⁵ هود : 11 / 12 .

الحدوث في الحال أو في ثاني الحال : قلت سائد وجائد "(1). وحكي الفراء : " يقولون هو سكران إذا كان في سكره، وما هو ساكر عن كثرة الشراب، وهو كريم إذا كان موصوفاً بالكرم، فإن نويت كرماً يكون منه فيما يستقبل قلت : كارم "(2). ويذهب السيوطي إلى أن هناك خلافاً في هذه المسألة فيقول : " وفي المسألة خلاف، ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال ، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول : مررت برجل حاضر الابن غداً، فيكون بمعنى المستقبل.

وذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الأخفش ، قال : والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبني منها قد فعل. وذهب ابن السراج والفراسي، إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي، وهو اختيار الثلويين، قال : وسواء رفعت أو نصبت، لأنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيّاً ولا استقبالاً، لأنها لما شبهت باسم الفاعل لم تقوّ قوته "(3). ويرى فيصل صفاً أنه : " ليس مرد الفرق إلى أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من اللازم، ولا أنها تفيد الثبوت، وليس مرد الفرق كذلك إلى أن اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي ، ولا إلى أنه يفيد " الحدوث والتجديد ". الفرق الحقيقي والواقعي بينهما هو أن " اسم الفاعل " يصف ذاتاً فاعلة أي ذاتاً يقع الحدث منها ويكون تصرفاً لها، فهو موجد. ومن هنا، لا يصاغ " اسم الفاعل " إلا من فعل لا يسند عادة إلا للفاعل الحقيقي الموجد له، فهو يصاغ على سبيل المثال، من " سَلَبَ " و " صَعِدَ " و " استخرج " و " تسابق " و " كاتبَ " و " زخرف " و " ابتسم " غير أنه لا يشتق من فعل كـ " اكتمل " و " صلصل السيف " و " مَرَضَ " و " فَرِحَ " وعليه، فإن الوصف " مكتمل " على سبيل المثال، ليس اسماً للفاعل، ولكنه صفة مشبهة "(4). وبسبب ثبوت الصفة المشبهة أي الاستمرار واللزوم ، فقد تحول إلى صيغة اسم

¹ ابن يعيش ، شرح المفصل : ج6 ص 82 - 83 .

² الفراء ، معاني القرآن : ج2 ص 72 .

³ السيوطي ، همع الهوامع : ج5 ص 93 .

⁴ صفا ، فيصل ، (1996 م)، الصفة المشبهة قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة ،مجلة مجمع

للغة العربية الأردني ، العدد 51 : ص96 .

الفاعل لتدل على الأزمنة الثلاثة، ويعمل منها في الحال والاستقبال. يقول الرضي : " الثبوت أي الاستمرار واللزوم ... ولهذا اطرّد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل : كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث. والذي أرى أنّ الصفة المشبهة كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما . فليس معنى " حسن " في الوضع إلا ذو حُسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة؛ لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ، ببعضها كما تقول كان هذا حسناً فقيح أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً⁽¹⁾. وقد تشترك الصفة المشبهة في التعدد في المبنى مع صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والمشتقات الأخرى، لكن الذي يفرقها دلالتها على الثبوت فيقول تمام حسان : " لولا أنّ معناها يختلف من حيث هو الدوام والثبوت عن معاني الصفات، فيوضح أنّ هذه الصيغة المعرّضة للإلباس تتجو منه بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام . فالصفة المشبهة تشبه في مبناها صيغة اسم الفاعل كظاهر، والمفعول كموجود " صفة من صفات الله ". أو المبالغة كوقح ، أو التفضيل كأبرص وأشدق، فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات⁽²⁾. وصيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ... وقد جاءت في الألوان والعيوب الظاهرة قياسية، كأسود وأبيض وأدعج وأعور على وزن أفعل، وأنما عملت الصفة المشبهة وإن لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال⁽³⁾. وتأتي أبنية الصفة المشبهة قياسية وسماعية، ومن الثلاثي وغير الثلاثي وهي على اثني عشر بناء وتلخص في الآتية :

¹ الرضي ، شرح الكافية : ج2 ص 205 .

² حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص 99 - 100 ، ينظر شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 118 ، الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 202 .

³ ابن الحاجب ، شرح الكافية : ج2 ص 205 ، 206 .

بناء " أفعل مقيس في وزن : " فَعَلَ يَفْعُلُ " فيما يدل على عيب ظاهر مثل العور والعمى نحو عَوْرَ يَعْوَرُ فهو أَعْوَرُ، أو يدل على حلية كالسواد والبياض وغيره نحو سَوَدَ يَسْوُدُ فهو أَسْوَدَ.

بناء " فعلاء " مقيس في وزن : " فَعَلَ يَفْعُلُ " فيما سبق نحو عَوْرَ يَعْوَرُ فهي عَوْرَاءٌ ... حَمْرَاءٌ.

بناء " فعيل " مقيس في وزن : " فَعَلَ يَفْعُلُ " نحو كَرَمَ يَكْرُمُ فهو كَرِيمٌ .
بناء " فعل " مقيس في وزن " فَعَلَ يَفْعُلُ " مما يدل على الأوجاع والعيوب الباطنية نحو فَرِحَ يَفْرِحُ فَرِحٌ .

بناء " فعلان " مقيس في وزن : " فَعَلَ يَفْعُلُ " من اللازم مما يدل على امتلاء أو حرارة الباطن نحو رَوَى يَرْوِي فهو رِيَّانٌ " .

بناء " فعّال " مسموع في وزن : " فَعَلَ يَفْعُلُ "، شَجَعَ يَشْجَعُ فهو شُجَاعٌ .
بناء " فيعل " مسموع في صحيح العين من الاسم نحو النَّيْرَبُ وَالصَّيْرَفُ ... وهو شاذٌ في المعتل " .

بناء " فيعل " مقيس في معتل العين ياءً أو واوًا، اسماً وهو قليل نحو مَيِّتٌ وَجِيْدٌ .

بناء " اسم المفعول وأسم الفاعل " إذا قصد به الثبوت مسموع في : مهزولٌ فصيلةً، مشكور عقله، وعفيف الثوب، وطاهر القلب .

بناء " مُنْفَعِلٌ " مقيس في غير الثلاثي بشرط أن تكون الصفة المشبهة موازنةً للمضارع في وزن " انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ " نحو انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ فهو مُنْطَلِقٌ .

بناء " مُفْتَعِلٌ " مقيس في وزن : " افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ " نحو اطَّرَقَ فهو مُطَّرِقٌ ، واعتدل يعتدل فهو مُعْتَدِلٌ في مُعْتَدِلِ القائمة. بناءً " مُسْتَفْعِلٌ " مقيس في وزن :
" اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ " نحو اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ فهو مُسْتَقِيمٌ الرَّأْيِ " (1).

فالأصل في الصفة المشبهة أن تشتق أو تحوّل من اللازم، لكن سببويه ذكر ما يشير إلى أخذها من الفعل المتعدي فيقول : " وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية،

¹ الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 202- 204 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 117 ، حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص 100 .

التي هي على " فاعل " على " فعيل " ، حين لم يريدوا به الفعل ، شبهوه بظريف ، ونحوه ، وقالوا : ضريبُ قداح ، وصريم للصارم ، والضريب الذي يضرب بالقداح بينهم .

وقال طريف بن تميم العنبري :

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ⁽¹⁾ .

يريد : عارفهم⁽²⁾ .

وأورد ابن قتيبة صيغاً للصفة المشبهة أخذت من المتعدي ومن اللازم معا تحت " باب فعيل وفاعل و " سميع وسامع " و " عليم وعالم " ، و " قدير وقادر " و " حفيظ وحافظ " و " غريق وغارق "⁽³⁾ . وأشار ابن فارس إلى شيء من ذلك بقوله " وتكون الصفات اللازمة للنفوس على " فعيل " نحو : شريف وخفيف ، وعلى أصدادها : نحو وضيع وكبير وصغير ، هذا هو الأغلب وقد يختلف في اليسير "⁽⁴⁾ . أما ما يهم الباحث في هذه الجزئية فهو معرفة تعدد الصفة المشبهة للصيغة الواحدة التي تدل على دلالة واحدة . إن المنتبغ لصيغ الصفة المشبهة يرى أن هناك تعدداً في الصيغة الواحدة لتدل على معنى أو دلالة واحدة . فالصفة المشبهة " طهر " صفة ثابتة وملزمة لصاحبها وهي على وزن فعل ، لكنها قد تأتي على صيغة " فاعل " " طاهر " بمعنى الصفة الثابتة إذا أضيفت إلى مرفوعها في المعنى وذلك فيما يدل على الثبوت ، كطاهر القلب "⁽⁵⁾ . وصيغة فعيل في قوله الشاعر :

بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

يريد : عارفهم "⁽⁶⁾ . فالنقت صيغة " فعيل " الدالة على الثبوت مع صيغة "

فاعل " ليس في اللفظ وإنما في الدلالة على المعنى الواحد .

¹ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 7 .

² ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 334 .

³ المصدر نفسه : ص 334 .

⁴ ابن فارس ، الصحابي : ص 228 ، وينظر الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 202 .

⁵ الأزهري ، شرح التصريح : جـ 2 ص 78 .

⁶ سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 7 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 334 .

وأجاز صاحب كتاب المثل السائر القول " ولا يحسن أن يقال : فارح ولا فرحان ، وإن كان جائزاً لكن فرحان أحسن "(1).

3.3. 1 تعدد صيغة فعيل .

وهذه الصيغة تدل على الثبوت مما هو خلقة أو مكتسب كطويل وقصير وخطيب وفقهه، إن هذا الوصف يبني من " فعل " المضموم العين، وهذا الفعل يدل على الطباع وعلى التحول في الصفات. فمن الأول قَبَحَ ووسَمَ وجَمَلَ وقَصَرَ ، ومن الثاني بُلَغَ وخطَبَ وفقهه. فالفعل " قَبَحَ " يدل على أن صاحبه قبيح وأن هذا القبح خلقي غير مكتسب، وكذا جَمَلَ ونحوها، وأما بُلَغَ وخطَبَ ونحوها، فالتحول في الصفات إلى ما يقرب من الطبع والخلقه فمعنى " بُلَغَ " صار بليغاً، ومعنى خطَبَ صار خطيباً "(2). وتجيء الأسماء على فعيل وذلك قَبِيحٌ ووسيمٌ وجَمِيلٌ وشَقِيحٌ ودميمٌ "(3). ولكن ابن سيده يشير إلى أن هذه الصيغة تشترك مع صيغة أخرى في التعدد وكتاهما قياس فيقول: " البابُ في فعلٍ يفعلُ أن يجيء الاسم على فعيل أو فعّال، وإذا خرج عن هذين البناءين فهو شاذ، ليس بالباب، ويُحفظُ حفظاً والكثير فعيلٌ وفُعّالٌ كقولك نَطَفَ يَنْظِفُ فهو نَظِيفٌ "(4). وهذه صفات ثابتة يُدلل على ذلك في التصريح أن " الفقيه من فقهه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له "(5)، ففعيل يدل على الثبوت واللزوم وأن هذه الدلالة هي أبرز ما يميز هذا البناء "(6)، وفي تحول صيغة فعيل إلى فعّال مبالغة تضاف إلى الدلالة المشتركة والمعنى المشترك بين الصيغتين فنقول " وهو شجاع وقالوا شجيع وفُعّالٌ أخو فعيل ... وفيما مضى أن فعّالاً وفُعّالاً أخوان ، قالوا طَوِيلٌ وطُوَالٌ ، وكَبِيرٌ وكُبَارٌ ، وخَفِيفٌ وخُفَافٌ "(7). يقول الرضي: " والظاهر أن فعّالاً مبالغة فعيل في المعنى، فطُوَالٌ أبلغ من طَوِيلٌ ، وإذا

¹ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 68 .

² المرجع نفسه : ص 83 .

³ ابن سيده ، المخصص : ج4 س 14 ص 291 .

⁴ المصدر نفسه: ج4 س 14 ص 291 .

⁵ الأزهرى ، شرح التصريح : ج2 ص 114 .

⁶ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 86 .

⁷ ابن سيده ، المخصص : ج4 س 14 ص 292 .

أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طَوَّالٌ⁽¹⁾. وما يدل على المعنى الواحد بين الصيغتين ، لكن هناك مبالغة أكثر في صيغة " فَعَالٌ " . قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾⁽²⁾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَجْعَلُ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾⁽³⁾ . فهناك تحويل في الوصف من فَعِيلٍ إلى فُعَالٍ ، للدلالة على المبالغة . ففي آية (ص) قيل : إِنَّ الْعَجَبَ كَانَ أَكْثَرَ مِمَّا فِي آيَةِ (ق) ، فافتتح الآية بالاستفهام الإنكاري وأكده بَأَنَّ واللام وعدل من " عَجِيبٌ " إلى " عُجَابٌ " . وفي آية (ق) كان الْعَجَبُ من مجيء منذر من بينهم، وأمَّا آية (ص) ففيها يُظْهِرُ الْمُشْرِكُونَ عَجْبَهُمْ مِنْ تَوْحِيدِ الْإِلَهِةِ وَنَفْيِ الشُّكِّ ، ولاشك أن عجبهم في الثانية أبلغ وأبلغ لأنهم قومٌ عريقون في الشرك، بل إنَّ الإسلام جاء أول ما جاء ليردعهم عن الشرك ويردهم إلى التوحيد⁽⁴⁾ . وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ " إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ "⁽⁵⁾ . ويقول ابن جنى : " ... وذلك أنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع، إما لفظاً إلى لفظ، وإما جنساً إلى جنس ، فاللفظ كقولك : عُرَاضٌ ، فهذا قد تركت فيه لفظ عَرِيضٌ ، فَعُرَاضٌ إِذَا أَبْلَغَ مِنْ عَرِيضٍ "⁽⁶⁾ . ويقول صاحب العين بين الْعَجِيبِ وَالْعُجَابِ فَرَقٌ؛ أَمَّا الْعَجِيبُ، فَالْعَجَبُ يَكُونُ مِثْلَهُ، وَأَمَّا الْعُجَابُ فَالَّذِي تَجَاوَزَ حَدَّ الْعَجَبِ "⁽⁷⁾ ، ومثله أورد الفراء : هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ رَجُلٌ كَرِيمٌ وَكُرَامٌ وَكُرَامٌ، وَكَبِيرٌ وَكُبَارٌ وَكُبَارٌ "⁽⁸⁾ ، وقال أبو عبيدة : رَجُلٌ كَرِيمٌ، وَكُرَامٌ وَكُرَامٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ . قَالَ : وَكُرَامٌ بِالتَّخْفِيفِ، أَبْلَغُ فِي الوصفِ وَأَكْثَرُ مِنْ كَرِيمٍ، وَكُرَامٌ، بِالتَّشْدِيدِ، أَبْلَغُ مِنْ كُرَامٍ .. وَمِثْلُهُ ظَرِيفٌ وَظُرَافٌ وَظُرَافٌ "⁽⁹⁾ . وكل ما سبق يشير إلى تعدد صيغة فَعِيلٍ مِنَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ وَاشْتِرَاكِهَا مَعَ فُعَالٍ وَفُعَالٍ .

¹ الرضي ، شرح الشافية : ج2 ص 136 .

² ق: 50 / 2 .

³ ص: 38 / 5 .

⁴ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 86 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج9 ص 52 .

⁶ ابن جنى ، الخصائص : ج3 ص 46 ، ج3 ص 267 .

⁷ ابن منظور ، لسان العرب : ج9 ص 52 .

⁸ المصدر نفسه: ج9 ص52 .

⁹ المصدر نفسه: ج12 ص76 .

3. 3. 2 تعدد صيغة (فَعَلَ ، أَفْعَلُ) .

وهناك دلالات تشير إلى تعدد صيغ الصفة المشبهة فيما يورده ابن قتيبة تحت صيغتي " أَفْعَلُ وَفَعَلَ " مثل : " أَشَعْتُ وَشَعَيْتُ " ، و " أَجْرَبُ وَجَرَبْتُ " و " أَخْشَنُ وَخَشِنْتُ " ، و " أَحْمَقُ وَحَمِقْتُ " ، و " أَفْعَسُ وَفَعَسْتُ " ، و " أَكْدَرُ وَكَدَرْتُ " و " أَعْمَى وَعَمَّ " و " أَنْكَدَ وَنَكَدَ " و " أَوْجَلَ وَوَجَلَ " قال الشاعر :

لَعَمْرُوكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوْلُ (1).

ويشير سيبويه إلى التعدد بين صغتي " فَعَلَ وَأَفْعَلُ " وبدلالة واحدة بقوله : " وَوَجَرَ وَجَرًا وَهُوَ وَجِرٌ . وَقَالُوا : أَوْجَرُ ، فَأَدْخَلُوا أَفْعَلًا هَهُنَا عَلَى فَعَلَ لِأَنَّ فَعَلًا وَأَفْعَلًا قَدْ يَجْتَمِعَانِ ، كَمَا يَجْتَمِعُ فَعَلَانٌ وَفَعِلٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : شَعْتُ وَأَشَعْتُ ، وَحَدِبْتُ وَأَحْدَبْتُ ، وَجَرَبْتُ وَأَجْرَبْتُ ، وَهَمَا فِي الْمَعْنَى نَحْوُ مِنَ الْوَجْعِ . وَقَالُوا : كَدَرْتُ وَأَكْدَرْتُ ، وَحَمِقْتُ وَأَحْمَقْتُ وَفَعَسْتُ وَأَفْعَسْتُ . فَأَفْعَلُ دَخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا دَخَلَ فَعَلَ فِي أَخْشَنُ وَأَكْدَرُ ، وَكَمَا دَخَلَ فَعَلَ فِي بَابِ فَعَلَانٍ وَيَقُولُونَ : خَشِنْتُ وَأَخْشَنُ (2) . وَالنَّاطِرُ فِي الْمَعَامِجِ الْعَرَبِيَّةِ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ لَهَا دَلَالَاتٌ مُتَشَابِهَةٌ وَمُقَارَبَةٌ وَتَرَدُّ مَشْتَرِكَةٌ مَعَ بَعْضِهَا الْبَعْضُ ، يَقُولُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ " فَهُوَ جَرَبٌ وَجَرَبَانٌ وَأَجْرَبٌ ، وَالْأَنْثَى جَرَبَاءٌ ... الْجَرَبُ : يَثْرُ يَعْلُو أَبْدَانُ النَّاسِ وَالْإِبِلِ " (3) .

يقول ابن سيده : " وَهُوَ حَمَسٌ وَذَلِكَ حِينَ يَهِيجُ وَيَغْضَبُ وَالْحَمَسُ - الَّذِي يَغْضَبُ لِلْقِتَالِ ، وَهُوَ الشَّدِيدُ الشَّجَاعِ ، وَقَالُوا أَحْمَسُ كَمَا قَالُوا أَوْجَرُ ، وَصَارَ أَفْعَلُ ، هَا هُنَا بِمَنْزِلَةِ فَعَلَانٍ كَغَضَبَانٍ " (4) . وَيُورِدُ الْجَوْهَرِيُّ لِفِظَتِي خَشِنٌ وَأَخْشَنٌ عَلَى صِيغَتِي فَعَلَ وَأَفْعَلُ ، فَيَقُولُ : " الْخَشُونَةُ ضِدُّ اللَّيْنِ " وَقَدْ خَشِنَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ فَهُوَ خَشِنٌ ، وَالْأَخْشَنُ مِثْلُ الْخَشِنِ " (5) . وَفِي اللِّسَانِ " الْخَشِنُ وَالْأَخْشَنُ ، الْأَحْرَشُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، فَهُوَ خَشِنٌ أَخْشَنٌ ضِدُّ اللَّيْنِ " (6) . وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ فِي " أَحْمَقُ وَحَمِقُ " :

¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 333 ، وينظر : ص 344 ، ومازلنا نستخدم حتى اليوم لهجة فلان شَعْتُ وَأَشَعْتُ .

² سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 18 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 14 ص 286 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : ج 2 ص 227 .

⁴ ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 14 ص 287 .

⁵ الجوهري ، الصحاح : ج 5 ص 1700 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : ج 4 ص 104 .

الْحَمَقُ وَالْحُمُقُ : قَلَّةُ الْعَقْلِ : وَقَدْ حَمَقَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ حَمَاقَةً ، فَهُوَ أَحْمَقُ ، وَحَمِقَ
 أَيْضاً بِالْكَسْرِ يَحْمَقُ حُمُقاً ... فَهُوَ حَمِقٌ : قَالَ يَزِيدُ بْنُ الْحَكِيمِ الثَّقَفِيُّ :
 قَدْ يُفْتَرُ الْحَوْلُ التَّقِيْبُ يُّ وَيُكْثَرُ الْحَمِقُ الْأَثِيمُ⁽¹⁾ .
 وَفِي اللِّسَانِ : " رَجُلٌ أَحْمَقٌ وَحَمِقٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، قَالَ رُوْبَةُ :
 أَلْفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِيِ الْحَمِقِ " (2) .

وَكذَلِكَ " الْقَعْسُ " : خُرُوجُ الصِّدْرِ وَدخُولُ الظَّهْرِ ، وَهُوَ حَدُّ الْحَدَبِ : يُقَالُ
 رَجُلٌ : أَقْعَسُ وَقَعَسُ وَمُتَقَاعِسُ⁽³⁾ . وَفِي اللِّسَانِ " فَهُوَ أَقْعَسُ وَمُتَقَاعِسٌ ، وَقَعَسُ كَقَوْلِكَ
 أَنْكَدُ وَنَكَدُ وَأَجْرَبُ وَجَرِبُ ، وَهَذَا الضَّرْبُ يُعْتَقَبُ عَلَيْهِ هَذَانِ الْمَثَلَانِ كَثِيراً " (4) .

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَأْكِيدِ اللُّغَوِيِّينَ وَالْمَعْجَمِيِّينَ مِنْ دَلَالَةِ مِثْلِ هَذِهِ الصِّيغَةِ عَلَى
 مَعْنَى وَاحِدٍ إِلَّا أَنَّ فَاضِلَ السَّامِرَائِيِّ يَرَى أَنَّ هُنَاكَ اخْتِلَافاً فِي الْمَعْنَى فَيَقُولُ : " غَيْرِ
 أَنِّي لَا أَذْهَبُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهَ مِنْ نَحْوِ : حَمَقٌ وَأَحْمَقٌ وَجَرِبٌ وَأَجْرَبٌ أَنَّهُمَا
 بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْمَعْجَمَاتِ يَذْهَبُونَ إِلَى ذَلِكَ أَيْضاً ، وَإِنَّمَا أَرَى أَنَّ
 لِكُلِّ مِنْهُمَا مَعْنَى وَقَصِداً ، فَبِنَاءِ " فَعَلَ " يَخْتَلِفُ عَنْ " أَفْعَلَ " فِي جُمْلَةِ أُمُورٍ مِنْهَا أَنَّهُ
 عَرَضٌ غَيْرٌ ثَابِتٌ ، وَأَنَّ فِيهِ هَيْجاً وَأَنَّهُ فِيمَا يُكْرَهُ مِنَ الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ غَالِباً . وَأَمَّا "
 أَفْعَلَ " فَيَكُونُ ثَابِتاً ، وَأَنَّهُ فِي الْعِيُوبِ الظَّاهِرَةِ ... كَمَا سَنَرَى .

فَالَّذِي يَقُولُ : هُوَ حَمَقٌ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّاءِ ابْتِلَى بِهِ صَاحِبَهُ فَبِنَاهُ عَلَى " فَعَلَ " ؛
 لِأَنَّ الْأَدْوَاءَ تُبْنَى عَلَى فَعَلَ ، وَمَنْ يَقُولُ " أَحْمَقُ " جَعَلَهُ مِنْ بَابِ الْخَلْقَةِ نَحْوِ : أَعْمَى
 وَأَبْكَمَ وَأَنَّ حُمُقَهُ ظَاهِرٌ فِي أَفْعَالِهِ بِحَيْثُ أَصْبَحَ عَيْباً ظَاهِراً لَا بَاطِناً فَبِنَاهُ عَلَى ذَلِكَ .
 وَمِثْلُهُ : جَرِبٌ وَأَجْرَبُ فَإِنْ جَرِباً إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ دَاءٌ وَأَنَّهُ عَرَضٌ ، وَأَمَّا
 أَجْرَبُ فَإِنَّهُ أَصْبَحَ بِمَنْزِلَةِ الْخَلْقَةِ ، أَيِ ثَابِتاً " (5) . غَيْرَ أَنَّ الْبَاحِثَ يُؤَيِّدُ مَا جَاءَ بِهِ
 لِلُّغَوِيِّينَ وَالْمَعْجَمِيِّينَ مِنْ دَلَالَةِ مِثْلِ هَذِهِ الصِّيغَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، وَإِنْ
 اخْتَلَفَتْ الصِّيغَةُ فِي الْإِطَارِ الشِّكْلِيِّ ، فَمَا زَالَ الْمَجْتَمَعُ الْقُرُوبِيُّ فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ

¹ الجوهري ، الصحاح : جـ 4 ص 1211 .

² ابن منظور ، لسان العرب : جـ 3 ص 329 .

³ الجوهري ، الصحاح : جـ 2 ص 812 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : جـ 11 ص 243 .

⁵ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 71 ، 72 .

يقول فلان شَعِثَ وشَعِثَ وأشَعَثَ، وهم يقصدون دلالة الثبوت في تعامله مع الناس بعدم لياقة، أي الإنسان ذو معشرٍ خشنٍ، تعامله قاسٍ، وهذه صفة قد تكون ثابتة إن دلت على استمرارية هذا التعامل عند هذا الشخص، وقد تكون آنية .
وكذلك العمَى والأعمَى. فهما صفتان دالتان على عيب ثابت وقد وصف الشاعر صيغةً فَعَلَّ بقوله :

يقولون العمَى منظرٌ قبيحٌ قل بفقدانكم يهون

فالعمى الذي يريده الشاعر الصفة الدالة على الثبات، وقد يطلق إنسان دعوة على إنسان بقوله " عمَى " ولا يقصد العمى المراد الثابت. وكذلك الحال في جَرِبٌ فهي ذات الدلالة في أَجْرَبَ، وقد تكون جَرِبٌ أثبت في الدلالة من أَجْرَبَ لأنَّ العوام يطلقون كلمة " ولك يا أَجْرَبَ " وهم يقصدون إساءة آنية وقتية غير ثابتة. وهكذا فجميع هذه الصيغ تستخدم ثابتة، وقد تكون غير ثابتة، لكن المراد من هذا المراد هو التدليل على تعدد مثل هذه الصيغ، وعدم ثبات الصفة المشبهة على صيغة واحدة في الدلالة الواحدة .

وما يؤكد تعدد صيغتي " فَعَلَّ، وفَعَلَّان " قول سيبويه : " ... وهو جَذَلٌ وقالوا : جَذَلَانٌ، كما قالوا : كَسَلَانٌ وكَسَلٌ، وسَكَرَانٌ وسَكَرٌ " (1).

ويشير ابن سيده إلى التعدد فيقول : " وكذلك فَعَلَّان كقولك عَطَّشان وصَدَّيان ووجَلَّان وقد قالوا فيه عَطَّشٍ وصَدَّ ووجَلَّ " (2).

وفي قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا ﴾ (3). يقول الزمخشري " شيئاً غصاً أخضر يقال : أَخْضَرَ خَضِرٌ كأعورٍ وعورٍ، وهو ما تشعب من أصل النبات الخارج من الحبة " (4). ويورد صاحب اللسان، ألفاظاً عدّة تدل على تعدد الصفة المشبهة على صيغة " فَعَلَّ " فيورد " وحكاه ابن الأعرابي في الماء أيضاً، وقد اخْضَرَ، وهو أَخْضَرُ وِخْضُورٌ وِخْضِرٌ وِخْضِيرٌ، وَيَخْضِرُ وَيَخْضُورُ؛ الْيَخْضُورُ :

¹ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص19 ، ابن سيده ، المخصص : ج4 ص14 ص287 .

² ابن سيده ، المخصص : ج4 ص14 ص286 .

³ الأنعام: 99/6 .

⁴ الزمخشري ، الكشاف : ج2 ص49 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج4 ص120 .

الأخضر⁽¹⁾. " والخُضْرَة ، والخَضِرُ والخَضِيرُ : اسم للبغلة الخضراء، وعلى هذا قول رؤبة :

إِذَا شَكَوْنَا سَنَةً حَسُوسًا نَأْكُلُ بَعْدَ الْخُضْرَةِ الْبَيْبِيسَا
وقد قيل إنه وضع الاسم ههنا في موضع الصفة ... والخُضْرَةُ في ألوان
الناس : السُّمْرَةُ ، قال اللَّهْبِيُّ :
وأنا الأَخْضَرُ ، من يَعْرِفُنِي
أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ فِي بَيْتِ الْعَرَبِ⁽²⁾.

3. 3. 3 تعدد صيغة (فعْلان ، فعيل) .

يقول الزجاج : " ... ولا يجوز أن يُقال " الرحمن " إلاّ الله ، وإنما كان ذلك ؛
لأنّ بناءَ فَعْلان من أبنية ما يُبالغُ في وصفه ، ألا ترى أنّك إذا قُلْتَ : غَضْبَان ،
فمعناه المُمْتَلِئ غَضَبًا ، فَرَحْمَنُ الَّذِي وَسَعَتْ رَحْمَتُهُ كل شيء فلا يَجُوزُ أن يقال
لغير الله رَحْمَن⁽³⁾. ويقول أبو هلال العسكري " الفرق بين الرحمن والرحيم أن
الرحمن على ما قال ابن عباس أرق من الرحيم يريد أنه أبلغ في المعنى لأنّ الرقة
والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما ... وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله وأن الرحمن
أشدّ مبالغة، لأنه أشدّ عدولاً، وإذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشدّ عدولاً كان
أشدّ مبالغة⁽⁴⁾. ويورد السامرائي دلالة الصيغتين بقوله : " الرَّحْمَنُ فَعْلان من
الرَّحْمَةِ " و " الرَّحِيمُ " فَعِيل منها. وصيغة " فَعْلان " تفيد الدلالة على الحدوث
والتجدد وذلك نحو عَطْشَانٌ وَجَوْعَانٌ وَغَضْبَانٌ ولا تفيد الدلالة على الثبوت، وتفيد
أيضاً الامتلاء بالوصف ... وصيغة " فَعِيل " تدل الثبوت في الصفة نحو طَوِيلٌ
وَجَمِيلٌ وَقَبِيحٌ أو التحول في الوصف إلى مايقرب من الثبوت نحو خَطِيبٌ وَبَلِيغٌ
وَكَرِيمٌ . فجاء بالوصفين للدلالة على أن صفته الثابتة والمتجددة هي الرَّحْمَةِ
للاحتياط في الوصف. فإنه لو وصف نفسه بأنه " رَحِيمٌ " فقط لوقع في النفس أن هذا
وصفه الثابت، ولكن قد يأتي وقت لا يرحم فيه كالكريم والخطيب ، ولو قال "

¹ ابن منظور ، لسان العرب : ج4 ص120 .

² المصدر نفسه : ج4 ص120 ، 121 .

³ الزجاج ، معاني القرآن وإعراجه : ج1 ص43 .

⁴ العسكري ، الفروق اللغوية : ص160 ، 161 .

رَحْمَان " فقط لظنّ أنّ هذا وصف غير ثابت كالغَضْبَان والعَطْشَان وهذا الوصف يتحول؛ فيذهب الغضب ويزول العطش وكذلك الرحمة؛ فجمع بينهما ليدل على أن وصفه الثابت والمتجدد هو الرحمة؛ فرحمته دائمة لا تنقطع . وهو من أحسن الجمع بين الوصفين ولا يؤدي الوصف بأحدهما ما يؤدي اجتماعهما "(1). وهذه إشارة إلى تعدد يقع بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة .

ولست أدري أهنالك فرق بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة؟ فالصفة الحسنة دائماً مع الخالق ثابتة ولا تتغير ليبقى قلب المؤمن مطمئناً برحمة الله ، فما الضير من القول أنهما صيغتان دالتان على الثبوت مع الخالق جلّ وعلا " الرحيم والرحمن "، وفيهما التعدد يعود لدلالة تدل على المعنى الثابت الرحمة التي تبقى ولا تنقص تعظم ولا تنقشع . وقد أشار الجوهري في الصحاح إلى أنهما يدلان على معنى واحد؛ فيقول: " والرحمن والرحيم : اسما مشتقان من الرحمة، ونظيرهما في اللغة : نديم وندمان، وهما بمعنى "(2). وهناك إشارة عند صاحب اللسان على أنّ هناك فرقاً بسيطاً في المعنى، فيورد: " قال ابن عباس هما اسمان رقيقان أحدهما أرقّ من الآخر، فالرحمن الرقيق والرحيم العاطف على خلقه بالرزق "(3). وفي البحر المحيط أيضاً أشار صاحبه إلى أن دلالتهما واحدة، فيقول: الرحمن الرحيم قيل دلالتهما واحدة نحو: ندمان ونديم، وقيل: معناهما مختلف، فالرحمن أكثر مبالغة... وقيل الرحيم أكثر مبالغة، والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة، فلذلك جُمع بينهما، فلا يكون من باب التوكيد ، فمبالغة فعّالان مثل غَضْبَان وسَكْرَان من حيث الامتلاء والغلبة، ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى " فعّالان " ويتعدى " فعيل "(4). وهكذا ففي اختلاف اللغويين تأكيد على أنهما صيغتا صفة مشبهة تدلان على معنى واحد " الرحمة " لكن الاختلاف قد يكون في المبالغة في أيهما أكثر مبالغة.

¹ السامرائي ، فاضل صالح ،(1999م) ، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد ، العراق : ص 27 .

² الجوهري ، الصحاح : ج4 ص 1566 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج5 ص 174 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : ج5 ص 174 .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : ج1 ص 16 - 17 .

وهناك تعدد بين صيغتي فَعَلٌ وفَعِيلٌ أشار إليها سيبويه بقوله: "وقد بنوا أشياء على فَعَلٍ يَفْعَلُ فَعَلًا وهو فَعِلٌ، لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل. وذلك عَسِرٌ يَعْسُرُ عَسْرًا وهو عَسِيرٌ، وشَكِسَ يَشْكِسُ شَكْسًا وهو شَكِسٌ، وقالوا: الشكاسة، كما قالوا: السقامة وقالوا: لَقِسَ يَلْقِسُ لَقْسًا وهو لَقِسٌ، وَلَحِزَ يَلْحِزُ لَحِزًا وهو لَحِزٌ؛ فلما صارت هذه الأشياء مكروهةً عندهم صارت بمنزلة الأوجاع، وصار بمنزلة ما رُموا به من الأدوية. وقد قالوا: عَسِرُ الأمر وهو عَسِيرٌ"⁽¹⁾. وقد قدم صاحب الكشاف داليتين متقاربتين في المعنى، ولكن إحداهما أبلغ من الأخرى في صيغتي "فَعِيلٌ" و"فَعِلانٌ" فيقول: "في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾"⁽²⁾. و"الرَّحْمَنُ" فَعِلانٌ من رَحِمَ، كغضبان وسكران، من غَضِبَ وسكِرَ، وكذلك الرَّحِيمُ فَعِيلٌ منه، كمريض وسقيم من مَرِضَ وسَقِمَ، وفي "الرَّحْمَنُ" من المبالغة ما ليس في "الرَّحِيمِ"، ولذلك قالوا: رَحْمَنَ الدنيا والآخرة، ورَحِيمَ الدنيا، ويقولون: إنَّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى"⁽³⁾.

وتشترك صيغة فعِلان مع فاعل في الدلالة على الصفة المشبهة حيث تدلان على معنى واحد مثل الجوع والعطش وريان، وغيرها من الأمور الدالة على التقلب والاضطراب ومثله جَاعٌ يَجُوعُ جُوعًا وهو جائع، و"نَاعٌ يَنُوعُ نُوعًا وهو نائع". وقالوا: جَوْعَانٌ فأدخلوها ههنا على فاعل لأن معناه غرثان. ومثل ذلك أيضاً من العطش: هَامٌ يَهِيْمُ هَيْمًا وهو هائمٌ، لأن معناه عطشان"⁽⁴⁾. ودلالة فَعِلان على حرارة الباطن والامتلاء، كما أشار الرضي إلى ذلك بقوله: "بابه فَعِلٌ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء"⁽⁵⁾. وهناك اشتراك في تعدد صيغة الصفة المشبهة في الدلالة على حرارة الباطن والامتلاء فصيغة فعِلان تتفق مع "فَعِلٌ" ومع "أَفْعَلٌ" أيضاً في الدلالة الواحدة فكلها صفات مشبهة.

¹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 21، ابن سيده، المخصص: س 14 ص 287.

² الفاتحة: 2/1.

³ الزمخشري، الكشاف: ج1 ص 16.

⁴ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 22.

⁵ الرضي، شرح الشافية: ج2 ص 145.

وأشار الرضي إلى ذلك بقوله : " يدخل على فعَلان في الامتلاء وحرارة الباطن كَصَدِّ وصدَيان ، وعَطَشٍ وعَطْشان ، ويدخل أيضاً أَفْعَلُ على فعَلان في المعنى المذكور كأَهْيَمٍ وهَيِّمان ، وأَشْيَمٍ وشَيِّمان . وقد ينوب فعَلان عن فعَلٍ كغَضْبَان والقياس غَضِبَ إذا الغضب هَيَّجان "(1).

3.3. 4 تعدد صيغة (فعَلان ، أَفْعَلُ) .

وما يشير إلى التعدد اشتراك صيغتي الصفة المشبهة " أَفْعَلُ على فعَلان " ، يقول سيبويه " وقد يدخل أَفْعَلُ على فعَلان كما دَخَلَ فعَلٌ عليهما ، فلا يفارقهما في بناء الفعل والمصدر كثيراً، ولشبهه فعَلان بمؤنث أَفْعَلُ ... وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون : رجلٌ أَهْيَمٌ وهَيِّمانٌ، يريدون شيئاً واحداً وهو العَطْشان "(2) .

3.3. 5 تعدد صيغة (فعال ، فعِيل) من الصفة المشبهة :

يقول ابن سيده : " وجعلوا السَّقَامَ والسَّقِيمَ كالجَمَالِ والجَمِيلِ ، وقالوا سَهَكَ يَسْهَكُ سَهْكَاً وهو سَهِكٌ وَقَمٍ يَقْمُ قَمَماً وهو قَمٌ جعلوه كالداء ؛ لأنه عيب . وقالوا قَمَمَةٌ وسَهَكَةٌ ، فالقَمَمَةُ الرائحة المُنْكَرَةُ "(3). وتشترك صيغة فعِيل مع فعَل في بعض هذه الباب .

وتتعدد الصفة المشبهة فتلتقي صيغ عديدة منها معاً ؛ لتشكل دلالة ذات معنى واحد، أو متقارب جداً " فكل شيء نفيس وعَلِقَ خَطِيرٌ فهو ثَقُلٌ وثَقِيلٌ وثاقِلٌ ... وثَقُلَ الرجلُ ثِقَلًا فهو ثَقِيلٌ وثاقِلٌ : اشتد مرضه "(4). وتقول : ثَقُلَ الشيء ثِقَلًا وثِقَالَةً فهو ثَقِيلٌ ... وامرأة ثَقَالٌ : مكْفَالٌ وثَقَالٌ : رزان ذات مَأْكُمٍ وكَفَلٍ على التعرفة ، فرَقُوا بين ما يُحْمَلُ وبين ما ثَقُلَ في مجلسه فلم يَخْفُ "(5). وهناك إشارة تدل على اختلاف بسيط في الدلالة بين الصفة ومن اشتركت معها في التعدد ، فتقول : " رجل

¹ الرضي ، شرح الشافية: ج1 ص 146 .

² سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 20 ، المخصص : ج4 ص 14 ص 287 .

³ ابن سيده ، المخصص : ج4 ص 14 ص 287 .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : ج2 ص 113 ، 114 .

⁵ المصدر نفسه : ج2 ص 113 ، 114 .

سَكَتَ، بَيْنَ السَّاكُوتَةِ وَالسُّكُوتِ ، إِذَا كَانَ كَثِيرَ السُّكُوتِ. وَرَجُلٌ سَكَتَ قَلِيلَ الْكَلَامِ ، فَإِذَا تَكَلَّمَ أَحْسَنَ ، وَرَجُلٌ سَكَتَ وَسَكَتَ ، وَسَكَتَتْ وَسَاكُوتٌ ، وَسَاكُوتَةٌ إِذَا كَانَ قَلِيلَ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ عِيٍّ ، فَإِذَا تَكَلَّمَ أَحْسَنَ ⁽¹⁾. وَقَدْ يَأْتِي التَّعَدُّدُ بَيْنَ هَذِهِ الصِّيغِ " صَيَغِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ " ، لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ مِثْلَ : " الرَّزِينِ : التَّقِيلِ... وَرَجُلِ رَزِينٍ سَاكِنٍ . وَشَيْءٌ رَزِينٌ أَيْ ثَقِيلٌ ... وَامْرَأَةٌ رَزَانٌ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ ثَبَاتٍ وَوَقَارٍ وَعَفَافٍ وَكَانَتْ رَزِينَةً فِي مَجْلِسِهَا ، قَالَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ يَمْدَحُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا :-

حَصَانُ رَزَانٌ لَا تُزَنُّ بِرَبِيَّةٍ وَتُصْبِحُ غَرَثِي مِنْ لِحُومِ الْغَوَافِلِ ⁽²⁾.
 يَقُولُ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي الْفَصِيحِ : عِنْدَهُ جِمَامُ الْقَدْحِ وَجِمَامُ الْمَكُوكِ بِالرَّفْعِ دَقِيقًا ... وَقَالَ الْفَرَاءُ عِنْدِي جِمَامُ الْقَدْحِ مَاءً بِالْكَسْرِ أَيْ مِلْؤُهُ . وَجِمَامُ الْمَكُوكِ دَقِيقًا بِالضَّمِّ وَجِمَامُ الْفَرَسِ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ ⁽³⁾. وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّهُمْ جَعَلُوا فَعَالًا لِلْمَعَانِي وَفَعِيلًا لِمَا عَمَّ فِي الْغَالِبِ ⁽⁴⁾.

وَبَعْدَ إِذَا كَانَتْ الْأَلْفَاظُ أَدْلَةً الْمَعَانِي ، ثُمَّ زِيدَ فِيهَا شَيْءٌ ، أُوجِبَتْ الْقِسْمَةُ لَهُ زِيَادَةُ الْمَعْنَى بِهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ انْحُرِفَ بِهِ عَنْ سَمْتِهِ " وَهَدَيْتَهُ " كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى حَادِثٍ مُتَجَدِّدٍ لَهُ ⁽⁵⁾.

وَمَا وَرَدَ سَابِقًا يَتَضَحَّ بِتَعَدُّدِ صِيغَةِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ لِلصِّيغَةِ الْوَاحِدَةِ فَهَنَّاكَ قِرَاءَاتٍ سَبْعِيَّةٍ تَدُلُّ وَتَشِيرُ إِلَى التَّعَدُّدِ فِي صَيَغِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ ﴾ ⁽⁶⁾. وَاخْتَلَفُوا فِي " فَاكِهِونَ وَفَاكِهِينَ " وَهُوَ هُنَا وَالدِّخَانُ وَ" الطُّورُ " وَ" الْمُطْفَفِينِ " فَقَرَأَهُنَّ أَبُو جَعْفَرٍ بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَوَأَفَقَهُ حَفْصٌ فِي الْمُطْفَفِينِ ⁽⁷⁾. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ ﴾ ⁽⁸⁾.

¹ ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص 304 .

² المصدر نفسه : جـ5 ص 206 ، 207 .

³ المصدر نفسه : جـ2 ص 366 .

⁴ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 91 .

⁵ ابن جنِّي ، الخصائص : جـ3 ص 268 .

⁶ يس : 36 / 55 .

⁷ ابن الجزري ، النشر في القراءات : جـ2 ص 354 ، 355 .

⁸ هود : 11 / 10 .

قرأ الجمهور " لفرح بكسر الراء، وهي قياس اسم الفاعل من " فعل " اللازم ،
وقرأت فرقه لفرح بضم الراء "(1). وفي قوله تعالى ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا
صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ ﴾ (2). واختلفوا في " نحسات " : فقرأ أبو جعفر وابن
عامر والكوفيون بكسر الحاء ، وقرأ الباقر بإسكانها "(3). وهناك صيغ كثيرة تدل
على الصفة المشبهة وتشارك مع المصدر أيضاً في الصيغة نفسها. وهكذا فإن الذي
يحكم على الصيغة بأنها صفة ثابتة أو غيرها هو السياق الذي ترد فيه الصيغة، لأن
أغلب المشتقات تشارك مع بعضها البعض في معظم الصيغ، وما يدل على الصفة
الثابتة الفعل المصوغ من هذه الصفة أيضاً .

فهناك تحول يقع من اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة، فيعطي اسم الفاعل
المأخوذ من الفعل اللازم صفة الثبوت، فتكون دلالاته على الصفة المشبهة ، كما هو
الحال في " طاهر القلب وشاحط الدار " فإنه يدل على الثبوت : وكذلك مثل " قائم إذا
أضيف إلى فاعل "(4).

فيورد عبدالحميد السيد أمثلة على صيغة فاعل التي تدل على الصفة الثابتة
مثل : فلانٌ عالي القامة، شامخ الأنف، وقال الشاعر :

ضَحُوكُ السِّنِّ إِنْ نَطَقُوا بِخَيْرٍ وَعِنْدَ الشَّرِّ مِطْرَاقٌ عَبُوسٌ (5).

وهذه الصفات : عالي، شامخ ، ضحوك ... مأخوذه من الأفعال علا ، شمش،
ضحك، وهذه أفعال لازمة، ولا خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث
" اسم الفاعل أو صيغة المبالغة " إلى حالة الدوام و الثبوت وهو معنى الصفة
المشبهة "(6).

وهكذا فإن التعدد في صيغة الصفة المشبهة يظهر جلياً مثل قول ابن سيده:
ربما تعاورت الصيغتان فقيل : فعيل وفعال كقولهم : رجل كهام وكهيم للذي لا غناء
عنده ، وقال : رجل شحاح وشحیح، و صحاح الأديم وصحیح، وعقام وعقيم، وبجال

¹ أبو حيان، البحر المحيط : ج5 ص 206 .

² فصلت : 16 / 41 .

³ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 366 .

⁴ الأزهرى ، شرح التصريح : ج2 ص 78 .

⁵ السيد ، المغني في علم الصرف : ص 212 .

⁶ المرجع نفسه : ص 212 .

وَبَجِيلٌ⁽¹⁾. لكن السامرائي يرى " أنه ليس من باب التعاور وإنما هو عدول من فَعِيلٍ إلى فَعَالٍ لزيادة الوصف ،فإننا نرى أن فَعَالاً أبلغ من فَعِيلٍ في الوصف لزيادة مدة الألف على مدة الياء ولخروج فَعَالٍ عن بابها فإن الباب " فَعِيلٌ " وهو القياس"⁽²⁾.

والخروج عن الباب يكون للمبالغة في الوصف ونحن نقول إنه التعدد بعينه وهو تحول من صيغة إلى صيغة، والعدول إذا كان بالمعنى نفسه فيمثل التعدد . وتلتقي الصيغ مع صيغ المصدر أيضاً وهكذا فإن هناك اشتراكاً وتداخلاً وتحولاً في معظم صيغ الصفة المشبهة، فتدخل صيغة فَعِيلٍ على فَعِلٍ ، كسَقِيمٍ وسَقِمٍ، وسَقَمَ ومَرِيضٍ ومَرَضٍ ومَرَضٌ، وحَزِينٍ وحَزَنٍ وحَزَنَ . وتدخل " أَفْعَلٌ " معها مثل " شَعَثٌ وَأَشَعَثَ "⁽³⁾.

3.3. 6 تعدد صيغة (فاعل ، فعّال) .

وتشترك صيغة " فاعل " الدالة على الصفة المشبهة مع صيغة " فَعَالٌ " ومثل ذلك قول سيبويه : " ومثل هذا قولهم : ساغِبٌ وسِغَابٌ، وجَائِعٌ وجِيَاعٌ ، وهائِمٌ وهِيَامٌ لَمَّا كان المعنى " معنى " غِرَاثٍ وَعِطَاشٍ بُني على فَعَالٍ، كما أدخل قوم عليه، فَعَلَانٌ إذ كان المعنى معنى غِرَاثٍ وَعِطَاشٍ "⁽⁴⁾. وقد يحول اسم المفعول إلى الصفة المشبهة كما يحول اسم الفاعل، مثل ذلك : زيدٌ مهزولٌ فصيلُهُ، مشكورٌ فعلةٌ " واسم المفعول يدل على معنى ثابت دائم لا حادث "⁽⁵⁾. وهناك تعدد يحصل في الصفة المشبهة بين الصيغة التي تدل على المذكر وما يقابلها في الدلالة على المعنى للمؤنث فصيغة " فَعَلَانٌ وفُعَلَى " تدل على معنى واحد فـ " غَضِبَانٌ - غَضِبَى " وسَكْرَانٌ سَكْرَى ... وصيغة " أَفْعَلٌ مؤنثه فَعَلَاءٌ " نحو " أَحْمَرٌ حَمْرَاءٌ " ... ولم يقولوا في المذكر أَهْطَلٌ إنما يقال هَطَلٌ "⁽⁶⁾.

¹ ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 15 ص 411 .

² السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 91 .

³ ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 345 ، ابن سيده ، المخصص : جـ4 س14 ص286 ، 287 .

⁴ سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 22 ، 23 .

⁵ السيد ، المغني في علم الصرف : ص 214 ، 215 .

⁶ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 373 .

بعد العرض السابق لتعدد صيغ الصفة المشبهة ، يتضح أن التعدد في أغلبه يأتي لأمر دلالي، وأن هذه الصيغ تشترك مع أغلب المشتقات في صيغها ، وما ينطبق عليها ينطبق على صيغ الصفة المشبهة من خضوع لمعايير صوتية ولهجية ودلالية .

3. 4 تعدد صيغة المبالغة .

صيغ المبالغة : أسماء أو أبنية مخصوصة تفيد التّصيص على التّكثير أو المبالغة في حدث اسم الفاعل، كما وكيفا⁽¹⁾. وتقول خديجة الحديثي : " إذا أُريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتّصاف الذات بالحدث حُوّل بناء اسم الفاعل إلى أبنية متعددة هي صيغة المبالغة "⁽²⁾. وأشهر أبنية هذه الصيغة خمسة كما أشار إليها الصرفيون ، فيقول ابن يعيش : "والضرب الثاني : ما هو موضوع للمبالغة . وهو خمسة أبنية : فَعُولٌ : نحو ضَرُوبٍ، وَأَكُولٍ، وَطَهُورٌ. وَفَعَّالٌ : نحو ضَرَّابٍ، وَأَكَّالٍ. وَمِفْعَالٌ نحو مِضْرَابٍ، وَمِكْيَالٍ. وَفَعِيلٌ : نحو شَبِيهِ، وَفَقِيهِ ، وَفَعِلٌ نحو حَزِرٍ وَبَطِرٍ فهذه ليست كاسم الفاعل في جريانها على الفعل، وإنما هي معدولة عن الجاري للمبالغة "⁽³⁾، ويقول الراجحي : " وصيغ المبالغة التي تحول من صيغة " فاعل " للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث خمسة أوزان، فَعَّالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ "⁽⁴⁾ .

ويقول سيبويه : " وأجروا اسم الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالموا في الأمر ، مُجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ فَاعِلٍ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ مَا أَرَادَ بِفَاعِلٍ مِنْ إِيقَاعِ الْفِعْلِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَ عَنِ الْمَبَالِغَةِ. فَمَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ هَذَا الْمَعْنَى : فَعُولٌ، وَفَعَّالٌ وَمِفْعَالٌ، وَفَعِيلٌ. وَقَدْ جَاءَ : فَعِيلٌ كَرَحِيمٍ وَعَلِيمٍ وَقَدِيرٍ وَسَمِيعٍ وَبَصِيرٍ "⁽⁵⁾. وينقل السيوطي عن ابن خالويه اثني عشر بناء فيقول : " والعرب تبنى أسماء

¹ السيد : المعني في علم الصرف : ص 204 .

² الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 185 ، ينظر الغلابيني ، جامع الدروس العربية : ج1 ص 193 .

³ ابن يعيش ، شرح الملوكي : ص 91 ، 92 ، ينظر صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص 20 ، 21 .

⁴ الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ص 203 .

⁵ سيبويه ، الكتاب : ج1 ص 110 .

المبالغة على اثني عشر بناء؛ فَعَالٍ كَفَسَاقٍ. وفُعل كَغَدَّرَ وفَعَّال كَغَدَّارٍ. وفَعُول كَغَدُّورٍ. ومَفْعِيل كَمِعْطِيرٍ. ومِفْعَال كَمِعْطَارٍ، وفُعْلَة كَهَمْزَة لَمْزَة. وفَعُولَة كَمْلُولَة. وفَعَّالَة كَعَلَّامَة. وفَاعِلَه كَرَاوِيَة، وخَائِنَة. وفَعَّالَة كَبَقَّاقَة، للكثير الكلام، ومِفْعَالَة كَمَجْرَامَة " (1).

ومما يقدمه ابن خالويه ترى أنّ هناك صيغ تشترك في التعدد بينها وبين الصيغة الأخرى كغَدَّارٍ وِغَدَّورٍ، ومِعْطِيرٍ ومِعْطَارٍ، وقد يكون الأصل في مَفْعَلٍ هو مِفْعَالٍ، كما تقدم في اسم الآلة. ويورد السامرائي أبنية المبالغة مع أمثلة عليها وهذه الأمثلة قد تشترك في أصلية الحروف مثل : " غَفَّارٌ وِغَفُورٌ وِصَبَّارٌ وِصَبُورٌ وِكَفَّارٌ وِكَفُورٌ ... " ويسأل هل المعنى واحد لمتل هذه الصيغ ؟ " (2).

والأصل أن تبقى من الثلاثي " وشدَّ بناؤها من أفعل كَدَرَّكَ من أدرك ، ومِعْطَاء من أعطى ، ونَذِيرٍ وألِيمٍ من أنذَرَ ، وآلَمَ ، وزَهْوَقٌ من أزْهَقَ " (3). وصيغة المبالغة ترجع، عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة ، لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس " (4). يحول اسم الفاعل إلى صيغ سماعية متعددة بقصد الدلالة على التكثر في حدث صيغة " فاعل " كما أو كيفاً؛ لأن صيغة " فاعل " محتملة للغلة والكثرة. وصيغة المبالغة تأكيد للمعنى وتقويته والمبالغة فيه " (5). وفي دلالة هذه الصيغ يرى أبو هلال العسكري أنّ كلما اختلف اللفظان عن بعضهما مثل " غفورٌ وِغَفَّارٌ " فإن المعنى قد يختلف ، فيقول : " فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما نفوسها من معانها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها " (6).

¹ السيوطي ، المزهري : ج2 ص 243 ، ينظر الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 200 - 202 وقد أحصى خمسة وعشرين بناء لصيغة المبالغة .

² السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية العربية : ص92.

³ السيوطي ، همع الهوامع : ج6 ص60 .

⁴ الغلاييني ، جامع الدروس العربية : ج1 ص193 .

⁵ نهر ، الصرف الوافي : ص87 ، جنهوتشي : الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل : ص149 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص115 .

⁶ العسكري ، الفروق اللغوية : ص 12 .

ويتابع القول : " من لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها "(1).

3. 4. 1 تعدد صيغة فعيل .

وهذه الصيغ تلتقي مع جميع المشتقات والمصدر وبعض الأسماء ، وتحول عنها معظم هذه الصيغ "(2). وهذه الصيغ تدل على الثبوت في الصفة المشبهة أمّا في صيغة المبالغة فإنه تدل على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعليم، أي : هو لكثرة نظره في العلم وتجرّره فيه أصبح العلم سجيّة ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه ومثل ذلك في الصفة المشبهة : فقيه وخطيب"(3). وتشارك هذه الصيغة مع فُعَال. فالأصل " فعيل " منقول من الصفة المشبهة ثم عدل إلى فُعَال " بالتخفيف ثم " فُعَال " بالتشديد لزيادة المبالغة "(4). فكلمة بَشِيرٍ وَنَذِيرٍ صيغة مبالغة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾(5). عدل إلى فعيل " للمبالغة، لأن " فعيلًا " من صفات السجايا، والعدل في بَشِيرٍ للمبالغة مقيس عند سيبويه، إذا جعلنا من بشر، لأنهم قالوا بَشْرٌ مخففاً، وليس مقيساً في " نذير "؛ لأنه من أذرّه، ولعل محسن العدل فيه كونه معطوفاً على ما يجوز ذلك فيه، لأنه قد يسوغ في الكلمة مع الاجتماع مع ما يقابلها ما لا يسوغ فيها لو انفردت"(6). ووردت في قول الأعشى :

فأما إذا ما أدلجت فترى لها رقيبين جدياً لا يغيبُ وفرقداً "(7).

¹ العسكري ، الفروق اللغوية : ص 13 .

² درس الباحث هذه الصيغة في المصدر ، واسم الفاعل المفعول وفي الاسماء " و تطرق إلى صيغة فعيل وأصولها في جزئية الصفة المشبهة وهو كثير في الاستخدام " عليم " وهي صيغة رئيسة في صيغة المبالغة ، وكأنها هي الأصل والصيغ الأخرى فرع عليها .

³ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 103 .

⁴ المرجع نفسه : ص 103 .

⁵ البقرة : 2 / 119 .

⁶ أبو حيان ، البحر المحيط : ج1 ص 367 ، وينظر حلیم : ج2 ص 180 ، وينظر ابن منظور ، لسان العرب : ج3 ص 242 ، 243 كلمة "حفيظ" ص 305 ، حلیم : ج2 ص 180.

⁷ صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص 21 .

وتلتقي هذه الصيغة مع فَعَالٍ وفَعَّالٍ مثل طَوِيلٍ وطُوَالٍ فإذا أفرط في الطُّول قيل طُوَالٌ⁽¹⁾.

وهناك صيغة "فَعِيلٍ" محولة عن فَعِيلٍ، يقول ابن جنى في صيغة فَعِيلٍ :
ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو شَعِيرٍ وبَعِيرٍ،
ورَغِيفٍ ، وسمعت الشجري غير مرة يقول : زَيْبِرُ الأَسَدِ ، يريد الزَّيْبِرَ ، وحكى
أبو زيد عنهم : الجَنَّةُ لمن خاف وعِيدَ الله⁽²⁾. ويورد محقق كتاب إعراب القرآن
لابن النحاس أن مثل صيغة فَعِيلٍ : حدث فيها إمالة صوتية . وهي أن تنحو بالفتحة
نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وهي إحدى الظواهر الخاصة بنطق الفتحة الطويلة
نطقاً يجعلها بين الفتحة الصريحة والكسرة الصريحة، ويكاد القدماء يتفقون على أن
الفتح أو التقخيم لهجة أهل الحجاز وأن الإمالة لهجة عامة أهل نجد من تميم وأسد
وقيس، وليس معنى ذلك أن هل الحجاز لا يميلون وإنما هم قد يميلون في مواضع
قليلة⁽³⁾. ويقول ابن سيده : " وفي فَعِيلٍ لغتان فَعِيلٍ وفَعِيلٍ إذا كان الثاني من
الحروف الستة مطرد ذلك فيهما لا ينكسر في فَعِيلٍ ولا فَعِلٍ إذا كان كذلك كسرت
الفاء في لغة تميم وذلك قولك لَيْبِمٍ ونَحِيفٍ⁽⁴⁾. ويقول رمضان عبد التواب " وهذه
الظاهرة ممتدة في اللهجات العامية في العصر الحاضر، وإن خلت بعض أمثلتها من
حروف الحلق، مثل : كَبِيرٍ وفَطِيرٍ وكَتِيرٍ وشَرِيكٍ إلى جانب : بَهِيمٍ وبَعِيدٍ وشَخِيرٍ
وغيرها⁽⁵⁾. ويورد ابن منظور صيغة فَعِيلٍ الدالة على المبالغة فيقول : " ورَجُلٌ
سَكِيرٌ دائم السُّكْرِ⁽⁶⁾. ويورد صيغ أخرى في دلالتها على المبالغة وتشارك معها
في التعدد " ومسكِيرٌ وسَكِرٌ وسَكُورٌ : كثير السُّكْرِ⁽⁷⁾. ويقول ابن العسكري "

¹ ابن سيده ، المخصص : ج4 س 15 ص 411 ، وينظر : 412 .

² ابن جنى ، الخصائص : ج2 ص 143 ، ابن جنى، المحتسب : ج2 ص 41 .

³ ابن النحاس ، إعراب القرآن : ج1 ص 118 ، وينظر : ج1 ص 170 .

⁴ ابن سيده ، المخصص : ج4 س14 ص330 ، 331 .

⁵ عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 45 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : ج6 ص 305 .

⁷ المصدر نفسه : ج6 ص 305 .

الشَّرِيبُ المنهك في الشَّرَابِ المحظور⁽¹⁾. وقد يكون هذا البناء مَحْوَلًا من فَعَّالٍ كما حُوِّلَ مَفْعِيلٌ عن مفعال⁽²⁾. ومنها في الشعر :

من الجاهل العَرِيضِ يُهْدِي لِي الخَنَا وذلك مما يَبْتَرِينِي وَيَعْرِقُ⁽³⁾ .

يقول السيوطي : " بالكسر والتشديد ، فأجازوا زيد شَرِيبِ الخمر ، وطَبِيحِ الطعام⁽⁴⁾ .

قال أبو حَيَّان : وقد سمع إضافة شَرِيبٍ إلى معموله في قوله :

لا تَنْفَرِي يَاناقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ شَرِيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحروب⁽⁵⁾ .

يقول الجندي : " وصيغة المبالغة هذه في الفصحى " فَعِيلٌ " بكسر الفاء والقرآن الكريم على هذا⁽⁶⁾. قال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَجِينٌ ﴾⁽⁷⁾ .

وهكذا فإنَّ صيغة فَعِيلٍ صيغة تتميز بأنَّها تشكَّل في أغلب المشتقات ويتم معرفة اللفظة التي تأتي على وزنها من خلال السياق الذي هي فيه ، وهي في صيغة المبالغة تشير إلى التعدد ؛ لأنها اشتركت في الصيغة مع " فَعِيلٌ " و فَعِيلٌ " .

3. 4. 2 تعدد صيغة فَعَّالٍ من جنس فَعُولٍ :

1- صيغة فَعَّالٍ : صيغة تدل على الحرفة والصناعة، و تقضي الاستمرار والتكرار، والإعادة والتجديد، والمعاناة والملازمة⁽⁸⁾. ويقول المقتضب : " هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء ، وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّابٌ ، ولصاحب العِطْرِ : عَطَّارٌ ، ولصاحب البَزِّ : بَزَّازٌ - وإنما أصل هذا لتكرير الفِعْلِ كقولك : هذا رجل ضَرَّابٌ ، ورجل قَتَّالٌ أي : يكثر هذا منه، وكذلك خَيَّاطٌ ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصَّنْفِ فعلوا به ذلك ،

¹ العسكري ، الفوارق اللغوية : ص 164 .

² السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 104 .

³ صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص 22 .

⁴ السيوطي ، همع الهوامع : جـ5 ص 88 .

⁵ المصدر نفسه: جـ5 ص 88 .

⁶ الجندي ، اللهجات العربية في التراث : جـ2 ص 602 .

⁷ المطففين : 8 / 83 .

⁸ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 96 .

وإن لم يكن منه فعلٌ نحو : بَرَّازٌ وَعَطَّارٌ⁽¹⁾. ويقول ابن يعيش : " وإن كان شيء من هذه الأشياء صنعةً ومعاشاً يداومها صاحبها نُسب على فَعَّالٍ ، فيقال لمن يبيع اللبن والتَّمْرَ لَبَّانٌ وتَمَّارٌ، ولمن يرمي بالنَّبْلِ نَبَّالٌ"⁽²⁾. ويقول السامرائي " فعندما تقول هو كَذَّابٌ " كان المعنى كأنما هو شخص حرفته الكذب كالنجار الذي حرفته النجارة، وعندما تقول : " صَبَّارٌ " كأنما هو شخص حرفته وصنعتَه الصبر"⁽³⁾. فهذه الصيغة وإن كانت تختلف عند بعض اللغويين في الدلالة مع فَعُولٍ إلا أنها تشترك معها في التحول والدلالة المطلقة وهناك أمثلة تؤكد اشتراك هاتين الصيغتين في الدلالة على المبالغة والكثرة . ومن أمثلة التقاء صيغة المبالغة فَعَّالٍ مع فَعُولٍ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾⁽⁴⁾. أورد أبو حيان في البحر " قرأ زيد بن علي : كَذُوبٌ كَفُورٌ"⁽⁵⁾. وفي اللسان يقال : " رجلٌ كَفَّارٌ وكَفُورٌ وكافرٌ، والأنثى كَفُورٌ أيضاً"⁽⁶⁾. غطى قلبه عن الإيمان وفي الصحاح يقول صاحبه : " وكَذَّابٌ وكَذُوبٌ ... كَذُوبٌ مثل صَبُورٌ"⁽⁷⁾. وفي اللسان " رجلٌ كاذِبٌ ، وكَذَّابٌ وتَكْذَابٌ وكَذُوبٌ وكذُوبةٌ، ... والأنثى كاذِبةٌ وكذَّابةٌ وكذُوبٌ"⁽⁸⁾ .

ويقول ابن منظور في اختلاف الصيغتين واتفقهما دلالي : " الغُفُورُ والغَفَّارُ، جل ثناؤه، وهما من أبنية المبالغة، ومعناهما السَّاتِرُ لذنوب عباده المتجاوز عن خطاياهم وذنوبهم"⁽⁹⁾. وهناك إشارة إلى الشدة والمبالغة في صيغتي المبالغة صَبَّارٌ وصبور : " ومنه قيل للحرَّة أمٌّ صَبَّارٌ بتشديد الباء، ويقال : وقع القوم في أمٍّ صَبُورٍ، أي في أمرٍ شديد"⁽¹⁰⁾. و " الصَّبُورُ تعالى وتقدَّسَ، وهو الذي يعاجل العصاة بالانتقام، وهو من أبنية المبالغة ... فهو صابرٌ وصَبَّارٌ وصَبِيرٌ وصَبُورٌ ... وصَبَّارةٌ

¹ المبرد ، المقتضب : جـ3 ص 161 .

² ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ6 ص 14 .

³ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 96 .

⁴ الزُّمَرُ : 39 / 3 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص 415 .

⁶ ابن منظور، لسان العرب : جـ 12 ص 119 .

⁷ الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص 187 .

⁸ ابن منظور، لسان العرب : جـ 12 ص 50 ، 51 .

⁹ المصدر نفسه : جـ 10 ص 91 .

¹⁰ الجوهري ، الصحاح :جـ2 ص 607 .

شدة الشيء من برد أو صيف، إنَّ الله تعالى قال " إِنِّي أَنَا الصَّبُّورُ " (1). ويرى السامرائي أنَّ هذه الصيغة " صَبَّور " من خلال معانيها السابقة استعيرت للمبالغة فيقول : ومن هنا استعير البناء إلى المبالغة ، فعندما نقول " هو صَبُّور " كان المعنى أنَّه كأنه مادة تستنفذ في الصبر، وتفنى فيه كالوقود الذي يستهلك في الانتقاد ويفنى فيه ، كالوضوء الذي يستنفذ في الوضوء ، وكذا حين نقول : " هو شَكُور " كأنه مادة معدة للشكر تستهلك فيه، ولذا قال تعالى : والله أعلم : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ (2)، وحين نقول : " هو جَزُوع " كان المعنى أنه ذات تستهلك في الجزع ، وكذا الغفور، أي : كله مغفرة وهكذا " (3). لكن التحول يجري بين صيغتي فَعُولٌ وفَعَّالٌ - فينتج عن اللفظة التابعة لإحدى الصيغتين لفظتين بدلالة واحدة ، وهذه إشارة واضحة إلى أنَّ عملية التحول تحدث بين هاتين الصيغتين، ولكن ليس لجميع الألفاظ التي تعود على الصيغتين وفي هذا إشارة واضحة إلى تعدد الصيغتين.

3. 4. 3 تعدد صيغة (مَفْعَالٌ ، مَفْعِيلٌ) .

تتشرك هاتان الصيغتان في الدلالة على المبالغة وفي النصوص العربية إشارة تؤكد تعايشهما جنباً إلى جنب كصيغتين تدلان على المبالغة وعلى معنى واحد فمثلاً " تلتقي صيغة المبالغة " مِعْطِيرٌ وَمِعْطَارٌ في الدلالة على الكثرة والمبالغة فيقول الجوهري : " رجلٌ مِعْطِيرٌ " : كثير التَعَطُّرُ، وكذلك امرأة مِعْطِيرَةٌ وَمِعْطَارٌ (4). ويورد صاحب اللسان دلالة اللفظين على الكثرة، دون أن يفرق في الدلالة بينهما فيقول : " العَطَّارُ بَائِعُهُ وحرفته العطاره. ورجل عاطر و عَطِرٌ و مِعْطِيرٌ وَمِعْطَارٌ، وامرأة عَطِرَةٌ وَمِعْطِيرٌ وَمُعَطَّرَةٌ، يتعهدان أنفسها بالطيب ويكثران منه، فإذا كان ذلك من عاداتها، فهي مِعْطَارٌ وَمِعْطَارَةٌ، قال :

عَلَّقَ خَوْدًا طِفْلَةً مِعْطَارَةً إِيَّاكَ أَعْنِي ، فَاسْمَعِي يَا جَارَهُ (5).

¹ ابن منظور ، لسان العرب : ج7 ص 275 ، 276 ، 278 ، 279 .

² سبأ: 13 / 34 .

³ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 101 ، تطرق الباحث لهذه الصيغة في تعدد المصادر .

⁴ الجوهري ، الصحاح : ج2 ص 644 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج9 ص 266 .

و " ناقة مِعْطَارٌ وَمُعْطِرٌ شديدة، عن ابن الأعرابي ومِعْطِرٌ حمراء طيبة العرق، أنشد أبو حنيفة :

كَوْمَاءَ مِعْطِيرٍ كَلَوْنَ الْبَهْرَمَ " (1).

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا كُبْرًا ﴾ (2). وقرأ الجمهور " كُبْرًا " بتشديد الباء وهو بناء فيه مبالغة كثير، قال عيسى بن عمر : هي لغة يمانية ، وعليها قول الشاعر :

وَالْمَرْءُ يَلْحَقُهُ بِقَنَانِ الْبَدْيِ خَلْقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوَضَاءِ " (3).

و " الْكُبَّارُ : أكبر من الكبير، والكبار : أكبر من الْكَبَّارِ، ونحوه : طُوَّالٌ وَطُوَّالٌ " (4).

وقول الشاعر :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا " (5).

فكلمة لَبَّاسِ الدالة على صيغة المبالغة تشترك مع لَبَّيسِ على فَعِيلٍ، ومِلْبَاسِ مِفْعَالٍ -لأن هناك اشتراكاً في التعدد. واتفق هذه الصيغ في الدلالة وهي صيغ محولة عن بعضها البعض في المعاجم " (6). هو ردّ على من يقول إنّ الصيغتين إذا اختلفتا في الشكل ومن أصل واحد لا يكونان في معنى واحد يقول أبو هلال العسكري : " وإذا كان قوياً على الفعل قيل فَعُولٌ مثل صَبُورٌ وشَكُورٌ، وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل فَعَالٌ مثل عَلَّامٌ وصَبَّارٌ ... ومن لا يتحقق المعاني يظنّ أن ذلك كله يفيد المبالغة، فقط وليس الأمر كذلك بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها " (7). وليس كل هذا ينطبق على كل لفظة بعدم إعطاء المدلول نفسه، ولكنه قد ينطبق على بعض الألفاظ، ومن هذا فالتعميم غير جائز، وفيما تقدم من أمثلة تؤكد تعدد صيغة المبالغة بأشكال مختلفة لكنها في اللفظة من أصل واحد، وهذا

¹ ابن منظور ، لسان العرب: جـ9 ص 266 .

² نوح : 71 / 22 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص 341 .

⁴ الزمخشري، الكشاف : جـ4 ص 607 .

⁵ السيوطي ، همع الهوامع : جـ5 ص 86 .

⁶ ينظر ابن منظور، لسان العرب : جـ12 ص 224 .

⁷ العسكري ، الفروق اللغوية : ص 12 ، 13 .

الأصل في المبالغة يشير إلى معنى واحد. وقد أورد القرآن الكريم صيغ لألفاظ من أصول واحدة قد تختلف مدلولاتها أو تتفق حسب السياق .

3. 4. 4 تعدد صيغة المبالغة فَعُول - فُعُول .

وتشترك صيغة فَعُول مع فُعُول في التعدد الدال على المبالغة ومثلها في قوله تعالى : ﴿ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ ﴾⁽¹⁾ . " الْقُدُّوس " بالضم والفتح وقد قرئ بهما في البليغ في النزاهة عما يستنبح ونظيره السَّبُّوح⁽²⁾ . ويقول ابن منظور : " الْقُدُّوس فَعُول من الْقُدْس، وهو الطَّهارة، وكان سيبويه يقول : سَبُّوح وَقُدُّوس بفتح أوائلها، قال اللحياني : المجتمع عليه في سَبُّوح وَقُدُّوس الضم ، قال : وإن فتحته جاز، قال : ولا أدري كيف ذلك، قال ثعلب : كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول مثل سَفُود وكَلُوب وَسَمُور وتَتُور إلا السَّبُّوح والقُدُّوس فإن الضم فيهما الأكثر، وقد يفتحان، وكذلك الذُّرُوح، بالضم. وقد يفتح ، قال الأزهري : لم يجيء في صفات الله تعالى غير الْقُدُّوس، وهو الطَّاهر المُنزَّه عن العيوب والنقائص ، وفُعُول بالضم من أبنية المبالغة، وقد تفتح القاف وليس بالكثير، ... الْقُدُّوس الطاهر ... الملك الْقُدُّوس الطاهر في صفة الله عزَّ وجلَّ⁽³⁾، وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾⁽⁴⁾ . اختلفوا في " رءوف " حيث وقع : فقرأ البصريان والكوفيون سوى حفص بقصر الهمزة من غير الواو، وقرأ الباقيون بواو بعد الهمزة⁽⁵⁾ . قرأ الحرميان وابن عامر وحفص لرؤف مهموزاً على وزن فَعُول حيث وقع، قال الشاعر :

نطيع رسولنا ونطيع ربا هو الرحمن كان بنا رؤفا
وقرأ باقي السبعة " لرؤف " مهموزا على وزن ندس . وقال الشاعر :
يرى للمسلمين عليه حقاً كحقِّ الوالدِ الرؤفِ الرَّحيمِ "

¹ الحشر : 23 / 59 .

² الزمخشري ، الكشاف : ج4 ص 497 .

³ ابن منظور ، لسان العرب : ج 11 ص 60 ، 61 ، ينظر أبو حيان، البحر المحيط : ج 8 ص 251 ، 266 .

⁴ البقرة : 2 / 143 .

⁵ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 223 .

وقرأ أبو جعفر بن القعقاع " لرؤف " بغير همزة وكذلك سهل كل همزة في كتاب الله ساكنة كانت أو متحركة "(1). وفي قوله تعالى: ﴿ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحاً ﴾ (2). يقول صاحب البحر المحيط: " قرأ الجمهور " نصوحا " بفتح النون ، وصفاً لتوبة ، وهو من أمثلة المبالغة كضروب وقَتُول. وقرأ الحسن والأعرج وعيسى وأبو بكر عن عاصم وخارجة عن نافع بضمها، وهو مصدر وصف به "(3). وهنا تلتقي هذه الصيغة مع المصدر والذي يفرق بينهما حركة " فاء " اللفظة المنبثقة عن الصيغة . وتلتقي هذه الصيغ بالمصدر والجمع في قوله تعالى: ﴿ وَيَقْدِفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ ﴾ (4). " قرئ الغيوب بالجر أما الضم فجمع غيب وأما الكسر فذلك استنقلوا ضمتين والواو فكسر، والتناسب الكسر مع الياء، والضممة التي على الياء مع الواو، وأما الفتح ففَعُول للمبالغة كالصبور وهو الشيء الذي غاب وخفي جداً "(5). وهكذا تتعدد صيغة فعول في التحول الحركي لحركة الفاء فتفتح مرة، وتضم أخرى ولكن عندما تضم قد تشترك مع المصدر في التعدد .

3. 4. 5 تعدد صيغ المبالغة (فَعَال ، فاعل) .

تشترك هذه الصيغ في التعدد ومنها قوله تعالى: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ (6). " اختلفوا في " بكل ساحر " هنا ، وفي يونس. فقرأ حمزة والكسائي وخلف " سَحَّار " على وزن " فَعَال " بتشديد الحاء وألف بعدها في الموضعين وهم على أصولهم في الفتح والإمالة ... وقرأ الباقون في السورتين " ساحر " على وزن " فاعل " والألف قبل الحاء ، واتفقوا على حرف الشعراء أنه " سَحَّار " لأنه جواب لقول فرعون فيما استشارهم به من أمر موسى بعد قوله " إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ " فأجابه بما هو أبلغ من قوله ، رعاية لمراده "(7). ومنها قوله تعالى: ﴿ وَالْقُوَّةُ فِي

¹ أبو حيان ، البحر المحيط :جـ1 ص 427 .

² التحريم: 8 / 66 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط :جـ 8 ص 293 .

⁴ سيبا: 48 / 34 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط :جـ7 ص 292 .

⁶ الأعراف: 7 / 112 .

⁷ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر :جـ2 ص 270 - 271 ، وينظر :جـ2 ص 349 " عالم ، علام "

غِيَابَةِ الْجُبِّ ﴿⁽¹⁾﴾. " وقرأ ابن هرمرز " غِيَابَات " بالتشديد والجمع ، والذي يظهر أنه سمي باسم الفاعل الذي للمبالغة فهو وصف في الأصل ، وألحقه أبو علي بالاسم الحائلي على " فَعَال ... وكل للمبالغة " ⁽²⁾. وينقل صاحب المحتسب : " ومن ذلك قراءة الأعرج " غِيَابَات الْجُبِّ مشدده ، وقرأ الحسن في غِيَابَةِ الْجُبِّ . قال أبو الفتح؛ أما غِيَابَةٌ فإنه اسم جاء على " فَعَالَةٌ " . وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه ، من الأسماء التي جاءت على " فَعَال " وهو الجَبَّار والكلَاء والفيَّاد ، لذكر البوم . ووجدت أنا غير ذلك ، وهو التِّيَّار للموج ، والفَخَّار للخزف ، والحَمَّام والجِيَّار ، والسُّعَال والكَرَّار ، كبش الراعي " ⁽³⁾. وقد تشترك صيغة فاعل مع فَعَل في الدلالة على المبالغة مثل قوله تعالى : ﴿ أَنْ شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ ⁽⁴⁾، قرأ الجمهور " شَانِكَ " بالألف وابن عباس " شَيْنِكَ بغير ألف ، فقيل مقصور من شاني ، كما قالوا بَرُر و بر في بارر وبار، ويجوز أن يكون بناه على " فَعَل " وهو مضاف للمفعول ، إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، وإن كان بمعنى الماضي فتكون إضافته لا من نصب على مذهب البصريين " ⁽⁵⁾. وفي قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ ⁽⁶⁾. قرأ أبو الربيع والحسن أيضاً " النفثات " بغير ألف، وتخفيف الفاء وكسرها والكل مأخوذ من النفث " ⁽⁷⁾. والنفثات : هن السَّواحر " ⁽⁸⁾. وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ ⁽⁹⁾، ويقول أبو حيان : " وقرأ باقي السبعة بغير ألف ، وهو المتيقظ ... وقال أبو عبيدة : رجل وحَذِر وحَاذِر بمعنى واحد، وذهب سيبويه إلى أن حَذِرًا يكون للمبالغة، وأنه يعمل كما يعمل حَاذِر ، فينصب المفعول به ... " ⁽¹⁰⁾. ويظهر التعدد جلياً بين هذه الصيغ الدالة على المبالغة .

¹ يوسف : 12 / 15 .

² أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 5 ص 284 .

³ ابن جني ، المحتسب : جـ 1 ص 333 .

⁴ الكوثر : 3 / 108 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط جـ 8 ص 520 .

⁶ الفلق : 4/113 .

⁷ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر: جـ 2 ص 45 .

⁸ ابن منظور : لسان العرب : جـ 14 ص 223 .

⁹ الشعراء : 26 / 56 .

¹⁰ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 7 ص 18 .

3. 4. 6 تعدد صيغ المبالغة (فَعِيل ، فَعَل) .

تتشترك الصيغتان معاً في الدلالة على المبالغة ، وهناك إلتقاء بين فَعِيل وفَعَل في قوله تعالى : ﴿ ذَلِك بَأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيْنَ وَرُهْبَانًا ﴾⁽¹⁾ . ويقول أبو حيان : " القس : رئيس النَّصَارَى في الدين والعلم ، وجمعه قسوس ، سمي بالمصدر لتتبعه العلم والدين ، وكذلك القسيس ، وجمع فَعِيل كالشَّريب وجمع القسيس بالواو والنون "⁽²⁾ . ويورد صاحب اللسان : والقَسَّاس النَّمَام ... القسِّ والقسيس "⁽³⁾ . وقرئت صيغة المبالغة " فَعِيل " بضم الفاء وبكسرها في قوله تعالى : ﴿ الزَّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾⁽⁴⁾ . يورد ابن الجزري القراءتين " واختلفوا في " دُرِّي " فقرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال مع المد والهمز . وقرأ حمزة وأبو بكر بضم الدال والمد والهمز - وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد الباء من غير مد ولا همز "⁽⁵⁾ . وقرأ بفتح الدال وتشديد الراء والهمز " يقول ابن جني : " قال أبو الفتح ، الغريب من هذا دُرِّيء ، بفتح الدال وتشديد الراء والهمز ، وذلك ؛ لأن " فَعِيلًا بالفتح وتشديد العين عزيز ، إنما حكى منه السَّكِينَةُ ، بفتح السين وتشديد الكاف ، حكاها أبو زيد "⁽⁶⁾ .

¹ المائدة : 5 / 82 .

² أبو حيان ، البحر المحيط : ج 4 ص 3 ، نظرنا لهاتين الصيغتين اشتراكهما في باب اسم المفعول والفاعل من هذا الفصل .

³ ابن منظور ، لسان العرب : ج 11 ص 157 ، 158 .

⁴ النور : 24 / 35 .

⁵ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج 2 ص 332 ، أبو حيان ، البحر المحيط : ج 6 ص 456 ، العكبري ، املاء ما من

به الرحمن : ج 2 ص 156 .

⁶ ابن جني ، المحتسب : ج 2 ص 110 .

3. 4. 7 تعدد صيغ المبالغة (فَعَلَةٌ ، فَعَلُهُ ، فَعَّالٌ) .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَلُّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ﴾⁽¹⁾. قرئ ويل لكل همزة لمزة ، بسكون الميم⁽²⁾. وفي " الحُطْمَةُ " قرىء الحاطمة " ويقول الزمخشري : " قال أحمد : وأحسن مقابلة الهمزة اللمزة بالحطمة ، فإنه لما وسمه بهذه السمة بصيغة أرشدت إلى أنها راسخة فيه و متمكنة منه ، أتبع المبالغة بوعيده بالنار التي سماها الحطمة لما يلقي فيها ، وسلك في تعيينها صيغة مبالغة على وزن الصيغة التي ضمنها الذنب، حتى يحصل التعادل بين الذنب والجزاء "⁽³⁾.

يقول صاحب اللسان : والهامز والهمَّاز : الغيَّاب والهمزة مثله ، ورجلٌ هُمَزَةٌ وامرأة هُمَزَةٌ أيضاً والهمَّاز والهمزة الذي يهمز أخاه في قفاه من خلفه ، واللمزة ... فهو هَمَّاز وهُمَزَةٌ للمبالغة " ⁽⁴⁾. والهمَّاز واللمَّاز النَّمَّام ... ورجلٌ لَمَّاز ولُمَزَةٌ أي عياب ، وكذلك امرأة لُمَزَةٌ ، الهاء فيها للمبالغة لا للتأنيث " ⁽⁵⁾. وهكذا يتبين التعدد في هذه الصيغ التي تدل على المبالغة، وتشير إلى معنى واحد .

وهناك صيغ من صيغة المبالغة يضاف إليها تاء، وهذه الصيغ تكون محولة عن أسماء الفاعلين، فالرأوية صيغة مبالغة محوَّلة عن اسم الفاعل الرأوي ومنها العَلَّامة والنشَّابة . وقد أشار الأزهري إلى مثل هذه الصيغ بقوله : " وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية ، وإنما أنثوا المذكر؛ لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف والغاية .

ولتأكيد أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك ، لأنَّ فَعَّالاً يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيداً للمبالغة ؛ لأنَّ التاء للمبالغة"⁽⁶⁾. وعَلَّامٌ وَعَلَّامة إذا بالغت في وصفه بالعلم ، أي عالم جَدًّا ، والهاء للمبالغة؛ كأنهم يريدون داهية من قوم عَلَّامين : وَعَلَّامٌ من قوم عَلَّامين ... قال ابن جني : رجل عَلَّامة وامرأة عَلَّامة، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه،

¹ الهمزة: 1/ 104 .

² الزمخشري ، الكشاف : ج4 ص 788 ، 789 .

³ المصدر نفسه : ج4 ص 788 ، وينظر : ص 789 قراءة الحاطمة .

⁴ ابن منظور ، لسان العرب : ج15 ص 132 .

⁵ المصدر نفسه : ج12 ص 326 .

⁶ الأزهري ، شرح التصريح : ج2 ص 288 ، ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : ج5 ص 98 .

وإنما لَحِقَتْ لإِعْلَامِ السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه ، قد بلغ الغاية والنهاية ، فجعل تَأْنِيثَ الصفة أمانة لما أُريدَ من تَأْنِيثِ الغاية والمُبَالِغَةِ ، وسواءً كان الموصوفُ بتلك الصفة مُذَكَّرًا أو مُؤنَّثًا يدل ذلك أَنَّ الهاء لو كانت في نحو امرأة عَلامَة وفَرُوقه ونحوه ، إِنَّمَا لَحِقَتْ لأن المرأة مُؤنَّثة لوجِبَ أن تُحذَفَ في المُذَكَّرِ ، فيقال رجل فروق ، كما أن الهاء في قائمة وظريفة لَمَّا لَحِقَتْ لتَأْنِيثِ الموصوف حُذِفَتْ مع تذكيره في نحو رجل قائم وظريف وكريم " (1).

وفي إشارة إلى التعدد يفرق العسكري بين الصيغتين الداليتين على المبالغة بقوله : " الفرق بين عَلَّامٍ وَعَلامَة أَنَّ الصفة بعَلَّامٍ صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فَعَالٍ . وَعَلامَة وإن كان للمبالغة ، فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أَنَّهُ يقوم مقام جماعة علماء ، فدخلت الهاء فيه لتَأْنِيثِ الجماعة التي هي في معناه ، ولهذا يقال : اللهُ عَلَّامٌ ولا يقال له عَلامَة ، كما يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء . فأما قول مَنْ قال إن الهاء دخلت في ذلك على معنى الدَاهِيَةِ ، فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ولكن يقال في الذم والمدح وفي المكروه والمحبوب ... ولو كانت الدَاهِيَةُ صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيماً ، وكذلك قوله : لِحَانَةٌ شَبَّهوه بالبهيمة غلط ، لأن البهيمة لا تلحن وإنما يلحن من يتكلم . والداهية اسم فاعل من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال : وهي يدهى فهو داهٍ ولِلأُنثَى داهِيَةٌ ، ثم يلحقها التَأْنِيثُ على ما يراد للمبالغة ، فيستوي فيه الذكر والأنثى مثل الرواية ، ويجوز أن يقال : إن الرجل سمي داهية كأنه يقوم مقام جماعة دهاة ، ورواية يقوم مقام جماعة رواة ما ذكر قبل وهو قول المبرد " (2).

ويرى السامرائي أَنَّ التاء التي ليست للتَأْنِيثِ تحول صيغ " الوصف " إلى الأسمية ... كالدَّبِيحَةِ والنَّطِيحَةِ " ... فقد حولت التاء الوصف إلى الإسمية ... فقولك : هو رواية يفيد الدلالة على الإسمية كالعارضة " (3).

وعلى هذا فالمبالغة بزيادة التاء لا تبقى الوصف على حاله وإنما تحول الوصف إلى الإسمية ، فالعَلَّامة هو العَلَّام مع زيادة في المبالغة ، ولا النَّسَّابة هو

¹ ابن منظور ، لسان العرب : ج9 ص371 .

² العسكري ، الفروق اللغوية : ص68 ، 69 .

³ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص106 - 107 .

النَّسَب مع زيادة في المبالغة ، وإنما هو تحويل الوصف إلى الاسم مع اشتهاار المسمى بذلك " (1). وبهذا فزيادة التاء تضي على صيغة فَعَّال صيغة أخرى تؤكد التعدد في صيغة المبالغة ، فتصبح لفظة عَلَّام الدالة على المبالغة مشتركة مع صيغة عَلَّامة، وكلاهما للتذكير والتأنيث .

3. 5 تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان .

اسما الزمان و المكان اسمان مبدوءان بميم زائدة للدلالة على مكان الفعل أو زمانه" (2). و اسم زمان الحدث و مكانه يُبنى على "مَفْعَل" - بفتح الميم و العين من "يَفْعَلُ" - بضم العين، ك- مَقْتَلِ الحُسَيْنِ - رضي الله عنه - لزمان القَتْلِ و مكانه وكذا من المَعْتَلِّ، ك- المَثْوَى، و المدعى، و المَقَام و هذا للمصدر أيضاً وعلى "مَفْعَل" - بكسر العين - من "يَفْعَلُ"، ك: "مَضْرِبٍ ، و مَنْتَجٍ، وكذا من المعتل الفاء، ك: المَوْضِعِ، و المَوْعِدِ، و المَوْسِمِ، من "وَسَمَ يَوْسُمُ، بضمّتين ، بفتح العين في "مَضْرِبٍ لِلضَّرْبِ" (3). يصاغ من الثلاثي مَفْعَل بفتح الميم و العين (قياساً لمصدر، و زمان ، و مكان إن اعتلت لامه مطلقاً) سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالا أم لا ؟ كمرعى و مرمى، و مدعى و موعى : وإلا بأن كان صحيح اللام، فتكسر العين إن كان مثالا بالواو، كموعِد، و مورِد، و موقِف، لأنّ الواو بين الفتحة والكسرة أخف منها بينها وبين الفتحة فإن كان مثالا بالياء فبالفتح كميَسِر " و تكسر العين أيضاً في غير المصدر أي في الزمان و المكان ، إن كان من يَفْعَلٍ بالكسر غير مثال منقوص، ولا منقوص، لأنهما بينيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شقّت منه كمَضْرِبٍ بخلاف المصدر ، فإنه بالفتح كمَضْرِبٍ ، وبخلاف الثلاثة من يَفْعَلُ أو يَفْعُلُ ، فإنه بالفتح أيضاً كمَشْرَبٍ ، و مَقْتَلٍ و ما عينه ياء كغيره أو مخيّر أو مسموع أقوال " (4). يقول الرضي : " أسماء الزمان و المكان ممّا مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن المنقوص على مَفْعَل ، نحو

¹ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية : ص 108 .

² الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 197 ، السيد ، المغني في علم الصرف : ص 23 .

³ الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص 44 ، 45 .

⁴ السيوطي ، همع الهوامع : ج 6 ص 54 .

مَشْرَبٌ وَمَقْتَلٌ وَمَرْمَى ،ومن مكسورها ، والمثال على مَفْعَلٍ ، نحو مَضْرَبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمَنْسِكُ وَالْمَجْزِرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلَعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْقِطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْقِقُ وَالْمَنْخَرُ ، وَأَمَّا مَنْخَرٌ فَمَنْخَرٌ فَمَنْخَرٌ وَلَا غَيْرَهُمَا ، ونحو الْمَطْنَةِ وَالْمَقْبِرَةِ فَتَحاً وَضَمّاً ليس بقياس ، وما عداه فَعَلَى لفظ المَفْعُولِ⁽¹⁾ . ويقول سيبويه : "أما ما كان من فَعَلٍ يَفْعَلُ فَإِنْ مَوْضِعَ الْفِعْلِ مَفْعَلٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مَحْبِسُنَا وَمَضْرِبُنَا وَمَجْلِسُنَا ، كَأَنَّهُمْ بَنَوْهُ عَلَى بِنَاءِ يَفْعَلُ ، فَكَسَرُوا الْعَيْنَ كَمَا كَسَرُوهَا فِي يَفْعَلُ ... فَإِذَا أَرَادَ الْمَكَانَ قَالَ : الْمَفْرُ ، كَمَا قَالُوا الْمَبِيتَ حِينَ أَرَادُوا الْمَكَانَ ، لِأَنَّهَا مِنْ بَاتَ بَيْتٌ ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾⁽²⁾ . أَي جَعَلْنَاهُ عَيْشًا . وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعَلُ يَرَادُ بِهِ الْحَيْنَ ، فَإِذَا كَانَ مِنْ فَعَلٍ يَفْعَلُ بِنَيْتِهِ عَلَى مَفْعَلٍ ، تَجْعَلُ الْحَيْنَ الَّذِي فِيهِ الْفِعْلُ كَالْمَكَانِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا ، وَأَتَتْ عَلَى مَنْتَجِهَا ، إِنَّمَا تَرِيدُ الْحَيْنَ الَّذِي فِيهِ النَّتَاجُ وَالضَّرَابُ"⁽³⁾ .

ويقول ابن يعيش : "ما بُني من الثلاثي المجرد على ضربين مفتوح العين و مكسورها ، فالأول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة كالمَشْرَبِ و الْمَلْبَسِ و الْمَذْهَبِ ، أو مضمومة كالمَصْدَرِ و الْمَقْتَلِ و الْمَقَامِ ، إلا أحد عشر اسماً وهي الْمَنْسِكُ الْمَجْزِرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلَعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْقِطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْقِقُ وَالْمَسْجِدُ"⁽⁴⁾ . ولم يخرج المحدثون عن القدماء في تعريف اسمي الزمان و المكان ، واتفقوا جميعاً ، على أن اسم الزمان : هو ما يؤخذ من الفعل للدلالة على زمان الحدث ، نحو : وَافِنِي مَطْلَعِ الشَّمْسِ ، أَي : وَقْتُ طُلُوعِهَا و اسم المكان : ما يؤخذ من الفعل للدلالة على مكان الحدث ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ﴾⁽⁵⁾ . أَي مَكَانَ غُرُوبِهَا"⁽⁶⁾ .

¹ الرضي ، شرح الشافية: ج1 ص181 .

² النبا : 11/ 78 .

³ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص87 ، 88 .

⁴ ابن يعيش : شرح المفصل : ج6 ص107 .

⁵ الكهف : 18 / 86 .

⁶ الغلابيني ، جامع الدروس العربية : ج1 ص201 .

فهما إسمان مصوغان على وزن واحد ، للدلالة على زمن وقوع الفعل أو مكانه " (1). فيدل أولهما على زمان وقوع الفعل، ويدل ثانيهما على مكان وقوع الفعل " (2). فاسما الزمان والمكان قياسيان في الثلاثي وغيره وفق الوجوه الآتية : يشق اسما الزمان والمكان في الثلاثي على وزنين هما :

مَفْعَلٌ : بفتح العين ، مَفْعَلٌ بكسر العين .

ويكون الاشتقاق على وزن " مَفْعَلٌ " في حالتين :

أ- أن يكون الفعل الثلاثي ناقصاً نحو : جَرَى ، مَجْرَى .

ب- أن يكون الفعل الثلاثي صحيحاً ومضارعه مفتوح العين أو مضمومها

فمثال مفتوح العين نحو آمن - يَأْمَنُ - مَأْمَنُ ، ومثال مضموم العين نحو : نَظَرَ - يَنْظُرُ - مَنْظَرٌ .

ويكون الاشتقاق على وزن " مَفْعَلٌ " في حالتين أيضاً :

أ- أن يكون الفعل الثلاثي مثلاً صحيح الآخر نحو : وَعَدَ - مَوْعِدٌ .

ب- أن يكون الفعل الثلاثي صحيح الآخر ومضارعه مكسور العين نحو :

جَلَسَ يَجْلِسُ - مَجْلِسٌ " (3).

ومن غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول " (4). وقد خرجت عن القياس صيغ

متعددة لاسمي الزمان والمكان أورد سيبويه في كتابه عدداً منها وأسند هذا الخروج إلى اختلاف اللهجات أو على اختلاف الدلالة واتفاقها ، فيقول : " قالوا : أُنَيْتُكَ عند مَطْلَعِ الشمسِ : أي عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأمّا أهل الحجاز فيفتحون ... وأمّا المَسْجِدُ فإنه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك لو أردت ذلك لقلت مَسْجِدٌ " (5).

¹ السيد ، المغني في علم الصرف : ص230 ، هادي نهر ، الصرف الوافي : ص112 .

² شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص120 .

³ نهر ، الصرف الوافي : ص112 ، 113 ، ينظر الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص197 ، شاهين ، عبد الصبور ،

المنهج الصوتي : ص120 ، الغلاييني ، جامع الدروس العربية : ج1 ص .

⁴ السيد ، المغني في علم الصرف : ص232 .

⁵ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص90 .

أما ما يهم الباحث في هذه الجزئية فهو تبيان تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان ذات الدلالة الواحدة، أو اللهجات المختلفة. فهناك صيغ عديدة لاسمي الزمان والمكان خرجت عن سياقها القياسي، ولكنها أدت المعنى ذاته .

بعد أن ظهرت صورتا اسمي الزمان والمكان البنائية ، وعُرفت صيغة كل منهما ، نرى أن العربية لا تلزم المتلاسنين بها ، في صيغة واحدة ثابتة ، ولكن العربية حريصة كل الحرص على حرية التعبير في الصيغ الصرفية ضمن أطر وأسس وضعت لذلك .

وكان لهذين الاسمين نصيبان أن يكون للصيغة الواحدة أكثر من صيغة تحمل دلالتها الزمانية أو المكانية . وقد وصفها اللغويون القدماء بالشذوذ كقول الجرجاني : " وشدّ : المَسْجِدُ والمَسْكِنُ"⁽¹⁾. وعدّها البعض من اللغات كقول الاسترأبادي : " وقد جاء من يَفْعَلُ المضموم العَيْن أيضاً كلماتُ سَمِعَ في عينها الفتح والكسر وهي المَفْرَقُ والمَحْشِرُ والمَسْجِدُ والمِنْسِكُ - وأما المَحَلُّ بمعنى المنزل ، فلكون مضارعه على الوجهين، قرئ قوله تعالى : ﴿ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾⁽²⁾. على الوجهين ... وجاء فيما مضارعه يَفْعَلُ بالكسر لغاتٌ بالفتح والكسر، وهي المَدْبُ " ⁽³⁾ .

ولم ينكر سيبويه الشذوذ ولكنه أشار إلى استخدام العرب " وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح وذلك : المَنْبِتُ ، والمَطْلَعُ لمكان الطلوع، وقالوا البصرة مَسْقَطُ رأسي ، للموضع . والسَّقُوطُ المَسْقَطُ " ⁽⁴⁾ .

وهذا مستخدم عند العرب وهي سماعية، مخالفة للقياس ومنها في شعر العرب :
ما فَوْقَ بَيْتِكَ مِنْ بَيْتٍ عَلِمْتُ بِهِ وَفِي أَرْوَمَتِهِ مَا مَنَّبَتُ الْعُودِ " ⁽⁵⁾ .

ولم يورد السيوطي الشذوذ بل قال إنها سماعية " وما عدا ذلك مسموع ، لا يقاس عليه " كالمَشْرِقِ ، والمَطْلَعِ ، والمَغْرِبِ والمَرْقِقِ ، والمَجْزِرِ ، والمَحْشِرِ ، والمَسْقَطِ ، والمَنْبِتِ ، والمَسْكِنِ ، والمِنْسِكِ ، والمسْجِدِ بالكسر ، والقياس فتحها " ⁽⁶⁾ .

¹ الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص 45 .

² طه : 81/ 20 .

³ الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص 181 ، 182 .

⁴ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 90 .

⁵ صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص 36 .

⁶ السيوطي ، همع الهوامع : ج 6 ص 55 .

ولم يخرج المحدثون عن علماء اللغة السابقين في ذكر مثل هذه الأسماء من اسمي الزمان والمكان وتعليقهما بأنهما لأماكن وأزمنة معينة يقول شاهين: "وقد وردت أسماء زمان ومكان بالكسر وقياسها الفتح، كالمَسْجِدِ والمَنْسِكِ والمَنْبِتِ والمَشْرِقِ والمَغْرِبِ، ولعل هذه الألفاظ وما أشبهها إنما جاءت مخالفة للقاعدة، لأنها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان، أو المكان بالمعنى النحوي، بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة لاتتدرج تحت شروط الصيغة"⁽¹⁾، وهذه إشارة تدل على تعدد هذه الصيغ كان يذكرها سيبويه فيما تقدم ويضيف "ويجيء المَفْعَلُ اسماً كما جاء المَسْجِدِ والمَنْكِبِ، وذلك: المَطْبَخِ والمَرَبْدِ، وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول، لا لمصدر ولا لموضع العمل"⁽²⁾. وهناك إشارة من أبي علي أنّ الأصل في ما كان مستقبله مضموم العين على وزن "مَفْعَلٌ" فعدلوا إلى صيغة كسر العين أو فتحها في صيغتي الزمان والمكان، وتركوا المتصل بالهاء مضموم العين وجاء على وجهين، فيقول: "وكان يلزم على هذا أن يقال فيما المسقبل منه يَفْعَلُ مَفْعَلٌ فيقال في المكان قَتَلَ يَقْتُلُ مَقْتُلٌ ومن قَعَدَ يَقْعُدُ مَقْعُدٌ غير أنهم عدلوا عن هذا؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعَلٌ إلا بالهاء كقولك مَكْرُمَةٌ ومَيْسِرَةٌ ومَقْبَرَةٌ، فعدلوا إلى أحد اللفظين الآخرين وهما مَفْعَلٌ أو مَفْعَلٌ"⁽³⁾. وفي العرض السابق هناك دلالات تدل على وجود صيغتين جنباً إلى جنب وردتا عن العرب تدلان على اسمي الزمان والمكان، والناظر في الكتب القديمة يرى أنّ هذه الصيغ عاشت معاً وتلاسن بها القوم، على الرغم من بعض الانحرافات الدلالية لبعضها. وقد يحدث في "مَسْجِدٌ إِبْدَالٌ لِلجِيمِ إِلَى يَاءٍ وهي لغة تميم فيقال مسيد، وما زالت قائمة في بلاد الخليج والعراق إلى اليوم"⁽⁴⁾. والحكم في المثال: أن الواو إذا كانت ساقطة من غابرة كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً، نحو: المَوْعِدِ، والمَوْئِلِ، والمَوْرِدِ، وسواء كانت العين في الفعل منصوبه أو مكسورة بعد أن تكون الواو منه ساقطة.

¹ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي: ص 120، السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية: ص 36، 37.

² سيبويه، الكتاب ج 4 ص 92.

³ ابن سيدة، المخصص: ج 4 ص 14 ص 319.

⁴ ينظر عبد التواب، التطور اللغوي: ص 27، 28.

قال الله تعالى : ﴿ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا ﴾⁽¹⁾ ، ومن العرب من ينصب " المَفْعَل " منه فيقول : مَوْهَبٌ مَوْضَعٌ ، قال حسان بن ثابت :
يَدِينُ لَهُ مِنْ بَيْنِ مَثْنَى وَمَوْحَدٍ

وقال الهذلي :

فَأَصْبَحَ الْعَيْنُ رُكُودًا عَلَى الْإِلِ
أَوْ شَازِرٍ أَنْ يَرَسَخْنَ فِي الْمَوْحِلِ
فمنهم من ينصب الحاء ومنهم من يكسر ، والوجه الكسر⁽²⁾ . وبعد هذا التقديم لابد من عرض لصيغ اسمي الزمان والمكان التي يحدث فيها التعدد .

3. 5. 1 تعدد صيغة مَفْعَلٍ لاسمي الزمان والمكان .

صيغته " مَفْعَل " - التي مضارعها مضموم العين أو مفتوح العين من الصحيح وغيره ، وفيما كان معتل اللام مطلقاً . هي صيغة قياسية من مثل " دَخَلَ - يَدْخُلُ - مَدْخَلٌ " ، " لَعِبَ يَلْعَبُ مَلْعَبٌ " ، " رَعَى - يَرَعَى - مَرَعَى " . لكن التعدد واضح فيما جاء عن العرب بالصيغتين أو بصيغة مغايرة لما اتفق عليها فهناك صيغ جاءت على مَفْعَلٍ وأصل قياسها على مَفْعَلٍ مثل : المَنْسِكِ والأصل القياسي مَنْسَكٌ - المَجْزَرِ - القياس مَجْزَرٌ والمَنْبِتِ والقياس - مَنبِتٌ والقياس - مَنبَتٌ - المَطَّلِعِ - القياس - مَطَّلَعٌ⁽³⁾ . وكذلك مَشْرِقٌ مَغْرِبٌ ، ومَفْرَقٌ⁽⁴⁾ . وأورد ابن قتيبة الصيغتين معاً في مثل " المَنْسِكِ ، المَنْسَكِ ، و " المَسْكَنِ والمَسْكِنِ " و " مَفْرَقِ الطريق ومَفْرَقِهِ " وكذلك " مَفْرَقِ الرأسِ " و " مَطَّلِعٌ ومَطَّلِعٌ " و " مَحْشَرٌ ومَحْشَرٌ " و " مَنبَتٌ و مَنبِتٌ " ، ومدَّبٌ ومدبٌّ وهو " مَحَلٌّ أَجْرٌ ومَحَلٌّ أَجْرٌ "⁽⁵⁾ ، أسند سيبويه هذا التعدد إلى اختلاف اللهجات " قالوا : أتيتك عند مَطَّلِعِ الشَّمْسِ أي عند طلوع الشمس . وهذه لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون " ⁽⁶⁾ . وذَهَبَ ابن السكيت إلى ما

¹ الكهف : 58 / 18 .

² المؤدب ، دقائق التصريف : ص 122 .

³ ينظر سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 90 ، الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص 181 .

⁴ ينظر الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص 181 .

⁵ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 327 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص 124 ، ابن سيده ، المخصص : ج 1 ص 318 ، 319 .

⁶ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 90 .

ذهب إليه سيبويه : " وقالوا هو المَسْكِن، وأهل الحجاز يقولون مَسْكَن " (1). ومن هذه الأسماء ما كان مضارعه بضم العين وفتحها، فألزمته صيغة المضارع أن يكون بكسر العين وفتحها مثل " وأما المَحَلُّ بمعنى المَنْزِل فلكون مضارعه على الوجهين قرئ قوله تعالى : ﴿ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ (2). على الوجهين، وجاء فيما مضارعه يَفْعَلُ بالكسر لغات بالفتح والكسر وهي المدَبُّ، ومَأْوَى الإيل، والمَزَلَّة، ومَضْرِبَةَ السيف، وجاء مَقْبُرَةٌ ومَشْرُقَةٌ " (3).

وأسند اختلاف كسر العين وفتحها في صيغة اسمي الزمان والمكان لما كان قياسية " مَفْعَل " وجاء على مَفْعَلِ إلى اختلاف دلالي يقول سيبويه : " وأما المَسْجِدِ فَإِنَّهُ اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك لو أردت ذلك لقلت مَسْجِدٌ " (4). ويورد ابن قتيبة " المَسْجِدُ : موضع السجود ، والمسْجِدِ : اسم البيت " (5). ويورد شارح الشافية رأي سيبويه موضحاً يقول : " قال سيبويه : لم تذهب بالمَسْجِدِ مَذْهَبَ الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت، يعني أنك أخرجته عما يكون عليه اسم الموضع، وذلك لأنك تقول : المَقْتَلُ في كل موضع يقع فيه القتل ، ولا تقصد به مكاناً دون مكان، ولا كذلك المَسْجِدِ ، فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواءً كان في المَسْجِدِ أو غيره فتحت العين ، لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المنْسِكِ إذ هو مكان نسك مخصوص، وكذا المَقْرِقِ، لأنه مَفْرِقُ الطريق، أو الرأس، وكذا مَضْرِبَةَ السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أي لكونه غير مبني على الفعل، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المَقْبُرَةُ " (6).

¹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص 121 .

² طه: 81 / 20 .

³ الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص 182 ، 183 .

⁴ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص 90 .

⁵ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 328 .

⁶ الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص 183 ، 184 ، ابن سيده ، المخصص : ج4 ص 14 ص 318 ، 319 .

ومثالها في القرآن الكريم ما قرئ على الوجهين ما أورده المؤدب : وقد قرئت هذه الآية على الوجهين : ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا ﴾⁽¹⁾ . وَمَنْسِكًا . وقوله تعالى : ﴿ لِسَبَأٍ فِي مَسْكِنِهِمْ ﴾⁽²⁾ . وَمَسْكَنَهُمْ ، وفي قوله تعالى : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾⁽³⁾ وَمَطْلَعِ الْفَجْرِ⁽⁴⁾ . ففي مَنْسِكٍ يورِدُ الجزري " وَ اختلفوا في الحرفين من هذه السورة، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر السين فيهما، وقرأ الباقر بفتحها منهما"⁽⁵⁾ . وفي " مساكن " يورد أيضاً " واختلفوا في " مساكنهم : فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص " مسكَنِهِمْ " بغير ألف على التوحيد ، وقرأ الكسائي وخلف بكسر الكاف وفتحها حمزة وحفص . وقرأ الباقر بألف على الجمع مع كسر الكاف"⁽⁶⁾ ، وفي مطلع يورد لذلك واختلفوا في " مطلع الفجر " : فقرأ الكسائي وخلف بكسر اللام . وقرأ الباقر بفتحها"⁽⁷⁾ . وقال ابن السكيت بعد أن أورد كلمة مَسْجِدٍ بالكسر وما جاء على شاكلتها " والفتح في هذا كله جائز، وإن لم نسمعه "⁽⁸⁾ . وكذلك قالوا : المَعْجَزِ يريدون العَجَزَ : وقالوا المَعْجَزَ على القياس، وربما ألحقوا هاء التانيث فقالوا : المَعْجَزَةُ والمَعْجَزَةُ "⁽⁹⁾ .

ويورد المؤدب نقلاً عن سيبويه في تعليقه للكسر والفتح لعين اسمي الزمان والمكان والقياس الفتح مضافاً إلى التعليقات السابقة فيقول : " قال سيبويه : لا نرى ذلك إلا أن قوماً من العرب تكلموا في " يَفْعَلُ " منها بالكسر فقالوا : يَنْسِكُ ، وَيَطْلَعُ ، وَيَغْرِبُ ، ثم قالوا في " المَفْعَلِ " على ذلك القياس وكسروه حين جعلوه اسماً، ثم ماتت لغتهم في " يَفْعَلِ " ، وبقيت الكسرة في " مَفْعَلِ " في أفواههم من تلك اللغة، ولا ننكر ذلك فقد قالوا : يَعْكَفُونَ وَيَعْكُفُونَ ، ويعْرِشُونَ ويعْرِشُونَ ، ويفسِقُونَ ويفسِقُونَ ، وجاءت أحرف أخرى من هذا الباب بعينه مكسورة مخالفة للقياس، وهي : مَسْجِدٍ ، ومَشْرِقِ ،

¹ الحج : 22 / 67 .

² سبأ : 34 / 15 .

³ القدر : 97 / 5 .

⁴ المؤدب ، دقائق التصريف : ص 124 ، ينظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج 2 ص 326 ، 350 ، 403 .

⁵ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج 2 ص 326 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص 124 .

⁶ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج 2 ص 350 .

⁷ المصدر نفسه : ج 2 ص 403 ، ينظر الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص 45 .

⁸ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 121 .

⁹ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 88 .

وَمَغْرِبٌ، مِنْ يَسْجُدُ، وَيَشْرُقُ، وَيَغْرُبُ⁽¹⁾. فيما تقدم يلحظ التعدد من خلال ورود صيغتين متلازمتين لاسمي الزمان والمكان .

3. 5. 2 تعدد صيغة مَفْعَلٍ لاسمي الزمان والمكان .

صيغة " مَفْعَلٍ " يصاغ في الأصل من الفعل المضارع المكسور العين وصحيح اللام نحو " حَبَسَ يَحْبِسُ مَحْبَسٌ " " جَلَسَ - يَجْلِسُ - مَجْلِسٌ " . لكن هذا القياس لم يكن ملتزماً به، فوردت صيغ على الوجهين بكسر العين وفتحها، وتشير إلى أنّ العرب قد استخدموا الصيغتين في اسمي الزمان والمكان واشتركتا في دلالة واحدة ، وهذا يدل على التعدد " اعلم أنّ " المَفْعَلِ قِياسة بعين " يَفْعَلُ أبداً ، فإذا كانت العين في " يَفْعَلُ " مكسورة " فالمَفْعَلِ " مكسورة إذا أُريد به الاسم والمكان "⁽²⁾.
فجاء عن العرب " يقال للسيف مَقْبِضٌ ومَقْبِضٌ ، وله مَضْرِبٌ ومَضْرِبٌ "⁽³⁾ .
ويعلل سبب ورود هذا الاسم على صغتين، لأنّ الفعل المضارع منها يأتي مكسور العين، ويأتي مضموماً أخرى : وأمّا المَحَلُّ بمعنى المنزل ، فلكون مضارعه على الوجهين قرئ "⁽⁴⁾. قوله تعالى: ﴿ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾⁽⁵⁾. على الوجهين . وهاتان الصيغتان تأتيان في مضارعه مكسور العين، بفتح العين وكسر العين للتفريق بين المصدر واسم المكان يقول سيبويه : " فإذا أردت المصدر بنيته على " مَفْعَلٍ " وذلك قولك : إنَّ في ألف درهم لَمَضْرِباً، أي لَضْرِباً. قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ أَيْنَ الْمَفْرُءِ ﴾⁽⁶⁾. يريد أين الفرار . فإذا أراد المكان قال : " الْمَفْرُءُ كما قالوا : الْمَبِيَّتِ حين أرادوا المكان ، لأنها من بات ببيتٍ ، وقال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾⁽⁷⁾. أي جعلناه عَيْشاً " ⁽⁸⁾. وهكذا يقول ابن قتيبة عن المَفْرُءِ : " فمن

¹ المؤدب ، دقائق التصريف : ص 125 .

² المصدر نفسه : ص 132 .

³ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 121 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 327 .

⁴ الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص 181 ، 182 .

⁵ طه: 81 / 20 .

⁶ القيامة: 10 / 75 .

⁷ النبا: 11 / 78 .

⁸ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص 87 ، 88 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 14 ، 318 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص 123 .

قرأه بالفتح أراد أين الفرار، وإن أراد المكان الذي يُفَرَّ إليه قال " المَفِرُّ بالكسر، ونقول: " هذا مَضْرِبُ فلان " تريد الموضع الذي ضَرَبَ إليه وبلَّغَه، فإن أردت المصدر قلت: " إنَّ في ألف درهم لَمَضْرَباً " (1).

وقد يجئ المَفْعَلُ يراد به الحينُ. فإذا كان من فَعَلَ يَفْعَلُ بنيته على مَفْعَلٍ تجعل الحين الذي فيه الفِعْلُ كالمكان، وذلك قولك أنت الناقاة على مَضْرِبِها، وأنت على مَنْتَجِها إنما تريد الحين الذي فيه النَّتَاجُ والضَّرَابُ، وربما بنوا المصدر على المَفْعَلِ كما بنوا المكان عليه والقياس المَفْعَلُ، فمما بنوا فيه المصدر على المَفْعَلِ المَرْجِعُ (2). قال الله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (3). أي رجوعكم (4). وقد يرد التعدد أيضاً في باب صيغة اسمي الزمان والمكان المأخوذة من الفعل المثال، حيث تخرج الصيغة عن القياس وترد بصيغتين، والحكم في المثال: إن الواو إذا كانت ساقطة من غابرة كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً، نحو المَوْعِدِ، والمَوْئِلِ، والمَوْرِدِ، وسواء كانت العين في الفعل منصوبة أو مكسورة بعد أن تكون الواو منه ساقطة (5). قال الله: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلاً﴾ (6).

ومن العرب من ينصب " المَفْعَلُ " منه فيقول: مَوْهَبٌ، مَوْضِعٌ. قال حسان

بن ثابت:

يدينُ لَهُ مِنْ بَيْنِ مَثْنَى وَمَوْحَدِ

وقال الهذلي:

فَأَصْبَحَ الْعَيْنُ رُكُوداً عَلَى الِ أَوْ شَارِ أَنْ يَرَسُخْنَ فِي المَوْحِلِ

فمنهم من ينصب الحاء ومنهم من يكسر، والوجه الكسر (7).

ويقول ابن قتيبة: وما كان فاء الفعل منه واواً - مثل وَعَدَ وورَدَ ووَضَعَ فإن مَفْعِلاً منه مكسور، اسماً كان أو مصدرًا نحو " المَوْعِدِ " و " المَوْرِدِ " و " المَوْضِعِ " و "

¹ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 327، 328.

² ابن سيده، المخصص: ج 4 ص 14 ص 318.

³ المائدة: 5 / 48.

⁴ ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 328.

⁵ المؤدب، دقائق التصريف: ص 122.

⁶ الكهف: 58/18.

⁷ المؤدب، دقائق التصريف: ص 122.

المَوْع " إلا أحرفاً جاءت نادرة، وقال أكثرهم " مَوْحِل " وقال بعضهم " مَوْحَل " (1).
 وورد مثل هذه الصيغ بصيغتين، الفرق فتح العين أو كسرها، يعني أنّ العربية
 أخضعت أصحابها، لاستخدام إحدى الصغتين هذا مرّده إلى التعدد الذي يعود، لأمر
 لهجي وقد أشار الباحث في الفصل الأول إلى اختلاف صيغة الفعل أي بكسر العين
 وضمها أو فتحها وهذا انعكس انعكاساً كلياً على اسمي الزمان والمكان .

وقد قرئ بفتح العين وكسرها في صيغة اسمي الزمان والمكان من الثلاثي
 الذي قياسه كسر عين الفعل . كما قوله تعالى : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ
 فَافْسَحُوا ﴾ (2). قرئ في المَجَلَس بفتح اللام، وهو الجلوس، أي توسعوا في جلوسكم
 ولا تضايقوا " (3).

3. 5. 3 التعدد في صيغة "مفعلة" الدالة على اسمي المكان والزمان .

هناك صيغ وردت بشكلين مختلفين في الحركات ، لكنهما متفقتان في الأحرف
 لصيغ اسم الزمان والمكان، وهما ليس بقياس عند اللغويين؛ لأنهما يدلان على الكثرة
 والمبالغة في الشيء كما يشير الرضي: " واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان ، وكان
 اسمه جامداً، فالباب فيه مفعلة بفتح العين " (4). وقد أشار إلى عدم قياسية هذه الصيغة
 سيبويه بعد أن قدم دلالة لمثل هذه الصيغ فيقول: " وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء
 بالمكان، وذلك قولك: أرض مسبّعة، ومأسدة، ومدّابة. وليس في كل شيء يقال إلا
 أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به " (5).

وقد ورد من التعدد على مثل هذه الصيغة بصيغتين مفعلة ومفعلة قول
 الأصمعي: " يقال إن لي محرّمات فلا تهتكها، واحدتها، محرمة ومحرمة، مثل
 مشرقة ومشرقة، ومزرعة ومزرعة، ومفخرة ومفخرة، ومقبرة ومقبرة. وهو
 المقبري والمقبري " (6). ويشير سيبويه إلى أن الفرق بين مقبرة والمشرقة، وإنما

¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص328 ، 329 .

² المجادلة: 11/58 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ص236 .

⁴ الرضي ، شرح الشافية : ج 1 ص188 .

⁵ سيبويه ، الكتاب : ج 4 ص94 .

⁶ ابن السكيت ، إصلاح النطق : ص118 ، 119 .

أراد اسم المكان. ولو أراد موضع الفعل لقال مَقْبَرٌ، ولكنه اسم بمنزلة المَسْجِدِ " (1).
 أما ابن قتيبة فيورد دلالة الصيغتين على المكان فيقول: "... مَزْرَعَةٌ وَمَزْرُوعَةٌ ،
 وَمَبْطَخَةٌ وَمَبْطُخَةٌ، وَمَشْرَبَةٌ وَمَشْرَبَةٌ، وهي كالصَّفَّةِ بين يدي الغُرْفَةِ وَمَقْنَأَةٌ وَمَقْتُوَةٌ ،
 المكان الذي لا تطلع عليه الشمس، وما بينهم (مَقْرَبَةٌ وَلَا مَقْرَبَةٌ) أي: قرابة" (2).
 وقرئ في القرآن الكريم بالقراءتين ففي قوله تعالى ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (3). فقرأ
 نافع بضم السين وقرئ الباقون بفتحها " (4). ونُسبَ تعدد القراءات إلى التعدد اللهجي
 فقد أورد أبو حيان " الضم لغة أهل الحجاز ، وهو قليل ، كمَقْدُرَةٌ وَمَشْرُقَةٌ ،
 وَمَسْرُبَةٌ. والكثير مَفْعَلَةٌ بفتح العين، وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة
 وهي لغة أهل نجد " (5). وقد وردت صيغة " مَفْعَلَةٌ " بكسر العين وفتحها: مثل: "
 أَرْضٌ مَهْلَكَةٌ، وَمَهْلِكَةٌ " و " مَضَلَّةٌ وَ مَضَلَّةٌ " (6). وهي مَضْرِبَةٌ السيفِ وَمَضْرِبَةٌ،
 وَلَا تُثْنُوا بدار مَعْجَزَةٌ وَ مَعْجَزَةٌ " (7).

وهناك صيغ متعددة تدل على اسمي الزمان والمكان وردت عن العرب هما
 صيغتان تدلان على موضع الفعل أو المكان يقول سيبويه: " ويجيء المَفْعَلُ اسماً
 كما جاء في المَسْجِدِ وَالمَنْكِبِ، وذلك: المِطْبَخِ وَالمَرْبَدِ. وكل هذه الأبنية تقع اسماً
 للتي ذكرنا من هذه الفصول، لا لمصدرٍ ولا لموضع العمل " (8). ويرى السامرائي
 هذا المعنى الخصوص فيقول: " المِطْبَخِ وَالمَرْبَدِ بكسر الميم فيهما ، فالمِطْبَخِ بيت
 تُطْبَخُ فيه الأشياء، وليس مكان الطبخ عموماً، وكذا المَرْبَدِ وهو موضع مخصوص
 تُحْبَسُ فيه الإبل، ولو أريد مكان الطبخ عموماً لقال " مَطْبَخٌ " بفتح الميم ، وكذا لو
 أريد مكان حبس الإبل عموماً لقال بفتح الميم. فهذه أبنية " (9). وهكذا فانبثاق هذه

¹ سيبويه ، الكتاب :جـ4 ص 91 .

² ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص332 .

³ البقرة: 280/ 2 .

⁴ ينظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص236 ، ينظر ابن جني، المحتسب : جـ1 ص144 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط : جـ2 ص340 .

⁶ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص331 .

⁷ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص119 ، ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص88 .

⁸ سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص92 .

⁹ السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص37 ، ينظر شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي : ص120 .

الصيغ وتحولها، لتصبح في قائمة تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان يعود لأمر يتعلق بالمعنى.

3. 5. 4 تتعدد صيغة اسمي الزمان والمكان من الناقص .

وفيما أخذ من المعتل الناقص ، فالقياس في اسمي الزمان منه والمكان أن يكون على " مَفْعَل " ولكنها وردت على مَفْعِل ، ففي اسم المكان من أَوَى " يقول الأزهرى " المَأْوَى كل مكان يأوي إليه شيء ، ليلاً أو نهاراً . وقد أوى فلان إلى منزله أويماً ... ومَأْوِي الإبل ، بكسر الواو : لغة في مأوى الإبل خاصة ، وهو شاذٌ وقد فسّرناه في مَأَقِ العين من باب القاف "(1). وفي لسان العرب : " وقال الأزهرى : هي لغة فصيحة؛ ومن المقصور اللزوم الحديث الآخر ... سمعت الفصيح من بني كلاب يقولون لمَأْوَى الإبل مأواه، بالهاء، ... مأْوَى الإبل بكسر الواو، لغة في مأْوَى الإبل خاصة وهو شاذ "(2). وقال الفراء : ذُكِرَ لي أن بعض العرب يسمي مأْوَى الإبل مأْوِي بكسر الواو، قال : وهو نادر، لم يجيء في ذوات الياء والواو مَفْعِلُ بكسر العين إلا حرفان، مَأَقِي العين، ومَأْوِي الأبل، وهما نادران واللغة العالية فيهما مأْوَى ومُوق ومَأَق "(3). وفيما سبق تجد أن لصيغة اسمي الزمان والمكان من المنقوص صيغتين، وهذا يدل على تعدد مثل هذه الصيغ .

وهناك تحوّل عن الأصل في صيغة اسمي الزمان والمكان من الفعل الناقص، ففي كلمة مرَعَى متحولة عن بنية عميقة أصلها مرَعِي وهنا حذف للحركة المزدوجة وإطالة للحركة الفتح ، أو ما يسمى عند الصرفيين بقلب الياء ألفاً

< مرَعَيْن " مرحلة التسكين mar<ayan حذف الحركة المزدوجة (yu)

mar < a < إطالة حركة الفتح (a) في آخر الاسم mar < ā

أو بعد مرحلة التسكين ، نحذف نواة الحركة (a). وتبقى شبه الحركة (y) وحيداً " منفردة " وفي هذه الحالة ليست لها أي قيمة ، لأنها منفردة، ولا يسمح

¹ الجوهري ، الصحاح : ج5 ص 1816 .

² ابن منظور ، لسان العرب : ج1 ص 274 ، 275 .

³ المصدر نفسه : ج1 ص 275 .

النظام المقطعي بهذا الانفراد فتتضم شبه الحركة (y) إلى المقطع السابق لها، فيصبح المقطع قصيراً مغلقاً بصامت (ay<)، بعد أن كان مقطعاً قصيراً مفتوحاً، ويصبح هذا المقطع (ay<) محتوياً على الحركة المزدوجة الهابطة (ay)، وهي حركة معرضة للإنكماش (ay)، فتتحول هذه الحركة المزدوجة الهابطة إلى "كسرة" طويلة ممالاة "è"، فتصبح بنية اسم المكان من الناقص (mar<è) ممالاة إمالة يائية، وهي شائعة في اللهجات العربية القديمة وقد طورت اللهجة الحجازية هذا النمط الممال "è" إلى مرحلة الفتح الخالص، لتصبح بنية اسم المكان (mar<ā). وقد تحذف الحركة المزدوجة الصاعدة المتشكلة (yu) مباشرة، ويتم إطالة الفتحة (ā). وهكذا تصبح الصيغة النهائية مكونة من مقطعين يختلف الوزن الصوتي عن الوزن الصرفي، فالوزن الصرفي "مَفْعَل"، أما الوزن الصوتي فهو "مَفَعَى". وهذا التغيير الصوتي يحدث صيغتين لأسم المكان "مَرَعَى" صيغة أصلية غير مستخدمة، وهي صيغة افتراضية مَرَعَى "وصيغة متطورة عنها أو معلّة وهي الصيغة المستخدمة "مَرَعَى". وفي هذا إشارة إلى تعدد مثل هذه الصيغ.

3. 5. 5 تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي .

تبنى صيغة اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول من غير الثلاثي يقول سيبويه: "تحت باب نظائر ما ذكرنا فما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة: فالمكان والمصدر يُبني من جميع هذا بناء المفعول وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المصدر مَفْعول والمكان مَفْعولٌ فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعلُ بأوله مَفْعوله، كما أن أولَ ما ذكرتُ لك من بنات الثلاثة كأول مفعول مفتوح، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مَفْعوله واواً كواو مَضْرُوب، أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه، يقولون للمكان: هذا مُخْرَجْنَا ومُدْخَلْنَا، ومُصَبِّحْنَا ومُمْسِنَانَا⁽¹⁾. لكنّ هناك قراءات تشير إلى وُرْدِ أَسْمِي الزمان والمكان من غير الثلاثي على الثلاثي وغير الثلاثي أي تشترك صيغة غير الثلاثي مع صيغة الثلاثي ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلْكُمْ

¹ سيبويه، الكتاب: ج4 ص 95، ابن سيده، المخصص: ج4 ص 14 ص 321، المؤدب، دقائق التصريف: ص 125.

مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴿١﴾. يقول ابن الجزري: "واختلفوا في مُدْخَلًا هنا ، والحج فقرأ
المدنيان بفتح الميم فيهما، وقرأ الباقر بالضم" (٢). وكأن في قراءة فتح مَدْخَل "
عودة عن المتحوّل إلى الأصل، وذلك إمّا بتجريد الفعل من الزيادة وقياسه على
صيغة المكان من الثلاثي، أو التحوّل من حركة الضم للميم إلى الفتح؛ لاستتقالها
واستبدالها بحركة أخفّ وأيسر منها نطقاً .

وفي قوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ﴾ (٣)، "
فقرأ يعقوب بفتح الميم وإسكان الدال مخففة ، وقرأ الباقر بضم الميم وفتح الدال
مُشددة " (٤)، أمّا أبو حيان فيقول: "وقال الجمهور " مُدْخَلًا " : وأصله مدتخل مُفْتَعَل
من أَدْخَلَ ، وهو بناء تأكيد ومبالغة، ومعناه السَّرْب والنَّفَق في الأرض قاله ابن
عباس : بُدِءَ أولاً بالأعم وهو المَلْجَأُ ، إذ ينطلق على كلِّ ما يلجأ إليه الإنسان ، ثم
ثني بالمغارات ، وهي الغيران في الجبال ، ثم أتى ثالثاً بالمُدْخَل ، وهو النفق باطن
الأرض ... وقرأ الحسن ... ويعقوب " مَدْخَلًا " بفتح الميم من دَخَلَ . وقرأ محبوب
عن الحسن : " مُدْخَلًا " بضم الميم من أَدْخَلَ ... وقرأ قتادة وعيسى بن عمر
والأعمش " مُدْخَلًا " بتشديد الدال والخاء معا أصله مُتَدَخَل ، فأدغمت التاء في الدال،
وقرأ أبي مُنْدَخَلًا ، بالنون من اندخل " (٥). وفي هذا إشارة إلى ما سبق من أن القراء
اختلفوا في أصل الفعل ، فكل قارئ يقرأ حسب الفعل الذي توجه إليه في القراءة ،
ففي الثلاثي " مَدْخَل " وفي غير الثلاثي " مُدْخَل " وفي غير الثلاثي من افتعل "
مُتَدَخَلًا " فتعدد الصيغ المنبثقة من أصلية الفعل لكل قراءة أهو مجرد أم مزيد "
وهناك قراءة لصيغة اسمي الزمان والمكان مأخوذة من الفعل المعتل الأجوف
المزيد، وورد فيها قراءتان في قوله تعالى : ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ (٦) "
اختلفوا في " لا مُقَامَ لَكُمْ " : فروى حفص بضم الميم. وقرأ الباقر بفتحها " (٧). أمّا

¹ النساء : 4 / 31 .

² ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 249 .

³ التوبة : 9 / 57 .

⁴ ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج2 ص 279 .

⁵ أبو حيان ، البحر المحيط : ج5 ص 55 .

⁶ الأحزاب : 33 / 13 .

⁷ ابن الجزري ، النشر في القراءات : ج2 ص 348 ، وينظر : ج2 ص 318 – 319 .

فيما يتعلق في هذه القراءة، فإن البنية العميقة لأصل هذه الصيغة "مُقام" مأخوذة من فعل أجوف أصل عينه واو.

وهذه الواو حوّلت أو قلبت إلى ألف للهروب من ثقل اللفظ المتكون من وجود الحركة المزدوجة، إلى إلغاء شبه الحركة وإطالة الحركة، لتسهيل وتيسير النطق فأصل "مقام" مقوم .

maḳwamun ← تشكلت حركة مزدوجة صاعدة (wa) ← تنتها

مرحلة أخرى للتخلص من شبه الحركة (w) maḳamun - تنتها مرحلة أخرى وفيها إطالة نواة المقطع " الحركة " a " maḳāmun . وهكذا أصبح اللفظ لهذا الاسم سهلاً وميسوراً. وفي غير الثلاثي من الأجوف حدث كما حدث لثلاثي ، لكن هنا بضم الميم الزائدة في أول الاسم، من قرأ في " مقام " فعلى التيسير والتسهيل على الأصل الثلاثي المتحول عن الأصل الواوي العين. وهكذا فأصبح التعدد في هذه الصيغ واضح " مقوم - مقوم - مقام - مقام " والوزن الصوتي للاسمين الآخرين " مُقال - مَقال " . وهكذا فإنّ التعدد واضح في صيغتي اسم الزمان والمكان ، وليس هذا من الندور بل يعود لأمر يتعلق بالفعل المضارع الذي عينه مضمومة أو مكسورة، أو يتعلق بالترقية بين المصدر واسمي الزمان والمكان، أو لأمر يتعلق بلهجة قبيلة انحرفت في الاستخدام عن الأخرى .

ولست مع من يرى أنّ هذا شذوذ وندور في اللغة، وأنه عدم تطور، لرفض العرب التطور، لأنهم اعتبروا لغتهم كاملة، والتطور ضعف فيها، وموت لها، وليس هذا من الرواسب القديمة في جسم العربية⁽¹⁾. بل إنّ العربية استخدمت المتحول جنباً إلى جنب مع الأصل. فقد أشار الباحث إلى ذلك في الفصل الأول؛ بل نقول إنّ حاجة العربية دعت العربي للإبقاء على مثل هذا الاستخدام في قبيلته، واستخدامه لغة أخرى في مكان آخر. كما نرى في استخدام المدني " آل " . وهكذا فإنّ هذا الاستخدام للصيغة الواحدة بأشكال مختلفة وذات دلالة واحدة يشكل قمة التعدد الذي سمحت به العربية سابقاً وما زالت تسمح به في العصر الحاضر، ولا أحد ينكر ذلك.

¹ ينظر الجندي ، اللهجات العربية في التراث : ق 2 ص 608 .

وقد أشار الباحث في الفصل الثاني إلى إبدال " القاف كافاً " وما إلى غير ذلك .

3.6 تعدد أبنية اسم الآلة للصيغة الواحدة .

هذا الاسم وضعه سيبويه تحت باب " هذا باب ما عالجت به "(1). وهو ما كان في أوله ميم زائدة من الآلات ، فالباب في ذلك إذا كان شيء يُعَالَجُ به وينقل وكان الفعل ثلاثياً "(2). وهو للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته "(3). وهو عند سيبويه " كل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاءُ التأنيث أو لم تكن ، وذلك قولك : مَحْلَبٌ وَمِنْجَلٌ، وَمِكْسَحَةٌ، وَمِسْلَةٌ، وَالْمِصْفَى، وَالْمِخْرَزُ وَالْمِخِيطُ وقد يجيء على مِفْعَالٍ نحو : مِقْرَاضٌ، وَمِفْتَا حٍ، وَمِصْبَاحٌ " (4).

ويقول الرضي : الآلةُ على مِفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ ، كَالْمِحْلَبِ وَالْمِفْتَا حِ وَالْمِكْسَحَةِ . وَنَحْوُ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخَلِ وَالْمُدْقِ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُحْرَضَةِ لَيْسَ بقياس "(5).

فهو لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته "(6). ويقول السيوطي : " بناء الآلة مُطَرَّدٌ " على مِفْعَلٍ بكسر الميم، وفتح العين " وَمِفْعَالٍ، وَمِفْعَلَةٍ " كذلك كَمِشْفَرٍ ، وَمِجْدَحٍ ، وَمِفْتَا حٍ ، وَمِنْقَاشٍ وَمِكْسَحَةٍ " (7).

ويرى الصرّفيون أنّ " مِفْعَلٌ " من اسم الآلة مقصور على " مِفْعَالٍ "، وإن كان " مِفْعَلٌ " أكثر استعمالاً ، ويؤيد ذلك أنّ كلّ ما جاز فيه مِفْعَلٌ جاز فيه مِفْعَالٌ ، وليس كلّ ما جاز فيه مِفْعَالٌ جاز فيه مِفْعَلٌ " ولذلك صحت العين في مِخِيطٍ وَمِجُولٍ ولم تقلب كما قلبت في مقال ومقام ، وذلك ؛ لأنها مقصورة عمّا تلزم صحته وهو

¹ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص94 .

² ابن سيده ، المخصص : ج4 ص14 ص322 .

³ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص199 .

⁴ سيبويه ، الكتاب : ج4 ص94 ، 95 ، ابن يعيش ، شرح المفصل: ج6 ص111 .

⁵ الرضي ، شرح الشافية : ج1 ص186 .

⁶ شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص121 .

⁷ السيوطي ، همع الهوامع : ج6 ص56 .

مخياط ومجوال لوقوع الألف بعدها⁽¹⁾. وزعم الفارسي : أن كل مفعَل فهو مُقَصَّر من مفعَل كما أن كل أفعَل مُقَصَّر من أفعَالٍ ولذلك صحَّت العين في القبيلتين فقالوا مخيَطٌ واعوَدٌ إذ كانا في نيَّة مخياط واعوَارٍ⁽²⁾.

فأوزان اسم الآلة القياسية ثلاثة هي على " مفعَل " أو مفعلة وربما جاء على مفعَال⁽³⁾. وقد يخرج اسم الآلة في الاستخدام عن القياس الذي وضعه الصرفيون له، ويعدّ هذا من قبيل التحوّل من صيغة إلى أخرى ، فتتعدد الصيغ وتعطي أكثر من شكل قد يكون لمضمون واحد، وأي شيء من الاختلاف في اللفظة المنبثقة عن الصيغة. وقد أشار ابن سيده إلى الكلمات الدالة على اسم الآلة والخارجة عن القياس بقوله : " وقد جاء منه خمسة أحرفٍ بضم الميم قالوا مَكْحَلَةٌ ومُسْعُطٌ ومُنْخَلٌ ومُدْقٌ ومُدْهَنٌ، لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جُعِلت أسماء لهذه الأوعية⁽⁴⁾. وكان الخروج لهذه الأسماء عن القاعدة القياسية، يعود للمعنى الذي تؤديه الصيغة الجديدة، يقصد التفريق بين صيغة وأخرى، فيقول سيبويه : " ونظير ذلك المَكْحَلَةُ ... لم ترد موضع الفعل ، ولكنه اسم لوعاء الكحل ، وكذلك المُدْقُ ، صار اسما له كالجلمود⁽⁵⁾. أما ما يهم الباحث فهو الكشف عن التعدد الذي جعل اللفظة الواحدة لاسم الآلة ترد بصيغتين مختلفتين أو ربما تجتمع اللغتان في شيء واحد ... ومِفْتَاح والمِفْتَاح⁽⁶⁾. ويقول الاسترلابادي " والظاهر أن مَضْرِبَةَ السيف آلة الضرب ، لا موضوعة ، غُيِّرَت عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل⁽⁷⁾. وقد أسند التعدد في الصيغة إلى اللهجات التي كان بعضها يخالف بعض في اللفظة كما ورد في إصلاح المنطق : " أبو زيد قال : تميم تقول : المِغْزَلُ، والمِصْحَفُ،

¹ ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ6 ص111 .

² ابن سيده ، المخصص : جـ4 س14 ص322 ، ورد خطأ في هذا الكتاب وفي الصفحة نفسها وهو اعوَدٌ واعوَارٌ .

³ المصدر نفسه : جـ4 س14 ص322 ، الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص186 ، السيوطي ، همع الهوامع : جـ6 ص56 ، ابن

يعيش : المفصل : جـ6 ص111 ، نهر ، الصرف الوافي : ص118 ، الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص47 .

⁴ ابن سيده ، المخصص : جـ4 س14 ص322 .

⁵ سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص91 .

⁶ ابن سيده ، المخصص : جـ4 س14 ص322 .

⁷ الاسترلابادي ، شرح الشافية : جـ1 ص188 .

والمِطْرَفُ، وقيس تقول : المَغْزَلُ والمُصْحَفُ والمِطْرَفُ⁽¹⁾. والمِغْزَلُ " اسم ما تغزل به المرأة المَغْزَلُ والمُغْزَلُ والمَغْزَلُ، تميم تكسر الميم ، وقيس تضمها، والأخيرة أقلها والأصل الضم ، وإنما هو من أُغْزِلَ⁽²⁾. ويورد اللغويون اختلافاً في الدلالة بين الصيغتين " مُفْعَلٌ، ومِفْعَلٌ " في بعض الكلمات ، لكنه يورد معها رأياً آخر يقول إنها بالمعنى نفسه. فيقول ابن قتيبة : " قال بعضهم المُجْسَدُ : ما صيغ بالجِسَادِ فأجيد و أُشْبِعَ صِبْغُهُ، والجِسَادُ : الزَّعْفَرَانُ، والمِجْسَدُ : الذي يلي الجسد من الثياب⁽³⁾. ولكنه يعود ليورد عن الفراء قولاً بأنهما واحد فيقول : " وقال الفراء : المُجْسَدُ والمِجْسَدُ واحد، وهو من " أُجْسِدَ " أي : أُلْصِقَ بالجلد " (4). ويورد ابن السكيت قولاً بأن أصل حركة الميم في هذه الأسماء هي الضمة و أن الكسرة للميم جاءت هروباً من الاستتقال فيقول : " قال الفراء : وقد اسْتَنَقَلَتِ العَرَبُ الضمة في حروف فكسرت ميمها وأصلها الضم. من ذلك مِصْحَفٌ ومِخْدَعٌ ومِطْرَفٌ ومِغْزَلٌ ومِجْسَدٌ ؛ لأنها في المعنى مأخوذة من أَصْحَفَ " : جُمِعَتْ فِيهِ الصَّحَفُ ، وَأَطْرَفَ : جُعِلَ فِي طَرَفِيهِ العَلْمَانُ، وَأُجْسِدَ أُلْصِقَ بالجسد : وقال غيره المُجْسَدُ ما أُشْبِعَ صِبْغُهُ من الثياب⁽⁵⁾.

وبعد أن أورد صاحب اللسان أن الضم للميم هو الأصل يورد بيتين من الشعر عن العرب باستخدام فتح الميم ، وكسرهما قال الشاعر :

من السَّيْلِ والغَثَاءِ فَلَكَةُ مِغْزَلٍ⁽⁶⁾.

وورد بالفتح قال الشاعر :

تَقُولُ لِي العَبْرَى المِصَابُ حَلِيلُهَا أَيَا مالِكُ هل في الطَّعَانِ مِغْزَلٌ؟⁽⁷⁾.

¹ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 120 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 14 ص 326 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 7 ص 291 وينظر : ج 2 ص 282 .

² ابن منظور ، لسان العرب : ج 10 ص 65 .

³ ابن قتيبة : أدب الكاتب ص 329 ، ابن السكيت : إصلاح المنطق ص 120 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 14 ص 326 .

⁴ ابن قتيبة : أدب الكاتب ص 329 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 2 ص 282 .

⁵ ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 120 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 14 ص 325 ، 326 ، ابن منظور ، لسان العرب : ج 1 ص 65 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : ج 10 ص 65 .

⁷ المصدر نفسه : ج 10 ص 65 .

وهكذا فتتعدد هذه الصيغة يعود لأصلية الفعل الذي هو مضمومَ الهمزة الزائدة " أُغزِلَ " وما جاء بالكسر فهو محوّل عن الضم للخفة ، وما جاء بالفتح فهو محوّل أيضاً .

وهناك صيغة تعددت وجاءت على وجهين وهي " مَفْعَلٌ وَمِفْعَلٌ " بفتح الميم وبكسرهما، مع كسر العين وأورد ابن قتيبة مثلاً واحداً " مَنْخِرٌ و " مَنْخِرٌ بفتح الميم وكسرهما، ولا يعرف غيرها "(1). يقول صاحب اللسان : " وَالْمَنْخِرُ وَالْمَنْخَرُ وَالْمِنْخِرُ وَالْمِنْخَرُ وَالْمُنْخُورُ : الْأَنْفُ "(2). يقول الجوهري : " الْمَنْخِرُ : ثُقْبُ الْأَنْفِ ، وَقَدْ تَكْسَرُ الْمِيمُ إِتِّبَاعاً لِكَسْرِ الْخَاءِ ، كَمَا قَالُوا مَنَّتِنَ . وَهِيَ نَادِرَانِ ، لِأَنَّ مَفْعِلاً لَيْسَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ . وَالْمُنْخُورُ لُغَةٌ فِي الْمَنْخِرِ "(3).

وهناك اشتراك لصيغتي اسم الآلة " مَفْعَلٌ و مِفْعَلٌ " في التعدد يقول الجوهري : " وَالْمِدْقُ وَالْمِدْقَةُ : مَا يُدْقُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُدْقُ بِالضَّمِّ ، وَهُوَ أَحَدٌ مَا جَاءَ مِنَ الْأَدْوَاتِ الَّتِي يُعْتَمَلُ بِهَا عَلَى مَفْعَلٍ بِالضَّمِّ ، قَالَ الْعَجَّاجُ يَصِفُ الْحِمَارَ وَالْأُتُنَ : يَتَّبَعْنَ جَابًا كَمُدْقِ الْمَعْطِيرِ

يعني مدوك العطار "(4). وأورد صاحب اللسان هاتين الصيغتين مضافاً إليهما الصيغة التي تنتهي بالتاء ، فيقول : وَالْمِدْقُ وَالْمِدْقَةُ وَالْمُدْقُ ، مَا دُقَّتْ بِهِ الشَّيْءُ ... وفي التهذيب : وَالْمُدْقُ حَجَرٌ يُدْقُ بِهِ الطَّيِّبُ ضَمُّ الْمِيمِ ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ اسْمًا ، وَكَذَلِكَ الْمُنْخُلُ ، فَإِذَا جَعَلَ نَعْتًا رُدَّ إِلَى مَفْعَلٍ "(5). ويقول الأزهري : مُدْقٌ وَأَخْوَاتُهُ وَهِيَ مُسْعُطٌ وَمُنْخُلٌ وَمُدْهَنٌ ، وَمُنْصَلٌ وَمُكْحَلَةٌ جَاءَتْ نَوَادِرُ بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَمَوْضِعُ الْعَيْنِ مِنْ مَفْعَلٍ ، وَسَائِرُ كَلَامِ الْعَرَبِ جَاءَ عَلَى مَفْعَلٍ وَمِفْعَلَةٍ يَعْتَمَلُ بِهِ نَحْوَ مَخْرَزٍ وَمِقْطَعٍ وَمِسْلَةٍ وَمَا أَشْبَهَهَا "(6). في مسعط ومسعط يقول صاحب اللسان : " وَالسَّعِيطُ وَالْمِسْعُطُ وَالْمُسْعُطُ : الْإِنَاءُ يُجْعَلُ فِيهِ السَّعُوطُ ، وَيَصْبُ مِنْهُ فِي الْأَنْفِ ، الْأَخِيرُ

¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص330 .

² ابن منظور ، لسان العرب : جـ14 ص82 .

³ الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص703 .

⁴ المصدر نفسه: جـ4 ص1219 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص378 .

⁶ المصدر نفسه: جـ4 ص379 .

نادر إنما كان حكمه المِسْعَطُ⁽¹⁾. ويقول الجوهري : " المِسْعَطُ : الإناء يجعل فيه السَعُوطُ ، وهو أحد ما جاء بالضمّ ممّا يُعْتَمَلُ به"⁽²⁾. وقال ابن قتيبة " قالوا : " مُدَقٌّ ومِدَقٌّ " لا يعرف غيره، فَمَنْ قال مُدَقٌّ جعله مثل مُسْعَطٍ ومُدْهِنٍ ، ومن قال مِدَقٍ مثل مِحْلَبٍ"⁽³⁾. وهذه دلالات تؤكد تعدد صيغة اسم الآلة وعدم التزامه بصيغة واحدة ، وذلك لأنّ هذه الصيغ استخدمت لدى العرب في أشعارهم وفي تالاسنهم فيما بينهم . وهناك صيغة اشتركت مع مَفْعَلٍ وهي " مَفْعَلٌ " وتدل على اسم الآلة وهي غير قياسية ومثلها " مُنْخَلٌ و مُنْخَلٌ " و " مُنْصَلٌ و مُنْصَلٌ " للسيف ، وهذا مما يستعمل وأوله مضموم ومما ضمّ من هذا الفن أوله " مُسْعَطُ ، ومُدْهِنٌ " ومُكْحَلَةٌ ولا يقال فيه غير ذلك"⁽⁴⁾. والمُنْصَلُ والمُنْصَلُ السِّيفُ"⁽⁵⁾. واورد صاحب اللسان " مُنْصَلٌ " الآلة"⁽⁶⁾. وهناك صيغتان لاسم الآلة تدلان على التعدد ، لكن الدلالة قد تختلف في أحدهما عن الآخر، هما " مَفْعَلٌ ، مَفْعَلٌ بكسر الميم وبفتحها مع فتح العين فيها . " والمَشْعَرُ الحرام : أحد المَشَاعِرِ ، وكسر الميم لغة"⁽⁷⁾. قال الكسائي : يقال المَشْعَرُ الحرام والمَشْعَرُ الحرام وأكثر العرب على كسرهما، ولا يقرأ بذلك، ولا يعرف غير هذا الحرف"⁽⁸⁾. يقول صاحب اللسان " ومنه سمي المَشْعَرُ الحرام لأنه معَلَّمٌ للعبادة وموضع ... المَشْعَرُ الحرام و المَشْعَرُ ، ولا يكادون يقولونه بغير الألف واللام "⁽⁹⁾. وقد يكون في تحول الصيغة من " مَفْعَلٌ مَفْعَلٌ " يرسم نهجاً دلاليّاً آخر " وأكثر ما جاء مما يستعمل مكسور الميم - نحو " مِقْطَعٌ " ومِبْضَعٌ ومِخْرَزٌ ومِحْلَبٌ للقدح الذي يُحْلَبُ فيه، فإن جعلت شيئاً من هذا مكاناً فتحت الميم، فالمِقْطَعُ : الموضع الذي يقطع فيه، والمِقْطَعُ الشيء الذي يقطع به، والمَقْصُ : الموضع الذي يقصُّ فيه،

¹ ابن منظور ، لسان العرب : ج6 ص 267 .

² الجوهري ، الصحاح : ج3 ص 948 .

³ ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 330 ، ينظر ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص 143، ابن السكيت ، إصلاح المنطق :ص218 .

⁴ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 331 .

⁵ الجوهري ، الصحاح : ج4 ص 1489 .

⁶ ابن منظور ، لسان العرب : ج14 ص 168 .

⁷ الجوهري ، الصحاح : ج2 ص 600 .

⁸ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 330 .

⁹ ابن منظور ، لسان العرب : ج7 ص 136 .

والمَقْصُ : المِقْرَاضُ . والمَفْتَحُ المَوْضِعُ الذي يَفْتَحُ فيه ، والمِفْتَحُ : المِفْتاحُ (1) .
وهناك تعدد يقع بين صيغة مَفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ، ويرى الصرفيون أن صيغة مِفْعَالٍ هي
الأصل ، وأن مَفْعَلٍ مقصورة عنها (2) . ففي قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾
(3) . يقول أبو حيان : " جمع مَفْتَحٍ ، بكسر الميم ، وهي الآلة التي يفتح بها ما أُغْلِقُ ،
قال الزهرراوي ومَفْتَحٌ أَفْصَحُ من مِفْتَاَحٍ ، ويحتمل أن يكون جمع مِفْتَاَحٍ ؛ لأنه يجوز
في مثل هذا أن لا يُوْتَى بالياء ، قالوا : مصباح ومحارب وقرقر في جمع مصباح
وقرقرور ... وقيل جمع مَفْتَحٍ ، بفتح الميم ويكون للمكان ، أي أماكن الغيب
ومواضعها (4) . ويقول ابن منظور في مفاتيح " هما جمع مِفْتَاَحٍ ومِفْتَحٍ وهما في
الأصل مما يتوصل به إلى استخراج المَغْلَقَاتِ التي يتعذر الوصول إليها (5) . "
والمَفْتَحُ : الخِزَانَةُ (6) . وكالمِنْقَارِ والمِنْقَرِ والناَّقورة فالْمِنْقَارُ منسر الطائر لأنه ينقر
به أو هي حديدة كالفأس يُنْقَرُ بها ، والمِنْقَرُ بكسر الميم : المِعْوَلُ . وأمَّا النَّاَقُورُ فهو
الصُّورُ الذي ينقُرُ فيه الملك أي ينفخ (7) . ورد في قوله تعالى : ﴿ فَأَذَا نُقِرَ فِي
النَّاَقُورِ ﴾ (8) . وفي قوله تعالى : ﴿ مِنْ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ ﴾ (9) . يقول صاحب البحر
" وقرأ الجمهور " وَمَعَارِجٍ " جمع مِعْرَجٍ وطلحة ، ومعاريج جمع مِعْرَاجٍ وهي
المصاعد إلى العلالى عليها (10) . وهناك من وزن " مِفْعَالٍ " ما ورد عن العرب
بفتح الميم لكن الاختلاف قد يكون في انحراف دلالي لكلمة عن أخرى ، فيقول ابن
جني " ومن ذلك قولهم للسلَّم : مِرْقَاةٌ ، وللدرجة مِرْقَاةٌ ، فنفس اللفظ يدلُّ على الحدث
الذي هو الرِّقِي ، وكسر الميم يدلُّ على أنها مما ينقل ويعتمل عليه وبه كالمِطْرَقَةِ
والمِئْرَرِ والمِنْجَلِ ، وفتحة ميم مِرْقَاهُ تدلُّ على أنه مستقرٌّ في موضعه ، كالمِنَارَةِ

¹ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 330 ، 331 ، ينظر السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 111 ، 112 .

² ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 6 ص 111 ، ابن سيده ، المخصص : ج 4 ص 14 ص 322 .

³ الانعام : 6 / 59 .

⁴ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 4 ص 144 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب : ج 10 ص 170 .

⁶ المصدر نفسه : ج 10 ص 172 .

⁷ المصدر نفسه : ج 14 ص 256 ، 258 ، السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 109 ، 110 .

⁸ المدثر : 8 / 74 .

⁹ المعارج : 3 / 70 .

¹⁰ أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ص 15

والمثابة، ولو كانت المنارة مما يجوز كسر ميمها لوجب تصحيح عينها، وأن تقول فيها : منورة " لأنه كانت " تكون حينئذ منقوصة، من مثال مفعال ، كمروحة ومسورة ومغول ومجول، فنفس " ر ق ي " يفيد معنى الارتقاء ، وكسرة الميم وفتحها تدلان على ما قدمناه. من معنى الثبات أو الانتقال " (1). وقال الفراء : يقال " مرقة ومرقاة، والفتح أكثر، وكذلك " مسقاة ومسقاة " من جعلها آلة تستعمل كسر، مثل : مغرقة ومقدحة ومصدغة، ومن جعلها موضعاً للارتقاء واللسقى نصب " (2). وفي قوله تعالى : ﴿ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَاقًا ﴾ (3). يقول صاحب اللسان : " من قرأه مرفقاً جعله مثل مقطوع، ومن قرأه مرفقاً جعله اسماً مثل مسجد ، ويجوز مرفقاً أي رفقاً مثل مطع ولم يُقرأ به " (4). وكسر الحسن والأعمش الميم من مرفق ، ونصبها أهل المدينة وعاصم، فكان الذين فتحوا الميم وكسروا الفاء أرادوا أن يفرقوا بين المرفق من الأمر وبين المرفق من الإنسان، قال : وأكثر العرب على كسر الميم من الأمر ومن مرفق، الإنسان ؛ قال : والعرب أيضاً تفتح الميم من مرفق الإنسان، لغتان في هذا وفي هذا " (5). وقد أورد ابن قتيبة ما يكسر ميمه ويفتح في ميم اسم الآلة تحت باب ما جاء مكسوراً والعامية تفتحه " وهي المطرقة والمكنسة، والمغرفة والمقدحة والمروحة " (6).

وهكذا فلا تترك العربية صيغة إلا وتضع لها صيغة أخرى تختلف عنها قليلاً، وما يؤكد أن القياس وغير القياس يلتقيان في استخدام اسم الآلة ، لكثرة استخدام الصيغ غير المقبولة لاسم الآلة، وما يراه الباحث أن العرب استخدمت صيغة اسم الآلة مفتوحة الميم عند العوام، ومكسورة الميم في القياس ، فكلمة مقص هي القياس في اسم الآلة على وزن " مفعل، ولكن أبناء القرى والبوادي وغيرهم من الأردنيين لا أسمع منهم إلا كلمة " مقص " بفتح الميم على غير القياس وهي سماعية، وليس على موضع القص. وقد أورد رمضان عبد التواب في كتابة التطور اللغوي تطوراً

¹ ابن جني ، الخصائص : ج3 ص100 ، 101 .

² ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص332 .

³ الكهف : 16 / 18 .

⁴ ابن منظور، لسان العرب : ج5 ص273 .

⁵ المصدر نفسه : ج5 ص273 ، 274 .

⁶ ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص256 ، دار الكتب العلمية .

لحركة الميم في اسم الآلة، فيقول : " تطورت كسرة الميم إلى الفتحة في صيغتي اسم الآلة " مَفْعَلٌ وَمَفْعَلَةٌ " وذلك مطرد تمام الاطراد في لهجة الأندلس في القرن الرابع الهجري، إذ تتأثر حركة الميم بحركة العين، وذلك من نوع التأثر المدبر الكلي في حالة الانفصال "(1). وأعطى أمثلة عليها من مثل : " مَقَوْدٌ ، وَمَسَنٌّ ، وَمَقْنَعٌ للثوب الذي يغطي به الرأس، وَمَطْرَدٌ للرمح الصغير، وَمَخَذَةٌ ، وَمَزْدَغَةٌ للوسادة ... وَمَصِيدَةٌ وَمَطْرَقَةٌ، وَمَنْجَلٌ، وَمَنْبَرٌ، وَمَكْنَسَةٌ ، وَمَرْوَحَةٌ وَمَلْعَقَةٌ "(2). ومما تقدم نجد أن التعدد في صيغة اسم الآلة أمرٌ حتمي لا ينكره أحد من اللغويين والعامّة.

3.7 تعدد أبنية اسم التفضيل

اسم التفضيل ، وصف على (أفعل) يُصاغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها "(3). وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كـ " أَكْرَمٌ " ويستعمل بمن ، ومُضَافاً لِنَكْرَةٍ ، فَيُقْرَدُ وَيَذَكَّرُ ، وبأل فيطابق ، ومضافاً لمعرفة ، فوجهان ولا ينصب المفعول مطلقاً ، ولا يرفع في الغالب ظاهراً إلا في مسألة الكحل "(4). ويعرفه ابن الحاجب بأنه: " ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أَفْعَلٌ "(5).

وله شروط يصاغ من خلالها اتفق عليها اللغويون ، أن يكون اللفظ فعلاً ، متصرفاً، تاماً غير ناقص ، مثبتاً غير منفي، مبنياً للمعلوم ، ليس الوصف منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، أي لا يكون دالاً على لون أو عيب أو حيلة"(6).

ولاسم التفضيل ثلاث حالات، إن يكون مجرداً من أل والإضافة فيجب له حكمان : أحدهما : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُؤسِّفُ

¹ عيد التواب ، التطور اللغوي : ص 43 .

² المرجع نفسه : ص 43 ، 44 .

³ الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 195 .

⁴ ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى : ص 394 ، 395 .

⁵ ابن الحاجب ، شرح الكافية : ج 2 ص 212

⁶ ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك : ج 2 ص 150 ، 151 ، ينظر ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجة : ج 2 ص 36 ، ابن هشام :

أوضح المسالك : ج 2 ص 436، 435، 443 .

وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴿(1)﴾. والثاني أن يؤتى بعده بـ (مِنْ) جارة للمفضول ، وقد تحذفان " نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ (2). وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (3).

والحالة الثانية : أن يكون بـ " أَلْ " ؛ فيجب له حُكْمَان ، أحدهما : أن يكون مطابقاً لموصوفه ، نحو : " زَيْدٌ الْأَفْضَلُ " وهدى الفضلى " والزيدان الأفضلان " ... والثاني : ألا يؤتى معه بـ " من " ... والحالة الثالثة : أن يكون مُضَافاً ، فإن كانت إضافته إلى نكرة، لزمه : أمران : التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرّد؛ لإستوائهما في التذكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق، نحو " الزَيْدَانِ الْأَفْضَلُ رَجُلَيْنِ " (4).

وجاء اسم التفضيل من غير ما تنطبق عليه الشروط فيورد ابن عصفور : " فأما الخلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلا ما شذّ، وهو : ما أَحْسَنَهُ ، وما أَفْبَحَهُ ، وما أطولَه ، وما أقصرَه ، وما أهوجَه ، وما أنوكَه ، وما أحمقَه وما أشنعَه " (5). ويعلل سببويه سبب الخروج عن القياس بعد أن يقدم الصيغ التي خرجت فيقول : " وأما قولهم في الأحمق : ما أحمقَه ، وفي الأرعن : ما أرعنه ، وفي الأنوك : ما أنوكَه ، وفي الألدّ : ما ألدّه ، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة ، فصارت ما ألدّه بمنزلة ما أمرسه وما أعمله ، وصارت ما أحمقَه بمنزلة ما أبلده وما أشجعَه وما أجنّه ؛ لأنّ هذا ليس بلون ولا خلقه في جسده ، وإنما هو كقولك : ما ألسنه وما أذكره ، وما أعرفه و أنظره ، تريد نظرَ التّفكّر ، وما أشنعَه وهو أشنعُ ، لأنه عندهم من القبح ، وليس بلون ولا خلقه من الجسد ولا نقصان فيه ، فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا ألدّ وأحمق بما ذكرت لك ، لأنّ أصل بناء أحمق ونحوه أن يكون على غير بناء أفعل ، نحو بليدٍ وعليم ، وجاهلٍ وعافلٍ ، وفهمٍ وحصيفٍ . وكذلك الأهوج ، تقول : ما أهوجَه كقولك : ما أجنّه " (6).

¹ يوسف: 8 / 12 .

² الأعلى: 17 / 87 .

³ الكهف: 34 / 18 .

⁴ ابن هشام ، أوضح المسالك : ج2ص444 - 448 ، ابن هشام ، قطر الندى : ص395 - 397 .

⁵ ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي : ج2ص36 .

⁶ سببويه ، الكتاب : ج4ص98 ، 99 .

ويورد ابن السراج هذا الخروج بقوله : " فإن هذا عندهم من قلّة العلم ونقصان الفطنة، وليس بلون ولا خلقة في جسد ، إنما هو كقولك : ما أنظره تريد نظر التفكّر، وكذلك ما ألسنه تريد البيان والفصاحة "(1). واسم التفضيل دائماً على وزن (أفعل) سواء أتمت صياغته من أفعال استوفت شروط الصياغة، أم من أفعال لم تستوفِ الشروط، لأنّ المحصلة في النهاية هي وجود وزن (أفعل) في الجملة دالاً على التفضيل، سواء أدل عليه بنفسه أم احتاج إلى ما يساعده في أداء هذه الدلالة . ولم يثذ عن وزن (أفعل) غير (شر) و (خير) لكثرة الاستعمال ، وقد يعامل معاملتهما في ذلك حباً "(2). وما يهم البحث هو التعدد الذي يأتي في صيغة التفضيل، وقد تبين أنّ الصيغ التي ترد في صيغتين مختلفتين لكنهما بدلالة واحدة هي (خَيْر ، شر ، حب) .

وأورد صاحب اللسان استخدام صيغتي اسم التفضيل من " خير " على الوزن المقيس وعلى غير المتفق عليه في القياس مثل هذه الكلمة وما جاء على شاكلتها؛ فيقول : " وهو خَيْرٌ منك وأخَيْرٌ "(3). والقياس أن تقول " خَيْر " لكنها جاءت على الأصل (أفعل). وأضيف إلى هذه الكلمة " تاء " التأنيث فأنشد أبو عبيدة لرجل من بني عديّ تيمّ تميم جاهلي :

ولقد طَعَنْتُ مَجَامِعَ الرَّبَّالَاتِ رَبَّالَاتِ هِنْدٍ خَيْرَةَ الْمَلَكَاتِ

قال الأخفش : إنه لما وصف به ؛ وقيل : فلان خَيْرٌ أشبه الصفات ، فأدخلوا فيه الهاء للمؤنث ولم يريدوا به أفعل "(4). قال أبو منصور : ولا فرق بين الخَيْرَة عند أهل اللغة، وقال : يقال هي خَيْرَة النساء وشرّة النساء، واستشهد بما أنشده أبو عبيدة :

ربلاتِ هِنْدِ خَيْرَةِ الرَّبَّالَاتِ "(5).

¹ ابن السراج ، الأصول في النحو : ج 3 ص 152 .

² صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص 34

³ ابن منظور ، لسان العرب : ج 4 ص 257 .

⁴ المصدر نفسه : ج 4 ص 257 .

⁵ المصدر نفسه : ج 4 ص 257

كان خَيْرًا منه، وما أَخَيْرَهُ، وما خَيْرَهُ، الأخيرة نادرة، ويقال : ما أَخَيْرَهُ
وخبِرَهُ وَأَشْرَهُ وشرِّه، وهذا خيرٌ منه وأخيراً منه. ابن بَزْرَج : قالوا هم الأَشْرُونَ
والأَخِيرُونَ من الشَّرَارَةِ والخِيَارَةِ؛ وهو أَخِيرُ مَنْكَ وَأَشْرٌ مَنْكَ⁽¹⁾. وإلا ما الذي
دفع العرب أن تجعل القياس في " أفعل " في كلمتي خير وشر " غير قياس ، وتجعل
" فعل " قياساً فيهما إلا كثرة الاستخدام .

وينقل الجوهري : " فلان شَرُّ النَّاسِ، ولا يقال أَشْرُ النَّاسِ إلا في لغة
رديئة"⁽²⁾. ويورد ابن منظور قولاً يقول فيه : " وهو شَرُّ مَنْكَ، ولا يقال أَشْرٌ، حذفوه
لكثرة استعمالهم إياه، وقد حكاها بعضهم"⁽³⁾. ويورد الجوهري : " الأصمعي : قولهم
: حُبَّ بفلان، معناه ما أَحَبَّهُ إِلَيَّ ؛ وقال الفراء : معناه : حُبُّ بضم الباء ، ثم
أَسْكَنْتُ وَأَدْغَمْتُ في الثانية .

قال ابن السكيت في قول ساعدة :

هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيكَ تَشْغَبُ "

أراد حَبَّ، فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء⁽⁴⁾.

وأورد ابن منظور صيغة حِبِّ : " قالوا : حَبَّ بفلان ، أي ما أَحَبَّهُ إِلَيَّ ؛
قال أبو عبيد : معناه حَبُّ بفلان، بضم الباء ، ثم سَكَّنَ وَأَدْغَمَ في الثانية "... حَبَّ
بفلان أي ما أَحَبَّهُ إِلَيَّ! وقال الفراء : معناه حَبُّ بفلان، بضم الباء، ثم أَسْكَنْتُ
وَأَدْغَمْتُ في الثانية. وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ :

وَزَادَهُ كَلْفًا فِي الْحُبِّ أَنْ مَنَعْتُ وَحَبَّ شَيْئًا إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعَا

قال : وموضع ما، رفع، أراد حَبَّ، فأدغم، وأنشد شمر :

وَلَحَبَّ بِالطَّيْفِ الْمُلِمَّ خِيَالًا

أي ما أحبه إلي أي أَحَبَّ بِهِ⁽⁵⁾ .

¹ ابن منظور ، لسان العرب :جـ4 ص257 .

² الجوهري ، الصحاح :جـ2 ص597 .

³ ابن منظور ، لسان العرب :جـ7 ص77 .

⁴ الجوهري ، الصحاح :جـ1 ص94 .

⁵ ابن منظور ، لسان العرب :جـ3 ص9،8 .

فأصل : شر وخير أشر وأخير، لأنه أفعل تفضيل، ووزن اسم التفضيل " أفعل ". ولكن الذي يظهر بأن القياس في مثل هاتين الكلمتين هو العكس أي حذف الهمزة " شر ، وخير " ففي قوله تعالى ﴿ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ ﴾⁽¹⁾. ينقل صاحب المحتسب ، ومن ذلك قراءة أبي قلابة، (الْكَذَّابُ الْأَشْرُ)، مجاهد : " الْأَشْرُ " بضم الشين خفيفة ، قال أبو الفتح : " الْأَشْرُ بنتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم : هذا خير منه ، وهذا شر منه ، هذا أخير منه ، وأشر منه ، فكثير استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما. ويدل على ذلك قولهم، الخورى والشورى، تأنيث الأخير والأشر. وقال رؤبة :

بَلالُ خَيْرِ النَّاسِ وَابنُ الْأَخِيرِ

فعلى هذا جاءت هذه القراءة⁽²⁾.

ويقول صاحب البحر المحيط : " قال أبو حاتم ، لا تكاد العرب تتكلم بالأخير والأشر إلا في ضرورة الشعر "⁽³⁾. وينقل أحمد علم الدين عن الحريري بأنه خطأ القول " فلان أشر من فلان " والصواب " شر " بغير ألف وخطأ القراءة السابقة⁽⁴⁾.

فيما تقدّم مما أورد المعجميون والقراء، يرى الباحث أنّ هذه الكلمات استخدمت بصيغتين "أفعل فعل" وإن كانت الصيغة الثانية أقوى ولكن الأولى هي القياس وبخاصة في غير هاتين الكلمتين (خير و شر) أما حبّ فلم يتطرق الصرفيون إلى عدم استخدامها بل استخدمت على حب و أحب كما ورد سابقاً، بما أنّ الصيغ استخدمت بهاتين الصيغتين وإن كانتا قليلتين إلا أنّهما وردتا في اللغة، وأعجب أنّ يكون هناك قياس ومغاير للقياس قياس، وأرى أنّ هناك مجموعة من العرب قد تكون هي الأقوى رشدت لتكون حكماً ولتعتبر هذا قياساً وما خالفه ليس بقياس ثم ترى غير القياس قياساً . ولا أعرف ما القياس عند العرب الذين جمعوا اللغة، أنّ يجعلوا " أفعل " قياساً ، وبعدها تصبح غير مقبولة مع بعض الكلمات "

¹ القمر: 54 / 26 .

² ابن جني ، المحتسب: ج2 ص 299 .

³ أبو حيان ، البحر المحيط :ج8 ص 180 .

⁴ الجندي ، اللهجات العربية : ج2 ص 608 .

خير، شر، وحبّ " وهي قد استخدمت على وجهين، فلو أراح العلماء أنفسهم من عناء إطلاق الشذوذ على استخدام العكس، وأقرّوا التعدد الذي تسمح به العربية، لكان خيراً لهم، فقد تكون قبيلة تتكلم بـ " أفعل "، وأخرى بـ " فعَل "، وقد أُسندت " أشرّ " إلى لغة بني عامر" (1). وأقرّ الجوهري بأنها لغة" (2). ويجزم الباحث أنّ هذه الصيغ من قبيل التعدد الذي يُشعر ابن القبيلة، بأنّه ملكٌ عندما يستخدم لهجته بغض النظر عن النقد الذي يوجه إليه، والعجب في أن أجعل صيغة قياساً ثم، أضع قياساً آخر في هذه الصيغة لكلمات قليلة وأجعل العودة فيها إلى القياس خروج عن القياس، مثل " خير، شر " فهما على غير القياس، ولكنهما صارا على القياس " أخير وأشر على غير القياس ". وما يدري صاحب اللغة أهما تطور عن الآخر في مثل هذا الصراع بين جانبيين من أهل اللغة الذين يُخطئون استخدام أخير وأشر، أم الذين يستخدمون " خير وشر "، إنها صيغ تتعدد لتعود إلى لغات قوية أو ضعيفة.

¹ الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج2 ص 609 .

² الجوهري، الصحاح: ج2 ص 597 .

الخاتمة

تتميز اللغة العربية بوفرة مفرداتها التي تختلف في قواها الشكلية لتدلل على معانٍ عديدة ومختلفة. وهذه المفردات تربطها فيما بينها صيغ. وهذه الصيغ ترد بأشكال مختلفة، ومنسجمة تنضوي الألفاظ تحتها لتشكل مدلولات معينة. وليتشكل من هذا تعدد للألفاظ والصيغ. والتعدد سمة بارزة من سمات هذه اللغة. إذ تصاغ الكلمات بأكثر من قالب وأكثر من شكل. وكل هذا يصب في خدمة العربية وأصحابها لكي تسهل على المتلاسنين بها استخدامها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.

فترى المفردة الواحدة تصاغ بصيغ مختلفة ولكنها تدل على المعنى ذاته. وما يفرق هذا الاختلاف الذي يفضي إلى التعدد هي الحركات الطويلة أو القصيرة في الكلمة. فمادة " فعل " جذرها من الحروف الصحيحة هي فاء وعين ولام، ولكن الذي يفرق بين هذه المادة وما شابهها الحركة، فتصبح " فَعَلَ " مختلفة عن " فَعْلٌ " وعن " فَعُلٌ " ... الخ . وكل هذا يظهر التعدد ويؤكد، فقد نجد اللفظة الفعلية أو الاسمية مرتبة بترتيب حروفها الصحيحة، ولكن هناك اختلاف في حركة هذه الحروف فنجد الفعل ضَرَبَ يرد بفتح جميع الأحرف الصحيحة، ويرد بكسر حرف الراء أو عين الكلمة، وقد تختلف الدلالة في هذا الفعل المتحول مع الفعل الأول، وقد تتفق ومثل ذلك أيضاً " سَفَدَ يَسْفُدُ "، و " سَفَدَ يَسْفُدُ " وهذا ما يهتم الباحث في هذه الأطروحة. حيث يرد الفعل الماضي مثلاً بأشكال مختلفة وكذلك الحال في المصدر، والاسم، والمشتقات. ومن خلال ما قدمه الباحث في هذه الأطروحة توصل إلى نتائج تخص هذا البحث يُجمل أهمها بما يأتي :

1- تتعدد معظم صيغ الألفاظ العربية، الاسمية منها والفعلية؛ لتشكل دلالة واحدة. فتتعدد اللفظة الواحدة من الصيغة الواحدة، بأشكال مختلفة، والاختلاف يتركز على حركة أحد حروفها.

2- تتعدد صيغ الفعل الماضي في العربية، فيتشكل الفعل المجرد مثلاً بأشكال مختلفة، لكنها ذات دلالة واحدة وقد تختلف أحياناً. فالفعل " مَكَثَ " يرد بشكلين "

مَكَثَ وَمَكُثَ "، ومثل ذلك الفعل " حَمَصَ وَحَمِصَ " وقد أسند هذا التعدد إلى اختلاف لهجي مثل " شَغَفَ وَشَغِفَ " وكسر العين لغة تميم. وفي هذه دلالات تؤكد التعدد .

ويقع هذا أيضاً في الفعل المضارع مثل " يَعْرِشُونَ وَيَعْرِشُونَ " ومثل " شَتَمَ يَشْتُمُ وَيَشْتُمُ "، وكان يسند هذا الاختلاف إلى تعدد لهجي، ويعتبر هذا الاختلاف عائداً إلى تعدد لهجي، ويعتبر هذا التعدد في بعض الأحيان كله قياساً. ومثل ذلك الحال في الفعل المهموز، فقد يهمز عند قوم وقد لا يهمز وفي ذلك اختلاف لهجي وصوتي " سَأَلَ سَأَلَ " وفي المضعف أيضاً يرد بشكليين أو أكثر مثل " ظَلَّتْ، ظَلَّتْ، ظَلَّتْ " وهذا التعدد يحدث في معظم الافعال في العربية الصحيحة منها والمعتلة. والمجرد منها والمزيد.

1- الفعل المعتل الأجوف أو الناقص في العربية ورد دالاً على التعدد عند العرب كـ " عَوَرَ، عَارَ " ... الخ . وأشير إلى المعل بالمتطور عن البنية العميقة وعاشا جنباً إلى جنب، وتلاسن القوم بهما فاستخدمت " طال، وطول " في زمن واحد، وإن كانت الإشارة تشير إلى أن المعل هو على المتطور عن المرحلة الصحيحة غير المعلة.

2- صيغة " افتعل " . صيغة ثابتة، لكن الذي يتعدد هي الألفاظ من الأفعال والمصادر والمشتقات والتي ترد على مثل هذه الصيغة، وضمن شروط، إذا كان فاء الفعل أو المصدر أو المشتق من مجموعة الأحرف الآتية : " ص، ط، ض، ذ، ز، الخ، أو من الفعل المثال الذي عينه ياء أو واو. ويعود هذا الاختلاف بين الصيغة واللفظة الدالة عليها. إلى عدم الانسجام الصوتي بين تاء الافتعال وفاء الكلمة من مثل هذه الصيغ.

3- تتعدد ألفاظ المصادر وصيغها، فتري المصدر الدال على معنى واحد يرد بصيغتين. ومثل ذلك صيغة " فَعَلَ، فَعِيلَ " وما جاء على شاكلتها من الألفاظ. كـ " زَأَرَ، زَيَّرَ "، وكذلك " فَعَلَ، وَفَعَالَ " كـ " طَرَدَ، وَطَرَادَ " مصدر طَرَدَ " وهكذا يحدث التعدد للمصدر الواحد، وقد يعود تعدده إلى معيار صوتي مثل ما أشتق

من " افتعل " ومن وَعَدَ " ميعاد، موعاد " أو معيار لهجي مثل " فَعَلَ و فَعَلَ " بِيَسْ، بِيَسْ " لغتان أو معيار دلالي. وهكذا يأتي التعدد لمعايير عدة.

4- وقد يرد التعدد في الاسم ، فتأتي صيغة " فُعَال و فُعَال، فِعَال " كـ " الجَرَاد، والجُرَاد، والجِرَاد ". فتجد أن التعدد قد يعود لمعيار دلالي، فالجَنَّة البستان، والجَنَّة الدرع ". وقد يعود التعدد لمعيار لهجي، فأَسَد " وُجْنَة أُجْنَة و وُجْنَة إلى أهل اليمامة، و وُجْنَة و وُجْنَة إلى كلب .. وهكذا. وكذلك علي " عِلج " صوتي لهجي لبني سعد. ولمعيار صوتي كـ " خُنْفَسَة و خُنْفَسَاء، الذي أسند إلى تطور التأنيث إلى الألف المقصورة. وقد ورد الاسم يوسف بشكليين " يُوسُف، يُوسُفِ " وكذلك " الزقر، والصقر، السقر ".

5- أمّا المشتقات، فتري اسم الفاعل يرد بصيغ مختلفة كـ " عَائِر، عاور "، وقد يرد اسم الفاعل بصيغة اسم المفعول من غير الثلاثي كما هو في المعاجم " مُحْصِن، مُحْصِن " وجاء اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن الثلاثي، وورد بصيغتين " يَافِع، مُوفِع، من أيفع ". " باقل ، مُبَقِل من أبقل " " أُوْرَسَ فهو وَاْرِس، مُورِس ". وهناك صيغ أخرى لاسم الفاعل على غير القياس الذي وضع له " شَصُوص، مُشِصّ ".

وقد ترد صيغة المبالغة بأشكال مختلفة وذات دلالة واحدة ومثل ذلك صيغة " فَعَال و فَعُول "، كـ " كَذَّاب و كَذُوب " و " فِعِيل، فَعِل، فَعُول، مِفْعِيل " كـ " سِكِير، وسَكِر، سَكُور، مِسْكِير " وهكذا في معظم صيغ المبالغة.

وكذلك في الصفة المشبهة مثل " شَعِث ، أَشَعَث "، " فَعِل و أَفَعَلَ "، " فَعْلَان و فَعِل "، " كَكْسَلَان و كَسِل " . ويظهر التعدد جلياً أيضاً في صيغ اسمي الزمان والمكان مثل " مَسْجِد، مَسْجِد " و " مَفْعَل ، مَفْعَل " و " مَقْبَرَة و مَقْبَرَة "، " مَفْعَلَة، و مَفْعَلَة ". وقد أورد الباحث اسم المكان أو الزمان من المعتل الأجوف والناقص، وما يشار إلى التعدد فيها من خلال البنية العميقة والمتطورة مثل " مقام، مقوام، مَرَعِي، مَرَعِي " وكذلك يشار إلى التعدد في اسم الآلة مثل " مُنْصَل و مُنْصَل "، " والمُجْسَد والمُجْسَد ". وهكذا في اسم المفعول مثل " مَصُون، مَصُون "، " مَبِيع ، مَبِيع ". ويحدث التعدد أيضاً في اسم التفضيل فتُرد " خَيْر " على الصيغة القياسية أخير،

وكذلك " شَرَّ، أَشْرُ " وكل ما يحدث من تعدد في صيغ المشتقات يعود لمعيار لهجي أو صوتي.

6- هناك ظاهرة واضحة تشير إلى التعدد وهي ظاهرة القلب المكاني والذي يحدث في معظم الكلمات العربية الاسم والفعل. فالفعل مثل " جَبَذَ، جَذَبَ " والاسم مثل: " بَطِيخ، طَبِيخ " وكذلك اسم الفاعل شاك ". وهكذا يظهر التعدد جلياً واضحاً في جميع الألفاظ العربية، ولا يستطيع أحد أن يلمَّ بجميع الألفاظ العربية التي تدل على التعدد؛ لأنها كثيرة، ولا يستطيع باحث أن يحصيها، ولكن يقدم الباحث أمثلة توضح التعدد، لعل هذا البحث يكون مسهما بالقليل في معرفة صيغ التعدد في العربية.

المراجع (1)

القرآن الكريم.

ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن سعيد، (1987م)،

الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق :

محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا .

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن محمد بن سعيد، (1969م)، البيان في غريب

إعراب القرآن، تحقيق : طه عبد الحميد ومصطفى السقا، (د.ط)، دار الكتاب

العربي، القاهرة.

أبن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن محمد بن سعيد، (1886م) ، كتاب أسرار

العربية، طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة إبريل المسيحية.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، (1981م)، معاني القرآن حقه :

فائز فارس، ط3، دار البشير، عمان، دار الأمل، إربد.

الأزهري، خالد بن عبدا لله، (د.ت)، شرح التصريح على التوضيح، صححت هذه

الطبعة ورجعت بمعرفة لجنة من العلماء، (د.ط)، دار الفكر، بيروت .

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (د.ت)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام

هارون وآخرين، (د.ط)، دار الكتاب العربي، القاهرة.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1982م)، شرح شافية ابن الحاجب،

حققها وضابط غريبها، وشرح مبهمها : مجموعة من العلماء، (د.ط)،

دار الكتب العلمية، بيروت.

الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف، (1968م)، ديوان الأعشى

الكبير، شرح وتعليق محمد محمد حسين، (د.ط)، المكتب الشرقي للتوزيع،

لبنان.

امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر، (1969م)،

ديوان امرؤ القيس، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار

المعارف، القاهرة.

¹ المصادر والمراجع مرتبة ترتيبا هجائيا باستثناء (ابن ، أبو ، ال التعريف).

- الأنطاكي، محمد، (1971م)، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، بيروت: دار الشروق ط3.
- أنيس، إبراهيم، (1952 م)، **في اللهجات العربية**، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم، (1971 م)، **من أسرار اللغة**، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم، (1979م)، **الأصوات اللغوية**، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم، (1986م) ، **دلالة الألفاظ** ، ط6، دار المعارف، القاهرة .
- أنيس، إبراهيم وآخرون، (1972م)، **المعجم الوسيط**، ط2، القاهرة .
- أوغست هفنز واليسوعي لويس، (1908م) ، **البلاغة في شذور اللغة**، مجموعة (10) كتب، الكاثوليكية، بيروت.
- بحره، سامر زهير، (1999م)، **المقطع في العربية**، دراسة صرف صوتية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة تشرين.
- برجستراسر، (2003م)، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- بروكلمان كارل، (1977م)، **فقه اللغات السامية**، ترجمه عن الألمانية : رمضان عبد التواب، (د.ط)، منشورات جامعة الرياض.
- بشر، كمال، (1969م)، **دراسات في علم اللغة**،(د.ط)، دار المعارف، القاهرة.
- بشر، كمال، (1980م)، **علم اللغة العام الأصوات**، دار المعارف، القاهرة.
- البطليوسي، محمد عبدالله بن محمد بن سيد، (1990م)، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- البطليوسي، محمد عبدالله بن محمد بن سيد، (1981م)، **المثلث**، تحقيق ودراسة صلاح مهدي علي الفرطوسي،(د.ط)، دار الرشيد للنشر ، بغداد.
- البغدادي، عبد القادر، (1299 هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، بولاق
- البكوش، الطيب، (1992م)، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ط3.

التهانوي، محمد علي الفاروقي، (1963م)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق :
لطفى عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة
للتأليف، القاهرة .

ثعلب، أبو العباس احمد بن يحيى، (د.ت)، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد
السلام هارون، ط4، دار المعارف، القاهرة.

الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسين، (1310هـ) ، **شرح الشافية (مجموعة
الشافية)**، المطبعة العامرية.

الجارم وأمين، علي ومصطفى، (1983م)، **النحو الواضح في قواعد اللغة العربية**،
لمدارس المرحلة الثانوية.

ابن الجبان، أبو منصور، (1991م)، **شرح الفصح في اللغة**، دراسة وتحقيق: عبد
الجبار جعفر القزاز، ط1، دار الشؤون الثقافية لأفاق عربية، بغداد.

الرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن، (1989م)، **كتاب دلائل الإعجاز**، قرأه
وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن، (1415 هـ)، **مختصر كتاب التعريفات**،
اختصره وراجعته : قسم التحقيق والبحث العلمي بدار طويق للنشر
والتوزيع الناشر، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، الناصرية.

الرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن، (1424 هـ)، **المفتاح في التصريف**،
تحقيق : محسن بن سالم العميري الهذلي، (د.ط)، المكتبة الفيصلية، مكة
المكرمة.

ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد الدمشقي، (د.ت)، **النشر في القراءات
العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعتها للمرة الأخيرة، علي محمد
الضباع، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.

جمال الدين، مصطفى، (د.ت)، **البحث النحوي عند الأصوليين**، (د.ط).

الجندي، أحمد علم الدين، (1983م)، **اللهجات العربية في التراث**، (د.ط)، الدار
العربية للكتاب.

- جنهويشي، هدى، (1995م)، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل، ط1، دار البشير، عمان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1970م)، التصريف الملوكي، تحقيق: محمد سعيد النعسان، ط2، دار المعارف للطباعة، دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1993م)، سر صناعة الأعراب، دراسة وتحقيق: حسن هندراوي، ط2، دار القلم، دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1990م)، كتاب اللع في العربية، حققه: فايز فارس، (د.ط)، دار الأمل، إربد.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969م)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د.ط)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1954م)، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط1، مصطفى الحلبي، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1999م)، المنصف لشرح كتاب التصريف، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجواري، أحمد عبد الستار، (1974 م)، نحو الفعل، (د.ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- الجواري، أحمد عبد الستار، (1974 م)، نحو القرآن، (د.ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، (1999م)، الصحاح، اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الجياني، الإمام محمد بن مالك الطائي، شرح ابن عقيل على متن الألفية، (د.ط)، دار إحياء التراث، بيروت.

- ابن الحاجب، الأمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (1979م)، كتاب الكافية في النحو، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- حجازي، محمود فهمي، (1973م) علم اللغة العربية، (د.ط)، وكالة المطبوعات، الكويت.
- الحديثي، خديجة، (2003م)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه مُعجم ودراسة، ط1، ناشرون، بيروت.
- حسان، تمام، (1994م) اللغة العربية معناها ومبناها، (د.ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- حسان، تمام، (1986م)، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب.
- حسن، عباس، النحو الوافي، ط9، دار المعارف، القاهرة.
- حسنين، صلاح، (1976م) أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة، رسالة دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة.
- حسين، محمد الخضر، (1983م)، القياس في اللغة العربية، ط2.
- الحملاوي، أحمد، (1917م)، شذا العرف في فن الصرف، ط 18، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الحموز، عبد الفتاح، (1993م)، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة.
- الحموز، عبد الفتاح، (1986م)، ظاهرة القلب المكاني في العربية، دار عمار، عمان.
- الحموز، عبد الفتاح، (1993م)، من الإملاء في العربية، ط1، دار عمار، عمان.
- الحويزي، عبد علي بن ناصر ابن رحمه، (2002م)، مناهج الصواب في علم الإعراب، دراسة وتحقيق : عبد الرحمن كريم اللامي، ط1، , الدار العلمية الدولية ودار الثقافة , عمان .
- أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي ، (1984م) , ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق : مصطفى النماس , ط1, القاهرة.

- أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، (1992م)، تفسير البحر المحيط، ط2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ابن خالوية، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1992م)، إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن خالوية، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1990م)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة .
- ابن خالوية، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1941م)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، (د.ط) ، دار الكتب المصرية .
- ابن خالوية، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1979م)، ليس في كلام العرب، تحقيق : أحمد عبد الغفار عطار، ط2، مكة المكرمة.
- خريسات، محمود سالم عيسى، (2002م) ، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك .
- خليل، أحمد، (1987م)، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، ط1، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء .
- خليل، حلمي، (د.ت)، المولد دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.
- الخولي، محمد علي، (2001م)، علم الدلالة ، علم المعنى ، ط1 ، دار الفلاح ، عمان .
- الخولي، محمد علي، (1998م)، معجم علم الأصوات، دار الفلاح ، الأردن ، صويلح.
- الخويسكي، زين كامل، (1986م)، النحو العربي صياغة جديدة، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- ابن درستويه، عبدا لله بن جعفر، (1998م)، تصحيح الفصح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة، رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة.

دمشقية، عفيف، (1978م)، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ط1،
معهد الإنماء العربي، طرابلس.

ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك النحوي، (1988م)، كتاب الفصول في
العربية، حققه : فائز فارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل،
إربد.

دي سوسور، فردينان، (1988م)، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز،
مراجعة النص مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة
الموصل.

الراجحي، عبده، (1984م)، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت.
الراجحي، عبده، (1980م)، دروس في شرح الألفية، دار النهضة العربية،
بيروت.

الراجحي، عبده، (1972م) فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية،
بيروت.

الراجحي، عبده، (1986م)، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج،
دار النهضة العربية، بيروت.

الراجحي، عبده، (1999م)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، مكتبة
المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

الرفايعة، حسن عباس، (2006م)، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ط1، دار
جرير للنشر والتوزيع، عمان.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (د.ت)، معجم تاج العروس من جواهر
القاموس، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، شرح
وتحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق، (1982م)، الإيضاح في علل
النحو، تحقيق : مازن مبارك، ط4، دار النفائس، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق، (1988م)، كتاب **الجميل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد.

الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله، (1988م)، **البرهان في علوم القرآن**، خرج حديثه وقدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الفكر، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، (د.ت)، **المفصل في علم اللغة** ط2، دار الجيل، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، (1995م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل**، رتبه وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزوزني، أبو عبدالله الحسين، (1980م)، **شرح المعلقات السبع**، ط4، مكتبة المعارف، بيروت.

الزبيدي، كاسد ياسر، (1987م)، **فقه اللغة العربية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.

الساقي، فاضل، (1977م)، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السامرائي، إبراهيم، (1986م)، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت. السامرائي، إبراهيم، (1978م)، **فقه اللغة المقارن**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت. السامرائي، إبراهيم، **قطوف ونوادر**، دار الجيل (1985م).

السامرائي، فاضل صالح، (1999م)، **لمسات بيانية في نصوص من التنزيل**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، بغداد، العراق.

السامرائي، فاضل صالح، (2005م)، **معاني الأبنية في العربية**، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.

السجستاني، أبو حاتم، **فعلت وأفعلت**، تحقيق : خليل إبراهيم عطية، مديرية دار الكتب، جامعة البصرة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، (1999م)، **الأصول في النحو**، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (1956م)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، مصر.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (1895م)، **تهذيب الألفاظ**، نشر لويس شيخو، بيروت.

أبو سلمى، زهير بن ربيعة بن رياح بن مرة، (1944م)، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة أبي العباس ثعلب، (د.ط)، دار الكتب، القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988م)، **الكتاب**، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيد، عبد الحميد مصطفى، (1998م)، **المغني في علم الصرف**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ابن سيده، أبو حسن بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، (1996م)، **المخصص**، قدم له: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، صيدا.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (د.ت)، **الأشباه والنظائر في النحو**، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (1987م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، (د.ط) منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (1992م)، **همع الهوامع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- أبو شامة، الإمام عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، (د.ت)، إبراز المعاني من حروف الأمانى في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (د.ط) دار الكتب العلمية، بيروت.
- شاهين، توفيق محمد، (1980م)، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة.
- شاهين، عبد الصبور، (1987م)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- شاهين، عبد الصبور، (1984م)، في علم اللغة العام، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شاهين، عبد الصبور، (1966م)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- شاهين، عبد الصبور، (1980م)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشايب، فوزي، (2004م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة، (1975م)، مختارات أشعار العرب، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار النهضة، مصر القاهرة.
- شلاش، هاشم طه، (1971م)، أوزان الفعل ومعانيها، (د.ط)، مطبعة الأدب، النجف الأشرف.
- الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، (1979م)، أشعار الشعراء الستة الجاهلين، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- شهبندر، أسيدة، (1991م)، الإبدال وأثره في الصرف والاشتقاق، رسالة دكتوراة، غير منشورة، جامعة دمشق.
- الشيخ، أحمد محمد، (1425هـ)، أبنية الأسماء في اللغة العربية، ط1، جامعة السابع من إبريل، الجماهيرية العربية الليبية.
- الصالح، صبحي، (1962م)، دراسات في فقه اللغة، ط2، المكتبة الأهلية، بيروت.

- صلاح، شعبان، (1990م)، **أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى**، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- الصَّغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، (1981م)، **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار النشر، جمهورية العراق.
- الصَّغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، (1990م)، **الغادة في أسماء العادة**، دراسة وتحقيق : أحمد حُسين الغيتاوي، مطبعة عصام، بغداد.
- ضيف، شوقي، (د.ت)، **تجديد النحو**، ط3، دار المعارف، القاهرة.
- طرفه، عمرو بن العبد بن سفيان البكري، (1975م)، **ديوان طرفه**، تحقيق : دورية الخطاب ولطفي صقال، (د.ط)، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
- عبابنة، يحيى وآمنه، (2005 م)، **علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات**، (د.ط)، دار الكتاب الثقافي، إربد.
- عبابنة، يحيى القاسم، (2000م)، **دراسات في فقه اللغة والفلولوجيا العربية**، دار الشروق، عمان.
- عبابنة، يحيى القاسم، (1997م)، **النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية**، ط1، جامعة مؤتة، الكرك.
- عبد التواب، رمضان، (1982م)، **بحوث ومقالات في اللغة**، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
- عبد التواب، رمضان، (1997م)، **التطور اللغوي**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد التواب، رمضان، (1997م)، **فصول في فقه العربية**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد التواب، رمضان، (1997م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد الجليل، عبد القادر، (1997م)، **البنية اللغوية في اللهجة الباهلي**، ط1، دار صفاء للنشر، عمان.

عبد الجليل، عبد القادر، (1998م)، الأصوات اللغوية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الرحيم، رضوان، (د.ت.)، في النحو العربي بحث في الجملة، (د.ط.)، مركز الفرقان الثقافي، اربد.

عبده، داوود، (د.ت.)، دراسات في علم أصوات العربية، (د.ط.)، مؤسسة الصباح، الكويت.

عرار، مهدي أسعد، (2002م)، جدل اللفظ والمعنى، دراسة في دلالة الكلمة العربية، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، (1994م)، الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، (د.ط.)، مكتبة القدسي للطبع والنشر والتوزيع.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، (1998م)، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف : إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، (1970م)، الممتع في التصريف، تحقيق فخري الدين قباوه، ط1، المكتبة العربية، حلب.

عضيمة، محمد عبد الخالق، (1996م)، المغني في تصريف الأفعال، ط1، دار الحديث، القاهرة.

عضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت.)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (د.ط.)، دار الحديث، القاهرة.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (1990م)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير، بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (1979م)، املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (1976م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، (2002م)، المسائل العسكرية في النحو العربي، دراسة وتحقيق: علي جابر المنصوري، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، (1988م)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط2، دار العلوم للطباعة والنشر.
- العناني، وليد، (2001م)، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، (د.ط)، وزارة الثقافة، عمان.
- عون، حسن، (1952م)، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط1، مطبعة رويال، خلف محكمة إسكندرية الشرعية.
- عيد، محمد، (1991م)، النحو المصفي، (د.ط)، مكتبة الشباب، القاهرة.
- العيشي، ناصر سعيد ناصر، (1998م)، الخلاف الصرفي في العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المستنصرية.
- العيني، بدر الدين، (د.ت)، شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستار جواد، (د.ط).
- الغلاييني، مصطفى، (1994م)، جامع الدروس العربية، ط29، المكتبة العصرية، بيروت.
- فارس، أحمد، (1993م)، تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي، ط3، دار الأمان، بيروت.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا الرازي اللغوي، (1993م)، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له: عمر فاروق الطباع: ط1، مكتبة المعارف، بيروت.

الفقراء، هايل، (1996م)، ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

فك، يوهان، (2003م)، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، مصر.

فليش، هنري، (د.ت)، العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق، بيروت.

فليش، هنري، (1966م)، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

فندريس، جوزيف، (1950م)، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (د.ط)، القاهرة.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن يوسف الشيرازي، (د.ت)، القاموس المحيط، (د.ط)، دار العلم للجميع، بيروت.

القاضي، عبد الفتاح، (1981م)، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

القاطع، عبد اللطيف، (1999م)، الأصوات العربية وتعليمها لغير الناطقين بها، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (1988م)، أدب الكاتب، شرحه وضبطه، وقدم له : علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (د.ت)، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ت)، دار الطلائع، القاهرة.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (1981م)، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره : أحمد صقر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر علي السعدي، (2002م)، كتاب الأفعال، قدم له وصنفه وضبط حواشيه : إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- القزويني، الخطيب، (1993م)، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح : محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل، بيروت.
- القوزي، عوض حمد، (د.ت)، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض عمادة شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية.
- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، (2003م)، كتاب الأفعال، قدم له وضبطه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، (د.ت)، بدائع الفوائد، (د.ط)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- كانتينو، جان، (1966م)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة : صالح القرمادي، (د.ط)، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية.
- كثير عزة، أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود، (1971م)، ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، بيروت.
- كمال، محمد بشر، (1969م)، دراسات في اللغة، (د.ط)، دار المعارف، مصر.
- الكناعنة، عبد الله محمد، (1997م)، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، ط1، وزارة الثقافة، الأردن.
- الكنغراوي، السيد صدر الدين الإستانبولي، (1950م)، الموفي في النحو الكوفي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده محمد بهجة البيطار، (د.ط)، مطبعة الترقى دمشق.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي، (1991م)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ضبط النص على شروح الألفية: خالد الرشيد، ط1، دار الرشيد.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي، (1990م)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن سيد ومحمد بدوي، ط1، دار الهجرة للطباعة والنشر.

- المبرد، أبو العباس محمد يزيد، (د.ت)، **المقتضب تحقيق: محمد عبد الخالق**
عضيمه، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت.
- المبرد، أبو العباس محمد يزيد، (د.ت)، **الكامل في اللغة والأدب**، (د.ط)، مكتبة
المعارف، بيروت.
- مختار، أحمد، (1971م)، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير**
والتأثر، دار المعارف، مصر.
- مختار، أحمد، (1981م)، **دراسات الصوت اللغوي**، ط2، عالم الكتب، القاهرة.
- مختار، أحمد، (1993م)، **علم الدلالة**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.
- المتلمس، جرير بن يزيد بن عبد المسيح، الضبعي، (1970م)، ديوان المتلمس
الضبعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، (د.ط)، معهد المخطوطات العربية،
القاهرة.
- المخزومي، مهدي، (1986م)، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط2، دار الرائد
العربي، بيروت.
- المخزومي، مهدي، (1986م)، **المدرسة الكوفية**، ط3، دار الرائد العربي، بيروت.
- مرعي، عبد القادر، (2006م)، **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، ط1، بحوث
ودراسات، جامعة مؤتة، الأردن.
- مرعي، عبد القادر، (1993م)، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في**
ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، منشورات جامعة مؤتة.
- مطر، عبد العزيز، (1981م)، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**،
ط2، دار المعارف.
- المطلبي، غالب، (1984م)، **في الأصوات اللغوية**، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة،
العراق.
- أبو المكارم، علي، (د.ت)، **تقويم الفكر النحوي**، (د.ط)، دار الثقافة، بيروت.
- مكي بن أبي طالب، (1985م)، **التبصرة في القراءات**، تحقيق: محيي الدين
رمضان، ط1، منشورات معهد المخطوطات العربية.

- الملخ، حسن خميس، (2002م)، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء - التحليل - التفسير، (د.ط)، دار الشروق، عمان.
- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، (1987م)، دقائق التصريف تحقيق: أحمد ناجي القيسي، حاتم صالح الضامن، حسين ترال، (د.ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- المنصور، وسيمة محسن، (1984م)، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ط1، جامعة الكويت.
- ابن منظور، الأمام العلامة، لسان العرب، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- الموسوي، مناف مهدي، (1998م) علم الأصوات اللغوية، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- النجار، لطيفة إبراهيم، (1994م)، دور أبنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، ط1، دار البشير، عمان.
- نقرة كار، سيد عبد الله، (1310هـ)، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرية.
- نهر، هادي، (2003م)، الصرف الوافي، ط3، دار الأمل، إربد.
- نور الدين، عصام، (1982 م)، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- نور الدين، عصام، (1983م)، الفعل والزمن، (د.ط)، بيروت.
- ابن هشام، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي، (1988م)، شرح الفصح، دراسة وتحقيق: مهدي عبيد حاكم، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- ابن هشام، أبو محمد عبدا لله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدا لله، (1998م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبدا لله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدا لله، (د.ت)،
الجامع الصغير في علم النحو، نشر وتحقيق وتعليق : محمد الشريف
سعيد الزبيق، ط1، مطبعة الفلاح، دمشق.

ابن هشام، أبو محمد عبدا لله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدا لله، (د.ت)،
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق : محمد محيي الدين عبد
الحميد.

ابن هشام، أبو محمد عبدا لله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدا لله،
(1969م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق : محمد محي الدين عبدا
لحميد ط13.

وافي، علي عبد الواحد، (د.ت)، علم اللغة، ط7، دار النهضة، القاهرة.
ياقوت، محمود سليمان، (1985م)، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، (د.ط)،
دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، شرح المفصل، (د.ت)، عالم الكتب،
بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (1973م)، شرح الملوكي في التصريف،
تحقيق : فخر الدين قباوه، ط1، المكتبة العربية، حلب.

المقالات:

الأثري، محمد بهجة، (1974م)، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، مجلة
المجمع اللغوي، بدمشق عدد 49، ص716-758.

الأقطش، عبد الحميد، (1997م)، القلب المكاني بين الأصوات في الصحاح في بنية
الكلمة العربية، منشورات مستلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات
جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي، م15، ع2، ص223-270.

الحموز، عبد الفتاح، (1987م)، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة
للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، ص9-62.

- الحموز، عبد الفتاح، (1991م)، **التعادل في العربية**، مؤتة للبحوث والدراسات،
المجلد السادس، العدد الثاني، ص33-91.
- حكيم، محمد تقي، (1965م)، **الإشترك والترادف**، مجلة المجمع العراقي، بغداد
العدد 12، ص76-107.
- أبو الرب، توفيق، (1982م)، **أصالة لغوية في اللهجات الأردنية**، مجلة العربي،
العدد أكتوبر، الكويت، ص159-161.
- السامرائي، إبراهيم، (1996م)، **الإدغام والإبدال في أبنية الفعل من دروس لغة
التنزيل**، مجلة المجمع الأردني عدد50، ص11-28.
- السيد، عبد الحميد مصطفى، (1987م)، **ظاهرة المشاكلة في العربية**، مجلة كلية
الآداب، جامعة الإمارات، عدد3، ص42-65.
- الشايب، فوزي، (1988م)، **المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي**، المجلة العربية
للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن،
ص80-109.
- صفا، فيصل، (1996م)، **الصفة المشبهة قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية
لبعض الأوصاف المشتقة**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 51،
ص61-104.
- عبابنة، يحيى، (1994م)، **أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة
العربية**، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة
الأدب واللغويات م12، عدد2، ص89-117.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد، (1994م)، **مسألة لأبي عبد الله محمد بن مالك
على قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"**، مجلة مجمع
اللغة العربية الأردني، العدد 46، ص211-233.
- مطر، عبد العزيز، (1970م)، **علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين إلى
ابتكار نظرية التماثل**، مجلة اللسان العربي، م7، ص50-76.
- النحاس، مصطفى، (1980م)، **التحول الداخلي في الصيغة الصرفية قيمته البيانية
أو التعبيرية**، مجلة اللسان العربي مجلد 18، ص45-80.

النوري، محمد جواد، (1992م)، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية،
اللقاء للبحوث والدراسات م 2، عدد 1، ص 69-109.

ملحق (أ)

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
1	الفاتحة	1	3	75
2	الفاتحة	1	2	359
3	البقرة	2	20	34
4	البقرة	2	273	45
5	البقرة	2	246	47
6	البقرة	2	61	283 , 49
7	البقرة	2	205	67
8	البقرة	2	246	69
9	البقرة	2	260	53 / 57 / 79
10	البقرة	2	211	80 , 51
11	البقرة	2	247	92
12	البقرة	2	126	95
13	البقرة	2	14	108
14	البقرة	2	282	126
15	البقرة	2	233	126
16	البقرة	2	282	128
17	البقرة	2	269	131
18	البقرة	2	259	132
19	البقرة	2	10	159
20	البقرة	2	83	170
21	البقرة	2	131	223
22	البقرة	2	24	232
23	البقرة	2	216	233
24	البقرة	2	275	262
25	البقرة	2	265	276
26	البقرة	2	61	283
27	البقرة	2	35	285
28	البقرة	2	119	366
29	البقرة	2	280	389
30	آل عمران	3	176	45
31	آل عمران	3	106	76
32	آل عمران	3	49	97
33	آل عمران	3	120	125
34	آل عمران	3	37	126
35	آل عمران	3	11	158
36	آل عمران	3	140	163
37	آل عمران	3	97	165
38	آل عمران	3	41	172
39	آل عمران	3	15	214
40	آل عمران	3	37	222
41	آل عمران	3	15	229
42	آل عمران	3	183	277
43	آل عمران	3	185	341
44	النساء	4	128	93
45	النساء	4	128	94
46	النساء	4	37	170
47	النساء	4	160	180
48	النساء	4	61	180

184	92	4	النساء	49
224	77	4	النساء	50
263	11	4	النساء	51
317	24	4	النساء	52
392	31	4	النساء	53
215	2	5	المائدة	54
50	102	5	المائدة	55
95 / 345 , 335	3	5	المائدة	56
344	42	5	المائدة	57
375	82	5	المائدة	58
387	48	5	المائدة	59
169	125	6	الأنعام	60
186	141	6	الأنعام	61
220	164	6	الأنعام	62
342	138	6	الأنعام	63
399	59	6	الأنعام	64
356	99	6	الأنعام	65
186	26	7	الأعراف	66
34	137	7	الأعراف	67
34	138	7	الأعراف	68
79	137	7	الأعراف	69
79	138	7	الأعراف	70
126	68	7	الأعراف	71
126	95	7	الأعراف	72
172 , 170	146	7	الأعراف	73
210	205	7	الأعراف	74
255	40	7	الأعراف	75
259	40	7	الأعراف	76
335	68	7	الأعراف	77
373	112	7	الأعراف	78
173 , 40	66,61	8	الأنفال	79
210	12	9	التوبة	80
213	107	9	التوبة	81
34	61	10	يونس	82
174	4	10	يونس	83
335	24	10	يونس	84
132	35	10	يونس	85
137	71	10	يونس	86
137	54	10	يونس	87
234	101	10	يونس	88
56	39	11	هود	89
76	113	11	هود	90
307	43	11	هود	91
339	69	11	هود	92
346	108	11	هود	93
347	12	11	هود	94
361	10	11	هود	95
266	72	12	يوسف	96
269	76	12	يوسف	97
10	35	12	يوسف	98

29	30	12	يوسف	99
51	82	12	يوسف	100
91	45	12	يوسف	101
97	45	12	يوسف	102
158, 157	47	12	يوسف	103
335	84	12	يوسف	104
374	15	12	يوسف	105
402	8	12	يوسف	106
261	50	14	ابراهيم	107
43	56	15	الحجر	108
60 , 59	53, 53	15	الحجر	109
312	22	15	الحجر	110
34	68	16	النحل	111
87	101	16	النحل	112
164	7	16	النحل	113
185	59	16	النحل	114
111	83	17	الإسراء	115
126	82	17	الإسراء	116
137	23	17	الإسراء	117
137	4	17	الإسراء	118
162	24	17	الإسراء	119
184, 167	31	17	الإسراء	120
268	36	17	الإسراء	121
279	35	17	الإسراء	122
335	49	17	الإسراء	123
336	102	17	الإسراء	124
156	41	18	الكهف	125
173	62	18	الكهف	126
182	41	18	الكهف	127
254	93	18	الكهف	128
263	28	18	الكهف	129
265	96	18	الكهف	130
379	86	18	الكهف	131
387 , 383	58	18	الكهف	132
400	16	18	الكهف	133
402	34	18	الكهف	134
49	26	19	مريم	135
131	25	19	مريم	136
254	17	19	مريم	137
342	23	19	مريم	138
46	132	20	طه	139
51	77	20	طه	140
53	97	20	طه	141
55	97	20	طه	142
56	81	20	طه	143
128	97	20	طه	144
131	44	20	طه	145
137	72	20	طه	146
162	87	20	طه	147
174	113	20	طه	148

381	81	20	طه	149
384	81	20	طه	150
386	81	20	طه	151
34	27	21	الأنبياء	152
39	18	21	الأنبياء	153
173	90	21	الأنبياء	154
189, 187	58	21	الأنبياء	155
210	73	21	الأنبياء	156
280	104	21	الأنبياء	157
341	80	21	الأنبياء	158
343	98	21	الأنبياء	159
385	67	22	الحج	160
48	5	22	الحج	161
162	110	23	المؤمنون	162
194, 176	72	23	المؤمنون	163
308	15	23	المؤمنون	164
375	35	24	النور	165
383	35	24	النور	166
34	67	25	الفرقان	167
285 , 165	53	25	الفرقان	168
165	22	25	الفرقان	169
261	61	25	الفرقان	170
275	75	25	الفرقان	171
342	22	25	الفرقان	172
340	16	26	الشعراء	173
374	56	26	الشعراء	174
126	91	26	الشعراء	175
164	155	26	الشعراء	176
228	19	26	الشعراء	177
256	128	26	الشعراء	178
39	149	26	الشعراء	179
28	35	27	النمل	180
131	47	27	النمل	181
271	18	27	النمل	182
276	39	27	النمل	183
55	10	32	السجدة	184
206	11	33	الأحزاب	185
392	13	33	الأحزاب	186
56	50	34	سبأ	187
275	37	34	سبأ	188
34	3	34	سبأ	189
370	13	34	سبأ	190
385	15	34	سبأ	191
373	48	34	سبأ	192
255	62	36	يس	193
131	18	36	يس	194
340	72	36	يس	195
361	55	36	يس	196
132	8	37	الصفافات	197
344	67	37	الصفافات	198

192 , 188	15	38	ص	199
131	29	38	ص	200
136	6	38	ص	201
269 192, 188	15	38	ص	202
353	5	38	ص	203
137	42	39	الزمر	204
319	30	39	الزمر	205
369	3	39	الزمر	206
362	16	41	فصلت	207
56	57	43	الزخرف	208
34	47	44	الدخان	209
79	47	44	الدخان	210
210	26	47	محمد	211
131	24	47	محمد	212
213	4	47	محمد	213
266	29	48	الفتح	214
353	2	50	ق	215
264	7	51	الذاريات	216
335	21	52	الطور	217
405	26	54	القمر	218
39	31	55	الرحمن	219
76	31	55	الرحمن	220
132	4	55	الرحمن	221
261	54	55	الرحمن	222
271	35	55	الرحمن	223
277	12	55	الرحمن	224
55	65	56	الواقعة	225
161	55	56	الواقعة	226
255	55	56	الواقعة	227
388 ,79 , 34	11	58	المجادلة	228
120, 118	19	58	المجادلة	229
372	23	59	الحشر	230
147	6	65	الطلاق	231
373	8	66	التحريم	232
214	3	67	الملك	233
340	15	67	الملك	234
160	25	68	القلم	235
335	48	68	القلم	236
108	37	69	الحاقة	237
50	1	70	المعارج	238
344	43	70	المعارج	239
399	3	70	المعارج	240
224	17	71	نوح	241
284	26	71	نوح	242
371	22	71	نوح	243
172	2	72	الجن	244
222	8	73	المزمل	245
224	7	73	المزمل	246
161	5	74	المدثر	247
399	8	74	المدثر	248

386	10	75	القيامة	249
386 , 379	11	78	النبأ	250
211	28	78	النبأ	251
368	8	83	المطففين	252
306	6	86	الطارق	253
402	17	87	الأعلى	254
288	9	93	الضحى	255
385	5	97	القدر	256
376	1	104	الهمزة	257
47	1	105	الفيل	258
283	4	105	الفيل	259
84	1	108	الكوثر	260
374	3	108	الكوثر	261
374	4	113	الفلق	262
278	4	114	الناس	263

ملحق (ب)

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القافية
26	مُنكره
27	أجْدُ
28	اليَدِ
40	واديها
41	الخالِي
41	الورْقُ
42	تَقالاً
44	الطَّفُ
44	سائله
44	تُعَلُّ
47	بالتَّرَهَاتِ
47	العَلابِ
47	البُرودِ
47	المطِيَّةِ
51	تَصِبِ
53	شُوسُ
82 ، 57	الغَرِيمُ
58	غَلِيلاً
60	فَيَجْعَا
60، 77	وَمَيْسَمِ
62	بَيْتِمْ
62	يَدَامَا
62	تَمَاتِي
66	فَتَأْبِيهُ
68	اليَدِ

69	أُصَارِحُ
70	وِغَارِيَّةٌ
70	المدار
71	الجِلَادِ
73	برداد
77	كَثَارًا
78	مُسْتَتَبِعٌ
78	مَعْنُونٌ
78	نَسَاءٌ
79	الدَّوَالِحِ
80	الغريم
80	حَاضِرِهِ
108 , 84	الصَّلْعَا
288 , 85	مَكْفُولٌ
93	فَيَطْلُمُ
94	فَاطْجَع
96	المُزْدَارِ
97	الدَّكْرِ
102	شَيْحًا
103	طُبَّاقٌ
105	العَبْرِ
105	الصَّلْعَا
106	المتأوب
106	مَسْلَبٌ
106	زكنوا
106	وَارْعُدْ

106	بِضَائِرِهِ
106	بِهَيْمُهَا
107	الْعَوَامِلُ
107	فَادُهُامَّتْ
107	بِهَيْمُهَا
108	تُصَبِّ
111	أَرْتَمَزِ
111	الْحَرَمِ
111	اضْمَحَلتْ
116	يَدُومُ
118	تَعَارَا
118	عَنْتَرِهِ
118	يَدُومُ
119	مَطْيُوبَةٌ
119	مَغْيُومُ
119	مَعْيُونِ
121	تُعَارِ
128	شُوسُ
130	مُضْهَبِ
130	سَجْمُ
130	تَسْقَعُ
136	مَوْظِبَا
136	الْقُرُوفُ
136	الْبَارِدِ
137	بِمَالِكَا
137	مَوْعَدِ

138	هلال
139	بَضَائِرِ
142	أَمْنِ
158	الدَّأْبُ
159	برداد
160	التَّهْدُدُ
160	أَسَاءُوا
160	وَهُوبِ
160	المالِ
160	الكَرْبَا
160	قَضْمٌ
160	المَغْلَه
160	مَقْرُوبِ
162	شَاغِلِ
162	فَأَجْمَلِي
163	بِمَائِكَا
164	مُصَرَّدِ
167	أَمْلُ
167	حَدِيقُ
169	كشَلَلِ
169	فَأَحْجَمَا
172	مَجْهَلَا
172	الدُّعْرُ
174	الهُوَجَلِ
175	حِزَامِي
175	بَلَقَعَا

175	نصيص
177	تَذْيِبُ
178	مَجْرَبِينَا
178	صاحبي
178	النصائب
178	الكاذب
181	فَزِعَاً
181	بِمَزْعَمِ
184	الحبل
184	المأكل
185	الهوان
186	حَلَيْتُهَا
186	حرام
186	تمامها
187	أذواد
189	بالعشيّة
189	الحنان
189	الحنينا
191	سلام
195	واجب
195	أذواد
201	الغلانيا
206	بَلْبَالِهَا
206	الحباله
211	شفائيا
217	القتل

220	المَوْحَل
220	مَعَابُ
222	الأَمَلُ
223	احتفارا
223	انهلالا
224	اجتلابا
249	السَّدَفِ
249	رهوة
250	السَّدَفا
252	الدُّنل
271	المتوقِّد
273	الصَّخَب
273	شراؤها
273	الأصوَرِ
275	مَرَحَبِ
276	مقتضب
281	مَصَاد
286	شِيرَة
287	الحماد
287	بالعَشَجِ
287	بالصِّيَصِجِ
290	بالبريجي
292	طريقُ
297	دبيب
298	الصَّوَّاقِعِ
306	الكاسي

306	مرمس
307	الوامق
307	آشِرِه
312	وَأَنْسِلُ
313	أَيَائِلِ
313	ذَفَرِ
313	هَطَلُ
313	مُعْشِبِ
314	المُمَحِلِ
314	المَاحِلِ
315	غَاضِ
316	تَآمِرُ
316	مسهب
318	مُعِقِّ
319	الأَحْيَاءِ
319	الرَّجَاءِ
321	العَبْرِي
321	مُعَلِّمِ
325	اشتهر
326	مدووف
338	مَكْحُولُ
339	تُجْبِرِ
339	بِملْعَبِ
340	غني
340	أَتوم
341	ذَعور

341	هَمِيحٌ
341	خُلُوجٌ
343	يَتَقَعُّعٌ
344	أَهْدَبٌ
345	المُكْرَمِ
351	يَتَوَسَّمُ
354	أَوَّلُ
355	الأَثِيمُ
355	الحمق
356	يهون
357	البَيْبِيسَا
357	العَرَبِ
361	الغَوَافِلِ
362	عَبُوسٌ
366	وَفَرَقْدَا
368	وَيَعْرِقُ
368	لحروب
370	ياجارة
371	البهرم
371	جِلَالِهَا
371	بالوَضَاءِ
372	رَوْفَا
372	الرَّحِيمِ
381	العُودِ
387, 383	موحد
387 , 383	المَوْحِلِ

396	مَغزَل
397	المعطير
403	المَلَكات
403	الربلات
404	تَشغَبُ
404	مُنَعَا
404	خيالا
405	الأخير

المعلومات الشخصية

الاسم: أحمد محمود الصالح جوارنة.

تاريخ الميلاد: 1964/1/10.

مكان الولادة: عنبة.

الجنسية: الأردنية.

العنوان البريدي: عنبة- إربد/مكتب بريد عنبة.

رقم الهاتف: 0776556561

الحالة الاجتماعية: متزوج.

عنوان العمل: مديرية تربية إربد الثانية.

الشهادات:

درجة الدكتوراة في اللغة والنحو ، رسالة بعنوان: تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية.

درجة الماجستير في اللغة والنحو ، رسالة بعنوان: التقديم والتأخير في الجملة العربية في السور المكية.

درجة الماجستير في التربية تخصص مناهج وأساليب.

درجة البكالوريوس في اللغة العربية ، جامعة بيروت.

الخبرات العملية:

كاتب ومراقب مؤسسة الموائى من عام 1986-1991م.

وزارة التربية والتعليم من عام 1991-2001م.

مدرس في جامعة جرش الأهلية من عام 2001-2004م.

وزارة التربية والتعليم من عام 2005-حتى الآن.